

توفيق أنيس كفوري

- محام بالاستئناف
من مَواليد الأشرفية - بيروت.
- متأهّل من الدكتورة نتالي مالك
ولهما ولدان: لمياء وأنيس.
- تلقّى علومه الإبتدائية والثانوية
في مدرسة سيدة الجمهور.
- حاز على شهادة الدراسات الجامعي
العامة من جامعة ليون الفرنسية.
- تخرّج من كلية الحقوق في جامع
القدّيس يوسف في بيروت عام ١٩٧٩
- تخصّص في القانون الدولي الخاص
وحاز على معادلة في القانون المقا
من جامعة نيويورك الأميركية.
- مارس المحاماة في مدينة نيويورك
لما يزيد على التسع سنوات.
- إنتقل إلى واشنطن حيث حصل ع
شهادة دراسات عليا وأبحاث
في العلاقات الدولية من جامعة
جورج تاون الأميركية.
- إنتُخب عضواً في مجلس بلدية بيروت
عام ١٩٩٨ ومن ثم نائباً لرئيس
المجلس البلدي عام ٢٠٠٤.
- عضو في مؤسسة فؤاد شهاب
منذ العام ١٩٩٧.
- له ثلاثة مؤلفات في اللغة العربية
ومجموعة دراسات ومقالات في
السياسة والقانون في اللغات الثلاث:
العربية، الإنكليزية والفرنسية.

الإهـداء

«إلى كلّ مغتربٍ لبناني
مـا تزال روحه عـالقـة
بحبّ أرضه العزيزة،

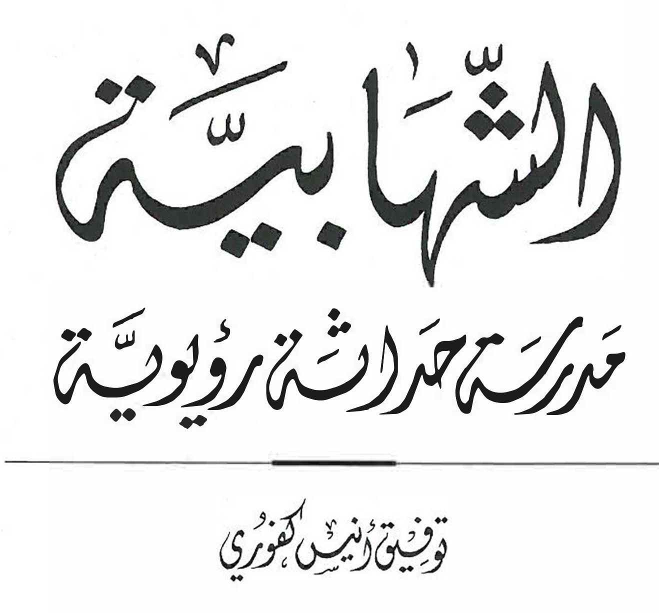
إلى كلّ مواطنٍ نازح
يحسّ أن العمر أهل
ووطن وذكريات غاليات،

إلى كلّ بيتٍ بعيد
تخفق فيه قلوبٌ
لبنانيّة وفيّة».

فؤاد أبو

خطأ مطبعي

ورد سهواً في كلام الصورة صفحة ٢١
اسم الرئيس "سركيس" بدلاً من الرئيس "حلو".



بيروت في 22 تشرين الثاني 2012

Raidy | www.raidy.com

محتويات

الإهــداء

مقدّمــة

الفصل الأول: الشهابيّة هويّة وقضيّة

الفصل الثاني: الشخصيّة اللبنانيّة - وجه لبنان الدولي

الفصل الثالث: بصمات الشهابيّة في سجلات عمر الوطن

أولاً: الرؤية الإصلاحيّة: أول عناوين الحداثة

أ - المشاريع العامة

ب - الشؤون الإجتماعية

ج - الزراعة - القرية - الريّ

د - العمل.

هـ - الصحّة.

و - الإدارة.

ز - المال.

ح - القضاء والتربية

ط - الحريات العامة

ثانياً: دستور الشهابيّة

فخامة الرئيس... الكلمة لك

ثالثاً: الوحدة الوطنية

أ - مفهوم الشهابيّة للوحدة الوطنية

ب - إعتدال - عدالة

ج - الحريّة

د - السيادة والإستقلال

هـ - واجب اللبناني



رابعاً: الدولة الشهابيّة

أ - بناء الدولة - رسالة لبنان

ب - الجيش

ج - السياسة العربية

د - السياسة الدولية

هـ - الإقتصاد

و - التربية

ز - الإنتخاب

ح - الطفولة

خامساً: القضية الإجتماعية

الفصل الرابع: مفهوم القيادة وحقيقتها في لبنان

الفصل الخامس: القيادة والحرية

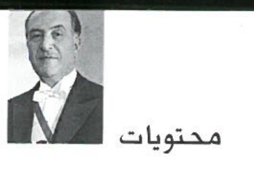
الفصل السادس: العسكر والسلطة والديكتاتوريات

الفصل السابع: الطبع اللبناني والتغيير

الفصل الثامن: الإعتدال في الحياة اللبنانيّة

- العنف
- التمايز
- الفوارق العقائديّة
- الفوارق التربويّة
- الفوارق الحزبيّة
- العصبيّة
- الإلتزام

الفصل التاسع: الشهابيّة في تعاملها مع الواقع اللبناني



الفصل العاشر: الخطة والحكم

الفصل الحادي عشر: الظروف التاريخيّة والسياسيّة

أولاً: الظروف الزمنيّة والعناوين البارزة لخطة العهد الشهابي:

البداية

أ - النظام السياسي اللبناني

ب - الميثاق الوطني

ج - وضعيّة رئيس الجمهورية

د - نهج الشهابيّة

هـ - السياسة الخارجيّة

و - التوازن

ز - مبادئ الإصلاح

ثانياً: لقاء الخيمة (الكيلومتر ١٠١)

ثالثاً: إستقالة رئيس البلاد (٢٠ تموز ١٩٦٠)

رابعاً: المحاولة الإنقلابيّة (٣٠ كانون الأول ١٩٦١)

الفصل الثاني عشر: مات الرئيس

الفصل الثالث عشر: إختلاق الإخفاق

خاتمة

الوثائق والصور

المراجع



رئيس البلاد

فؤاد شهاب...

أول أولئك الرجال، الأعلام الذين يشكّلون في كل وطن الإحتياط الإستراتيجي الأغلى لكل ثقافة ولكل حضارة، ينبرون دوماً ويتألّقون في مراحل وصول قوى العنف والتطرّف والتعصّب إلى شفير فراغها وعبثيّتها، واستحالة قدرتها على التحكّم بمصائر الشعوب... ووصول الأسلحة الحديدية في زمن الفوضى والضياع، على إختلاف إبتكاراتها، إلى جنون تآكلها والتهامها لذاتها وبدء قضمها لكيان أوطانها...

مقدمة

الشّهاب، لا تراه عين «إنسان الأرض» إلا متى عبر مساحات العتمة القاتمة المزمنة.
ولكي يسمّى شِهاباً، يجب أن يعبُر تلك الظلمات بسرعة، «وينطفئ» بسرعة... أيضاً.
هي واحدة من مشهديَّات السماء وربما، من «تجلّيات تعبيراتها».
كتلة أضواءٍ عابرةٍ، هو.
في رمزيّةٍ أخرى من رمزيات عبوريّة «أجساد الحياة» وفي مدى «حياة الحياة».
ينطفئ الشّهاب.
يعود من حيث أتى، أو يتابع طريقه في خِفيةٍ عن نظر، لا تُنال.
فهذا سرّه، المضاف إلى بقيّة الأسرار.
شُهُبٌ كثيرة عبَرت سماوات عيونٍ غافيةٍ كثيرة، وعيون مساكين عُميان ليس في وسعهم قراءة «أبجدية الضوء».
وشُهُبٌ غيرها نُسبت «لألعاب نارية» صادرةٍ عن «سكان غير كواكب»... في جدليّةٍ عبثية من جدليات إسقاطات ملامح الجهل على حراك اللوحة الكونيّة.
لا يؤذي «ذاك الشهاب»، ما يدور، وما يُدار، تحته، وحوله، من جدل. لكن الرئيس فؤاد شهاب تعرّض للكثير من الأذى «المُراد».
بدءًا من «جحود نصف الناس» المُعبَّر عنهم في القول المأثور: «نصف الناس أعداء لمن وَلِي الأحكام... هـذا إن عَدَل»؛ ووصولاً إلى أولئك «الأعداء»، المعادين بالضرورة لكلّ نجاح الذين رأوا أنّه أضرّ بمصالحهم المستدامة ومكتسبات «المقايضات»، وتوزيعات حِصص «أكَلة الجبنة». مروراً بجدليات تلك «الإنتحالية الطهرانية» للدفاع عن الحريات التي أتقنها وروّج لها «بعض» المتمرّسين بجدْل حبائل المكائد ومن ثمّ فكّها بأسلوب: «لا إله»...!!



عهد الطمأنينة... والسلام الوطني

وهذا لا يعني أن شِهاب الشهابية، وأثناء عبوره لهشيم يباس الفكر السياسي اللبناني، لم يحرق الكثير من المراحل، ولم يصطدم بما لم يكن من الواجب الإصطدام به من أجرام فلكٍ وفلكياتِ حريّتنا المتطلّبة...
لكن براعة «مستثمري النواقص الإنسانية» وتقنيات تكبيرهم لأصواتها وصُوَرها إلى ما هو فوق مستويات السّمع والإبهار، هي التي استطاعت أن تُعمي عقولاً كثيرة وتَحُول دونَ تدقيقها في «ظاهرة تلك الحداثة الرؤيويّة» وفي حقيقتها التي انتُهكت وسُجِلت وأُنزلت إلى قاع التغييب القسري عن واقع أُريد له أن يبقى محكومًا بهياج إنتحاريات الموت المجاني. هياج لا عقلاني ما يزال، وبعد سنواتٍ طويلة من مواسم «هدر الدم»، يتحكّم بمصائر قطعان الشعوبيات القاتلة.
لذا، وبعيداً عن فكرة اختراع هالةٍ قُدسيّة حول فؤاد شهاب الشّخص فنضيف بذلك رقمًا جديدًا إلى لائحة أصنام شرقنا العربي، نودّ أن نتطرّق إلى الشهابيّة «كهويّة» و«قضيّة» استطاعت أن تتبلور في «ظاهرة» مميّزة من حيث أسُسها وخططِها ومنجزاتها، علّنا بذلك نخفّف شيئًا من الحرْمانَيْن اللذين عاشهما فؤاد شهاب في آخر حياته: حرمانه من وريث وحرمانه من اعتراف الشعب اللبناني بإرثه.
قد يُقال أن الصمت والسريّة هما روح نجاحات قياديّي مصائر الشعوب، الذين يتحتّم عليهم الإلتزام بالتكتّم لتجنيب أوطانهم القلاقل والكوارث، وأن القائد والرئيس فؤاد شهاب كان من الذين يتكلّمون قليلاً ويسمعون كثيراً؛ لذا يُفترض البحث في معتقداته ومبادئه وأعماله حرصاً إن لم يتساوَ مع حرصه ودقّته في الإعلان عن فكره، فعلى الأقلّ يتوجّب أن يُحاذِيَهما ويقتدِيَ بهما...
قد يُقال أيضاً أن في هذا الوطن المدمن على الثرثرة وقلّة الصّبر في ملاحقة الخفايا، خفايا الدولة وخفايا الأفراد فيها وخارجها، يكون السّكوت مُضرًّا أكثر من الكلام لأن موهبة شعبنا في التّأويل غالباً ما تُصبح تشويشاً وتشويهاً، وطعناً وإبادة لكلّ الحقائق المحتملة منها والواقعية.
لهذا استوقفنا فؤاد شهاب. لأنه اجتذب إنتباهنا بصمته المثمر أكثر بكثير من طنين الكلمات في مواكبه أو هدير التصفيق أمامه وأفواج «البيلاطوسات» وراءه.
رحل دون أن يكتب كلمة. لا مذكّرات ولا توصيات ولا تشهيرات. لم يتّهم ولم يُحرج ولم يردّ على التجنّيات والتجريحات. إجتمعت عنده وفيه، السلطة العسكرية بحكم



كونه مؤسس الجيش اللبناني، وذروة السلطة السياسية عبر إجماع شعبيّ تراوح بين الإيمان والتزلّف. ومع هذا، لم تستيقظ غريزة الإستئثار فيه ولم يصبح ديكتاتورًا في منطقة طغت فيها «موضة» عسكرة السلطات.
وتطبيقًا لحكمة فؤاد شهاب التي شاءها غموضه، وهي أن يمحو الصّمت فيه شخصه لتبقى الأعمال، نركّز دراستنا هذه على نظريّاته ومنجزاته وتأثيره في مجرى تاريخنا الحديث بالإعتماد على النصوص والمراسيم والقوانين، والمشاريع والبيانات الإحصائية، مدعمة بصور تاريخيّة غابت عن العين والذاكرة. فالشهابيّة ليست مطمورة في قبرٍ بارد في غزير، وإنما هي جدران وهياكل ودراسات ومشاريع موجودة في كلّ دائرة رسميّة وكلّ مرفأ وكلّ مصرف وتحت خيمة كلّ فرقة جيش أينما وُجِدت، وفي ضمير كلّ مواطن يفكّر ويقارن.
والشهابيّة ليست في شعاراتها أو كُتُب عقيدتها. إنها في ممارسة دؤوبة انطلقت من واقع مأساوي عام ١٩٥٨ وحاولت ناجحة أن تثبّت ركائز دولة لبنانية عصريّة ذات شخصيّة متميّزة. هي «قضية» لأنها طُورِدت وأُهينت وحوكمت فحُكِم عليها بالبراءة وتخفّت حتى كادت تختفي. وهي «هوية» لأنها تمرُّد على القواعد التقليدية لممارسة الحكم وخطّة استهدفت تخطّي المعالجات العشوائية ومماشاة الظروف راسمةً معالم الدولة العصرية الحديثة.
وإن كان من الطبيعي أن يُسأل موجّه سياسة الدولة عن أخطاء أو كوارث سياسته، حتى ولو حاول جاهداً أن يتصدّى لنتائجها النهائية المغايرة لإرادته، فإن من الغريب والغريب جدًا أن تُسمّم القناعات بتضليلات تُلصِق أخطاءً وهميّة بنجاحات هذه السياسة. فإن تلافى قائد نزاعاً أو صراعاً أو صداماً، اعتبر أنه يقوم بواجبه الطبيعي لأن السلم يُحدث ضجيجاً أقلّ من الحرب «والجماهير تتبع عادةً من يُبهرها وتدير ظهورها لمن يُنيرها».
إن القاعدة العرفيّة التي تتبنّاها الشّعوب من أن السياسة ليست إلا مدرسة الخداع والكذب هي في أساس تحديد وعي هذه الشعوب ومداه. «فماكيافيل» نفسه لحظ وهو يعطي توجيهاته لسفير فلورنسا أن السياسي يجب أن يجتهد بألا يظهر وكأنه رجل يفكّر بعكس ما يفعل. لأن السياسي لا يكتسب عادة رصيده الشعبي إلا بقدر الإيمان بصدقه. وكما يقول «لاروشفوكو»: «لا ننخدع فعلاً إلا إذا اعتقدنا بأننا نخدع الآخرين».
لذا ولأنه يكفي شعبنا ما إجتاحته وتجتاحه من موجات حمّى الإنفعال المضلّلة في عقله

ومممارساته أصول التعامل مع الحقيقة، ومن أجل وطن لا تقتل الكلمة فيه قائلها ولا يسحق فجور العنف فيه معنى المواقف الصامتة.

ومن أجل ألا يُعجن التاريخ بإرادة الحاضر وفي سبيل محاولة لملمة بصمات الشهابيّة عن واجهة التطوّر اللبناني. ومن أجل دعوة مفتوحة لمتابعة الطريق التي رسمتها مدرسة «النّهج» على كلّ الصّعد، وفي سبيل عدالة إجتماعية ودولة عصريّة، نكتب من جديد...

لماذا الشهابية؟؟

لأن تراثها العملي أكبر وأعظم بكثير من تراثها النظري. فدستور الشهابيّة مشرذم موزّع ولكن منجزاتها ثابتة وواضحة... ولأنها تصوّر وتعامل نجحا في رسم خريطة عاهات الهيكلية السياسية والإقتصادية والإجتماعية للبنان وراحا يُفلتان قبضة التخلّف إصبع إصبع عن خِناق المساحات البشرية والجغرافية لقضايانا الوطنية.

ولأنها ظاهرة عصرنة راحت تبث في شرايين الوطن دماءً جديدة، فاقتحمت الإدارة وقلبتها وطهّرتها وأخضعتها لمراقبة التفتيش والملاحقة وعنِيَتْ بالتربية وعمّقت دور الجيش في دعم الإستقلال الوطني، وزرعت المشاريع في أرجاء المحافظات الخمس، واهتمّت بالقرية ولجمت البطر الإقتصادي المختبئ تحت مظلّة الحرية. فاستطاعت في فترةٍ يسيرة، وهي المنطلقة من أزمة دمويّة مخرّبة، أن تطلّ بلبنان على العالم عبر شخصيّة قويّة مشرقة تسير بخطى ثابتة نحو الإزدهار.

ولأن الشهابيّة اعتدال إن في تعاملها مع الواقع اللبناني الداخلي، وإن في حيادها وعدم إنحيازها أو تبعيّتها لأي معسكر أو تيّار إقليمي أو عالمي. وهي عدالة لأنها قضاء مستقلّ حازم ونظرة متساوية إلى كلّ المناطق والفئات وخطّة تشمل الجميع. وهي حرية مسؤولة تقتصّ من المشوّشين وتنتفض لعلك الكرامة الوطنية بين فكّيّ كلّ عابر سبيل...

وقبل أن نقع في فخّ الأدب السياسي، لا بدّ من كلمة في سياسة أدب الشهابيّة أو الخلقيّة الشهابيّة التي طبعت النموّ الرّصين لفتوة الجيش اللبناني، والتي جعلت من القصر الجمهوري صومعة عمل لها آدابها كما الهياكل والمساجد، يحتبس الداخل إليها أنفاسه، ويتنفّس في أثناء خروجه الصّعداء...

قد يُقال أن الشهابيّة ليست فلسفة وتنقصها المقوّمات الشموليّة للعقيدة. وقد



يُقال أن طرحها لن يتعدّى دائرة الرأي الشخصي العاجز عن استيعاب كل علامات الإستفهام. وأنها لم تأتِ بجديد على النظريات السياسية - الإقتصادية المعروفة والمتداولة، وأن مداها توقّف عند إنتهاء مهماتها المحدّدة وأنها برنامج مرحلي لإطار زمني وُجد فجأة.

على هذا نرد ببساطة البداهة ووضوح النتيجة الثابتة أن الشهابيّة وإن لم تكن كل ذلك، فهي نمط حياة ونهج وجود وخطّة مستقبل إنطلقت من عمق معايشتها للحقيقة اللبنانية ووُجدت بلا مقدمات ولا تمهيدات، فكانت تعبيراً صادقاً عن حاجة شعبيّة ملحّة في قيادة واضحة الأهداف والأساليب، تستمدّ آراءها من قضايا شعبها وتُبعد عن هذا الشعب تحدّيات الأخطار.

من هذا المنطلق تبرز الشّهابيّة وكأنها «فلسفة القيادة اللبنانية». هذه الفلسفة التي استطاعت أن تكون نقطة إلتقاء غريبة بين إشتراكيات وشيوعيات ثائرة رافضة وبين رأسمالية متحجّرة متزمّتة فساوت الإثنين في كفّتي ميزان العدالة الإجتماعية.

إنطلاقاً من هذه الفكرة، سنركّز في مسحنا لأبعاد الشّهابيّة على واقعين:

واقع أيديولوجيّة مجتمعنا ومدى إمكانية نجاح النظريات الكلاسيكيّة التي تعرفها قواميس الحضارات في التعبير عن حقيقة الكيان اللبناني، ومن ثمّ، واقع المدرسة الشّهابيّة في تعاملها مع هذا الكيان والتأثير فيه والتفاعل معه لتستنتج منه مبادئها بدل أن تفرض عليه مبادئ محنّطة أفرزها عقل الشرق طوراً وعقل الغرب أطواراً فأُلبست لشعبنا قسراً وغصباً.

الشّهابيّة مدرسةٌ لبنانيّة، عقيدةً ونهجاً وعملاً وغائيّة. لم يعكّر صفاء هويّتها اللبنانيّة إتّهام. إنطلقت من عُمق الخارطة اللبنانيّة وتوقّفت عند حدود هذه الخارطة، دون أن تسعى لكي تصبح حركة عربيّة أو شرق أوسطيّة أو كونيّة. أهمّ ما في زمنها كان حاضرها وفي رأس سلّم إهتماماتها: **شعبها**. فلا طفرات الوحدة والإتحادات ولا مدّ وجزر الإتصال والإنفصال ولا المعسكرات القاريّة إستطاعت أن تبهرها لتصرفها عن شقّ طريق، أو بناء مصرف أو مصنع أو مرفأ أو مدرسة. فكان معناها في صِغر حجمها وفي صغر خطواتها الثابتة التي تجمّعت لتصبح خلال ست سنوات عمل، الإرث الأهم في تاريخنا الإستقلالي. إرث ما تزال العهود المتلاحقة تستمدّ منه الخميرة والخبز.

وعندما نقول عُمق الخارطة اللبنانيّة، نعني صميم وجوهر الحياة اللبنانيّة بكلّ ما فيها من توثّب وميول وتناقضات ونقاط ضعف وغرابة. هذه الغرابة التي قلبت مقاييس القاعدة القائلة: «نصف الناس أعداء لمن ولي الأحكام، هذا إن عدل».
فحوّلتها إلى «كلّ اللبنانيين» تقريباً «أعداء لمن ولي الأحكام، حتى لو عدل».
الحياة اللبنانيّة التي عدّد الأستاذ توفيق حسن الشرتوني عيوبها عام ١٩٢٧ فحصر هذه العيوب في: «الضوضاء والقذارة ووُحول الشتاء وغُبار الصيف، والتفرنُج والتكالب على الوظائف، والتبذير واعتبار المال أكثر من الرجال، وجهل الناس للحقيقة والغلو في المحادثة ورُقي الأفراد وانحطاط المجموع، والإفراط في التجمّل وكثرة الكلام وقلّة المعنى والتشكّي والزعامة والأحزاب...».
هذه العيوب البريئة دخلت المتحف اللبناني. فلو شئنا مقارنتها مع غيرها المستجدّة، العالقة حديثاً بالطبع اللبناني وواجهة الشخصية اللبنانيّة الواقعيّة، لَبَدَت بريئةً باهتةً سطحيّة. إذ إن ما مرّ على هذا الشعب من ألوان العنف الدموي، قد ألغى، ومنذ عام ١٩٥٨، حقائق كانت في أساس تكوين هويّتنا واستبدلها بأخرى... من هنا راحت الشّهابيّة تتعامل مع هذه المستجدّات فتلغي منها ما يُعيق عودة البلاد إلى مسارها الطبيعي وتُرسِّخ أماني الشعب في قيامة أكيدة.
وإزاء الفسيفساء البشريّة اللبنانيّة، كان عليها أن تحكم وأن تحزم، أن ترسم ملامح قضيّة وطنيّة واحدة، أن تحوّل جهود الإقتتال إلى مناكب وسواعد عمل، وأن تُطوّق نيران الفوضى بأنظمة وقوانين وإجراءات صارمة حاسمة شكّلت مع الوقت أساس هيبة كل ثكنة ومخفر ورجل أمن.
إنّ فهم دور الشّهابيّة ومقدار نجاحها أو إخفاقها وعودة قيامتها على الأقل في النفوس والصّدور المتململة والعيون الدامعة إزاء ما انحدرت إليه أوضاع البلاد والشعب؛ إنّ فهم هذه الظاهرة لا يمكن أن يرتكز إلا على سوسيولوجيّة وسيكولوجيّة المجتمع اللبناني وحده وعلى الأرقام والدراسات والوقائع التي وحدها تُدين وتُنصف، تلغي عاطفة ما أو تؤكّدها.
لذا وبعيداً عن ما هو أعرق من التصفيق والتأييد وأعمق من الموالاة، سوف نسعى إلى تشريح الشّهابيّة وإدانتها لنسمح لها آخر المطاف بأن تجمع الشعب اللبناني، كلّ الشعب اللبناني، في قفص إتّهام واحد وتُدينه. علّنا نساهم بذلك، مرّة أخرى، في إجلاء بعض الملامح لحقائق طمرها الخوف حيناً والعقوق أحياناً...



الفصل الأول

الشـهـابيّة هـويّة وقضـيّة

الفصل الأول

حقائق التاريخ لا تسقط في مجاهل مرور زمن.
لأن التاريخ هو من جزئيات الزمن... من صُلبه، ومن مجموعة أحداث عمره.
ومن كثافة بعض مكوّناته.
كل تاريخ هو زمن عتيق، لا يُعاد إلى «ما كانَه» ولا إلى «مكانِه».
لكنه، ولأنه التاريخ، ما من شيء بوسعه أن يُزحزحه أو يزيله من مقرّ مكانيّته.
ومثل الزمن هو التاريخ، منبع ومصبّ ومستودع كل «التواريخ».
هو الذاكرة التي «لا تفقد ذاكرتها».
ولا تنسى أحدًا... من كلّ من وُلد وعاش ومات.
الإنسان هو الذي ينسى. أو يتناسى. أو يحاول أن يطمر ما لا يُطمر في حُفر الجهل أو التجاهل أو الغطرسة!!
لكنه يكتشف دائماً، ومتأخراً دائماً، «أن القبور لا تبتلع الأسماء».
أن القبور تفكّك «شخص» من كان حيّاً ولا تستطيع شيئاً إزاء «شخصيّته».
من هنا نعرف أن فؤاد شهاب، الشخص، مات عام ١٩٧٣.
أما المواطن، النبيل، الذي أنجبته الهوية اللبنانيّة من رحْم «إنجاب أصحاب المهمّات الصعبة» وعَهدت إليه، في لحظة إنبِلاج فجر إستقلالهاَ، بمسؤولية تأسيس وبناء جيشها، فكان أميناً على «العهد».
المواطن، الأمين، الذي عادت الجمهورية اللبنانية فسلّمته أمانة إنقاذها من عودة سقوطها في إدمانها على تناحر مكوّنات كيانها وصراعهم العبثي فوق حفافي إنتحارياتهم، فكفكف الدموع وعالج الجراح وامتشق إرادة حبّ بناء دولة حديثة من تحت ركام «دويلات الإرتجال». وسلّم الأمانة إلى «أصحابها» في اللحظة المنصوص عنها في الكتاب... أي الدستور.
هذا المواطن، الأمير، هو فؤاد شهاب «الهوية».
وهو القضية التي ما تزال حيّة، ومعلّقة أيضاً، في ضمير الوطن، وفوق صدره.
والشهابية، بصفتها «هوية وقضيّة» هي لبّ موضوع هذا الكتاب...
وليس فؤاد شهاب، الشخص.

قضيّة أُحيلت بإستعجالٍ مقصود وممنهج إلى «أرشيف الإستيداع» المقام في تلك المناطق الضميرية الرمادية التي ما تزال تعجز، وعلى الرغم من كلّ قوة كفرها، عـن حجب تلك الأضواء التي مـا تزال تنبعث من أعماق الحقائق الخالدة.

نُعيد فتح قضيّة الشهابيّة، مرّة أخرى، ليس شغفاً بالرومنسيات.

ولا للتنافس مع أساليب «قناصة إستنهاض الشعبيات»...

وإنما لتسليم «مشعل» من «مشاعل» الإعتزاز بلبنانيتنا إلى أجيالنا الجديدة التي تُساق عبر اختصارات وتعميات وانتقائيات «كتاب تاريخنا الوطني المجهّل»، إلى ركوب موجات «الغربة عن الذات».

تسليم أبنائنا «وتذخيرهم» بما قد يعيدهم إلينا من محاولات إبتعادهم الباحث عن الحقائق في مجاهل أبعاد غير أوطان.

لهذا كان إهداء الكتاب موجّهاً، أولاً، إلى كلّ من تغرّب أو اغترب عن الوطن، وكل من هجره، حضوريّاً، بعد خروجه هو، الوطن، من مدار دورة «طبيعة حياته».

عام ١٩٨٠، كنا أوّل من أصدر كتاباً عن «الشهابية» بعد رحيل الرئيس فؤاد شهاب.

كان ذلك في زمن الشهابيّة «الصعب»، وزمنها «غير المؤاتي».

وأثناء محاولة تغييب عهدها، لا بل «عهودها» عن الصفحة الأولى لسجلّ تأسيس الدولة اللبنانية.

فإبان نهاية عهد الرئيس الياس سركيس، وخلال احتدام ذاك المخاض الرهيب الذي أطلق «مُسوخ وشياطين» اجتياح عام ١٩٨٢، من جهنّميات العدو الإسرائيلي، وأباح لها انتهاك قلب خارطتنا، العاصمة بيروت، وجدنا متّسعًا مبدئيًا، لا منطقياً، لكتابٍ عنوانه: **«الشهابيّة وسياسية الموقف»**.

موقف كاد أن يكلّفنا، حينها، وقوفاً إلزامياً في قفص إتّهام «قوى الأمر الواقع» !!!

لأن زمن تلك المرحلة، السياسي، لم يستسغ ولم يكن يسمح بإستحضار أي ذكر، أو





نخب تسليم الأمانة... عام ١٩٦٤، الرئيسان شهاب وسركيس مع كامل الأسعد وحسين العويني

إحياء أي فكر، يكون يتماهى مع تلك «المدرسة» التي وكّدت ملامح عروبة لبنان، وأرست قواعد خصوصيتها وتمايزها وفرادة إستقلاليتها.

وطُلب منا الإحجام عن طبع الكتاب فلم نرضخ... ولم نفعل.

لكننا لم نوزّعه أيضًا وفق «الآليات» المعتمدة لنشر الكتب.

فأهديْنا معظم نسخه، الخمسة آلاف، لأشخاص اهتدوا إليه في بحثهم عن «الإصدارات» الشهابيّة «النادرة»، وسط المناخ العاصف الذي كان قد بدأ و«أمعن» في



شهاب، حلو وسركيس، الثلاثي الذي كسر قواعد الوراثة...

دكّ أعمدة «هيكل وجودنا» وأهمّ جسور وحدتنا، من جديد. وكان علينا أن ننكفئ، وأن نعيد محاولتنا تلك، إلى معاقل «عقلانية اعتدالها»، كي لا نسقطها، مرة أخرى، في تلك «المعتقلات القسرية» التي كنا نؤمن أنها ستتحرر حتماً منها في يوم ما.
مؤخّراً، وبعد مرور أكثر من نصف قرن على إنطلاقة التجربة الشهابية،
بعد سنواتٍ طويلةٍ طويلة من إستباحة «بنائها القِيَمي»، وتشريد وتهجير و«تكفير رموزها»، تعود «أقلام عديدة» من خيبات دورانها العبثي في متاهات «زجليات اللافكر



السياسي»، التدميرية؛ تعود للتنقيب في فخاريات فخار الفكـرة الشهابية، لا بل «المدرسة الشهابية» عما يكون قد فاتها أو فوّتته على نفوسها، وعلى غيرها.
«أقلام»، قد تكون ساهمت، وفي لحظة إبتعادٍ عن «إعتدالياتها» ومتوجّبات «عدلها»، في تهشيم وتهميش فرصة «ذاك الإعتدال» الذي سعى إلى إبعاد الكؤوس المرّة التي تجرّعها الوطن، كل الوطن، بعد ذلك، هو وكلّ ناسه وكلّ أقلام مفكّريه.
اليوم وبعد صدور عدة محاولات «توثيقيّة» لروزنامة «حراك الشهابيّة السياسية، و«لمطبّاتها الهوائيـة»، نرى أن «لغـة الصّحوة المتأخّرة» لم تتطرّق، وبوضوحٍ كلّي، إلى أبهى ما في مشهديّة الشهابيّة من صور، وأهم ما كان في طروحاتها.
هذا «الأبهى» وهذا «الأهم»، تجسّدا في مفهوم «الحداثة الرؤيوية» التي طبعت دولة المجتمع، ومجتمع الدولة الشهابية.
حداثة رؤيوية عزّزت محاكاة بلدنا الجميل، الصغير لتسمية: «سويسرا الشرق»، خلال حقبة مشرقة من تاريخنا المعاصر.
حداثةٌ بنَتْ هيكليّة مواءمة كياننا الوطني مع حقيقة إنتمائه؛ وأطلقت محفّزات تبنّي «المواطنة» بديلاً عن تلك الوطنيات المستوطنة بؤر طوائفها.
حداثة رسمت ونفذت خطّة بناء «الدولة الهامَة»، و«الدولة القامَة»، المقامة فوق مداميك سيادة القانون والعدالة الإجتماعية الخلاقة المصانة بمؤسسات رقابيّة متشدّدة في محاسبتها للفساد والمُفسدين، قبل الفاسدين.
دولة تفاعليّة المجتمع مع كنوز قيمه التاريخية بكلّ ما فيها من إبداع الرؤوس، وما يرفع الجِباه والرؤوس.
دولة «الكرامة الوطنية»، المتأهبة في أبّهة وقوفها على «حدود الكيلومتر ١٠١» وعلى كلّ حدود سيادتها السائدة لا السائبة.
دولة الملاذ الحاضنة للملتجئين إليها، طلبًا لحماية حقوقهم الإنسانية الأساسية، التي أوّلها: الحرية.
دولة الأمن المستقرّ المؤسّس للإقتصاد المزدهر.

وهذه الدولة، بالذات، التي أرادها الرئيس فؤاد شهاب بديلاً عن «الأمن المستباح» الذي تسبّبت به ثورة ١٩٥٨ المسلّحة، التي أعادت إشعال نيران النعرات الطائفية المتوارثة، من ضمن إشتعالها بحُمم براكين صراعات المحاور الإقليمية والدوليّة، التي أنتجتها «الحرب الباردة»..

هذه الدولة التي أُلبست قبضتها الحديدية - كما قيل - بعد المحاولة الإنقلابيّة الفاشلة، نهاية عام ١٩٦١، وتعرُّض النظام والكيان للخطر، أُسقِطت، بعد ذلك، في أفخاخ غوايات الدولة الأمنيّة الإستقوائية بسبب تلك التخطيات لحقوق خصومها السياسيين.

تخطيات وتجاوزات مورسَت عبر «وسائل مخفيّة» من قبل ومن قلب تلك «الغرف» التي كان يديرها «الدكتيلو» - تسمية صحفية - بعيدًا عن الأنظار.

وعلى الرغم من تلك التدخّلات الخاطئة التي شوّهت «الدولة الأُمنية» التي أرادها الرئيس فؤاد شهاب، لم يُقدِم «المكتب الثاني»، وفي كلّ ما تعرّض له مما لا حقّ له فيه، على ارتكاب أي تصرّف قمعي جماعي للحريات العامة، ولم يُتّهم بأية عملية إغتيال سياسي على غرار ما كانت وما تزال ترتكبه أجهزة العديد من أنظمة المنطقة، وأجهزتها الأمنية، والعديد من الأجهزة الأمنية في «دول ديمقراطية» عريقة.

هذه الإشارة الأخيرة، لا تسعى أبداً إلى تبرير أو تبنّي أية أسباب تخفيفيّة يكون بوسعها تغيير «طبيعة» تلك الممارسات التي كان من الممكن تداركها.



لكنّ الإضاءة على ما لم تُقدِم عليه وإعادتها إلى حجم مبالغات إستثمار فائض القوة المستمدّة من الإجماع الجماهيري حول شخصية ونقاء صورة مؤسّس الجيش اللبناني ومنقذ الوطن من الثورة الأهلية الدمويّة، صاحب الثروة الشعبية النادرة؛

هذه الإضاءة، هي التي ستُظهر أن تلك «الممارسات» هي التي أضرّت بالرئيس شهاب، قبل غيره، وهي التي شوّهت مفهوم «الدولة الأُمنية» التي أرادها، على الرغم من عدم تعرّضها للحريات العامة التي احتفظت بحرمتها وحدود أصولها.

لذلك،

وإنصافًا له، للرئيس الإستثنائي، يجب الإقرار بأنه هو، الرئيس فؤاد شهاب شخصيّاً، هو الذي أسقط كلّ إنجازات هذه الدويلة المتخفّية ومفاعيلها السياسية، عبر رفضه الحازم والحاسم لعملية تجديد أو تمديد ولايته الدستورية.

ولم يتأثّر بتلك الهتافات والشعارات التي هاجت بها الجماهير وماجت حين قالت: «لا تتركنا في بحر هائج».

فطوى صفحته بيده وفقاً لما نصّ عليه الكتاب، أي الدستور، سلّم الأمانة ورحل...

إستمرارية العهد؟!...

رفض الحكم عام ١٩٥٢، فانتُخِب عام ١٩٥٨.
أنجز ما أنجزه في سنتين واستقال عام ١٩٦٠. لكن أُعيدت مبايعته من قِبَل خصومه قبل مؤيّديه، لإستئناف فترة ولايته.

ورفض العودة إلى سُدّة الرّئاسة مرة أخرى، عام ١٩٧٠، فوق موج بحر مؤيّديه.
فؤاد شهاب، هذا هو، الشخص.
لكن الهوية الوطنيّة الشهابيّة إمتدّت إلى أبعد من ذلك بكثير.
أما قضيّتها، فيجب... ويجب أن يُعاد فتح ملفّها على مصراعَي مساحة تاريخنا الحديث.

•••

الرئيس شهاب لم يتكلّم... إلاّ من على منبر حقّه الدستوري فقط. فاستطاع أن يكون وفيّاً لأصول العطاء.
«كنت وما زلت الرجل الذي عرفتم، عزوفاً عن القول، وإيثاراً للصمت في أداء الواجب».
في مكانٍ آخر من التاريخ، يقول «الكونت موسكا»:
«في فوضى المجادلات، إحرص ألا تصرّح عن فكرة أوحى بها المنطق إليك. أسكت... فالناس المرهفون سيرَون فكرك حتماً في عينيك».
سكت الرئيس فؤاد شهاب طويلاً... وطويلاً جداً.
تُرى هل لأنه قرأ ما كتبه بول كامبون: «بوسعنا قياس حجم رجل الدولة من مقدرته على أن يسكت، وألاّ يكتب أبداً» ؟؟
أم لأنه لم يقرأ «جون ستيوارت ميل» عندما أكّد:
«إن الإعتقاد بأن الحقيقة تنتصر دوماً على الاضطهاد هو مزاح كاذب يردّده الرجال واحدهم بعد الآخر فينزل عندهم منزلة الشيء البدهي حتى ولو أثبتت التجارب عُقم معناه. إن التاريخ مليء بالأحداث التي تُظهر بأن الإضطهاد قد حوّل الحقيقة إلى مجرّد صمت بارد» ؟؟



الفصل الثاني

الشخصيّة اللبنانيّة
وجه لبنان الدولي



الفصل الثاني

يقول الدكتور شارل مالك في تقرير - وثيقة رفعه إلى وزارة الخارجية اللبنانية في ٥ آب ١٩٤٩، وكان يومها وزيراً مفوضاً للبنان في واشنطن: «ليس لبنان بالذات السياسية القومية المطلقة، ولا تبرر وجوده حجج سياسية. مبرر لبنان الاخير أمام ذاته وأمام الضمير العالمي هو أمانته للحرية العقلية والروحية والكيانية. إذا ظل أميناً لهذه الحرية فلا يستطيع أحد على الاطلاق ان يبرر محوه. ويجد دائماً من يتحمس له ويتطوع لنصرته. أما إذا تنكّر لها أو وهن في حملها فتضعف ثقته بنفسه وثقة غيره به وينتفي رويداً رويداً مبرر وجوده. فبقدر ما يحترم ويحقق حرية العقل والروح والتعبير لا سبيل لهدمه وبقدر ما لا يحترمها ولا يحققها، لا سبيل لعدم هدمه.

لذلك إذا أحب لبنان ان يقوي نفسه فعليه ان يقوي اسباب العقل والروح فيه. إذا عرف عنه أنه يعبد الحرية الحقة والنور والمعرفة، وكان هو بالفعل كذلك، فإني أضمن بقاءه.

اما إذا لم يمكن ولم يعرف كذلك في الأوساط المسؤولة المقررة، فسيزول.

فوق تأديته قسطه المتواضع المشترك في التعاون العربي العام - وعليه ان يظل في الطليعة من حيث هذا التعاون - يجب أن يتعمق لبنان في ما يمتاز به عن سائر البلدان العربيّة وفيما لا تستطيع احداها مضارعته به إلى مئة سنة، بانصبابه على ميزته الخاصة الفريدة يبقى ذاته ويخدم العالم العربي، لا بتقليده الأعمال وطرق العيش المتوفرة في غيره.

ليلمع بالتجارة وليقوِّها. ليحقق اقتصاديات علمية غربية. ليؤسس صناعات فذة في الشرق كله. ليحرر إجتماعياته تحريراً تاماً حيث يصبح يضرب به المثل في الشرق والغرب. ليخلق إطاراً من الحياة مليئًا بالفرح والمثل يتفجر معهما الشعر والفن تفجُّراً.

لبنان مدعو لأن يكون شعره وفنه وأدبه وموسيقاه ونحته وبناؤه من أرقى الطرازات، ولأن يلهم بها جميعاً العالم العربي. وما يمكن للبنان في هذه الحقول لا يمكن لسواه.

ليشجع مؤسسات الفكر والعقل. لبنان مدعو لأن ينتج علماً ونقداً وفلسفة ولاهوتاً لا مثيل لها في الشرق على الاطلاق. وانا أؤمن ان هذه الدعوة العقلية أخطر دعواته كلها. اذا حقق لبنان ذاته الفريدة وقوّاها، ثبت في وجه كل عاصفة. عندئذ يؤمن بنوه به كل الايمان.

ما ينقص لبنان اليوم هو ايمان بنيه به. والايمان لا يمنح إلا إلى الذات الفذة القيمة.

أما ذات لبنان الفذة فلا تتألف من موارد مادية أو إمكانيات زراعية أو صخابة عسكرية أو حنكة سياسية، بل من الحرية في التبادل التجاري والتحقيق الاقتصادي العلمي والتأسيس الصناعي والتفاعل الاجتماعي. تتألف ذات لبنان الفذة من إمكانيات الفكر والعقل والروح الحرة الايجابيّة فيه. فإذا اصبحت هذه الامكانيات فعلاً حقيقياً آمن بنوه به واحبوه فوق أي شيء آخر، وإذا برهن للعالم العربي انه متضامن معه في كل شيء وانه مع ذلك لا يستطيع تحقيق ذاته، وبالتالي تأدية خدمته الفذة له، إلاّ ببقائه مستقلاً حراً عنه، فيقيني ان العالم العربي لا يفرط به بضمه إليه وبالتالي بخسارة مساهمته، بل يتركه يكون ذاته في حرية تامة.

وإذا اقتنعت أوساط الغرب المقررة بأن للبنان قيمة اخيرة بحد ذاته، انبرت هي للدفاع عنه وللمحافظة عليه. ايمان بنيه به، سماح العرب له بالبقاء، حماس الغرب لكيانه: «كل هذه الاسباب الاخيرة لوجوده تتوقف على مقدار تحقيقه ذاته: كيانا حراً في مبادلة وخلق الصنع المادي وفي مبادلة وخلق الصنع العقلي والروحي... فليس بالسياسات يصير لبنان ويبقى، بل بالعقل النير الحر، المتصل بالتراثات الأصيلة، المجسّد فعله في مؤسسات وحركات، المنظم للمادة والحياة، المتفجر معرفة وحقيقة وجمالا، المحب الهادئ الشامل الوديع».

هذا التعريف للشخصية اللبنانية ودورها وجوهرها، لا يحتكر الفلسفة المثالية لمعنى



أول الوافدين... نائب رئيس الولايات المتحدة الأميركية لندون جونسون

لبنان، فإن كان الدكتور مالك قد ردّ كل روافد وتشعبات الكيان اللبناني إلى منبع الحرية، نرى الدكتور كمال الحاج يعتبر «الحرية اولى معاضل لبنان، واهمها، واخطرها، وابقاها. تاريخ لبنان تحدٍّ. منذ ان كان وهو يقظ، يتحفز، لانه منذ ان كان وهو مُشتهى. لبنان دوماً على قرن عفريت. لذا كنا دوماً في نضال من اجل الحرية. وقد ثبتنا دائماً. لطمنا الفراعنة، صفعنا اشور وفارس، قاومنا الاسكندر. سجلاتنا الحديثة مليئة هي ايضًا، بالذود عن الحرية. في عهد العباسيين، في عهد المماليك، في عهد فخر الدين، في عهد شهاب الكبير، في عهدي المتصرفية والانتداب. كلها عهود تشهد لنا بالكفاح المتواصل لأجل الحرية. لقد أحيط اللبناني دائماً بالاخطار. لهذا عاش دوماً في حالة من الجندية لم تعرف الراحة».

وعن الدور الدولي لهذه الشخصية يقول الدكتور الحاج «هل وعى اللبنانيون انهم في صميم اللعبة الحضارية؟ ربما لسنا على بينة من ذلك. الا ان مدار اللعبة هو فينا ايضاً وخصوصاً، الامر الذي يعني انه لا خيار للبنان بعد اليوم، اقصد لا حياد له بعد اليوم. الذين ينادون باللاإنتماء يخطئون. لا مجال من الآن فصاعداً للإنزواء في مواقعنا. النار امامنا، والنار وراءنا، والنار تحتنا، والنار فوقنا. لبنان في اللهب. لبنان في صميم الدواخة الآخذة بوجدان العالم العربي. إذاً



إستقبل الجميع ولم يذهب إلى أحد... الرئيس شهاب مع الرئيس الباكستاني



عليه ان ينزل، قبل فوات الأوان، إلى الميدان العربي الهائج المائج، بمدفعية ثقيلة من الفكر أي بما يفوق «جفنه علّم الغزل».

وليس كالفلسفة ما يبقي لبنان في قلب الصدارة بين أشقائه العرب. ان اللعبة التي ينسج القضاء خيوطها فوق ملاعب الشرق العربي تنجح أو تفشل بمقدار ما تكون مستندة إلى نظرة فلسفية صحيحة في الوجود. الجندي لا يحارب فقط لانه جندي. انه بحاجة إلى دافع من الوجدان، إلى غاية، إلى هدف يدخل في باب اسمى «القيم الانسانية».

وهذه البقعة – التي اسمها لبنان ومعناه البياض المستوحى من الثلج المكلل هامته، قامت قبل التاريخ المدوّن ولا تزال. ولها تراث مستمر لم تستطع طمسه عاديات الزمن. على ان هذا اللبنان المتمرد على الزمن، أطل على العالم بفكره وأيضاً بكثير من الآلام والأنزفة. فمنذ التوراة وهو مقر غليان، إذ جاء في «حزقيال»: «إفتح يا لبنان أبوابك ولتأكل النار أرزك» (ف ١١ عد ١) وورد في «نجوم»: «يزجر البحر فيجففه وينضب جميع الأنهار. قد ذوى باتان والكرمل وذبل زهر لبنان (ف ١ عد ٤) وفي مكان آخر من التوراة: «صوت الرب يحطم الأرز يحطم الرب أرز لبنان» (المزامير ف ٢٨ عد ٥).

وفي تفسير هذا الغليان الدائم يقول الدكتور فيليب حتّي في كتابه «لبنان في التاريخ»: «لقد ازدحمت حوادث التاريخ الخطيرة في لبنان، لبنان الغني بالزمن، الصغير بمساحته، كما لم تزدحم في أية بقعة اخرى من بقاع الدنيا مساحتها مساحة لبنان. لا جدال في أن لبنان يستطيع أن يفخر على أية قطعة جغرافية مساحتها مساحته، ليس بعدد الحوادث الجسام التي مثلت على ارضه وحسب، بل يستطيع ان يباهي بمعنى هذه الحوادث وقيمتها وأهميتها العالمية. قد يصح أن ننعت لبنان بأنه، من حيث الجغرافيا، بلد ميكروسكوبي ولكنه من حيث التأثير، بلد كوني، لأن تاريخه في الواقع جزء من تاريخ عالمنا المتحضر. فقصة لبنان عبر التاريخ اذن قصة العالم المتمدن، ولكن على نطاق صغير».

لشخصية لبنان مع الفلسفة المثالية صولات وجولات، حتى لتكاد الواحدة تبتلع الأخرى وتدمج بها. فعندما نبحر في موسوعات التعاريف لهذه الشخصية نخالنا في ميتافيزيقية غير محدودة الأعماق وفي كونية يبتلعها لبنان فتصبح شيئاً منه ويصبح التفاخر بُعداً لبنانياً. من هذا المنطلق كتب الأستاذ سعيد عقل: «قيل: مشكلتك الكبرى أن لا يكون لك مشكلة. ومن حسن الحظ أن لبنان هو، كإنسان «غوته»، علامة استفهام رُسِمت كبرى بين نجوم هذا الكون لتقول: ما أنا؟ ما عملت وأعمل؟ وإلى أين مصيري؟

أجل إنه لثراء في أمة أن يكون لها من الإستقرار القدر الأدنى الكافي فقط ويكون قسمها الأكبر الباقي في مهب الرياح من العقل: موضوع شك حيناً وأحياناً أملاً ضخماً، توجس زوال مرة، ومراراً ضرورة طرق على باب المستحيل».

هذه الشخصية اللبنانية «الجمالية» أو «المثالية» فُرض عليها، عبر مراحل تثبيت كيانها، ان تواجه واقع المنطقة والعالم وان يكون لها وجه دولي يحدد سياستها الخارجية. فلبنان المستقل، كما ينص تقرير ١٩٤٩ المذكور، «انطلق وسط أجواء أزمة حادة ما زال العالم العربي بأسره يعاني منها. هذه الأزمة هي وليدة قرون من الحالات النفسية الكيانية المريضة ونتيجة نكبة فاجعة آل إليها انفجار التوترات المشدودة القائمة في جذور الحياة العربيّة واللبنانية وتآمر قوى عالمية صار لها عشرات السنين تخطط وتفعل.

كما وأن هذا الوضع – لما تكمن فيه من مخاطر، ولما تتجلي في معالمه من ضعفات – يشكل في آنٍ واحد مسرحاً لعمل القرارات الحاسمة التي يتوقف عليها مصيرنا ومصير العالمٍ العربي، ومحكاً لأهليتنا في اتخاذ هذه القرارات وانتزاع مصيرنا من أيدي القوى المتآمرة عليه، أو من جوف الفناء الذي تتدافع اليه».

وتأتي السياسة الخارجية في طليعة هذه القرارات المحددة لوجه لبنان الدولي ولشخصيته ولاستقلاله وسيادته في الوقت نفسه . لأن الدولة لا تكون مستقلة استقلالاً تاماً إذا لم تمارس السيادة الوطنية بجميع معانيها، فترسم سياسة خارجية تمليها عليها المصلحة الوطنية. إن لبنان لم يستكمل إستقلاله وينعم بكامل سيادته، إلاّ عندما بدأ يخط لنفسه سياسة خارجية واضعاً أسسها بملء مشيئته.

فما هو أساس هذه السياسة، وهل انها تمثل فعلاً نتيجة صهر عناصر الرأي العام في قرار واحد؟؟

في الواقع هناك ما يسمى بالقيود والضوابط التي تتحكم في سياستنا الخارجية وتمنعها من ان تعبِّر بصدق، أكثر الأحيان، عن حقيقة الوجه الدولي للبنان. عن هذه الضوابط والقيود يقول الأستاذ فؤاد بطرس (في ندوة عُقدت عام ١٩٦٩ عن سياسة لبنان الخارجية): «السياسة الخارجية من حيث التعريف ما هي؟ إنها ليست سوى امتداد في الخارج لأوضاع داخلية وانعكاس لها، عن طريقها يتمكن البلد من إبداء رأيه في المعضلات الدولية والإسهام بقدر طاقته في حل المشاكل التي تصيب علاقات الشعوب في سبيل تأمين حد أدنى أو أقصى من العدل والإستقرار والصداقة بين البلدان. ولتأدية ذلك، خير أداء، على كل بلد أن يقيم سياسته الخارجية على رأي موحد يناضل





الملك المغربي في حضرة الأمير اللبناني...

في سبيله المسؤولون عن السياسة الخارجية. ومتى فقد مثل هذا الرأي الموحد أصبحت السياسة الخارجية في وضع دقيق جداً. إذاً القيد الأساسي، من أي زاوية عالجنا الموضوع أو نظرنا إليه، هو الوضع الداخلي».

وفي معرض تحديده للعوامل المؤثرة على شخصيتنا الدولية يعتبر الأستاذ بطرس «ان لبنان قد جوبه بمشكلة سياسته تجاه العالم العربي، أولاً، عندما تبدلت، بصورة عنيفة، الأنظمة في بعض البلدان العربية. فنشأت أنظمة جديدة وصفت نفسها بالتقدمية والثورية، تقابلها أنظمة قديمة وُصفت بأنها تقليدية. وكان لبنان تجاه هذه الأوضاع يتمتع قبل ذلك بنظام يمكن تسميته بالنظام البورجوازي الرأسمالي الذي تجاوز النظام الإقطاعي التقليدي دون أن يبلغ بعد درجة العدالة الإجتماعية. وهكذا أخذ لبنان «بين» هذين التياريْن وأصبحت العلاقات في الجامعة العربيّة ومناقشات الجامعة العربيّة تعكس إلى حد بعيد إختلاف الأنظمة في العالم العربي. وبطبيعة الحال نشأت فلسفات متعددة في العالم العربي بسبب إختلاف الأنظمة. صار لبنان الذي لا ينتمي إلى هذه الفئة أو تلك يعتبر ان من واجبه ان يتحفظ ويمتنع. ومهما قيل في هذا الصدد فإن في موقف لبنان كثير من الحكمة لأن لبنان بطريقة تكوينه ليس قادراً على ان يفصل في النزاع بين الدول العربيّة من حيث التقدمية أو الإقطاعية أو المحافظة. وما ذلك إلّا لأن هناك فئة من أبنائه تنتمي عاطفياً بطبيعة الحال، إلى أفكار معينة أو إلى دول معينة. كما ان هناك فئة ثانية تنتمي بطبيعة الحال أيضاً إلى أفكار ودول اخرى. وهكذا وجد لبنان نفسه في الجامعة العربيّة وكأنه يعاني مشاكله الداخلية بالذات، فالتزم موقفاً متحفظاً.

يضاف إلى ذلك أنه علينا الإعتراف، مع التغني بلبنان وألمعيته وعبقريته، وذكاء بنيه، بأن إمكاناتنا ضئيلة ومتواضعة فلا نستطيع والحال هذه أن نضع في الميزان أكثر مما نملك. أما في ما يتعلق بالصعيد الدولي والأمم المتحدة فإن لبنان واجه الأمم المتحدة في مناسبات متعددة يمكن قسمتها إلى قسمين: قسم يتناول الإسهام مع الدول العربيّة في الدفاع عن القضية الفلسطينية، والقسم الثاني يتناول الأمور اللبنانية الصرف.

وإني أعتبر بكل إخلاص أن لبنان على صعيد الأمم المتحدة قام بدوره بطريقة طبيعية معقولة تتناسب مع إمكاناته. فمهما أوتي المسؤولون اللبنانيون من عبقرية ومهما كان لهم من طلاقة وحجة قوية فإن وقوف وزير خارجية بلد يعد مليوني نسمة مع أوضاع داخلية نعرفها جيداً، لا يمكن ان نقارنه بوقوف وزير خارجية دولة تعد مئة أو مئتي مليون نسمة وتملك طاقات من شأنها لو شاءت ان تدمر العالم».



أما الدكتور حسن صعب فيرى لبنان «كمثل للدولة التي تقوم سياستها الخارجية على التوازن السياسي الداخلي بين طوائفها الدينية. فقد تفاهمت هذه الطوائف منذ عام ١٩٤٣ على سياسة خارجية عربيّة ودولية تنبثق من الميثاق الوطني وتستهدف إستبقاء التوازن قائماً بين سيادة لبنان وعروبته وحياديته الدولية، لكننا نحتاج في لبنان إلى إقامة سياستنا الخارجية على مبدأ التلاحم الوطني لا على مبدأ التعايش أو التعاهد الطائفي».

هذه الرؤية الواقعية لوجه لبنان الدولي وحقيقة دوره تبدو متناقضة مع الفلسفة المثالية التي راحت تحلّق بالشخصية اللبنانية فتصل بها إلى النجوم.

على كل، ومهما قيل في معنى هذا التناقض، فإن التاريخ لا يعترف إلا بالحقائق التي تتحول إلى وقائع ويترك للمستقبل مهمة إنصاف الطموح.

إن الضوابط، أو الممنوعات أو الأعراف المتحكمة بإطلالتنا على العالم ميزتنا بالرخاوة والفتور فغبنا عن بورصة القرارات والمواقف الجريئة. وجاء موقفنا الدبلوماسي، أكثر الأحيان، صورة طبق الأصل عن نظامنا السياسي. ولعل في خطاب ديموستين الذي نسوق مقاطع منه، بعض النقد لبعض واقعنا. جاء في هذا الخطاب: «أن السفراء لا يستخدمون البوارج أو المدافع الثقيلة أو القلاع أو الأسلحة، ولكنهم يصطنعون الكلمات ويقتنصون الفرص. ولكن الفرص تُسنح وتُفوَّت بسرعة فائقة في المناسبات الهامة. وتتضرر الديموقراطية بفرصة تُفوَّت مثلما تتضرر الأوليغاركية من إنهيار استبداديتها. إن القرارات في هذه النظم هي أوامر الحاكم الحازمة. وأما في نظامنا، فإن على المجلس أولاً أن يبلغ وأن يعتمد قراراً مؤقتاً ولا يتخذ هذا القرار إلا بعد ان يوجه الرسل والسفراء طلباً خطياً. وما يلبث المجلس أن يدعو الجمعية العامة للإنعقاد... فيجد المناقش نفسه ملزماً بإقناع معارضة جاهلة وكثيراً ما تكون فاسدة. فإذا أفضت هذه الإجراءات اللانهائية إلى قرار ما، هدر المزيد من الوقت قبل اتخاذ القرارات المالية الضرورية.

وهكذا فإن السفير الذي يمثل نظاماً كنظامنا، فيتصرف بغباوة وتردد، لا يضيِّع علينا الفرص فحسب ولكنه يسلبنا السيطرة على الأحداث. ويبدو لي يا أهل أثينا انكم أصبحتم جامدين جموداً مطلقاً، تنتظرون بغباوة أن تنزل بكم الكارثة. إنكم تجلسون حيث أنتم ترصدون النوازل التي حلت بجيرانكم وتتفادون اتخاذ أي تدبير للدفاع عن أنفسكم. وكأنكم لا تعون الطرق المحكمة التي تستخدم لتقويض وجود بلدكم».

من هنا، يبرز دور المواطن وعلاقته بالسياسة العامة وبالوجه الدولي لأمته، إذ ليس صحيحاً ان السياسة الخارجية هي إبنة القصور والأبراج فقط لأن الدولة، كبيرة كانت

أو صغيرة، تقوى في سياستها بقدر ما تستطيع ان تعبئ قواها الذاتية في الداخل وقوى حلفائها وأصدقائها في الخارج تعبئة كاملة.
إن الدولة الصغيرة تكبر إذا ما توفّر لها مثل هذا التناسق بين الأهداف والوسائل الداخلية والخارجية لسياستها، وتصغر الدولة الكبيرة إذا ما استعصى عليها مثل هذا التناسق. هذا الدور المفقود للمواطن في دعم التوجه العالمي لدولته عبر الثقة بسياستها وتبني هذه السياسة، يضاف إلى لائحة التقصير اللبناني وإلى ذلك التراث من الإيذاء المتبادل بين الحكم والشعب.
إنطلاقاً من هذه الملاحظات نفهم سبب غياب الطابع المتألّق لوجودنا في المحافل الدولية والمؤتمرات والمعاهدات «والمبادرات».
لكن ورغم هذه الصورة التي تبدو شاحبة، فإن السجل الذهبي لشخصيتنا الدولية ما يزال يفاخر بمحطات زمنية ومواقف «تاريخية»، تبدأ مع «عجائبية» إستقلالنا وتمتد إلى «أسرار» بقائنا. ورغم ذلك أيضاً، فقد استطاع لبناننا، أن ينتزع مقعداً له في جلسات تأسيس منظمة الأمم المتحدة، حتى أنه شارك في وضع ميثاقها، واستطاع بالنسبة ذاتها ان يفرض نفسه كواحد من مؤسسي جامعة الدول العربية.
على أن هذه الأدوار «الإختيارية»، لا تشكل كل حضورنا الدولي إذ إن استقطابنا واجتذابنا لخضات وهزات تصارع المعسكرات الإقليمية والدولية، قد استضافنا في صدر أكثر من قرار وأكثر من نزاع وفرض حضورنا «قسرياً» أكثر من مرة في الصفحات الأولى للصحف العالمية وفي برقيات المراسلين الأجانب وفي جداول عمل مجلس الامن ومؤتمرات القمة «الأخوية».
من بين هذه المحطات يبرز عصر الشهابية، تعاملاً مميزاً مع أصول البروتوكول الدولي: فالرئيس شهاب لم يغادر الأراضي اللبنانية مرة واحدة طيلة فترة حكمه، لا بل أنه توقف بالتحديد عند النقطة الفاصلة لهذه الأراضي واجتذب إليها أكبر رئيس لأكبر دولة عربيّة في ذلك الحين. كان ذلك في ٢٥ آذار (مارس) من عام ١٩٥٩.
على أنه، ومهما قيل في تفسير وتحليل هذا الموقف الذي تبنته السياسة الخارجية للعهد الشهابي، بمراوحتها الأرض اللبنانية وتجنبها لموجات التشنج المتواترة في أفق المنطقة العربيّة فإن من الثابت ان الشهابيّة نجحت في إبعاد لبنان عن المجازفات الخطرة باعتمادها سياسة الإعتدال اقليمياً وعالمياً. فلم تستهوها المعسكرات والأحلاف ولم تطمح لموقع متقدّم في واجهة الأحداث الدولية، لأنها كانت منكبة على رأب تصدع الوحدة الوطنية الداخلية قبل أي شيء آخر.
كان عليها أن تنتزع مهادنة عربيّة ودولية لكي يتسنى لها إدارة ظهرها للمواجهات



قيادتان: دينية ودنيوية
الرئيس شهاب مع رئيس جمهورية قبرص المطران مكاريوس

والتحديات وبالتالي الإنصراف إلى القضية الإجتماعية. فاعتمدت لذلك سياسة خارجية تقوم على أساسين واضحين:

١ - تفاهم مع القوة العربيّة المقاتلة المتمثلة بالرئيس عبدالناصر آنذاك، يستهدف «تدعيم التضامن العربي ودعم القضايا العربيّة وتأييدها» - كما جاء في البلاغ الرسمي إثر لقاء الخيمة - لكي يتسنى للبنان إيجاد حلول إيجابيّة لقضاياه الإجتماعية والإقتصادية.

ولتحقيق هذه الغاية إنطلقت الشهابيّة في تعاملها مع الدول العربيّة كافة من مبدأ «التكافؤ وحفظ المصالح المشتركة».

٢ - «حياد إيجابي» على الصعيد الدولي يتمثل بالإمتناع عن الإشتراك في أي حلف أو معسكر أو معاهدة تستهدف تأزيم علاقات الدول بعضها ببعض، وتعريض السلامة والأمن العالميين للخطر. هذا الحياد سمح «للعهد» الشهابي بالتعبير عن حريته في تبنّي أية قضية إنسانية عادلة، وصنَّف لبنان في عداد العاملين من اجل السلام العالمي.

إن محاولة إعطاء الشهابيّة بُعداً خارجياً، دولياً، لن تسفر إلا عن إتهام بالمبالغة وعدم الواقعية. وما اهتمامنا بهذا الموضوع واعتباره من جملة النواحي التي تسللت إليها روح الشهابية، إلاّ للتأكيد على إمكانية نجاحنا في معالجة قضايانا الداخلية دون التهافت على طرق أبواب الأندية الدولية.

لذلك، لا يمكن فهم الشهابيّة إلا إذا وُضعت في إطارها الصحيح وهو الإطار الإجتماعي الداخلي. أما السياسات من داخلية وخارجية فهي مجرد إستعمالات تستهدف بلوغ العدالة الإجتماعية، غاية الشهابيّة ومعناها.

إن الإعتدال الذي شكل جوهر النهج الشهابي وطابعه العام على كل الاصعدة، وبالتالي الطابع العام للسياسة الخارجية اللبنانية في تلك الفترة، لم يكن فتوراً، أو تهرّباً من حرج الإلتزامات أو جرأة المواقف، بل كان خطا واعياً لأبعاده، إرادياً، إختيارياً وموقفاً جريئاً جاهر بإرادته في وجه القوى الأكثر تطرفاً، وطنياً وعربياً ودولياً.

فالتيار الشهابي وجد في مناخ عبدالناصر وفي ذروة مجده، ووجد أيضاً في الأجواء المتشنجة لما بعد حلف بغداد، والإنقلابات الإيقاعية العربية، وعلى مرأى من مشاريع وخطط الغرب والشرق ووسط تنافر وتناحر الجبهة الداخلية المنقسمة المشتتة.

من أجل هذا، نعتبر السلام الشهابي إنجازاً متفوقاً، لأنه عبر اعتداله الإرادي، عزّز حق الشخصية الدولية اللبنانية في تقرير مصيرها.



الفصل الثالث

بصمات الشهابيّة في سجلات عمر الوطن

الفصل الثالث

بصمات الشهابيّة في سجلات عمر الوطن

أولاً | الرؤية الإصلاحيّة: أول عناوين الحداثة

ثانياً | دستور الشهابيّة

ثالثاً | الوحدة الوطنيّة

رابعاً | الدولة الشهابيّة

خامساً | القضية الإجتماعيّة

فؤاد شهاب...

الممتطي أبداً صهوة الحكمة الصامتة الهادئة المتمنطقة بأحجبة العقل، هو في تاريخنا الحديث مفتاح عبورنا الأول إلى الدولة القويّة العادلة المغيَّبة، أثناء نوبات هجرتنا وتهجيرنا عن مسارات عقولنا ومنطق عيشنا الجماعي...



مطار بيروت: أول مطار دولي في الشرق...

الفصل الثالث

أدركت الشهابيّة أن ثمة عاملاً جديداً يبرز في الشرق العربي بجلاء وعنف متزايدَيْن، هو التطوُّر الإجتماعي، هو يقظة الفئات الضعيفة بكل ما في قواها من خصب وفي نفوسها من سذاجة وفي عقولها من تفتّح ونهم. تستفيق هذه الفئات وهي عطشى إلى التحرّر من كل المركّبات ومن تقاليد الماضي المرهِقة، تنظر إلى أولياء الأمر وتنتظر منهم بصبر نافد سلفاً تحقيق ما يصبو إليه كل إنسان من إنصاف وتنظيم ورغد عيْش.

إزاء هذه الرغبة الأكيدة في تطور إجتماعي عميق الأغوار، كان على الدولة اللبنانية أن تطوّر مناهج تفكيرها وعملها وتستبق الحوادث. فالقوى الجديدة المنطلقة من مكامنها لا تكبح جماحها غير أوضاع تتبلور فيها وحدة الروح والمناعة الخلقية في العمل السياسي والمهني وينجلي فيها الفرق المهم بين الحرية والفوضى. لاحظت الشهابيّة أن من الخطأ الفادح أن يُظن أن ازدياد الثروة العامة يكفي وحده لاتقاء هذا الخطر. فالخطر الحقيقي هو في ما ظهر من تجمّع ثمرات النمو الإقتصادي في أيدي عدد قليل من المواطنين يكاد يصبح طبقة إجتماعية خاصة تؤلّب ضدها كل ما عداها؛ مما قد يخلق صراعاً طبقياً مصطنعاً في بلاد لم تبقَ فيها أية فوارق طبقية ولا يجب أن تكون، ويورث المرارة فالحسد فالثورة في نفوس الأكثرية أمام مشهد الرفاه الفاحش الذي تنعم به الأقليّة. وليست هذه الظاهرة وحدها ما يورِّط المحرومين والمظلومين واليائسين وإجمالاً كل الضعفاء في مسالك وسبل تقود إلى انحلال الوطن وتخريب الدولة، بل إن كل ضعف واعتلال في جهاز الحكم وكل فساد أو محاباة أو تفضيل في تطبيق الأنظمة وكل عمل ينتج عنه إذلال للنفس أو خداع للعقل أو استهتار بالقِيَم يعبِّد تلك المسالك والسبل.

وبكلمة مقتضبة نقول: لم تكن الشهابيّة قيادة ثورة أو داعية مذهب انقلابي. لقد انطلقت من عثرات الماضي القريب لتستمد معرفة الحاضر والتخطيط للمستقبل وتعلّمت من هذا التاريخ كيف قامت

الثورات ولماذا، كيف سقطت الأنظمة ولماذا، كيف تكون القيادة، ثم كيف يكون المصير.

ولعل الشهابيّة وحدها، دون سواها، كانت تعي كم هو باطل مجد المسؤولية والزعامة في لبنان فاستعاضت عنه بإصلاحات وأعمال أقل ما يقال فيها انها لم تكن مُضِرّة.

لم تكن الإدارات العامة الحكومية، قبل ثورة ١٩٥٨، على درجة عالية من الحداثة أو الصلاح أو الفاعلية، بل كانت بعيدة عن المستوى المطلوب من الدولة الحديثة. وعلى الرغم من أن كل البيانات الوزارية لحكومات الاستقلال تحدثت عن إصلاح الإدارات العامة ودوائر الحكومة، إلا أن هذه الإدارات ظلّت تشكو المركزية الشديدة الفساد وضعف التنظيم وافتقارها إلى الموظفين الأكفاء والوسائل العصرية للعمل، وطغيان المحسوبية الطائفية والحزبية على التعيينات فيها. بالإضافة إلى شكوى المسلمين الدائمة من أن أكثرية الوظائف فيها، ولا سيما الرئيسية أو الحساسة، محصورة بموظفين مسيحيين. ولقد حاول الرئيس بشارة الخوري في أواخر عهده القيام بعملية تطهير وإصلاح في الإدارة، أجهضت بعد أن داهمته الإضرابات التي أدّت إلى استقالته. كما حاول الرئيس كميل شمعون، في بداية عهده، وبعد أن استصدر مراسيم إشتراعية، إجراء عملية إصلاح إداري، ولكنه لم يذهب بعيداً فيها.

وكان أول ما قام به الرئيس شهاب في هذا المجال، إنشاء لجنة مركزية للإصلاح الإداري، مقسّمة إلى سبع لجان كبرى وستين لجنة فرعية، ضمّت عدداً كبيراً من الشخصيات ذات الخبرة والإختصاص، مهمتها دراسة كل أوضاع الإدارة الحكومية اللبنانية ووضع الإقتراحات لإصلاحها وتحديثها. وطلب إلى هذه اللجنة إنجاز أعمالها في ستة أشهر، وصدر، تباعاً، إستناداً إلى مقترحاتها، ستون قانوناً، بمراسيم إشتراعية، تتعلق بالإصلاح الإداري وتنظيم دوائر الدولة.

ولا بد هنا من التوقّف قليلاً عند المهمة التي عهد بها الرئيس شهاب لخبير دولي في الإنماء الإجتماعي، هو الأب لوبريه، مدير مؤسسة «إيرفد»، المشهود لها بدراساتها واقتراحاتها للتنمية الإجتماعية في دول عدة، والمعتمدة من قِبَل منظمة الأونسكو. والمهمة التي قام بها، مع عدد من الخبراء والإختصاصيين الأجانب





السلام الذي إفتقدنا... الرئيس شهاب في المدينة الرياضية

واللبنانيين، كانت تقضي بمسح شامل لأوضاع لبنان ومتطلباته وإمكانياته البشرية والطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، واقتراح الخطة والمشاريع التي تعالج المشاكل الناجمة عنها.

وبين عامي ١٩٥٩ و١٩٦١، قامت بعثة «إيرفد» برئاسة الأب لوبريه بعملية المسح الشامل الإقتصادي والإجتماعي للبنان، وقدمت تقريرها الأولي المؤلّف من سبعة مجلدات



مصرف لبنان... رمز الإستقلال النقدي
الرئيس شهاب مع فايز الأحدب، اللواء أحمد الحاج، شفيق محرم وفيليب تقلا

ضخمة الذي أحدث ضجة كبيرة عند نشره، إذ جاء مصادقاً للمقولة التي كان فؤاد شهاب ومفكرون وسياسيون كثيرون، قبله أو معه يرددونها، وهي أن وراء النزاعات والمشاكل السياسية والطائفية في لبنان، تكمن المشاكل الإجتماعية والإقتصادية، والفروقات الكبيرة بين الطبقات والفئات والمناطق. فالأعجوبة اللبنانية والإزدهار الظاهر في قسم من بيروت، كانا يخفيان أوضاعاً إقتصادية وإجتماعية خطيرة. من تزايد مضطرد في السكان (٢،٣ أو ٢،٧ في المائة)، إلى هجرة كبيرة من الريف إلى المدن، أو هجرة إلى الخارج، إلى انحصار النشاطات الاقتصادية والعمرانية في



بيروت وضواحيها، إلى التفاوت المذهل في الدخل العام بين اللبنانيين، إلى طغيان قطاع الخدمات على القطاعيْن الزراعي والصناعي، على الرغم من ان نصف سكان لبنان يعملون في الزراعة، أو يعيشون منها. ومما أظهرته هذه الدراسة أن التفاوت في الدخل ومستوى الحياة بين المناطق الريفية والأحياء الشعبية في المدن والقرى، التي يتألف سكانها، في أكثريتهم، من المسلمين السنّة والشيعة، بنوع خاص، هما أدنى بكثير من مستوى الحياة والدخل في بيروت والمدن والأحياء والقرى، التي تعيش فيها الطبقات البورجوازية والوسطى المسيحية.

لم يفاجأ الرئيس شهاب بنتائج الدراسات التي قامت بها بعثة «إيرفد»، لأنها جاءت تؤكد نظرته إلى الواقع اللبناني واقتناعه بأن المشكلة الحقيقية أو الأساسية الكامنة وراء المشاكل السياسية والطائفية، إنما هي مشكلة إجتماعية - إقتصادية. كان قد شعر بذلك، إبان خدمته في جيش الشرق، في الثلاثينات، في منطقة راشيا والبقاع وتفهَّم أهمية المطالب الإجتماعية والعدالة الإجتماعية، خلال رحلاته الدراسية العسكرية إلى فرنسا، في الثلاثينات من هذا القرن، وكانت الحركات النقابية والعمالية في فرنسا، في أوج نضالها لتحقيق مطالبها. كما كانت مطالعته لمجلة التيار الكاثوليكي الإجتماعي في فرنسا، تزيد من إهتمامه بالقضية الإجتماعية. وقصة خلافه مع الرئيس شمعون، بخصوص، العفو عن الدنادشة وعدم جواز مطاردة ومحاكمة وتنفيذ الأحكام على أبناء منطقة منسيَّة من الدولة، كانت قصة معروفة. ومن هنا فإن المهمة التي كلف الرئيس شهاب بها الأب لوبريه ومساعديه في بعثة «إيرفد»، لم تتوقف بعد تقديمه تقريره الأول، بل كلّف الرئيس شهاب الأب لوبريه وفريق عمله إكمال مهمته، أو بالأحرى بمهمة ثانية، بعد تقديم تقريرها الأولي، العام ١٩٦١، وهي تقضي باقتراح الحلول العملية والمشاريع والقوانين اللازمة لتحقيق الإنماء الإجتماعي - الإقتصادي الشامل والمتكامل للبنان.

كما قرّر تخصيص المدة الباقية من ولايته، لتنفيذ الخطة الإنمائيّة الإقتصادية الإجتماعية، التي ستقترحها بعثة «إيرفد»، والمشاريع المترجمة لها.

ما هي هذه الأعمال،
وما هو جدواها؟
إن في اللائحة التي
سنعرضها الآن،
حقيقة، ونتيجة جهد
لا تزيد إن ضخّمها
بعض ولا تنقص إن
قلّصها
بعض آخر...
لائحة صامتة بـ ٤٩٥
مرسوماً وقراراً نجمعها
تحت عنوان:

«أمام بطولة الأعمال،
باطلة هي الأقوال»



قصر الأونسكو

بين الصورة والقرار شبَه وفرق.

كلاهما حقيقة مسجّلة لا تقوى على الإنكار، وكلاهما إلتزام تحمله الذاكرة وتتناقله الأيام.

وإن كانت الصور تمثّل سرّ الأشخاص ومراحل أعمارهم، فإن القرارات هي التي تأمر بحفظ هذه الصور في الذاكرة أو بإلغائها... ومن هذا التزاوج، بين الصورة والقرار، نقدّم هنا مختصر قصة حياة شخص ووطن.

•••

قبل أن نبدأ، نودّ أن نلفت إلى أننا سنعرض تفاصيل المراسيم كما جاءت في «مجموعة التشريع اللبناني» أي من دون تعليق من قِبَلنا.

•••



نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
ق – ٢٤ / ١٢ / ١٩٥٨	تحديد أحكام قانون الأجور لغاية ٣١ ك١ سنة ١٩٥٩	١	١٤	إيجارات
ق – ٢٤ / ١٢ / ١٩٥٨	منح عفو عام	٤	١	عفو عام
م – أ – ٤ – ٥ / ١ / ١٩٥٩	يتعلق بالخريجين في الحقوق من الأكاديمية اللبنانية	٢	٤٧	تربية وطنية
م – أ – ١١ – ٢٤ / ١ / ٥٩	التعويض على متضرري حوادث سنة ١٩٥٨	٢	١٣	حرب وحالة طوارئ
مر – ٣٨٦٣ – ١٦ / ٢ / ٥٩	شروط التعيين في وزارة التصميم العام	٢	٧	تصميم عام وتنظيم مدني
ق – ٥ / ٣ / ١٩٥٩ (المرسوم الاشتراعي رقم ٢٧)	تشديد عقوبة الخطف	٤	٣٤	عقوبات
م – أ – ٢٦ – ٥ / ٣ / ٥٩	تأسيس مصرف للتسليف الزراعي والصناعي والعقاري	٢	١	تسليف زراعي وصناعي
م – أ – رقم ٣٠ – ١٢ / ٣ / ٥٩	استيفاء رسم على الدقيق المستورد عبر البحار	٤	١٩٧	ضرائب ورسوم
مر – رقم ٨٣٠ – ١٢ / ٣ / ٥٩	تحديد الرسم على الدقيق المستورد	٤	١٩٧	ضرائب ورسوم
م – ٨٧٠ – ١٧ / ٣ / ٥٩	توسيع صلاحيات ادارة التعمير	١	٨٤	اشغال عامة
م – أ – رقم ٣٧ – ٢١ / ٣ / ٥٩	اعفاء عقارات الحكومة من ضريبة الأملاك المبنية	٤	١٧	ضرائب ورسوم
مر – ٨٩٠ – ٢١ / ٣ / ٥٩	إنشاء مصلحة مياه المتن	٦	٢٢ مكرر ٢	مصالح مستقلة
م – أ – ٤١ – ٢٥ / ٣ / ٥٩	إنشاء مكتب للفاكهة اللبنانية	٦	٦٧	مصالح مستقلة
م – أ – ٤١ – ٢٥ / ٣ / ٥٩	إنشاء مكتب للفاكهة	٣	٦٤	زراعة
مر–رقم ٩٢٧ – تاريخ ٣١ / ٣ / ١٩٥٩	تحديد مهام إدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين	٣	١٥	داخلية
م – أ – ٤٣ – ١ / ٤ / ٥٩	إنشاء مصلحة إستثمار مرفأ طرابلس	٦	٦٣	مصالح مستقلة
ق – ٣٠ / ٤ / ٥٩	تنظيم عيد العمال	٦	٤	قوانين متفرقة
مر – ١٣٠٨ – ٢٠ / ٥ / ٥٩	إنشاء مصلحة مياه عين الدلبة	٦	٤٤	مصالح مستقلة
مر – ١٢٩٨ – ٢٠ / ٥ / ٥٩	إنشاء مصلحة مياه صيدا	٦	٤١	مصالح مستقلة
ق – ٢٠ / ٥ / ٥٩	إعداد تلامذة اختصاصيين عسكريين	٢	٧٩	جيش
ق – ٣٠ / ٥ / ٤٥ مع جميع تعديلات حتى ١٢ / ٦ / ٥٩	تحديد الموارد المخصصة لتغطية نفقات الجيش	٤	١٩٠	ضرائب ورسوم



بيروت العصيّة... وفنادقها الشاهدة والمستشهدة



نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
ق – ٨ / ٦ / ٥٩	مكافحة الجدري	٣	١١٤	صحة وإسعاف عام
مر – ١٤٨٩ – ١٠ / ٦ / ٥٩	إنشاء مصلحة مياه جبل عامل	٦	٥٠	مصالح مستقلة
م – أ – ٩٤ – ١٢ / ٦ / ٥٩	فرض رسم استهلاك على الأسيتون	٤	١٩٨	ضرائب ورسوم
م – أ – ١١٠ – ١٢ / ٦ / ٥٩	شروط إنتقال الأموال غير المنقولة الى الأجانب	٤	١٤٣	عقارات
م – أ – ١١١ – ١٢ / ٦ / ٥٩	تنظيم الإدارات العامة	٢	١	تنظيم إداري
م – أ – ١١١ – ١٢ / ٦ / ٥٩	تنظيم الإدارات العامة	٦	٣٠	موظفون
م – أ – ١١٢ – ١٢ / ٦ / ٥٩ مع جميع تعديلات حتى أول كانون الثاني سنة ١٩٧١	نظام الموظفين	٦	١	موظفون
م – أ – ١١٣ – ١٢ / ٦ / ٥٩	نظام التقاعد والصرف من الخدمة	٦	٣٧	موظفون
م – أ – ١١٤ – ١٢ / ٦ / ٥٩	إنشاء مجلس الخدمة المدنية	٥	١	مجلس الخدمة المدنية
م – أ – ١١٥ – ١٢ / ٦ / ٥٩	إنشاء التفتيش المركزي	٢	١	تفتيش
م – أ – ٤٢ – ٣١ / ٣ / ٥٩	إحداث إدارة لشؤون اللاجئين	٣	١١	داخلية
م – أ – ٩٧ – ١٢ / ٦ / ٥٩	نقل وتصنيف الموظفين خلال مهلة معينة	٦	٢٧	موظفون
م – أ – ١١٦ – ١٢ / ٦ / ٥٩	التنظيم الإداري	٢	٨	تنظيم إداري
م – أ – ١١٨ – ١٢ / ٦ / ٥٩	تنظيم ديوان المحاسبة	٣	١	ديوان المحاسبة
م – أ – ١١٩ – ١٢ / ٦ / ٥٩	نظام مجلس شورى الدولة	٥	٣٥	قضاء عدلي وإداري
م – أ – ١٢٢ – ١٢ / ٦ / ٥٩	نظام الأوسمة	٦	٦	قوانين متفرقة
م – أ – ١٢٣ – ١٢ / ٦ / ٥٩	تحديد الأحكام الخاصة بوزارة المالية	٥	١	مالية
م – أ – ١٢٥ – ١٢ / ٦ / ٥٩	شروط التعيين في وزارة الأشغال العامة	١	١	أشغال عامة
م – أ – ١٢٦ – ١٢ / ٦ / ٥٩	تنظيم الأحوال الإدارية والمالية في المديرية العامة للبريد والبرق	١	١	بريد وبرق وهاتف
م – أ – ١٢٧ – ١٢ / ٦ / ٥٩	تنظيم الأحوال الإدارية والمالية في المديرية العامة للهاتف	١	٣٠	بريد وبرق وهاتف
م – أ – ١٢٨ – ١٢ / ٦ / ٥٩	تحديد الأحكام الخاصة المتعلقة بالمديرية العامة للبريد والبرق	١	٢٤	بريد وبرق وهاتف
م – أ – ١٢٩ – ١٢ / ٦ / ٥٩	تحديد الأحكام الخاصة المتعلقة بالمديرية العامة للهاتف	١	٢٧	بريد وبرق وهاتف
م – أ – ١٣٠ – ١٢ / ٦ / ٥٩	أحكام خاصة بوزارة الزراعة	٣	١	زراعة



المشروع الأزرق لصيد السمك...



نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني: الجزء	الصفحة	العنوان
م - أ - ١٣١ - ١٢/٦/٥٩	أحكام خاصة تتعلق بتعيين المهندسين في وزارة الاقتصاد الوطني	١	١	إقتصاد وطني
م - أ - ١٣٢ - ١٢/٦/٥٩	شروط التعيين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٣	١	شؤون اجتماعية
م - أ - ١٣٣ - ١٢/٦/٥٩	أحكام خاصة بوزارة الصحة العامة	٣	١	صحة وإسعاف عام
م - أ - ١٣٤ - ١٢/٦/٥٩	شروط التعيين في وزارة التربية	٢	١	تربية وطنية
م - أ - ١٣٧ - ١٢/٦/٥٩	قانون الأسلحة والذخائر	٣	١	سلاح وذخيرة وصيد
م - أ - ١٣٩ - ١٢/٦/٥٩	تنظيم مديرية الأمن العام	٥	٥٢	قوى الأمن
م - أ - ١٤١ - ١٢/٦/٥٩	حفظ بعض الوظائف لقدماء رجال الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام	٦	٢٥	موظفون
م - أ - ١٤٢ - ١٢/٦/٥٩	أحكام خاصة بمديرية اليانصيب الوطني	٦	١	وقف
م - أ - ١٤٣ - ١٢/٦/٥٩	نظام مكتب القمح	١	٢٤	إقتصاد وطني
م - أ - ١٤٤ - ١٢/٦/٥٩	ضريبة الدخل	٤	٤٢	ضرائب ورسوم
م - أ - ١٤٦ - ١٢/٦/٥٩	فرض رسم إنتقال على الأموال المنقولة وغير المنقولة	٤	٦٠	ضرائب ورسوم
م - أ - ١٤٧ - ١٢/٦/٥٩	أصول تحصيل الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها	٤	١	ضرائب ورسوم
م - أ - ١٤٨ - ١٢/٦/٥٩	رسوم الفراغ والانتقال والمساحة	٤	١١٩	ضرائب ورسوم
م - أ - ١٤٩ - ١٢/٦/٥٩	إدارة وبيع أملاك الدولة الخصوصية غير المنقولة	٦	٦	ملك الدولة
م - أ - ١٥١ - ١٢/٦/٥٩	رقابة الدولة على إدارة حصر التبغ والتنباك	٢	١	تبغ وتنباك
م - أ - ١٥٢ - ١٢/٦/٥٩	النظام الداخلي لبورصة بيروت	٢	١٩٧	تجارة
م - أ - ١٥٣ - ١٢/٦/٥٩	تأسيس مصرف للتسليف الزراعي والصناعي والعقاري	٢	١	تسليف زراعي وصناعي
م - أ - ١٥٥ - ١٢/٦/٥٩	إحداث مصلحة الإنعاش الاجتماعي	٣	٨	شؤون إجتماعية
م - أ - ١٥٨ - ١٢/٦/٥٩	شروط منح التعويضات	٦	٥٩	موظفون
م - أ - ١٦٠ - ١٢/٦/٥٩	تنظيم جهاز رئاسة الجمهورية	٣	١	رئاسة الجمهورية
مر - ١٥٢١ - ١٥/٦/١٩٥٩	تحديد التعويض على متضرري حوادث سنة ١٩٥٨	٢	١٣	حرب وحالة طوارئ
مر - ١٥٢٧ - ١٥/٦/١٩٥٩	نظام امتحانات الكولوكيوم	٢	٩٠	تربية وطنية
ق - ١٩/٦/١٩٥٩	تخصيص أسر رؤساء الجمهورية المتوفين بمخصصات شهرية	٣	٤	رئاسة الجمهورية



الرعاية الإجتماعية أول عناوين الشهابية
توزيع حصص غذائية في أحد مراكز الإنعاش الإجتماعي



نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
ق – ٢٣/ ٦/ ١٩٥٩	قانون الإرث لغير المحمديين	١	١	إرث
توزيع الميراث وفقاً للأحكام الشرعية – ٢٣/ ٦/ ١٩٥٩	توزيع الميراث عند المحمديين	١	١٠	إرث
ق – ٢٧/ ٦/ ١٩٥٩	تجديد الدعاوى في محكمتي بعلبك وحلبا	٥	٥٣	قضاء عدلي وإداري
مر – ١٦٨١ – ٤/ ٧/ ١٩٥٩	رسم السيمنتو ونقله وتجارته وصناعته واستيراده وتصديره	٤	١٦٩	ضرائب ورسوم
مر – ١٤٥٩ – ٨/ ٧/ ١٩٥٩	إنشاء مصلحة كهرباء جزين	٦	٤٧	مصالح مستقلة
ق – ١١/ ٧/ ١٩٥٩	تصديق الاتفاقات الثلاثة مع شركة نفط العراق (مصفاة طرابلس) وحول العائدات وتحميل النفط	٣	٤٩	صناعة ونفط
مر – ١٧٢٢ – ١١/ ٧/ ٥٩	البدلات المخصصة لإعداد التلامذة العسكريين	٢	٨١	جيش
١١/ ٧/ ٥٩	تسوية العلاقات المالية بين لبنان وفرنسا	٥	١٠٧	معاهدات واتفاقات
مر – ١٨٧٠ – ٧/ ٨/ ٥٩	إلحاق مصلحة السيارات بوزارة الداخلية	٣	٥٤	سير وسيارات
مر – ٢٠٠٩ – ٢٢/ ٨/ ٥٩	تصنيف بعض الصناعات والمؤسسات الخطرة (جدول اضافي)	٥	٢٣	محلات خطرة
مر – ٢٠٢٤ – ٢٧/ ٨/ ٥٩	ملاك الموظفين المدنيين في الجيش	٢	٦٧	جيش
مر – ٢٠٤١ – ٢٧/ ٨/ ١٩٥٩	تنظيم جهاز رئاسة الجمهورية	٣	٣	رئاسة الجمهورية
مر – ٢٤٦٠ – ٩/ ١١/ ١٩٥٩	تنظيم التفتيش المركزي	٢	٧	تفتيش
مر – ٢٥١٦ – ١٤/ ١١/ ١٩٥٩	نظام كلية الحقوق بالجامعة اللبنانية	٢	٤٠	تربية وطنية
ق – ٢٠/ ١١/ ٥٩	إنشاء وسام العمل	٦	١٦	قوانين متفرقة
ق – ١٢/ ١٢/ ٥٩	إنشاء صندوق تقاعد لمصلحة محامي نقابة بيروت	٥	١٤	محاماة
ق – ١٤/ ١٢/ ٥٩	تأسيس مصرف للتسليف الزراعي والصناعي والعقاري	٢	١	تسليف زراعي وصناعي
قر – ٩٢٦ – ١٤/ ١٢/ ٥٩	تعريفة الجمارك	٢	٦٧	جمرك
مر – ٢٨٢٧ – ١٤/ ١٢/ ٥٩	شروط تطبيق قانون رسم الانتقال	٤	٦٨	ضرائب ورسوم
مر – ٢٨٢٨ – ١٤/ ١٢/ ٥٩	تحديد شهادات وشروط التفتيش	٢	١٤ مكرر ٢	تفتيش
مر – ٢٨٢٩ – ١٤/ ١٢/ ٥٩	تحديد كفالات الوظيفة وزوائد الصناديق	٥	٣١	محاسبة عامة



السياح في المغارة...
مغارة جعيتا إحدى عجائب دنيانا المغيَّبة

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
مر – ٢٨٣٠ – ١٤ / ١٢ / ٥٩	أصول دفع معاشات المتقاعد وتعويضات حملة الأوسمة	٦	٤٤ مكرر ٤	موظفون
مر – ٢٨٣١ – ١٤ / ١٢ / ٥٩	تحديد المواصفات البرقية	١	٥٧	بريد وبرق وهاتف
مر – ٢٨٣٢ – ١٤ / ١٢ / ٥٩	أصول تحصيل الضرائب المباشرة	٤	٦	ضرائب ورسوم
مر – ٢٨٣٥ – ١٤ / ١٢ / ٥٩	توزيع الرخص على الأراضي المعدة لزراعة التبغ	٢	٣	تبغ وتنباك
مر – ٢٨٣٦ – ١٤ / ١٢ / ٥٩	تنظيم شؤون اليانصيب	٦	٣	وقف
مر – ٢٨٣٧ – ١٤ / ١٢ / ٥٩	الترخيص لبعض محتسبي الخزينة قبض الأموال بأنفسهم	٥	٣٤	محاسبة عامة
مر – ٢٨٣٨ – ١٤ / ١٢ / ٥٩	إخضاع بعض البلديات لأحكام قانون المحاسبة العمومية	٥	٣٤	محاسبة عامة
مر – ٢٨٣٩ – ١٤ / ١٢ / ٥٩	تحديد التعرفة البريدية	١	٥٠	بريد وبرق وهاتف
مر – ٢٨٤٠ – ١٤ / ١٢ / ٥٩	تعيين الحالتين اللتين يجوز فيهما للمحتسب أن يقبض بنفسه الأموال	٥	٣٥	محاسبة عامة
مر – ٢٨٤١ – ١٤ / ١٢ / ٥٩	أصول إنشاء وسائل الاتصالات اللاسلكية	١	٦٠	بريد وبرق وهاتف
مر – ٢٨٤٢ – ١٤ / ١٢ / ٥٩	تحديد رسم التوزيع بواسطة ساعي خاص	١	٥٠	بريد وبرق وهاتف
مر – ٢٨٤٣ – ١٤ / ١٢ / ٥٩	لجنة الطوابع البريدية	١	٣٤	بريد وبرق وهاتف
مر – ٢٨٤٤ – ١٤ / ١٢ / ٥٩	تحديد حصص الإدارة من الطرود	١	٥٦ مكرر ١١	بريد وبرق وهاتف
مر – ٢٨٤٥ – ١٤ / ١٢ / ٥٩	تحديد الحسم على بيع الطوابع البريدية	١	٤٩	بريد وبرق وهاتف
مر – ٢٨٤٦ – ١٤ / ١٢ / ١٩٥٩	تحديد التعرفة البريدية عن مراسلات الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات	١	٤٩	بريد وبرق وهاتف
مر – ٢٨٤٧ – ١٤ / ١٢ / ١٩٥٩	تحديد التعرفة البرقية	١	٥٨	بريد وبرق وهاتف
مر – ٢٨٤٨ – ١٢ / ١٢ / ١٩٥٩	تحديد حصص الإدارة من البرقيات السلكية واللاسلكية	١	٦٠	بريد وبرق وهاتف
مر – رقم ٢٨٤٩ – ١٤ / ١٢ / ٥٩	أصول تصفية معاملات ضريبة الأراضي	٤	٤١	ضرائب ورسوم
ق – ١٥ / ١٢ / ٥٩	إنشاء وسام الاستحقاق الزراعي	٦	١٧	قوانين متفرقة
مر – ٢٨٦٢ – ١٦ / ١٢ / ٥٩	أصول التفتيش	٢	٢٠	تفتيش
مر – رقم ٢٨٦٤ – ١٦ / ١٢ / ٥٩	ملاك مجلس شورى الدولة	٥	٤٧	قضاء عدلي وإداري
مر – ٢٨٦٦ – ١٦ / ١٢ / ٥٩	نظام المناقصات	٥	٣٨	محاسبة عامة
مر تنظيمي – ٢٨٦٧ – ١٦ / ١٢ / ١٩٥٩	تنظيم وزارة الداخلية	٣	١	داخلية



الميدل إيست أسطول معاركنا الرابحة



نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
مر – ٢٨٦٨ – ١٦ / ١٢ / ٥٩ (مع جميع تعديلاته حتى ٣٠ / ١٢ / ٦١)	تنظيم وزارة المالية	٥	٧	مالية
مر – ٢٨٦٩ – ١٦ / ١٢ / ٥٩	تنظيم وزارة التربية الوطنية	٢	٧	تربية وطنية
مر – ٢٨٧٠ – ١٦ / ١٢ / ٥٩	تنظيم المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء	٣	٤	رئاسة مجلس الوزراء
مر – ٢٨٧٢ – ١٦ / ١٢ / ٥٩	تنظيم وزارة الأشغال العامة	١	٤	أشغال
مر – رقم ٢٨٧٣ – ١٦ / ١٢ / ٥٩	تنظيم مديرية الأمن العام	٥	٦٠	قوى الأمن
مر – ٢٨٧٤ – ١٦ / ١٢ / ٥٩	ملاك ديوان المحاسبة	٣	١٠	ديوان المحاسبة
مر – ٢٨٨٠ – ١٦ / ١٢ / ٥٩	تحديد ملاك وسلسلة رتب ورواتب دوائر الإفتاء	٥	٢٣	محاكم شرعية ومذهبية
مر – ٢٨٨٤ – ١٦ / ١٢ / ٥٩	تنظيم المعهد الموسيقي الوطني	٢	٤٩	تربية وطنية
مر – ٢٨٨٥ – ١٦ / ١٢ / ٥٩	تنظيم وزارة الخارجية والمغتربين	٣	١٢ مكرر ١	خارجية
مر – ٢٨٨٨ – ١٦ / ١٢ / ٥٩	تحديد سلسلة رواتب مفتشي العمل والمساعدات الاجتماعية	٣	٦	شؤون اجتماعية
مر – ٢٨٨٩ – ١٦ / ١٢ / ٥٩	إلحاق مركز الدراسات الاقتصادية والمالية بإدارة الإعداد والتدريب	٥	٤٠	مجلس الخدمة المدنية
مر – ٢٨٩٢ – ١٦ / ١٢ / ٥٩	تصنيف الموظفين في الملاكات الجديدة	٦	٢٣	موظفون
مر – ٢٨٩٣ – ١٦ / ١٢ / ٥٩	إضافة وظائف إلى الملاك الاداري العام	٦	٢٤	موظفون
مر – ٢٨٩٤ – ١٦ / ١٢ / ٥٩	تطبيق المرسوم الاشتراعي رقم ١١١ تاريخ ١٢ / ٦ / ٥٩	٢	٤	تنظيم إداري
مر – ٢٨٩٤ – ١٦ / ١٢ / ٥٩	شروط تطبيق أحكام المرسوم الاشتراعي رقم ١١١ تاريخ ١٢ / ٦ / ٥٩	٦	٣٣	موظفون
مر – ٢٩٣١ – ١٦ / ١٢ / ٥٩	تحديد ملاك مصلحة الإنعاش الاجتماعي	٣	١٠	شؤون اجتماعية
مر – ٢٩٥٥ – ٢٣ / ١٢ / ٥٩	تحديد رسم الدخول لكلية الحقوق	٢	٤٨	تربية وطنية
ق – ٢٣ / ١٢ / ٥٩	إعادة تنظيم سجلات الإحصاء في قضاء بعلبك	١	٧	إحصاء وأحوال شخصية
مر – ٣٠٥١ – ٣١ / ١٢ / ٥٩	المواصلات اللاسلكية	١	١٠٣	برق وبريد وهاتف
ق – ١١ / ١ / ٦٠	التابعية اللبنانية	٢	٩	أحوال شخصية
م – أ – ٣٣ – ١٩ / ١ / ٥٥ مع جميع تعديلاته لغاية ١ / ١ / ٦٦	تنظيم وزارة الدفاع الوطني وتحديد قانون الجيش	٢	١	جيش



عيد المغتربين على شاطئ الرملة البيضاء في بيروت



نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
ق – ٢٢/١/٦٠	إنشاء وحدات من القوى المساعدة	٥	٧٦	قوى الأمن
مر – ٣١٢٧ – ٢٣/١/١٩٦٠	تنظيم مصلحة الإنعاش الاجتماعي	٣	١٢	شؤون اجتماعية
قر – رقم ٨٣/١/٥٧ تاريخ ٢٩/١/٦٠	شروط إنشاء صناعة لبنانية لها علامة فارقة أجنبية مسجلة في لبنان	٦	٢٦	ملكية تجارية الخ...
ق – ١٠/٢/٦٠	الإجازة باستعمال قرض لتسليف الصناعيين	٢	١٢	تسليف زراعي وصناعي
ق – ١٩/٢/٦٠	تنظيم مهنة المصور المتجول	٦	٣٥	قوانين متفرقة
مر – ٣٣٣٣ – ٢٢/٢/٦٠	نظام كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية (قسم العلوم السياسية)	٢	٤٥	تربية وطنية
ق – ٥/٣/٦٠	تنظيم القضاء المذهبي الدرزي	٥	٢٧	محاكم شرعية ومذهبية
مر – رقم ٣٦٩٦ – ١/٤/٦٠	معالجة رجال قوى الأمن	٥	٧٩	قوى الأمن
ق – ٤/٤/٦٠	التعاطي والمتاجرة بالمخدرات	٤	١١٦	عقوبات
مر – ٢٩٥٠ – ٢٧/٤/٦٠ مع جميع تعديلاته حتى ١/١/٧٠	نظام التعويضات والمساعدات	٦	٤٦	موظفون
مر – ٣٧٢٤ – ٥/٤/١٩٦٠	إنشاء دار معلمين ومعلمات ابتدائية في طرابلس وزحلة	٢	٩٦	تربية وطنية
مر – رقم ٣٧٥٦ – ٩/٤/٦٠	أصول المحاكمة التأديبية لقوى الأمن الداخلي	٥	٦٩	قوى الأمن
مر – رقم ٣٧٦١ – ١١/٤/٦٠	تحديد بزّات موظفي الأمن العام	٥	٩٢	قوى الأمن
مر – رقم ٣٨٤٤ – ٢١/٤/٦٠	تنظيم قوى الأمن الداخلي	٥	٣٨	قوى الأمن
مر – ٣٨٧٠ – ٢٣/٤/٦٠	تحديد العائدات السنوية المترتبة على المحطات اللاسلكية الخصوصية	١	١٠١	بريد وبرق وهاتف
ق – ٢٦/٤/٦٠	إنتخاب اعضاء المجلس النيابي	٥	١	مجلس نيابي
قر – ٢٦٨ – ٢٦/٤/٦٠	النسبة المئوية في المصادرات	١	٣٣	إقتصاد وطني
مر – ٣٩٠٩ – ٢٦/٤/٦٠-	إنشاء هيئة عليا للشؤون الفلسطينية	٣	١١	داخلية
مر – ٣٩٠٩ – ٢٦/٤/٦٠-	إنشاء هيئة عليا للشؤون الفلسطينية	٣	١٩	خارجية
ق – ٣/٥/١٩٦٠	تمديد أحكام قانون الأجور لغاية ٣١ ك١ سنة ١٩٦٠	١	١٥	إيجارات
ق – ٣/٥/١٩٦٠	إحداث وظيفة مفوض للحكومة لدى ادارة السكك الحديدية	١	٨٥	أشغال عامة



ملكات وجمال دائم في كازينو لبنان



نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
ق – ٤ / ٥ / ١٩٦٠	إنشاء مصلحة المعرض الدولي الدائم في طرابلس (راجع اقتصاد ج١)	٦		مصالح مستقلة
مر – ٤٠٢٤ – ٤ / ٥ / ٦٠	تأمين قبض الأموال من قبَل محتسبي الجمارك	٢	٨٥	جمرك
ق – ٤ / ٥ / ٦٠	أصول تحصيل ديون الخزينة الناتجة عن القروض الزراعية والصناعية والفندقية	٢	٩	تسليف زراعي وصناعي
ق – ٤ / ٥ / ٦٠	صنع وتعاطي المخدرات	٥	٥	كحول ومخدرات
ق – منفّذ بالمرسوم رقم ٤٠٣١ تاريخ ٤ / ٥ / ٦٠	تحديد مدة التدرّج للقضاة	٥	٣٤	قضاء عدلي وإداري
ق – ٤ / ٥ / ٦٠- بموجب مر ٤٠٢٧	إنشاء معرض دائم في طرابلس	١	٢٦	إقتصاد وطني
ق – ١٤ / ٥ / ٦٠	إحداث وسام الاستحقاق الصحي	٦	١٨	قوانين متفرقة
ق – ٣١ / ٥ / ٦٠	عقد الاتفاق بين الدولة اللبنانية وشركة مرفأ بيروت	٣	٧٦	شركات
ق – ٣١ / ٥ / ٦٠	استعادة امتياز شركة مرفأ بيروت	٣	٧٦	شركات
مر – رقم ٤٥٦٢ – ٢٨ / ٦ / ٦٠-	حل الشرطة البلدية	٥	٧٨	قوى الأمن
ق – ٢٩ / ٦ / ٦٠	تمديد مهلة ايفاء الديون الزراعية والصناعية والفندقية واسترجاع العقارات المسجلة على اسم الخزينة لقاء هذه الديون	٢	٨	تسليف زراعي وصناعي
مر – رقم ٤٥٦٨ – ٣٠ / ٦ / ٦٠	تعيين طبيب في المصالح العامة والمؤسسات	٤	٢٩	عمل
قر – ٣٩٢ / ١ / ٢٤٤ – تاريخ ٧ / ٧ / ٦٠	يتعلق بالعلامات الفارقة للسلع التي تباع في لبنان	٦	٢٧	ملكية تجارية الخ...
مر – ٤٦٩١ – ١٥ / ٧ / ٦٠	إلحاق بعض المصالح بوزارتي الاشغال والزراعة	٦	٥	مصالح مستقلة
مر – ٤٧٨٠ – ٢٢ / ٧ / ٦٠	إعطاء جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة	٢	٣	جواز السفر
مر – ٤٨٠٠ – ٢٥ / ٧ / ٦٠	تصديق نظام المعهد الوطني للإدارة العامة	٥	١٩	مجلس الخدمة المدنية
قر – ٢٣٨١ – ٢٦ / ٧ / ٦٠	رخص بيع التبغ والتنباك	٢	٣١	تبغ وتنباك
قر – ٢٤٠١ – ٢٦ / ٧ / ٦٠	تنظيم منح رخص بيع التبغ والتنباك	٢	٣٦	تبغ وتنباك
مر – ٤٨٨٣ – ٣٠ / ٧ / ٦٠	إنشاء مراكز ثقافية	٣	١٥	خارجية



مصلحة الإنعاش الإجتماعي: كلمة من قاموس الشهابية



نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني: الجزء	الصفحة	العنوان
مر – ٥٣٩٠ – ٢٥ / ١٠ / ٦٠	تحديد الرسوم على الفاكهة المصدّرة	٣	٦٧	زراعة
مر – ٥٣٤٥ – ٢٥ / ١٠ / ٦٠	تحديد رسم الدخول لكليتي العلوم والآداب	٢	٣٩	تربية وطنية
مر – ٥٥٨٠ – ٢٥ / ١١ / ٦٠	تحديد شروط قبول طلاب وظيفة من وظائف الفئة الخامسة	٦	٢١	موظفون
مر – ٥٦٤٥ – ٢ / ١٢ / ٦٠	نفقات دفن العسكريين	٢	١٢٦	جيش
مر – ٥٧٦٨ – ٢٣ / ١٢ / ٦٠	تنظيم مديرية التعليم المهني والتقني	٢	٢٢	تربية وطنية
قر – ١٠٤٣ – ٢٣ / ١٢ / ٦٠	تنظيم تسيير سيارات وزارة الزراعة	٣	٦٨	زراعة
مر – ٥٨٠٤ – ٢٨ / ١٢ / ٦٠	تحديد تعويض اساتذة المعهد الوطني للإدارة والإنماء	٥	٥٥	مجلس الخدمة
مر – ٥٨٥٠ – ٣٠ / ١٢ / ٦٠	نظام غرف الهاتف	١	١١٠	برق وبريد وهاتف
مر – ٥٨٧٨ – ١٣ / ١٢ / ٦٠	سلسلة رتب ورواتب المدير العام في المصالح المستقلة	٦	٦	مصالح مستقلة
مر – ٥٨٦٢ – ٣١ / ١٢ / ٦٠	تحديد جميع تعويضات موظفي السلك الخارجي	٣	١٦	خارجية
ق – ١ / ٢ / ٦١	إعتبار آلات اللعب الكهربائية ألعاب قمار	٥	٣	قمار
ق – ٨ / ٢ / ٦١	إعطاء الحكومة سلطة لرفع رواتب الموظفين وتعديل الملاكات	٦	٦٢	موظفون
مر – ٦١١٠ – ١٠ / ٢ / ٦١	نظام الأجراء	٦	١١٧	موظفون
مر – ٦١١١ – ١٠ / ٢ / ٦١	تأمين التعليم في القرى النائية	٢	٨٣	تربية وطنية
مر – ٦١٦٩ – ١١ / ٢ / ٦١	زيادة معاشات التقاعد	٦	١١٣	موظفون
قر – ١٣٣ – ١٤ / ٢ / ٦١	توزيع أماكن الركاب لسيارات السياحة	٣	٥٦	سير وسيارات
مر – ٦١٦٧ – ٢١ / ٢ / ٦١	تحويل سلسلة رواتب الموظفين	٦	٦٣	موظفون
مر – ٦١٦٨ – ٢١ / ٢ / ٦١	تحديد رواتب ضباط الجيش وقوى الأمن الداخلي	٥	٣٢	قوى الأمن
مر – ٦٢٤٧ – ٢٥ / ٢ / ٦١	مصلحة المعرض الدولي	١	٢٨	اقتصاد وطني
مر – ٦٢٤٧ – ٢٥ / ٢ / ٦١	إنشاء مصلحة المعرض الدولي الدائم في طرابلس (راجع اقتصاد ج١)	٦		مصالح مستقلة
مر – ٦٢٧٠ – ٣ / ٣ / ٦١	تصديق النظام الدولي للمواصلات اللاسلكية	١	١٠٣	برق وبريد وهاتف



أولى المهمات: الوصول إلى الآلام الوطنية ومعالجتها



نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
مر – ٦٣٤٩ – ١٦ / ٠٣ / ٦١	تنظيم فرقة مراقبة الأحراج والصيد والأسماك	٣	١٦	زراعة
ق – ٨ / ٤ / ٦١	إعفاء الأبنية المكتومة من الغرامة	٤	١٧	ضرائب ورسوم
مر – ٦٤٧٩ – ١٤ / ٤ / ٦١	فصل النقل المشترك عن مصلحة الكهرباء وإنشاء مصلحة السكك الحديدية	٦	١٨	مصالح مستقلة
ق – ١٤ / ٤ / ٦١	تعديل قانون الاستملاك	١	٢٢	استملاك
قر – ٥١٧ – ٢٥ / ٤ / ٦١	شروط امتحانات طلاب رخص قيادة السيارات	٣	٤١	سير وسيارات
ق – ٢٧ / ٤ / ٦١	ترقية رجال قوى الأمن درجتين	٥	٧٧	قوى الأمن
ق – ١٠ – أيار ٦١	شبكة الطرقات	١	١١١	أشغال عامة
ق – ١٧ أيار ٦١	تعديل الحد الأدنى لأجور العمال والأجراء مع اضافة ١٥ بالمئة على الأجور	٤	٣٤	عمل
ق – ١٠ / ٦ / ٦١	منع السيارات العاملة على المازوت	٣	٥٢	سير وسيارات
ق – ١٥ حزيران ٦١	مجالس تنفيذ المشاريع الانشائية	١	١٠٣	أشغال عامة
ق – ٢٦ / ٦ / ٦١	ابرام الاتفاق مع الصندوق الخاص للأمم المتحدة	٥	١٠٩	معاهدات واتفاقات
مر – ٦٩٣٥ – ٢٦ / ٦ / ٦١	منح تعويض خاص للأطباء في الجيش	٢	٩٧	جيش
ق – ٢٨ / ٦ / ٦١	ابرام النظام الأساسي للطاقة الذرية	٥	١٠٩	معاهدات واتفاقات
ق – ١ / ٧ / ٦١	إلغاء احتكار الملح وتحديد الرسم عليه	٤	١٦٠	ضرائب ورسوم
مر – ٧٠١٣ – ٢ / ٧ / ٦١	تحويل سلسلة رواتب ادارة التعمير	١	٨٧	أشغال عامة
قر – ٤٠٣ – ٦ / ٧ / ٦١	توقيف السيارات العاملة على المازوت	٣	٥٧	سير وسيارات
مر – ٧٠٩٩ – ١٤ / ٧ / ٦١	تحويل سلسلة رواتب المدراء العامين والمدراء في المصالح المستقلة	٦	٧	مصالح مستقلة
مر – ٧١١٠ – ١٤ / ٧ / ٦١	إحداث وحدة جغرافية في مدينة بيروت وضواحيها	١	١١	إستملاك
مر – ٧٢٦٢ – ٤ / ٨ / ٦١	تنظيم دورات دراسية	٢	١٠٩	تربية وطنية
ق – ٧ / ٨ / ٦١	وزارة الاعلام	١	١	اعلام
ق – ٧ / ٨ / ٦١	نظام المناجم	٦	١	مناجم ومقالع
ق – ٩ / ٨ / ٦١	تمديد أحكام قانون الأجور سنة جديدة واحدة	١	١٧	ايجارات



سيّاح أمام أوتيل ريفييرا



نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
مر – ٧٣٤٥ – ١٤/ ٨/ ٦١	تقسيم الأقضية لدوائر صيدلية	٣	١٦	صيدلة
مر – ٧٣٦٧ – ١٨/ ٨/ ٦١	تنظيم معهد العلوم الاجتماعية	٢	١٠٢	تربية وطنية
قر – ٦١ – تاريخ ١٩/ ٨/ ٦١	تنظيم المديرية العامة لرئاسة الجمهورية	٣	٧	رئاسة الجمهورية
مر – ٧٥٥٥ – ٨/ ٩/ ٦١	تحويل رواتب الموظفين المؤقتين	٦	١١٥	موظفون
مر – ٧٥٥٨ – ٨/ ٩/ ٦١	تعديل تصنيف المؤسسات الخطرة	٥	٢٤	محلات خطرة
مر – ٧٥٧٨ – ١٣/ ٩/ ٦١	تكليف مكتب الفاكهة ممارسة صلاحيات التعاقد مع الأسواق الخارجية	٣	٨٣	زراعة
مر – ٧٥٦٣ – ١٨/ ٩/ ١٩٦١	تنظيم الدفاع المدني	٢	٩٨	جيش
مر – ٧٦٦١ – ٢٩/ ٩/ ٦١	عدم تطبيق قانون البناء على الابنية المنجزة قبل ١ أيلول ١٩٦١	١	١٩	بناء
ق – منفّذ بالمرسوم رقم ٧٨٥٥ ١٦/ ١٠/ ٦١	تنظيم القضاء العدلي	٥	١	قضاء عدلي وإداري
ق – منفّذ بالمرسوم رقم ٧٨٥٥ ١٦/ ١٠/ ١٩٦١	نظام المساعدين القضائيين	٥	٢٩	قضاء عدلي وإداري
ق – منفّذ بالمرسوم رقم ٧٨٥٥ ١٦/ ١٠/ ١٩٦١	تنظيم مجلس القضاء الأعلى	٥	٢٩	قضاء عدلي وإداري
ق – منفّذ بالمرسوم رقم ٧٨٥٥ ١٦/ ١٠/ ١٩٦١	تنظيم التفتيش القضائي	٥	٢٧	قضاء عدلي وإداري
ق – منفّذ بالمرسوم رقم ٧٨٥٥ ١٦/ ١٠/ ١٩٦١	نظام القضاة العدليين	٥	٢١	قضاء عدلي وإداري
ق – ٢٣/ ١١/ ٦١	منح الطائرات العربية الحربيتين ١ و٢	٤	١٠٥	طيران
ق – ١١/ ١٢/ ٦١	تحديد شروط تعيين مراقبي عقد النفقات	٥	٦	مالية
ق – ١٩/ ١٢/ ٦١	اعفاء نوادي الطيران من رسوم المطارات	٤	١٨١	ضرائب ورسوم
ق – ١٩/ ١٢/ ٦١	اجازة فتح حساب مشترك	٦	٢٦	نقود ومصارف
مر – ٨٢٥٤ – ٢٠/ ١٢/ ٦١	ملاك موظفي وزارة الإرشاد	١	٤	ارشاد
مر – ٨٢٥٥ – ٢٠/ ١٢/ ٦١	شروط التعيين في وزارة الارشاد	١	١٨	ارشاد
ق – ٢٦/ ١٢/ ٦١	تنظيم التعليم العالي	٥	٨	محاماة
ق – ٢٦/ ١٢/ ٦١	تنظيم التعليم العالي	٢	١٠٦	تربية وطنية
مر – ٨٢٩٢ – ٢٧/ ١٢/ ٦١	انواع الخدمات الهاتفية ورسومها	١	١٢٢	بريد وبرق وهاتف



هذا هو اليوم الذي صنعه الرب...
الرئيس شهاب يغادر مطرانية بيروت برفقة فؤاد بطرس

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
مر – ٨٢٩٦ – ٢٧ / ١٢ / ٦١	احداث وظيفتين في وزارة الارشاد	١	٣٢	ارشاد
مر – ٨٣١٥ – ٢٩ / ١٢ / ٦١	مهام الدوائر الاقتصادية في المحافظات	١	٤١	اقتصاد وطني
مر – ١٤٩٦٥ – ٣٠ / ١٢ / ٦١	احداث وسام ٣٠ كانون الأول ١٩٦١ التذكاري	٦	٢٢ مكرر	قوانين متفرقة
ق – ٣٠ / ١٢ / ٦١	إصدار جداول بالمبالغ الصافية لرواتب الموظفين	٦	١١٤	موظفون
مر – ٨٣٣٤ – ٣٠ / ١٢ / ٦١	ملاك المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء	٣	٦	رئاسة مجلس الوزراء
مر – ٨٣٣٥ – ٣٠ / ١٢ / ٦١	رواتب المراقبين في ديوان المحاسبة	٣	١٠	ديوان المحاسبة
مر – ٨٣٣٦ – ٣٠ / ١٢ / ٦١	ملاك الموظفين الاداريين في ديوان المحاسبة	٣	١٢	ديوان المحاسبة
مر – ٨٣٣٧ – ٣٠ / ١٢ / ٦١	تنظيم مجلس الخدمة المدنية	٥	٦	مجلس الخدمة المدنية
مر – ٨٣٤٥ – ٣٠ / ١٢ / ٦١	تحديد ملاك مديرية الشؤون العقارية	٥	٢٨	مالية
مر – ٨٣٤٦ – ٣٠ / ١٢ / ٦١	توزيع الوظائف في مديرية الشؤون العقارية	٥	٣٠	مالية
مر – ٨٣٤٦ – ٣٠ / ١٢ / ٦١	جدول الملاكات في ادارة الجمارك	٥	٣٢	مالية
مر – ٨٣٤٧ – ٣٠ / ١٢ / ٦١	تعديل رقم ٢ يتعلق بالتنظيم الاداري	٢	٢٣	تنظيم اداري
مر – ٨٣٥٠ – ٣٠ / ١٢ / ٦١	تحديد ملاك مديرية اليانصيب الوطني	٥	٤٠	مالية
مر – ٨٣٥١ – ٣٠ / ١٢ / ٦١	توزيع الوظائف في مديرية اليانصيب الوطني	٥	٤١	مالية
مر – ٨٣٥٢ – ٣٠ / ١٢ / ٦١	تنظيم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٢	٢	شؤون اجتماعية
مر – ٨٣٥٣ – ٣٠ / ١٢ / ٦١	توزيع الوظائف في وزارة العمل والشؤون	٣	٦ مكرر	شؤون اجتماعية
مر – ٨٣٥٤ – ٣٠ / ١٢ / ٦١	ملاك وزارة الداخلية	٣	٦	داخلية
مر – ٨٣٥٥ – ٣٠ / ١٢ / ٦١	توزيع الوظائف في وزارة الداخلية	٣	٨	داخلية
مر – ٨٣٥٦ – ٣٠ / ١٢ / ٦١	ملاك المديرية العامة للأحوال الشخصية	٣	١٠ مكرر	داخلية
مر – رقم ٨٣٥٧ – تاريخ ٣٠ / ١٢ / ٦١	توزيع الوظائف في المديرية العامة للأحوال الشخصية	٢	١٠ مكرر	داخلية
مر – رقم ٨٣٥٨ – تاريخ ٣٠ / ١٢ / ٦١	ملاك المديرية العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين	٣	١٣	داخلية



...فلنفرح ونتهلّل به
حشود أمام مطرانية بيروت في حيّ سرسق



نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني: الجزء	الصفحة	العنوان
مر – رقم ٨٣٦٠ – في٣٠ / ١٢ / ٦١	ملاكات وزارة الأشغال العامة	١	١٤	اشغال عامة
مر – رقم ٨٣٦١ – في٣٠ / ١٢ / ٦١	توزيع الوظائف في وزارة الاشغال	١	٢٠	اشغال عامة
مر – رقم ٨٣٦٥ – تاريخ٣٠ / ١٢ / ٦١	تحديد الوظائف الدائمة في وزارة التربية	٢	١٩	تربية وطنية
مر – رقم ٨٣٦٧ – تاريخ٣٠ / ١٢ / ٦١	تحديد الوظائف الدائمة في ملاك الجامعة اللبنانية	٢	٢٠ مكرر ١	تربية وطنية
مر – رقم ٨٣٦٨ – تاريخ٣٠ / ١٢ / ٦١	تحديد الوظائف الدائمة في المعهد الموسيقي	٢	٢٠ مكرر ٢	تربية وطنية
مر – رقم ٨٣٧١ – تاريخ٣٠ / ١٢ / ٦١	تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها	٣	٥	زراعة
مر – رقم ٨٣٧٣ – تاريخ٣٠ / ١٢ / ٦١	تحديد ملاك وزارة التصميم العام	٢	١٠	تصميم عام وتنظيم مدني
مر – رقم ٨٣٧٤ – تاريخ٣٠ / ١٢ / ٦١	توزيع الوظائف الدائمة في وزارة التصميم	٢	١٢	تصميم عام وتنظيم مدني
مر – رقم ٨٣٧٥ – في٣٠ / ١٢ / ٦١	تنظيم وزارة البريد والبرق والهاتف	١	٣٦	بريد وبرق وهاتف
مر – رقم ٨٣٧٦ – في٣٠ / ١٢ / ٦١	توزيع الوظائف الدائمة في وزارة البريد	١	٤٨	بريد وبرق وهاتف
مر – رقم ٨٣٧٧ – تاريخ٣٠ / ١٢ / ٦١	تنظيم وزارة الصحة	٣	٣	صحة
مر – رقم ٨٣٧٨ – تاريخ٣٠ / ١٢ / ٦١	توزيع موظفي وزارة الصحة	٣	١١٧	صحة
مر – ٨٤٥٨ – في ٨ / ١ / ٦٢	إملاء بعض الوظائف في وزارة الارشاد والأنباء	١	٣٣	ارشاد
مر – ٨٤٥٩ – في ٨ / ١ / ٦٢	شروط املاء بعض الوظائف في وزارة الارشاد والأنباء	١	٣٤	ارشاد
مر – ٨٥٨٨ – في ٢٤ / ١ / ٦٢	صلاحيات الوحدات التابعة لوزارة الارشاد والانباء	١	٣٥	ارشاد
مر – ٨٦١٠ – ٢٩ / ١ / ٦٢	احداث ميدالية الجدارة	٦	٢١	قوانين متفرقة



على قدر أهل العزم...
الرئيس شهاب يصافح الرئيس سركيس في إحدى المناسبات



نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
مر – رقم ٨٦٤١ – تاريخ ٥/٢/٦٢	رسوم ارشاد السفن في مرفأ بيروت	٤	١٣٦	ضرائب ورسوم
ق – ٦/٢/٦٢	إحداث مديرية الشؤون الجغرافية والجيودازية	٢	١٠٧	جيش
مر – رقم ٨٧٤٠ – تاريخ ١٣/٢/٦٢	اخضاع سيارات الشحن العاملة على المازوت لبعض الشروط	٣	٥٨	سير وسيارات
قراران – رقم ١٢٠ و١٢١ – تاريخ ١٧/٢/٦٢	«دار الحارة» الكائنة في مزرعة الشوف و«مصبنة آل ذوق» في طرابلس	١	٣٧	آثار
قر – رقم ١٢٢ – تاريخ ١٧/٢/٦٢	«قلعة الأمير فخر الدين» في نيحا	١	٣٨	آثار
مر – رقم ٨٨٣٠ – تاريخ ٢٦/٢/٦٢	الاستفادة من الضمائم الحربية	٢	١٠	حرب وحالة طوارئ
مر – رقم ٨٨٦٨ – /٢/٦٢	نظام التخصص في الخارج للموظفين	٥	٤١	مجلس الخدمة المدنية
مر – ٩٠٨٩ – ٢٣/٣/٦٢	اعتبار جمعية المجلس الوطني للسياحة ذات منفعة عامة	٣	١١	سياحة واصطياف
ق – ٢٦/٣/٦٢	الترخيص للحكومة بالانضمام الى المؤسسة الدولية للإنماء الاقتصادي	٦	٨٣	مصالح مستقلة ومؤسسات عامة
مر – رقم ٩٣٥٥ – تاريخ ٢٨/٤/٦٢	نظام لجنة المعادلات	٢	٦١	تربية وطنية
مر – ٩٣٥٤ – ٢٨/٤/٦٢	لجنة للطوابع	١	١٠٥	برق وبريد وهاتف
مر – رقم ٩٤٠٤ – تاريخ ٤/٥/٦٢	تنظيم المدارس الرسمية للتعليم المهني	٢	١١١	تربية وطنية
مر – ٩٤٩٦ – ١٨/٥/٦٢	تنظيم المديريات الاقليمية	١	٩٤	اشغال عامة
مر – رقم ٩٥٣٢ – تاريخ ٢٢/٥/٦٢	الاستفادة من الضمائم الحربية	٢	١١	حرب وحالة طوارئ
مر – رقم ٩٦١٨ – تاريخ ٢٨/٥/٦٢	الترخيص للقضاة بتدريس الحقوق	٥	٥٧	قضاء عدلي واداري
ق – ١٢ حزيران سنة ٦٢	تنظيم وزارة التصميم العام	٢	١	تصميم عام وتنظيم مدني
ق – ٢٢/٦/٦٢	التدليك الطبي والتجميل	٣	١٤٣	صحة
ق – ٢٢/٦/٦٢	المستشفيات الخاصة	٣	١٤١	صحة
ق – ٢٢/٦/٦٢	ابرام اتفاقيات المكتب العلمي الدولي	٤	٣٨	عمل



لم يخلع قبعته إلّا ليدخل هيكل آلام الوطن
الرئيس شهاب يغادر حريصا مع المطران نصرالله صفير



نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
مر – ٩٨٦٠ – ٢٥ / ٦ / ٦٢	اشتراك المصارف في مصلحة المخاطر المركزية	٦	٢٧	نقود ومصارف
مر – ٩٨٦٠ – ٢٥ / ٦ / ٦٢	انشاء مصلحة المخاطر المركزية	٦	٢٧	نقود ومصارف
مر – رقم ٩٩٣١ – تاريخ ٢ / ٧ / ٦٢	طريقة تعيين اعضاء المجلس التحكيمي	٤	٣٧	عمل
مر – ١٠٠٠٥ – ٩ / ٧ / ٦٢	تعويض للقضاة خارج بيروت	٥	٦٦	قضاء
ق – ١٠ تموز سنة ١٩٦٢	يتعلق بالدخول إلى لبنان والاقامة فيه والخروج منه	١	١	أجانب
ق – ١٣ تموز ١٩٦٢	انتخاب شيخ عقل الدروز	١	٤٧	إحصاء وأحوال شخصية
ق – ١٣ تموز ١٩٦٢	إنشاء المجلس المذهبي للطائفة الدرزية	١	٤٩	إحصاء وأحوال شخصية
ق – ١٣ / ٧ / ١٩٦٢	ترقية الموظفين في مركز الدراسات الاقتصادية والمالية	٤	٥١	مجلس الخدمة المدنية
ق – ١٦ – تموز ١٩٦٢	توقيف مفعول قانون ٧ / ٨ / ٦١	١	٢٠	بناء
ق – ١٦ / ٧ / ١٩٦٢	تنظيم القضاء الشرعي السني والجعفري	٥	١	محاكم شرعية ومذهبية
مر – ١٠٠٨٧ – في ١٨ / ٧ / ١٩٦٢	إنشاء خدمة التلكس	١	١٠٨	برق وبريد
مر – ١٠١٢١ – ٢٠ / ٧ / ٦٢	شروط الترخيص بأخذ الحصى والرمال من الأملاك العامة البحرية	٦	١٩	ملك الدولة
ق – ٢٣ تموز ١٩٦٢	المقاييس والمواصفات اللبنانية	٦	١	مكاييل وموازين
ق – ٢٣ / ٧ / ١٩٦٢	المقاييس والمواصفات اللبنانية	٦	٤٩	مكاييل وموازين
مر – ١٠١٨٧ –في ٢٧ تموز ١٩٦٢	شروط عامة لوضع الاعلانات	١	٢٣	بناء
مر – رقم ١٠١٨٨ تاريخ ٢٨ تموز سنة ١٩٦٢	تطبيق القانون المتعلق بالدخول الى لبنان	١	٤	اجانب
قرار رقم ٢٠٩ تاريخ ٣١ / ٧ / ١٩٦٢	ايداع الأمن العام بطاقات بأسماء النزلاء الأجانب	١	١٢	اجانب
ق – ٣١ تموز ١٩٦٢	قانون الأجور حتى آخر سنة ١٩٦٦	١	١٧	ايجارات
ق – أول آب ١٩٦٢	خطوط النقل الهوائي	١	١١٣	اشغال عامة
قر – رقم ٣١٩ تاريخ ٢ / ٨ / ١٩٦٢	تسوية أوضاع الأجانب في لبنان	١	١٠	اجانب

موكب الرئيس يشق طريقه في حيّ مار نقولا... شارع سليم بسترس

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
قرار رقم ٣٢٠ تاريخ ٦٢/٨/٢	ضبط الدخول والخروج من مراكز الحدود اللبنانية	١	٧	أجانب
مر – رقم ١٠٢٣٧ – ٦٢/٨/٣	تعويض مدراء المصالح المستقلة	٦	١٤١	مصالح مستقلة
مر – رقم ١٠٢٦٧ تاريخ ١٩٦٢/٨/٦	شروط دخول الفنانين الى لبنان والاقامة فيه	١	١١	اجانب
مر – ١٠٢٧٦ – ٦٢/٨/٧	تحديد حرم الينابيع	٦	١٤	مياه
ق – ٦٢/٨/١٧	تنظيم المدارس الزراعية الرسمية	٣	٧٩	زراعة
ق – ٦٢/٨/٢١	إنشاء مكتب للفاكهة اللبنانية	٦	٦٧	مصالح مستقلة
ق – ٣ أيلول سنة ١٩٦٢	ابرام الاتفاق مع اليونسكو	٢	١٠٥	تربية وطنية
مر – رقم ١٠٤٩٤ – تاريخ ١٩٦٢/٩/٤	تنظيم معهد الدروس القضائية	٥	٥٤	قضاء عدلي وإداري
ق – ١٩٦٢/٩/٤	تصديق الاتفاق مع شركة التابلين على زيادة العائدات	٣	٧٨	صناعة ونفط
مر – رقم ١٠٥١٧ – تاريخ ٦٢/٩/٧	إحداث وظيفة كاتب عدل في المعلقة (زحلة)	٥	٢٨	كتابة العدل
ق – ٦٢/٩/١٠	شروط التعيين في مديرية الشؤون العقارية	٥	٤٤	مالية
ق – ١٩٦٢/٩/١٠	الغاء رتبة رئيس مكتب معاون	٥	٤٣	مالية
ق – ١٩٦٢/٩/١٠	تصنيف موظفي مصلحة المساحة	٥	٤٢	مالية
مر – رقم ١٠٥٢٨ – تاريخ ١٩٦٢/٩/١٠	وضع السمك البوري في خزانات الملاحات	٣	١٦١	صحة
ق – ٦٢/٩/١٤	إنشاء مجلس وطني للبحوث العلمية	٦	٧٦	مصالح مستقلة
ق – ٦٢/٩/١٤	قانون المطبوعات	٥	١	مطبوعات
ق – ٦٢/٩/١٧	ضريبة الأملاك المبنية	٤	١٠	ضرائب ورسوم
ق – ٦٢/٩/٢٤	التنظيم المدني	٢	١٨	تصميم عام وتنظيم مدني
مر – رقم ١٠٧٠٤ – تاريخ ١٩٦٢/٩/٢٨	مساعدات التخصص في الخارج	٥	٥٢	مجلس الخدمة المدنية
مر – ١٠٧١٥ – ٦٢/١٠/١	فصل كهرباء النبطية عن كهرباء صور	٦	٣٤	مصالح مستقلة
قر – رقم ٢٧٦٧ – تاريخ ١٩٦٢/١٠/٢	تحرير سعر التحويل الرسمي للعملات الاجنبية	٤	٨	ضرائب ورسوم



كلنا للوطن... فؤاد شهاب يصافح الرئيس بشارة الخوري

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني: الجزء	الصفحة	العنوان
مر – ١٠٧٦٦ – ٢/١٠/٦٢	تنظيم مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية	١	١٠٦	اشغال عامة
مر – ١٠٨٢٠ – ٩/١٠/٦٢	احداث مصلحة لإدارة محفوظات الدولة	٣	٧	رئاسة مجلس الوزراء
ق – ٩/١٠/٦٢	ملكية اراضي جفتلك راس العين	٦	٢٥	ملك الدولة العام والخاص
ق – ٩/١٠/٦٢	سحب الجنسية	٢	١٥	جنسية
ق – ٩/١٠/٦٢	الخطر على الابقاء على جمعية حلت	٢	١٧	جمعيات واجتماعات وأندية رياضية
ق – ٩/١٠/٦٢	شروط التعيين لملء المراكز الشاغرة ضمن مهلة ستة أشهر	٦	٦٠	موظفون
ق – ٩/١٠/٦٢	تنظيم حفظ الدم وتحضيره	٣	١٥٣	صحة
ق – ٩/١٠/٦٢	فرض سنتين عمل في الأرياف على الأطباء	٣	١٥٢	صحة
ق – ٩/١٠/٦٢	تحظير تسجيل السيارات التي تعمل على الكاز	٣	٥٩	سير وسيارات
مر – رقم ١٠٨٤٩ – تاريخ ١٢/١٠/٦٢	تعويض سيارة ونقل للمفتشين القضائيين	٥	٧٩	قضاء عدلي
مر – رقم ١٠٨٨١ – تاريخ ١٦/١٠/٦٢	تدابير تتعلق بالصحة العامة	٣	١٥٤	صحة
مر – ١٠٩١٣ – ٢٣/١٠/٦٢	انشاء مكتب لجنة تنظيم بيروت وضواحيها	١	١٣	استملاك
مر – ١١٠٦٩–٧/١١/٦٢	تحديد مهام رئيس المصلحة المركزية في المديريات الاقليمية	١	٩٧	اشغال عامة
مر – رقم ١١١٥٠ – تاريخ ١٦/١١/٦٢	تحديد شروط اعطاء المساعدات للمتضررين بحوادث طارئة	٣	٣١	شؤون اجتماعية
مر – رقم ١١١٨٣ – تاريخ ١٩/١١/١٩٦٢	تنفيذ قانون ضريبة الأملاك المبنية	٤	٢٠	ضرائب ورسوم
ق – ٢١/١١/١٩٦٢	تعطيل يوم ذكرى عيد الاستقلال	٦	٤	قوانين متفرقة
ق – ١٧/٩/٦٢	تعديل المادتين ١٠٧ و١٠٨ من قانون العمل	٤	٨١	عمل
ق – ٤/١٢/٦٢	استيفاء غرامة مخالفات الانظمة الصحية فوراً	٣	١٧	صحة واسعاف عام



الرئيس شهاب إلى جانب رياض الصلح

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
قر – ١٠/ ١٢/ ٦٢	انهاء مهمة الحكام المنفردين من وظيفة رئيس مكتب عقاري معاون	٤	١٤٨	عقارات
مر – ١١٤٠٤ – ١١/ ١٢/ ٦٢	ضبط دوام الموظفين	٦	١٩٢	موظفون
مر – ١١٤٨٤ – ١٧/ ١٢/ ١٩٦٢	تعديل نظام التخصص في الخارج	٥	٤١	مجلس الخدمة المدنية
ق – ١٩/ ١٢/ ١٩٦٢	احداث وظيفة محضر مختبر في المدارس الثانوية	٢	١٠١	تربية وطنية
قر – ٣٥٤٥ – ٢١/ ١٢/ ٦٢	تحويل العملات الاجنبية	١	١٢٤	برق وبريد
ق – ٢٤/ ١٢/ ١٩٦٢	تنظيم ملكية الابنية المؤلفة من عدة طوابق أو شقق	٤	١٤٥	عقارات
ق – ٢٨/ ١٢/ ١٩٦٢	انشاء صندوق تقاعدي لأطباء الاسنان	٤	٤١	طب
ق – منشور بالمرسوم ١١٦٩٣ – تاريخ ٣١/ ١٢/ ٦٢	بيع العقارات من متضرري الزلزال والفيضان	١	٨٨	اشغال عامة
مر – ١١٧١٩ – ٤/ ١/ ٦٣	حسم ٥٠ بالمئة للمحررين من أجور الهاتف	١	١٢٢	برق وبريد وهاتف
مر – ١١٧٦٦ – ٩/ ١/ ١٩٦٣	منع بيع الادوية الزراعية السامة	٣	٨١	زراعة
ق – ١٤/ ١/ ٦٣	منع التنقيب عن المياه في الاملاك الخصوصية في منطقة البقاع	٦	٢٧	مياه
مر – ١١٩٣٥ – ٣٠/ ١/ ١٩٦٣	توقيف حق الاستفادة من الضمائم الحربية	٢	١٢	حرب وحالة طوارئ
ق – ٤ شباط ١٩٦٣	إنشاء مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لبلدية بيروت	١	١٣	بلديات
مر – ١٢٠٦٣ – ١٢/ ٢/ ٦٣	انشاء مصانع الادوية	٣	١٥٥	صحة
ق – ١٥ شباط سنة ١٩٦٣	فرض تراجع للبناء	١	٢٢	بناء
مر – ١٢١٢٠ – ٢٢/ ٢/ ٦٣	مساعدات التخصص في الخارج	٣	٨٢	زراعة
ق – ٤/ ٣/ ٦٣	ضم خدمات موظفي الهاتف السابقة	١	١٢٣	برق وبريد
ق – ٦/ ٣/ ٦٣	الاجازة بتسوية الأوضاع	٢	١٠	جيش
ق – ٦/ ٣/ ١٩٦٣	تنظيم وزارة العدل	٤	١	عدلية
مر – ١٢٢٢٢ – ١١/ ٣/ ١٩٦٣	منع الاشخاص دون الثامنة عشرة من دخول الحانات	٤	٣٣	فنادق وملاهي وسينما وتمثيل
ق – ٢٠/ ٣/ ١٩٦٣	الحجر الصحي البيطري	٤	٢٣	طب بيطري
مر – ١٢٣٠٥ – ٢٠/ ٣/ ٦٣	تنظيم مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لبلدية بيروت	١	١٦	بلديات



وتخليداً لذكراه

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني: الجزء	الصفحة	العنوان
ق – منشور بالمرسوم رقم ١٢٣٦٢ – ١٩٦٣/٣/٢٧	انشاء امتياز لصالح بائع الاموال المنقولة	٥	٨٣	محاكمات مدنية
مر – ١٢٤٩٢ – ١٩٦٣/٤/٩	تحديد مهام الفرق المعددة لدى وزارة التصميم	٢	١٤	تصميم عام وتنظيم مدني
مر – ١٢٤٩٣ – ١٩٦٣/٤/٩	تحديد مهام المجالس الاقليمية لدى وزارة التصميم	٢	١٦	تصميم عام وتنظيم مدني
ق – ١٠ –/ ١٩٦٣/٤	اعادة قسم من الرسم المستوفي عن بعض رخص البناء	١	٢١	بناء
مر – ١٢٥٦٢ – ٦٣/٤/١٩	تنظيم مقاطعة اسرائيل	٦	٣٨ مكرر ١	قوانين متفرقة
قر – رقم ١٢٩ – ٦٣/٤/٢٢	فرض شروط جديدة على الافران	٣	١٦٠	صحة
مر – ١٢٦٨٣ – ٦٣/٥/٢	منح وزير الاقتصاد حق المصادرة	٦	٣٠	قوانين متفرقة
مر – ١٢٦٧٩ – ٦٣/٥/٢	شروط التعيين في بعض وظائف وزارة التصميم العام	٦	٨ مكرر	تصميم عام وتنظيم مدني
مر – ١٢٧١٩ – ٦٣/٥/١٠	لجنة الاعتراض على استملاكات مجلس تنفيذ المشاريع لبلدية بيروت	١	١٠	استملاك
مر – ١٢٨٢٦ – ٦٣/٥/٢١	تفتيش مجلس المشاريع ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت وادارة التعمير	٢	٢٢	تفتيش
مر – ١٢٧٤٠ – ٦٣/٥/١٣	تكليف ادارة الابحاث والتوجيه بشؤون استئجار المباني	٢	٢٤	تفتيش
مر – ١٢٧٦٥ – ٦٣/٥/١٥	تطبيق قانون المجلس الوطني للبحوث العلمية	٦	٨٠	مصالح مستقلة ومؤسسات عامة
مر – ١٢٧٨٧ – ٦٣/٥/١٧	تطبيق قانون بيع العقارات من متضرري الزلزال والفيضان	١	٩١	اشغال عامة
مر – ١٢٨٤١ – ٦٣/٥/٢٥	البدلات عن اشغال الاملاك العامة البحرية	٦	٢٦	ملك الدولة العام والخاص
ق – ١٩٦٣/٥/٢٧	قانون البلديات	١	١	بلديات
قر – ٣٥٦ – ٦٣/٥/٣٠	يتعلق بتوقيف سيارات المازوت	١	٦٠	سير وسيارات
مر – ١٢٩١٥ – ٦٣/٦/٣	اخضاع الاموال العائدة للبلديات	١	٤٣	بلديات



حب الأوطان... كمال في الإيمان

الرئيس شهاب يرافقه الشيخ بيار الجميل، فؤاد بطرس، فيليب تقلا، عثمان الدنا ورشيد كرامي



نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني: الجزء	الصفحة	العنوان
ق – منشور بالمرسوم رقم ١٢٩٨٠ – ١٩٦٣/٦/٧	تعديل رواتب موظفي الافتاء	٥	٢٥	محاكم شرعية ومذهبية
م. رقم ١٢٩٩١ – تاريخ ٦٣/٦/١٠	منح الصفة الدبلوماسية لموظفي هيئة الامم في لبنان	٣	٥٠	خارجية
مر – ١٣١٢٦ – ٦٣/٦/٢١	صيانة الطرق	١	١	اشغال عامة
مر – ١٣١٧١ – ٦٣/٦/٢٨	عناصر الاحتياط في قوى الامن	٥	١١٨	قوى الامن
مر – رقم ١٣٢٨٠ – تاريخ ٦٣/٧/٥	تعويض انتقال لبعض موظفي الهاتف	١	١٢٥	برق وهاتف
ق – ١٠ تموز ١٩٦٣	احداث مشروع استصلاح الاراضي	٣	٥٨	زراعة
ق – ١٣ تموز ١٩٦٣	المجلس المذهبي للطائفة الدرزية	١	٤٩	احصاء
ق – ١٩٦٣/٨/١	قانون النقد والتسليف	١	١	نقود ومصارف
ق – ١٩٦٣/٨/٧	تثبيت الموظفين الذين يشغلون وظائف بالوكالة	٦	١٢٧	موظفون
مر – رقم ١٣٦١٥ – ٦٣/٨/٢١	اخضاع بعض المؤسسات لرقابة ديوان المحاسبة	٣	٢٥	ديوان المحاسبة
ق – ١٩٦٣/٨/٢٣	تحديد عدد السيارات العمومية في لبنان	٣	٦١	سير وشاحنات
ق – ١٩٦٣/٨/٢٣	اعفاء الجيش من بعض الرسوم الهاتفية	٢	١١١	جيش
ق – ١٩٦٣/٨/٢٣	تنظيم مهنة تعليم سوق السيارات	٣	٦٧	سير وشاحنات
ق – ١٩٦٣/٨/٢٣	التصديق على تعديل الاتفاقية الدولية للطيران المدني	٤	٩٤	طيران ومطار
ق – ١٩٦٣/٨/٢٣	انشاء مركز سلامة الطيران المدني في لبنان	٤	٩٣	طيران ومطار
ق – ١٩٦٣/٨/٢٣	تصديق اتفاق ازدواجية التكليف	٤	٢١٧	ضرائب ورسوم
ق – ١٩٦٣/٨/٢٣	توحيد حسابات الادارات والمؤسسات العامة	٥	٤٥	محاسبة عامة
ق – ١٩٦٣/٨/٢٣	نظام القياس	٦	٣	مكاييل وموازين
ق – ١٩٦٣/٨/٢٣	تأمين الدفاع عن الموظفين	٦	١٢٨	موظفون
ق – ١٩٦٣/٨/٢٣	الاتفاق مع فرنسا لتلافي ازدواجية التكليف	٤	٢٠٠	ضرائب
مر – ١٣٧٨٥ – ٦٣/٩/٩	المشروع الاخضر	٣	٩٥	زراعة



مَن شاور الناس شاركهم في عقولهم...
الرئيس شهاب في زيارة الشيخ محمد علايا برفقة رشيد كرامي، فؤاد بطرس وبيار الجميل



نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني: الجزء	الصفحة	العنوان
مر – ١٣٧٨٦ – ٩ / ٩ / ٦٣	تنظيم مكتب المشروع الاخضر	٣	٩٨	زراعة
مر – ١٣٧٨٧ – ٩ / ٩ / ٦٣	تسليف المزارعين بواسطة المشروع الاخضر	٣	١٠٠	زراعة
مر – ١٣٧٨٨ – ٩ / ٩ / ٦٣	اعطاء القروض من مكتب المشروع الاخضر	٣	١٠٢	زراعة
مر – ١٣٧٨٩ – ٩ / ٩ / ٦٣	تحديد ملاك مكتب المشروع الاخضر	٣	١٠٣	زراعة
مر – ١٣٨٧٠ – ١٨ / ٩ / ٦٣	تنظيم وحدات ريفية	٣	٦٢	شؤون اجتماعية
ق – منشور بالمرسوم رقم ١٣٩٥٥ – ٢٦ / ٩ / ١٩٦٣ مع جميع تعديلاته حتى آخر آذار ٧٣	قانون الضمان الاجتماعي	٤	١	ضمان اجتماعي
مر – ١٣٩٤٩ – ٢٦ / ٩ / ٦٣	انشاء مشروع الصحة الريفية	٣	١٦٣	صحة واسعاف عام
مر – ١٤٠٤٩ – ١٠ / ١٠ / ٦٣	افادة اولاد المتوفين من الموظفين المتقاعدين من المنح الدراسية	٦	٣٣	شؤون اجتماعية
مر – ١٤٢١٨ – ٢٥ / ١٠ / ٦٣	تطبيق قانون ٢٣ / ٨ / ١٩٦٣	٣	٦٤	سير وسيارات
ق – منشور بالمرسوم رقم ١٤٢٧٣ – ٢٩ / ١٠ / ١٩٦٣	تعاونية موظفي الدولة	٦	١٢٣	موظفون
مر – ١٤٢٧٨ – ٢٩ / ١٠ / ٦٣	منع التداول بأسهم شركة البترول اللبنانية في البورصة	٣	١١٠	صناعة ونفط
مر – ١٤٥٦٨ – ٢٧ / ١١ / ٦٣	وضع بعض احكام قانون النقد والتسليف موضع التنفيذ	٦	٢٣	نقود ومصارف
ق – ٢ / ١٢ / ١٩٦٣	توزيع اراضي عنجر على شاغليها	٤	١٤٧	عقارات
مر – ١٤٦٣٨ – ٤ / ١٢ / ٦٣	تحديد تعويض لجان تصفية الحقوق المكتسبة على المياه	٦	٢٨	ملك الدولة العام والخاص
مر – ١٤٧٥٦ – ١٣ / ١٢ / ٦٣	انشاء شركات لإسكان المعوزين	١	٩	اسكان وتعاونيات
مر – ١٤٨٤٥ – ١٨ / ١٢ / ٦٣	وضع موضع التنفيذ المادتين ١٧٣ و٢٢٢ من قانون النقد والتسليف	٦	٢٤	نقود ومصارف
مر – ١٤٨٩٤ – ٢٤ / ١٢ / ٦٣	تحديد البزات في قوى الأمن الداخلي	٥	٨٠	قوى الأمن
مر – ١٤٩٦٥ – ٣٠ / ١٢ / ٦٣	احداث وسام ٣١ كانون الاول ١٩٦١ التذكاري	٦	٢٠ مكرر ١	قوانين متفرقة



مدرسة المناقبية والكرامة الوطنية



نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني: الجزء	الصفحة	العنوان
ق – منشور بالمرسوم رقم ١٤٩٦٩ – ٣٠/ ١٢/ ١٩٦٣	قانون المحاسبة العامة	٥	١	محاسبة عامة
مر – ١٥١٩٦ – ١٨/ ١/ ٦٤	أصول تعيين وتدرج موظفي مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية	١	١٠٩	اشغال عامة
مر – ١٥٢٠٦ – ٢١/ ١/ ٦٤	شروط التعاقد مع المستشفيات الخاصة	٣		صحة واسعاف عام
مر – رقم ١٥٢١٠ – تاريخ ٢٥/ ١/ ٦٤	احداث وظيفتي كاتب عدل في جديدة المتن	٥	٢٦	كتابة العدل
مر – ١٥٢٥٥ – ١ شباط ٦٤	صلاحيات مفوض الحكومة لدى صندوق الضمان الاجتماعي	٤	٢١	ضمان اجتماعي
مر – ١٥٢٩٩ – ٥/ ٢/ ٦٤	فرض التراجع للبناء عن محور وجوانب الطرق العامة	١	٢٢	بناء
ق – ٥ شباط ١٩٦٤	حساب خدمات الموظفين المثبتين السابقة	٦	١٢٩	موظفون
مر – رقم ١٥٢٩٠ – ٥/ ٢/ ٦٤	نظام الاعفاءات الفندقية	٤	١٤	فنادق
ق – ١٣/ ٢/ ١٩٦٤	تعديل قانون الاستملاك	١	١٧	استملاك
مر – ١٥٤٠٦ – ١٣/ ٢/ ٦٤	استملاك العقارات لذوي الدخل الوضيع والمحدود	١	١٥	استملاك
مر – ١٥٣٩٩ – ١٣/ ٢/ ٦٤	تكليف مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى بمشاريع لغير مدينة بيروت	١	٤٥	بلديات
مر – ١٥٣٩٤ – ١٣/ ٢/ ٦٤	انتداب مدرسين رسميين للمدارس الارمنية	٢	١١٧	تربية وطنية
مر – ١٥٤٠٢ – ١٣/ ٢/ ٦٤	احداث وظائف في وزارة الداخلية	٣	١٧	داخلية
ق – ١٣/ ٢/ ١٩٦٤	تمليك القرى والاراضي المشاعية	٦	٢٧	ملك الدولة العام والخاص
ق – ١٣/ ٢/ ١٩٦٤	توظيف اللبنانيين في الخارج	٦	١٣٠	موظفون
مر – ١٥٦١٢ – ١٩/ ٢/ ٦٤	الغاء ادارة التعمير وانشاء المصلحة الوطنية للتعمير	١	٨٢	اشغال عامة
مر – ١٥٦٠٤ – ١٩/ ٢/ ٦٤	اصول رقابة ديوان المحاسبة على المؤسسات والمصالح العامة	٣	٢٢	ديوان المحاسبة
ق – ١٩/ ٢/ ١٩٦٤	تسوية أوضاع بعض القضاة	٥	٥٩	قضاء عدلي واداري
ق – ١٩/ ٢/ ١٩٦٤	انشاء صندوق تقاعدي للمهندسين	٦	٩	هندسة
مر – ١٥٦٦٦ – ٢٨/ ٢/ ٦٤	انشاء المركز الوطني للسينما	١	٥٠	ارشاد وانباء وسياحة



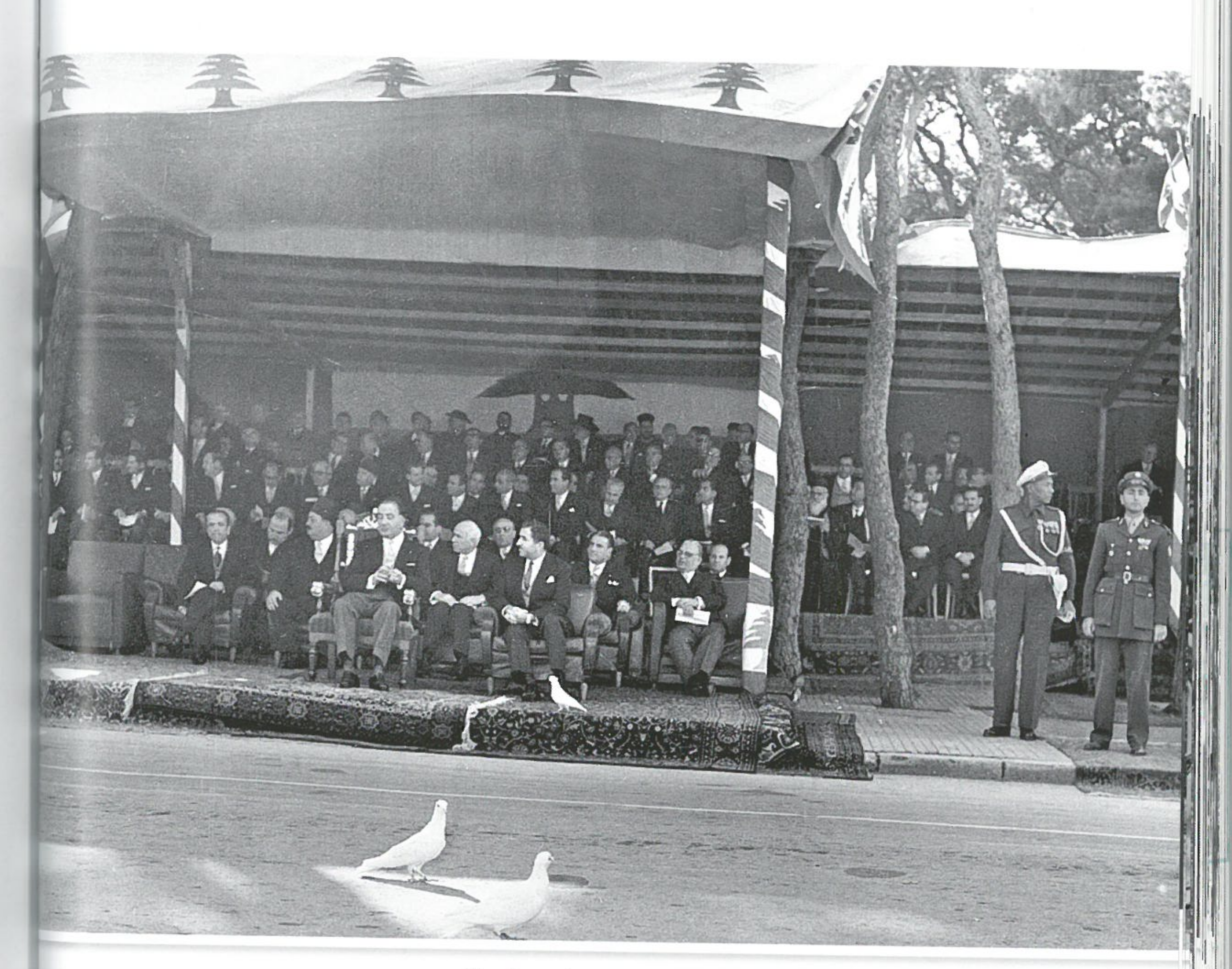
أميران من لبنان يكرمان الجندي المجهول...
الرئيس شهاب مع المير مجيد إرسلان، عادل شهاب ويوسف شميط

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
مر – رقم ١٥٤٣١ – تاريخ ٢٩ / ٢ / ٦٤	تعويض نقل لرئيس هيئة التفتيش القضائي	٥	٧٩	قضاء عدلي
ق – ٦ آذار ١٩٦٤	اضافة بعض وظائف الى المديرية العامة للبرق والبريد	١	٤٨ مكرر ١٦	بريد وبرق وهاتف
ق – ٦ آذار ١٩٦٤	منح الحكومة حق تعيين الموظفين المؤقتين في الملاكات الدائمة	٦	١٣١	موظفون
مر – ١٥٧١١ – ٩ / ٣ / ٦٤	ادارة المباني التي تشغلها الدولة	٣	٨	رئاسة مجلس الوزراء
مر – ١٥٧٤٠ – ١١ / ٣ / ٦٤	تملّك الأجانب للأموال غير المنقولة في لبنان	١	١٣	اجانب
مر – ١٥٧٤٢ – ١١ / ٣ / ٦٤	تنظيم مديرية التعليم المهني والتقني	٢	١١٥	تربية وطنية
ق – ١١ / ٣ / ٦٤	الغاء الصندوق المستقل للأبنية المدرسية	٢	٧٦	تربية وطنية
ق – ١٣ / ٣ / ٦٤	تنفيذ الاحكام بين لبنان والكويت	٥	١٣٣	معاهدات واتفاقات
ق – ١٣ / ٣ / ٦٤	تبادل تسليم المجرمين بين لبنان والكويت	٥	١٣٠	معاهدات واتفاقات
ق – ١٣ / ٣ / ٦٤	استرداد الامتيازات	٦	٤ مكرر	قوانين متفرقة
مر – ١٥٨٣٨ – ٢٠ / ٣ / ٦٤	تسوية مخالفات البناء وتعديل بعض مواد قانون البناء	١	٢٥	بناء
مر – ١٥٩٣٤ – ٣١ / ٣ / ٦٤	اخضاع مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية لأحكام قانون المحاسبة	١	١١٦	اشغال عامة
مر – ١٥٩٤٧ – ٣١ / ٣ / ٦٤	اصول الاعتراض على الضرائب والرسوم	٤	٨ مكرر ١	ضرائب ورسوم
مر – ١٦٠٢١ – ٧ / ٤ / ٦٤	اعطاء القضاة الشرعيين اضافة على الراتب ١٥ بالمئة للعاملين خارج مدينة بيروت	٥	٣٩	محاكم شرعية ومذهبية
ق – ١٠ / ٤ / ٦٤	الغاء معهد التدريب على الانماء	٦	٧٥	مصالح مستقلة
مر – ١٦١٠١ – ١٧ / ٤ / ٦٤	رتب ورواتب موظفي مديرية الدراسات في وزارة التصميم	٢	٢٦	تصميم عام وتنظيم مدني
مر – ١٦١٥٩ – ٢١ / ٤ / ٦٤	قيمة القروض ومعدل الفائدة	٣	١٠٧	زراعة
قر – ١٥١٩ – ٢٤ / ٤ / ٦٤	تعويض نهاية الخدمة	٤	٢٣	ضمان اجتماعي



الرئيس شهاب عند باب الصرح في بكركي مع الرئيس صبري حماده والمطران نصرالله صفير

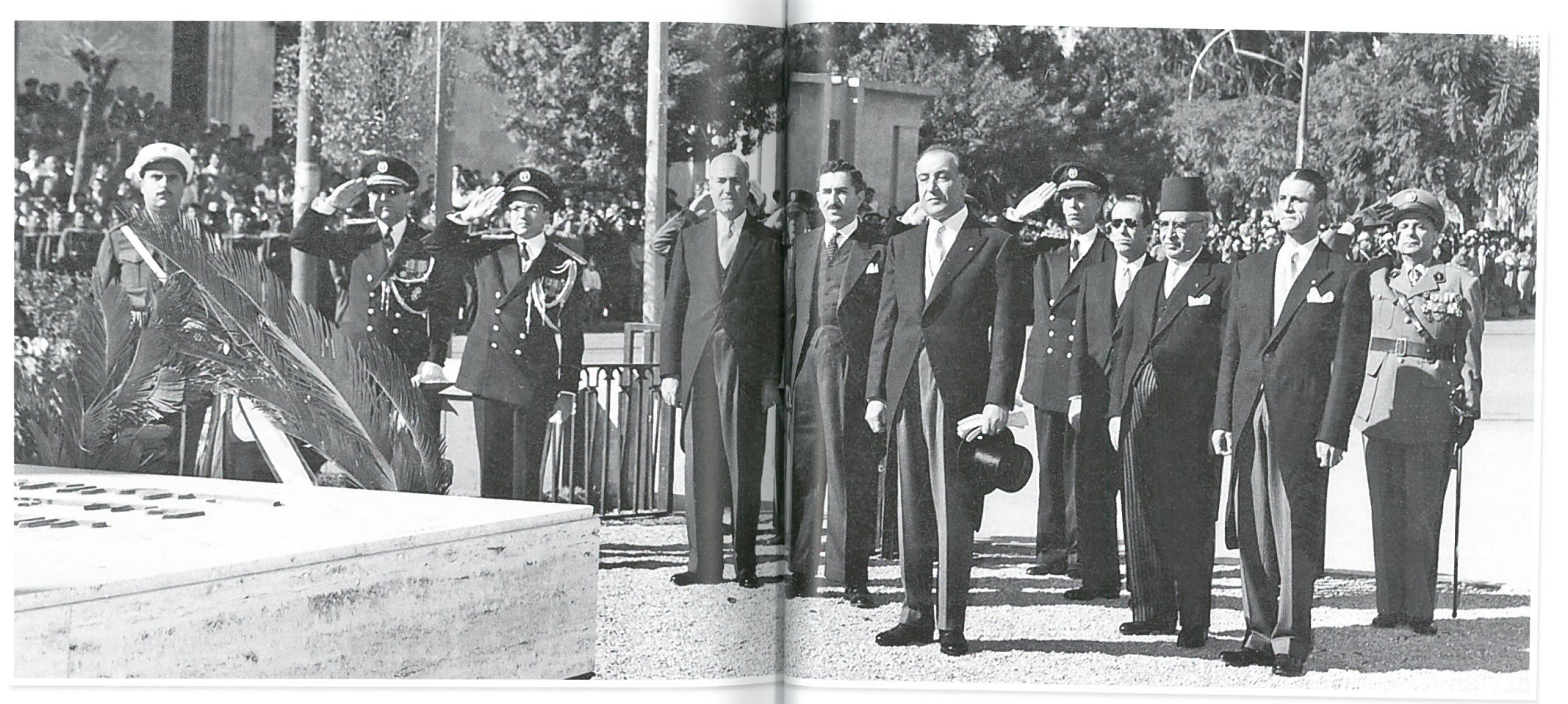
نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني: الجزء	الصفحة	العنوان
مر – ١٦٣١٤ – ١٥ / ٥ / ٦٤	اعادة تنظيم وتحديد ملاك مديرية التنظيم المدني والقروي	٢	٢٨	تصميم عام وتنظيم مدني
مر – ١٦٤٠٠ – ٢٢ / ٥ / ٦٤	مفوضية الحكومة لدى المصرف المركزي	٦	١٢١	نقود ومصارف
مر – ١٦٤٣٦ – ٢٥ / ٥ / ٦٤	شروط تعيين الموظفين الفنيين في وزارة الصحة	٣	١٠٨	صحة
مر – ١٦٤٢٢ – ٢٥ / ٥ / ٦٤	تعديل احكام تعيين المدرسين	٢	١١٨	تربية وطنية
مر – ١٦٤١٨ – ٢٥ / ٥ / ٦٤	تحديد مهام امين سر المحافظة	٣	١٩	داخلية
مر – رقم ١٦٤٨٩ – تاريخ ٢٩ / ٥ / ٦٤	تنظيم معهد المعلمين العالي	٢	٢١٩	تربية
مر – ١٦٥٢٨ – ٢ / ٦ / ٦٤	تعيين محامي الدولة ونظام عملهم	٤	٥	عدلية
مر – ١٦٦٣٠ – ٩ / ٦ / ٦٤	شروط خاصة للتعيين في بعض وظائف وزارة الشؤون الاجتماعية	٣	٤٠	شؤون اجتماعية
مر – ١٦٦٣٢ – ٩ / ٦ / ٦٤	شروط التعيين في بعض وظائف وزارة الزراعة	٣	٨٧	زراعة
ق – ١٢ / ٦ / ٦٤	ابرام اتفاقيتي لاهاي ١٨٩٩ و١٩٠٧ بشأن محكمة التحكيم الدولية	٥	١٢٩	معاهدات واتفاقات
مر – ١٦٦٤٨ – ١٣ / ٦ / ٦٤	توحيد المفروشات في الادارات العامة	٥	٥٣	مجلس الخدمة المدنية
مر – رقم ١٦٦٦٢ – تاريخ ١٨ / ٦ / ٦٤	المعالجة في المستشفيات	٣	١٩٨	صحة
مر – رقم ١٦٦٧٨ – تاريخ ١٨ / ٦ / ٦٤	شروط استفادة الطلاب الاجانب من المنح اللبنانية	٣	٢٢	خارجية
مر – رقم ١٦٦٧٧ – تاريخ ١٨ / ٦ / ٦٤	تنظيم تفتيش المشروع الاخضر	٣	٨٦	زراعة
مر – رقم ١٦٦٩٦ – تاريخ ٢٠ / ٦ / ٦٤	تحديد صلاحيات المدير العام الاداري لدى مجلس المشاريع	١	١١٥	اشغال عامة
مر – رقم ١٦٧٣٤ – تاريخ ٢٢ / ٦ / ٦٤	تنظيم العمل في معهد اصلاح الاحداث	٣	٣٧	شؤون اجتماعية
مر – رقم ١٦٧٣٥ – تاريخ ٢٢ / ٦ / ٦٤	المساهمة في انشاء تجهيزات ذات اهداف اجتماعية	٣	٣٩	شؤون اجتماعية
ق – ١٠ تموز ٦٤	احداث رسم دخول إلى مغارة جعيتا	٤	١٩٩	ضرائب ورسوم



إستقلال واستقرار وسلام دائم

نوع النص ورقمه وتاريخه	الموضوع	المرجع في مجموعة التشريع اللبناني		
		الجزء	الصفحة	العنوان
ق – ١٠ تموز ٦٤	إنشاء مصلحة كهرباء لبنان	٥	١٨	كهرباء ومحروقات
مر – رقم ١٦٩٤٨ – تاريخ ٢٣ / ٧ / ٦٤	المخطط التوجيهي العام لضواحي بيروت	١	٢٨ مكرر ١	بناء
مر – رقم ١٦٩٨٠ – تاريخ ٢٧ / ٧ / ٦٤	تنظيم التعليم المهني	٢	١٣٨	تربية وطنية
مر – ١٦٩٨١ – ٢٧ / ٧ / ٦٤	تحديد الملاك لمديرية التعليم المهني	٢	١٤١	تربية وطنية
مر – ١٦٩٨٢ – ٢٧ / ٧ / ٦٤	وظائف التعليم المهني	٢	١٤٦	تربية وطنية
مر – ١٦٩٨٣ – ٢٧ / ٧ / ٦٤	نظام المعهد التربوي	٢	١٤٨	تربية وطنية
مر – ١٦٩٨٤ – ٢٧ / ٧ / ٦٤	شروط التعيين للتعليم المهني	٢	١٥٧	تربية وطنية
قر – رقم ١٤٥٨ – تاريخ ٥ / ٨ / ٦٤	تحظير تسيير الجرارات الزراعية على الطرق العامة	٣	٦٨	سير وسيارات
مرسوم رقم ١٧٠٥٨ تاريخ ٧ / ٨ / ٦٤	التصميم العام لحسابات الدولة	٥	١٠١	محاسبة عامة
ق – ١٢ / ٨ / ٦٤	اعطاء الموظفين الذين بلغوا القمة في الملاك علاوة على الراتب	٦	١٣٢	موظفون
ق – ١٨ / ٨ / ٦٤	قانون الجمعيات التعاونية	١	٥١	اسكان وتعاونيات

بعد هذا العرض التسلسلي لمنجزات الشهابيّة، نودّ أن نتعمّق في أبرز القضايا والنواحي التي ارتبطت بمفهوم «النهج» الإجتماعي، فنعرض أهم ما في هذه المراسيم والقوانين ونفصِّل مضامين الوشم الشهابي الذي لم يمحَ بعد من صفحات سجلات المسألة الإجتماعية.



الرئيس شهاب والحكومة الرباعية
ويبدو من اليمين بيار الجميل، حسين العويني، ريمون إدّه، رشيد كرامي وعادل عسيران

لهذا سندوِّن رؤية الشهابيّة للحداثة في كل من النواحي التالية:

- أ- المشاريع العامة.
- ب- الشؤون الإجتماعية.
- ج- الزراعة - القرية - الري.
- د- العمل.
- هـ- الصحة.
- و- الإدارة.
- ز- المال.
- ح- القضاء والتربية.
- ط- الحريات العامة.

أولاً | الرؤية الإصلاحية، أول عناوين الشهابية

أ - المشاريع العامة: نختار منها

١ - مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت

٢ - مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية

٣ - المجلس الوطني للبحوث العلمية

٤ - مصلحة كهرباء لبنان

٥ - الحوض الثالث في مرفأ بيروت

٦ - مصفاة طرابلس (وشركة نفط العراق)

٧ - إنشاء مصلحة إستثمار مرفأ طرابلس

٨ - التلكس - إتصالات سلكية ولاسلكية

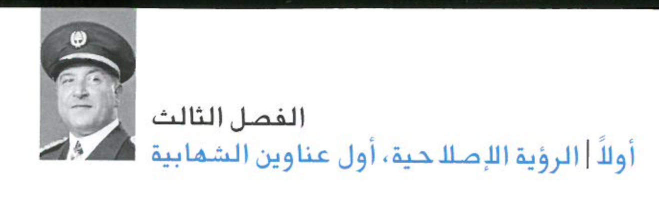
٩ - صيانة الطرق

١٠ - مصلحة سكك الحديد

١١ - المركز الوطني للسينما

١٢ - معرض طرابلس الدولي

•••



١ - مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت

(مرسوم ١١٩٨٥ - ٤ شباط ١٩٦٣)

إنشاء مجلس لتنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت، مهمته دراسة وتنفيذ المشاريع التي تحال إليه مع الإعتمادات المرصدة لها بقرار يُتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الداخلية وموافقة المجلس البلدي، وفي حال وجود خلاف بين وزير الداخلية والمجلس البلدي في شأن تحديد أو إحالة هذه المشاريع على المجلس يبت مجلس الوزراء في الأمر.

يتمتع مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي والإداري ويرتبط بمحافظ مدينة بيروت الذي يتولى مراقبة التنفيذ. كما أن أموال الإعتمادات المرصدة لمشاريع بلدية بيروت المعهود بدراستها وتنفيذها إلى المجلس وكذلك الإيرادات العائدة لها فتودع حساباً خاصًّا يُفتح لهذه الغاية في مصرف الإصدار.

وبتاريخ ١٨/١١/١٩٦٣ تمّ تكليف مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت بدرس وتنفيذ المشاريع العائدة لها وتحديد المشاريع وإحالتها مع الإعتمادات المرصدة لها.

٢ - مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية

(مرسوم ٦٨٣٩ - ١٥ حزيران ١٩٦١)

إنشاء مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية. يوكل إليه درس وتنفيذ المشاريع التي تحال إليه بقرار من مجلس الوزراء. يتمتع المجلس بالشخصية المعنوية وبالإستقلال الإداري والمالي ويرتبط بوزير الأشغال العامة والنقل الذي يتولى السهر على حسن تنفيذ المهمة الموكلة إليه وفقاً لما تقتضيه القوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

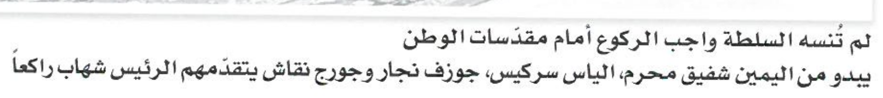
يمكن للمجلس أن يستعين، عند الإقتضاء، بمكاتب دروس محلية أو عالمية سواء لتأمين الدروس أو لمراقبة الأشغال، على أن تخضع هذه المكاتب لرقابة موظفي المجلس. كما يمكن لمجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية، ضمن حدود الإعتمادات الإجمالية، أن يعمد بمبادرته الشخصية إلى تأمين درس إعداد المشاريع الجديدة.

٣ - المجلس الوطني للبحوث العلمية

(ق ١٤ ايلول ١٩٦٢)

يُعتبر المجلس الوطني للبحوث العلمية مؤسسة عامة ذات شخصية معنوية تتمتع بالإستقلال الإداري والمالي. تشمل حقول نشاطه جميع العلوم الصحية والطبيعية،




لم تُنسه السلطة واجب الركوع أمام مقدّسات الوطن
يبدو من اليمين شفيق محرم، الياس سركيس، جوزف نجار وجورج نقاش يتقدّمهم الرئيس شهاب راكعاً

الأساسية منها والتطبيقية. يرسم الخطوط العامة للسياسة العلمية الوطنية الهادفة إلى تنمية البحوث العلمية وإلى تحقيق أفضل استعمال لموارد البلاد العلمية في سبيل النفع العام. مهمة المجلس التنفيذية تتمثل في حث وتشجيع البحث العلمي في العلوم الأساسية النظرية والتطبيقية مع النظر بعين الاعتبار إلى الخطوط العامة للسياسة العلمية التي أقرّتها الحكومة، وتنسيق البحوث العلمية التي تهم تطور البلاد الإقتصادي والإجتماعي وتوجيه هذه البحوث وتنظيمها في إطار برامج عمل. وتحقيقاً لهذه




الأغراض يقوم المجلس على وجه التخصيص بتقديم منح لنيل الدكتوراه أو لمتابعة التخصص العالي، ومنح مساعدات، لأمد محدود، لباحثين ذوي أهلية معتبرة ممن يتفرغون للبحث العلمي أو ممن يؤلف البحث العلمي قسماً من نشاطهم. ويتكفل المجلس بتقديم مساعدات لبعض المختبرات أو هيئات البحوث بغية تمكين الباحثين من متابعة أعمالهم بالوسائل الفضلى، ومنح اعتمادات لمؤسسات علمية على أساس تقديمها مشاريع بحوث علمية، تدخل في إطار مناهج الابحاث ذات الفائدة الإقتصادية والإجتماعية التي وضعها المجلس. كما يتم إجراء بعض البحوث العلمية المعتبرة ذات أولوية لإنماء موارد البلاد عن طريق التعاقد، وإجراء بحوث بواسطة مستخدمي المجلس العلميين والفنيين المتعاقدين معه عن طريق انتدابهم للعمل داخل المؤسسات العلمية التي تقبل بإيوائهم. يقدّم المجلس منحاً إلى علماء وباحثين لبنانيين للسفر إلى الخارج بمهمات علمية ويؤمّن نشر الأعمال العلمية في لبنان عاقداً في هذا الصدد مؤتمرات وحلقات علمية موسعة.

٤ - مصلحة كهرباء لبنان

(ق ١٦٨٧٨ - ١٠ تموز ١٩٦٤)

إنشاء مصلحة كهرباء لبنان. يعهد إليها بإنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية في جميع الأراضي اللبنانية فتكون مؤسسة عامة وطنية ذات طابع صناعي وتجاري. وبغية تمكين مصلحة كهرباء لبنان من تأمين هذه الخدمات تحوّل إليها الإنشاءات الكهربائية المستثمرة من قبل سائر الهيئات العامة والخاصة، وذلك بصورة تدريجية وحسب الأصول المحددة.

يمكن لمصلحة كهرباء لبنان بعد الإتفاق مع المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، إستثمار الإنشاءات الكهربائية العائدة لهذه الأخيرة ولحسابها. ويحق لهذه المصلحة أن تجري على الطرقات العامة وعلى متفرعاتها جميع الأشغال اللازمة لتركيب وصيانة المنشآت.



بيروت.. قبل إعلانها الرسمي عاصمة عالمية للكتاب

يتولى شؤون المصلحة مجلس إدارة قوامه سبعة أعضاء يكون أحدهم رئيساً ويعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بمرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء بناءً على إقتراح وزير الأشغال العامة والنقل.



٥ - الحوض الثالث في مرفأ بيروت

(قرار رقم ٢٣٥٩ - مرسوم ١٤٣١٦)

بعد تصديق الإتفاق المعقود بين الدولة وشركة مرفأ وأرصفة وحواصل بيروت عام ١٩٦٠ حيث استعادت الحكومة اللبنانية امتياز ١٨٨٧ لتقيم مقامه نظاماً أكثر موافقة للظروف الحاضرة وبإنهاء النزاعات العالقة بينها وبين شركة مرفأ وأرصفة وحواصل بيروت، فإن هذه الأخيرة قبلت بأن يفصل عن هذا الإمتياز جميع الإتفاقات المتعلقة بامتيازها المختص بعتل البضائع وخزنها تحت مختلف الأوضاع الجمركية، وبالمخازن العمومية والمنطقة الحرة التي تعتبرها الشركة من صلب امتيازها المذكور.

بعد هذا صدق ملحق إتفاق ١٣ نيسان ١٩٦٠ المعقود بين الدولة اللبنانية وشركة إدارة واستثمار مرفأ بيروت الموقع بين وزير الموارد المائية والكهربائية والشركة عام ١٩٧٠ بشأن إدارة واستثمار مرفأ بيروت الموسع المحدد نطاقه ضمن الخط الأخضر على الخريطة المرفقة. وتُعتبر جميع الأراضي الداخلة في هذا النطاق أملاكاً عمومية للدولة.

في الفصل الأول من اتفاق عام ١٩٦٠ حُدد نطاق مرفأ بيروت بعد إنشاء الحوض الثالث وفقاً للخريطة المرفقة واعتُبرت جميع الأراضي الداخلة في هذا النطاق أملاكاً للدولة. وتضع الدولة مجاناً تحت تصرف الشركة، للإستثمار والإدارة، الأراضي الجديدة المكتسبة على البحر والابنية المنشأة عليها، ضمن الحدود اللازمة للإستثمار وإنشاء المستودعات الجمركية ومشاغل الشركة ومكاتبها وتوابعها. وتنشأ منطقة حرة جديدة في المرفأ الموسع وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

٦ - مصفاة طرابلس (وشركة نفط العراق)

(ق ١١ تموز ١٩٥٩)

صُدّقت الإتفاقات الثلاث المعقودة بين الحكومة اللبنانية وشركة نفط العراق المحدودة وكذلك الرسائل الثلاث الملحقة بهذه الإتفاقات المؤرخة في ٤ حزيران ١٩٥٩.

يتعلق الكتاب رقم ١ بتزويد الحكومة بالنفط الخام. عبّرت فيه شركة نفط العراق عن رغبتها في إمداد الدولة اللبنانية، في أي وقت، بالنفط الخام للإستهلاك في لبنان، وتنقله الشركة بواسطة تسهيلات أنابيبها ومصباتها في لبنان، جاعلة لتلك الغاية كميات من النفط الخام، التي يمكن نقلها من وقت لآخر بواسطة تلك التسهيلات المتوفرة في مصبّها في طرابلس للشراء من قبل الحكومة وفق شروط معينة.

ومنذ توقيع القرار القاضي بإنشاء مصفاة طرابلس، جرت مفاوضات بين الفريقين بشأن الخطوات التي يجب على الشركة القيام بها لتحسين نوعية البنزين الذي تنتجه مصفاة طرابلس، والخطوات المقتضى اتخاذها من قبل الحكومة لتصبح الشروط التي تعمل بموجبها المصفاة، سواء لجهة أسعار المنتجات أو من النواحي الأخرى بشكل يمكن من القيام بذلك التحسين في نوعية البنزين على أساس تجاري ومالي سليم.

هذا، وقد صدق الإتفاق المعقود بتاريخ ٧ آب ١٩٦٢ بين الحكومة اللبنانية وشركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية، والمتمم لإتفاقية تنظيم مرور الزيوت المعدنية في أراضي الجمهورية اللبنانية بواسطة الشركة المشار إليها. كما وضع بموجب المرسوم ١٤٢٧٨ موضع التنفيذ مشروع قانون منع التداول بأسهم الشركة اللبنانية للزيوت في بورصة بيروت أو الإشهار عن أسعارها وذلك في ٢٩ تشرين الأول ١٩٦٣.



٧ - إنشاء مصلحة إستثمار مرفأ طرابلس

(مرسوم ٤٣ – نيسان ١٩٥٩)

أنشئت مصلحة تدعى مصلحة استثمار مرفأ طرابلس، غايتها إدارة واستثمار الأحواض والأرصفة والمخازن الجمركية والأراضي التي تؤلّف منشآت المرفأ الجديد في «طرابلس الميناء» كما هي على الخريطة المرفقة بالمرسوم. وتُعتبر هذه المصلحة من المؤسسات العامة وتوضع تحت سلطة وزير الأشغال العامة والمواصلات ويكون مركزها في مدينة «طرابلس الميناء» وتتمتع بالشخصية المدنية والإستقلال الإداري والمالي وفقاً للأحكام.

يوكل إلى مجلس إدارة المصلحة الإستثمار التجاري ووضع تعرفات لرسو السفن واستيداع البضائع على الأرصفة والأراضي المركومة وفي المخازن الجمركية والمستودعات الحقيقية، ووضع رسوم التعتيل للبضائع ونقلها إلى داخل المرفأ ولجميع الخدمات التي يمكن أن تؤديها مصالح المرفأ.



معركة المالكية: وسام على صدر الإعتزاز اللبناني.

٨ - التلكس - إتصالات سلكية ولاسلكية

(مرسوم رقم ١٠٠٨٧ – ١٨ تموز ١٩٦٢)

تمّ بموجبه إنشاء خدمة برقية جديدة تدعى «خدمة التلكس»، وذلك في إدارة البريد والبرق، تمكّن المشتركين بها من تبادل مخابراتهم مباشرة على الطابعة المبرقة (تلبرنتر) أو إيداع واستيلام البرقيات بواسطتها.

كما صدق ونفّذ اعتباراً من أول كانون الثاني ١٩٦٠ أحكام الأنظمة الدولية التالية الملحقة بالإتفاقية الدولية للمواصلات السلكية واللاسلكية المعقودة في بوينس آيرس:

١ – النظام البرقي الدولي المعدل في جنيف عام ١٩٥٨ والبروتوكول النهائي والمقررات والتمنيات التابعة له.

٢ – النظام الهاتفي الدولي المعدّل في جنيف عام ١٩٥٨ والبروتوكول النهائي والمقررات والتوصيات والتمنيات العائدة له.

٩ – صيانة الطرق

(مرسوم ١٣١٢٦ – ٢١ حزيران ١٩٦٣)

حدد هذا المرسوم «أعمال صيانة الطرق» بأنها كافة الأعمال المتعلّقة بسلامة الطرق العامة والحفاظ عليها لتكون صالحة للسير، وهي تشمل بصورة خاصة الأعمال التالية:

– أعمال إعادة بناء الجدران والعبّارات.

– أعمال الأقنية وتسوية الجوانب وإزالة التعديات والأشياء التي تعرقل السير، وتطبّق أعمال الصيانة هذه فقط على الطرق العامة العائدة لمديرية الطرق والتي انتهت مدة الضمان النهائي الخاص بكل منها.

وينشأ بهذا الخصوص لدى كلّ مديرية إقليمية وتحت إشراف فرع صيانة الطرق مراكز ثابتة في كل قضاء يرأسها مدرب قضاء، يعاونه مراقب طرق وفرق صيانة متجولة تعمل مبدئياً ضمن حدود القضاء غير أنه يمكن للمدير الإقليمي في حالات إستثنائية تكليف فرق قضاء ما، بمساعدة الفرق العاملة في القضاء المتاخم، كما يحق له الإستعانة بفرق مؤقتة إضافية في الحالات الطارئة عند الحاجة. شرط أن لا تزيد مدة إستخدامها عن شهر واحد.

سبق تنظيم الصيانة هذا قانون مرسوم ٦٦٣٠ الصادر بتاريخ ١٠ أيار ١٩٦١ لتلزيم، درس وتنفيذ شبكة طرقات وربطها بالشبكة العامة وتسديد السلفات المتعلقة بها.

بغية تحقيق مشروع ربط القرى اللبنانية كافة بشبكة الطرق العامة بواسطة طرقات ثانوية أجيز للحكومة القيام بالأشغال اللازمة دون أن ترصد لها الإعتمادات مسبقاً في الموازنة، وفق تحديد واضح للقرى المستفيدة من المشروع وتعتبر مستعجلة الإستكمالات التي يستلزمها هذا العمل بشرط توفير حق الإعتراض عليها من قِبَل الإدارة والأفراد.





حرصه على السلام الوطني كان متأتّياً من معاناته العميقة لنقيضه..

١٠ - مصلحة سكك الحديد

(مرسوم ٦٤٧٩ - ١٤ نيسان ١٩٦١)

بموجب هذا المرسوم، فُصل النقل المشترك عن «مصلحة الكهرباء والنقل المشترك» وتمّ إنشاء مصلحة تسمى «مصلحة سكك حديد الدولة اللبنانية والنقل المشترك لبيروت وضواحيها».

تكلّف هذه المصلحة بإدارة واستثمار الخطوط الحديدية التالية: خط بيروت - خط رياق - خط طرابلس - المواعين في طرابلس - خط الناقورة - سرغايا - القصير - كوزلاخير مع مرفأ - بيروت - طرابلس.

بما في ذلك جميع الأموال والملحقات والمخازن المتعلقة بهذه الخطوط وبوجه عام كل ما يعود للدولة اللبنانية عملاً بعقد الإسترداد المصدق بقانون ٥ آب ١٩٥٩ مع جميع الحقوق والموجبات المتعلقة به وعلى أن لا يؤدي ذلك إلى المساس بالإتفاقات المعقودة بين سكك حديد الدولة اللبنانية وسكك حديد سوريا.

١١ - المركز الوطني للسينما

(مرسوم رقم ١٥٦٦٦ - ٢٨ شباط ١٩٦٤)

مركزه في وزارة الأنباء ويعتبر دائرة مرتبطة بالمديرية العامة، يتألف من قسمين رئيسين هما الإدارة والمستندات.

مهمة هذا المركز التفاوض رسمياً، في لبنان مع جميع الأجهزة اللبنانية والأجنبية، العامة والخاصة، التي تعنى بمواضيع السينما. المركز الوطني للسينما هو الذي يزود وزارة الأنباء والإرشاد والسياحة بالمعلومات المتعلّقة بجميع المواضيع التي تهمّ السينما في لبنان من النواحي: القانونية والصناعية والمالية والتقنية والفنية والسياسية والأخلاقية. كما يقترح هذا المركز تعيين ممثلي لبنان الرسميين في الإحتفالات السينمائية الدولية، ويقترح أيضاً كافة التدابير اللازمة لتحسين نوعية وأهمية هذه الصناعة في لبنان.

وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٥ آب ١٩٦٤ تمّ إحداث في وزارة الأنباء قسم خاص بالشؤون السينمائية العربية يكون مرتبطاً مباشرة بالمركز الوطني للسينما. وبانتظار قرار منظمة الأونسكو بشأن المركز الإقليمي للسينما في بيروت يتولى قسم شؤون السينما العربية أعمال المركز المذكور.

١٢ - معرض طرابلس الدولي

(مرسوم رقم ٤٠٢٧ - ٤ أيار ١٩٦٠)

ينشأ في طرابلس معرض دولي دائم، الغاية منه تعريف الجمهور على ثروات لبنان والبلاد الأجنبية ومنتجاتها وإطلاع التجار والصناعيين على التقدّم الحاصل في مختلف فروع الإنتاج. وتستفيد المنتجات الأجنبية التي يرغب في عرضها من نظام الإدخال الموقت المنصوص عنه في المادة ٢٣٢ من قانون الجمارك.

•••

ب - الشؤون الإجتماعية

(من أهم القضايا التي عالجتها الشهابيّة والأجهزة التي استحدثتها في هذا المجال):

١ - مصلحة الإنعاش الإجتماعي.
٢ - الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.
٣ - جهاز الدفاع المدني.
٤ - تنظيم القوى العاملة.
٥ - استملاك عقارات للمعوزين.
٦ - معهد إصلاح الأحداث.
٧ - سلامة البيئة والصحة العامة.

•••

١ - مصلحة الإنعاش الإجتماعي:

(مرسوم رقم ١٥٥ - ١٢ حزيران ١٩٥٩)

بموجب هذا المرسوم، تمّ إحداث مصلحة تدعى «مصلحة الإنعاش الإجتماعي» مهمتها: وضع منهاج طويل المدى للإنعاش الإجتماعي في البلاد ومراقبة تطبيقه - تقديم الآراء والاقتراحات في شأن الإعتمادات التي يطلب فتحها للإنعاش الإجتماعي والمشاريع التي تنوي الحكومة تحقيقها في هذا المضمار والمساهمة بما تقدّمه من مساعدات وقروض في تحقيق مشاريع إجتماعية جديدة وتقوية المشاريع القائمة - تنفيذ المشاريع الإجتماعية التي تتولى الدولة تحقيقها بنفسها - توجيه النشء اللبناني نحو التعليم المهني في الميادين التي تحتاج اليها البلاد، وتوجيه المدارس المهنية القائمة. وتمارس المصلحة علاوة عما تقدم الصلاحيات الأخرى المفوضة إليها بمرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء.

تتناول صلاحيات المصلحة جميع المؤسسات الإجتماعية التي تقوم بخدمات إجتماعية أو مهنية والتي لا تتوخى من أعمالها ربحاً تجارياً، ومنها المستشفيات

والمستوصفات ودور العجزة وذوي العاهات ودور الأيتام والفئات المحتاجة والمدارس المهنية أو مراكز التدريب المهني والمراكز الإجتماعية وسائر المؤسسات المماثلة التي تقوم بها الطوائف والجمعيات الخيرية والهيئات المعترف بها والأفراد العاملون في الحقل الإجتماعي والمهني. تتمتع المصلحة بالشخصية المدنية والإستقلال المالي وتلحق بوزارة الشؤون الإجتماعية.

هذا ويناط بالمراكز الإجتماعية التي تنشئها أو تساهم في انشائها المصلحة دراسة أوضاع البيئة للوقوف على معالمها الرئيسية والقوى الإجتماعية والإقتصادية والثقافية المؤثرة في الحياة العامة لأهالي المنطقة وفي نشاطهم. تجتهد هذه المصلحة في إعداد الرأي العام للتجاوب مع مختلف البرامج الخاصة والعامة وفي تقديم الخدمات لأهالي المنطقة وفي نشاطهم. تجتهد هذه المصلحة في إعداد الرأي العام للتجاوب مع مختلف البرامج الخاصة والعامة وفي تقديم الخدمات لأهالي المنطقة عن طريق إنشاء عيادة طبية للفحص والعلاج، ورعاية الأم والطفل، وإعداد قسم لمكافحة الأميّة وتعليم الصناعات المحلية والتدريب المهني وتجهيز مكتبة عامة ونادٍ وملعب ودار للإرشاد والتوجيه لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة.

تتألف المديرية العامة لمصلحة الإنعاش الإجتماعي من خمس مصالح هي:

- الديوان.
- مصلحة الأبحاث والبرامج.
- مصلحة التنمية الإجتماعية.
- مصلحة الخدمات الإجتماعية.
- مصلحة الشؤون الإدارية والمالية.

تضم مصلحة الأبحاث والبرامج خبراء واختصاصيين تقتصر مهمتهم على درس وضع البلاد الإجتماعي والوسائل التي تساعد على تحسينه، مع تحديد لحاجات السكان الإجتماعية ومدى أهميتها بالاستناد إلى كافة عناصر التخلّف، ودراسة فنية للمشاريع التي من شأنها سد الإحتياجات التي يتحسسها السكان ويشير إليها ويلمسها موظفو المصلحة الفنيون، مع اقتراح منهاج عام للتجهيز الإجتماعي في البلاد والموازنات اللازمة لتحقيقه والبرامج السنوية وفق دراسة مستمرة للتوجيه في العمل وتحديد اتجاهاته وطرقه بغية تعريف سياسة تطويرية ومذهب للعمل ينطبقان

على الأوضاع المحلية، بالإضافة إلى تتبّع تنفيذ هذه المناهج والدراسات والمشاريع وتتبّع النشاط الإجتماعي في الإدارات الأخرى واقتراح التدابير التي من شأنها توجيه هذا النشاط وتنسيقه.

أما مصلحة التنمية الإجتماعية فتشمل:

- دائرة المشاريع القروية التي تهيئ الرأي العام للتجاوب مع اللجان الأهلية المحلية والتخطيط لمشاريع قروية إنشائية وتنفيذها بواسطة القرويين.
- دائرة مراكز الخدمات الإنمائية ودائرة الشباب التي تتولى الإشراف على الصناعات اليدوية لا سيما الريفية منها والإهتمام بتنميتها، تنظيم وإدارة النوادي الريفية والتثقيف التعاوني والنشاطات التعاونية وتنظيم تطوّع الشبيبة في مجالات الخدمة الإجتماعية ومخيمات العمل والإشراف على ادارة هذه المخيمات بالتعاون مع دائرة المشاريع القروية، التبادل الدولي للشباب تنظيم وتشجيع النشاط الرياضي في الريف وإحياء وتطوير التراث الثقافي والفني.

نشاط كل هذه المراكز مبني على تعاون وثيق بين الدولة من جهة والسكان من جهة أخرى وذلك للحصول على أقصى مساهمة عملية ممكنة من السكان واستثمار كل الإمكانيات المتوفرة لديهم. كما يتوفر في هذه المراكز بصورة مبدئية: مستوصف، مكتبة، غرفة مطالعة، صالة للعرض السينمائي إذا أمكن، مكتب للإستعلامات الإجتماعية والتوجيه المهني وملاعب وتجمعات دراسية.

وحده كان يتقن سرّ التطلّع إليهم...

٢ - الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي

(مرسوم ١٣٩٥٥ - ٢٦ أيلول ١٩٦٣)

تمّ إنشاء الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي وهو مؤسسة مستقلة ذات طابع

إجتماعي تخضع لأحكام هذا القانون وتتمتع بالشخصية المعنوية وبالإستقلال المالي والإداري.
يشتمل الضمان الإجتماعي على ضمان المرض والأمومة، وضمان طوارئ العمل والأمراض المهنية ونظام التعويضات العائلية ونظام تعويض نهاية الخدمة.
ويستفيد من صندوق الضمان الأجراء اللبنانيون (عمال ومستخدمون) الدائمون والموسميون والمتدربون والمتمرنون الذين يعملون في مؤسسة غير زراعية لحساب رب عمل واحد أو أكثر، لبناني أو أجنبي، وكذلك الأجراء اللبنانيون والمرتبطون مع الدولة أو البلديات أو أية إدارة أو مؤسسة عامة (كالمصلحة المستقلة) وذلك أياً كان شكل أو طبيعة أو صحة عقد عملهم أو استخدامهم أو تدريبهم وأياً كان مقدار أو طبيعة أجرهم، حتى لو كان هذا الأجر مدفوعاً كلياً أو جزئياً من قبَل أشخاص ثالثين. ويعتبر أجير دائم الأجير الموقّت الذي يقضي أكثر من سنة في خدمة رب عمل واحد.

٣ - جهاز الدفاع المدني

(مرسوم ٧٥٦٣ - ٨ أيلول ١٩٦١)
بناءً على الدستور اللبناني وبناءً على المرسوم الإشتراعي رقم ١٥٩ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ المتعلق بنظام الدفاع المدني، تمّ تنظيم هذا الجهاز وتحديد مهمته في اتخاذ التدابير اللازمة بالإشتراك مع الدوائر المختصة لحماية الأهلين وممتلكاتهم وقت السلم والحرب.
في الحالات العادية يتوجب على جهاز الدفاع المدني تحديد مناطق الخطر، تتبّع مشاريع الحماية المدنية المحققة في مختلف البلدان، تدريب الأهلين على الحماية المدنية، وضع المناهج والمخططات والمشاريع اللازمة لتأمين الحماية وتنفيذ الممكن منها مع تحقيق المشاريع والمخططات الإعدادية، وتنظيم جميع وسائل الحماية وصيانتها.
في زمن الحرب أو في حال وقوع نكبة عامة يجدر بالجهاز المذكور إتخاذ التدابير التنفيذية الفورية التي تتناسب والوضع الراهـن، إرشاد الأهلين إلى أفضل سبل تأمين الحماية الذاتية، وتنظيم مساهمة الأهلين في عمليات الحماية الجماعية.
على جميع الإدارات العامة المساهمة في أعمال الدفاع المدني كل منها ضمن نطاق إختصاصها وفقاً للصلاحيات والمسؤوليات المحددة لها في النصوص

التشريعية والتنظيمية والتنفيذية الخاصة بها كما تقدّم قيادة الجيش إلى مديرية الدفاع المدني المساعدات التي تحتاجها.

٤ - تنظيم القوى العاملة

(مرسوم رقم ٨٣٥٢ - ٣٠ كانون الأول ١٩٦١)
بموجب هذا المرسوم تمّ تحضير وإعداد مشاريع القوانين المتعلقة بشؤون القوى العاملة والإستخدام وعمل الأجانب والتدريب المهني والمجتمع اللبناني التي تفرضها التطورات الإجتماعية لحماية اليد العاملة الوطنية والإعداد المهني وحماية العائلة ورعاية الأحداث وتنظيم الإسكان والتعاونيات وإنعاش القرية.
والإشراف على الهيئات والجمعيات والمؤسسات التي تعمل في الحقل الإجتماعي والخيري والسعي لتحقيق الضمان الإجتماعي وذلك بالتعاون مع الإدارات المختصة.
كما يتم في دائرة حماية العائلة والجمعيات، بث الإرشاد الإجتماعي بشتى وسائل الدعاية والنشر وتوفير مواد المجلة الإجتماعية التي تصدرها الوزارة، وزيارة السجون وتقديم الإرشاد الإجتماعي للمسجونين ووضع تقارير حول أوضاعهم الإجتماعية والتدابير اللازمـة لتطويرها، ومنهـا السعي بالتعاون مع دائرة الإستخدام لتشغيل السجناء بعد انتهاء مدة محكوميتهم في المؤسسات الإجتماعية. وكذلك الإشراف على إنشاء الهيئات والجمعيات والمؤسسات الإجتماعية والخيرية والرياضية ومراقبة أعمالها للتحقق من تقيّدها بأهدافها والأصول المحددة لها.

٥ - إستملاك عقارات للمعوزين

(مرسوم ١٥٤٠٦ - ١٣ شباط ١٩٦٤)
يمكن للحكومة بناءً على اقتراح وزير العمل والشؤون الإجتماعية إستناداً إلى توصية مجلس الإسكان إستملاك العقارات لتحقيق الغايات المشار إليها في قانون ١٧ أيلول ١٩٦٢ المتعلق بتسهيل إسكان اللبنانيين المعوزين وذوي الدخل المحدود باعتبار هذه الغايات ذات منفعة عامة. ويكون لهذا الإستملاك الصفة المستعجلة المنصوص عليها في قانون الإستملاك على أن يمارس وزير العمل والشؤون الإجتماعية جميع الصلاحيات التي يمارسها وزير الأشغال العامة والنقل بموجب هذا القانون.

٦ - معهد إصلاح الأحداث

(مرسوم رقم ١٦٧٣٤ - ٢٢ حزيران ١٩٦٤)

يقبل هذا المعهد المُنشأ للذكور في منطقة ضهر الصوان، جميع الأحداث المحكومين بالتدابير الإصلاحية ويمكن قبول الأحداث المحكومين بالتدابير التأديبية إلى أن ينشأ معهد خاص. مهمة هذا المعهد تتلخص في تلقين الأحداث الدروس الإبتدائية والأخلاقية والدينية والمدنية وتدريبهم على إحدى الحرف وفقاً لبرنامج تضعه إدارة المعهد ويصادق عليه المدير العام لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية، تراعى فيه حدود إستعداداتهم ومؤهلاتهم وميولهم. ويجب أن تتوفر في المعهد مصانع حرَف على أقل تعديل ويقوم المدرّس المهني بتعليم الأحداث أصول المهنة وإتقانها، كما يقوم المربّي بمهمة تربية الأحداث الذين يعهد إليه بهم وذلك خارج أوقات الدراسة أو التعليم المهني وفقاً للأصول التربوية الحديثة، وهو ينظّم حياة الأحداث في ضرورياتها الأولية كالنهوض من النوم والنوم والأكل والنظافة والقواعد الصحية والأعمال التوجيهية. هذا بالإضافة إلى أنه يهتم بالفعاليات التربوية الموجّهة والروابط القائمة بين الأهل وأولادهم والإتجاهات المسلكية المتشعّبة.

٧ - سلامة البيئة والصحة العامة

(مرسوم ٧٥٥٨ - ٨ أيلول ١٩٦١)

حفاظاً على سلامة البيئة وصوناً للصحة العامة، تمّ تعديل تصنيف المؤسسات الخطرة والمضرّة بالصحة العامة والمزعجة كما يلي: إنّ مؤسسات تربية الدواجن في المدن







أسَدُ غابٍ متى ساورتْنا الفِتَنْ

ومراكز الإصطياف والقرى عندما تحوي ٥٠٠ طير فهي تسبّب روائح كريهة لمحيطها وأصواتاً مزعجة وخطراً جدياً للتلويث. وكذلك مؤسسات تفريخ الدواجن أو مسالخها. أما المراجل البخارية والأفران التي تعمل على المازوت فهي تهدد مناطق تواجدها بالانفجار أو الحريق وانتشار الدخان والتلوث.

•••

ج - الزراعة - القرية - الريّ

من أهم ما حققته الشهابيّة في هذا المجال:

١ - المشروع الأخضر - المدارس الزراعية.
٢ - تجهيز الأراضي والمراكز القطبية.
٣ - مكتب الفاكهة.
٤ - مكتب القمح.
٥ - مشروع الصحة الريفية.
٦ - التنقيب عن المياه.
٧ - حرم الينابيع.
٨ - مصلحة مياه عين الدلبة.
٩ - مصلحة مياه المتن.
١٠ - مصلحة مياه صيدا.
١١ - مصلحة مياه جبل عامل.
١٢ - وسام الزراعة.
١٣ - المجلس الوطني للمحترف اللبناني.

•••

١ - المشروع الأخضر - المدارس الزراعية

(مرسوم رقم ١٣٧٨٥ - ٩ أيلول ١٩٦٣)

بموجب هذا المرسوم، أحال رئيس الجمهورية اللبنانية مشروع قانون معجّل على مجلس النواب بإحداث «المشروع الأخضر» وقد خصّصت لمشروع استصلاح الأراضي مبالغ مجموعها ٢٧ مليون ليرة تنفّذ في مدى عشر سنوات إبتداءً من عام ١٩٦٤. وقد أجيز للخزينة أن تقدّم لمصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري مبالغ لا تتجاوز قيمتها ٤٠ مليون ليرة من أجل تسليفها للمزارعين الذين استصلحوا أراضيهم.



الهدف إذاً كما نصّت عليه المادة الأولى هو إحداث في وزارة الزراعة مكتباً خاصاً يوكل إليه درس وتنفيذ مشروع إستصلاح الأراضي ويتمتع بصلاحيات إدارية ومالية خاصة محددة بهذا المرسوم. ويرتبط المكتب مباشرة بوزير الزراعة الذي يتولى السهر على حسن تنفيذ المهمة الموكولة إليه وفقاً لما تقتضيه القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذلك بالإستناد إلى أصول تحدَّد بمرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء.
تضع اللجنة الإدارية (رئيس وعضوان) كل ثلاثة أشهر تقريراً عن نشاط المكتب ترفعه إلى وزير الزراعة لعرضه على مجلس الوزراء. ويشترط في كل من الرئيس وأحد العضوين أن يكون مهندساً زراعياً أو ريفياً، وحائزاً على شهادته منذ خمس سنوات على الأقل.
ومن جملة صلاحيات اللجنة الإدارية أنه يحق لها وضع وتنفيذ التصاميم العامة والبرامج السنوية والطرق والوسائل العامة للتنفيذ والتمويل... مع مراعاة عدد طلبات إستصلاح الأراضي في كل من المحافظات الخمس وتكاليف التنفيذ بالنسبة لطبيعة الأراضي المنوي إستصلاحها في هذه المحافظات.
مهمة المكتب بشكل عام تنص عليها المادة ٢٥: «يكلّف مكتب تنفيذ المشروع الأخضر بدرس وتنفيذ مشروع إنماء المناطق الجبلية بالاشتراك مع الصندوق الخاص للأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية. وتُحال لحساب المكتب الإعتمادات المرصدة في موازنة وزارة الزراعة المخصصة للمساهمة مع إدارة الصندوق في تنفيذ هذا المشروع.
تبع ذلك مرسوم تنظيمي لأعمال المشروع الأخضر ومرسوم يحدد في خمس مواد ملاك مستخدمي مكتب المشروع الأخضر وسلسلة رتبهم ورواتبهم، كما فتح في مصرف الإصدار حساب خاص بإسم (المشروع الأخضر) يُحال إليه من الخزينة ما مجموعه ٤٠ مليون ليرة في مدة عشر سنوات أي حتى عام ١٩٧٣ ويحرّك هذا الحساب بقرار من اللجنة الإدارية للمكتب ويخصص لتسليف المزارعين الذين استصلحوا أراضيهم عن طريق المشروع المذكور. تعطى السلفات بواسطة مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري وفقاً لشروط معينة.
سبق إطلاق مكتب المشروع الأخضر قانون ١٧ آب ١٩٦٢ المتعلق بتنظيم المدارس الزراعية الرسمية. إن التعليم الزراعي الرسمي الذي تتولاه مصلحة الشؤون الفنية المشتركة - دائرة التعليم الزراعي - في وزارة الزراعة يهدف إلى إعداد فنيين في الزراعة والثروة الحيوانية وتدريبهم عملياً على أحدث الأعمال المحسّنة في مختلف حقولها، وتخصيصهم بفرع معين أو أكثر حسبما تقتضيه الظروف الزراعية ومجالات



المشروع الأخضر: لحماية الأرض والشعب

العمل. تؤمن هذه الغاية مدرسة زراعية فنية، مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات يعطى الناجحون في امتحاناتها النهائية (الشهادة الزراعية الثانوية).
تنشأ هذه المدارس في الأوساط الزراعية الملائمة ويؤمَّن لها الجهاز التعليمي والإداري اللازم، والأرض الزراعية والتجهيزات الفنية الكافية. ويُنشأ في كل محافظة اقليمية



مدرسة عملية واحدة على الأقل. تكون هذه المدارس الزراعية داخلية، ويعفى الطلاب من رسوم التعليم والإيواء وتؤمَّن معيشتهم من منح الإعاشة المخصصة لهم، وذلك بموجب نظام تعاوني ينمّي فيهم روح التعاون ويدرّبهم على السلوك التعاوني.

٢ - تجهيز الأراضي والمراكز القطبية
(مرسوم ١٣٤٧٢ - ٢٦ تموز ١٩٦٢)
فبعد تنظيم وزارة التصميم العام وتوزيع الوظائف الدائمة في الفئتين الرابعة والخامسة مع تحديد سلسلة الرتب والرواتب والحظر على أعضاء المجلس والموظفين الإنتفاع من الصفقات.
بعد تحديد صلاحيات الوحدات الإدارية ومهام الهيئة التقنية الإقليمية، ومهام ونظام عمل الفرق المتعددة النشاطات لدى وزارة التصميم العام.
بعد كل هذه التنظيمات والتحديدات تمّ بموجب المرسوم ١٣٤٧٢ إنشاء مصلحة تجهيز الأراضي اللبنانية في وزارة التصميم العام بتاريخ ٢٦ تموز ١٩٦٣. نتيجة إنشاء هذه المصلحة في مديرية الدراسات والتخطيط، وضعت على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي خرائط تجهيز الأراضي اللبنانية غايتها تحديد الشبكات العامة لطرق المواصلات ومواقع المدن والقرى والصناعات وتأمين المحافظة على الثروة الطبيعية والسياحية والفنية. تحضر وزارة التصميم العام خرائط تجهيز الأراضي هذه بالإتفاق مع مديرية التنظيم المدني والقروي ومختلف الوزارات المعنية.
هذا وقد تمّ، بناءً على المرسوم ١٦٣٥٢ الصادر في ١٨ شباط ١٩٦٤، إنشاء مراكز قطبية لإنماء الأراضي اللبنانية حسب فئات ثلاث صُنّفت بموجبها الأراضي اللبنانية كافة. إذ اعتبرت مدينة بيروت وضواحيها بما فيها بعبدا والجديدة مراكز قطبية من الفئة الأولى، واعتبرت مدن طرابلس وزحلة وصيدا مراكز قطبية من الفئة الثانية «أ»،

ومدن بعلبك وحلبا والنبطية وجونية ومجموعة مدن بيت الدين - دير القمر بعقلين مراكز قطبية من الفئة الثانية «ب». كما اعتبرت قصبات الأقضية التالية: بشري، زغرتا، أميون، البترون، جبيل، عاليه، جزين، حاصبيا، مرجعيون، صور، بنت جبيل، الهرمل، جب جنين وراشيا مراكز قطبية من الفئة الثالثة «أ»، وبكفيا، شكا، دوما، والقبيات مراكز قطبية من الفئة الثالثة «ب».

تجهّز تدريجياً كل هذه المراكز على اختلاف فئاتها بالوسائل والتسهيلات التي تتطلبها الحياة العصرية وبجميع المنشآت التي تساعد على تسيير الإنماء الإقتصادي والإجتماعي في هذه المراكز، كما تدخل التجهيزات المنتجة التي ترمي إلى الإنماء الزراعي والصناعي في شبكة الإستقطاب. ويعود تعيين الأفضلية في إقامة المنشآت لوزارة التصميم العام والوزارة المختصة بالإتفاق مع مصلحة الإنعاش الإجتماعي بعد استطلاع رأي المحافظ. ويراعى في تعيين الأفضلية: التركيز التدريجي للفرق المتعددة النشاطات في القضاء وللعمال الإجتماعيين التابعين لمصلحة الإنعاش الإجتماعي - أهمية الإلحاحات وحاجاتها والانشاءات الموجودة في المركز القطبي وفي الدائرة التي تتأثر به - والمستوى الإجتماعي والثقافي والتقني الذي بلغه السكان.

٣ - مكتب الفاكهة

(مرسوم رقم ٤١ - ٢٥ آذار ١٩٥٩)

مركزه بيروت ويمكن أن يكون له فروع في المناطق. غاية هذا المكتب تصدير الفاكهة اللبنانية ومراقبته والعمل على تنميته وله أن يسعى بما يقدمه من توصيات واقتراحات إلى تحسين نوع الإنتاج بفرضه شروطاً فنية للتصنيف والتوضيب والخزن والتحميل والشحن وإنشاء مراكز نموذجية للتوضيب والسعي إلى تأمين الأماكن اللازمة لحفظ الفاكهة ومراقبة استعمالها.

يجمع مكتب الفاكهة المعلومات والإحصاءات الزراعية والتجارية عن لبنان والأسواق الخارجية وينشرها ويعلّق عليها. كما يؤمّن الدعاية للفاكهة اللبنانية بشتى وسائل الإعلان والنشرات وإرسال عينيات والإشتراك في المعارض الدولية والداخلية، وإقامتها في لبنان أو الخارج كإنشاء الوكالات مثلاً والسعي لإيجاد أسواق جديدة ووسائل شحن متطورة مع تحديد لشروط تصدير الفاكهة.

على الصعيد المحلي يهتم المكتب بتشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية



على مقربة من السراي الكبير..

وبتحديد الشروط الفنية التي يجب أن تتقيد بها جميع الصناعات المكلفة بحفظ الفاكهة وتبريدها وتوضيبها وتحويلها والترخيص بإنشاء مراكز التوضيب واستيراد الآلات اللازمة لها كتحديد الشروط الفنية لتعبئة الفاكهة ولصنع الأوعية والصناديق المعدّة للتعبئة وتحديد تعرفة بيعها.

٤ - مكتب القمح

(مرسوم ١٤٣ - ١٢ حزيران ١٩٥٩)

حدد هذا المرسوم نظام وصلاحيات مكتب القمح.

إن مكتب القمح مصلحة مرتبطة مباشرة بوزير الإقتصاد الوطني. تتمتع بصلاحيات إدارية ومالية خاصة. غاية هذا المكتب العمل على زيادة إنتاج القمح والحبوب الصالحة للخبز وتركيز أوضاع التموين من مادة الخبز على أسس سليمة وتأمين إستقرار الأسعار عند مستوى عادل لمصلحة المنتج دون الإضرار بمصلحة المستهلك.

يضطلع مكتب القمح بالمسؤوليات والصلاحيات التالية:

١ - العمل بمختلف الطرق والوسائل على زيادة إنتاج زراعة القمح والحبوب الصالحة للخبز.

٢ - إبداء الرأي في مشاريع القوانين والأنظمة التي لها علاقة بالقمح والحبوب الصالحة للخبز ومشتقاتها.

٣ - إخضاع إستيراد وتصدير الدقيق والحنطة والحبوب الصالحة للخبز ومشتقاتها لموافقة مسبقة ولشروط تقتضيها سياسة القمح الوطنية وذلك بموافقة مجلس الوزراء.

٤ - فرض رسم، بموافقة مجلس الوزراء، على المستورد من الدقيق والقمح حماية للإنتاج المحلي عند الإقتضاء، مقداره الأعلى عشرة غروش عن كل كيلو قمح أو دقيق مستورد من الخارج.

٥ - إستيراد الدقيق أو القمح أو الحبوب الصالحة للخبز لحسابه وبيعها للإستهلاك عندما تقتضي الحاجة بذلك وبعد موافقة مجلس الوزراء.

٦ - تحديد سعر بيع مخزوناته من حبوب ودقيق بموافقة مجلس الوزراء.

٧ - العمل على تأمين المستودعات والإهراءات.

٨ - إستيراد بذار القمح والحبوب الصالحة للخبز لتسليفه للمزارعين أو لبيعه أو استبداله منهم أو لتوزيعه عليهم بأسعار مخفضة.

٩ - العمل على الإكثار من بذار القمح الجيد محلياً تحت إشرافه بالتعاون مع وزارة الزراعة.

١٠ - وضع موازنة المكتب.

١١ - استخدام خبراء وموظفين مؤقتين وأجراء ضمن الإعتمادات المرصدة في الموازنة لهذه الغاية.

٥ - مشروع الصحة الريفية

(مرسوم ١٣٩٤٩ - ٢٦ أيلول ١٩٦٣)

قضى هذا المرسوم بإنشاء مشروع الصحة الريفية الذي يهدف أساساً إلى رفع المستوى الصحي في الريف اللبناني ويناط به تطوير وإنشاء الخدمات الصحية الريفية العامة والتدريب عليها. خدمات المشروع ضمن اختصاصاته تقتصر على:

- رعاية صحة الأم والولد والصحة المدرسية.
- الإرشاد الصحي العام.
- مكافحة الأمراض الإنتقالية.
- الإحصاءات الحيوية والخدمات المخبرية.
- تصحيح المحيط وأعمال الهندسة الصحية الأخرى.
- العناية الطبية.

يبدأ هذا المشروع في حلبا - مركز قضاء عكار - ليشمل كافة الأقضية والمحافظات. ويقوم بتدريب فئات من الموظفين والعاملين في حقل الصحة العامة، بغية إيجاد جهاز فني يطور الخدمات الصحية الريفية عن طريق إنشاء مراكز صحية في أنحاء الريف اللبناني كافة. كما يقوم المشروع بالدراسات اللازمة لمعرفة الأحوال الصحية للريف اللبناني وكيفية تطويرها وتقييم الخدمات وتحسينها.

٦ - التنقيب عن المياه

(ق ١٤ كانون الثاني ١٩٦٣)

نصّ على منع التنقيب عن المياه في الأملاك الخصوصية في منطقة البقاع.

يحظّر في محافظة البقاع لمدة أقصاها سنتين القيام بأشغال جديدة تتعلق بالتنقيب عن المياه الموجودة تحت الأرض أو المتفجرة وبضبطها في الأملاك الخصوصية، أو بحفر آبار غير متفجرة مهما كان عمقها ما عدا الأعمال التي تقوم بها الإدارة لدرس



المجد.. والكرامة... في بكركي مع البطريرك بولس المعوشي

طبقات الأرض والمياه الجوفية أو لتأمين مياه الشفة للمنطقة، وكذلك أعمال تعزيل الآبار وحفر آبار جديدة بغية ري العقارات التي كانت تروى من آبار جفّت.

٧ - حرم الينابيع

(مرسوم ١٠٢٧٦ - ٧ آب ١٩٦٢)

نصّ هذا المرسوم على أن حرم الينابيع يحدد بموجب مرسوم يُتّخذ في مجلس الوزراء



بناءً لاقتراح مدير المختبر المركزي للصحة العامة، مدير التنظيم المدني في وزارة الأشغال، مدير المياه في وزارة الأشغال، رئيس مصلحة الهندسة الصحية في وزارة الصحة، ورئيس مصلحة التنفيذ في مديرية المياه.

تجتمع هذه اللجنة لاتخاذ القرارات المناسبة بناءً على دعوة من وزير الصحة العامة وتوضع نفقات أعمالها على حساب صاحب الشأن الحاصل على مأذونية أو إمتياز بالماء، أو على عاتق أهالي المحلة في حال تملكهم حق الإنتفاع بالماء، أو على الدولة إذا لم يكن يترتب حقوق مكتسبة للغير على مياه النبع على أن تصرف هذه النفقات في الحالة الأخيرة من موازنة وزارة الصحة العامة - مديرية الوقاية الصحية.

٨ - مصلحة مياه عين الدلبة

(مرسوم ١٣٠٨ - ٢٠ أيار ١٩٥٩)

بموجب هذ المرسوم أنشئت مصلحة تدعى «مصلحة مياه عين الدلبة» غايتها إدارة واستثمار توزيع مياه الشرب في الحازمية - الريحانية - الحدث - حارة البطم - تحويطة فرن الشباك - الشياح - حارة حريك - برج البراجنة - الليلكة - التحويطة - سبنيه - بعبدا - الشويفات - كفرشيما - اللويزة - الجمهور - وادي شحرور - بسابا - حومال - بليبل، ومناطق الدامور والناعمة وخلده. (٣٥ قرية).

٩ - مصلحة مياه المتن

(مرسوم رقم ٨٩٠ - ٢١ آذار ١٩٥٩)

بموجب هذا المرسوم أنشئت مصلحة تدعى «مصلحة مياه المتن» غايتها ادارة واستثمار توزيع مياه الشرب في المروج - وطى المروج - بولونيا - الخنشارة - بكفيا - مار موسى - بعبدات - بحنّس - الشوير - الجوار - بتغرين - عين السنديانة - ساقية المسك - المحيدثة - بحرصاف - زغرين - شرين - بيت شباب - ضهور الشوير - عيرون - الدّوار - برمانا - العالية - عين علق - القنيترة - قرنة الحمراء - الفريكه - مزرعة يشوع - ديك المحدي - مزرعة الشعار - البريح - عين عار - قرنة شهوان - رومية - بيت مري - عين سعاده - كفرا - عين أبو دبس - المنصورية - بسكنتا - مرجبا - السفيلة - المكلس - جورة البلوط - الغابة - عين التفاحة - المطيلب - بيت الككو - زكريت - مزرعة مار بطرس - زرعون. (٥١ قرية).

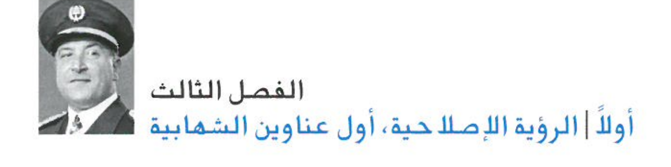


سيارة الرئاسة... مكشوفة

١٠ - مصلحة مياه صيدا

(مرسوم ١٢٩٨ - ٢٠ أيار ١٩٥٩)

أنشئت مصلحة تدعى «مصلحة مياه صيدا» غايتها إدارة واستثمار توزيع مياه الشرب في مدينة صيدا وضواحيها.



١١ - مصلحة مياه جبل عامل

(مرسوم ١٤٨٩ - ١٠ حزيران ١٩٥٩)

أنشئت مصلحة تدعى «مصلحة مياه جبل عامل» غايتها إدارة واستثمار توزيع مياه الشرب في جبل عامل وبعض مناطقه المجاورة ويكون مركزها بلدة مرجعيون.

١٢ - وسام الزراعة

(ق ١٥ كانون الأول ١٩٥٩)

نصّ على إقرار وسام يدعى «وسام الإستحقاق الزراعي» يعطى بناءً على إقتراح وزير الزراعة للأشخاص الذين يقدّمون للزراعة اللبنانية خدمات ممتازة تساعد على تعزيز ورفع مستواها وزيادة الإنتاج. يعطى الوسام أيضاً للأشخاص الذين يساهمون بإنتاج أراضيهم أو بمجهودهم الشخصي على توسيع مدى العمل الزراعي، وللعاملين في الدوائر الفنية والإدارية المساهمين مساهمة فعالة في توجيه الدروس والمشاريع الزراعية والبيطرية توجيهاً فنياً وعملياً، وللأشخاص الذين يساعدون مادياً وأدبياً على نشر الفكرة التعاونية توصلاً إلى توحيد الجهود في سبيل تعزيز الزراعة. كما يعطى الوسام للذين يساهمون مادياً وأدبياً في نشر التعليم الزراعي العملي وللذين يتبرعون في سبيل إرسال بعثات إلى خارج لبنان للدراسة أو التخصص في الحقلين الزراعي والبيطري، وأخيراً لكل من يساهم مساهمة فعالة في سبيل تحسين النسل الحيواني وتشجيع انتاجه وتعزيزه.

لا يمنح هذا الوسام للأشخاص الذين هم دون الثلاثين من عمرهم ولا يمنح بعد الوفاة مهما كانت الأسباب الداعية.

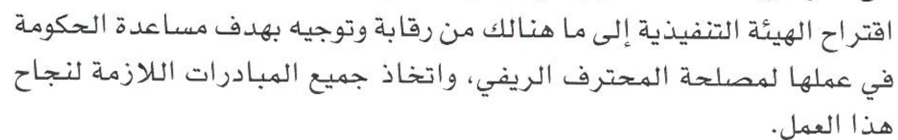


١٣ - المجلس الوطني للمحترف الريفي

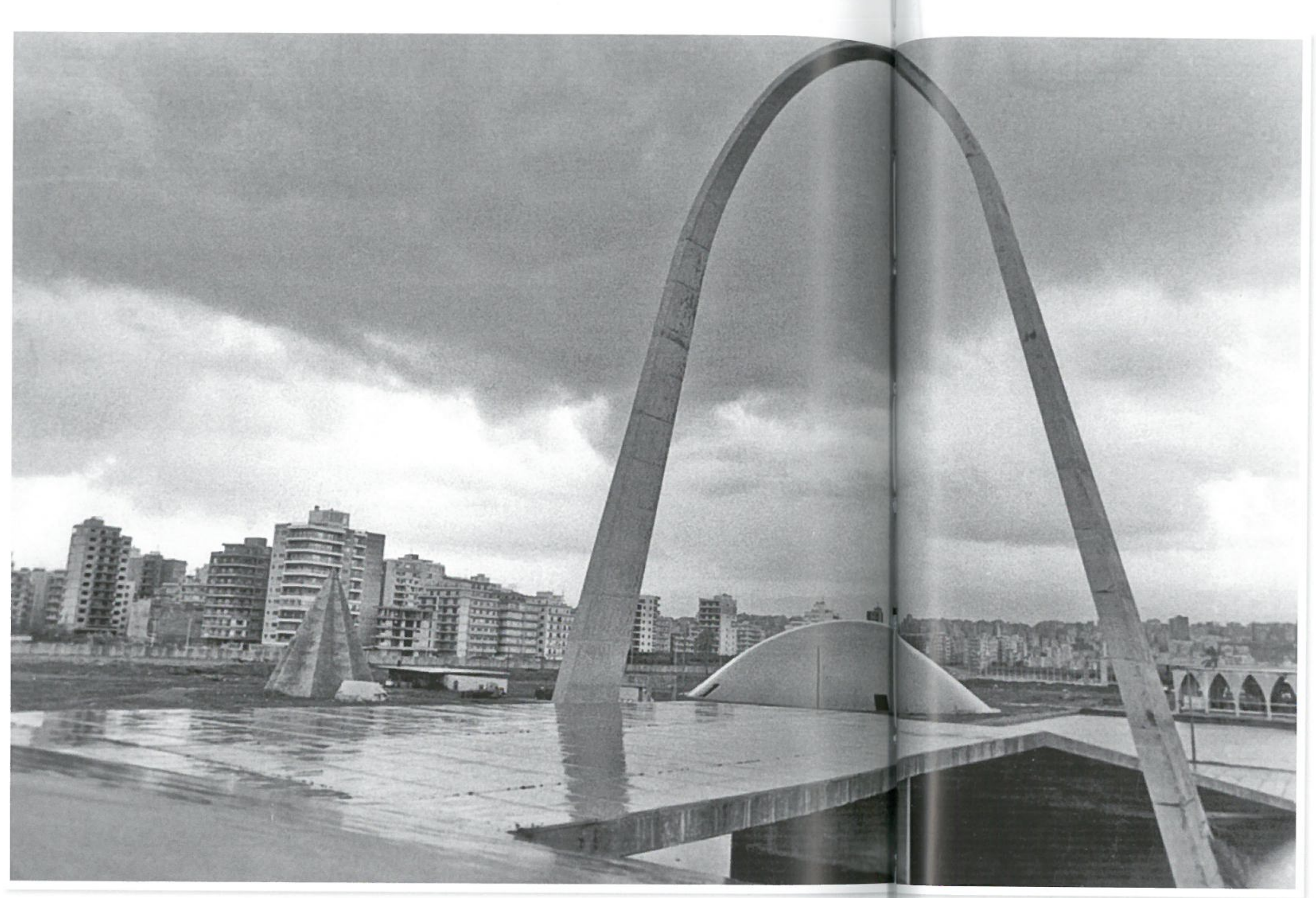
(مرسوم ١٧٢٤٠ - ٢١ آب ١٩٦٤)

الإهتمام بالقرية اللبنانية وعملية الحد من الهجرة الريفية المتزايدة لم تقتصر على استصلاح الأراضي وتنمية الزراعة وحسب، بل تعدّت الإطار الزراعي التقليدي إلى المجال الحرفي وذلك بإنشاء وتنظيم المجلس الوطني للمحترف الريفي بموجب القانون المنشور بالمرسوم رقم ١٧٢٤٠ تاريخ ٣١ آب ١٩٦٤.

قضى القانون بإنشاء مجلس وطني يسمى «المجلس الوطني للمحترف الريفي» مركزه بيروت، يرتبط بوزارة العمل والشؤون الإجتماعية، غاية هذا المجلس إقامة تعاون وثيق ودائم بين الحكومة والحرفيين الريفيين بغية تحديد وتطبيق مخطط لمساعدة المحترف الريفي في نطاق عمل عام يهدف إلى ترقية الإستخدام الريفي وإنعاش القرى. يقترح هذا المجلس الخطوط الكبرى لسياسة عامة تهدف إلى رفع مستوى المحترف وعرضها على الحكومة. ويدرس مناهج العمل السنوية والطويلة الأمد التي تعدّها الهيئة التنفيذية ويقرّها ويراقب تنفيذها، كما يحدد الحاجات بشأن المساعدة التقنية والمالية الواجب طلبها من الدولة والمنظمات الدولية، وذلك بناءً على



اقتراح الهيئة التنفيذية إلى ما هنالك من رقابة وتوجيه بهدف مساعدة الحكومة في عملها لمصلحة المحترف الريفي، واتخاذ جميع المبادرات اللازمة لنجاح هذا العمل.



معرض طرابلس

د - العمــل

١ - طبيب العمل في المؤسسات.

٢ - عيد العمل.

٣ - وسام العمل.

•••

١ - طبيب العمل في المؤسسات

(مرسوم ٤٥٦٨ - ٣٠ حزيران ١٩٦٠)

بموجب هذا المرسوم، أصبح من المتوجب على جميع المصالح العامة والمؤسسات الخاضعة لقوانين العمل أو التي تقوم بعمل صناعي أو مرهق، والتي يزيد عدد الأجراء فيها عن عشرين أجير، أن يكون لديها طبيب يدعى «طبيب العمل»، وذلك لمراقبة حالة الأجراء الصحية والقيام بالوسائل الوقائية الصحية في أماكن العمل وتخفيف خطر التعرّض للأمراض العادية والمهنية وحوادث العمل. يتبع الأطباء لرئاسة المؤسسة مباشرة كما يخضع الأجراء لفحص طبي قبل انتسابهم للمؤسسة أو بعد انتسابهم بمدة لا تتجاوز العشرة أيام وذلك لمعرفة:

- مقدرتهم الجسمية والنفسية بالنسبة للعمل الذي سيقومون به.
- حالتهم الصحية وخلوّهم من الأمراض الخطرة والمعدية.

وعلى طبيب العمل أن ينظّم:

- بطاقة قبول يحتفظ بها صاحب العمل.
- بطاقة طبية تدوّن فيها نتيجة الفحوص الطبية الدورية والحالات المرضية التي أصيب بها الأجير والتي لها علاقة بعمله وبحالته النفسية.

هذا ويقوم طبيب العمل بتوجيه عمل المساعدات الإجتماعية في المصالح والمؤسسات التي يوجد فيها مصلحة إجتماعية.

٢ - عيد العمل

(ق ٣٠-نيسان ١٩٥٩)

إعتُبر الأول من أيار عيداً رسمياً يُعرف بعيد العمل ويعطّل فيه عن العمل جميع الموظفين والعمال والمستخدمين في دوائر الدولة والبلديات والمؤسسات العامة والمؤسسات التجارية والصناعية الخاصة ولدى أصحاب المهن الحرة باستثناء من تضطره طبيعة عمله إلى الإستمرار فيه.

٣ - وسام العمل

(ق ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٩)

أقرّ وساماً يدعى «وسام العمل» يعطى للأشخاص الذين يقومون بخدمات ممتازة تساعد على تعزيز الصناعة والتجارة في لبنان وعلى رفع مستواها وزيادة الإنتاج وللأشخاص المساهمين بجهدهم الشخصي على توسيع مدى العمل، والعاملين في الدوائر الفنية والإدارية والذين يساهمون مساهمة فعالة في توجيه العمل توجيهاً صحيحاً.

كما يعطى الوسام للأشخاص الذين يستشهدون أثناء قيامهم بأعباء أعمالهم أو يضحون بحياتهم في سبيل واجبهم المهني، وللنقابيين الذين يساهمون مادياً وأدبياً في رفع مستوى أعضاء نقاباتهم وفي تنظيم الحركة النقابية وتعزيز شأنها. يعطى الوسام بمرسوم يُتخذ بناءً على اقتراح وزير العمل والشؤون الإجتماعية تذكر فيه الأسباب الداعية.



مرفأ بيروت

هـ - الصحة

١ - تعاقد وزارة الصحة مع المستشفيات الخاصة.

٢ - وسام الصحة.

•••

١ - تعاقد وزارة الصحة مع المستشفيات الخاصة

(مرسوم رقم ١٥٢٠٦ - ٢١ كانون الثاني ١٩٦٤)

حدّد شروط تعاقد وزارة الصحة مع المستشفيات الخاصة، فلم يجز التعاقد إلّا مع المستشفيات الخاصة المرخّص لها بممارسة العمل رسمياً وهي تحتوي على جهاز للتشخيص بواسطة الأشعة وجهاز كامل لتأمين الأوكسيجين بواسطة جهاز مركزي أو ثنائي نقالة على عربات خاصة مع قناع، كما يجدر وجود بنك دم يعمل بصورة متواصلة ليلاً نهاراً ومختبر كامل للفحوصات الطبية.

هذا ويمسك المستشفى المتعاقد مع وزارة الصحة سجلاً خاصاً للمرضى الداخلين والخارجين المعالجين على نفقة الوزارة. وينظّم الطبيب ملفاً طبياً لكل مريض يحتوي بصورة عامة على جميع المعلومات السريرية والمخبرية والتشخيص والأدوية.

كذلك الشروط الخاصة بفرع الجراحة ودور التوليد وفرع الأمراض الداخلية والحوادث الطارئة ومستشفيات الأمراض العقلية والأطفال والأولاد والمصحات وتطبيب الشلل وكلها تؤمّن للمريض المعالجة على نفقة وزارة الصحة.

وكانت قد نظمت في ١٨ حزيران شروط المعالجة على نفقة الدولة الكاملة في المستشفيات الحكومية والمستوصفات والمراكز المجانية. يكفي طالب العلاج إبراز شهادة اختيارية تثبت عوزه وحاجته إلى عناية مجانية.

تشجيعاً للتطور العلمي وخدمة للمجتمع نصّ مرسوم ١٢ شباط ١٩٦٣ على إنشاء مصانع للأدوية تخضع للشروط الفنية والتجهيزية العالمية.

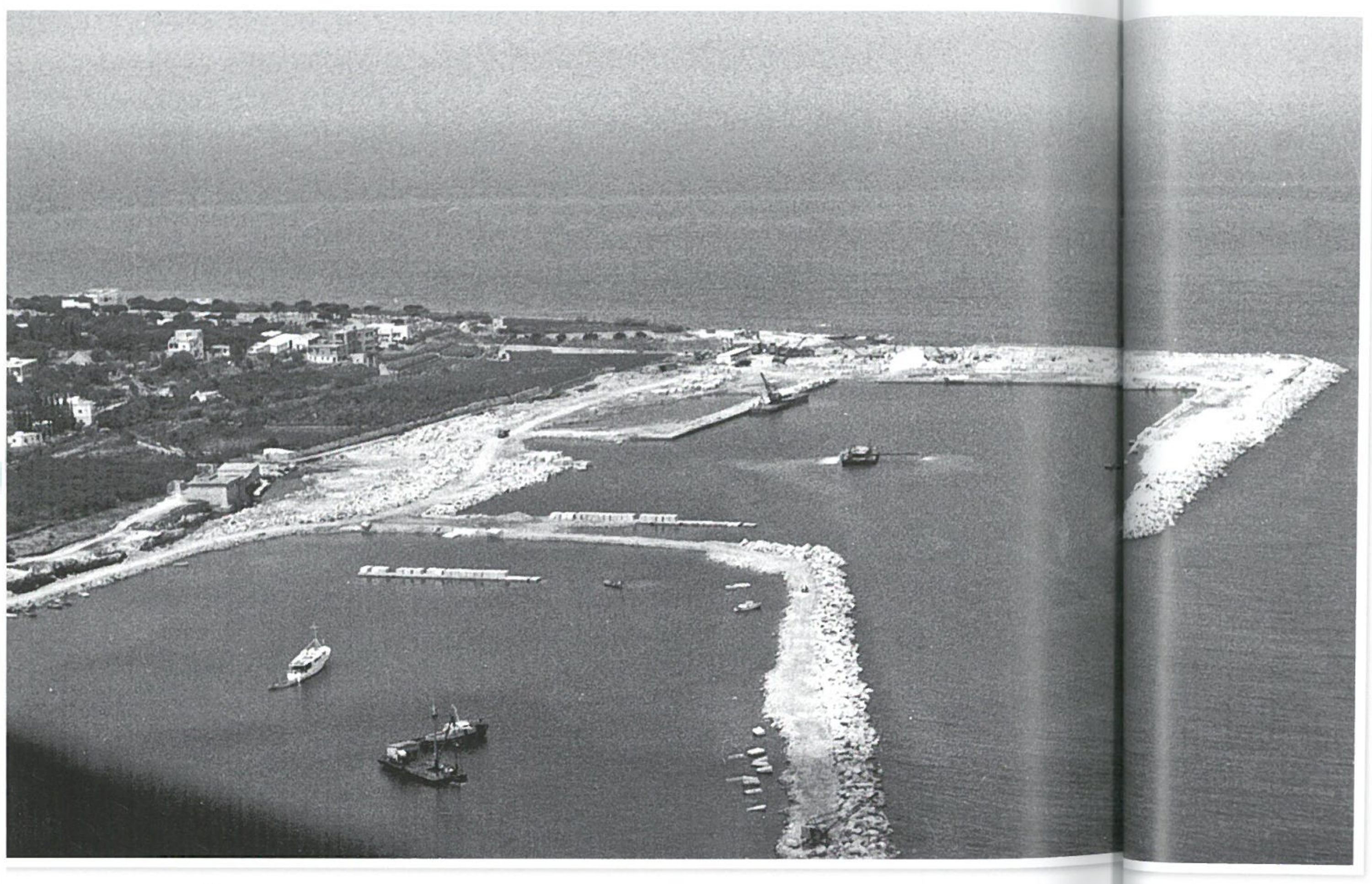
٢ - وسام الصحة

في ١٤ أيار من عام ١٩٦٠ أحدث وسام يدعى «وسام الإستحقاق



الصحي» يُمنح للذين يتعرضون للمخاطر ويضحون بأنفسهم في سبيل مكافحة الأمراض والأوبئة على أراضي الجمهورية اللبنانية وللذين يتطوعون في خدمة الهيئات الصحية في البلاد ويؤدون لها خدمات فائقة، كما يمنح هذا الوسام لكل من يساهم مادياً وأدبياً في رفع مستوى الصحة العامة في البلاد.

يمكن منح وسام الإستحقاق الصحي إلى اللبنانيين والأجانب من الجنسين بمرسوم يُتخذ بناءً على اقتراح وزير الصحة العامة.



مرفأ جونيه

و - الإدارة

قبل التطرق لأهم ما في الإصلاح الإداري الذي قامت به الشهابيّة، نودّ أن نثبت، طالما أن الكلام للوثائق، كلمة للرئيس شهاب في هذا الموضوع:

«لقد تبين لي بعد أن عكفت ستة أشهر على دراسة أوضاع الدولة أن الفساد لا يكمن في الأشخاص بقدر ما يكمن في الأنظمة التي تقوم عليها دوائر الدولة، أو على الأصح في فقدان هذه الأنظمة.. فإن المعاملة الواحدة قد تتطلب توقيع مائة موظف وأكثر. هؤلاء لا يدرون لماذا يوقّعون عليها.. ثم قد تختفي المعاملة قبل انتهائها وليس من يدري إلى أية دائرة وصلت أو في أي درج من أدراج الموظفين نامت.. وكان الكثيرون يعتقدون بأن الذنب ذنب الأشخاص ولو استبدل هؤلاء بغيرهم لصلح الحال.. ولا شك في أن التطهير واجب وأن الأشخاص الصالحين هم وحدهم الذين يستطيعون تقديم العمل الصالح..

ولكن ينبغي لهؤلاء أيضاً نظام صالح يعتمدون عليه في عملهم ويستلهمونه في مهمتهم، وهذا ما نعمل على تحقيقه الآن...».

•••

أهم ما قامت به الشهابيّة في الحقل الإداري استحداثها لـ:

١ - مجلس الخدمة المدنية.

٢ - هيئة التفتيش المركزي.

٣ - تعاونية موظفي الدولة.

٤ - محافظات وقائمقاميات.

٥ - نظام المناقصات.

٦ - تنظيم وزارة الإعلام.

٧ - الوكالة الوطنية للأنباء.

٨ - مركز النشر.

٩ - مديرية السياحة.

•••



١ - مجلس الخدمة المدنية

نصّ المرسوم الإشتراعي رقم ١١٤ على إنشاء لدى رئاسة مجلس الوزراء مجلس للخدمة المدنية تشمل صلاحياته جميع الإدارات والمؤسسات العامة وموظفيها، والبلديات الكبرى والبلديات التي تخضعها الحكومة لرقابته بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء باستثناء القضاء والجيش والأفراد المدنيين في الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام.

يمارس مجلس الخدمة المدنية الصلاحية التي تعطيها له القوانين والأنظمة فيما يتعلق بتعيين الموظفين وتحديد رواتبهم وتعويضاتهم، ونقلهم وتأديبهم وصرفهم من الخدمة وسائر شؤونهم الذاتية. يسعى هذا المجلس إلى رفع مستوى الموظفين المسلكي لا سيما في إعدادهم للوظيفة وتدريبهم أثناء الخدمة.

يتمتع رئيس مجلس الخدمة المدنية بالصلاحيات المالية والإدارية التي تنيطها الأنظمة والقوانين بالوزير، باستثناء الصلاحيات الدستورية. يعالج القضايا المتعلقة بالإدارات والمؤسسات العامة فيقدّم الآراء والإقتراحات لمجلس الوزراء في درس الموازنة السنوية في شأن الإعتمادات المخصصة للموظفين وللنفقات الإدارية في مختلف الإدارات والمؤسسات العامة، وهو يقدّم الإقتراحات إلى مجلس الوزراء في القوانين والأنظمة المتعلقة بتنظيم الإدارات.

أما في ما يختص بهيئة الإصلاح الإداري فقد برز تقدير حاجات الإدارات العامة إلى موظفين جدد في الوظائف الشاغرة في ملاكها وقد يؤخذ الموظفون من الإدارة نفسها أو من الإدارات الأخرى. لهذا الغرض وحفاظاً على المستوى الإداري المتوخى في الموظف، أنشئت إدارة الإعداد والتدريب التي تعدّ موظفين جدد للوظائف التي تتطلب معارف ومؤهلات خاصة في فروع الإدارة العامة وتدريب الموظفين الموجودين في الخدمة الفعلية. كما استحدث معهد للإدارة العامة تنظّم فيه دورات التدريب وتُستحدث فيه عند الإقتضاء فروع لإعداد موظفين جدد. يكون رئيس إدارة الإعداد والتدريب مديراً للمعهد ويمارس الصلاحيات المحددة في أنظمته.

٢ - هيئة التفتيش المركزي

نصّ المرسوم الإشتراعي رقم ١١٥ (أ) على إنشاء لدى رئاسة الوزارة تفتيش مركزي تشمل صلاحياته جميع الإدارات العمومية والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات والذين يعملون فيها بصفة دائمة أو مؤقتة.

ويتولى التفتيش المركزي مراقبة هذه الإدارات والمؤسسات والسعي إلى تحسين أساليب

العمل الإداري وإيلاء المشورة للسلطات الإدارية ضمن تنسيق الأعمال المشتركة بين إدارات عدة عامة والقيام بالدراسات والتحقيقات والأعمال التي تكلفه بها السلطات. هذا ويتألف التفتيش المركزي من إدارتين هما: إدارة التفتيش المركزي وإدارة الأبحاث والتوجيه.

٣ - تعاونية موظفي الدولة

(مرسوم ١٤٢٧٣ - ٢٩ تشرين الأول ١٩٦٣)

تنشأ تعاونية موظفي الدولة وتشمل صلاحياتها جميع الإدارات العامة والجامعة اللبنانية والقضاء. ويمكن أن تشمل مستخدمي المؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات الخاضعة لرقابة مجلس الخدمة المدنية. ولها حق التقاضي واقتناء الممتلكات الثابتة والمنقولة والتخلي عنها وقبول التبرعات والهبات.

الإنتساب إلى التعاونية بجميع منافعه وموجباته إلزامي للموظفين الدائمين الذين خضعوا لشرعة التقاعد أم لم يخضعوا. أما مستخدمو المؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات فيمكن لسلطة الوصاية أن تقرر بناءً على طلبهم وعلى اقتراح مجلس إدارة التعاونية قبولهم فيها بعد الإتفاق مع كل مؤسسة معنية على شروط القبول ومقدار المساعدة المترتبة على كل منها.

تؤمن التعاونية للمنتسبين إليها بالإضافة إلى المساعدات المنصوص عليها في المادة الرابعة من المرسوم:

- منحة مقطوعة يحدد مقدارها في أنظمة التعاونية وتُدفع للمساهمين في صندوق التوفير التعاوني عند تركهم الخدمة في أي وقت كان ومهما كان السبب، وذلك علاوة على المبالغ المستحقة للموظفين وفقاً للقوانين النافذة.
- منحة مقطوعة لمناسبة الزواج والولادة.
- مساعدات ومنح أخرى تنصّ عليها أنظمة التعاونية.
- حسومات في التعرفة والأسعار باتفاقات تعقدها التعاونية مع مؤسسات خاصة تجارية وغير تجارية.



الرئيسان شهاب وكرامي بالتكافل والتضامن.

٤ - محافظات وقائمقاميات

(مرسوم ١١٦ - ١٢ حزيران ١٩٥٩)

بناءً على هذا المرسوم، وفي إطار التنظيم الإداري، قُسّمت أراضي الجمهورية اللبنانية إلى محافظات وقُسّمت المحافظات إلى أقضية.

يمثّل المحافظ وزارات الدولة كافةً، باستثناء وزارتي العدلية والدفاع الوطني. يدير

عندما... يكون الوطن في ظل رعاية إلهية

أجهزة الوزارات في المحافظة وله بهذه الصفة أن يفتش الدوائر ويراقب الموظفين ويمنحهم الإجازات الإدارية والصحية وأن يفرض العقوبات التأديبية وفقاً لأحكام نظام الموظفين. يسهر المحافظ على تنفيذ القوانين والأنظمة والتعليمات العامة في المحافظة، يتولى مراقبة أوضاع المنطقة من الوجهتين السياسية والاقتصادية، كما يتولى حفظ النظام والأمن وصيانة الحرية الشخصية وحرمة الملكية الخاصة فتوضع لهذا الغرض قوى الأمن الداخلي تحت تصرفه.



وله جملة صلاحيات في المجالين الصحي والتربوي لا تقلّ شأناً وفعالية عن صلاحيات المدير المسؤول.

أما القائمقام فهو الموظف الذي يدير شؤون القضاء وتكون مراسلاته مع الوزارات بواسطة المحافظ كما لا يجوز إصدار أمر إلى القائمقام إلاّ من المحافظ وبواسطته. على القائمقام أن يتفقد جميع نواحي منطقته مرتين في السنة على الأقل وأن يقف على مطالب الأهلين وحاجاتهم وأن يقدم تقريراً مفصلاً بذلك إلى المحافظ. يقيم في مركز القضاء حيث يمارس صلاحياته ويتقاضى علاوة على راتبه تعويضات تمثيل ونقل وسكن تحدد بمرسوم، وتؤمّن له الدولة منزلاً للسكن على نفقته.

٥ - نظام المناقصات

(مرسوم ٢٨٦٦ - ١٦ كانون الأول ١٩٥٩)

حدّد هذا المرسوم نظام المناقصات في الدولة باستثناء ما يعود منها لوزارة الدفاع الوطني، وقوى الأمن الداخلي والأمن العام، يوضع برنامج المناقصات السنوي لدى كل إدارة مع مراعاة تحديد موعد إجراء كل مناقصة إستناداً إلى طابع السرعة وحاجة المصلحة من جهة ومن جهة ثانية، إلى التدابير المسبقة الواجب إتخاذها ولا يجوز تأخير إجراء المناقصة أو إستدراج العروض عن التاريخ المحدد لها في هذا البرنامج إلاّ بموافقة التفتيش المركزي كما ان تقديم الموعد لا يتم إلاّ بموافقة مجلس الوزراء.

يوضع العرض في غلافين مختومين يتضمن الأول تصريح المناقص والمستندات التي يوجب دفتر الشروط ضمّها إليه ويتضمن الثاني بيان الأسعار. يذكر على ظاهر كل غلاف موضوع محتوياته وموضوع المناقصة والتاريخ المحدد لإجرائها وإسم المناقص. ويوضع الغلافان ضمن غلاف ثالث معنون باسم إدارة المناقصات، ولا يذكر على ظاهره سوى موضوع المناقصة والتاريخ المحدد لإجرائها دون أية عبارة أو إشارة مميزة أخرى، كإسم العارض وصفته وعنوانه. هذا ويتم تسليم العروض إلى إدارة المناقصات لقاء إيصال مقفل يحمل رقماً متسلسلاً يُعرّف عن صاحب العرض أثناء عملية الفض واختيار العرض الأفضل.

٦ - تنظيم وزارة الإعلام

(مرسوم ٧٢٧٦ - ٧ آب ١٩٦١)

نصّ على ما يلي:

«تدعى وزارة الإرشاد والأنباء وزارة الإعلام والأنباء والسياحة تتولى وزارة الإعلام:

- إعلام الرأي العام.
- إقتراح وتطبيق السياسة الإنبائية والتوجيهية التي من شأنها أن تنمّي الثقافة والشعور الوطني والاجتماعي بالتعاون مع السلطات ذات العلاقة.
- الدعاية للبنان في الخارج.
- النظر في القضايا المتعلقة بالأنباء وقوانينها وإنمائها والمطبوعات وبوسائل النشر والإعلان على اختلاف أنواعها والقيام بالرقابة التي تفرضها القوانين في هذه الحقول.
- إنماء وتنشيط الإذاعة اللبنانية.
- تنشيط السياحة.

تتألف وزارة الإعلام هذه من مديرية عامة ومجلسين إستشاريين هما مجلس الإرشاد والأنباء والإذاعة ومجلس السياحة.

تعتمد وزارة الأنباء مراسلين وملحقين لدى إدارات الدولة من مركزية ومحلية. وعلى هذه الإدارات أن تتخذ التدابير التي من شأنها أن تسهّل مهمة المراسلين والملحقين وإطلاعهم على المعلومات والوثائق اللازمة. تعين وزارة الأنباء طرق نشر الإعلانات العائدة إلى إدارات الدولة بالوسائل الإعلانية المناسبة وكيفية توزيعها، كما تراقب الأفلام السينمائية منذ المرحلة البدائية للمراقبة بالإشتراك مع وزارة الداخلية.

تحدد دقائق تطبيق هذا القانون بمراسيم لاحقة تُتخذ بناءً على إقتراح وزير الأنباء.

إن تحديد صلاحيات الوحدات التابعة لوزارة الأنباء تمّ بموجب المرسوم ٨٥٨٨ ضمن ستة فصول شملت كافة إدارات الوزارة وأجهزتها.

- يتحدث الفصل الأول عن ديوان الوزارة المؤلف من دائرة المحاسبة، قسم اللوازم، قسم الموظفين والخدمة الداخلية، وقسم أمانة السر.
- يتحدث الفصل الثاني عن مصلحة الصحافة والقضايا القانونية المولجة بالمسائل القانونية أو العامة المتعلقة بالأنباء ووسائلها، ولاسيما الصحافة والإذاعة والتلفزة والسينما والمطبوعات ووكالات الأنباء وهي تدرس وتعدّ النصوص المتعلقة بهذه النشاطات وتقترح التدابير اللازمة لتطبيقها كما تؤمن أعمال مراقبتها وفقاً للقوانين والأنظمة.

تضم هذه المصلحة: دائرة القضايا القانونية المرتبطة بوزارة العدل، دائرة الصحافة والمنشورات والمطبوعات، خصوصاً في الحقل المهني والإقتصادي والتقني، دائرة المراقبة المسؤولة الصوتية الصورية والمطبوعة، دائرة أمانة السر الإدارية لضمان سير الأعمال القلمية والإستكتاب والمراجعات والشكاوى.

٧ - الوكالة الوطنية للأنباء

- **يشمل الفصل الثالث:** الوكالة الوطنية للأنباء، أمانة السر الإدارية، دائرة الأنباء العامة، وستة أقسام.

تعنى الوكالة الوطنية للأنباء بجمع الأنباء والأخبار التي تتعلق بالأحداث الآنية اللبنانية والخارجية ونشرها بواسطة الصحافة والإذاعة والتلفزيون وغيرها من وسائل الأنباء الخاصة والعامة. تجمع الوكالة الوطنية الأخبار والتعليقات، والبيانات، والبلاغات وإعدادها، وتأمين نشرها بواسطة الصحافة والإذاعة، وتأمين مجموعة يومية من الأخبار والتعليقات والريبورتاجات المصورة. هذا وتبدي الوكالة الوطنية للأنباء رأيها في البرامج ذات الطابع السياسي، وتأمين توجيه البرامج الإخبارية في الإذاعة والتلفزة في لبنان من الناحية السياسية الوطنية ومراقبتها.

- تقوم أمانة السر الإدارية بالأعمال الإدارية اللازمة لحسن سير العمل في المصلحة، لا سيما العلاقات الإدارية مع ديوان الوزارة، والأعمال القلمية والإستكتاب والمراجعات والشكاوى، كما تتعاون مع قسم أمانة سر التحرير وتؤمن علاقات العمل مع الهيئات المعنية بنشر الأخبار: البرق والبريد ووكالات الأنباء.
- تتولى دائرة الأنباء العامة تحرّي الأنباء وتحريرها ونشرها مع التعليقات والبلاغات وبصورة خاصة ما يتعلق منها بنشاطات الدولة وبالحياة السياسية في البلاد. وتضم الوزارة: قسم أمانة سر التحرير، قسم الأخبار والتعليقات، قسم الدراسات واستعراض الصحف، وقسم الشبكة الدولية.
- يقوم قسم أمانة سر التحرير بجمع ما تنتجه دائرة الأنباء العامة فيبوبّه ويعنى بإعداده من الوجهة المادية ويؤمّن إرساله، وهو يعنى بالنشاطات والخدمات التكميلية التي من شأنها إعلام الجمهور بأسرع وأكمل وجه ممكن. بهذا يكون قسم أمانة سر التحرير المساعد المباشر لرئيس دائرة الأنباء العامة. وتضم أمانة سر التحرير عدداً من المحررين والمترجمين ومتحري الأخبار وأمناء سر صحفيين

وموظفي ريبورتاج وعند الإقتضاء إختصاصيين في البرق وراديو تلغرافيين.

- يقوم قسم الأخبار والتعليقات بجمع الأنباء وتحريرها، وإعداد المقالات والتعليقات والمقابلات والدراسات المتعلقة بالأحداث الآنية اللبنانية ولا سيما بنشاطات الدولة والأحداث السياسية. يلحق المعلقون في القسم، والمحررون المختصون وموظفو الريبورتاج والمراسلون من محليين وأجانب، بعدد من الميادين لتأمين تغطية مجمل الأحداث ويعتمدون لدى الإدارات العامة والهيئات الرسمية كل بحسب اختصاصه. ويجري الإلحاق بقرار من رئيس مصلحة الأنباء بناءً على اقتراح رئيس دائرة الأنباء العامة.
- يتتبع قسم الدراسات واستعراض الصحف بصورة مستمرة الأنباء والآراء في لبنان وخارجه من خلال الصحافة والإذاعة. ويقوم بتحليل وعرض أنباء الصحف اليومية والدورية ونشرات الإستماع الإذاعي بغية تقديمها إلى المراجع الرسمية والأهلية. يتألف هذا القسم من فرعين: فرع إستعراض الصحف وفرع الإستماع الإذاعي.
- يعنى قسم الشبكة الدولية بنشاط الوكالة على الصعيد الدولي وتنميتها في الإسهام بوضع نظام دولي للأنباء، وفي التعاون مع الوكالات الدولية أو الأجنبية التي يمكن الإستفادة منها وإعداد مشاريع الإتفاقيات والعقود اللازمة لهذه الغاية من الناحية الفنية. كما يعنى القسم بتهيئة نشرات أخبار خاصة باللغات الأجنبية، معدّة للنشر على الصعيد العالمي بواسطة الوكالات. ويقوم القسم عند الإقتضاء وبالتعاون مع أمانة سرّ التحرير بترجمة بعض النشرات التي تعدّها الوكالة لإمكان إستعمالها من قبَل أجهزة الأنباء الناطقة بلغات أجنبية في لبنان.
- تعنى دائرة الأنباء الإذاعية بتهيئة برامج الأنباء المنتظمة المعدّة للإذاعة ولا





صورة... من البال، الرئيس شهاب مع علي بزي، فؤاد بطرس وبيار الجميل

سيما نشرات الأخبار اليومية والتعليقات على الأحداث الآنية واستعراض أقوال الصحف والمناقشات والآراء المتعلقة بالأحداث السياسية. وتتعاون هذه الإدارة مع الإذاعة على إنتاج برامج الأحداث الجارية والريبورتاجات ومراقبتها وإعادة نقل البرامج المتعلقة بالأحداث السياسية. كما يتم توجيه البرامج الإذاعية المختلفة من الناحية السياسية ومراقبتها بالتعاون مع الإذاعة لتقديم نشرات



شارل مالك في زمن حقوق الإنسان

الأخبار والصحيفة الإذاعية وتهيئتها.

- يهتم قسم الصحيفة الإذاعية بإعداد نشرات الأخبار والصحف الإذاعية بالإستناد إلى العناصر التي تزوده بها وكالة الأنباء الوطنية والإذاعة والوكالات اللبنانية الأخرى والوكالات الدولية وأي مصدر موثوق به.



أما قسم الأحداث الآنية السياسية فيعنى بإعداد إذاعات خاصة، مقابلات، اجتماعات، حلقات، جلسات ومقتطفات من أقوال الصحف تتعلق بالأحداث الآنية السياسية اللبنانية والدولية. ويقوم هذا القسم بإعداد الإفتتاحيات والتعليقات الرسمية المعدّة للرأي العام اللبناني والعالمي وبإنتاج نشرات الأنباء بلغة أجنبية، المعدّة للموجات القصيرة.

٨ - مركز النشر

- **يتناول الفصل الرابع** تحديد مهام مركز النشر اللبناني وثلاثة عشر قسماً ودائرة تعنى بالإدارة والتوجيه والإنتاج والنشر والإعلان السياحي.

- تُعتبر مصلحة النشر، أي مركز النشر اللبناني، الجهاز المركزي المسؤول عن العلاقات المتبادلة بين الدولة والرأي العام في لبنان والخارج.

في الحقل الداخلي يضع المركز في خدمة الدولة الوسائل والفنون الحديثة للنشر، بغية إعلام الجمهور عن الحقائق وعن قضايا الأمة الأساسية والمساهمة في تنمية البلاد مدنياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، والحثّ على التقارب والتعاون بين الدولة والمواطنين.

في الحقل الخارجي يعدّ المركز ويستخدم وسائل النشر اللازمة لتأمين إشعاع لبنان الدولي في مختلف الحقول ولا سيما من أجل تقوية العلاقات بين لبنان وأوساط اللبنانيين المغتربين.

ويضم مركز النشر اللبناني:

- دائرة الإدارة والشؤون العامة.
- دائرة العمل الداخلي والتوجيه.
- دائرة العمل الخارجي والمغتربين.

- دائرة الإعلان السياحي.
- دائرة الإنتاج والوسائل التقنية.
- دائرة الأبحاث والتوجيه.

- **الفصل الخامس** يهتم بالإذاعة اللبنانية التي تتولى النشر في لبنان وفقاً للقوانين المرعية، وهي تنتج مباشرة أو بواسطة الغير البرامج المعدّة للإذاعة، ويحق لها النظر، بالإشتراك مع وزارة البرق والبريد والهاتف، في المسائل التقنية المتعلقة باستثمار الوسائل اللاسلكية.

تضم مديرية الإذاعة:

- ديوان الإذاعة.
- أمانة الموظفين المهتمة بشؤون الموظفين والخدمة الداخلية.
- قسم المحاسبة والإدارة المالية.
- قسم العلاقات العامة والدراسات.
- مصلحة الإنتاج الإذاعي والبرامج.
- أمانة سر البرامج المهتمة بالإعداد والتنسيق مع المدير.
- دائرة الإخراج الإذاعي.
- قسم المخرجين والفرق التمثيلية.
- قسم المذيعين المعلنين والمقدمين.
- دوائر الإنتاج الإذاعي من موسيقية وبرامج تمثيلية ومنوّعة وبرامج ثقافية وأحداث آنية وريبورتاجات.

٩ - مديرية السياحة

- **أما الفصل السادس** فيحدد أنظمة مديرية السياحة. أما مصلحة المغاور فتعنى بالتنقيب عن المغاور وتجهيزها وتنظيمها بحيث تصبح صالحة للإستثمار السياحي.

•••



غسّان تويني أيّام السلم الأهلي...

ز - المــــال

١ - الحساب المشترك ومصلحة المخاطر المركزية.

٢ - الوحدة النقدية وإنشاء مصرف لبنان.

٣ - الدوائر الإقتصادية الإقليمية.

٤ - الموازنة والرقابة الإدارية.

٥ - التفتيش المالي وديوان المحاسبة.

•••



كلنا... مشرقيون، مع البطريرك أثينا غوراس



١ - الحساب المشترك ومصلحة المخاطر المركزية

على الصعيد المصرفي بوجهٍ عام، أقرّ مجلس النواب عام ١٩٦١ قانون إجازة فتح حساب مشترك في المصارف الخاضعة للسرية، كما فرض عام ١٩٦٢ إشتراك كافة المصارف في «مصلحة المخاطر المركزية» التي تفرض على المصارف بياناً شهرياً بالزبائن المستفيدين من إعتماد أو أكثر يبلغ مجموعها ٢٠ ألف ليرة وما فوق. وتقدّم هذه البيانات في خلال الخمسة عشر يوماً التي تلي نهاية الشهر العائدة له.

٢ - الوحدة النقدية وإنشاء مصرف لبنان

(مرسوم ١٣٥١٣ - أول آب ١٩٦٣)

أقرّ هذا المرسوم الوحدة النقدية للجمهورية اللبنانية وهي الليرة اللبنانية المحددة قيمتها بالذهب الخالص والمقسومة إلى مئة جزء متساوٍ يسمى قرشاً ويقسم القرش إلى مئة جزء متساوٍ يسمى سنتيماً.

وأنشئ مصرف مركزي تحت إسم «مصرف لبنان» وهو شخص معنوي من القانون العام يتمتع بالاستقلال المالي ويُعتبر تاجراً في علاقاته مع الغير. يجري عملياته وينظّم حساباته وفقاً للقواعد التجارية والمصرفية وللعرف التجاري والمصرفي.

مركز المصرف هو بيروت وعلى المصرف أن ينشئ فروعاً له في طرابلس وصيدا وزحلة ويمكنه أن يتخذ له عملاء وممثلين في لبنان والخارج. يتكوّن رأسمال المصرف من مبلغ تخصصه له الدولة قيمته خمسة عشر مليون ليرة لبنانية قابل للزيادة. تؤمن إدارة المصرف من حاكم يعاونه نائب حاكم أول ونائب حاكم ثانٍ ونائب حاكم ثالث ومن مجلس مركزي يدعى المجلس.

يتمتع الحاكم بأوسع الصلاحيات لإدارة المصرف العامة وتسيير أعماله. فهو مكلّف بتطبيق هذا القانون وقرارات المجلس، وهو ممثل المصرف الشرعي، يوقّع باسم المصرف جميع الصكوك والعقود والاتفاقات ويجيز إقامة جميع الدعاوى القضائية ويتخذ كافة الإجراءات التنفيذية أو الإحتياطية التي يرتأيها، وهو ينظم دوائر المصرف ويحدد مهامها ويعيّن ويقيل أي موظف في المصرف، كما يحق له التعاقد مع فنيين إما بصفة مستشارين أو لمهام دراسية أو لإستكمال تدريب مهني لموظفي المصرف. مهمة المصرف العامة هي المحافظة على النقد لتأمين أساس نمو

إقتصادي وإجتماعي دائم وتتضمن مهمة المصرف بشكل خاص المحافظة على سلامة النقد اللبناني وعلى الإستقرار الإقتصادي وسلامة أوضاع النظام المصرفي مع تطوير السوق النقدية والمالية، كما يمارس المصرف لهذه الغاية كافة صلاحياته القانونية وفق تعاون وثيق بين المصرف والدولة.

٣ - الدوائر الإقتصادية الإقليمية

(مرسوم رقم ٨٣١٥ - ٢٩ كانون الأول ١٩٦١)

تمّ في هذا المرسوم تحديد مهام الدوائر الإقتصادية الإقليمية في المحافظات وصلاحياتها. تتولى الدوائر الإقليمية الإهتمام بالشؤون الإدارية في حماية الملكية، وبالشؤون التجارية في التوزيع المقنّن والإستيراد والتصدير والإجازات والشركات والمؤسسات التجارية.
أما في الشؤون الصناعية فتهتم الدوائر بالمؤسسات الصناعية، والإقتصاد الصناعي، والمنظمات الصناعية وتنشيط المعارض، وشؤون المحروقات، وشؤون حماية المستهلك حيث يتم فحص المقاييس والميازين والمكاييل ومراقبة الأسعار وقمع الغش.

٤ - الموازنة والرقابة الإدارية

(مرسوم اشتراعي رقم ١١٧ - ١٢ حزيران ١٩٥٩)

حدّد هذا المرسوم المراحل التي يجتازها إعداد الموازنة كما يلي:

١ - على كل وزير أن يضع مشروعاً بنفقات وزارته عن السنة التالية ويودعه وزارة المالية قبل نهاية شهر أيار من السنة الجارية.

٢ - يقوم وزير المالية بوضع مشروع موازنته أسوة بسائر الوزراء، ويجمع تقديرات النفقات العائدة لجميع الوزارات، ثم يقوم بتقدير مجموع الواردات المنتظر دخولها في السنة التالية. عندئذ تتوفر له عناصر المقابلة بين تقديرات الواردات والنفقات. وعليه، بنتيجة هذه المقابلة، أن يضع مشروع الموازنة بعد تأمين التوازن بين النفقات والواردات.

٣ - على وزير المالية تقديم مشروع الموازنة إلى مجلس الوزراء قبل أول أيلول من كل سنة، وأن يرفقه بفذلكة تفسيرية، أو بأسباب موجبة.

٤ - على مجلس الوزراء إقرار مشروع الموازنة في صيغته النهائية وإيداعه السلطة التشريعية قبل أول تشرين الأول من كل سنة.

بعد هذا التحديد عنيت الدولة بتنظيم وزارة المالية لبيان الوحدات الإدارية التي تتألف منها، ومهام كل من هذه الوحدات. هذا ما تتيسر معرفته من دراسة المرسوم التنظيمي رقم ٢٨٦٨ الصادر بتاريخ ١٦ كانون الأول عام ١٩٥٩ والمعدل بموجب المرسوم ٨٣٤٣ الصادر بتاريخ ٣٠ كانون الأول عام ١٩٦١.
المرسوم ٢٨٦٨ أوكل إلى وزارة المالية إدارة الأموال العمومية، وشؤون الموازنة، والخزينة، والنقد، والجمارك، والشؤون العقارية، وما تنيطه بها القوانين والأنظمة، وقضى المرسوم ٨٣٤٣ بتقسيمها إلى الإدارات التالية:

- مديرية المالية العامة.
- الشؤون العقارية.
- مديرية اليانصيب الوطني.
- إدارة الجمارك.

تبع كل ذلك تنظيم صارم للرقابة الإدارية التي تخوّل كل وزير الاطلاع على جميع أعمال موظفي وزارته والتدقيق فيها، ومنها عمليات تنفيذ الموازنة. ومن أجل حسن سير العمل لا بد من تسلسل الرقابة، إبتداءً من الوزير الذي يشكل رأس الهرم حتى أصغر موظفي إدارته، مروراً بالمدراء العامين والمدراء رؤساء المصالح والدوائر والأقسام.
تقوم بمعظم مهام هذه الرقابة وزارة المالية بواسطة أجهزتها المختلفة. ويقوم بها أيضاً التفتيش المالي الذي قد يكون أحد أجهزة هذه الوزارة، كما قد يكون هيئة مستقلة عنها.
ويتبع جهاز التفتيش المالي في لبنان لإدارة التفتيش المركزي التي أنشئت لدى رئاسة مجلس الوزراء بعد أن كان في السابق تابعاً لوزارة المالية وعليه تشمل الرقابة الإدارية:
رقابة وزارة المالية - ورقابة التفتيش المالي.
مفهوم الرقابة حدّدته صراحة المادة ٦٦ من قانون المحاسبة العمومية إذ نصّت على أن الغاية من تدقيق مراقب عقد النفقات التثبت من الأمور التالية:

- توفر اعتماد للنفقة في الموازنة وصحة تسيبها إليه.
- إنطباق المعاملة على القوانين والأنظمة النافذة. أما المعاملة الخاضعة لرقابة مجلس الخدمة المدنية فينحصر تدقيقها من الناحية المالية فقط.
- مدى تأثير النفقة على الخزينة.

ومن أجل تنسيق العمل بين المراقبين في الوزارات ورئيس مصلحة الموازنة ومراقبة عقد النفقات استصدرت نصوص تنظيمية - المرسوم رقم ٧٥١٢ تاريخ ٣٠ آب ١٩٦١
- تقضي باعتبار رئيس هذه المصلحة المراقب المركزي لعقد النفقات، كما تقضي

بأن تحدد صلاحيات المراقبين الأصيلين بقرارات تصدر عن وزير المالية، وبأن يرجع هؤلاء في حال التأشير الجزئي أو رفض التأشير إلى المراقب المركزي.

في تقرير صادر عن وزارة المالية في ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٤ يتضمن أرقام الموازنات العامة منذ بداية العهد الشهابي حتى ١٩٦٤ نستخلص ما يلي:

السنة	الميزانية العامة
١٩٥٨	٢٢٣٢٨٥٠٠٠
١٩٥٩	٢٣٤٧٢٣١٣٥
١٩٦٠	٢٥١٢٦٧٠٨٥
١٩٦١	٣٠٩٠٦٩٢٩٥
١٩٦٢	٤١٥٧٧٠٠٠٠
١٩٦٣	٤٧١٣٤٩٠٠٠
١٩٦٤	٥٢١٦٣٨٠٠٠

لقد ازدادت الواردات بنسبة ١٠ بالمئة سنوياً رغم تعديل الضرائب والرسوم، الأمر الذي يدل بوضوح، على أن إقتصاد البلاد في تحسّن طبيعي ودائم نتيجة إزدهار سليم وتقدّم مستمر، واعتمدت أسس موازنة ١٩٦٣، على تحسين إنتاج الإدارة، ودفع عجلة الإنماء في الحقلين الإقتصادي والإجتماعي. أما موازنة ١٩٦٤فستمكّن من ملء المراكز الشاغرة لدى الإدارة، وذلك لحسن سير الأعمال، ولتحقيق اللامركزية، وخاصة في ملء المراكز اللازمة في وزارة التصميم العام، التي ستتولى متابعة عمل بعثة «ايرفد»، التي ستنتهي من أعمالها سنة ١٩٦٤. كما ستساعد هذه الموازنة على استكمال تطبيق مشروع السنوات الخمس (١٩٦١ - ١٩٦٦) الذي يشمل النهوض بجميع نشاطات الدولة.

كما أن أرقام موازنة ١٩٦٤ - وحسب مصدر في وزارة المالية - فستمكّن وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، من زيادة وتشجيع الأعمال والمشاريع الإجتماعية، والأشغال اليدوية المختلفة، ومن تركيز الأجهزة اللازمة لتطبيق قانون الضمان الإجتماعي ١٩٦٥، ومن





فؤادان... شهاب وبطرس على طريقة الأقمار الثلاثة

مباشرة بناء المساكن الشعبية للمعوزين وذوي الدخل الوضيع والمحدود، وهذه الموازنة ستمكن وزارة التربية، من زيادة عدد المدارس المهنية والمدارس الإبتدائية، ومن تحسين تجهيزاتها ومتطلباتها، ومن تنظيم شؤون التربية والشبيبة، لتعزيز الوحدة الوطنية بين الأجيال الشابة. وستمكن هذه الميزانية وزارة الصحة من متابعة تشييد المستوصفات والمستشفيات، ومن تحسين أجهزتها بغية زيادة خدماتها، ومن مراقبة

المستشفيات الخاصة المتعاقدة مع الدولة للسهر على حسن العناية والمعالجة، وستمكن العمال والمعوزين من معالجة فضلى، تطبيقاً لأحكام قانون الضمان الإجتماعي. وستستفيد وزارة العدل من هذه الميزانية في تنفيذ برنامج إصلاح الأحداث المنحرفين، وفي إعداد نظام للسياسة العقابية الجديدة المزمع تطبيقها في لبنان، والتي من أجلها بوشر بناء السجن الحديث. ولوزارة الزراعة حصة في الموازنة العامة مخصصة للمباشرة في تنفيذ المشروع الأخضر، الذي يرمي أكثر ما يرمي إلى تأمين الهدفين الرئيسيين التاليين: تقييم الريف اللبناني، وحسن توزيع الدخل.
وستمكن الموازنة من رفع مستوى الإقتصاد في البلاد، إذ لحظ فيها بنوع خاص ما يؤمّن مباشرة عمل المصرف المركزي، وما يؤمن تعزيز وسائل إنماء السياحة في لبنان، التي هي ركيزة من ركائز الإقتصاد اللبناني، وما يؤمن متابعة تنفيذ الأشغال والمشاريع المختلفة في شتى الحقول، وفي مختلف المحافظات، وفقاً للروزنامة الموضوعة لهذه الغاية.
لقد شعر العهد الشهابي أن في البلاد تخلّفاً، ولكن هذا التخلّف كان يُستدرك بانتظام وثقة مع صبر وعمل ومثابرة.

٥ - التفتيش المالي وديوان المحاسبة

كان التفتيش المالي في لبنان تابعاً لوزارة المالية حتى صدور المرسوم الإشتراعي رقم ١١٥ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ الذي قضى بإنشاء إدارة خاصة بالتفتيش المالي، إلى جانب سائر أنواع التفتيش من إداري وهندسي وتربوي وصحي، وغير ذلك. وألحقت هذه الإدارة بكاملها برئاسة الوزارة. وصدر على أثر المرسوم الإشتراعي مرسومان تنظيميان: الأول رقم ٢٤٦٠ تاريخ ٩ تشرين الأول ١٩٥٩وهو يقضي بتنظيم التفتيش المركزي، والثاني رقم ٢٨٦٢ تاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٥٩ وهو يقضي بتحديد أصول التفتيش.
تنص المادة الأولى من المرسوم الإشتراعي رقم ١١٥ على أن صلاحيات التفتيش تشمل «جميع الإدارات والمؤسسات والبلديات وموظفيها، ويمكن للحكومة بمرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء أن تخضع لسلطته بصورة دائمة أو طارئة سائر المؤسسات الخاضعة لمراقبة ديوان المحاسبة»، مع العلم أن المقصود بهذه المؤسسات الهيئات الخاصة التي للدولة أو للبلديات علاقة بها عن طريق المساهمة أو المساعدة أو التسليف. وتستثني هذه المادة من جميع أنواع التفتيش، ما عدا التفتيش المالي، القضاء والجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام.

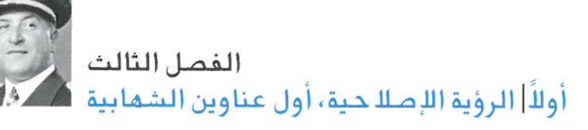


صلاحية المفتشين تحددها المادة ١٦ بإمكانهم الإطلاع على جميع المستندات والسجلات والقيود والأوراق في الدوائر التي يتولون تفتيشها، وأخذ صور عنها. ولهم أن يتفقدوا أحوال الأشغال والآليات والعنابر والمستودعات وجميع ما يدخل في اختصاص الدائرة المفتشة. لهم أن يجروا التفتيش في الأمور ذات الطابع السري، غير انه لا يحق لهم أخذ صور عن المستندات العائدة لها إلاّ بتفويض خاص من رئيس الوزراء بعد موافقة الوزير المختص. ولهم حق استجواب الموظفين ودعوتهم للشهادة. وإذا رفض الموظف تلبية الدعوة أو عرقل أعمال التفتيش، نظم المفتش تقريراً بالواقع رفعه إلى رئيس الإدارة التي ينتمي إليها الموظف مقترحاً إتخاذ تدابير معينة بحقه، وعلى الإدارة المختصة أن تبت في الأمر خلال ٢٤ ساعة من تسلّمها التقرير.
وللمفتشين حق تكليف الموظفين العمل خارج ساعات الدوام الرسمي، وإيقاف منح الإجازات أثناء التفتيش، واتخاذ التدابير الإحترازية التي تقتضيها سلامة التحقيق ومنها توقيف الموظفين المعنيين عن العمل مؤقتاً على أن يعلموا بهذا التدبير خلال ٢٤ ساعة الوزير المختص ليبت في الأمر ورئيس إدارة التفتيش المركزي لأخذ العلم.
لقد خوّل القانون المفتشين حق الإتصال بالمؤسسات الخاصة والأفراد لجمع المعلومات الشفوية والخطية التي يقدرون انها تسهّل مهمتهم، وخولهم حق الإستعانة بالخبراء في الأمور التي تتوقف معرفتها والكشف عن حقيقتها على خبرة فنية. واشترط لإستعمال هذا الحق أن يوافق رئيس التفتيش المركزي على ذلك وأن يتولى بنفسه تكليف الخبراء وأن يحدّد تعويضاتهم عند الإقتضاء ضمن حدود الإعتمادات المخصصة لهذه الغاية في الموازنة. ينظّم المفتشون التقارير ليدرسها رئيس التفتيش المركزي ويعرض نتائجها خلال عشرة أيام على هيئة التفتيش المؤلفة من رئيس دائرة التفتيش المركزي ورئيس دائرة الأبحاث والتوجيه وأقدم المفتشين العامين رتبة.
تنظيم التفتيش المركزي بكامله قرره المرسوم التنظيمي رقم ٢٤٦٠ تاريخ ٩ تشرين الأول ١٩٥٩، وأهم ما ورد فيه تحديد مهام التفتيش المالي وتحديد ملاكه.
نصّت المادة ٨ من هذا المرسوم المعدّل عام ١٩٦١ على ان إدارة التفتيش المركزي تتألف من: مصلحة التفتيش الإداري، مصلحة التفتيش الهندسي، مصلحة التفتيش التربوي، مصلحة التفتيش الصحي والإجتماعي والزراعي، مصلحة التفتيش المالي، مصلحة تفتيش وزارة الخارجية والمغتربين.
أما الرقابة القضائية على تنفيذ الموازنة فتقتصر على هيئة تتولى التدقيق في حسابات المحتسبين وإصدار قرارات قضائية بشأنها. وتدعى هذه الهيئة ديوان المحاسبة.



رجالات في السياسة والدين: الرئيس شهاب يصافح البطريرك المعوشي

ديوان المحاسبة نظّمه المرسوم الإشتراعي رقم ١١٨ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩، وهو محكمة إدارية مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، مؤلفة من قضاة ومن نيابة عامة، وهو يتوزع إلى غرف يحدد عددها إستناداً إلى أنواع المهام المنوطة به وإلى حجم كل منها. يطبّق على القضاة الذين يؤلفونه نظام القضاة العام. وأصول المحاكمة



لديه تشبه، في معظم الحالات، الأصول المعمول بها لدى سائر المحاكم الإدارية. قرارات هذا الديوان لا تقبل الطعن إلاّ عن طريق إعادة النظر بها من قبَله أو عن طريق النقض أمام مجلس الشورى.
لم ينشأ ديوان المحاسبة أساساً لمراقبة أعمال الحكومة بل لدراسة حسابات المحتسبين واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها. ولم يكن له الحق، لدى قيامه بهذه الدراسات، بالتطرق إلى الأعمال الإدارية كالتحقق، وعقد النفقة، وتصفيتها وصرفها. أما ما اكتسبه الديوان من صلاحيات إدارية فناتج مباشرة عن تدقيقاته في حسابات المحتسبين.
الهدف الرئيس من سياسة الدولة في إنشاء الديوان نصّت عليه المادة الأولى بتحديدها ديوان المحاسبة «هيئة قضائية إدارية مهمتها السهر على إدارة الأموال العمومية وذلك بمراقبة استعمالها، بالفصل في صحة حساباتها وقانونية معاملاتها، وبمحاكمة المسؤولين عن مخالفة القوانين والأنظمة المتعلقة بها».
ديوان المحاسبة محكمة تتألف هيئتها من رئيس ومستشارين. على هذا الأساس يحق للمستشار القيام بجميع وسائل التحقيق التي يرتأيها من طلب المعلومات والايضاحات التي يحتاج إليها من الإدارة المختصة، إلى استجواب الموظف وإستماع الشهود، إلى الإطلاع على الوثائق والمستندات حتى السرية منها، إلى اقتراح تعيين الخبراء.
مردّ كل هذه التنظيمات والتشريعات إلى أن الأعباء المالية غدت تلتهم حوالي ثلث الدخل الوطني، وان عمليتي إقتطاع هذا الثلث وإنفاقه تحدثان أثراً كبيراً في الأسواق النقدية والتجارية، وفي أوضاع المكلفين الإجتماعية. يضاف إلى هذا ان الدولة العصرية التي أرادتها الشهابية لم تعد دولة محايدة بالنسبة للإقتصاد والمجتمع بل أصبحت دولة تدخلية تراقبهما وتوجههما سواء عن طريق التنظيمات الإدارية أو المالية. هذا ما أدى إلى بروز إتجاه جديد في دراسة المسائل المالية، وهو أن توضع هذه المسائل في اطار الإقتصاد الوطني العام وتحلل على ضوء تأثيرها وتأثرها به.

•••

ح - القضاء والتربية

أهم العناوين الشهابية في مجال القضاء:

١ - درجات المحاكم الثلاث.

٢ - مجلس القضاء الأعلى - معهد الدروس القضائية.

٣ - مجلس شورى الدولة.

٤ - محاكم شرعية ومذهبية.

•••

١ - درجات المحاكم الثلاث

(مرسوم ٧٨٥٥ - ١٦ تشرين الأول ١٩٦١)

بناءً على الدستور اللبناني وخاصة المادة ٥٨ منه، وبناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل، وبعد موافقة مجلس الوزراء وضعت موضع التنفيذ مشاريع القوانين المعجّلة والمتعلقة بتنظيم القضاء العدلي، إذ رتبت المحاكم العدلية وفق درجات ثلاث: الدرجة الأولى، الإستئناف والتمييز، ولكل منها غرفها وهيئاتها وصلاحياتها. وحددت الدوائر القضائية بأنها الغرف أو الأقسام، أو النيابة العامة والقلم التابع لها. كما حددت بعض أصول المحاكمات المدنية والتجارية والجزائية، وأصول المحاكمة أمام محاكم الدرجة الأولى وطرق المراجعة في الإستئناف وفي إعادة المحاكمة وفي التمييز مع تحديد لأصول



النقض في القضايا الجنائية والجنحية والمخالفات. كما تمّ تنظيم المجلس العدلي وعدد القضاة المدنيين لدى القضاء العسكري.

٢ - مجلس القضاء الأعلى - معهد الدروس القضائية

وضمن المرسوم ذاته (٧٨٥٥)، تمّ تنظيم مجلس القضاء الأعلى الذي يتألف من الرئيس الأول لمحكمة التمييز والمدعي العام لدى محكمة التمييز أيضاً ورئيس ومفتش عام لهيئة التفتيش القضائي بالإضافة إلى ثلاثة قضاة عن ملاك القضاء العدلي.

وقد أنشئ معهد الدروس القضائية بموجب المرسوم المذكور أعلاه حيث تمتد مدة الدراسة ثلاث سنوات وتعين مواضيعها كل سنة بناءً على قرار من وزير العدل يصدره بعد موافقة رئيس المعهد ومجلسه الإستشاري. وأوكلت إلى رئيس المعهد مهمة إصدار النشرة القضائية والسهر على تنمية الحركة الفكرية والعلمية في حقل القانون والإقتصاد وعلى تنسيق نشر الإجتهادات والأبحاث القانونية والتعليق عليها.



فؤاد شهاب بين كرامي وسلام

٣ - مجلس شورى الدولة

أما نظام مجلس شورى الدولة فقد حدد نظامه بموجب المرسوم ١١٩ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ وهو هيئة تتولى القضاء الإداري ومراقبة إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية على أكمل وجه. يتألف من رئيس ومفوض حكومة، ومن رؤساء غرف ومستشارين ومستشارين

معاونين يحدّد عددهم بقانون خاص. ويقسم مجلس شورى الدولة إلى أربع غرف واحدة منها إدارية والثلاث الباقية قضائية.
يساهم مجلس الشورى في إعداد القوانين، فيعطي رأيه في المشاريع المحالة إليه من الوزراء ويقترح التعديلات الضرورية ويهيئ ويصوغ النصوص المطلوبة. وله من أجل ذلك القيام بالتحقيقات اللازمة والإستعانة بأصحاب الرأي والخبرة.
مجلس الشورى هو المحكمة العادية للقضايا الإدارية والمرجع الإستئنافي أو التمييزي في القضايا الإدارية التي حدّد لها القانون محكمة خاصة.

٤ - محاكم شرعية ومذهبية

(ق ١٦ تموز ١٩٦٢)

نظم محاكم شرعية ومذهبية فأصبح القضاء الشرعي السني والجعفري يشكلان جزءاً من تنظيمات الدولة القضائية. يتألف القضاء الشرعي السني والجعفري من محاكم بدائية ومحكمة شرعية عليا لكل من المذهبين، وتشكل المحكمة البدائية من قاضٍ فرد شرعي. كما عين مركز المحكمتين العليتين في بيروت. تتشكل المحاكم السنية من قضاة سنيين شرعيين والمحاكم الجعفرية من قضاة جعفريين شرعيين يتوجب عليهم حل جميع المسائل المطروحة.
هكذا تمّ من قبل أي في ٥ آذار ١٩٦٠ تنظيم القضاء المذهبي الدرزي بشكل تألّف فيه هذا القضاء من محاكم درجة أولى ومن محكمة استئنافية عليا بشكل تنظيمها جزءاً من تنظيمات الدولة. مركز المحكمة الإستئنافية العليا بيروت، وتشمل صلاحياتها كافة الأراضي اللبنانية. تتألف محكمة الدرجة الأولى من قاضي مذهب منفرد وتتألف محكمة الإستئناف العليا من رئيس ومستشارين يعينون بمرسوم بناءً على إقتراح وزير العدل بين الأشخاص اللبنانيين المجازين في الحقوق غير المحكوم عليهم بجناية أو جرم شائن. ويدخل في اختصاص المحاكم المذهبية الدرزية النظر في القضايا والمعاملات المتعلقة بتطبيق أحكام الشرع والتقاليد الدرزية وقانون الأحوال الشخصية للطائفة الدرزية.

•••

أما في مجال التربية فنذكر العناوين التي أوجدتها الشهابية لتبقى مرتبطة بالإرث الوطني العام:

١ - كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية.
٢ - مدارس رسمية للتعليم المهني.
٣ - التعليم في القرى النائية.
٤ - المعهد الموسيقي الوطني.
٥ - مديرية الشباب والرياضة.
٦ - مؤسسة الفتوّة.

•••

١ - كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية

(مرسوم ٢٥١٦ - ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٩)

تتألف كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية والسياسية في الجامعة اللبنانية من فرعين: الفرع الأول يخضع لأحكام المواد التالية من هذا النظام وتتولى شؤونه كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية. والفرع الثاني تتولى شؤونه كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية في جامعة القديس يوسف وفقاً لنظامها المستقل وضمن الشروط المحددة في المرسوم. مع مراعاة أحكام المادة العاشرة من الدستور اللبناني التي تتضمن حرية التعليم، يكون للدولة اللبنانية وحدها الحق بمنح شهادة الإجازة أو غيرها من شهادات التخصص في الحقوق اللبنانية وبإقرار ومراقبة مناهج دروس هذه الشهادات وإمتحاناتها.
في ٢٢ شباط ١٩٦٠ وبموجب المرسوم ٣٣٣٣ تمّ تطبيق الأحكام الخاصة بفرع الحقوق والعلوم الإقتصادية على قسم العلوم السياسية والإدارية.

٢ - مدارس رسمية للتعليم المهني

(مرسوم ٩٤٠٤ - ٤ أيار ١٩٦٢)

تتألف المدارس الرسمية للتعليم المهني والتقني من:
- مدارس التدريب المهني.
- المدارس المهنية.

- المدارس الفندقية.
- المدارس الفنية العالية (مدرسة الصنائع والفنون).

غاية مدرسة التدريب المهني إعداد عمال مهرة للأعمال الصناعية والإقتصادية خلال ثلاث سنوات دراسية، وتطوير معلومات العمال الراشدين وفق تطوير المهنة وتأهيلهم للترقي بواسطة دورات تدريب معجّل.

المدرسة المهنية العالية غايتها إعداد عمال مهرة تؤهلهم كفاءتهم الفنية للترقي في حياتهم العملية إلى وظائف رؤساء عمل في الصناعة والمؤسسات العامة خلال أربع سنوات من الدراسة.

أما المدرسة الفندقية فتعنى بإعداد مستخدمين للصناعة الفندقية في مرحلة أولى مدتها ثلاث سنوات، تؤهلهم كفاءتهم الفنية للترقي إلى وظائف رؤساء فروع بعد اكتساب الخبرة اللازمة، كما تعد رؤساء مطاعم ورؤساء مطابخ في مرحلة ثانية مدتها ثلاث سنوات.

وأخيراً تهتم مدرسة الصنائع والفنون بإعداد فنيين للمؤسسات العامة والصناعة وفق برامج موزعة على أربع سنوات دراسة.

هذا ويقوم طلاب المدارس التابعة لمديرية التعليم المهني والتقني بدورات تدريبية أثناء العطل الرسمية وفقاً للأنظمة الداخلية في المدارس المذكورة.



٣ - التعليم في القرى النائية

(مرسوم ٦١١١ - ١٠ شباط ١٩٦١)

نص هذا المرسوم على انه يتم التعاقد مع أشخاص لتأمين التعليم في القرى النائية وفق الأنظمة النافذة في المدارس الرسمية وبرعاية وزارة التربية.

وتمّ تحديد القرى النائية على الشكل التالي:

- **محافظة جبل لبنان:**

- قضاء جبيل: الجليسة - قهمز - هدنية - جنة ومار سركيس.

- **محافظة الشمال:**

- قضاء طرابلس: القمامين - بيت حاويك - دبعل - جيرون - قرحيا - عصيموت - المقطوعة - حرف بيت زود - حرف بيت حسنه - كفربنين.
- قضاء عكار: وادي خالد - دوره - المحمودية وتل كري - كفرتون - المقيرلة - فتيه - الدريب - اكروم - حبشيت - مزرعة النهرية - عكار العتيقة - سفينة - برباره - كفرنون - فريديس - الدبابية - شيخلار - الرومية - دنبو - سنديانة ريدان - القريات - المجدل - قبعيت - ظهر ليسينه - قلود الباقيه - سيسوق - ممنع.
- قضاء زغرتا: عقبة حيرونة - بشتين.
- قضاء بشري: وادي قنوبين.
- قضاء البترون: نيحا - نحلا - قندولا.



جورج نقّاش والفكر الشهابي
ويبدو من اليمين جورج نقاش، جبرائيل النحاس وحسين العويني

- **محافظة الجنوب:**

- قضاء حاصبيا: برغز - عين تنته - حلتا.
- قضاء صور: زبقين - مروحين - عيتيت - مزرعة مشرف - الحلوسية - طورا - مجد لزون - البياض - يانوح - جناته - طير فلسيه - الحميري - النفاخيه - محرونه - سلعا بدياس - ارزون - رشكنانيه - رماديه - الكنيسة المالكية - جبال البطم - وادي جيلو.
- قضاء النبطية: كفره.

- **محافظة البقاع:**

- قضاء بعلبك: حام - دار الواسعة - الزرازير - برقة - بشوات - صفرا - ريحا - الرام - بيت مشيك الكنيسة - اليمونة - قرحا - معربون - طفيل - حرفوش - بحفوفا - جنتا - بتدعي - مزرعة بيت صليبي - المشيتية - نبحا - القدام - مزرعة الضليل - الزرائب - مزرعة القزح - قرنة بيت لطوف - شميس برقا - العوجا - خريبه - البصيلي الفوقا والتحتا - قرنة بيت الستيتي - المشيرفة - مزرعة آل مطر - مزرعة السيد - العلاق - مزرعة مصنع الزهرة - مقراق - العقيدية - حربتا - حلبتا - نبحا المحفارة.
- قضاء راشيا: دير العشاير - كفرقوق - تنورة - حوش القنعبة - بكا - عين حرشا - عيحا - بكفيا - بيت لهيا - حلوه - خربة روحا - الرفيد - ضهر الأحمر - عين عرب - العقبة - عين عطا - كوكبا - كفرمشكي - كفردنيس - مجدل بلهيص - المحيدثة - ينطا.
- قضاء البقاع الغربي: زلايا - لوسا - ميدون - عين التينة.
- قضاء الهرمل: حميره - الهرمل - خرايب - الشواغير التحتا والفوقا - فعرا -



التعليم في القرى النائية: بإشراف الوزير جورج كفوري

الشربين - فيسان - القصير - معيصرة - وادي التركمان - وادي الرطل - وادي فعرة - وادي العس - الزغرين - قنافذ - وادي الكرم - سهلات الماء - العريقة - الكراخ - جوار الحشيش - البستان - وادي ينبت - الزويتيني - المنيرة - نيحا - بريصا - مراح العين - مزارع آل عواد - حوش السيد علي - معاصر وادي فيسان.

٤ - المعهد الموسيقي الوطني

(مرسوم ٢٨٨٤ - ١٦ كانون الأول ١٩٥٩)

تولى هذا المرسوم تنظيم المعهد الموسيقي الوطني على الشكل التالي:

«يتولى المعهد الموسيقي الوطني تأمين تدريس الموسيقى، تنظيم الحفلات الموسيقية وإحياءها. يخضع المعهد لوصاية وزير التربية ويرتبط به مباشرة ويكون من أعضائه الدائمين: رئيس جمعية أصدقاء الموسيقى في لبنان، رئيس اللجنة الموسيقية في مهرجانات بعلبك، ورئيس مصلحة الصرفيات في وزارة المالية. ويتم التدريس في المعهد على مرحلتين: مرحلة إعدادية ومرحلة عالية كما يخضع كل طالب يود الإنتساب إلى المعهد لامتحان خاص يحدد برنامجه المدير للتثبت من موهبته وكفاءاته».

٥ - مديرية الشباب والرياضة

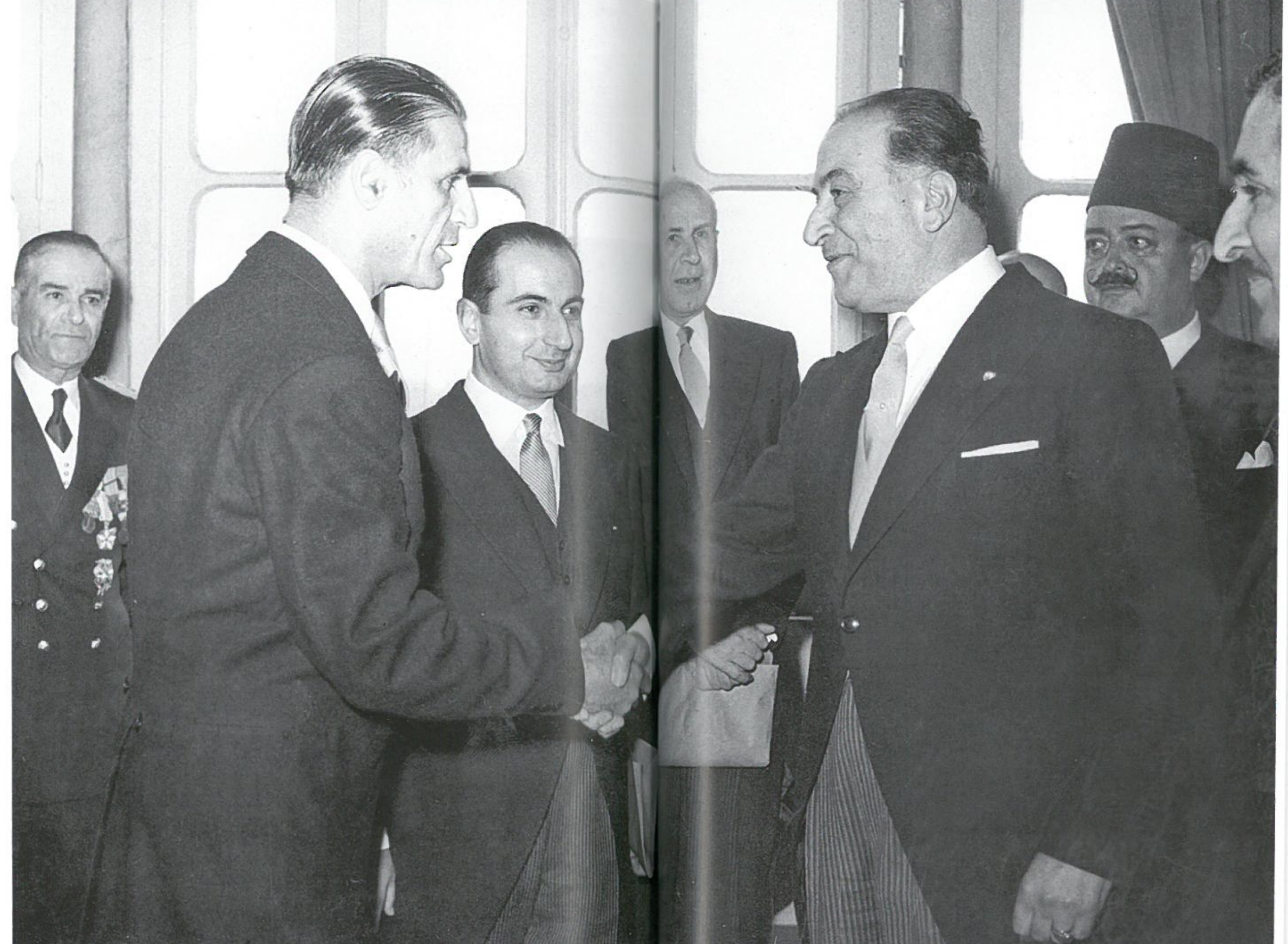
(مرسوم ١٧٤٧٢ - ٩ أيلول ١٩٦٤)

تحدث في وزارة التربية الوطنية، مديرية عامة مهمتها الأساسية الإهتمام بشؤون الشباب لتكملة الإعداد المتلقى في العائلة أو العمل أو المدرسة. وتشمل تكملة الإعداد هذه الميادين الثقافية والأخلاقية والمدنية والإجتماعية والبدنية والرياضية.



تتولى المديرية العامة للشباب والرياضة في نطاق مهمتها شؤون التربية البدنية والرياضة ونشاطات الهواء الطلق ومنظمات الشباب ومعسكرات الشباب ومخيمات الفرص، والتربية الشعبية.

كما تؤمن بالإشتراك مع وزارة التصميم العام ووزارة الأشغال العامة والنقل، تجهيز البلاد بالمنشآت الرياضية ومنشآت الهواء الطلق، المدرسية منها وغير المدرسية، وبالتجهيزات اللازمة للنشاطات الإجتماعية التربوية. وتتعاون المديرية العامة للشباب والرياضة في سبيل تحقيق أهدافها مع جمعيات الشباب المختلفة واتحاداتها وتشجّع إنشاءها وتساعد في تنميتها.



بيار الجميّل قبل موجة الأحلاف وبيدو في الوسط الرئيس رينيه معوّض

٦ - مؤسسة الفتوّة

(مرسوم ١٧٢٠٢ - ١٨ آب ١٩٦٤)

نص هذا المرسوم على أن مؤسسة الفتوة هي مؤسسة دائمة مهمتها العامة الإهتمام بقضايا الشباب بغية إكمال التنشئة التي سبق أن تلقوها في العائلة والمدرسة أو التدريب المهني ويتناول إكمال التنشئة هذا، المجالات الثقافية والأخلاقية والإجتماعية والمدنية والبدنية والرياضية. تقوم المؤسسة المذكورة بهذه الأعمال بالتعاون مع جمعيات الشباب التي تشجع إنشاءها وتساعد نموها.

•••

ط - الحريات العامة

أبرز ما نظمته الشهابية في هذا المجال:

١ - عقوبة الخطف وحرمان الحرية.

٢ - وضعية الأجانب.

٣ - عمل الأجانب في لبنان.

•••



المير مجيد إرسلان والدكتور ألبير مخيبر ... أصالة وأمانة برعاية الرئيس فؤاد شهاب

١ - عقوبة الخطف وحرمان الحرية

(مرسوم رقم ٢٧ - ٥ آذار ١٩٥٩)

وقد قضى بتشديد عقوبة الخطف وحرمان الحرية:

«من حرم آخر حريته الشخصية بالخطف أو أي وسيلة كانت عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وتخفض العقوبة إلى ستة أشهر على الأقل وثلاث سنوات على الأكثر إذا أطلق عفواً سراح الشخص المختطف في خلال أربع وعشرين ساعة دون أن يرتكب به جريمة أخرى جناية كانت أو جنحة.

وترفع العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة إذا جاوزت مدة حرمان الحرية الشهر، أو إذا أنزل بمن حرمت حريته تعذيب جسدي أو معنوي أو إذا وقع الجرم على موظف أثناء قيامه بوظيفته أو في معرض قيامه بها. لا يجوز منح فاعل الجريمة المذكورة أعلاه الأسباب التخفيفية».

٢ - وضعية الأجانب

(ق - ١٠ تموز ١٩٦٢)

بموجبه، يُعتبر أجنبياً كل شخص حقيقي من غير التابعية اللبنانية. مع الإحتفاظ بأحكام الإتفاقات الدولية والقوانين الخاصة، يخضع الأجانب لهذا القانون في ما يتعلق بدخولهم لبنان وإقامتهم فيه وخروجهم منه. يستثنى من أحكام هذا القانون أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي. ويحق للأجنبي الحاصل على سمة مرور أو إقامة التجول في لبنان ما عدا الأماكن المستثناة من قبَل السلطات المختصة.

هكذا لا يجوز لغير اللبناني الدخول إلى لبنان إلّا عن طريق مراكز الأمن العام على أن يكون مزوداً بالوثائق والسمات القانونية كما لا يجوز للبناني دخول لبنان عن غير أحد مراكز الأمن العام.

أما الأشخاص الغير لبنانيين المعفيون من وثائق السفر فتضبط دوائر الأمن العام على الحدود دخولهم إلى لبنان وتنظم بقرار من وزير الداخلية تفاصيل التطبيق. ويعفى من سمتي المرور والإقامة، بمرسوم بناءً على إقتراح وزير الخارجية والمغتربين، رعايا بعض البلدان القادمون للسياحة لمدة حدها الأقصى ثلاثة أشهر.

لا تجوز مغادرة الأراضي اللبنانية إلّا عن طريق مراكز الأمن العام أيضاً.

ويمكن أن يخرج الأجنبي من لبنان بقرار من مدير الأمن العام إذا كان في وجوده ضرر على الأمن والسلامة العامين. يجري الإخراج إما بإبلاغ الشخص المعني وجوب مغادرة لبنان ضمن المهلة المحددة من قبَل مدير الأمن العام أو بترحيله إلى الحدود بواسطة قوى الأمن الداخلي.

أما حق اللجوء السياسي فيصدر بقرار من لجنة يرأسها وزير الداخلية وتضم مدراء العدلية والخارجية والأمن العام يعطى حق اللجوء هذا إلى كل أجنبي موضوع ملاحقة أو محكوم عليه بجرم سياسي من سلطة غير لبنانية أو مهددة حياته أو حريته لأسباب سياسية. كما لا يحق لكل لاجئ سياسي القيام طيلة إقامته في لبنان بأي نشاط سياسي. وإذا تقرر إخراج اللاجئ فلا يجوز ترحيله إلى أرض دولة يخشى فيها على حياته أو حريته.

٣ - عمل الأجانب في لبنان

(مرسوم ١٧٥٦١ - ١٨ أيلول ١٩٦٤)

مع مراعاة مبدأ تفضيل اللبناني ومراعاة مبدأ المعاملة بالمثل، والقوانين والنصوص الخاصة المرعية الإجراء، والاتفاقات التي أقرتها وتقرها السلطة التشريعية بموافقة وزارة العمل والشؤون الإجتماعية لجهة إستقدام فنيين أجانب لأعمال تتطلبها المصلحة العامة، يخضع الترخيص بالعمل للأجانب على الأراضي اللبنانية للموافقة المسبقة ولإجازة العمل.

على كل أجنبي يرغب في الدخول إلى لبنان لتعاطي مهنة أو عمل، بأجر أو بدون أجر، أن يحصل مسبقاً على موافقة وزارة العمل والشؤون الإجتماعية قبل مجيئه إليه إلّا إذا كان فناناً فيحصل على هذه الموافقة من مديرية الأمن العام. يقدم الأجنبي في الخارج طلب الموافقة المسبقة إلى وزارة العمل والشؤون الإجتماعية بواسطة ممثلي لبنان في الخارج أو بواسطة وكيل رسمي له في لبنان، يجب أن يتضمن هذا الطلب جميع المعلومات المتعلقة بخبرته وإمكانياته، وعلى الأخص: الإسم، الجنسية، تاريخ الولادة، المذهب، نوع العمل ومدته، المؤهلات، إسم صاحب العمل إذا كان طالب الموافقة أجيراً، وأخيراً التعهد بأن لا تشمل هذه الموافقة أحداً من أفراد عائلته.

إذا حصل الأجنبي على موافقة مسبقة للعمل عليه أن يتقدم خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ دخوله لبنان من وزارة العمل والشؤون الإجتماعية بطلب الحصول على إجازة العمل.



فؤاد شهاب حامي الدستور



ثانياً | دستور الشهابيّة

إن كان جبران خليل جبران قد قال، آخر ما قاله: «لم أقل كلمتي بعد»، فإننا هنا، نكاد نكون أمام موقف مشابه. ذلك أن الشهابية قد أوحت وألهمت، عملت وحققت واكتشفت، وعندما أُجبرت على الكلام، همست... ولم تقل كلمتها.

وإن كان ثمة من عبارة تمثل وتختصر عصر النهج وأيام عمر محاولته فهي: «الحياة اللاهثة».

الحياة اللاهثة المثقلة بالأعباء، بالأعمال، بديون الأمس وأيضاً بدمائه وجراحاته. ما ذنب الشهابية إن هي وُجدت فجأة في قلب الحريق وكان عليها أن تسابق اللهب وتكافح ألسنة... النيران اللبنانية؟

ربما لهذا السبب لم يتسنَّ لها أن تصوغ «برنامجها» وتسكبه في القوالب «العقائدية» «التاريخية»، أو تصبغه بسحر البلاغة والتعقيد اللفظي والتوريات... و«الشطحات» التنبؤية.

عناوين دستور الشهابية بحجم خارطتنا وحجم شعبنا... بحجم وجعنا لأنها مكتوبة بلغة الرغيف والأرض البور والأمل المشرد... فبهذه اللغة ذاتها رسمت الشهابية ملامح الوحدة الوطنية والعدالة والإعتدال، وبناء الدولة والجيش، والسيادة ورسالة لبنان في المكان وفي الزمان.

•••

إنّ تقصّي أبعاد هذا الدستور المبتور، ليس بالأمر الهيّن. ذلك أن أهم ما في الأعمال الناجحة كونها لا ترتكز دوماً على المقاييس الموجودة قبلها وعلى النمطيّة المتّبعة، أهم ما في الأعمال الناجحة إبتكارها للقواعد الجديدة، أهم ما فيها هو... النجاح بعينه.

من هنا، وجدنا أنفسنا أمام أفكار، مجموعة أفكار مشتّتة، مرمية، مهملة وكنا، كلما التقطنا منها شيئاً، إكتشفنا أن بساطة وعفوية «التجربة» التي انطلقت لتهدّئ المشاعر وتكفكف الدموع وتعلن إفتتاح ورشة ترميم الوطن وإنمائه، هذه البساطة مطبوعة أيضاً في لهجة الشهابيّة وفي تعبيرها عن فكرها.

لذا، وجدنا من الواجب العودة إلى هذه اللهجة وتلك اللغة لنفهم ما حاولت الشهابيّة أن تتجنبه ألا وهو قول: «إسمع تفرح، جرّب تحزن».

•••



يُقسم دستور الشهابيّة غير المكتمل إلى ثلاثة أبواب، يمثل كلّ منها مرحلة زمنية في عمر العهد الشهابي. فإذا عدنا إلى «مجموعة خطب الرئيس شهاب» وجدنا أنها تركز بادئ ذي بدء على إعتماد مفهوم واضح للوحدة الوطنية، وتدعو الشعب اللبناني إلى الإلتفاف حول أسس هذا المفهوم وأبعاده، ثم في مرحلة ثانية، تطرح المبادئ التي على أساسها تبنى الدولة وتستمر، وفي المرحلة الثالثة تستقر الشهابيّة في مناخها التي أرادت أن تتأثّر وتؤثّر به ألا وهو: القضية الإجتماعية.

لذا سنحاول في هذا القسم أن نرسم جغرافية الشهابية الفكرية (أو التصميم الأولي لهذه الجغرافية) فندون تعابير وأسلوب توجهها العام، علّنا نرى ونُري ما رأته الشهابيّة قبل غيّرها، علّنا نفهم كيف إستطاعت أن تصوّر زمننا... منذ المراحل الأولى لزمنها... فكلّ ما سنورده هنا، هو خلاصة آراء الرئيس فؤاد شهاب وأقواله.

•••



واثق الخطى يمشي ملكاً



فخامة الرئيس الكلمة لك



فخامة الرئيس...
الكلمة
لك...

بيان قَسَم اليمين الدستورية

لمناسبة قَسَمه اليمين الدستورية في المجلس النيابي صباح يوم الثلاثاء الموافق فيه ٢٣ أيلول ١٩٥٨، ألقى فخامة اللواء الرئيس الأمير فؤاد شهاب البيان التالي نصّه:

حضرات النواب المحترمين،

بين مركز قيادة الجيش حيث الصمت رفيق الواجب، ومنبر هذه الندوة حيث الكلام هو السيّد، مسافة لعلها أصعب ما كُتب لي أن أجتازه منذ سلكت طريق الجندية.

غير أن ثقة الشعب الغالية التي شاءت، يوم عبرتم عنها، أن توليني مهام رئاسة الجمهورية، يمكنها دائماً أن تسهل لي ما أردتم بهذه الرئاسة وأردت من خدمة لبنان وشعبه.

إن أول ما يتجه إليه تفكيرنا، ونحن في هذا الموقف الذي يمتلئ فيه القلب بروعة المسؤولية أمام الله والوطن، هم أولئك اللبنانيون الذين سقطوا صرعى في الأيام الدامية من حياة لبنان. فأمام أرواحهم نقف بخشوع لنعلن أن ما قدّمه لبنان في أزمته الأخيرة من ضحايا، وما قاساه من مشقات ومتاعب، وما تكبّده من خسائر، لا يجوز أن يذهب هباء، بل يجب أن يكون للبنان من ذلك كله أعظم الجنى. وفي عنق كلّ لبناني أن تنبت من اللؤس والدماء والآلام اغراس العز والهناء والازدهار.

إن إقرار الأمن وحكم الدولة في جميع المناطق اللبنانية، ونزع السلاح من أيدي اللبنانيين كافة دون تمييز وبلا هوادة، وإعادة الحياة والنشاط إلى الإقتصاد اللبناني، وبناء ما تخرّب من مرافق البلاد ومعالمها، وإزالة التوتر في العلاقات بين لبنان وبعض شقيقاته العربيات، ولا سيما تلك التي تجاوره، وفوق هذا كله تحقيق انسحاب القوات الأجنبية من أرض الوطن بأسرع وقت، إنما هي القضايا الملحة التي يتطلب حلّها تصميم المسؤولين الكامل، وحزمهم الأوفى، وعنايتهم الدائبة.

على أن هناك ناحية أخرى من نواحي الأزمة، هي ما تخلف عن حوادثها وأيامها من تباعد وتنافر بين أعضاء الأسرة اللبنانية. وما أظن اللبنانيين جميعاً إلاّ متألّمين لهذا الواقع المؤسف، وتوّاقين إلى تصفية النفوس وتنقية الصدور مما علق بها.

إن منطلقنا في ما نصبو إليه من تصفية آثار الأزمة وحل المعضلات الناشئة عنها، وما نصبو إليه من بناء وطن حر متقدّم، ومستقبل مستقر مجيد، إنما هو التمسّك بالوحدة الوطنية.

إلى هذه الوحدة، إلى إحيائها والاعتصام بها، إلى العيش المستمرّ في ظلّها، أدعو اللبنانيين جميعاً.

فليس من مطمع ولا من مطلب، شخصياً كان أم حزبياً، يجوز أن نعرض من أجله هذه الوحدة. وليس من حق لفرد أو لجماعة يوازي جزءاً من هذه الوحدة. بل ليس من واجب ألزم اللبنانيين من الحرص عليها، والسعي إلى دعمها، ولا من جريمة في حق الوطن أشنع وأخطر من العمل على هدمها أو التفريط بها.

حضرات النواب المحترمين،

في الساعة التي أُقسم فيها يمين المحافظة على الدستور اللبناني، أعاهدكم وأطالبكم بعهدكم على الوفاء للدستور غير المكتوب: ميثاقنا الوطني. فهو الذي جمعنا على الإيمان بلبنان وطناً عزيزاً مستقلاً، سيداً حراً، متعاوناً بإخلاص وصدق مع شقيقاته الدول العربية إلى أقصى حدود التعاون لما فيه خيره وخيرها جميعاً، مقيماً علاقاته مع العالم أجمع على أساس الصداقة والكرامة والتعامل المتكافئ الحر.

وإذا كان ميثاق جامعة الدول العربية التي نغتبط جميعاً لإستئناف نشاطها، وميثاق هيئة الأمم المتحدة، هما الدعامتين القويتين لإستقلال لبنان، فإن الدعامة الكبرى تبقى في ميثاقنا الوطني، في وحدة صفوفنا وإجتماع قلوبنا، في إعتمادنا على أنفسنا وإتكالنا على سواعدنا، في ولائنا الكامل غير المشوب ولا المجزأ لوطننا لبنان.



حضرات النواب المحترمين،

الضرورة الأساسية الملحّة لبناء الدولة بناءً سليماً لم تتجلَّ يوماً كما تجلّت في هذه الفترة الدامية الأخيرة. ولم يبقَ مناص من إقامة الدولة على أسس وقواعد ومقاييس مستمدّة من تصميم النخبة، ومصلحة الشعب، وطموح الوطن.

ولكي يثق المواطن بالدولة، يجب أن يسري فيها روح الجد ويسيّرها: الجد في المسؤولية عن الواجب وفي الحساب، والجد في جعل الدولة للمواطن وللكل على السواء، والجد في النظرة إلى الغد والتصميم له.

ولا بدّ من أن يطمئن المواطن إلى تجرّد الحاكم، وعدل القاضي، وأمانة الموظف. ولا بدّ من أن يكون للحاكم فيها كل هيبته، وللقانون كل سلطته، ولحق الفرد والجماعة كل حرمته.

وعلى الدولة أن تتجاوز مهمة تأمين العدل والمساواة والنظام إلى تعزيز الفضيلة، ورعاية التقدم، والعمل على ازدهار العلم، وتوفير أسباب النمو الإقتصادي، وكفالة الرزق للفرد ومستوى العيش الكريم.

واني، وانا أعد مواطنيّ أمام مجلسكم بإعطاء الجهد كلّه في سبيل بناء الدولة، أطالب كلّ مواطن أن يقطع على نفسه العهد بأن يفي بمسؤوليته ويقوم بكامل واجبه.

فالنهوض بالدولة، النهوض الذي نهدف إليه اليوم، يحتاج إلى معاونة المواطنين جميعاً، وإلى حس الفرد بالانتماء إلى المجموع، وإلى تفهّم الحدود بين حق الذات وحق الآخرين، والتمييز بين الحرية والفوضى، وإلى التحلي بروح النظام والخضوع الإختياري للقانون.

إن لبنان الذي كان دائماً حاملاً مشعل التقدّم في هذه البقعة من الشرق، وصاحب المبادرة في كلّ نهضة عربية، لن يطمئن اليوم إلى الدعة التي تسلبه القدرة على الإستمرار في رسالته التقدّمية المشعّة، بل سيعمل بروح جديد على أن يظلّ موطن التوثب والاقدام ويحتفظ بدور الطليعة الذي هو دوره.

واني، وأنا أتطلع إلى وثبة لبنانية سباقة يدفعها هذا الروح الجديد، أتوجه، بنوع خاص، إلى عنصر الشباب الذي أتحسّس أشواقه إلى التقدّم والمجد، وأعرف إستعداده للعطاء والبذل بسخاء.

حضرات النواب المحترمين،

من هذا المنبر الذي تصدر عنه كلمة الشعب، إسمحوا لي أن أبعث مقرونة بالشكر لكم تحية العرفان والولاء إلى الشعب الذي أوليتموني الرئاسة باسمه، وتحية المحبة والوفاء إلى المغتربين الذين أقاموا في أرجاء الدنيا مجد لبنان العالي، والذين نتتبع نحن المقيمين، نشاطهم وانتشارهم بعطف وعناية وإعجاب.

ومن هذا المنبر اسمحوا لي ان أعبّر عن طموح هذا الوطن، المنطوي على كنوز وفيرة من كوامن القوى الخلاّقة، وإمكانات الإبداع، إلى غد لا يكون فيه لبنان شغل العالم بسبب أزمة سياسية تهدد سلم منطقته أو سلم العالم، بل إلى غد مجيد يكون فيه لبنان محط أنظار الدنيا، بفعل دور حضاري ألمعي، شعاعه العلم العظيم، ونوره الروح الكبير.

ولا بد لي، أخيراً، من كلمة أوجهها إلى جيشنا الحبيب: لقد رافقته ينشأ، ويترعرع، ويزهو، وعملت في سبيله ما استطعت. فمن حقه عليّ أن أخصبه الآن، في هذه اللحظة الخطيرة، بعاطفة ملؤها الحنوّ. لقد رأيته يعيش تلك الأحداث التي مرّ بها لبنان، فلم تفت من عزيمته، بل بقي متحلياً بوطنيته وتفهّمه للواجب. وكان له الفضل الأكبر في سلامة الكيان والمحافظة على معاني الدولة، وإستمرار الحياة على أساس الديموقراطية والحرية والمحبة.

فله مني الثناء والشكر، وليعلم أنه أبداً موضع ثقتي ليقيني أنه خليق بمجابهة كلّ المواقف بروح الإتحاد والانضباط.

أسأل الله تعالى أن يلهمنا السداد، وينير عقولنا بالحق، ويفتح قلوبنا على التسامح والمحبة، ويهدينا لما فيه مرضاته وراحة الضمير وخير لبنان.

عاش لبنان!



عاش لبنان

كلمة بمناسبة عيد الطفل

في ٢٢ آذار سنة ١٩٥٩

ما من إنسان إلا ويقع تحت سحر الطفولة.

أمامها يضعف القوي، ويترفق القاسي، ويأنس المستوحش، ويهدأ الثائر.

إن في الطفل من أسرار الحياة ما هو أقوى من كلّ سرّ، ومن معاني الجمال ما هو أنفذ من كل جمال.

ووجه الطفل يملأ العين والقلب والنفس فرحاً يقصر الزهر عن شبهه، أو يملأها أملاً وشعوراً بقوة الحياة تعجز كلّ قوى الطبيعة عن مثله.

والأمة التي تعرف مقام الطفل أمة تحسن الحياة وتستكن سرها وتستحقها. إن من أدق مقاييس الرقي عند الأمم اهتمامها بأطفالها وفي عنايتها بهم ضمان لمستقبلها.

فليكن من أقدس واجباتنا شعباً وحكومة أن نولي الطفل حقه من العناية والاهتمام، والحب والتضحية، وأن نحرص على أن يقوم في بلدنا مجتمع ينظر دائماً إلى الطفل نظرة أم وأب.



مأدبة في زمن الآداب

في تدشين كليّة الحقوق بالجامعة اللبنانية

قلَّ في التاريخ أن قام مجد مدينة على علم من العلوم كما قام مجد بيروت القديم على علم الحقوق. فقد استطاعت بيروت بفضل مدرستها الشهيرة أن تكون لفترة غير قصيرة من الزمن عاصمة العالم في هذا العلم. فلما زالت بقيت آثارها منهلاً لرواده لا ينضب.

وما يزال أعلام هذه المدرسة من Gaüis إلى Ulpien إلى Papinien معلمين أحياء للناس حتى يومنا هذا.

وبعد أن قضت تقلبات الأيام على بيروت بأن تتخلى عن مركزها الممتاز في هذا العلم، عادت فعرفت من جديد عهوداً من الإبداع فيه ورجالاً من علمائه المخلدين أبرزهم الإمام الأوزاعي، الذي كان، وهو المدرسة العالية في المحبة والتسامح، مؤسس مذهب في الفقه كاد يطغى في انتشاره على سواه من مذاهب السنّة.

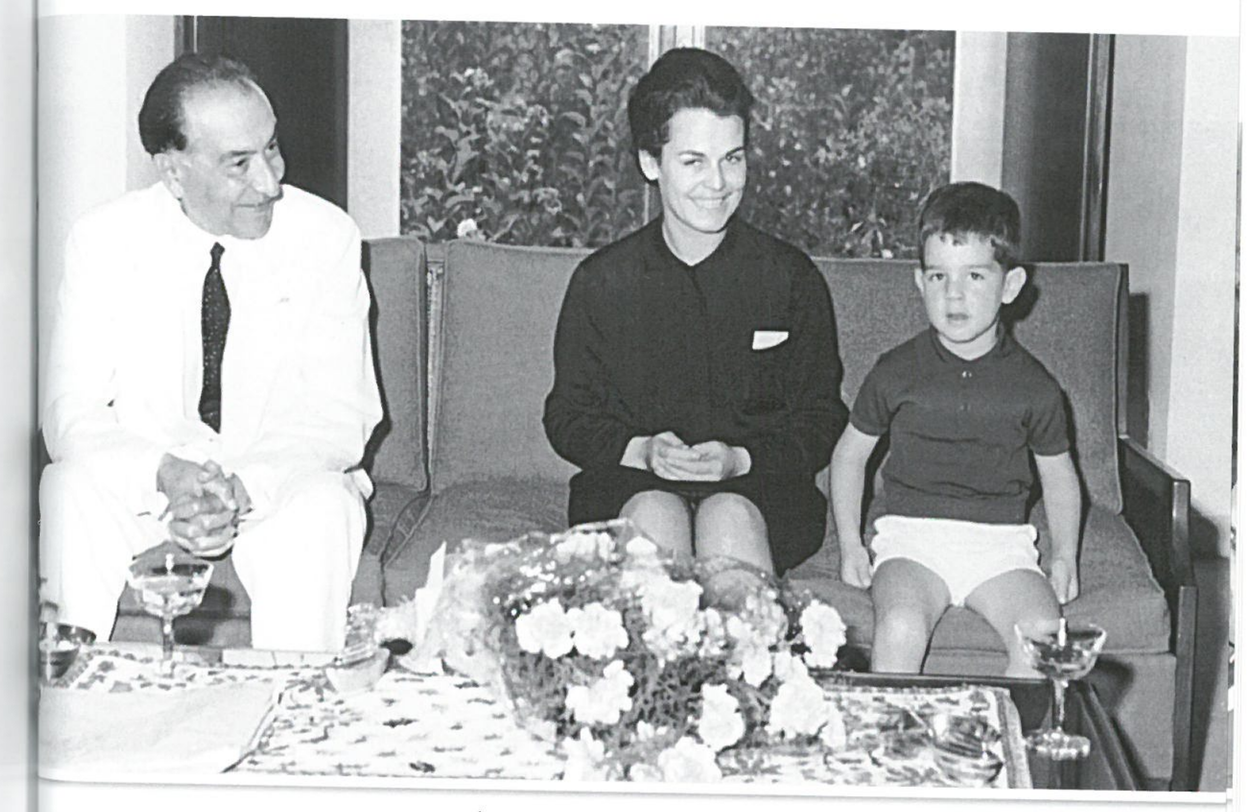
وفي نهضة الشرق الحديثة نجد هذه العاصمة تحتل مركزها الممتاز في علم الحقوق، وتقيم منه دعامة قوية من دعائم رسالتها الفكرية الجديدة.

إن هذا المعهد الذي نحتفل اليوم بافتتاحه... يمثل الطموح اللبناني الدائم إلى دور مطرد النمو في مجال التقدّم العلمي والمدني. طموح يبرره ويذكيه ما أثبته رجال الحقوق في لبنان، قضاة ومحامين ومشرعين، من قدرة على التعمّق وأهلية للتفوق هما موضع مباهاة عند كلّ لبناني.

ولقد أنشئ هذا المعهد تلبية لرغبة وطنية عامة وحاجة علمية ملحّة. وسيكون من غير شك أداة فعّالة لدفع علم الحقوق في طريق التقدّم. كما أنه سيكون مجالاً لإمداد الدولة والمجتمع بالعناصر التي يحتاجان إليها من رجال القانون والإدارة والاقتصاد.

وإذا كان قيام هذا المعهد شهادة بكفاءة لغتنا الوطنية لتأدية أغراض علم الحقوق في أيامنا الحاضرة، فإن هذه اللغة ستجد فيه مجالاً فسيحاً لا للتدليل على هذه الكفاءة فحسب، بل لاكتساب المزيد من المرونة والقدرة والغنى. ولعل في تمسك مؤسسي هذا المعهد بفرض جزء من التدريس باللغتين الفرنسية والانكليزية، إلى جانب اللغة العربية التي لها القسط الأوفر والأول، مظهراً من مظاهر حرصهم على خدمة هذه اللغة بتمكينها من الإتصال المباشر بمختلف مصادر العلم العالمية اتصالاً مستمراً.

ويسرني أن يولد هذا المعهد الجديد، ويستمر، في روح من التعاون والتبادل مع المعهد الفرنسي للحقوق، الذي حمل حتى الآن أعباء تعليم الحقوق فكان له الفضل العظيم على هذا البلد وعلى نهضته العلمية.
إن إنشاء معهد الحقوق اللبناني خطوة جديدة قيّمة نخطوها بالجامعة اللبنانية في طريق التقدم والتوسّع. ونحن واثقون من أنه سيؤدي إلى الغاية من إنشائه بفضل الذين عهد إليهم الإشراف عليه، وإدارته، والتدريس فيه، وأنه سيكون عاملاً في جعل الجامعة اللبنانية منهلاً من مناهل العلم يرتاده الشباب من مختلف الأقطار الشقيقة ويجد فيه واسطة جديدة للاشتراك والتعاون الثقافي والعلمي الوثيق.
وأملنا كبير، ونحن نعرف النيات المخلصة والعزائم القوية التي وُلد وسطها معهدنا اللبناني الجديد، أن يبعث هذا المعهد مجد بيروت القديم.



الطفولة التي لم يعد يرعاها أحد

نداء إلى اللبنانيين
بمناسبة حل المجلس النيابي ودعوة المواطنين إلى الإنتخاب

أيها اللبنانيون،
كنت وما زلت الرجل الذي عرفتم عزوفاً عن القول وإيثاراً للصمت في أداء الواجب. ولكن حرصي على أن تملأ الثقة والطمأنينة والأمل، وكما لم تملأ يوماً قلوبكم وأنتم تهمّون بإنتخاب مجلس جديد، إنما يدفعني اليوم وهذه المرة أيضاً للعمل والقول معاً.
ان من شأن الفترات التي تسبق كل انتخاب، ولا سيما عند شعوب الشرق، أن ترتدي أحياناً طابعاً صاخباً يبالغ بعض المواطنين فيخالونه بوادر تنفي الإستقرار والأمان. ولكن الحقيقة لا تلبث أن تنجلي لهم بعد ذلك، وإذا بهم يتأكّدون من ثمة ان ما توهموه طلائع قلق وبوادر اضطراب ليس إلا مظاهر عادية لما استلزمه الصراع الإنتخابي من جلبة وضجة. فهي إذن طبيعة الأشياء، ولا شيء غير طبيعة الأشياء.
إن الإنتخاب في جوهره وفي كل بلد ديموقراطي... هو ممارسة الفرد لحق وطني وقيامه بواجب مدني. واختيار الشعب للذين يرى ان يتولوا شؤونه في مرحلة معينة من الزمن انما هو في حياة كلّ شعب أعظم الأعمال السياسية شأناً وأبعدها أثراً. وهو كذلك أحقها إذن بأن ينزه عن الإحتكام للقوة واللجوء إلى الخداع والتضليل.
بل إن الإنتخاب هو اولاً وقبل كلّ شيء السبيل الضروري الوحيد لتنظيم حياة وطنية مدنية عامة مشتركة في بلد كلبنان بالذات تؤدي فيه الديموقراطية دوراً خاصاً حساساً بين مختلف الطوائف والفئات.
ففي ظلال هذا النظام انما تتحقق المساواة أمام القانون، ويتكافأ الجميع في الواجبات والحقوق، وينتفي طغيان الجماعة على الجماعة. وفي افيائه لا سبيل لاحتكار الوطنية أو لتصنيف المواطنين درجات بعضها فوق بعض في مجالات الولاء الوطني. وبفضله إنما تتحقق وتقوم وتدوم وحدة الشعب.
لقد أعطت الديموقراطية ودائماً كلّ هذا للبنان. ولا بدع اذن ان يكون الشعب اللبناني أول شعب مارس الديموقراطية في ربوع الشرق.
وأما في ما يعود لي شخصياً، فإني لم تضعف ثقتي يوماً بالديموقراطية البرلمانية. بل لقد حرصت منذ كان لي شرف تولي مقدرات هذا الوطن في فترة استثنائية صعبة من تاريخه... على تدعيم الحياة النيابية، مؤمناً كل الإيمان بالنظام البرلماني الذي لا أرضى عنه بديلاً لبلادنا، واثقاً كلّ الوثوق أنه النظام الوحيد الصالح لها، وذلك رغم

ما يمكن ان يلصق به أحياناً من شوائب هو براء منها في النتيجة.

أيها اللبنانيون،

لا شك في أن الصداقات الدولية، والمنظمات الإقليمية، والهيئات العالمية، تساعد الشعوب على حفظ استقلالها. ولكن الضمانة الأساسية الكبرى لإستقلال الوطن وسلامة أراضيه وحدوده... هي دائماً الوحدة بين عناصر الشعب الواحد. الوحدة التي لا يقدم تاريخ بلد أكثر مما يقدّم تاريخ لبنان الدليل على أنها أصل كلّ استقلال، وضمانة كلّ حدود.

فلولا الوحدة لما تحقق للبنان إستقلال ولما بقي له إستقلال.



الإقتراع حق وواجب، إنتخابات ١٩٦٠

رسالة إلى اللبنانيين
يوم الإستقالة في ٢٠ تموز ١٩٦٠

إخواني اللبنانيين،

يوم أديت اليمين الدستورية استهللت خطابي إلى ممثلي الأمة بقولي ان أصعب ما كتب لي أن أجتازه منذ سلكت طريق الجندية إنما كانت الساعة التي تفصل بين مركز قيادة الجيش ومنبر الندوة النيابية.

وفي الحقيقة ما نزلت عند إرادة الشعب التي عبّرت عنها أكثرية نوابه، وما قبلت شرف الرئاسة الخطير، إلا إيماناً مني بأني ألبّي نداء الواجب فأضطلع بمهمة شاقة في أحلك أيام وأحرج ظروف عاشتها بلادنا.

ومنذ السنة الأولى حددت بيني وبين نفسي نطاق هذه المهمة ومداها، وانصرفت إلى أدائها بكليتي عقلاً وقلباً، مستعيناً بالله تعالى ومتعاوناً بثقة وإخلاص مع مجلس النواب والحكومات.

ولقد شاءت العناية الإلهية ان لا تخيّب آمال شعبنا، وان يتجلّى طيب عنصره. فانقشعت غيوم الأزمة وامحت آثار المحنة بأسرع مما كان يظن فجلت الجيوش الأجنبية عن ارضنا، وعادت المحبة تشد قلوب اللبنانيين إلى بعضها، وزال الحذر والتوتر من علاقات لبنان بشقيقاته العربيات، ودبّت حياة جديدة في جسم الإقتصاد اللبناني بجميع مرافقه فانتعش وازدهر.

ثم عملنا على وضع تشريعات أساسية هدفت إلى إرساء أجهزة الدولة على أسس واضحة وسليمة، وأصدرناها في المهل المعينة لها. وهذه التشريعات ستؤتي ثمارها بعدما يألفها المواطنون والموظفون.

وكان يجب أن يكون آخر المطاف، في المهمة التي قبلت الإضطلاع بها، تأمين تمثيل برلماني واسع، فيدخل إلى الندوة عدد كافٍ من ممثلي الفئات اللبنانية جميعها. فلما رأينا جو البلاد مهيأ لمثل هذا العمل، أقدمنا عليه وانتخب الشعب المجلس الجديد.

والآن وقد توافرت الأسباب لعودة الحكم إلى دورته الطبيعية، أعتبر أني قمت بالواجب الذي من أجله أولتني الأمة ثقتها، وأني أنجزت المهمة التي أخذتها على عاتقي.

لذلك قررت، وأنا مرتاح الضمير، أن أعتزل منصب الرئاسة، مفسحاً المجال أمام ممثلي الأمة لينتخبوا منذ مطلع عهد مجلسهم الجديد رئيساً للدولة جديداً.

وفي هذه الساعة بالذات، أتوجه صادقاً بالشكر إلى الشعب اللبناني العزيز على الثقة

التي أولاني إياها طيلة مدة رئاستي، وإلى جميع الذين آزروني وعاونوني من سياسيين وموظفين إداريين وعسكريين.

كما أني أناشد اللبنانيين قاطبة، مقيمين ومغتربين، أن يحافظوا على مقومات الإستقلال الذي هو نعمة لا تعادلها نعمة. فيوحدوا صفوفهم وقلوبهم، ويتمسّكوا في كل آن بميثاقهم الوطني شرعة الكيان غير المكتوبة، فيحترموه ويلزموا حدوده كما عليهم ان يحترموا دستور البلاد ونظام الحكم المنبثق عنه. وأناشدهم ان يحافظوا أيضاً على صلات الأخوّة والأمانة المتبادلة بينهم وبين إخوانهم في الدول العربية، وعلى علاقات الود والسلام مع جميع الأمم.

والله اسأل ان يحرس وطننا الحبيب ويجنّبه المخاطر والعثرات، ليظل مرتعاً للحرية والخير والجمال.

عاش لبنان.

قرار العودة عن الإستقالة...

رسالة إلى اللبنانيين المغتربين

لمناسبة انعقاد مؤتمر المغتربين في لبنان يوم ١٥ ايلول ١٩٦٠

إلى كلّ مغترب لبناني ما تزال روحه عالقة بحب أرضه العزيزة،
إلى كلّ مواطن نازح يحس ان العمر أهل ووطن وذكريات غاليات،
إلى كلّ بيت بعيد تخفق فيه قلوب لبنانية وفية،
أوجّه تحية لبنان.

تحية يرافقها شعور الإعجاب بغائبين ما غمرهم النسيان في القديم ولا نالهم الزهو في الجديد. وتقاذفتهم الأقدار فاقتحموا المخاطر واكرهوا طرقها الشائكة الصعبة على ان تستقيم أمام المجد والثبات.

واليوم يملأ نفسي اغتباطاً أيها المواطنون الأحباء ان دعوة الحكومة إلى عقد مؤتمر المغتربين اللبنانيين تحت السماء اللبنانية تهيّئ لكم فرصة مؤاتية لإظهار شعوركم نحو الوطن الأم.

ويروقكم ولا شك ان تغتنموا هذه الفرصة لحضور هذا المؤتمر والإشتراك في أعماله التي تمليها عليكم وعلى إخوانكم المقيمين مصلحة لبنان، مصلحتكم. فأنتم الشطر العزيز على قلبه. الشطر المغترب الذي قدم الدليل تلو الدليل على إخلاصه لهذا الوطن، وحفاظه على صلات النشأة والدم بهذه الأرض الخيّرة التي إنبثقت منها على مدى العصور مشاعل أذكت النشاط اللبناني في العالمين القديم والجديد.

فمن بلدكم العريق، من لبنان، من البقعة الطيّبة التي هي ملتقى طرق المواصلات العالمية، انطلق آباؤكم وأجدادكم في طموح جريء موفق، يحملون إلى الدنيا رسالة وطنهم الكبير، ويمعنون في جوانبها، كسائر أبنائها، نهضةً وانشاءً وعمراناً. ودرجتم أنتم على غرارهم أبناءً وأحفاداً... في مختلف البلدان المضيافة التي تنزلون فيها على حمىً عزيز منيع، وتبادلونها كما يبادلها لبنان مودة بمودة وإخلاصاً بإخلاص.

فلقد طابت لكم مقاماً، ومازجتم أهلها، واحترمتم شرائعها وتقاليدها، وحاربتم تحت راياتها، وعشتم في ظلّ نظامها كأعزّ أبنائها، ووجدتم فيها مجالاً رحباً لحيويتكم ونشاطكم، وساهمتم في نهضتها الشاملة مساهمة جعلتكم رسلاً صادقين للبنان، توطدون علاقاته بتلك البلدان الصديقة التي أصبحت لكم وطناً عزيزاً تتفانون في حبه من حيث لم يضعف حبكم للوطن الأول، الذي كان من دواعي اعتزازه وفخره بكم أنكم في مهاجركم تمثلون بلداً يحسن تعبئة القوى الخلّابة المبدعة.

وليكن من دواعي إعتزازكم وفخركم أيضاً... أنكم لبنانيون، وأن لكم وطناً ناهضاً، متفتحاً، واثباً، وطّد العزم على البنيان، وعلى السير قدماً في مجالاته الرحبة، تدعمه في ذلك إمكاناته الكافية، وأنظمة حديثة تكون حصناً حصيناً لدولة فتيّة تريد أن يغمر الأمل والثقة جميع أبنائها في الوطن والمغترب، وأن توفر الفرص والضمانات لاستثمار رؤوس الأموال بحريّة كاملة، وأن تؤمّن أسباب الإستقرار السياسي والإقتصادي الذي يضمن للجهود الفردية أو الجماعية أن تزاول نشاطها التجاري والصناعي والمالي في جوّ من الطمأنينة يرقى بإمكاناتها إلى أرفع الذرى.

إن من حق لبنان أن يطلب من جميع أبنائه التفاني في خدمته. وهذه هي أماني عهده الجديد التي تؤلّف منهاجاً عملياً أدعو جميع اللبنانيين إلى تحقيقه. وإني لواثق من أنكم، مغتربين ومقيمين، لا تترددون عن إجابة النداء.

وإنني، مواطنيّ وأحبائي، إذ أخاطبكم قلباً لقلب، ونفساً لنفس، لأتمثلكم وقد طال غيابكم عن لبنان، توّاقين إلى زيارته، لتشهدوا عن كثب ما بلغه من نمو وازدهار، ولتتلاقوا مع إخوانكم المقيمين، تحت جوّ مؤتمركم في ربوعه، على إنشاء جامعة المغتربين، التي تؤلّف بين قلوبكم ومصالحكم، وعلى إتخاذ توصيات ومقررات تفتح أمامكم وأمام الوطن آفاقاً لمستقبل مؤمّل، وأعمال مثمرة، وخير مشترك.

وأهلاً بكم.

عشتم وعاش لبنان.

٢٠ حزيران ١٩٦٠





جمال لبنان

في حفلة إفتتاح الجامعة اللبنانية بجميع فروعها
يوم ١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٦٠

أيها الطلاب النجباء.

باسم الله،

وبحضور معلميكم ومربيكم،

وبمشهد من ذوي قرباكم ومعارفكم،

يسرني أن أفتتح هذه السنة الدراسية الجديدة من جامعتكم الناشئة، ولي ملء الثقة، وعلى ذلك نعلّق كبار الآمال، بأنها تتابع سيرها الصاعد في طريق المعرفة والتربية.

المعرفة تحرر وانطلاق،

والتربية خدمة ورسالة.

تحرركم المعرفة من قيود الجهل، ومن أغلال العداء، والانسان عدوّ ما جهل. فتنطلقون في ميادين المجتمع العصري المتفتح الآفاق، المتحري بعلومه وجوه هذا العالم، المتطلع باكتشافاته إلى العوالم الأخرى.

بيد أن هذه المعرفة تقف عند حد الخطأ والصواب. فلا سبيل لها في مجال الصلاح والفساد، والخير والشر، إلا عبر التربية الإنسانية التي جعلناها خدمة ورسالة.

خدمة الفرد بترويض مواهبه وتوجيهها نامية نحو الخير والصلاح. وخدمة المجتمع بإنشاء المواطن الحق، الواعي واجباته، البصير بحقوقه، الواضع مصلحة المجموع فوق مصلحة الفرد.

وهي رسالة. رسالة هذا المواطن الحق لدى إخوانه: يرفع من مستواهم، ويصحح من أخطائهم، ويقوّم من أحكامهم في الأشخاص والأشياء. وعلى هذا الأساس لا تعود المعرفة مجرّد سلاح بأيديكم، بل أمانة في عنقكم؛ أمانة الواجب نحو الآخرين. وإنه لا يكفي أن تنظروا إلى من هم دونكم نظرة الشفقة. لا يكفي أن تدافعوا عن حقوقهم حتى توصلوهم إليها. فإذا فعلتم ذلك منّة منكم عليهم فما أبعدكم عن روح الواجب. وإنكم لتظلّون مقصّرين في تأديته ما دمتم لا تُشعرون من

تغيثون بأن عملكم إنما هو تأدية أمانة متوجبة نحو إنسانيتهم. وأن لمن شيم الإنسان الحر أن يتفهّم واجباته قبل التسرّع في المطالبة بالحقوق. وما الحق والواجب سوى شطري فكرة واحدة، ووجهي مدلول فرد، حتى لا قيام لأحدهما دون الآخر.

على هذا السبيل ندعوكم إلى السير، أيها الطلاب النجباء، في سنتكم الجديدة، تكلأكم عناية رؤسائكم وأساتذتكم. ويسعدني أن أنتهزها فرصة طيبة لأعرب لهم عن تقديري الكبير للجهود المباركة التي بذلوا ويبذلون، ولما خلقوا من جو علمي رصين جعلني أحضر حفلة الإفتتاح هذه بكلّ سرور واعتزاز بعد أن اكتمل اليوم عقدها. وعلى هذا الأمل أتمنى إطراد الإزدهار لجامعتكم العزيزة. فلا آلو جهداً في تكميل أقسامها، وتعزيز فروعها، وإتمام أجهزتها ومعداتها. والله ولي التوفيق.



الجامعة اللبنانية

خطاب إستقلال عام ١٩٦٠

إن إصلاح أجهزة الدولة التي عملنا على إرساء قواعده، والذي لن تلبث ثماره أن تظهر، لا بدَّ أن ترافقه عملية إصلاح أضخم وأشد ضرورة وخطورة، وأوسع نطاقاً وأصعب تحقيقاً، لأنها تتناول حياة المجتمع اللبناني تناولاً مباشراً لتقيمها على قواعد وأسس تليق بشعب متقدم راقٍ في عصر مسألته الكبرى هي المسألة الإجتماعية، إلى جانب مسألة السلام العالمي.

وكلّ إصلاح لأجهزة الدولة يبقى محدود النفع، ولا أقول سطحياً وتافهاً، إن لم ترافقه، جنباً إلى جنب، عملية إصلاح اجتماعي شامل.

إن الإزدهار الإقتصادي، ومن مظاهره المعروفة هذا الغلاء الذي يشكو منه المواطن، يجب أن لا يغرينا إلى حدِّ الإلهاء، فيخفي عن أبصارنا جوانب العجز والحرمان والبؤس التي تذهب بكثير من رونق هذا الإزدهار، وتقلل من حقيقته وخيراته. بل يجب على الجميع، وفي الطليعة الذين ينعمون بمنافع الإزدهار، وربما كانوا من صانعيه، أن يدركوا ضرورة السعي للإرتفاع باللبناني المتخلّف، والقضاء على العسر غير المشروع، في مجتمع راقٍ مزدهر طموح، ويتعاونوا، بمسؤولية وطنية شاملة، على معالجته وإزالة أسبابه وآثاره.

إنّ المرحلة التي تدخلها البلاد لبناء المجتمع الجديد، والتي يتحتّم فيها تعاون الشعب والمسؤولين أوثق التعاون، والتي يطلب فيها البعض التضحية ومن البعض الآخر الصبر، مرحلة لا تقلّ خطورة عن المرحلة التي سبقت وحققت الإستقلال، وأن تكن بطولتها بطولة العقل والقلب أكثر مما هي بطولة السيف والزّند. إن الطريق وعرة شاقّة. ولكن أليست طريق الأعالي هي أصعب الطرق؟ وإذا كان تراث الشعب اللبناني غنيًّا ببطولة السيف والزّند، فإنه ليس أقلّ غنىً ببطولة العقل والقلب.

كلّ اللبنانيين يعرفون، مجرداً وقياساً، في أية نعمة يعيش بلدهم. كلّ اللبنانيين كذلك يرون عيوباً فيه ويشكون من مساوئ. كلهم يريدونه أفضل. بل في خيال كلّ منهم صورة للبنان مثالي أكمل، يقوم على الحكم المستقيم المتجرّد القادر المسؤول، والعدل المنزّه المبرأ، والنظام المريح، والأمن المطمئن، والازدهار الثابت، والتقدّم المستمر.

ولكن، كيف تتمّ للّبنانيين هذه الصورة، وكيف يحقق هذا الخيال؟ في بلد بني كثير مما بني فيه على الجهد الفردي، وفي بلد إختار لحكمه النظام الديموقراطي، لو عمل كلّ لبناني بروح المجموع، مدركاً أن كلّ جهد في سبيل الكلّ مردّه في النهاية إلى نفسه، لوجدتم، ووجدنا، لبنان الذي نريد.



إن معرفة النقص والتذمّر منه نصف الطريق، والعمل الجدّي، المشترك، المتعاون، المخلص، هو النصف الآخر. فلا نقف في منتصف الطريق.

أيها اللبنانيون،

في ذكرى الإستقلال الذي قيل فيه أنه يؤخذ ولا يعطى، ما أراني إلا معبراً عن تجارب لبنان حين أقول:

إنّ الإستقلال الحق لا يؤخذ ولا يعطى. إنّ الإستقلال يبنى.

أيها اللبنانيون،

ليس في اللبنانية تمييز ولا إمتياز.

وليس للبناني على لبناني فضل إلا بالعمل الصادق.

فليكن حبّكم للبنان، وإخلاصكم له، وحرصكم على إستقلاله، عملاً، وعملاً لا يكلّ.

إن استقلالكم هو عمل كلّ منكم، وهو عمل كلّ يوم.

عاش لبنان

٢١ تشرين الثاني ١٩٦٠



الرئيس فؤاد شهاب يصافح القائد عادل شهاب



خطاب إستقلال عام ١٩٦١

أيها اللبنانيون،

إعتقاداً مني بالإرتباط الوثيق بين الحرية التي هي أغلى القيم اللبنانية... وبين النهوض الإجتماعي، واحتراماً لفكرة العدل التي تعلّمناها مع تعاليم أدياننا السماوية، وقفت جهدي دائماً على السعي لأن تكون للبنان في هذا النطاق الخطير سياسة بعيدة عن التأثّر بأيّ عامل من عوامل الهوى أو النظر القصير.

وأصارحكم اليوم انني منذ اضطلعت بمسؤوليات الرئاسة وأعبائها كانت الأدلّة تتوالى أمامي وتتوافر على اننا لا نستطيع ان نعزل أية مشكلة من مشاكلنا الرئيسية عن القضية الإجتماعية، وانه لا يمكننا ان نفكّر في شفاء أي داء أو تحقيق أي خير دائم وثابت ما لم نتغلّب، بطريقة جديـة وعلمية، على مشكلتنا الإجتماعية.

في سبيل هذه الغاية دعوتكم وأدعوكم ابداً للنظر إلى المساعي المبذولة في معالجة المشكلة الاجتماعية على انها عمل من صميم الواجب الديموقراطي وتدعيم لنظام الحياة الحرة، وإلى ان تعتبروا المساهمة مع الدولة في هذا الميدان ترسيخاً لديموقراطية الدولة وعنواناً بارزاً من عناوينها.

أيها اللبنانيون،

إن بناء المجتمع لا يقوم إلا ببناء الوحدة الوطنية. وبناء الوحدة الوطنية لا يتم إلّا ببناء المجتمع.

فكما أن التفرّق في صفوف المواطنين يقف عائقاً دون نمو الوطن وسيره نحو الأفضل، كذلك فإن تخلّف البلاد سبب رئيسي في تفكّك وحدتها، حتى ولو كان هذا التخلّف نسبياً وغير شامل.

أيها اللبنانيون،

عندما نفكّر في عظمة هذا اليوم، يتجه الذهن إلى فضائل خلقية ونفسية، وكفايات معنوية روحية، توسّل بها هذا الشعب في وثبته الإستقلالية، فكانت هي، لا السلاح والحديد، ولا العدد والعدّة، أداة فوزه وسبيله الأمثل إلى تحقيق أمانيه.

إن تلك الفضائل والكفايات نفسها هي التي يجب أن نتحلى بها دائماً ونرعاها ونقيمها عهداً بيننا إذن ليكون لنا المجتمع السليم القادر على مجابهة كلّ الصعاب.

وهذه الفضائل والكفايات نفسها هي التي لا يرى مخلص غنىً عن مخاطبتها والاستنجاد بها في كل محاولة صادقة تستهدف بناء الوطن على أسس المحبّة والتضحية والضمير والاحساس وإقامة الدولة على مبادئ المساواة والعلم والمسؤولية.

أيها اللبنانيون،

إن كلّ ما يعين شعب لبنان على بلوغ المستوى الكريم الراقي الذي ينشد، بعينيه في الوقت نفسه على أن يلعب أدواره الكبيرة في محيطه العربي وفي العالم.

فهذا الوطن يؤمن كلّ الإيمان بواجباته كعضو مخلص في الأسرة العربية.

وقد ندبته أسباب كثيرة لأن يكون دائم التفكير والسعي في منعة العرب وقوّتهم ووحدة صفهم.

وقد علمته الأحداث ان كلّ ما يوهن الوشائج بينهم من شأنه أن يعرقل ازدهارهم ويعكّر طمأنينتهم ويؤذي مستقبلهم.

ولبنان بدافع من مشاعره ومن مصالحه، كان وسيظل الحريص دائماً على مشاعرهم ومصالحهم جميعاً.

أيها اللبنانيون،

إن هذا اليوم، بكلّ ما فيه من أمجاد وحوافز وعبر، هو ملك لكم جميعاً، للمقيمين منكم والمغتربين. ملك لمن عملوا تحت سمائه، كما هو ملك لبنيه الذين عملوا تحت كلّ سماء.

فكما أن الماضي ملك الجميع، فإن الغد ملك الجميع أيضاً.

وإنني، وأنا الذي أتصل بالمقيمين كلّ يوم، ليسعدني جداً ان أتوجّه إلى المغتربين في هذا اليوم بالذات بتحية خاصة، معرباً عن أملي الكبير بأن يكون تضامنهم في مهاجرهم مصدر قوّة لهم وللبنان ولكلّ بلد ينزلونه ويرفعون فيه ذكر لبنان.

أيها اللبنانيون،

بين معاني الإستقلال السامية التي تتجمّع وتتألّق في هذا اليوم، ليس أسمى من معنى الإستشهاد، نذكره فنذكر بإعتزاز وفخر وطنية شعبنا وجهاد أبنائه، رجاله ونسائه، ولا سيما أولئك الذين بذلوا دمهم فداء الوطن على مرّ الأيام، فعاشوا خالدين في ضميره واستحقّوا أن نحفظ ذكرهم دائماً في قلوبنا.

عاش لبنان.

خطاب إستقلال عام ١٩٦٢

بقدر ما تشعرون ان حاجاتكم الأساسية، المفروض في الدولة تأمينها، تسير إليكم كحقوق لا كهبات، وتصل إليكم مجرّدة من المنّة، لا يمليها تمييز ولا يشوبها تفريق، يحق لكم ان تطمئنوا إلى أن طلائع الجهد المبذول لم تمنعها عقبة عن التقدّم والتوسّع، حتى تعمّ الوطن في مختلف مناطقه والشعب في مختلف فئاته.

وفيما تستمرّ الدولة في إقامة عملها على أساس من العلم والمنهج والتخطيط، بعيداً عن الإتكال والإرتجال، يجري تنفيذ العديد من المشاريع العمرانية الضخمة ذات النطاق الواسع الشامل، ويأخذ غيرها طريقه إلى التنفيذ.

على أن أي عمل إنمائي لا يعطي كلّ ثماره إذا لم يبادر المواطن إلى بذل الجهد الإيجابي لإنجازه.

والدولة وهي تقوم بمسؤولياتها... في حاجة إلى حس المواطن لمسؤوليته، وبحق المجموع عليه، واستعداده للوفاء له.

إن مشاركة المواطنين في عمل الدولة، وإسهامهم في ما تبذل، شرط لكلّ نجاح، بدونه يتعذّر تحقيق ما يصبو إليه الوطن.

وتلبية المواطن لهذا الشرط لا يقل قدسية عن قدسية حقه على الدولة وإذا ما قرر كلّ منا ان يبدأ بنفسه، فيلزمها بالمسؤولية، يكون قد كفل القوة الأولى للإنتاج.

أيها اللبنانيون،

إن العمل الإنمائي (الذي يجري في ميادين الإجتماع والإقتصاد والعمران) يتعدى في غاياته رفع مستوى العيش، وتحقيق العدالة الإجتماعية، إلى صهر اللبنانيين في مجتمع واحد، تقوم وحدته الوطنية على إيمان كلّ فرد من المواطنين بالإنتماء الكامل إلى شعب واحد، والولاء الخالص لوطن واحد، ولا تقف عند حدود تعايش الفئات والتحالف بينها والتآلف. إنه بذلك تأخذ الوحدة الوطنية أسمى معانيها، وتنبعث منها كلّ قدراتها.

وبالروح الجديد، روح الحرص على تنظيم العلاقات في المجتمع تنظيماً عصرياً تقدمياً، تسعى الدولة من خلال معالجتها للمشكلة الإجتماعية إلى تعزيز الإعتقاد الذي هو إعتقاد أصيل عند اللبنانيين بأنه ممكن لبلد يريد اللحاق السريع بركب التقدّم العالمي أن يحقق ذلك في ظلّ الديموقراطية.

ولعلّ أكرم ما في الديموقراطية، بالاضافة إلى كونها صورة للشعب، وحمىً لحقوقه

وحرياته، أنها النظام الذي يضع مصيره في يده، فيمكّنه من بناء الحياة الحرّة الراقية الشريفة كما تطمح نفسه الطيبة ويقوى جهده الصادق.

أيها اللبنانيون،
إن الوجه الذي يطلّ به لبنان على العالم كدولة جادة لبناء التقدّم، والقضاء على معالم التخلّف... قد كفل لبلدنا الفرص الثمينة التي تستحقها كفاءات أهله وتتلاءم مع طموحهم.
وهو يقوم بدوره المتجرّد المثمر في محيطه العربي، مخلصاً في سعيه، باراً باخوته، أميناً على رسالته، حريصاً أشد الحرص على ما فيه خير العرب وقوتهم، مولياً جهده الكامل كلّ قضية من قضاياهم.
وفي المجال الدولي يؤدي لبنان قسطه الواجب في العمل على سيادة مبادئ العدل والحق والحرية، ورسوخ فكرة التعاون الدولي، وإرتفاع راية السلام، في عالم وضعه التقدّم العلمي الجبار على مفترق طريقين: طريق للدمار، وطريق لتحقيق أزهى أحلام الإنسانية.

أيها اللبنانيون،
في كلّ بقعة من بقاع الدنيا جزء عزيز من لبنان يشهد بألمعية هذه البقعة الصغيرة، ويعطي العالم تلك الصورة البهية لوطن عظم طموحه بقدر ما ضاقت رقعته. الفضل أكبر الفضل للمغترب الذي أقام في كلّ مكان لبناناً آخر، وفتح لوطنه قلوب العديد من الشعوب.
وإنني، في يوم الإستقلال المجيد، أحيّي باسم المواطن المقيم... المواطن الضارب في دنيا الإغتراب وأعلن بإسم المقيمين والمغتربين جميعاً ان شعبنا المكافح النابه العريق، الذي ينهض اليوم لإثبات وجوده في مختلف ميادين النشاط الإنساني، نافضاً عنه أثقال الماضي، منتصراً على العقبات، قد مشى في الطريق الذي لا رجوع فيه إلى الوراء.
إنه لطريق نبيل، وضع فيه اللبناني على مرّ الزمن طموحه وصبره وصلابته، مؤمناً بالله تعالى، مستمداً من قدرته، مستضيئاً بهدي الحق والعدل والفضيلة، وجاد في شقه بأغلى ما تجود به نفس الإنسان: بدم الشهداء، أغلى مراتب التضحية، التي لم تقم بدونها رسالة، ولا ارتفعت راية، ولا تمّ أمر عظيم.
فإلى اولئك الذين أعطوا حياتهم في يوم الإستقلال، وفي كلّ يوم دعا فيه الواجب النفوس الكبيرة للتضحية الكبرى، تحية الوطن المندفع في طريق الصعود.
عاش لبنان

خطاب إستقلال عام ١٩٦٣

إن لبنان، بعد ان ارتسمت له بفعل العلم والخبرة طريق تطوّره ونموّه، تنهض على أرضه المنجزات الإجتماعية والإقتصادية، وتولد المنشآت العمرانية، وتنفتح أمام الوطن آفاق جديدة للتعليم، حاملة إليه في كلّ مكان فرصاً متكاثرة على الدوام للعيش المنتج الكريم.
وفي أنحاء عديدة من لبنان... تخرج الحياة دون توقّف من أوضاع الماضي إلى أوضاع العصر. فحملة الإنعاش والتجهيز الإنمائي، إلى جانب تطوير أساليب العمل، تندفع اليوم في غزو المناطق المحرومة، لتقضي فيها على معالم التخلّف، وتؤمّن لأبنائها الحاجات الأساسيّة، والضرورات الأوّلية، للحياة اللائقة بالمجتمع المتمدّن.
وهكذا تتقدّم الحياة في لبنان، معزوّة بتقدّمها سعادة الإنسان وكرامته، بانية ولاء المواطن، مرسّخة وحدة الوطن.

أيها اللبنانيون،
إن لبنان، بهذا الإندفاع الواعي المخطط، لا يبني نفسه كدولة فحسب، بل يبني نفسه كوطن أيضاً؛ مؤمناً ان التنمية التي تربط أبناء الشعب بحياة مشتركة هي إحدى الوسائل الفعّالة في السعي الصادق، الهادف إلى صهر الشعب وتوعيته على وحدته.
وهذه التنمية، فيما هي تهيّئ فرص العمل للجميع، والعيش اللائق بالإنسان، تفعل فعلها الكبير في القضاء على التفاوت بين الأفراد والجماعات والمناطق، وتنقل إلى كلّ أنحاء لبنان بركة المساواة، وروح الوفاء للوطن.

أيها اللبنانيون،
تمهيداً لقيام الدولة الحديثة التي تعي مسؤولياتها في عالم تهز مجتمعاته الأفكار الثورية، ويحتفل بالتطوّرات الشاملة السريعة، كان أول ما يتوجب، لتمكين الحكم من النهوض بمهامه الكبيرة، المبادرة إلى عمل جذري يبدّل أسس الخدمة العامة، باعتبارها أداة الحكم، عليها تتوقّف إلى حدّ بعيد قدرته وفعاليته.
وان تحرير الخدمة العامة، وجعلها على أساس الكفاءة، ووضعها باللامركزية في متناول كلّ مواطن، قد إتجه بها وجهتها السليمة.
فالإدارة هي في خدمة الجميع. وولاء الموظّف هو للوطن والقانون. وهذا الوجه الجديد

للإدارة، إلى جانب ما يرعاه من كرامة الموظّف وإعداده، ومصلحة المواطن، يسهم في تطوير ذهنية العمل السياسي في لبنان، فتصبح السياسة دراسة ورأياً، وتوجيهاً ومسؤولية، وتمثيلاً ورقابة، وضميراً ووطنية، وتتخلّص من أثقال الوساطة والإستعلاء على القانون.

إننا نؤمن بأن لبنان، بنظامه الديموقراطي، وبوحدة بنيه، وبإدارة مجدّدة، يملك من العناصر ما يبرّر طموحه ليشهد توطد الدولة الحديثة الراقية، الجديرة بتأمين الخير والمجد للبنان.

أيها اللبنانيون،

إلى أن يأتي ذلك اليوم الذي يصل فيه كلّ مواطن إلى ما هو حقّه المشروع على الدولة والمجتمع، خليق بالوجدان الوطني ان لا يستكين إلى هناء. فقد يكون في الذي أُنجز حتى الآن باعثاً على الإطمئنان إلى المصير. ولكن المسافة التي تفصلنا عن الهدف تطالبنا جميعاً، تطالب كلّ لبناني أياً كان عمله، باليقظة المستمرّة، والشعور بالمسؤولية، ونكران الذات، والتضحية اليومية، والتصميم على بذل الجهد، يداً واحدة، وصفّاً متراصاً، في استدراك الماضي.

غير أن مشاريع التنمية لم تبلغ بعد كلّ غاياتها. فما يزال الطريق شاقاً، كثير العقبات. وما يزال على أصحاب القدرة أن يحملوا التبعات، ويكملوا الطريق.

وإن من الخطأ وضع القضية الإجتماعية في غير مرتبتها الصحيحة كقضية أولى من قضايا الوطن.

وعلى الجميع أن يُدركوا أن التطوّر هو ضمانة لبنان في أمنه وسلامته، في إستقراره وازدهاره.

وإننا في ذلك في سباق مع الزمن.

أيها اللبنانيون،

إن أقوى ما في الديموقراطية أنها تستطيع أن تكون، متى شاء الشعب الذي يمارسها، صورة لأرفع ما في تفكيره، وأنبل ما في حسّه، وأطهر ما في ضميره.

وفي وسع الديموقراطية، التي حقق لبنان تحت رايتها كلّ ما حققه من إصلاح الدولة والمجتمع، أن تحمل طموحه الكبير إلى أبعد أهدافه. وإنّ أصدق النهضات وأسلمها وأثبتها هو ما قام منها في ظلّ الحرية.

فكلّ لبناني إذن، بقدر ما يملك من قوّة، مسؤول عن أن تبقى خطى وطنه في طريق التقدّم الذي لا رجوع فيه إلى الوراء، بل مضي أكيد إلى الأمام.

انني هنا أتوجّه بالدرجة الأولى إلى شباب الوطن لأقول له: إن هذا الطريق، إذا كان التزامها واجباً على اللبنانيين جميعاً، فإن الحرص عليه أمانة في عنقه، ووديعة في يده، لأنه طريق الغد، ولأنه بتطلّعه وعزيمته، واستعداده للتضحية، لا يرضيه، ولا يجوز أن يرضيه، إلاّ أن يكون وطنه سائراً، وبسرعة، إلى أعلى مراتب العزّة والكرامة.

إن عالماً تأخذ فيه القوى المادية مقاييس جبارة، متعاظمة باستمرار، لا تعيش فيه الأوطان الصغيرة إلا إذا تسلّحت بالروح الكبيرة.



فؤاد شهاب ضمانة الوحدة الوطنية... هكذا نقرأ

ثالثاً | الوحدة الوطنية

ويشمل:

أ - مفهوم الشهابيّة للوحدة الوطنية.

ب - إعتدال عدالة.

ج - الحرية.

د - السيادة والاستقلال.

هـ - واجب اللبناني.

•••



أ - مفهوم الشهابيّة للوحدة الوطنية

١ - «إنّ أوّل ما أطلبه من نفسي وما أطلبه من كلّ مواطن لبناني هو السعي بكلّ ما أوتينا من جهد وطاقة للعودة بالبلاد إلى وحدتها الوطنية التي بقوّتها حقّق لبنان استقلاله سنة ١٩٤٣، وثبّت سيادته، ورسّخ كيانه...»

... «وإذا كانت تلك الوحدة هي السلاح الأمضى الذي استعان به شعب لبنان لتحقيق الإستقلال وتوطيد السيادة الوطنية، فإن هذه الوحدة وما يرافقها من طمأنينة واستقرار ما تزال الأساس لكلّ عمل نستهدف منه اليوم ودائماً كلّ غاية مماثلة من غاياتنا الوطنية...»

(٤ آب ١٩٥٨)

٢ - «... إن هناك ناحية أخرى من نواحي أزمتنا، هي ما تخلف عن حوادثها وأيامها من تباعد وتنافر بين أعضاء الأسرة اللبنانية. وما ظنّ اللبنانيين جميعاً إلا متألّمين لهذا الواقع المؤسف، وتوّاقين إلى تصفية النفوس وتنقية الصدور مما علق بها. ان منطلقنا في ما نصبو إليه من تصفية آثار الأزمة وحلّ المعضلات الناشئة عنها، وما نصبو إليه من بناء وطن حرّ متقدّم، ومستقبل مستقرّ مجيد، إنما هو التمسّك بالوحدة الوطنية.

«إلى هذه الوحدة، إلى إحيائها والاعتصام بها، إلى العيش المستمر في ظلّها، أدعو اللبنانيين جميعاً».

«فليس من مطمع ولا من مطلب، شخصياً كان أم حزبياً، يجوز أن نعرض من أجله هذه الوحدة. وليس من حق لفرد أو لجماعة يوازي جزءاً من هذه الوحدة. بل ليس من واجب ألزم على اللبنانيين من الحرص عليها، والسعي إلى دعمها، ولا من جريمة في حق الوطن أشنع وأخطر من العمل على هدمها أو التفريط بها...»

(٢٣ أيلول ١٩٥٨)

٣ - «... إن كلّ أمر يبقى قليل الجدوى هزيل الثمر إذا لم يكن الإيمان بالنفس والوحدة الوطنية هما الدعامتين اللتين عليهما نبني ونشيد...

«والأزمة الأخيرة التي تعرّض فيها كيان لبنان للتفكّك، وازدهاره للانهيار، وأبناؤه للتفاني والتشتت، لم ينجُ منها وطننا العزيز إلا بقوّة الإيمان والوحدة».

الرئيس يتوسّط رفاق السلاح



«... وفي الساعة التي أشفق فيها اللبنانيون وغير اللبنانيين على لبنان من أن تعصف به عواصف الفتنة الطائفية، إذ بهذه التربة المقدّسة تبهر أنظار العالم بإنتصار الوحدة الوطنية، وإذا باللبنانيين اليوم، أكثر مما كانوا في كلّ يوم، اخوة متحابون متصافون، متعاونون متضامنون، بل إذا بهم شعب واحد، ووطن واحد، دستورهم المحبّة، وطموحهم مجد لبنان.

(٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٨)

٤ - «... إن إنهزام روح الفرقة والتناحر والبغضاء، والرغبة في نبذ كلّ أسباب التنازع والإنقسام، والعزم على بذل الجهد الكامل لإقامة الدولة والمجتمع على دعائم الأخلاق والعدل والمساواة والواجب، انها كلّها عوامل وضعت لبنان، الخارج من المحنة، على الطريق القويم لبناء حياته الجديدة.

«أيها اللبنانيون،

لو أن الشعوب تعيش كلّ أيامها بالروح العالية نفسها التي تحيا بها المراحل الفاصلة، لتبدّل وجه العالم وتحوّل سير التاريخ.

ولكنها إذا لم تستطع ان تعيش على الدوام أيامها العادية بالروح التاريخية تلك، فإن قبسا من هذه الروح ينير طريقها كلّ يوم.

ولعلّ الشعوب التي تفوّقت في كلّ مضمار، هي تلك التي إستطاعت ان تأخذ دائماً في حياتها الطبيعية بشيء من روح أيامها البارزة...»

(٢١ تشرين الثاني ١٩٥٩)

٥ - «... لا شك في ان الصداقات الدولية والمنظّمات الإقليمية، والهيئات العالمية، تساعد الشعوب على حفظ إستقلالها. ولكن الضمانة الأساسية الكبرى لاستقلال

الوطن وسلامة أراضيه وحدوده... هي دائماً الوحدة بين عناصر الشعب الواحد. الوحدة التي لا يقدم تاريخ بلد أكثر مما يقدّم تاريخ لبنان الدليل على أنها أصل كلّ استقلال وضمانة كلّ حدود.
فلولا الوحدة لما تحقق للبنان إستقلال ولما بقي له إستقلال.
تعاظم الخطر على لبنان منذ عامين، واستشرى الحقد وسال الدم، وضاع الأمن وانقطع الرزق، وعجزت كلّ المنظّمات الإقليمية والعالمية عن حماية لبنان حين تعرّض لما تعرّض له من خطر.
ولكن إجماع اللبنانيين على إرادة العيش متحدين أنقذت وحدها في النهاية الوطن...»
(٢٠ أيار ١٩٦٠)

٦ - «... إن بلداً كلبنان، تعددت مذاهبه وطوائفه، وتضافرت عوامل عديدة، في قرون مديدة، على زرع بذور التفرقة في أرضه وبين أهله، يحتاج أول ما يحتاج إلى ما يجمع شتات أبنائه، ويؤلّف ما بين قلوبهم، ويحلّ المحبّة في نفوسهم، ويوحّد صفوفهم وجهودهم لخيرهم وخير وطنهم...
إن الحفاظ على الوحدة الوطنية في بلد كلبنان، حياته في هذه الوحدة وشقاؤه في زوالها، شرف لا يقلّ عن الحفاظ على حدود الوطن، ومجد لا يوازيه إلا مجد الموت في ظلّ العلم...»
(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٠)

٧ - «... إن بناء المجتمع لا يقوم إلا ببناء الوحدة الوطنية. وبناء الوحدة الوطنية لا يتمّ إلا ببناء المجتمع.
فكما ان التفرّق في صفوف المواطنين يقف عائقاً دون نمو الوطن وسيره نحو الأفضل، كذلك فان تخلّف البلاد سبب رئيسي في تفكّك وحدتها، حتى ولو كان هذا التخلّف نسبياً وغير شامل».
(٢١ تشرين الثاني ١٩٦١)

٨ - «أيها الضباط...
إن مهمّتكم النبيلة لا تنحصر في حماية الحدود وصدّ كلّ معتدٍ غاشم عنها فحسب، بل تتعداها إلى الداخل حيث تعملون شعباً وجيشاً متآزرين متكاتفين، على صون وحدتنا



الوطنية التي وقفتم في أحلك الظروف تحرسونها بإيمان وإصرار نادرين، عندما هبّت الرياح العاتية على السفينة اللبنانية، وفككت معظم القوى، فصمدتم أنتم رسل هذه الوحدة وبقي لبنان.»
(٢١ تشرين الثاني ١٩٦١)

٩ - «... وجيشنا الذي هو مدرسة الوحدة الوطنية بالتفكير والممارسة، يحياها ويحميها، يعرف أن الديموقراطية في لبنان هي شرط من شروط بقاء لبنان، لأنها صورة الوحدة الوطنية والتعبير العملي الحي عنها».
(١٤ أيلول ١٩٦٢)

١٠ - «إن العظمة في موت شهداء السادس من أيار لم تكن في انهم ضحّوا بحياتهم في سبيل الحرية والكرامة والوطن فحسب، بل كانت كذلك في أنهم ماتوا معاً. وقد أرادوا أن يموتوا معاً بعد أن عاشوا معاً وجاهدوا معاً. وقد أرادوا أن يعيشوا وأن يجاهدوا معاً، متغلّبين في الحياة وفي الموت على كلّ ما يمكن أن يفرّق بينهم، منتصرين في الحياة وفي الموت على كلّ من عمل على تمزيق شملهم. لا وطن بدون تضحية، ولا وطنيّة حيث لا وحدة وطنيّة... فإذا كان ذِكر التضحية العظمى واجباً قومياً، فإن ذِكر الوحدة الوطنية التي تمَّت وتألَّقت في ظلّها تلك التضحية يجب أن يكون درسنا اليومي، بل يجب أن يكون العيش فيها زادنا اليومي».

ب - اعتدال - عدالة

١ - «... لكي يثق المواطن بالدولة، يجب أن يسري فيها روح الجدّ ويسيّرها: الجد في المسؤولية عن الواجب وفي الحساب، والجد في جعل الدولة للمواطن ولكلّ على السواء، والجد في النظرة إلى الغد والتصميم له».

(٢٣ أيلول ١٩٥٨)

٢ - «... إنني لعلى يقين من أن اللبنانيين، وقد مكّنوا المسؤولين بوعيهم وإخلاصهم من الوصول خلال عام بالبلاد إلى ما تنعم به الآن من هدوء وطمأنينة، لن يتوانوا في المرحلة الثانية من مهمتنا عن بذل كلّ تضحية في سبيل بناء بيت لبناني جميل على أرض لبنان، أرض المحبّة، يشعر فيه كلّ لبناني انه بيته، ويسوده مزيد من العدل الإجتماعي ومزيد من الرفاه. إلى تحقيق هذه الغاية النبيلة أدعو جميع اللبنانيين دون استثناء...
أيها اللبنانيون،
لقد جعلت نصب عيني منذ حملت أمانة الرئاسة ان يظلّ ضميري مرآة لضميركم، يستمدُّ منه بعد الله الهداية إلى ما يضمن خيره وكرامته ومستقبل أبنائه، وإلى ما يؤمّن للوطن وحدته وسلامته وحريته وارتفاع رايته...»

٣ - «... ففي ظلال هذا النظام الديموقراطي إنما تتحقق المساواة أمام القانون، ويتكافأ الجميع في الواجبات والحقوق، وينتفي طغيان الجماعة على الجماعة. وفي أفيائه لا سبيل لاحتكار الوطنية أو لتصنيف المواطنين درجات بعضها فوق بعض في مجالات الولاء الوطني. وبفضله إنما تتحقق وتقوم وتدوم وحدة الشعب. لقد أعطت الديموقراطية ودائماً كلّ هذا للبنان، ولا بدع إذاً أن يكون الشعب اللبناني أول شعب مارس الديموقراطية في ربوع الشرق».

٤ - «... يجب على الجميع في الطليعة الذين ينعمون بمنافع الإزدهار، وربما كانوا من صانعيه، ان يدركوا ضرورة السعي للإرتفاع باللبناني المتخلّف، والقضاء على العسر غير المشروع، في مجتمع راقٍ مزدهر طموح، ويتعاونوا، بمسؤولية وطنية شاملة، على معالجته وإزالة أسبابه وآثاره.





روح التآخي والتعاضد ضمانة إستمرارية لبنان

إن المرحلة التي تدخلها البلاد لبناء المجتمع الجديد، والتي يتحتم فيها تعاون الشعب والمسؤولين أوثق التعاون، والتي يُطلب فيها من البعض التضحية ومن البعض الآخر الصبر، مرحلة لا تقلّ خطورة عن المرحلة التي سبقت وحققت الإستقلال، وإن تكن بطولتها بطولة العقل والقلب أكثر مما هي بطولة السيف والزند...»

(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٠)

٥ - «... إن لبنان يعيش منذ فترة مرحلة جديدة هامة من مراحل تطوّره، ويرسي القواعد لنهضة إجتماعية تزول معها صورة الواقع المتخلّف الذي يشوّه في أكثر من ناحية وجه لبنان... لتحلّ محلّها صورة الكرامة والعدل والانتاج يؤلّفها اللبنانيون جميعاً هذه المرة دون استثناء...»

«**...** واحتراماً لفكرة العدل التي تعلّمناها مع تعاليم أدياننا السماوية، وقفت جهدي دائماً على السعي لأن تكون للبنان في هذا النطاق الخطير سياسة بعيدة عن التأثّر بأيّ عامل من عوامل الهوى أو النظر القصير.

«... أيها اللبنانيون،

... يتجه الذهن إلى فضائل خلقية ونفسية، وكفايات معنوية وروحية، توسّل بها هذا الشعب وثبته الإستقلالية، فكانت هي، لا السلاح والحديد. ولا العدد والعدّة. أداة فوزه وسبيله الأمثل إلى تحقيق أمانيه. ان تلك الفضائل والكفايات نفسها هي التي يجب ان نتحلّى بها دائماً ونرعاها ونقيمها عهداً بيننا إذن ليكون لنا المجتمع السليم القادر على مجابهة كلّ الصعاب. وهذه الفضائل والكفايات نفسها هي التي لا يرى مخلص غنى عن مخاطبتها والاستنجاد بها في كلّ محاولة صادقة تستهدف بناء الوطن على أسس المحبّة والتضحية والضمير والإحساس وإقامة الدولة على مبادئ المساواة والعلم والمسؤولية.»

(٢١ تشرين الثاني ١٩٦١)

٦ - «... أيها اللبنانيون،

بقدر ما تشعرون أن حاجاتكم الأساسية، المفروض في الدولة تأمينها تسير إليكم كحقوق لا كهبات، وتصل إليكم مجرّدة من المنّة، لا يمليها تمييز ولا يشوبها تفريق، يحق لكم أن تطمئنوا إلى ان طلائع الجهد المبذول لن تمنعها عقبة عن التقدّم والتوسّع، حتى تعمّ الوطن في مختلف مناطقه والشعب في مختلف فئاته...»

(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٢)

٧ - «... سعت الدولة جهدها لتأدية الواجب، فرعت، إلى جانب وحدتنا الداخلية، واجب المحافظة على فضائل النزاهة والعدل والتجرّد، واعتمدت العلم والتخطيط والانضباط، وعملت على تأمين المساواة بين المواطنين، أفراداً وفئات ومناطق، وعلى دفع عجلة التطوّر الإجتماعي إلى الأمام لتبقى بلادنا جادة على طموح للسبق في الطريق الحضاري...»

(٢٠ آب ١٩٦٤)

ج - الحرية

١ - «... إن النهوض بالدولة، النهوض الذي نهدف إليه اليوم، يحتاج إلى معاونة المواطنين جميعاً، وإلى حسّ الفرد بالإنتماء إلى المجموع، وإلى تفهّم الحدود بين حق الذات وحق الآخرين، والتمييز بين الحرية والفوضى، وإلى التحلّي بروح النظام والخضوع الإختياري للقانون...»

(٢٣ أيلول ١٩٥٨)

٢ - «... إن لبنان الذي كافح جيلاً فجيلاً في سبيل الحياة الكريمة، وفي سبيل الحرية، وفي سبيل التقدّم، والذي عرف المشرق في الأيام والمظلم، وذاق الرغيد والخشن من العيش، ورفرفت في سمائه أعلام السيادة حيناً وانطوت حيناً، ليجد في يوم ٢٢ تشرين العظيم اليوم الذي تحققت فيه أمنية أبنائه وانتصرت رسالة شهدائه. لقد اهتدى هذا الشعب الصغير في معركة الإستقلال إلى سر الإيمان بالنفس وسرّ الوحدة بين أبناء الوطن، وبهما ناضل واستبسل فكانا سلاحه الغلاب في وجه القوة...»

(٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٨)

٣ - «... إن الخلافات نفسها إذا ما نظر اللبنانيون إليها من خلال اتحادهم في حب لبنان، والتعلّق به، تبدو من مظاهر ثروتنا الروحية الغالية، ومن ميزات حرياتنا الأساسية التي كانت وما تزال من أسباب كيان هذا البلد...»

(أول كانون الثاني ١٩٥٩)

٤ - «... إن الرجوع إلى الشعب ودعوته للإعراب عن رأيه في الذي كان وفيما يجب أن يكون، واجب لا محيد عنه في كلّ مرة بدا فيها ان أمن البلاد وجوّها السياسي إنما يسمحان بذلك وفي حدود الحرية والنظام...»

(٢٠ أيار ١٩٦٠)

٥ - «أما فيما يعود لي شخصياً، فإني لم تضعف ثقتي يوماً بالديموقراطية البرلمانية. بل لقد حرصت منذ كان لي شرف تولّي مقدرات هذا الوطن في فترة استثنائية صعبة

من تاريخه... على تدعيم الحياة النيابية، مؤمناً كل الإيمان بالنظام البرلماني الذي لا أرضى عنه بديلاً لبلادنا، واثقاً كلّ الوثوق انه النظام الوحيد الصالح لها، وذلك رغم ما يمكن أن يلصق به أحياناً من شوائب هو براء منها في النتيجة»...

(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٠)

٦ - «ان أقوى ما في الديموقراطية انها تستطيع ان تكون، متى شاء الشعب الذي يمارسها، صورة لأرفع ما في تفكيره، وأنبل ما في حسّه، وأطهر ما في ضميره.
وفي وسع الديموقراطية، التي حقق لبنان تحت رايتها كلّ ما حققه من إصلاح الدولة والمجتمع، أن تحمل طموحه الكبير إلى أبعد أهدافه. وان أصدق النهضات وأسلمها وأثبتها هو ما قام منها في ظلّ الحرية»...

(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٣)

د - السيادة والاستقلال

١ - «... إن الإخلاص والصراحة في علاقاتنا مع البلاد العربية الشقيقة، والكرامة والصداقة في جميع علاقاتنا الأجنبية، هي أسس جديرة بتوفير حياة هانئة لوطننا يتأمّن فيها الإزدهار والسلامة والطمأنينة والعزّة. وهي كفيلة بأن تضع لبنان في المنزلة الكريمة التي يستحقها في البلاد العربية وفي العالم»...

(٤ آب ١٩٥٨)

٢ - «... إذا كان ميثاق جامعة الدول العربية التي نغتبط جميعاً لإستئناف نشاطها، وميثاق هيئة الأمم المتحدة، هما الدعامتين القويتين لاستقلال لبنان، فإن الدعامة الكبرى تبقى في ميثاقنا الوطني، في وحدة صفوفنا وإجتماع قلوبنا، في إعتمادنا على أنفسنا وإتكالنا على سواعدنا، في ولائنا الكامل غير المشوب ولا المجزأ لوطننا لبنان.

(٢٣ ابلول ١٩٥٨)

٣ -«... لقد علّمتنا الأيام العصيبة، التي مررنا بها أخيراً، أن مصيرنا إنما هو صنع أيدينا. فنحن بأيدينا عرضنا استقلالنا حتى كاد يضيع، ونحن بأيدينا أنقذناه»...

(٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٨)

٤ - «إن نشدان الأهداف الكبيرة، والحرص على حرمة المبادئ السليمة، وصهر المطامع والأهواء في بوتقة الخير والصالح العام، والتفهّم الواعي لمعنى الوطن ولشرف خدمته، والشعور بوحدة الحياة والمصير بين جميع اللبنانيين، من جميع هذه القوى المعنوية التي تمسّك بأهدابها اللبنانيون، انبثق يوم ٢٢ تشرين واستحقه لبنان»...

(٢١ تشرين الثاني ١٩٥٩)

٥ - «... إن لبنان الذي خاض معركة الإستقلال عام ألف وتسعماية وثلاث وأربعين، قد خاض معركة استقلال ثانية قاسية مرة أخرى عام ألف وتسعماية وثمانٍ وخمسين، وانتصر انتصاراً رائعاً بما اجتمع له في صفوفكم التي تنتظم في حب لبنان صفاً واحداً، وقلوبكم التي تجتمع في هواه قلباً كبيراً...»

(٢١ تشرين الثاني ١٩٥٩)

٦ - «... أيها اللبنانيون،

في ذكرى الإستقلال الذي قيل فيه أنه يؤخذ ولا يُعطى، ما أراني إلا معبراً عن تجارب لبنان حين أقول:

إن الإستقلال الحق لا يؤخذ ولا يُعطى. ان الإستقلال يبنى.

أيها اللبنانيون،

ليس في اللبنانية تمييز ولا امتياز.

وليس للبناني على لبناني فضل إلا بالعمل الصادق.

فليكن حبكم للبنان، وإخلاصكم له، وحرصكم على استقلاله، عملاً، وعملاً لا يكلّ.

إن استقلالكم هو عمل كلّ منكم، وهو عمل كلّ يوم».

(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٠)

٧ - «... أيها الضباط،

ليست حدود لبنان وحدها ما تحميه صدوركم العامرة بالبسالة، ولكنه الإستقرار داخل الحدود الذي جعل من لبنانكم موطناً للعيش الكريم، والجهد المثمر، والتقدّم الوطيد...»

(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٣)

٨ - «... الروح اللبنانية أرحب من الحدود، وانطلاقها متحرر من القيود، تكوّنت وانطلقت على مرّ العصور منذ أفاض الله نعمه على هذه الأرض الطيبة وعلى أهلها. إنها، قبل كلّ شيء إيمان راسخ بخلود لبنان، وباستقلاله وسيادته ووحدته الوطنية...»

تلك الصدور العامرة بالبسالة...



هـ - واجب اللبناني

١ - «... أراني مدفوعاً برغبة ملحّة في أن تكون رسالتي إلى مواطني وإخواني دعوة إلى التفكير والعمل، فتشق في اتجاهها إليهم طريقاً رحبة إلى العقول والقلوب.
فالعمل الذي نحن مدعوون إلى القيام به في مختلف الميادين الخلقية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية، ينبغي أن يسمو، وأن يكون عملاً مشرقاً يشترك فيه كلّ فرد منا. ولن يكون ثمة إصلاح شامل، قريب التحقيق أم بعيده، إن لم يكن مستقراً أصلاً في ضمائر الأفراد. فليس هنالك مساهمة عقيمة، ولا تضحية باطلة، وإنما هي فريضة مشتركة تلزم الجميع دون إستثناء بواجب الجهد الذاتي والتعاون الوطني. ومما لا شك فيه ان قوّة المثل أبعد أثراً وأينع ثمراً من الخطب والمواعظ.



فإلى هذا الواجب الشامل أدعو جميع اللبنانيين، حتى تتضافر جهودهم، وتتعاون على العمل أيديهم، وليتقدّم شعورهم كلّ يوم بتضامنهم الوثيق، وإن كانوا يختلفون في بعض الآراء والنزعات والثقافات، فيتأصّل تعاونهم ويتسع نطاقه في ما بينهم...»
(أول كانون الثاني ١٩٥٩)

٢ - «... لقد شعر لبنان... أنه في حاجة إلى جهد استثنائي يبذله كلّ مواطن فيه، وكلّ ذي مسؤولية عامة، ليستأنف الوطن حياته الطبيعية في ظلّ المحبة، والتعاون، والعمل المنتج، بل لينطلق كذلك إلى بناء حياة عامة جديدة توفر للبنان المناعة ضد المفاسد والفتن، وتحقق له قيام المجتمع والدولة السليمين الراقيين...»
(٢١ تشرين الثاني ١٩٥٩)

يَدُ الله مع الجماعة... الرئيس شهاب يتوسط عدداً من معاونيه

٣ - ... «كلّ اللبنانيين يرون عيوباً في بلدهم ويشكون من مساوئ. كلّهم يريدونه أفضل بل في خيال كلّ منهم صورة للبنان مثالي أكمل، يقوم على الحكم المستقيم المتجرّد القادر المسؤول، والعدل المنزّه المبرأ، والنظام المريح، والأمن المطمئن، والازدهار الثابت، والتقدّم المستمر.
ولكن، كيف يتم للبنانيين هذه الصورة، وكيف يحقق هذا الخيال؟ في بلد بني فيه على الجهد الفردي، وفي بلد اختار لحكمه النظام الديموقراطي، لو عمل كلّ لبناني بروح المجموع، مدركاً أن كلّ جهد في سبيل الكل مردّه في النهاية إلى نفسه، لوجدتم، ووجدنا، لبنان الذي نريد.
إن معرفة النقص والتذمّر منه نصف الطريق، والعمل الجدّي، المشترك، المتعاون، المخلص، هو النصف الآخر. فلا نقف في منتصف الطريق...»
(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٠)

٤ - «... إن أي عمل إنمائي لا يعطي كلّ ثماره إذا لم يبادر المواطن إلى بذل الجهد الإيجابي لإنجازه.
والدولة وهي تقوم بمسؤوليتها... في حاجة إلى حس المواطن لمسؤوليته، وبحق المجموع عليه، واستعداده للوفاء له. إن مشاركة المواطنين في عمل الدولة، وإسهامهم في ما تبذل، شرط لكلّ نجاح، بدونه يتعذّر تحقيق ما يصبو إليه الوطن.
وتلبية المواطن لهذا الشرط لا يقل قدسية عن قدسية حقه على الدولة وإذا ما قرر كلّ منا ان يبدأ بنفسه، فيلزمها بالمسؤولية، يكون قد كفل القوة الأولى للإنتاج...»
(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٢)

٥ - «... كلّ لبناني...، بقدر ما يملك من قوة، مسؤول عن أن تبقى خطى وطنه في طريق التقدّم التي لا رجوع فيها إلى الوراء، بل مضي أكيد إلى الأمام.
انني أتوجّه بالدرجة الأولى إلى شباب الوطن لأقول له: إن هذا الطريق، إذا كان التزامه واجباً على اللبنانيين جميعاً، فإن الحرص عليه أمانة عنقه، ووديعة في يده، لأنه طريق الغد، ولأنه بتطلّعه وعزيمته، واستعداده للتضحية، لا يرضيه، ولا يجوز ان يرضيه، إلا أن يكون وطنه سائراً، وبسرعة، إلى أعلى مراتب العزّة والكرامة...»
(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٣)

رابعاً | الدولة الشهـابيّة

أ - بناء الدولة - رسالة لبنان.

ب - الجيش.

ج - السياسة العربية.

د - السياسة الدولية.

هـ - الإقتصاد.

و - التربية.

ز - الإنتخاب.

ح - الطفولة.

•••

أ - بناء الدولة - رسالة لبنان

١ - «... ان لبنان الذي كان دائماً حاملاً مشعل التقدّم في هذه البقعة من الشرق، وصاحب المبادرة في كلّ نهضة عربية، لن يطمئن اليوم إلى الدعوة التي تسلبه القدرة على الإستمرار في رسالته المشعّة، بل سيعمل بروح جدّية على أن يظل موطن التوثّب والإقدام ويحتفظ بدور الطليعة الذي هو دوره.
واني، وأنا أتطلّع إلى وثبة لبنانية سبّاقة تدفعها هذه الروح الجديدة، أتوجّه، بنوع خاص، إلى عنصر الشباب الذي أتحسس أشواقه إلى التقدّم والمجد، وأعرف استعداده للعطاء والبذل بسخاء...»
«... إسمحوا لي أن أعبّر عن طموح هذا الوطن، المنطوي على كنوز وفيرة من كوامن القوى الخلاّقة، وإمكانات الإبداع، إلى غد لا يكون فيه لبنان شغل العالم بسبب أزمة سياسية تهدّد سلم منطقته أو سلم العالم، بل إلى غد مجيد يكون فيه لبنان محطّ أنظار الدنيا، بفعل دور حضاري ألمعي، شعاعه العلم العظيم، ونوره الروح الكبيرة...»
(٢٣ أيلول ١٩٥٨)

٢ - «... ان الغد المرجو لم يزل بعد في فجره الأول. وقد أعاق اكتمال نوره أنه كان على هذا الوطن، مع انتقاله من وضع دولي إلى وضع دولي آخر، أن ينتقل من عقلية في الشؤون العامة إلى عقلية، ومن أسلوب في الحياة إلى أسلوب، ومن طراز في العمل إلى سواه، وليس ذلك كلّه بالأمر اليسير.
وإذا كان في المحن التي مرّ بها لبنان، والتجارب التي تعرّض لها، ما يهدده بشتى الأخطار، فقد كان فيها كذلك ما ينبّه الضمائر إلى ضرورة العمل الجذري في تجديد مناهج الحياة العامة...»
(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٢)

٣ - «... إن مضي الدولة في تحقيق الإصلاح، وما يكتنف ذلك من صعاب وعقبات، يلزم كلّ لبناني بتحمّل نصيب معيّن من الجهد والأعباء. فالدولة السليمة الصالحة تقتضي منهما مثيل ما يستلزم بناء الإستقلال نفسه. وقيام الدولة لا يكون إلا إذا وضع الشعب في بنائها من حماسته وحرارة قلبه وإرادته وصلابته، القدر الذي وضعه في معركة الإستقلال...»
(٢١ تشرين الثاني ١٩٥٩)



٤ - «... وفيما أنتم ونحن نسعى، وسائر إخواننا، لإعادة الإنسجام والإتصال إلى بلدان العالم العربي، ولإقامة الإستقرار فيه والطمأنينة والسلم على أسس الحق والعدل، نحرص ونعمل، بتفكير منفتح عالمي، مماشٍ لروح العصر، على أن يقوم نوع جديد من التعامل، والنفع المتبادل، بين الأمم، مبني على التفاهم والإحترام والكرامة...»
(٥ شباط ١٩٦٠)

٥ - «... إن الدولة اللبنانية تمرّ الآن في مرحلة جديدة من مراحل حياتها، هي مرحلة تركيز الحياة اللبنانية العامة على أسس سليمة ثابتة مع الحرية والعدل والعلم، يتعيّن فيها لكل لبناني حقه على الدولة، وعلى المجتمع، من العيش وكرامة العيش، ويتعيّن فيها للدولة، وللمجتمع، حقهما على كلّ لبناني من الولاء وأعباء الولاء.
وهذه المرحلة قد باشرتها الدولة منذ زمن، قاصدة إلى تزويد الوطن اللبناني بمقوّمات التنظيم المدني الحديث إجتماعياً، وإقتصادياً، وثقافياً، في تجرّد عن أيّ ربح خاص، أو هوى ذاتي، لمن يتحمّلون مؤمنين تبعات هذا العمل، ويضطلعون متجرّدين بمسؤوليته الكبرى.
ونحن، حينما نقبل على القيام بهذه المهمة العسيرة الشاقة، إنما نفعل ذلك بيقين منا أن مستقبل لبنان في حريته واستقلاله وازدهاره رهن بالقدر من السعي، والقدر من الجهد، والقدر من الإخلاص، الذي يضعه اللبنانيون في تحقيق حاجة وطنهم التاريخية إلى هذا التطوّر الجدّي...».
«إن إصلاح أجهزة الدولة، الذي عملنا خلال السنين الماضية على إرساء قواعده، لا بد ان ترافقه عملية إصلاح أضخم وأشد ضرورة وخطورة، وأوسع نطاقاً وأصعب تحقيقاً، لأنها تتناول حياة المجتمع اللبناني تناولاً مباشراً لتقيمها على قواعد وأسس تليق بشعب متقدّم راقٍ في عصر مسألته الكبرى هي المسألة الإجتماعية، إلى جانب مسألة السلام العالمي. وكلّ إصلاح لأجهزة الدولة يبقى محدود النفع، ولا أقول سطحياً وتافهاً، إن لم ترافقه، جنباً إلى جنب، عملية إصلاح إجتماعي شامل...».
(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٠)

ب - الجيش

١ - «... لا بدّ لي... من كلمة أوجهها إلى جيشنا الحبيب: لقد رافقته ينشأ، ويترعرع، ويزهو، وعملت في سبيله ما استطعت. فمن حقّه عليَّ أن أخصّه... بعاطفة ملؤها الحنوّ. لقد رأيته يعيش تلك الأحداث التي مرّ بها لبنان، فلم تحطّ من عزيمته، بل بقي متحلياً بوطنيته وتفهمه للواجب. وكان له الفضل الأكبر في سلامة الكيان والمحافظة على معاني الدولة، واستمرار الحياة على أسس الديموقراطية والحرية والمحبّة.

فله مني الثناء والشكر، وليعلم أنه أبداً موضع ثقتي ليقيني أنه خليق بمجابهة كلّ المواقف بروح الإتحاد والإنضباط...»

(٢٣ أيلول ١٩٥٨)

٢ - «... أيها الضباط، أيها الجنود،

إنكم سياج الأمة وعنوان كرامتها، لا لأنكم تحمون الحدود وتمثّلون القوّة فقط، وإنما لأنكم تجسّدون في الأمة المعاني الرفيعة والقيم العليا التي بها تكبر الأوطان مهما صغرت، ويصان بها تراث الأمة الروحي والخلقي جيلاً بعد جيل.

أيها الرفاق،

ان هذه المعاني والقيم التي عرفتها فيكم دائماً وعلى أرفع مستوى، لتكفي وحدها لإعتزاز أمتكم بكم. ولكن اللبنانيين يكبرون فيكم إلى جانبها أيضاً معانٍ وقيماً أخرى ليست دونها سمواً وارتفاعاً. فقد كنتم وما زلتم وستظلّون حفظة القوة الوطنية الحقيقية المتمثّلة في رابطة الأخوة الصحيحة التي تشد اللبنانيين بعضهم إلى بعض وتجعل منهم شعباً واحداً وبنياناً واحداً مرصوصاً...»

«... لقد آمنّا دائماً نحن الذين اخترنا هذا الطريق، ثم عرفنا بالدرس والتجربة، ان



الله معنا.. ومعنا لبنان

الغلبة في أية معركة لم تكن يوماً للعدد وإنما للإيمان بالعلم الذي نحميه، والمبدأ الذي نخدمه، والوطن الذي نذود به. وقد لا أجدني في حاجة لأن أتخطّى حدود لبنان لأقدم لكم في هذه المناسبة دليلاً قاطعاً على هذه الحقيقة. لن أذكر إسبارطة ولا أثينا ولا سواهما في هذا المجال، بل سأذكر صور وحدها. فحسبي هذه المدينة التي صمدت في

وجه أعظم الجيوش في الزمن الغابر واستحقّت بذلك حقاً لقب «صور التي لا تغلب».
«... ان الوطن الذي فيه مثل روحكم لا يموت...»

(٢١ تشرين الثاني ١٩٥٩)

٣ - «... قد يكون لبنان في حاجة إلى سواعدكم القوية. وإلى سيوفكم الماضية. إلى بسالتكم الجوادة، وإلى دمائكم الغالية. إلى عقولكم المستنيرة ورؤوسكم المدبّرة. ولكنه أحوج إلى تربيتكم الوطنية، المتغلّبة على كلّ ما يفرّق ويصغّر، المتطلعة إلى كلّ ما يعزّ ويشرف. ولقد رأيتم رفاقكم الذين تقدموكم في طريق الجندية الشريفة، بأية صلابة وبأي صمود وبأية تضحيات التزموا، عند وقوع الشدّة بالوطن، وفاء بعهد التربية العسكرية العالية، حتى تمكن من التغلّب على شدته.
والقدوة التي تجدونها فيهم، ويجدها كلّ جندي في كلّ جندي أخلص لوطنه، تقول لكم: إنكم بقدر ما تكونون أوفياء لجنديتكم، أمناء لثوبكم، تكونون وطنيين صادقين في وطنيتكم...
«... ان الوطن الذي يجد فيكم وفي من سبقكم في خدمة العلم السياج القوي لحدوده، والمدرسة المثلى لوحدة بنيه، ما يزال في حاجة إلى دوركم هذا المزدوج، الدور النادر من أدوار الجيش».

(١٦ أيلول ١٩٦٠)

٤ - «... كلكم يعلم ما يمثّله هذا الجيش في نظري. لقد أفرغت جهدي طوال مدة عملي فيه لأزوّده بجسم وروح يكونان في مستوى رسالته النبيلة...»

(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٠)

٥ - «... ضباط جيشنا وأمل لبنان،
في كلّ يوم يأتيكم الدليل من الداخل ومن الخارج، على أن الطريق التي سار فيها مَن تقدّموكم في حمل السلاح، من إخوانكم رجال الجيش، مهتدين بمناقب العسكرية التي تخرّجتم عليها...، وقد كانت مضاءة بالحكمة والصواب، سليمة من النكسات والكبوات، مرسومة بالعقل والخبرة، مخططة بوعي ومعرفة وضمير».

(١٤ أيلول ١٩٦٢)

ج - السياسة العربية

١ - «... إن الإخلاص والصراحة في علاقاتنا مع البلاد العربية الشقيقة، والكرامة والصداقة في جميع علاقاتنا الأجنبية، هي أسس جديرة بتوفير حياة هانئة لوطننا لبنان يتأمّن فيها الإزدهار والسلام والطمأنينة والعزّة... وهي كفيلة بأن تضع لبنان في المنزلة الكريمة التي يستحقها في البلاد العربية وفي العالم...»

(٤ آب ١٩٥٨)

٢ - «... **إن إقرار الأمن وحكم الدولة في جميع المناطق اللبنانية... وإعادة الحياة والنشاط إلى الإقتصاد اللبناني... وإزالة التوتر في العلاقات بين لبنان وبعض شقيقاته العربيات، ولا سيما تلك التي تجاوره،... إنما هي القضايا الملحّة التي يتطلّب حلّها تصميم المسؤولين الكامل، وحزمهم الأوفى وعنايتهم الدائبة...»**

(٢٣ أيلول ١٩٥٨)

٣ - «... أيها اللبنانيون،
إن كلّ ما يعين شعب لبنان على بلوغ المستوى الكريم الراقي الذي ينشد، يعينه في الوقت نفسه على ان يلعب أدواره الكبيرة في محيطه العربي وفي العالم.
فهذا الوطن يؤمن كلّ الإيمان بواجباته كعضو مخلص في الأسرة العربية. وقد ندبته أسباب كثيرة لأن يكون دائم التفكير والسعي في منعة العرب وقوتهم ووحدة صفهم.
وقد علّمته الأحداث ان كل ما يوهن الوشائج بينهم من شأنه ان يعرقل ازدهارهم ويعكّر طمأنينتهم ويؤذي مستقبلهم.
ولبنان، بدافع من مشاعره ومن مصالحه، كان وسيظل الحريص دائماً على مشاعرهم ومصالحهم جميعاً...»

(٢١ تشرين الثاني ١٩٦١)

٤ - «... إن لبنان... يقوم بدوره المتجرّد المثمر في محيطه العربي مخلصاً في سعيه، باراً بأخوته، أميناً على رسالته، حريصاً أشد الحرص على ما فيه خير العرب وقوتهم، مولياً جهده الكامل كلّ قضية من قضاياهم...»

(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٢)

د - السياسة الدولية

١ - «... أيها اللبنانيون،
إن الوجه الذي يطلّ به لبنان على العالم كدولة جادة لبناء التقدّم، والقضاء على معالم التخلّف... وقد كفل لبلدنا الفرص الثمينة التي تستحقها كفاءات أهله وتتلاءم مع طموحهم... في المجال الدولي يؤدّي لبنان قسطه الواجب في العمل على سيادة مبادئ العدل والحق والحرية، ورسوخ فكرة التعاون الدولي وارتفاع راية السلام، في عالم وضعه التقدّم العلمي الجبّار على مفترق طريقين: طريق الدمار، وطريق لتحقيق أزهى أحلام الإنسانية...»
(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٢)

٢ - «... إن بلادنا الأمينة لسياستها في الحياد وعدم التدخّل، ولتقاليدها في الحرية والضيافة، المصممة فوق كلّ شيء على صيانة إستقلالها وكرامتها مع المحافظة على صداقاتها واحترام إلتزاماتها، قد إستطاعت بعون الله، وبحسن تفهُّم أصدقائها الكثيرين وتأييدهم المعنوي، ان تتغلّب على... الصعوبات، وان تحتفظ بوحدتها الوطنية متينة أكثر من أي وقت مضى...»
(٣١ كانون الأول ١٩٦٣)

أرتال.. توحي بالثقة..

هـ - الإقتصاد

١ - «... على الدولة أن تتجاوز مهمة تأمين العدل والمساواة والنظام إلى تعزيز الفضيلة، ورعاية التقدّم، والعمل على ازدهار العلم، وتوفير أسباب النمو الإقتصادي، وكفالة الرزق للفرد ومستوى العيش الكريم...»

(٢٣ أيلول ١٩٥٨)

٢ - «... ليكن من دواعي إعتزازكم وفخركم أيضاً... انكم لبنانيون، وان لكم وطناً ناهضاً، متفتحاً، واثباً، وطد العزم على البنيان، وعلى السير قدماً في مجالاته الرحبة، تدعمه في ذلك إمكاناته الكافية، وأنظمة حديثة تكون حصناً لدولة فتية تريد ان يغمر الأمل والثقة جميع أبنائها في الوطن والمغترب، وأن توفر الفرص والضمانات لإستثمار رؤوس الأموال بحرية كاملة، وأن تؤمّن أسباب الإستقرار السياسي والإقتصادي الذي يضمن للجهود الفردية أو الجماعية أن تزاول نشاطها التجاري والصناعي والمالي في جوّ من الطمأنينة يرقى بإمكاناتها إلى أرفع الذرى.
إن من حق لبنان أن يطلب من جميع أبنائه التفاني في خدمته. وهذه هي أماني عهده الجديد التي تؤلّف منهاجاً عملياً أدعو جميع اللبنانيين إلى تحقيقه...»

(١٥ أيلول ١٩٦٠)

٣ - «... إن الإزدهار الإقتصادي، ومن مظاهره المعروفة هذا الغلاء الذي يشكو منه المواطن، يجب أن لا يغرينا إلى حد الإلهاء، فيخفي عن أبصارنا جوانب العجز والحرمان والبؤس التي تذهب بكثير من رونق هذا الإزدهار، وتقلل من حقيقته وخيراته. بل يجب على الجميع، وفي الطليعة الذين ينعمون بمنافع الإزدهار، وربما كانوا من صانعيه، أن يدركوا ضرورة السعي للإرتفاع باللبناني المتخلّف، والقضاء على العسر غير المشروع، في مجتمع راق مزدهر طموح، ويتعاونوا، بمسؤولية وطنية شاملة، على معالجته وإزالة أسبابه وآثاره...»

(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٠)



و - التربية

«... المعرفة تحرر وانطلاق، والتربية خدمة ورسالة.
تحرركم المعرفة من قيود الجهل. ومن أغلال العداء. والإنسان عدوّ ما يجهل. فتنطلقون في ميادين المجتمع العصري المتفتح الآفاق، المتحري بعلومه وجوه هذا العالم، المتطلّع باكتشافاته إلى العوالم الأخرى.
بيد ان هذه المعرفة تقف عند حد الخطأ والصواب. فلا سبيل لها إلى مجال الصلاح والفساد، والخير والشر، إلا عبر التربية الإنسانية التي جعلناها خدمة ورسالة.
خدمة الفرد بترويض مواهبه وتوجيهها نامية نحو الخير والصلاح. وخدمة المجتمع بإنشاء المواطن الحق، الواعي واجباته، البصير بحقوقه، الواضع مصلحة المجموع فوق مصلحة الفرد.
وهي رسالة، رسالة هذا المواطن الحق لدى إخوانه: يرفع من مستواهم، ويصحح من أخطائهم، ويقوّم من أحكامهم في الأشخاص والأشياء. وعلى هذا الأساس لا تعود المعرفة مجرّد سلاح بأيديكم، بل أمانة في عنقكم، أمانة الواجب نحو الآخرين. وانه لا يكفي ان تنظروا إلى من هم دونكم نظرة الشفقة. لا يكفي ان تدافعوا عن حقوقهم حتى توصلوهم إليها. فإذا فعلتم ذلك منَّة منكم عليهم فما أبعدكم عن روح الواجب. وانكم لتظلّون مقصّرين في تأديته ما دمتم لا تشعرون من تغيثون بأن عملكم إنما هو تأدية أمانة متوجّبة نحو إنسانيتهم. وأن لَمِن شِيَم الإنسان الحر أن يتفهّم واجباته قبل التسرّع في المطالبة بالحقوق. وما الحق والواجب سوى شطري فكرة واحدة. ووجهي مدلول فرد، حتى لا قيام لأحدهما دون الآخر...»

(١٤ تشرين الثاني ١٩٦٠)

ز - الإنتخاب

«... إن من شأن الفترات التي تسبق كل إنتخاب، ولا سيما عند شعوب الشرق، أن ترتدي أحياناً طابعاً صاخباً يبالغ بعض المواطنين فيخالونه بوادر تنفي الإستقرار والأمان. ولكن الحقيقة لا تلبث أن تنجلي لهم بعد ذلك، وإذا بهم يتأكّدون من ثمة أن ما توهّموه طلائع قلق وبوادر اضطراب ليس إلا مظاهر عادية لما استلزمه الصراع الإنتخابي من جلبة وضجة. فهي إذن طبيعة الأشياء، ولا شيء غير طبيعة الأشياء.

«أيها اللبنانيون،

... إذا كان من البديهي بل المحتم في كلّ بلد يعتمد النظام الديموقراطي الرجوع إلى الشعب كلما مرّ حدث سياسي أساسي بالبلاد. فكيف يجوز أن لا يكون ذلك على الأخص في لبنان الذي انتابه بالأمس أخطر ما يمكن أن ينتاب بلداً في حياته السياسية العامة؟

لقد كان الرجوع إلى الشعب ودعوته للإعراب عن رأيه في الذي كان وفيما يجب أن يكون، إذاً، واجباً لا محيد عنه في الساعة التي بدا فيها أن أمن البلاد وجوّها السياسي إنما يسمحان بذلك وفي حدود الحرية والنظام.

إن الإنتخاب في جوهره وفي كلّ بلد ديموقراطي... هو ممارسة الفرد لحق وطني وقيامه بواجب مدني. واختيار الشعب للذين يرى أن يتولوا شؤونه في مرحلة معينة من الزمن إنما هو في حياة كلّ شعب أعظم الأعمال السياسية شأناً وأبعدها أثراً. وهو كذلك أحقها إذن بأن ينزه عن الإحتكام للقوة واللجوء إلى الخداع والتضليل.





الكهرباء في زمن عدم الانقطاع...

بل إن الإنتخاب هو أولاً وقبل كلّ شيء السبيل الضروري الوحيد لتنظيم حياة وطنية مدنية عامة مشتركة في بلد كلبنان بالذات، تؤدّي فيه الديموقراطية دوراً خاصاً حساساً بين مختلف الطوائف والفئات...»

(٢٠ أيار ١٩٦٠)

ح - الطفولة

«ما من إنسان إلا ويقع تحت سحر الطفولة.
أمامها يضعف القوي، ويترفق القاسي، ويأنس المستوحش، ويهدأ الثائر.
إن في الطفل من أسرار الحياة ما هو أقوى من كلّ سر، ومن معاني الجمال ما هو أنفذ من كلّ جمال.
ووجه الطفل يملأ العين والقلب والنفس فرحاً يقصر الزهر عن شبهه، أو يملأها أملاً وشعوراً بقوّة الحياة تعجز كلّ قوى الطبيعة عن مثله.
والأمة التي تعرف مقام الطفل أمة تحسن الحياة وتستكن سرها وتستحقها. إن من أدق مقاييس الرقي عند الأمم إهتمامها بأطفالها وفي عنايتها بهم ضمان لمستقبلها.
فليكن من أقدس واجباتنا شعباً وحكومة أن نولي الطفل حقه من العناية والإهتمام، والحب والتضحية، وأن نحرص على أن يقوم في بلدنا مجتمع ينظر دائماً إلى الطفل نظرة أم وأب».

(٢٢ آذار ١٩٥٩)



خامساً | القضية الإجتماعية

١ - «... إنني منذ اضطلعت بمسؤوليات الرئاسة وأعبائها كانت الأدلّة تتوالى أمامي وتتوافر على أننا لا نستطيع أن نعزل أية مشكلة من مشاكلنا الرئيسية عن القضية الإجتماعية، وانه لا يمكننا ان نفكّر في شفاء أي داء أو تحقيق أي خير دائم وثابت ما لم نتغلّب، بطريقة جدية وعلمية، على مشكلتنا الإجتماعية.
في سبيل هذه الغاية دعوتكم وأدعوكم أبداً للنظر إلى المساعي المبذولة في معالجة المشكلة الإجتماعية على انها عمل من صميم الواجب الديموقراطي وتدعيم لنظام الحياة الحرّة، وإلى ان تعتبروا المساهمة مع الدولة في هذا الميدان ترسيخاً لديموقراطية الدولة وعنواناً بارزاً من عناوينها.
فأمام هذا اللون الجديد من التبعات تنهض بها الدولة... يترتب على كلّ لبناني ان يواجه واقعه منذ اليوم بعزم جديد.
نحن نعلم ان الطريق طويل، ولكننا نتكل على الله تعالى كي لا يفوتنا يوم ولا تمرّ بنا ساعة إلا أفدنا منهما في بناء مستقبل لائق كريم».

(٢١ تشرين الثاني ١٩٦١)

٢ - «... وفيما تستمر الدولة في إقامة عملها على أساس من العلم والمنهج والتخطيط، بعيداً عن الإتكال والإرتجال، يجري تنفيذ العديد من المشاريع العمرانية الضخمة ذات النطاق الواسع الشامل. ويأخذ غيرها طريقة إلى التنفيذ.
على أن أي عمل إنمائي لا يعطي كلّ ثماره إذا لم يبادر المواطن إلى بذل الجهد الإيجابي لإنجازه...
«... أيها اللبنانيون،
إنّ العمل الإنمائي (الذي يجري في ميادين الإجتماع والإقتصاد والعمران) يتعدى في غاياته رفع مستوى العيش، وتحقيق العدالة الإجتماعية، إلى صهر اللبنانيين في مجتمع واحد، تقوم وحدته الوطنية على إيمان كلّ فرد من المواطنين بالإنتماء الكامل إلى شعب واحد. والولاء الخالص لوطن واحد، ولا تقف عند حدود تعايش الفئات والتحالف بينها والتآلف. إنه بذلك تأخذ الوحدة الوطنية أسمى معانيها. وتنبعث منها كل قدراتها.
وبالروح الجديدة، روح الحرص على تنظيم العلاقات في المجتمع تنظيماً عصرياً، تسعى الدولة من خلال معالجتها للمشكلة الإجتماعية إلى تعزيز الإعتقاد الذي هو

اعتقاد أصيل عند اللبنانيين بأنه ممكن لبلد يريد اللحاق السريع بركب التقدّم العالمي أن يحقق ذلك في ظل الديموقراطية...»

(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٢)

٣ - «... لقد مرّ إستقلال لبنان بمراحل عديدة، وبتجارب متنوّعة، وخرج دائماً متغلّباً ظافراً. إلا ان هذا الإستقلال لم يعطِ ثماره إلا يوم اتصل بروح العصر في مفهوم الدولة وواجباتها. وكان هذا الإتصال صنواً للتحرر الوطني في حفظ الكرامة وضمان المصير. فالمسؤولية عن حياة الشعب، والعدالة الإجتماعية، وفكرة الغد، والخطة والعلم، قواعد لا تقوم بدونها دولة ولا يسلم كيان.

لقد ناضل الشعب منذ ان نال استقلاله نضالاً متواصلاً، وبذل كثيراً من التضحيات، في سبيل ان تقوم في وطنه دولة تحمل أمانيه، وتلبّي مطامحه، وتعيش همومه، وترعى حقوقه، وتخدم مصالحه.

إن لبنان، بعد أن ارتسمت أمامه بفعل العلم والخبرة طريق تطوّره ونموّه، تنهض على أرضه المنجزات الإجتماعية والإقتصادية، وتولد المنشآت العمرانية، وتنفتح أمام الوطن آفاق جديدة للتعليم، حاملة إليه في كلّ مكان فرصاً متكاثرة على الدوام للعيش المنتج الكريم.

وفي أنحاء عديدة من لبنان... تخرج الحياة دون توقف من أوضاع الماضي إلى أوضاع العصر. فحملة الإنعاش والتجهيز الإنمائي، إلى جانب تطوير أساليب العمل، تندفع اليوم في غزو المناطق المحرومة، لتقضي فيها على معالم التخلّف، وتؤمّن لأبنائها الحاجات الأساسية، والضرورات الأولية، للحياة اللائقة بالمجتمع المتمدّن.

وهكذا تتقدّم الحياة في لبنان، معززة بتقدّمها سعادة الإنسان وكرامته، بانية ولاء المواطن، مرسخة وحدة الوطن.

«أيها اللبنانيون،

ان لبنان، بهذا الإندفاع الواعي المخطط، لا يبني نفسه كدولة فحسب، بل يبني نفسه كوطن أيضاً، مؤمناً ان التنمية التي تربط أبناء الشعب بحياة مشتركة هي إحدى الوسائل الفعالة في السعي الصادق، الهادف إلى صهر الشعب وتوعيته على وحدته.

وهذه التنمية، فيما هي تهيّئ فرص العمل للجميع، والعيش اللائق بالانسان، تفعل فعلها الكبير في القضاء على التفاوت بين الأفراد والجماعات والمناطق، وتنقل إلى كل أنحاء لبنان... المساواة، وروح الوفاء للوطن.

أيها اللبنانيون،

تمهيداً لقيام الدولة الحديثة التي تعي مسؤولياتها في عالم تهز مجتمعاته الأفكار الثورية، ويحفل بالتطوّرات الشاملة السريعة، كان أول ما يتوجّب، لتمكين الحكم من النهوض بمهامه الكبيرة، المبادرة إلى عمل جذري يبدل أسس الخدمة العامة، باعتبارها أداة الحكم، عليها تتوقف إلى حد بعيد قدرته وفعاليته.

وان تحرير الخدمة العامة، وجعلها على أساس الكفاءة، ووضعها باللامركزية في متناول كلّ مواطن، قد اتجه بها وجهتها السليمة.

فالإدارة هي في خدمة الجميع. وولاء الموظف هو للوطن والقانون. وهذا الوجه الجديد للإدارة، إلى جانب ما يرعاه من كرامة الموظف وإعداده، ومصلحة الوطن، يسهم في تطوير ذهنية العمل السياسي في لبنان، فتصبح السياسة دراسة ورأياً، وتوجيهاً ومسؤولية، وتمثيلاً ورقابة، وضميراً ووطنية، وتتخلّص من أثقال الوساطة والاستعلاء على القانون.

إننا نؤمن بأن لبنان، بنظامه الديموقراطي، وبوحدة بنيه، وبإدارة مجددة، يملك من العناصر ما يبرر طموحه ليشهد توطد الدولة الحديثة الراقية، الجديرة بتأمين الخير والمجد للبنان.

«... إن مشاريع التنمية لم تبلغ بعد كلّ غاياتها. فما يزال الطريق شاقاً، كثير العقبات. وما يزال على أصحاب القدرة أن يحملوا التبعات، ويكملوا الطريق. وان من الخطأ وضع القضية الإجتماعية في غير مرتبتها الصحيحة كقضية أولى من قضايا الوطن.

وعلى الجميع أن يدركوا ان التطوّر هو ضمانة لبنان في أمنه وسلامته، في استقراره وازدهاره. وإننا في ذلك في سباق مع الزمن...»

(٢١ تشرين الثاني ١٩٦٣)

٤ - «... أيها اللبنانيون،

لقد سعت الدولة جهدها لتأدية الواجب، فرعت، إلى جانب وحدتنا الداخلية، واجب الحفاظ على فضائل النزاهة والعدل والتجرّد، واعتمدت قواعد العلم والتخطيط والإنضباط، وعملت على تأمين المساواة بين المواطنين، أفراداً وفئات ومناطق، وعلى دفع عجلة التطوّر الإجتماعي إلى الأمام لتبقى بلادنا عالية الشأن.

واني على ثقة من أن الحفاظ على هذه المكاسب والميزات وتنميتها منوطان بعملكم يداً واحدة وقلباً واحداً، في الداخل والخارج، على ما فيه خير هذا الوطن الجميل وعزّته ومجده...»

(٢٠ آب ١٩٦٤)

منذ بدء الخليقة والإنسان في صراع مع فراغ معناه وهزال حقيقته وضعف قدراته في مواجهة الدنيا. آمن بالأصنام الحجرية حيناً وبالآلهة الوهمية أحياناً علّه ينبش من الغموض المسيطر على مداركه شيئًا من قوّة، شيئاً من معرفة. لهذا إقترب من أخيه الإنسان فتجمّع وتكتل وبكلمة أخرى إختبأ تحت حجمه الجديد.

إنّ البحث عن قائد، نزوع يكمن في جوهر الضعف البشري إن من حيث النقص في القدرة أو النقص في المعرفة. لذا تعاملت الشعوب مع الله على أنه قائد وتعاملت مع السيد المسيح ومع الرسول محمد على أنهما قائدان أيضاً فأسلمتهم مصائرها وحاضرها واستلهمت منهم القرار والهدف... وهكذا فعلت شعوب أخرى وعلى درجات متفاوتة مع بوذا وغاندي وهتلر وموسوليني وماركس وديغول وتشرشل وغيرهم...

على أنّ توق الشعوب إلى نقطة ارتكاز تحميها من جاذبية القلق، غالباً ما انحصر في شخص القائد فأتى تشخيص السلطات ترجمة حسية لهذا التوق المزمن. وراح تعلّق الشعوب بقياديها ينقلب فجائياً إلى خيانات تدعى إنقلابات أو ثورات أو إستقالات قسرية أو عبر إنتخابات إنتقامية واستفتاءات تهدر دم القائد وتستبيح معناه في بورصة الشعب النهم إلى التغيير.

هذا القائد، الذي قال فيه المهاتما غاندي: «هو الذي يسيطر على ذاته دائماً، يجهل المراوغة، الغضب والخوف...» فأدخله، بذلك، في «ميثولوجية» الشعوب.

في التاريخ محطات اسمها القيادات الأسطورية التي تمرّدت على المعقول والممكن وراحت تخطّ بجنونها أو ببطولتها خرائط وحدود جغرافيتها فتسحق في هياج طموحاتها المتغيّرة كيانات وحريات وحقوق أو تقتاد شعوبها إلى الإنعتاق والتحرّر. والقيادات الأسطورية خطيرة في انطلاقتها كما في سقوطها لأنها كلية، تراهن على احتمال واحد هو إنتصارها. وهذا ما عبّر عنه الكاتب عبدالله القصيمي سنة ١٩٥٦ في مقال بعنوان: «إحذروا عصر الأبطال» استهدف من خلاله تحطيم أسطورة عبد الناصر فكتب:

«البطل هو إنسان متفوّق في إرادته أو في قسوته أو في أحدى الخصائص الأخرى التي تجعله مرهوباً أو مطاعاً - تجعله مسيطراً أو تجعل الجماهير تمشي خلفه بلا وقار أو أمامه مذعورة!»

«... ومن أجل وجود بطل واحد يجب وجود جمهور كبير من الراكعين والعاجزين والمحتقرين لأنفسهم... والمعاني القوية في الجماهير القوية تنافي وجود المتفوق المسيطر المعبود...»



«والناس يخضعون للبطل القوي إما خوفاً أو إعجاباً أو بحثاً عن القائد المنقذ... هم يؤمنون بأفراد متفوّقين ويعطونهم إحتمالات التفوّق لأنهم يريدون الفرار من أنفسهم ويشكّون في قدرتهم على مواجهة المواقف!»

«والأبطال يذلون مشاعر الجماعات ويدمرونها لأنهم يخيفونها ويهزمونها ويفسدونها بقوتهم وتفوّقهم عليها وتفرّدهم بحكمها والتدبير لها...»

«إن البطل الذي يتفوّق على المجتمع بمزاياه القوية فيحكمه بالإعجاب والإستسلام ليفسده أكثر من الحاكم الطاغية الذي يحكمه بالخوف والعذاب».

«... والمجتمعات هي التي تصنع أبطالها دون العكس، فالعاجزون عن حمل أنفسهم يصنعون أبطالهم... أما الأقوياء والذين لا يجبنون عن تحمّل الحرية فلا يمكن ان يخلقوا بطلاً... فالأبطال حاجة من حاجات الضعفاء والجبناء...»

«... وكلما طال عهد البطل تمكّنت أسباب الضعف والإتكال والخوف من الحرية والعجز عن مواجهتها. وإذا انتهى عهده الطويل تكشفت حينئذ المأساة.»

«فالشعب الذي يتخلّف عن عهد بطولي لا يستطيع ان يعيش حراً - لا يستطيع أن يعيش وحده ولا ان يقف مع نفسه في العراء... فإذا ذهب بطله ضاع وبدا مثل يتيم ضعيف مدلل فقد أبويه وكافليه مرة واحدة...»

«ومن المخاطر الدائمة أن البطل يريد دائماً أن يكون بطلاً. وهذا يجعله خليقاً بأن يفقد توازنه وهو يسير فوق القمة... وقد تزوّغ الجماهير الهاتفة الراكعة بصره فيخطو وهو لا يرى طريقه!»

إلا ان هذه الصورة القاتمة التي رسمها القصيمي، فقصم بها ظهور الشعوب التي تتطرف في عبادتها لشخصانية القيادة، عاد الأستاذ جورج نقاش لدراستها بعد أربع سنوات في محاضرته: «الشهابية» عام ١٩٦٠ مركزاً على مؤلّف «قياصرة الغد» للمؤرّخ الفرنسي الأميركي أموري دة رينكور Amaury de Riencourt فأكّد أن ظاهرة الخلط بين القيادة والقائد ليست خاصة بلبنان وإنما هنالك تياراً تاريخياً عالمياً يفضي حتى في أكثر الديموقراطيات تعلّقاً بتقاليدها الحرّة إلى «تشخيص» متمادٍ للسلطة. ويستشهد بريينكور القائل: «لقد دخلنا نهائياً في عصر الجماهير. والجماهير مؤنّثة، تقاد بالردات العاطفية أكثر جداً منها بالحكم العقلي وهذا البحث عن القيصر، عن العظيم، عن الرجل القوي الذي يضطلع بمصير الأمة ناتج عن «مركّب الأب» Complexe du Père الأب الذي هو تلك السلطة الحازمة، تلك القدرة الكلية المطمئنّة لرجل تنازلت له الأمة، في تمزّق الفئات وعجز المجالس، عن مسؤولية قيادة نفسها.

وهكذا ينتهي المجتمع بأن ينعكس في رجل فيحصل التوحُّد شبه المطلق بين كيان الأمة والشخص الذي اختارت ان ترى نفسها فيه، والذي يصبح بنوع من التجرّد والتسامي، رمز الجماعة بالذات وطوطم TOTEM العشيرة الكبرى.
وينهي الأستاذ نقاش قائلاً: هكذا يظهر هذا النوع من قدرية التحوّل الذي به، كما حصل للجمهورية الرومانية، ينتهي الأمر بالديموقراطيات التي هي في طريق النمو إلى أن تتمخّض، هي نفسها، عن السلطة الشخصية...»
رغم هذا فإن حاجة الشعوب إلى فكر طليعي توجيهي يطرح خطة مصير ويرسم ملامح المستقبل، تبقى في صلب وعي الأوطان ولا وعيها، تبقى الأسماء عناوين الحضارات ورموزها... حتى إشعار آخر.
لقد تعاملت الشعوب مع فكرة القيادة إنطلاقاً من عقدة الخوف والتهيّب فآمنت بأن القائد هو في الرأس وهو الرأس الذي يفكر ويقرّر عنها ولأجلها. من أجل هذا تزلّفت وخادعت وجبنت ورضخت حتى انها برّأت أحيناً قائداً إعتمد على ما ظهر من إرادتها فراح يتطرّف ويتمادى في غيّه.
إن هذه العلاقة المرضية Pathologique طبعت توجّه الشعب اللبناني إجمالاً، وتعامله مع السلطات الوطنية والحكم. ليس بدافع الخوف دائماً بل إنطلاقاً من مراعاة المصالح الآنية والمستقبلية حيناً وبسبب غياب الإرادة الوطنية الواحدة أحياناً أخرى، فكانت الجماعات المشرذمة تسارع إلى الولاء مخافة ان تتفرّد في معارضتها فتبقى وحدها في الساح.
إن أزمة الثقة القائمة بين شعبنا وحكامه تبقى، على غرار الشعوب العربية الأخرى، في حيّز العتب، أو التشكي الذي ينهار أمام وهج الكراسي والمناصب. ففي عام ١٩٥١، كتب «جاد تلر» مراسل جريدة التايمز النيويوركية: «إن العربي لا يزال مقاتلاً باسلاً خطراً، غير انه من الظاهر أن ليس في وسع قادته ان يثيروه، وليس له من ثقة فيهم ولا في قضيتهم. أما قادة صفوفه الثانية والثالثة، فأكثرهم انتهازيون، متنعّمون، مثقّفون على يد الغرب، محجمون عن المخاطرة بأعناقهم فيما هم يحرضون العامة كي يقاتلوا من أجلهم».
ورغم انعدام الثقة هذه فإن للقياديين والزعماء في لبنان حرمة وهالة قدسية تصد أي غضب شعبي وتحول مجراه عن «مقاماتهم» فتتلاطم أحقاد الشعب بعضها ببعض في المساحات الفاصلة بين «المقامات» فقط.
في هذا المناخ ولدت الشهابية، وأطلّت على شعب نصفه على الأقل، عدوّ موقعها.

ان أول ما تطلبه الشعوب من قياداتها هو أن تحكم وأن تعدل، أن تقود وأن تحمي، أن تمنع المصادمات والمنازعات بالعمل على إزالة بواعثها أو بالحد من هذه البواعث. فالقيادات هي التي تؤمّن الوفاق والسلام في صفوف الجماعة.
إنطلاقاً من هذاالمبدأ عملت الشهابية على أن يكون وقف الإقتتال إثر أحداث ١٩٥٨، الصرخة الأولى في عمر زمنها. إن إغراق العهود المتلاحقة في إهمال وتجاهل هموم ومعاناة شعبنا الملحّة كان في أساس توجّه هذا الشعب إلى قيادات ظرفية تقليدية إهتمّت بقضاياه كلامياً فاستفادت من هذه القضايا لتصل إلى غاياتها فيما بقيت القضايا على حالها تترسب وتتجمع لتعمق عدائية اللبناني لسلطاته الرسمية الشرعية. من هنا، أصبح مقياس نجاح الحكم اللبناني مرتبطاً بمقدرته على «تشليح» الزعامات حصصها في عملية إقتسام المناطق والمواطنين. أو ما يشكل «قالب الجبنة» على حد قول الرئيس شهاب نفسه.
يقول الكولونيل مونتانيون: «ان تعريف القيادة يرتبط غالباً بالمهام التي تقوم بها والإمتيازات الممنوحة لها. وفي هذه الحالة يكون القائد حتماً من يصدر الأوامر، أي من توافرت له الإمكانات المادية والمعنوية لحمل الآخرين على تنفيذ مايرى تنفيذه واجباً. تكون له الإمكانات المادية بأجهزة التنفيذ والمراقبة، فضلاً عن أجهزة القمع، الموضوعة بتصرّفه. وتكون له الإمكانات المعنوية بالمهابة تفرضها شخصيته والوظيفة التي يشغلها، وتدفع المرؤوسين إلى تنفيذ الأوامر الصادرة عنه طوعاً لا كرهاً. من هنا جاز القول ان القائد هو، إلى حد ما، القابض على زمام السلطة.»
إلا ان هذه القاعدة الإصطلاحية، وإن نزلت منزلة البداهة في حياة الأمم والحضارات والثورات، وأكثرية الأنظمة السياسية العالمية، هي في لبنان موضوع علك جدلي يستهدف إعادة النظر في سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية، بهدف الحد من اتساعها ومداها.
عن هذا يقول الدكتور شفيق مالك: «إن رئيس الدولة اللبنانية لا يستطيع تطبيق مبدأ عدم مسؤوليته عن الأعمال التي يقوم بها أثناء وظيفته لأنه يعلم حق العلم أن السيادة في لبنان هي سيادة فعلية أكثر منها سيادة حق. ولهذا فإن رئيس الدولة يحكم، أو على الأقل يضطر إلى ان يحكم.»
ويعتقد الأستاذ جورج نقاش بأن «التقاليد والعادات الغابرة لا تزال حية في النفوس وبأن ذكريات أمراء معن وشهاب الذين عرفوا كيف يحكمون لبنان ما فتئت تستهوي أفئدة اللبنانيين وتغذي عندهم الميل إلى السير وراء شخصية فذة قوية.»

إن هذا التجاذب التنظيري حول حقيقة صلاحيات ودور رئيس الجمهورية اللبنانية في قيادة البلاد يبدو متعارضاً مع صراحة الدستور اللبناني الذي نصّ في المادة ٥٣ على أن «رئيس الجمهورية يعين الوزراء ويسمي منهم رئيساً ويقيلهم ويولي الموظّفين مناصب الدولة ما خلا التي يحدد القانون شكل التعيين لها على وجه آخر، ويرأس الحفلات الرسمية».

والمادة ٥٨ تقول بأن «كل مشروع تقرر الحكومة كونه مستعجلاً بموافقة مجلس الوزراء يمكن لرئيس الجمهورية، بعد مضي أربعين يوماً من طرحه على المجلس دون أن يبت به، ان يصدر مرسوماً قاضياً بتنفيذه بعد موافقة مجلس الوزراء».

ثم تمنح المادة ١٧ الرئيس، السلطة الإجرائية التي يتولاها بمعاونة الوزراء وتخوّله المادة ١٨ حق إقتراح القوانين مع مجلس النواب، والمادة ٥١ تنفيذها.

وتنصّ المادة ٥٢ على أن الرئيس يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات وإبرامها ولرئيس الجمهورية حسب المادة ٥٩ تأجيل إنعقاد المجلس إلى أمد لا يتجاوز شهراً واحداً، وليس له أن يفعل ذلك مرتين في العقد الواحد «ويحق له، وفقاً للمادة ٥٥، أن يتخذ قراراً معللاً بموافقة مجلس الوزراء بحل مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة».

على أن هذه الصلاحيات وإن بدت هامة في ظاهرها فإن الجدل ما يزال قائماً حول ما إذا كان رئيس الجمهورية اللبنانية «يملك ولا يحكم» حسب قاعدة دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة الذي كان الرئيس شهاب يقول أننا نحيا في ظلّه.

لذا فإننا نرى ان رئيس الجمهورية القابع في سدة مسؤولياته نادراً ما استطاع أن يجتذب تأييداً وطنياً جماعياً لخططه وإجراءاته. مع العلم انه قد يتألّق هو ذاته وينجح في استثارة الجماعات والتجمّعات والأنصار بعد تخلّيه عن السلطة مع إبقائه على ذات الخطط وذات التعامل مع الواقع العام. نفهم من هنا ان محرّك الجماهير هو غير الرئيس الحقيقي. فمحرّكو الجماهير على حد قول الدكتور لوبون: «هم في الغالب رجال عمل لا رجال فكر، يعتمدون في تصرّفهم أساليب بدائية: التأكيد المفتقر إلى البراهين والترداد والعدوى. أما طاقتهم التي تكون أحياناً غير محدودة فإنها من النوع الموقوت وتزول بزوال المهيج الذي أثارها».

ويضيف قائلا «غالباً ما يكون محرّك الجماهير نتاج عهود يسودها الإضطراب وعدم الإستقرار، ويكون نشاطه موجهاً ضد أحد الناس أو أحد الأشياء، أي ان نشاطه من النوع الهدام. أما نشاط الرئيس الحقيقي فهو في جوهره نشاط خلاّق. ومهما يكن المحرّك لامعاً، ومهما يبلغ تحمّس الجماهير له، ومهما يصدر عنه،

وغالباً ما تبلغ درجة شعبيته، فإن طابعه الغالب يبقى فئوياً محصوراً، مفتقداً لعنصر الشمولية التي يتمتع بها الرئيس الحقيقي».

إن هذه الحقائق والآراء، وإن التقت مع الحقيقة السوسيولوجية اللبنانية فإنها تبقى عاجزة عن الإحاطة بالملامح المميزة لعلاقة الشعب اللبناني بقيادييه. هذا الشعب المنطبع بذاتية تجعله، واقعياً، قائد نفسه ومصيره ومخطط مسيرته المستقلّة.

إنساننا سريع التأقلم، سريع الكفر، سريع الإيمان وأيضاً سريع الخيانة. ينقلب بين ليلة وضحاها على أمير أو حاكم، رئيس جمهورية أو زعيم فهو غير عقائدي إجمالاً، يقوم بثورة فلا يكملها، يعترض ولا ينتفض ويمارس داخل جدران بيته وفي حديقته وبستانه ومتجره سلطات فردية تحمي بقاءه واستمراره.

عن هذه الحقيقة كتب الأستاذ سعيد تقي الدين: «إن مواطنينا يدورون في أفلاك لا تلتقي إلا حين تصطدم، فلكلّ منا دائرة يسير فيها تزخر بعشرائه وأصدقائه وأخصامه، وتحفل بنشاط عمله. ولكن هذه الدائرة بعيدة عن سواها، لذلك لا يعرف أكثرنا من شؤون البلاد عامة إلا ما يسمع ويرى ويلمس في دنياه الصغيرة».

تنبّهت الشهابية لهذه الحقيقة – ولو أنها سقطت ضحية هذه الحقيقة ذاتها – فحاولت أن تخلق مداراً واحداً للأهداف والطموحات الشعبية. تنازلت عن بروتوكول إحتباسها داخل الأصول المحنطة للحكم وعالجت المتاريس الشارعية والمتاريس الذهنية والنفسية وانتزعت بحزم واضح حقوق سلطتها واعترافاً جماعياً بقيادتها تجلّى بوضوح بالغ – رغم كلّ التأويلات السفسطائية المغايرة لهذه الحقيقة – في ٢٠ تموز ١٩٦٠. يؤكّد ذلك من عاش تلك المرحلة، موالياً أم معارضاً، مصفقاً أم مهيّصاً أم متربصاً.

•••

فؤاد شهاب...

هذا الرجل... المنزرع في السجلّ الذهبي للعهد الذهبي، الذي وضع حجارات أسس دولتنا الحديثة، ننقش إنجازاته اليوم بين سطور كتاب يعبِّر عن توثّب طموحاتنا لإنتقالها نحو مستقبلها، ونتباهى به - باسمه - كقمّةٍ من قِمم طوفنا فوق طوفان طوائفنا وأمواج بحارها العاتية وركود مستنقعاتها الآسنة...

علّ ما خبرناه من تجربة المدرسة الشهابية هو إلتزامنا بمسار العبور الأكيد والوحيد صوب عودتنا الوجودية الإلزامية، المتكرّرة أبد وجودنا، إلى حقيقتنا الواحدة... وإلى عنوان وحدتنا.



الفصل الرابع

مفهوم القيادة وحقيقتها في لبنان

الفصل الرابع

منذ بدء الخليقة والإنسان في صراع مع فراغ معناه وهزال حقيقته وضعف قدراته في مواجهة الدنيا. آمن بالأصنام الحجرية حيناً وبالآلهة الوهمية أحياناً علّه ينبش من الغموض المسيطر على مداركه شيئاً من قوّة، شيئاً من معرفة. لهذا إقترب من أخيه الإنسان فتجمّع وتكتل وبكلمة أخرى إختبأ تحت حجمه الجديد.

إنّ البحث عن قائد، نزوع يكمن في جوهر الضعف البشري إن من حيث النقص في القدرة أو النقص في المعرفة. لذا تعاملت الشعوب مع الله على أنه قائد وتعاملت مع السيد المسيح ومع الرسول محمد على أنهما قائدان أيضاً فأسلمتهم مصائرها وحاضرها واستلهمت منهم القرار والهدف... وهكذا فعلت شعوب أخرى وعلى درجات متفاوتة مع بوذا وغاندي وهتلر وموسوليني وماركس وديغول وتشرشل وغيرهم...

على أنّ توق الشعوب إلى نقطة ارتكاز تحميها من جاذبية القلق، غالباً ما انحصر في شخص القائد فأتى تشخيص السلطات ترجمة حسية لهذا التوق المزمن. وراح تعلّق الشعوب بقيادييها ينقلب فجائياً إلى خيانات تدعى إنقلابات أو ثورات أو إستقالات قسرية أو عبر إنتخابات إنتقامية واستفتاءات تهدر دم القائد وتستبيح معناه في بورصة الشعب النهم إلى التغيير.

هذا القائد، الذي قال فيه المهاتما غاندي: «هو الذي يسيطر على ذاته دائماً، يجهل المراوغة، الغضب والخوف...» فأدخله، بذلك، في «ميثولوجية» الشعوب.

في التاريخ محطات اسمها القيادات الأسطورية التي تمرّدت على المعقول والممكن وراحت تخطّ بجنونها أو ببطولتها خرائط وحدود جغرافيتها فتسحق في هياج طموحاتها المتغيّرة كيانات وحريات وحقوق أو تقتاد شعوبها إلى الإنعتاق والتحرّر. والقيادات الأسطورية خطيرة في انطلاقتها كما في سقوطها لأنها كلية، تراهن على احتمال واحد هو إنتصارها. وهذا ما عبّر عنه الكاتب عبدالله القصيمي سنة ١٩٥٦ في مقال بعنوان: «إحذروا عصر الأبطال» استهدف من خلاله تحطيم أسطورة عبد الناصر فكتب:

«البطل هو إنسان متفوّق في إرادته أو في قسوته أو في إحدى الخصائص الأخرى التي تجعله مرهوباً أو مطاعاً - تجعله مسيطراً أو تجعل الجماهير تمشي خلفه بلا وقار أو أمامه مذعورة!»



شاورهم في الأمر... الرئيس شهاب بين إميل بستاني وأنطون سعد

«... ومن أجل وجود بطل واحد يجب وجود جمهور كبير من الراكعين والعاجزين والمحتقرين لأنفسهم... والمعاني القوية في الجماهير القوية تنافي وجود المتفوق المسيطر المعبود...»

«والناس يخضعون للبطل القوي إما خوفاً أو إعجاباً أو بحثاً عن القائد المنقذ... هم يؤمنون بأفراد متفوّقين ويعطونهم إحتمالات التفوّق لأنهم يريدون الفرار من أنفسهم ويشكّون في قدرتهم على مواجهة المواقف!»

«والأبطال يذلون مشاعر الجماعات ويدمرونها لأنهم يخيفونها ويهزمونها ويفسدونها بقوتهم وتفوّقهم عليها وتفرّدهم بحكمها والتدبير لها...»

«إن البطل الذي يتفوّق على المجتمع بمزاياه القوية فيحكمه بالإعجاب والإستسلام ليفسده أكثر من الحاكم الطاغية الذي يحكمه بالخوف والعذاب».

«... والمجتمعات هي التي تصنع أبطالها دون العكس، فالعاجزون عن حمل أنفسهم يصنعون أبطالهم... أما الأقوياء والذين لا يجبنون عن تحمّل الحرية فلا يمكن ان يخلقوا بطلاً... فالأبطال حاجة من حاجات الضعفاء والجبناء...»

«... وكلما طال عهد البطل تمكّنت أسباب الضعف والإتكال والخوف من الحرية والعجز عن مواجهتها. وإذا انتهى عهده الطويل تكشفت حينئذ المأساة».

«فالشعب الذي يتخلّف عن عهد بطولي لا يستطيع ان يعيش حراً – لا يستطيع أن يعيش وحده ولا ان يقف مع نفسه في العراء... فإذا ذهب بطله ضاع وبدا مثل يتيم ضعيف مدلل فقد أبويه وكافليه مرة واحدة...»

«ومن المخاطر الدائمة أن البطل يريد دائماً أن يكون بطلاً. وهذا يجعله خليقاً بأن يفقد توازنه وهو يسير فوق القمة... وقد تزوّغ الجماهير الهاتفة الراكعة بصره فيخطو وهو لا يرى طريقه!»

إلا ان هذه الصورة القاتمة التي رسمها القصيمي، فقصم بها ظهور الشعوب التي تتطرف في عبادتها لشخصانية القيادة، عاد الأستاذ جورج نقاش لدراستها بعد أربع سنوات في محاضرته: «الشهابية» عام ١٩٦٠ مركزاً على مؤلّف «قياصرة الغد» للمؤرّخ الفرنسي الأميركي أموري دو ريينكور Amaury de Riencourt فأكّد أن ظاهرة الخلط بين القيادة والقائد ليست خاصة بلبنان وإنما هنالك تياراً تاريخياً عالمياً يفضي حتى في أكثر الديموقراطيات تعلّقاً بتقاليدها الحرّة إلى «تشخيص» متمادٍ للسلطة. ويستشهد بريينكور القائل: «لقد دخلنا نهائياً في عصر الجماهير. والجماهير مؤنّثة، تقاد بالردات العاطفية أكثر جداً منها بالحكم العقلي

وهذا البحث عن القيصر، عن العظيم، عن الرجل القوي الذي يضطلع بمصير الأمة ناتج عن «مركّب الأب» Complexe du Père الأب الذي هو تلك السلطة الحازمة، تلك القدرة الكلية المطمئنّة لرجل تنازلت له الأمة، في تمزّق الفئات وعجز المجالس، عن مسؤولية قيادة نفسها.

وهكذا ينتهي المجتمع بأن ينعكس في رجل فيحصل التوحُّد شبه المطلق بين كيان الأمة والشخص الذي اختارت ان ترى نفسها فيه، والذي يصبح بنوع من التجرّد والتسامي، رمز الجماعة بالذات وطوطم TOTEM العشيرة الكبرى.

وينهي الأستاذ نقاش قائلاً: هكذا يظهر هذا النوع من قدرية التحوّل الذي به، كما حصل للجمهورية الرومانية، ينتهي الأمر بالديموقراطيات التي هي في طريق النمو إلى أن تتمخّض، هي نفسها، عن السلطة الشخصية...»

رغم هذا فإن حاجة الشعوب إلى فكر طليعي توجيهي يطرح خطة مصير ويرسم ملامح المستقبل، تبقى في صلب وعي الأوطان ولا وعيها، تبقى الأسماء عناوين الحضارات ورموزها... حتى إشعار آخر.

لقد تعاملت الشعوب مع فكرة القيادة إنطلاقاً من عقدة الخوف والتهيّب فآمنت بأن القائد هو في الرأس وهو الرأس الذي يفكّر ويقرّر عنها ولأجلها. من أجل هذا تزلّفت وخادعت وجبنت ورضخت حتى انها برّأت أحيناً قائداً إعتمد على ما ظهر من إرادتها فراح يتطرّف ويتمادى في غيّه.

إن هذه العلاقة المرضية Pathologique طبعت توجّه الشعب اللبناني إجمالاً، وتعامله مع السلطات الوطنية والحكم، ليس بدافع الخوف دائماً بل إنطلاقاً من مراعاة المصالح الآنية والمستقبلية حيناً وبسبب غياب الإرادة الوطنية الواحدة أحياناً أخرى، فكانت الجماعات المشرذمة تسارع إلى الولاء مخافة ان تتفرّد في معارضتها فتبقى وحدها في الساح.



جنديان... أولهما مجهول

إن أزمة الثقة القائمة بين شعبنا وحكامه تبقى، على غرار الشعوب العربية الأخرى، في حيّز العتب، أو التشكي الذي ينهار أمام وهج الكراسي والمناصب. ففي عام ١٩٥١، كتب «جاد تلر» مراسل جريدة التايمز النيويوركية: «إن العربي لا يزال مقاتلاً باسلاً خطراً، غير انه من الظاهر أن ليس في وسع قادته ان يثيروه، وليس له من ثقة فيهم ولا في قضيتهم. أما قادة صفوفه الثانية والثالثة فأكثرهم انتهازيون، متنعّمون، مثقّفون على يد الغرب، محجمون عن المخاطرة بأعناقهم فيما هم يحرّضون العامة كي يقاتلوا من أجلهم».

ورغم انعدام الثقة هذه فإن للقياديين والزعماء في لبنان حرمة وهالة قدسية تصد أي غضب شعبي وتحول مجراه عن «مقاماتهم» فتتلاطم أحقاد الشعب بعضها ببعض في المساحات الفاصلة بين «المقامات» فقط.

في هذا المناخ وُلدت الشهابية، وأطلّت على شعب نصفه على الأقل، عدوّ موقعها.

إن أول ما تطلبه الشعوب من قياداتها هو أن تحكم وأن تعدل، أن تقود وأن تحمي، أن تمنع المصادمات والمنازعات بالعمل على إزالة بواعثها أو بالحد من هذه البواعث. فالقيادات هي التي تؤمّن الوفاق والسلام في صفوف الجماعة.

إنطلاقاً من هذا المبدأ عملت الشهابية على أن يكون وقف الإقتتال إثر أحداث ١٩٥٨، الصرخة الأولى في عمر زمنها. إن إغراق العهود المتلاحقة في إهمال وتجاهل هموم ومعاناة شعبنا الملحّة كان في أساس توجّه هذا الشعب إلى قيادات طرفية تقليدية إهتمّت بقضاياه كلامياً فاستفادت من هذه القضايا لتصل إلى غاياتها فيما بقيت القضايا على حالها تترسب وتتجمع لتعمق عدائية اللبناني لسلطاته الرسمية الشرعية. من هنا، أصبح مقياس نجاح الحكم اللبناني مرتبطاً بمقدرته على «تشليح» الزعامات حصصها في عملية إقتسام المناطق والمواطنين. أو ما يشكّل «قالب الجبنة» على حدّ قول الرئيس شهاب نفسه.

يقول الكولونيل مونتانيون: «ان تعريف القيادة يرتبط غالباً بالمهام التي تقوم بها والإمتيازات الممنوحة لها. وفي هذه الحالة يكون القائد حتماً من يصدر الأوامر، أي من توافرت له الإمكانات المادية والمعنوية لحمل الآخرين على تنفيذ ما يرى تنفيذه واجباً. تكون له الإمكانات المادية بأجهزة التنفيذ والمراقبة، فضلاً عن أجهزة القمع، الموضوعة بتصرّفه. وتكون له الإمكانات المعنوية بالمهابة تفرضها شخصيته والوظيفة التي يشغلها، وتدفع المرؤوسين إلى تنفيذ الأوامر الصادرة عنه طوعاً لا كرهاً. من هنا جاز القول أن القائد هو، إلى حدٍّ ما، القابض على زمام السلطة».

إلا أن هذه القاعدة الإصطلاحية، وإن نزلت منزلة البداهة في حياة الأمم والحضارات والثورات، وأكثرية الأنظمة السياسية العالمية، هي في لبنان موضوع علَك جدلي يستهدف إعادة النظر في سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية، بهدف الحد من اتساعها ومداها.

عن هذا يقول الدكتور شفيق مالك: «إن رئيس الدولة اللبنانية لا يستطيع تطبيق مبدأ عدم مسؤوليته عن الأعمال التي يقوم بها أثناء وظيفته لأنه يعلم حق العلم أن السيادة في لبنان هي سيادة فعلية أكثر منها سيادة حق. ولهذا فإن رئيس الدولة يحكم، أو على الأقل يضطر إلى ان يحكم».

ويعتقد الأستاذ جورج نقاش بأن «التقاليد والعادات الغابرة لا تزال حية في النفوس وبأن ذكريات أمراء معن وشهاب الذين عرفوا كيف يحكمون لبنان ما فتئت تستهوي أفئدة اللبنانيين وتغذي عندهم الميل إلى السير وراء شخصية فذة قوية».

إن هذا التجاذب التنظيري حول حقيقة صلاحيات ودور رئيس الجمهورية اللبنانية في قيادة البلاد يبدو متعارضاً مع صراحة الدستور اللبناني الذي نصّ في المادة ٥٣ على أن «رئيس الجمهورية يعين الوزراء ويسمي منهم رئيساً ويقيلهم ويولي الموظّفين مناصب الدولة ما خلا التي يحدد القانون شكل التعيين لها على وجه آخر، ويرأس الحفلات الرسمية».

والمادة ٥٨ تقول بأن «كل مشروع تقرر الحكومة كونه مستعجلاً بموافقة مجلس الوزراء يمكن لرئيس الجمهورية، بعد مضي أربعين يوماً من طرحه على المجلس دون أن يبت به، ان يصدر مرسوماً قاضياً بتنفيذه بعد موافقة مجلس الوزراء».

ثم تمنح المادة ١٧ الرئيس، السلطة الإجرائية التي يتولاها بمعاونة الوزراء وتخوّله المادة ١٨ حق إقتراح القوانين مع مجلس النواب، والمادة ٥١ تنفيذها.

وتنصّ المادة ٥٢ على أن الرئيس يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات وإبرامها، ولرئيس الجمهورية حسب المادة ٥٩ تأجيل إنعقاد المجلس إلى أمد لا يتجاوز شهراً واحداً، وليس له أن يفعل ذلك مرتين في العقد الواحد «ويحق له، وفقاً للمادة ٥٥، أن يتخذ قراراً معللاً بموافقة مجلس الوزراء بحل مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة».

على أن هذه الصلاحيات وإن بدت هامة في ظاهرها فإن الجدل ما يزال قائماً حول ما إذا كان رئيس الجمهورية اللبنانية «يملك ولا يحكم» حسب قاعدة دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة الذي كان الرئيس شهاب يقول إننا نحيا في ظلّه.

لذا فإننا نرى ان رئيس الجمهورية القابع في سدة مسؤولياته نادراً ما استطاع أن يجتذب تأييداً وطنياً جماعياً لخططه وإجراءاته. مع العلم انه قد يتألّق هو ذاته وينجح في استثارة الجماعات والتجمّعات والأنصار بعد تخلّيه عن السلطة مع إبقائه على ذات الخطط ذاتها التعامل ذاته مع الواقع العام. نفهم من هنا ان محرّك الجماهير هو غير الرئيس الحقيقي. فمحرّكو الجماهير على حد قول الدكتور لوبون: «هم في الغالب رجال عمل لا رجال فكر، يعتمدون في تصرّفهم أساليب بدائية: التأكيد المفتقر إلى البراهين والترداد والعدوى. أما طاقتهم التي تكون أحياناً غير محدودة فإنها من النوع الموقوت وتزول بزوال المهيج الذي أثارها». ويضيف قائلاً: «غالباً ما يكون محرّك الجماهير نتاج عهود يسودها الإضطراب وعدم الإستقرار، ويكون نشاطه موجهاً ضد أحد الناس أو أحد الأشياء، أي ان نشاطه من النوع الهدام. أما نشاط الرئيس الحقيقي فهو في جوهره نشاط خلّاق. ومهما يكن المحرّك لامعاً، ومهما يبلغ تحمّس الجماهير له،

ومهما يصدر عنه، وغالباً ما تبلغ درجة شعبيته، فإن طابعه الغالب يبقى فئوياً محصوراً، مفتقداً لعنصر الشمولية التي يتمتع بها الرئيس الحقيقي».

إن هذه الحقائق والآراء، وإن التقت مع الحقيقة السوسيولوجية اللبنانية فإنها تبقى عاجزة عن الإحاطة بالملامح المميزة لعلاقة الشعب اللبناني بقيادييه. هذا الشعب المنطبع بذاتية تجعله، واقعياً، قائد نفسه ومصيره ومخطط مسيرته المستقلّة.

إنساننا سريع التأقلم، سريع الكفر، سريع الإيمان وأيضاً سريع الخيانة. ينقلب بين ليلة وضحاها على أمير أو حاكم، رئيس جمهورية أو زعيم فهو غير عقائدي إجمالاً، يقوم بثورة فلا يكملها، يعترض ولا ينتفض ويمارس داخل جدران بيته وفي حديقته وبستانه ومتجره سلطات فردية تحمي بقاءه واستمراره.

عن هذه الحقيقة كتب الأستاذ سعيد تقي الدين: «إن مواطنينا يدورون في أفلاك لا تلتقي إلا حين تصطدم، فلكلّ منا دائرة يسير فيها تزخر بعشرائه وأصدقائه وأخصامه، وتحفل بنشاط عمله. ولكن هذه الدائرة بعيدة عن سواها، لذلك لا يعرف أكثرنا من شؤون البلاد عامة إلا ما يسمع ويرى ويلمس في دنياه الصغيرة».

تنبّهت الشهابية لهذه الحقيقة - ولو أنها سقطت ضحية هذه الحقيقة ذاتها - فحاولت أن تخلق مداراً واحداً للأهداف والطموحات الشعبية. تنازلت عن بروتوكول إحتباسها داخل الأصول المحنطة للحكم وعالجت المتاريس الشارعية والمتاريس الذهنية والنفسية وانتزعت بحزم واضح حقوق سلطتها واعترافاً جماعياً بقيادتها تجلّى بوضوح بالغ - رغم كلّ التأويلات السفسطائية المغايرة لهذه الحقيقة - في ٢٠ تموز ١٩٦٠. يؤكّد ذلك من عاش تلك المرحلة، موالياً أم معارضاً، مصفقاً أم مهيِّصاً أم متربصاً.

•••



الفصل الخامس

القيادة والحريّة

الفصل الخامس

وللحريّة في لبنان مسقط رأس وآلاف القصص والصولات والجولات... والأغنيات!!
هي شيء من تراثنا، ورمز من رموز حياتنا عبر التاريخ. قدّسها البعض فاستشهد في سبيلها واعتبرها البعض الآخر علّة واقعنا الإجتماعي والسياسي والإقتصادي والغطاء الشرعي لكل التجاوزات والصفقات الوطنية. وفي كلا الحالين كان على الحكم اللبناني أن يحاذر المساس بهذا الرمز وإلا قامت دنيا الإنفعال ولم تقعد.
للحرية اللبنانيّة نكهة خاصة ومعنى غريب أبعدا شعبنا عن كلّ محاولات التنظيم والتخطيط والتوجيه فبقيت الأوضاع على تردّيها عبر الزمن بحجة أن مداخلات السلطة في شؤون الإقتصاد والتجارة والمشاريع «الخاصة» تطال روح النظام اللبناني و«فرادته» وسرّه.
وبشيء من ردّة الفعل الشرسة، انطلقت الحرية اللبنانيّة بعد الإستقلال فلم يلجمها عهد أو يقف في وجهها تشريع. وتلقّفها شعبنا بنهم العطش الطويل إليها بعد أجيال من الإحتلال والإنتداب.
وسرعان ما ارتدت حريتنا «سموكنغ» الديموقراطية لتخفي عيوبها من جهة ولتمتلك عبر أناقتها الجديدة أسهماً مهمة في كلّ دستور أو نظام إقتصادي - إجتماعي سياسي من جهة أخرى.
وتورّم حجمها فكَبُرَ حجم وطننا الصغير بسرعة إثر إستقباله لأغلبية تمرّدات المنطقة وثوراتها وشعاراتها ودعواتها التحرّرية. وإن كان مونتيسكيو قد قال: «الحرية هي الحق في القيام بكلّ ما تسمح به القوانين» فإن تجار الحريّة اللبنانيّة وجلّاديها وجدوا في غياب القوانين فرصة ذهبيّة أحسنوا استغلالها جيداً.
وراح مصير الوطن ومصير النظام السياسي ومستقبل لبنان كأمّة يتأرجح فوق هوّة المجازفات والتهوّرات و«البهورات» في غياب الأطر والنظم التي لا بقاء لدولة في العالم الحديث بدونها.
في وصف هذا التورّم المرضي، قال الأستاذ جورج نقاش سنة ١٩٦٠: «إنّ لبنان يذكّرني بعنوان مسرحية لجان سارمنت كان لها حظّ وافر من الرواج في فترة ما بين الحربين: «أنا أكبر من نفسي» فنحن مهدّدون بالتضخّم لأن تزايد عدد السكان والنمو الإقتصادي

المذهل عقب الحرب الأخيرة يسيران بسرعة تفوق ما لدينا من مسائل التفكير والعمل، فلقد اقتضانا ألف سنة لكي نصبح مليون نسمة فوق هذه الصخرة التي هي كلّ ما لوطننا من مدى جغرافي».

أما اليوم فيبشّرنا الإحصائيون بأن هذا الرقم سيتضاعف في مدة خمس عشرة سنة. وهذا ما يضع أمام قادة الأمة مشكلات إجتماعية وأخلاقية لا تختلف عن سابقاتها من حيث القياس ولكنها تختلف عنها من حيث طبيعتها. إن الخبراء الذين ينكبّون على دراسة إقتصادنا يساورهم القلق فيبيّنون لنا كم من وهن ومغامرة في الإزدهار القائم على التجارة والخدمات فقط.

إنّ خلاصة التحقيق الذي قامت به بعثة «إيرفد» - أو على الأقل ما نُشر منه - تثبت أننا بلغنا الحد الذي لا بد لنا أن نفقد من بعده التوازن. وهذه الصفعة تكفي لإخراس أبطال الحرية الإقتصادية التامة وأصحاب نظرية إطلاق الحبل على الغارب للعمل الإقتصادي، أولئك الذين يطلبون من الدولة أن تبقى غائبة على الدوام. هذه الفوضى التي جُعِلت نظاماً تقودنا حتماً إلى النكبة.

إن الإقتصاد اللبناني، وسياستنا المتعلّقة بتشكيل رؤوس الأموال وسياستنا المتعلّقة بالضرائب وتشريعنا الإجتماعي، هذه كلّها يجب أن نعيد النظر فيها بكاملها. وهذا



سهلنا والجبل منبتٌ للرجال... عهد لبنان الذهبي

يفترض مجهوداً جماعياً من أبناء الأمة، وقبل كلّ شيء مجموعة من الأعباء والتضحيات التي ينبغي على ذوي النعمة أن يرتضوها قبل سواهم.

فمشكلتنا برمتها هي المشكلة التي تواجه العالم الحر بأسره - ولكنها تواجه لبنان بصورة مباشرة أكثر من سواه - أي معرفة ما إذا كان بالإمكان رفع التحدّي وإثبات أن الحرية ليست إنكاراً للدولة. **وليست الشهابيّة غير محاولة سامية للإتيان بهذا الدليل، وإحلال توجيه جماعي للأمة يكون غير الفوضى. والخطأ، الذي قد يكون قاضياً، هو الظن أن رجلاً فرداً يمكنه أن يحل محلّ أمة بأسرها بصورة نهائية.**

لقد وهبت لنا الظروف «رجل العناية» ولكن رجل العناية هو نفسه يقول لنا انه ليس هناك من «رجل عناية» إلى الأبد. فإذا لم يكن في طاقة اللبنانيين أن يهيئوا لأنفسهم الضمانات، إذا لم يضع زعماؤنا السياسيون حداً لمزايداتهم الجنونية، وإذا لم يكن في مقدورهم أن يفرضوا على جماعاتهم مفهوماً جديداً للحرية، فقدنا عندئذ كل أمل. يقول «بوسويه»: «**حيث يفعل كلَ إنسان ما يشاء، لا يفعل أحد ما يشاء وحيث الجميع أحرار، فالجميع عبيد**». هذا هو تحديد الفوضى التي تريد الشهابيّة أن تضع حداً لها. فإن لم تفلح في ذلك خلت الطريق أمام المغامرات جميعها من الداخل والخارج».

وأخلت الشهابيّة الطريق الذي ازدحم بأفواج المهيّصين لرحيلها. فهل نجحت في تعاملها مع الحرية وترويضها وتهذيبها لتصبح أكثر ملاءمة لحياة إجتماعية منظّمة؟ وأين أصبح خط التفتيش المركزي والإصلاح الإداري ومجلس الخدمة المدنيّة ومصلحة الأبحاث والتوجيه ومجلس البحوث العلمية ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت والمشروع الأخضر ومصلحة الإنعاش الإجتماعي وإنعاش القرى ومجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية ومعهد الدروس القضائية والأوتوسترادات (الضبية، المعاملتين، فاريا، قليعات، بكفيا، وطريق القمم في عكار)، كلّها وغيرها من التدابير والإجراءات الوقائية التي أوجدتها الشهابية؟؟

إنّ تهيُّب مآسي حاضرنا يدفعنا إلى عدم توضيح الجواب.

قلنا إن «الحرية» اللبنانيّة قد غارت في جذور أكثرية نواحي الوطن حتى شكّلت نوعاً ما عبئاً على قيام الحكم بإصلاحات تستهدف تنظيم الفلتان المتمادي على كلّ صعيد. فتحوّلت مع الوقت إلى أزمة ومسألة إن من حيث مفهومها ومعناها وإن من حيث علاقتها بالتركيبة الواقعيّة للسطة والحكم.

والحرية كلمة تسلّط عليها إبهام كبير لكثرة ما لاكتها الألسن ولكثرة ما راجت في مختلف الهيئات والميادين. إن الحرية مجرّدة لا تعني شيئاً إذ بقدر ما تضيع صيغتها المطلقة، بقدر ما تكتسب معنى واقعياً. ليس هناك «حرية» في المطلق، ولكن حرية الصحافة وحرية الإجتماع وحرية المعتقد الخ... من هنا يبدأ التناقض مع بدء البحث في معناها، إذ إننا نكتشف إثر تعميق التحليل أن الحرية قبل كلّ شيء ليست إلا التقيّد، بحيث لا يُفهم مدلولها إلا إذا تنازلت عن الإستقلال الكلّي والتزمت التحديد.

إنّ التنوّع الهائل في مجالات الحرية وكيفية دراستها وتعدّد النظريات في تشريحها يجعل من أية محاولة لدراستها ضرباً من ضروب الإعجاز. ذلك أنها ما تزال تشكّل حتى اليوم دستور وقاعدة أغلبية، إن لم نقل كلّ، الثورات والتغييرات والتجديدات. ولبنان واحد من الأوطان المزدهرة فيها بورصة التحرّر والإنعتاق الإنفلاشي. لذا ولحصر البحث، نودّ أن نركّز أولاً على **مسؤولية الحكم أو السلطة اللبنانيّة في واقع الحرية وحقيقتها.**

فالرئيس الذي يشعر بمسؤولية كبيرة نحو شعبه يُعتبر رئيساً صالحاً ومطيعاً للقاعدة الشهيرة: كلّكم راعٍ وكلّ راعٍ مسؤول عن رعيته. والمواطن الذي يلاحق باهتمام التطوّر السياسي في بلاده ويشارك في الأعمال والأفكار التي توجّه السياسة الوطنية يكون أيضاً مواطناً مسؤولاً. إن التاريخ العربي مع الأسف لم يشهد إلا قلّة من الحكّام الذين نمّوا فكرة ونظرية المسؤولية الشعبية التي تُعتبر معنى من معاني الحرية.

من المتعارف عليه أن في كلّ دولة سلطة وهذه السلطة هي فوق إرادة أي فرد أو أية مجموعة من الأفراد، وكلّ فرد يرى أن على الدولة واجب توفير أسباب التقدم والحرية له. وقد ساد الإعتقاد قديماً أن بين الحرية الشخصية وبين السلطة تناقضاً أساسياً فحيث تكون الحرية مطلقة، لا تكون السلطة بل تعمّ الفوضى. وكلّ ما بُذل لمحو هذا الإعتقاد من الأذهان حتى يومنا هذا، لم يستطع بعد الوصول إلى حلّ دائم عادل.

وإن كان معروفاً أن للديموقراطية عنصرين أساسيين هما الحرية المدنيّة والحرية السياسية، فهذان العنصران بحد ذاتهما يؤكّدان على دور القيادة أو السلطة في لعب دور الحكم والمراقب والموجّه لمفهومهما. والديموقراطية أيضاً ذات مفهوم فيه من المطاطية والغموض ما خوّل ويخوّل ساسة معسكرين يتسابقان - لتناقض مبادئهما - في مضمار تنازع البقاء، حق التكلّم والتغني بإسم الديموقراطية. فأوّل وربما أهم مشاكل الديموقراطية هي الديموقراطية نفسها.

إن تحديد مفهوم الديموقراطية بشكل تتحاشى معه إعتباطية التمييز وتضمن فيه ثقة التطبيق الإختباري لأمرٌ ذو صعوبة كبيرة.

في محاضرة بعنوان «مشاكل الديموقراطية» ألقيت في المؤتمر العالمي الأول لعلم السياسة المنعقد في بيروت عام ١٩٥٩، يقول الدكتور ملحم قربان: «إذا كان من أمل للديموقراطية في الدفاع عن نفسها فيجب أن يتمركز هذا الأمل والدفاع على نوعية وكيفية العلاقة بين الحاكم والمحكوم أو على بحث غاية الحكم. وأهم مميزات هذه العلاقة هي كون السلطة الحاكمة موسومة برضى وإرادة المحكومين. ولكن هل يمكن الحصول على رضى جميع أفراد الشعب؟».

هذا الرضى الزئبقي المتأرجح دونما سبب، الذي عبّر عن نفسه في ٢٠ تموز ١٩٦٠ بما يشبه الطوفان والذي عاد في ما بعد عبر الإجماع ذاته لينكر ويصلب إجماعه الأول هو في لبنان، كما الكثير من عناصر الوطن، إستثناء للقواعد الحضارية والعلمية.

في مكان آخر من المحاضرة ذاتها، يقول الدكتور قربان: «إن مبدأ حرية الرأي يستند عادة إلى حق المقاومة والمضادة والمعاكسة. إن جهازاً يخول هذا الحق ويشجعه، والديموقراطية تتبجج بذلك، يجب أن لا يستبعد أو يستغرب وجود التيارات المختلفة وربما المتضاربة فيه. ومهما يكن لمثل هذا الجو من حسنات - وقد تنبه لأكثرها فلاسفة الديموقراطية - فإن من نتائجه خلق وتشجيع المعارضة وربما المقاومة السياسية للحكومة. وإن كانت هذه المعارضة ذاتها من مقومات حسنات الحكم الديموقراطي، إذا نظرنا إليها من زاوية حد السلطة التنفيذية في الدولة، فإنها في

سياق بحثنا هذا ولتصبح أداة حد فعّالة، من مشجعات التقسيم والتضارب بين الآراء والأفعال في الدولة، الأمر الذي قد يكون في ظروف خاصة خطراً مميتاً ليس على نظام الحكم الديموقراطي فحسب في بلد ما، بل على كيان ذلك البلد السياسي».

يتضح لنا من هذه المقتطفات النظرية، مدى الخطر الذي كان يتهدد لبنان عام ١٩٥٨ ومدى المعالجة الشهابيّة لهذا الخطر. معالجة تعاملت مع الحرية كحق وواجب ومسؤولية فتشبّثت بحقها كقيادة وكرّست من خلال ممارستها لواجباتها حقوق المواطنين. كما وانطلاقاً من الفكرة ذاتها، نفهم معنى الحرية اللبنانيّة «الخاصة» التي كانت أحد أسباب الإنفجار الدموي الذي نحياه منذ عام ١٩٧٥.

ولكي نفهم مدى الحرية التي سمحت بها الشهابيّة واعتمدتها جواً عاماً لتحقيق إصلاحاتها يتوجب علينا أن نؤكّد الحقائق النظرية التالية:

١ - لا توجد حرية بصفة مطلقة مجرّدة. فكلّ حرية تكون متعددة وإلا بقيت بدون محتوى.

٢ - تكاملية الحريات: أي أن كلّ حرية تستلزم حريات أخرى، نعني أنه لا حقيقة لأية حرية إلا في مجموعة من الحريات تتكامل معها وتكمل وتتكيّف بها. لذا كان في طليعة اهتمام «النهج» الشهابي تحرير المواطن من الإذلالات المتعددة التي تبدأ بأزماته الإقتصادية والتربوية والسياسية والطبقية، عبر خطة كادت تغطي بشموليتها كلّ أرجاء الوطن وفئاته الشعبية.

٣ - لا تُفهم أية حرية إلا إذا ارتكزت على معايير. هذه المعايير تختلف تبعاً لعلاقة الحريات بالسلطة. نحن نعلم أن للسلطة هدف هو تسيير أمور الأمة، وأمور الأمة تتنوّع حسب الظروف والأجيال والطبقات. فحسب التركيبة اللبنانية، يصطدم الحكم بحقيقة أن مصالح طائفة معيّنة تتناقض أحياناً ومصالح طائفة أخر، ثم يكتشف أن لكلّ هيئة وسائل خاصة في الدفاع عن مصالحها. لذا وجد نفسه إن هو أراد ألاّ يتناقض مع معناه وموقع مسؤوليته، مدفوعاً إلى الحدّ من فوضى الفئات المتصارعة، هذه الفوضى المسماة زوراً «حرية»، حفاظاً على المصلحة العامة.

وفي هذه العلاقة، علاقة الحكم اللبناني بحقوق وحريات مواطنيه، يقول الأستاذ فيليب تقلا: «على الحاكمين في لبنان أن يبقوا هم، أولاً، في مرتبة النخبة بكلّ ما تعني الكلمة من جودة وصلابة وتفوّق، ثم عليهم أن يحفظوا الدولة نفسها، كجهاز مخطّط ومدبّر ومنفّذ، في مستوى أرفع من مستوى الشعب الذي تسوس أموره كافةً.





يتقدّم ويتبعونه

وإذا لم يفعلوا خرجت المبادرة من أيديهم واعتمد أفراد الشعب على أنفسهم، كلّ في نطاق عمله ومصلحته الفردية الآنيّة وضاعت المقاييس التي يبنى عليها التعلّق بلبنان. وعلى الحاكمين فوق هذا، أن ينفخوا الروح في كلّ جسم من أجسام الأمة لكي يخرج إلى نور التجدّد ويستطيع التحليق فوق الصغائر والسفاسف محققاً أسمى غاياته».

وعن «أزمة الثقة بين الحاكمين والمحكومين» يقول: «قد يكون من أسباب هذا الفراق بين السلطة والشعب تنكّر اللبنانيين الفطري لكلّ مَن يحكم بالنظر إلى ما عانوه من تحكّم الأجانب ههنا، وتجبّرهم طوال عشرات السنين، كما أن من بين أسبابها: الفردية والأثرة والأنانيّة التي يتميّز بها المواطن اللبناني لضعف الروح الوطنية وانعدام التربية المدنيّة وفقدان الشعور بالواجب عند سواد الشعب.

ولقد زاد في بُعد الشقة بدلاً من أن يردمها، الإتجاه الذي سارت فيه السياسة الداخلية في لبنان بعد أن تركز الإستقلال وغابت حماسة الجهاد. ومن هنا كانت المفارقة: حكومات تتوالى ويبقى عملها سطحياً، وشعب تملّكه السأم مما يرى ويسمع فاحتمى وراء عدم اكتراث يبطّن مرارة وخيبة أمل، ومال عن شؤون الحكم إلى العمل الفردي غير المنظّم، موجهاً جهده إلى حيث تقوده الآنيّة لا إلى حيث تقوده مصلحة البلاد بتوجيه من الدولة.

وحصلت من كلّ هذا النتيجة المحتومة: فقدان هيبة السلطة وما تجرّه وراءها من ذيول سوداء تبدأ بمخالفة القوانين ونشر التهم وإثارة الشكوك وانتقاد الحكم نقداً جارحاً، وتنتهي إلى إشاعة مركب من اليأس والإنهزامية. بل إن جواً من رفع الكلفة وتبادل المنافع على حساب النظام يخيّم على البلاد كأن ريحاً قبلية تهبّ من كلّ الجوانب فيقف إزاءها المراقب الغريب مشدوهاً حائراً يتساءل عما إذا لم يكن في لبنان قواعد لتنظيم علاقات الناس فيما بينهم ولتحديد السلطات والمسؤوليات، وعما إذا لم يكن من هيئات تطبّق تلك القواعد وتضع كلّ أمر في نصابه العادل وكلّ قيمة في مرتبتها الصحيحة».





يتحدّث ويسمعونه

وفي هذا الجو المكفهرّ من انعدام الثقة، جاءت الشهابيّة لتتعامل مع «الحريات» الموزعة المنثورة حسب المنافع والأهواء. وكان عليها إعادة الإعتبار إلى السلطة انطلاقاً من قاعدة أن الرهبة لا تكون إلا حيث يكون الإحترام والإحترام لا يكون إلا حيث تجتمع القوّة والكفاءة والعدالة فاصطدمت بتعصّب «ديموقراطي» لمبادئ عاش عليها شعبنا وشبّ، منها الرياء المتبادل بين السلطة والشعب في تقاذف ألقاب الحريات الوهمية وأسرار «التجربة» اللبنانيّة «الفريدة». فهل نحن فعلاً ديموقراطيون؟ هل نحن فعلاً أحرار؟ وأين هي ضمانة حريتنا؟

على هذا تساءل الأستاذ غسان تويني في إحدى محاضراته عام ١٩٥٧: «هل الضمانة في مجرّد فصل السلطات والموازنة بينها؟ هل الضمانة في العقد الدستوري، ينصّ حرفه على أن الحقوق والحريات مضمونة، فتضمن؟ هل الضمانة في مجرّد تقرير سيادة الشعب، وإن استحالت سيادة الشعب عليه باسمه، وهو منها براء؟».

ثم أجاب: «ضمانة الحرية هي في الحرية ذاتها، في جوهرها وفي مظاهرها، في التراث والتقاليد، في الآداب والمناقب، في المؤسسات والهيئات، الموجودة كلها بفعل خلق حرّ وكأنها ليست سوى مراتب في تاريخ الحرية، تمهّد لاستمرار هذا التاريخ».

إنطلاقاً من هنا، هل يصح لنا تسمية المؤسسات والمشاريع والخطط والمنجزات التي ارتبطت بإسم الشهابيّة منذ ١٩٥٨، بمراتب في تاريخ حريتنا، مهّدت لاستمرار هذا التاريخ؟

وفي حال النفي، أيّ نعت من النعوت يصح في سعي الشهابيّة لعتق المواطن اللبناني من ربقة تعذيباته المتعدّدة بخلق تشريعات ومؤسسات تخفّف من لا عدالة توزيع الخيرات الوطنية والحظوظ والفرص على المناطق والطبقات؟

ردّ واحد نجده منطقياً ونعت واحد: الشهابيّة مشروع حرية. «لأنه كما أن الحرية لا تُرتجل، فكذلك الديموقراطية لا تُرتجل هي الأخرى. وكلّ ديموقراطية لا تكون وليدة تطوّر تاريخي طبيعي عفوي، محتوم عليها أن تفشل. كلّ نظام ديموقراطي يُفرض إصطناعياً، في شكل قوالب دستورية، لا قواعد إجتماعية وإقتصادية ومدنيّة لها...

كلّ نظام ديموقراطي لا يمهّد له عبر الزمن بخلق مجتمع حر وشعب قادر على قيادة نفسه...

كلّ نظام ديموقراطي هذا شأنه، يظلّ حرفاً ميتاً ولا بدّ له أن ينهار أو ينفجر. لذا متى وضعنا الديموقراطية اللبنانيّة على المحك، وجدناها وهماً لا حقيقة له».

رغم ذلك وفي محاولة منا لتبرير حكمنا على الحرية اللبنانيّة نسأل: ما هو مدى حرية الضحية البريئة التي تسقط نتيجة «حرية» العنف؟ وما هو مدى حرية المحروم المتلوّي تحت سياط حرية الإتجار و«التسعير»؟ وما هو مدى حرية الرأي في حمى حصرية الآراء وكليتها وشراسة تعاملها مع كلّ معارضة تطالها؟

كان يمكن أن نكون أحراراً لو أننا آمنا كلّنا بالحرية، بذات الحرية. وكان يمكن أن يثمر تعاقدنا وأن يستقيم لو كنا قماشة إجتماعية واحدة مشدودة بعضها إلى بعض متحدة.

وكان يمكن أن يكون شعبنا سيّد نفسه لو كانت له إرادة جامعة تقدر أن تسود وتحكم لأنها متحرّرة من أوزار الجهل والمرض والخوف والفقر. لذا شعرت الشهابيّة بالحاجة إلى نظام للحكم جديد يقوم بعملية تحرير تشمل الإنماء الإقتصادي المرتكز على ضمانات إجتماعية وإصلاحات إدارية وتشريعية.



فإلى أيّ مدى نجحت في هذه العملية؟ بوسعنا أن نجد الرد عبر البحث في تاريخنا الحديث عن المحاولات الجدية التي استطاعت أن تطوّر نظامنا السياسي ومستوى عيشنا الوطني وهويتنا اللبنانية. أي، المحاولات التي انتقلت من التنظير إلى التطبيق.

نترك الجواب لكلّ مَن يفتح مجموعة القوانين اللبنانيّة فيقسم تاريخنا الحديث إلى مراحل تمتد كلّ واحدة منها على سنوات ست ويقارن بين إنتاجية هذه المراحل ومنجزاتها.

في بدء محاضرته التي أشرنا إليها، اقتطع الأستاذ تويني فقرة من تاريخ توكيديدس الإغريقي يقول فيها: «بفضل مرتبته ومهارته ونزاهته، إستطاع أن يمسك مستقلاً بزمام الجماهير، فيقودها بدلاً من أن ينقاد لها. ولما لم ينشد السلطة بوسائل غير مشرفة، فإنه لم يضطر لتملّق الشعب، بل بالعكس كان يتمتع بصيت له من السمو ما يمكنه من إغضاب الجماهير بمعاكستها... فإذا رآها منتفخة مزهوّة لغير ما سبب وبوقاحة، أيقظ فيها، بكلمة واحدة، شعور الجد بل الخطر. وإذا وقعت الجماهير فريسة ذعر، أعاد إليها، بكلمة واحدة ثقتها بنفسها. هكذا أصبحت الديموقراطية بيد بيريكلس حكم المواطن الأول».

ثم ينهي محاضرته ذاتها بقوله: «لو كنت أعرف البيريكلس الذي يقدر أن يجعل الديموقراطية اللبنانيّة حكم المواطن الأول، فيقود الشعب إلى الكمال، بدل أن ينساق مع الجماهير إلى الهاوية. لو كنت أعرف ذاك الرجل، لكنت سعيداً بأن أجعل هذه المحاضرة دعوة للإيمان به. حسبها إذاً أنها ربما برهنت، بالفعل، عن أن ذاك الرجل واجب الوجود، فلا بدّ إذاً أن يوجد».

لا بدّ أن يوجد. فهل وجد؟

هل عرف لبنان في تاريخه الحديث قيادة إتسمت بالنزاهة واستطاعت أن تمسك مستقلّة بزمام جماهيرنا وتقودها بدل الإنقياد لها؟ ولم تضطر إلى تملّق الشعب اللبناني لتصل إلى ذروة الهرم السلطوي، قيادة تمتعت بصيت من السمو لأنها أنقذت الوطن من الذعر والخطر وأعادت إليه الثقة بنفسه؟

على هذا يجيب «الشهابيون»، أو مَن تبقّى منهم، ببسمة متألّمة فيها من المعاني ما يعجز عن استيعابه أيّ جواب.

أما لمن لم يكتفِ بعد من ملاحظاتنا المتعلّقة بحريتنا الخاصة فنترك هذه الفكرة برسم حاضرنا: إن التاريخ السياسي العالمي يشهد بأن الإنضباط الإجتماعي ومسيرات التطوّر والعصرنة تتناقض مع الحريات غير المسؤولة وغير المبررة. وإن كانت الحرية دواءً ناجعاً لتبريد حمى الأحقاد الشعبية، فإن هذا الدواء يفترض رقياً واعياً مسؤولاً في استعماله وتنظيم جرعاته وإلاّ تحوّل هذا الدواء في أيدي الرغبات المسعورة إلى سمّ يفتك بأجهزة وشرايين الشعوب والأمم.

فؤاد شهاب...

إن الشعلة التي رفعتم عالياً ولسنوات... يُنتظر أن يتسلّمها مَن يستحق قبل أن تتهاوى حكماً فتسقط على الأرض لتحرق نارها براعم التجديد التي أنبتتها الإجتراحات التي رعيتم في خدمة وطن لم ينحنِ أهله يوماً إلاّ للربّ ومجده...



الفصل السادس

العسكر والسلطة والديكتاتوريّات

الفصل السادس

لا بدّ لنا، ونحن ننكبّ على دراسة هذا الموضوع الدقيق من أن نسجّل بعض الحقائق التاريخيّة التي تمهّد لكلّ طرح علمي نظري:

أ - عام ١٩٥٨، بدأ عصر الشهابيّة في إطار منطقة متميّزة بأنظمتها الكلية المطلقة. فمن ملكية إلى إمارة إلى رئاسات ديكتاتورية مقنّعة بأسماء ومفاهيم تمويهية (جمهوريات، انتخابات، استفتاءات).

ب - جاءت، وفي طليعة مهماتها وأدوارها معالجة الإنقسامات الدموية والبلبلة الوطنية الحاصلة على كلّ صعيد. هذا، بالاضافة إلى إعادة الإعتبار لمركز قيادة الوطن اللبناني: رئاسة الجمهورية التي طالتها سهام التشكيك والطعن والإتهام وحتى نيران المقتتلين. كان عليها أن تنقل رئاسة الجمهورية من متراس الفريق إلى منصّة حكم الحكم.

ج - الشهابيّة قيادة وصلت السلطة عن طريق الإنتخاب (إجماع).

د - قيادة لها ملامح وجذور عسكرية. فملامحها اللواء قائد الجيش وجذورها تعود إلى تأسيس الجيش اللبناني. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن القائد فؤاد شهاب لم يكن مجرّد قائد عُيِّن صدفة أو عن طريق المساومات والضغوط، بل إن علاقته بالجيش اللبناني كانت علاقة أبوّة بحكم كونه مؤسّس الجيش، مما وفّر له تأييداً وولاء مطلقَين في صفوفه.

هـ - بالإضافة إلى الولاء العسكري، كانت الشهابيّة تستقطب دعماً سياسياً نادراً وأكثرية برلمانيّة مستمرّة. فأهم أقطاب السياسة اللبنانيّة كانوا من مواليها.

و - على الصعيد الشعبي، ساد في أوساط المواطنين اعتبار صادق لنزاهة واستقامة حكم انكبّ على القضايا الشعبية الملحّة وعمل بصمت على توحيد البلاد. فدانت له الأكثريات وراحت الجماعات والتجمّعات تتسابق في إعلان دعمها وتأييدها لمواقفه.

ومع هذا، رغم البلبلة الوطنية وولاء الجيش المطلق والإجماع السياسي و«المبايعات» الشعبية ووضع المنطقة العربيّة الخاص، بقيت الشهابيّة أمينة لمبادئ الجمهورية وجوهر الدستور وحقيقة الكيان اللبناني.

رغم ذلك ردّد بعض «منصفيها» بأنها حكم عسكري مقنّع فإلى أيّ حدّ هم مصيبون؟

قلنا إن الشهابيّة هي قيادة لبنانية. وهي مشروع حرية. وبما أنها قيادة كانت في أساس تكوين الجيش اللبناني، جاز لنا أن ندقّق في مدى مقاربتها للحكم العسكري المتفرّد وبالتالي للديكتاتورية. لهذا سنبدأ بحثنا بتوضيح مفهوم سلطة ومسؤولية الفرد المتولّي قيادة الجماعة.

فالرئيس أو القائد وإن كان يُعتبر جزءاً غير منفصل عن المجتمع، إلا أنه يمتاز عن غيره بالصلاحيات العائدة إليه. وفي كيفية تعامله مع هذه الصلاحيات يكمن تحديد الحكم الذي يمارسه. في المجال التطبيقي، تسمى هذه الصلاحيات: سلطات. تتنوّع لكنها تظلّ واحدة من حيث طبيعتها. هذه السلطات تسمح للقائد بأن يؤثّر في سواه تأثيراً فاعلاً. وهذه القدرة على التأثير هي التي تشكّل أهم إمتيازات القائد هي السلطة.

من هنا لم يُجز تصوّر قائد مجرّد من هذا العنصر الجوهري الذي هو أساس سائر عناصر القيادة ومصدرها. إلا أن السلطة التي للقائد لا تعطى له دون مقابل. فالأفعال التي تصدر عنه بموجب الصلاحيات المعطاة له، لا تأخذ مجراها بمعزل عنه، ولا يكون شخصه بمنجاة من عواقبها. إنه يتحمّل مسؤولية كلّ عمل يأتيه وكلّ أمر يصدره. ومسؤوليته، في الحالين، كاملة تامة. ولا يحق له ولا يمكنه التنصّل من عواقب نشاطه، لأن هذه العواقب هي ملكه أسوة بالنشاط نفسه. من هنا ينبع تشخيص السلطات، ومن هنا يبدأ تطرّف الحكام إثر نجاحاتهم، إذ إنهم يردون نجاحات سياساتهم لشخصهم فقط مهما بلغت فعالية فريق عملهم وتأثيره.

إن السلطة التي تؤول إلى أحد الناس هي من وجهة نظر عامة، قدرة المرء على فرض إرادته، أو هي على الأقل بالنسبة إلى كلّ سلطة شرعية، حق فرض هذه الإرادة. ينتج عن هذا المبدأ أن الذين لا يتمتعون بهذه الميزة أو الذين يتمتعون بها على نطاق ضيّق، يتحتم عليهم واجب الطاعة.





مؤسّس دولة الاستقلال يصغي إلى مؤسّس الجيش اللبناني، الرئيس فؤاد شهاب يتحدّث إلى الرئيس الشيخ بشاره الخوري

إن سلطة القائد ترتكز عادةً إما على موافقة الذين تمارس حيالهم أو على وسائل الإكراه المادية والمعنوية التي لديه. والسلطة المرتكزة على الإكراه ظاهرة عادية وطبيعية إلّا أن الظاهرة المعقدة التي تهمنا هي السلطة التي تفرض نفسها. فهل هذا الفرض يتناقض دائماً مع مفهوم السلطة الديموقراطي؟؟

مما لا شك فيه أن ممارسة الرئيس لسلطته تخضع لحكم الظروف. فالعهود التي تسودها الأزمات تتطلّب أساليب فعّالة، بل قاسية، لا تتطلّبها العهود العادية. فثمة

محاولات وخطى حائرة وتجارب يمكن الإغضاء عنها في السلم، أما في الحرب فلا محل لها على الإطلاق. وإذا كانت السلطة العطوف مرغوباً فيها في عهود الطمأنينة والإزدهار، فالسلطة الحزوم أكثر من ضرورية في الظروف الصعبة.

يروي أندره موروى الحادثة التالية في مؤلّفه «محاورات في موضوع القيادة»: «في العام ١٩١٨ فقدت إحدى الفصائل التابعة لقيادتي جميع الرتباء وانتقلت قيادتها إلى جندي، فوقف هذا وارتجل خطاباً أكّد فيه لرجاله أن موقفه منهم لن يتبدّل. فهو باقٍ رفيقاً لهم ولن يمارس سلطة مطلقة ما، بل سيحرص على أن تكون الفصيلة جمهورية صغيرة. فقاطعه الجنود قائلين: دعنا من الخطب والعواطف، وأصدر إلينا أوامرك».

يقول لاكوردير: «لا ينشد البشر سلطة ضعيفة مسايرة، بل يسعدهم أن يقعوا على رجل قوي يمكنهم الإعتماد عليه. فالرجولة الحازمة تشيع الطمأنينة في نفوسهم، أما الضعف العطوف فإنه يثير حذرهم وينتهي بإثارة اشمئزازهم».

وعن القبض على زمام السلطة، قال القديس بولس في رسالته إلى الرومانيين: «ليس من باب الصدفة تمنطق الأمير بالسيف». يتضح إذاً أن الإتجاه العام، عادة، نحو قائد قوي هو في صميم نزوع الشعوب وتوقها. فأين هو هذا القائد ومن هو؟ وهل تكفي صفة القوة لتبيانه واكتشاف هويته؟ وهل القوة وحدها موجهة مسيرة الأوطان والشعوب؟ وما هو سر نجاح الحكم المرتكز على القوة؟

من مطالعتنا للتاريخ، نجد أن السلطات كانت تنتزع في الأصل انتزاعاً إلا أن السلطة التي تفرض ذاتها ولو بالعنف يمكنها عاجلاً أو آجلاً الحصول على تأييد الذين فرضت ذاتها عليهم وإخلاصهم لها. إذ يكفي لبلوغ هذه النتيجة أن يأتي اتجاهها متفقاً ومصلحة المحكومين. نفهم من هنا أن الحكم المرتكز على القوة لا يمكن أن يستمر بغير العدالة.

انقسمت الآراء حيال الرئيس العسكري وصُبّت في اتجاهين متناقضين:

١ - خوف على الحريات العامة والقوانين المدنية.

٢ - إطمئنان إلى حكم حازم يوحي بالثقة ويشكّل ضمانة للمواطنين.

وساد الإعتقاد بأن الرئيس العسكري يبدو موسوماً بطابع وظيفته أكثر من الرئيس المدني وأنه يتحلى بخصال تميّزه عن سائر السلطات، ذلك لأن الجيش مؤسسة تختلف عن سائر المؤسسات. فالمهام التي يضطلع بها ونظام التراتب الذي يسوده والإنضباط الذي ينفخ فيه الحياة والنشاط، وحتى الهندام الذي يظهر به، هذه كلّها تجعل منه كائناً يحيا على حدة، وإلى حدّ ما على هامش الأمة، وإن يكن الجيش من الأمة ولها.



وفي وصف الدور الإجتماعي لهذا الرئيس، يقول المارشال ليوتي: «إن السلطة التي يمارسها مرتكزة على القانون ومقرّرة شرعاً وهي لا تقبل جدلاً أو مساومة». هذا التعريف وهذه النظرة إلى الرئيس العسكري يبدوان متطرفين بعض الشيء خاصة متى تبنها المزايا الإيجابيّة الممكن توفرها في هذا الرئيس. «فالعسكرية» لا تتناقض مع روح الحياة المدنيّة وحرياتها.

يقول المؤرخ الفيلسوف جاك بانفيل: «إن المثالية التي تجعل من الكاهن كاهناً ومن العسكري عسكرياً هي أبعد ما يكون عن الخشونة والعزلة الفكرية». فالصحيح أن الجيش يظل موئل الذين ما زالوا يؤمنون بالقيم والمبادئ السامية المجرّدة في عصر تنكّر فيه كثير من الناس لهذه وتلك.

وإذا صحّ أن الإنسان يجتاز في حياته مرحلة تطوّر تنتقل به من المثالية إلى التشكك والإرتياب مروراً بالواقعية، فالجندي يظل أبعد الناس عادة عن هذا المنزلق. ذلك أن الحياة التي يحيا والحاجز الذي تقيمه حرفته بينه وبين العالم يصونان فتوته الجسدية ومناقبيته الصافية التي تشكّل التربة الصالحة لنمو المزايا الواجب توافرها في الرئيس العسكري. بيد أن مزايا كلّ عسكري ونزعاته ومؤهلاته التي تختلف تبعاً للمنشأ والتربية والإختصاص، لا تلبث أن تجعل لكلّ رئيس طابعاً مميزاً.

فهناك الرئيس المتسلّط ذو الإرادة الحديدية الذي يحرز نتائج غالباً ما تكون مرضية ومدعاة لوثوق مرؤوسيه بكفاءته دون أن تكون دائماً مدعاة لتعلّقهم بشخصه. وهناك الرئيس الرسول الذي يؤثر الإقناع على اعتماد الأوامر سبيلاً إلى فرض ما يراه صواباً وهو يجعل من الجدارة الخلقية مرتكزاً لسلطته ومن القدوة طريقته المثلى في الحكم. وهناك الرئيس العطوف الذي ينزع إلى التفاهم والتسامح والذي توليه السن والخبرة سلطة واعية تفرض ذاتها عن طريق الإقناع. وهناك الرئيس الدبلوماسي الذي يؤثر التوفيق على البت. أما الحكم لكلّ نموذج أو عليه فيظل رهناً بالنتائج والظروف.

إن مزايا القائد تجد تكريسها في العمل الذي هو محك الجدارة ومقياس كفاءة المرء، العمل الذي هو تلك اللحظة التي يسود فيها التردد والحيرة ويبدو الإنسان على حقيقته. ولكن، إذا كانت مزايا القائد تتجلى في العمل، فقيمتها الحقيقية لا تعرف إلا في الملمات حيث يتضح مدى عمقها ومتانة أسسها.

أما كيف يصل العسكري إلى السلطة إن هو أعرض عن طريق العنف والقوة، ففي كتاب الجنرال ديغول «حد السيف»، بعض الجواب: «إن موجة من الأعماق تدفع بالرجل الخلوق إلى مقدمة الصفوف» لأن الرئيس العسكري هو بالدرجة الأولى رجل عمل،

يناضل في الحرب والسلم على السواء ضد جمود البعض وسوء نيّة البعض الآخر. ويفرض ذاته بدينامية قوامها القوة والحركة والإندفاع. إن نشاط الرئيس يجب أن يكون وليد التبصّر فهو يتطلب ذكاءً حاداً ولكنه يتطلّب بالدرجة الأولى حزماً وإقداماً.

هذا من ناحية إيجابيات عسكرة السلطة السياسية، إلا أن التعريف المثالي شيء وواقع الحال شيء آخر، إذ نادراً ما يستطيع الرئيس العسكري ضبط تعامله مع سلطاته واستعماله لها فيتطرّف ويبطش ويعتدي على الحريات ويرتجل المفاهيم والفلسفات ويقود معارك إبادة خصومه ومعارضيه ليبقى هو، وحده، رمز السلطة وسيدها المعبود.

وهذا ما دفع أدولف هتلر في كتابه «عقيدتي» - ص ١٤٧ - إلى القول: «إن عقيدة لا تعترف بالفكرة الديموقراطية للجماعة، وتستهدف وهب هذه الأرض للشعب الأفضل والأمثل، أي للأفراد المتفوّقين، يتوجب عليها منطقياً تبنّي المبدأ الأريستقراطي ذاته دائماً فتحتفظ للنخبة بالقيادة والسلطة. هذه العقيدة لا تهتم لفكرة الأكثرية بل تركز على الشخصية لأن الجماعة لا تخلق، ولا الأكثرية توجّه وتفكر، وإنما من يفعل ذلك دائماً وأبداً فهو الفرد المنفرد».

«إنّ الناحية الأكثر قيمة في اختراع أو إكتشاف مادي أو روحي، هي قبل كلّ شيء: «شخص مخترع».

«لإعادة العظمة والقوة لشعبنا يتوجب علينا أولاً تعظيم شخص الرئيس وإرجاع حقوقه له». وهذا ما حدا به إلى القول في المؤتمر النازي سنة ١٩٣٥: «الفوهرر هو الحزب والحزب هو الفوهرر. تماماً كما أشعر أن نفسي جزءاً من الحزب فإن الحزب يشعر وكأنه جزء مني».

وفي تفسيره للأسس التاريخية لسلطة الدولة يقول: «إن سلطة الدولة لا ترتكز على ثرثرات البرلمانات ولا على القوانين التي تحميها ولا على أحكام المحاكم التي تستهدف ترويع مَن ينكر هذه السلطة وإنما ترتكز على الثقة العامة التي يجب أن تُمنح لأولئك الذين يقودون ويوجهون الجماعة».





الصمت وحده قوّة.. وكل ما تبَقّى ضعف

وفي هذه الأقوال ما لا يحتاج إلى أي تعليق.

عندما تتحدث عن هتلر يبرز موسوليني تلقائياً فنقرأ في كتابه «الفاشية» - ص ٢٥ -: «الدولة الفاشية هي الشكل الأسمى والأقوى للشخصية، هي قوة، قوة تختصر كلّ أشكال الحياة الخلقية والفكرية للإنسان. من هنا لا يجب حصرها في مجرّد وظائف هدفها حماية الأفراد، كما تشاء الليبرالية. أنها شكل وقاعدة داخلية ونظام لكلّ الشخصية يطال الإرادة ويدخل أعماق الإنسان: الدولة هي روح الروح».

إن هتلر وموسوليني اللذين قادا تيّار شخصانيّة القيادة وديكتاتورية السلطة في العصر الحديث فنجحا حيث أخفق غيرهما وسقطا ضحية نجاحهما ذاته، شكّلا معاً الحالتين المرضيتين الأكثر بروزاً في واجهات الأمم والشعوب. لذلك كان البحث في منشأ الديكتاتورية وفي العوامل والمناخات التي تساهم عادة في تسريع وصول هذه الممارسة المتطرّفة إلى السلطة، ضرورة تفرضها طبيعة وأهمية الموضوع وأصول البحث والتنقيب عن حقائق الأمور.

إن علاقة العامة بالرئيس القوي، «التاريخي» عندما تشبه وإلى حد كبير، علاقة بعض المؤمنين بالله المنقذ من «الورطات» والأخطار الهائلة «في ساعة الحشرة». هذه العلاقة الطارئة تدفع «بالرأي العام» أو «الأكثرية الصامتة» أو بمعارضي ما هو قائم، إلى توسّل «مستبد عادل» أو «صاحب يد حديدية» من أجل إنقاذ البلاد والعباد وإيصال «السفينة» إلى «الشاطئ الأمين».

فمتى وصلت السفينة قفز مَن فيها إلى الشاطئ المذكور ليصبحوا كلّهم ربابنة، وكلّهم منقذين. في شرح هذه العلاقة، يشدّد مؤلّف «قياصرة الغد» على انه «يجب ألا نخلط بين الديكتاتورية والطغيان». فالديكتاتورية ليست حادثاً تاريخياً، ولا نظاماً فرض على الشعب عنفاً واقتداراً، ولا استيلاء مغامر على السلطة ليحكم الأمة في عهد للرعب دائم. بل هي على العكس، نتيجة تطوّر بطيء لا واعٍ تتخلى في نهايته الشعوب الحرة عن حريتها مختارة لتضعها بين يدي رئيسٍ». وفي النتيجة، بحسب رأي مؤلف «قياصرة الغد»: «ليس قيصر من كان قيصرياً، بل إن الشعب هو الذي جعل منه قيصراً رغماً عنه».

ويلاحظ ريينكور أنه «كلما نزع المجتمع نحو المساواة، مال إلى حصر السلطات المطلقة بين يدي رجل فرد. ففي عهود الأزمات الخطيرة وهي التي تستحيل فيها الإرادة الجماعية للأمة، يقوم ممثلو الأمة أنفسهم بوضع دفة القيادة بين يدي ربان واحد». وعلى هذا النحو كان «بنفيل»، مؤلّف «تاريخ فرنسا»، يرى الأمور، إذ يقول: «تنبثق الديكتاتوريات من الجماهير ولا يمكن أن تستمر إلاّ برضاها».

ولكن الديكتاتورية في عرف بنفيل، خلافاً لما يقول ريينكور، هي في الأساس أزمة. إنها حادث. فقد كان يقول: «إن الديكتاتوريات هي حمى تعتري الديموقراطيات التي لم تكن عاقلة». ثم يردف «لنكن عقلاء فنوفر الديكتاتوريات على أنفسنا». على هذا الأمر يعلّق الأستاذ جورج نقاش بقوله: «هذا هو الواقع الذي يمكن رؤيته في كلّ مكان. وهو ان ممارسة مظاهر السيادة الوطنية إذا كانت ما زالت نظرياً عائدة للمجالس، إلاّ أنّ حقيقة السلطة تفلت من أيدي

هذه الأخيرة أكثر فأكثر. ولأسباب مختلفة، ولكن مع إتفاق صاعق في الزمن، تنحو جميع الديموقراطيات، الكبيرة والصغيرة، نحواً متزايداً في اتجاه «تشخيص السلطة».

ويتابع الأستاذ نقاش قائلاً: «يحدّد نظامنا دستور يعود إلى سنة ١٩٢٦ وهو ينصّ على أن السيادة يمارسها مبدئياً ممثلو الأمّة المنتخبون بينما يكون رئيس الدولة غير مسؤول. هذا في حين أن الحقيقة الراهنة الأولى هي أن كامل السلطات تقريباً إنتهت بأن تجمّعت في يدي رئيس الدولة. الحقيقة الأولى أن لبنان لم يمكن إلى الآن حكمه بطريقة أحرى، وقد يتعذّر حكمه بغير هذه الطريقة. لكن هناك واقعاً آخر أطلعتنا عليه تجربة أليمة، وهو أن العهدين الرئاسيين الأوّلين بعد الإستقلال إنتهيا بحادثين خطيرين. فهل يعني ذلك أننا معدّون لمغامرة دائمة؟ أم يعني أن حادثي ١٩٥٢ و١٩٥٨ نجما عن أخطاء شخصيّة يمكن ألا تتكرّر، عن ظروف يمكن أن يكون عدم تجديدها متوقفاً علينا؟

في محاكمة العهدين الأخيرين (الطريف أننا في لبنان نسمّي مدّة ولاية رئيس عهداً، فكأنها ملك تقريباً) كثيراً ما عزونا إلى الطموح الشخصي في رؤساء الدولة، وإلى كبريائهم، وإلى هذا النوع من «دوار القمة» الذي يمكن أن يخلقه فرط سلطة لا ثاني لها، مسؤولية الأزمتين اللتين غرقت فيهما، سنة ١٩٥٢ أولاً، ثم، وبشكل أخطر جداً، سنة ١٩٥٨، التجربتان الأوليان لشرعية انتهت إلى سلطة تجاوزت الحدود.

هذا التجاوز يصبح خطيراً أكثر متى تعلّق الأمر برئيس عسكري يستطيع أن يترجم إرادته إلى فعل وأوامره إلى خط عمل. لذا توجّب على مَن يقود - كما يقول الجنرال ديغول: «أن يستوحي بواعث عمله من قرارة نفسه، من جوهره». وهذا الجوهر يتلقى الرئيس بعضه ولا شك ولكنه يصنع معظمه، إنه يبني بنفسه القاعدة التي عليها تقوم قيادته وترتكز. والبناء صعب وبطيء وتدريجي يُعاد النظر فيه دون انقطاع ولا ينتهي أبداً. ومع هذا يتوجّب على الرئيس العسكري أن يركّز على البناء إن هو أراد أن يقوم بعمل مجدٍ وأن يفرض ذاته وأن يكون مصدر ثقة.

وللخروج بنتيجة نقول: إن الرئيس العسكري لا يحكم بالضرورة «عسكرياً». كما أنه يتعلّق مبدئياً بنص القانون وباحترام الحقوق أكثر بكثير من غيره لأنه رجل نظام يطمح إلى خدمة الجماعة ويذهب في هذه المهمّة إلى حدّ التضحية. من هذا المنطلق يتضح أن حكم الرجل العسكري خصالاً وانضباطاً وخدمة، يبدو مفضّلاً ومرغوباً به.

وهذا الحكم هو ما تسمّيه العامّة: حكم المستبدّ العادل وتحلم به منقذاً لها وقائداً يحمي ضعفها وينصف عذاباتها ويحمي حرياتها من الغبن، ولقمتها من النهب.

إلا أن الأمر يختلف عندما يتحوّل حكم العسكري إلى نظام بوليسي يقفز رجاله إلى السلطة يغتصبونها، يزورونها بتحوير الأسس الدستورية وتلوين نصوصها وتعطيل الحريات وكتم الأنفاس وخنق أية معارضة عن طريق حل الأحزاب ومزج ألوان الصحافة لتصبح لوناً واحداً «ملائماً» تطبل لعدالة بحجم القائد وعلى قياسه، وترمز لتاريخ يحوّله الطاغية إلى مجرّد مذكّرات شخصية.

فإن عدنا للشهابيّة مستهدفين تحديد هويتها وطبيعة انتمائها وانتسابها لتصنيفات أنواع الحكم الذي يقوده عسكري، طلعت علينا الحقائق التالية:

١ – لا نجد في أيّ من الـ ٤٩٥ مرسوماً وقراراً، التي تشكّل إرث الرئيس شهاب ونتيجة جهده خلال عهده الرئاسي، لا نجد أي إجراء يرمي إلى تركيع حرية أو تقليم أظافر حق، بل على العكس، فإن كلّ ما تناول الحريات العامة والأساسية إنما تناولها لتحصين جوهرها ودورها ودوامها في واجهة الحياة الوطنية.

٢ – لم يتعاون الرئيس شهاب من خلال كلّ حكوماته مع عسكري واحد.

٣ – إهتم بالقضاء المدني واعتبره من جملة أولوياته بدليل أن أغلبية، ونكاد نقول كلّ، التنظيمات والقوانين التي أعطت المحاكم امتيازاتها وحصاناتها، والقضاء هيبته، إنما وُضعت في فترة ١٩٥٨ – ١٩٦٤.

٤ – ترك الرئيس شهاب الحكم في ٢٣ أيلول بصورة سلمية ودون مشاغبات أو خضّات أو صدامات، ما أكّد تمسّكه بما يفرضه الدستور أو «الكتاب» كما كان يسميه الرئيس شهاب، من ناحية، وما يميزه عن غالبية الرئاسات التي اقتلعت اقتلاعاً من ٢٣ أيلولها، من ناحية أخرى.

٥ – إنّ الحلول التي تبنّتها الشهابيّة للمسألة الإجتماعية اللبنانية، لم تكن وليدة مشيئتها المنفردة أو تصورها الذاتي، وإنما جاءت نتيجة الدراسات والتحليلات العميقة التي استحوذت على اهتمام فريق العمل الشهابي وطبعت أسلوبه في الحكم وفي الإدارة، طيلة عهده، مما يؤكّد الطابع العصري، والنهج العلمي للدولة الشهابيّة.

٦ – إنّ إتهام هذه الدولة بعسكريّة «الوسائل» وكثرة «الحشرية» متى تعلّق الأمر بقضايا أمن الدولة «وحاتمية» إستقبال الداخل والخارج إلى البلاد وأسس النظام والدستور والجيش والمؤسسات، هذا الإتهام يبدو متسرعاً ومبالغاً فيه، متى تعرّفنا على هيكلية الأنظمة الأكثر ديموقراطية في العالم، ومتى فهمنا، ليتنا نفهم يوماً، الأسباب التي ساهمت في جعل حاضرنا، ضحية انفعالنا وانفصالنا «الوطنيين».



الفصل السابع

الطبع اللبناني والتغيير

الفصل السابع

إنّ التبنّي المؤقّت للتغيير يصطدم سريعاً عندنا «بإذعان» فجائي وتسليم بالأمر الواقع. أما الغريب والخطير في الوقت نفسه فهو أن هذا الإذعان لا يثير مَن يتوجب عليهم التفكير والتعبير؛ فيسكتون بسبب الخوف حيناً، أو المصلحة أو لعدم وعي المشكلة، أو بسبب إفتقادهم للحسّ الوطني أحياناً أخرى.

على أن إستمرار الشعب اللبناني في عدم محاسبته وعدم إنتفاضته ما يزال في أساس الإهمالات المزمنة وغياب المعالجات الفعالة للقضايا العامة.

في آخر مقابلة كانت لنا مع الرئيس شهاب قبل رحيله بشهرين، كان ذلك في صباح ٢٨ شباط عام ١٩٧٣، ردد أمامنا بكثير من الألم الذي كان واضحاً في عينيه: «الشعب اللبناني طفل يبكي لأنه لا يقوى على الإفصاح. يتعثّر فيهوي، ليقوم ويتعثّر من جديد. يهوى الأساطير ويصدّقها لأنه لم يسمع سواها. يؤخذ بأشياء كثيرة لكنه لا يعرف ماذا يريد».

التغيير، كلمة أخرى تلبس معانٍ خاصة متى نزلت القاموس اللبناني فتصبح مرادفاً للقلق والتردد. صحيح أن شعبنا مغرم، مهووس يحب الإنتقال من حالة إلى أخرى، يرفض الألم والفرح على حدّ سواء متى تحولا إلى رتابة مستمرة. يؤيد ثم يعارض، ينصف ثم، وبسرعة، يخون ليتبنى الموقف «الأربح» و«الأريح» وفقاً لتبدّلات إتجاه الريح. لكن الصحيح أيضاً أن رغبة التغيير المنغرزة في صميم الطبع اللبناني، لم تغير شيئاً لا في هيكلية النظام ولا في الرموز السياسية «التقليدية»، ولا في أصول التعامل مع الكون والزمن، لا مع الأخطار ولا مع الكوارث.

فالواقع الطائفي ما يزال هو هو والواقع الإقتصادي عاد، ورغم محاولة التخطيط الوحيدة، ليبقى هو هو، كذلك الواقع الثقافي – حتى ولو كثر عدد حملة الشهادات – والواقع السياسي (هو ذاته مع الآباء والأبناء). هذا فضلاً عن التشبث الأعمى لشعبنا «برموزه» وعدائيته لأي إجراء يغيِّر شيئاً من جمود واقعه.

فمثلاً المرسوم رقم ١٩٤٣: قامت في وجهه قيامة العمال قبل أرباب العمل. أما الوزراء الذين حاولوا التصدي لمحتكري الأدوية والأغذية وقراصنة الجهود الشعبية، فقد شكك في معنى حملاتهم وأهدافهم المغبونون قبل المستفيدين.

إذاً، وبعيداً عن فكرة تعدادنا لخيانات الشعب اللبناني وعقوقه إزاء محاولات التغيير الفعلية، نود أن ندرس هذه القضية من زاوية كونها انحرافاً متأصلاً في فكر المجتمع اللبناني، أدى، في تاريخنا القديم والحديث، إلى هفوات وأخطاء مميتة. فهل بوسعنا الإعراض عن هذه الفكرة في سياق بحثنا للأسباب العميقة لفشل أغلبية المشاريع الموضوعة من أجل الخير العام؟ هل بوسعنا الإكتفاء بالنظريات والتلميحات أم أن جدية الإتهام تستلزم فعلاً إحاطة وعمقاً وموضوعية هي في أساس البحث عن مطلق حقيقة؟

مهما يكن من أمر، فإننا سنتخطى فكرة إزعاج البعض والغمز من قناة البعض الآخر في أثناء تعريتنا الأحداث والإعتقادات من أوهامها.

منذ القديم واللبناني يردّد: «إنّ أمورنا الوطنيّة تسوء يوماً بعد يوم بسبب رداءة الحكم». و... «المسؤولون عن قيادة البلاد ليسوا في حجم مراكزهم». لكن هذه النقمة المتأفّفة المتذمّرة، سرعان ما كانت تضمحل وتتلاشى على عتبة مراكز الإقتراع وفي حمى الإنتخابات الكرنفالية فتعود «الشخصيّات ذاتها» والزعامات ذاتها، «للكراسي» ذاتها.

قيل: «إنّ من قواعد التطوّر الرئيسيّة للحياة أنها لا تتقدّم في خط واحد مستقيم ومحاولة واحدة، بل تتلمّس طريقها في الإتجاه الواحد المجهول، في طرق وسبل متشعّبة عديدة، وفي محاولات كثيرة تحدث في الآن ذاته، أو ما يقرب من التوقيت نفسه. لأنّ التنوّع هو من صلب كينونة مظهر الحياة وتجلّيها». أمّا عندنا «فالخط المستقيم» الذي تسير عليه عمليات فرز الشعب اللبناني وتصنيفه وتوزيعه وضربه ومن ثم إعادة جمعه مؤقتاً، ما يزال مستمراً في استقامته ونسقه الواحد.

إنّ موضوع «الطبع اللبناني والتغيير» يجب أن يُدرس في الإطار الإجتماعي ليُفهم جيداً، انطلاقاً من التركيز على الظواهر الفردية لهذا الإطار، لأنه وإن أردنا التدقيق في نظرتنا إلى الأمور وجدنا أنّ إنفعالاتنا الإجتماعية والمدنيّة ترجع في جذورها إلى ميولنا الذاتية الخاصة. وكون هذه الميول تتمحور غالباً، لكي لا نقول دوماً، حول مبدأ الربح والخسارة من جهة، وحول لا عقائدية واضحة من جهة أخرى، فإن التعبير عنها يأتي أكثر الأحيان حذراً غامضاً فاتراً، مما ميز وطبع مواقفنا بطابع «اللانهائية»، إذ إن الآراء نادراً ما تحدد «نهائياً» إنتماء اللبناني المترجرج القافز من ضفة إلى أخرى.

على أننا - ولا بد من قول الحق - نجد بأن الفتور قد ناسب اللبناني أكثر من



الغليان المنفعل لأنه ورغم الإهمال المميّز تعاملنا مع الزمن، رغم «الجمبازيات» القانونيّة التي تسمح بالقفز فوق النصوص والقواعد، رغم الإستغلالات النهمة للمراكز والنفوذ، رغم العلامات الواضحة للفوضى «والطحش» التزاحمي، فإن ماضينا القريب قد تميز بملامح ازدهار، ولو مصطنع.

إنّ التبنّي المؤقّت للتغيير يصطدم سريعاً عندنا «بإذعان» فجائي وتسليم بالأمر الواقع. أمّا الغريب والخطير في الوقت ذاته، فهو أنّ هذا الإذعان لا يثير مَن يتوجّب عليهم التفكير والتعبير فيسكتون بسبب الخوف حيناً، أو المصلحة أو لعدم وعي المشكلة، أو بسبب افتقادهم للحس الوطني أحياناً أخرى. على أن إستمرار الشعب اللبناني في عدم محاسبته وعدم إنتفاضته ما يزال في أساس الإهمالات المزمنة وغياب المعالجات الفعالة للقضايا العامة.

إنّ تحديد الملامح الخاصة «للطبع» اللبناني لا يتم إلا بالإلتفات إلى مدى الوعي المدني لهذا الطبع وعلاماته الفارقة. فالتغيير في لبنان هو عبارة عن طفرة تقليد تكون أكثر الأحيان لا واعية. من هنا يبدو «التغيير» اللبناني وكأنه نقيض الإرتكاز، كأنه البلبلة والقلق. فالمواطن يحيا حالة عدم الإطمئنان وعدم الحماية وعدم الثقة فينكفئ إلى شرنقته الخاصة متخلياً عن مسيرة الجماعة. وهذا ما خلق مع الوقت «شعوباً لبنانية» - كما يقول روجيه غوديل - منفردة، منفصلة، متباعدة تسببت في إبقاء محاولات التغيير الشاملة، مجرد أجنَّة ممسوخة تموت في أرحامها.

إنّ هذا القلق التغييري الذي أشرنا إليه ناتج عن خيبة شعرها اللبناني بعد تعرّضه للتجارب والخضات المتعددة فوجد نفسه وحيداً أمام كوارثه وأزماته ما جعله يندفع إلى محاولات علاجية اعتمد فيها طرقاً ووسائل مضطربة انعكست على تعامله مع كل جديد. فكان يتخلى عن هذا الجديد في منتصف الطريق خوفاً من أن يكتشف نفسه وحيداً مع خيبته. من هنا نفهم ما أتت به الشهابيّة عندما اتجهت مباشرة نحو هذا القلق الذي تشعر به الذات الوطنية وحاولت أن تعالجه بمعالجة أسبابه.

إنّ محاولات التغيير الجماعية في لبنان كانت وما تزال شبه متعذّرة بسبب غياب الإرادة الوطنية الواحدة واضمحلالها بين النزعات والطوائف والتجمّعات المختلفة الموغلة في تطرّفها لمبادئها، هذا الأمر خلق جيلاً يعيش وجوداً مزيفاً ويبتعد عن واقعه لدرجة التنكر له. ذلك لأنه يملك قدرة دينامية تحاول خلق قيم

جديدة ووجود جديد فتصدمها قوالب معينة ووقائع ثابتة متحجرة وأسلوب عيش عام يعتمد المسايرة أكثر من الصراحة والميوعة أكثر من الرصانة والفوضى أكثر من النظام والبلبلة أكثر من الوضوح. هذا مع العلم أننا إن تجاهلنا حتميّة التغير التي ترتكز عليها مبادئ الحياة عامة نكون كمن يتعامى عن بدهيات أساسية. لكن التغير الطبيعي شيء والطبع التغييري اللبناني شيء آخر.

أشرنا في ما سبق إلى الوعي المدني الذي يتوجب أن يقود عمليات التغيير الإيجابية، فما هو هذا الوعي؟ ولكي لا نغوص في نظريات جافة فنتوه ونتيه، نتطرق مباشرة لمثل الشهابيّة التي قامت بجهود معترف بها على صعيد إعادة تنظيم مؤسسات البلاد الإدارية، فنقول إن كل هذه الجهود لا تعني بالواقع إلا مجرد نصوص قانونيّة لاقت رواجاً في فترة محددة، وسقطت من الإستعمال بعد حين لأنها اصطدمت بالعقليّة التقليدية المسيطرة والتفكير المدني الناعس لأكثرية شعبنا الساحقة. وهذا ما تسبّب في ترسيخ إعتقاد عام يقول بعدم جدوى كلّ المحاولات الرامية إلى تطوير الوعي أو الحس المدني لهذا الشعب، محاولات لن تسفر إلا عن إضاعة الوقت والمال.

لكن الصحيح أنه وإن كان المتشائمون هم الذين ينتقدون التاريخ فإن المتفائلين هم الذين يصنعونه. والصحيح أيضاً أن «إرادة الحياة» اللبنانيّة هي التي انتصرت على الأحداث المتلاحقة عبر الزمن فأذهلت العالم بأسره، لكن هذه الإرادة لم ترتكز على وعي مدني متناسب عند القادة والشعب.

إن فقدان الإتصال والتعاون بين المواطنين والدولة يؤدي عادة إلى واحدة من حالتين متطرفتين: فإما نظام كلي وإما الفوضى المطلقة. أما ما يجعل هذا التعاون وهذا الإتصال ممكنين فهو الوعي المدني، القادر وحده، على جمع العناصر المختلفة للبنية اللبنانيّة وجمع العقول والإرادات الخيرة في مسيرة بناء أمة واحدة تتقدم نحو المستقبل بخطى واثقة ثابتة.





لم يغيّر سطراً من كتب اللبناني المقدّسة التي أوّلها الحريّة...

لكن الواقع هو أن مسيرة الوطن ما يزال يميزها القلق وتطبعها جلبة الخلافات والصدامات الدموية والوثبات المتلاحقة صوب الهوة. ولمزيد من التعمّق والتبصّر في إطلاق حكمنا على الأمور نودّ أن ندرس موقف الدولة ودورها في عملية التغيير ومن ثم طريقة المواطن في مطالبته وملاحقته لهذه العملية.

أ – إنّ دور الدولة، في تأمينها للخير العام، يقضي بوقوفها في موقع الحكم تجاه مختلف تجمعات المصالح التي تؤلّف الأمة، ويقضي أيضاً بوجوب تنسيقها لجهود هذه التجمعات من أجل الحفاظ على السير المتلائم، للنشاط العام. لكن هذا الأمر يصبح شاذاً عندما تكتفي الدولة بهذا الدور دون أن تطرح لا بل تفرض سياستها. عندها تجهض الخطط والمشاريع بين تطاحن وتناطح تجمعات المصالح.

لقد تميّزت أجهزتنا الإدارية بعدم جدية الإشتغال وتميز اقتصادنا، حتى في مراحل ازدهاره، بارتجال حاذى التهور. مما تسبب في تعميق التناقض بين النضج السياسي الذي عُرف به لبنان على الصعيد العالمي والخفة والإهمال المميزين في تعامله مع قضاياه الداخلية. وتسبّب أيضاً في دفع المواطن إلى إعادة النظر في البنية الداخلية لهذا الوطن. فسنة ١٩٥٢ مثلاً كانت هناك إرادة ضمنية لتغيير هذه البنية مع تغيير الرئيس، لكن هذه الإرادة اكتفت بما اسمي حينذاك نصوصاً إصلاحية. وبعد فترة تنبه اللبنانيون إلى أنهم مدعوون لتغيير هذه النصوص التي لم تحمل من الإصلاح إلا الإسم. هذه الخيبات المتلاحقة في حياة المواطن اللبناني عمّقت عدائيته لأي إصلاح تطلع به الدولة، وتسببت في الوهن واليأس و«القرف» الذي طبع ممارسة اللبناني لحياته السياسية.

هذا الواقع كان في أساس وعي الشهابيّة، مع خطواتها الأولى، فوق مساحات الوجع اللبناني فأدركت أن لا علاج لهذا الإنحراف إلاّ في مجموعة إصلاحات تتناول، وعلى حدة، الناحية الإدارية، والناحية السياسية، والناحية الإجتماعية والإقتصادية. وأدركت أيضاً أن الإصلاح، أي إصلاح، يصبح غير ممكن ومتعذّر في غياب قيادة ذات طابع عقائدي فكري، ذات سلطة غير منازع فيها ولا في توجيهها لسياسة الدولة، سلطة تستلهم بالإضافة إلى ضميرها، روح المبادئ المسلّم بها على الصعيد الوطني العام.

أي أن الشهابيّة، وبكلمة أخرى، عملت على أن تتميز القمة، قمة الهرم السياسي والسلطوي، بفكر وعقيدة، مؤمنة أن دوافع الشك ودوافع القلق التي تتفاعل في صميم الكيان اللبناني أمام هزال بنيته الداخلية وضعفها في عالم يضج بالثورات التغييرية التطويرية، هذه الدوافع بوسعها أن تتحول إلى مناخ من الثقة، عام، متى وجدت في سدة قيادة البلاد سلطة تستوعب النزوع الحتمي إلى الإصلاح وتقود مسيرته، توجهها.



وعندما نقول بدور الدولة في التغيير وفي الإصلاح، إنما نعني دورها أيضاً، في توضيح المفاهيم والتحديدات السياسية العامة، دورها في معالجة الحس المفقود لمفهوم المواطنية، دورها في إفهام وإلزام المواطن بانتمائه إلى «كلّ» إلى «جماعة»، وأن مصالحه المحددة يجب أن تتناسب وتتناسق مع الخير العام والمصلحة الوطنية. الدولة الشهابيّة انطلقت، متغاضية عن تقصير الجماعات المشرذمة في نزوعها إلى تغيير واقعها، لتطرح خطتها الإنمائية التطويرية ولتلزم المواطن بانضباطية غابت عن سلوكه المجتمعي، انضباطية هي أساس المشاركة الفعالة في أي تطور.

ب – هذا من ناحية الدولة ودورها. أما إذا أردنا تبيان **الدور الواقعي للمواطن** في عملية التغيير الشاملة، اعترضتنا بادئ ذي بدء عبارة «هم» الشهيرة التي يختبئ اللبناني خلفها ليبرّر عجزه واضمحلال تأثيره وهزال مشيئته في رسم ملامح الواقع الذي يعيشه. «هم» المسؤولون «هم» وراء التخلف والخراب «هم» الخ... وعلى هذا المستوى تبرز بوضوح علاقة الوعي المدني بعملية التغيير، لأن المواطن المغرق في ذاتيته وانعدام ثقة موضوعها السلطة، غالباً ما يشعر تجاه أي عمل جماعي بالهامشية واللامبالاة.

ففي الدول المتحضرة يعتبر المواطن نفسه جزءاً من الدولة فيعمل بوحي من إقدامها، ويتبنى أو يعارض الخط الذي ترسمه، لكنه نادراً ما ينفلت عن مدارها لينسج على منواله حدود عالمه وشريعته. أما عندنا فالمواطنية عبارة عن رفع المناكب حيرة وقلب الشفاه تأففاً وإطلاق التهم جزافاً بحق «هم» ... «هم»، المسؤولية المجرّدة التي يلصقون بها كلّ تعاساتهم. «هم» الدولة التي يعاديها المواطن دون أن يفهم دائماً معنى إجراءاتها أو تنظيماتها أو قوانينها فكلّ ما يعنيه هو التهرّب من هذه الإجراءات والقوانين.

غير مؤمن بالدولة، ولا في شرعية لا بل فعالية أو جدوى أساليبها، يعرض المواطن اللبناني حتى عن انتظار مجرّد أمل، مجرّد وعد صادق يرمي إلى تغيير واقعه نحو الأفضل. إن هذه الحلقة المفرغة التي وقع اللبناني فيها، لكي لا نقول أنه أوقع نفسه، قد أفقدته إيمانه بالدولة ولم تعطه بديلاً عما فقد، حتى هو لم يقتنع فعلاً بأي بديل، فاللبناني وإن كان يجلد ظهر دولته التي تجلده بدورها إلا أنه حريص على عدم قبول مداخلة أو وساطة أحد في هذه العلاقة الغريبة.

يعلمنا علم الإجتماع أن كل تغيير يستلزم نظرية تغييرية تتبناها قاعدة واسعة فتعمل بوحيها وتناضل وتستمر. وأن التغيير أو التطور يمكن أن يكون ارتقائياً أو انحطاطياً بالنسبة إلى الوضع الإجتماعي الراهن. لكن، ومع كون هذه الحقيقة العلمية واضحة كالحقائق الحسابيّة فإنه عالق في أذهان الناس أن «التطور» معناه التقدم والترقي. هذا ما يقوله العلم، أما ما يقوله القاموس اللبناني فهو أن التغيير عندنا «فوضوية» تشكّل معضلة سيكولوجية تمتد جذورها إلى مئات طويلة من السنين. ندور في دوّامة قاتلة ونجتر الدعوات من أجل إنقاذ المصير، نبقى مستسلمين لواقع منحط يجمّدنا في قوالبنا العتيقة، يجمّدنا ونحن نجهل أننا جامدون.

وفوق هذا، فقد أثبت شعبنا عبر تعامله مع التجربة الشهابيّة (مثلاً) أنه سرعان ما يتنكّر للدعوات التي تستنهض عزمه قبل عطفه وعقله أكثر من غريزته، يغير مواقفه و«يكوّع» دون أن يؤثّر هذا التغيير إلا على قيامته من أحضان تقصيره.

إنّ عقليتنا التي تمادت في ترك مصيرنا للأقدار عبر امتثال مشلول للصدفة، شكّلت مع الوقت التربة الصالحة لتخابط العوامل التلقائية والموجّهة مما أفقد مجتمعنا إرادته فراع شراعه ضحية رياحه. أما تقليد التطوّر التغييري فقد أصبح في بلادنا مرضاً فكرياً ونفسياً منتشراً في كلّ طبقات شعبنا، تقليد ينحصر في واجهة حقيقتنا الفكرية دون أن يتخطاها، دون أن يطال جذور الطبع اللبناني وخصائصه مما أحدث مع الوقت تفاوتاً وتبايناً بين حقيقة مستوى رقينا الإنساني والحضاري، وبين مظهرنا الخارجي الذي نطل من خلاله على الدنيا.

إنّ مطالعة سريعة لكيفية توالي العهود والحكام والأمراء والعائلات على قيادة بلادنا، تُظهر لنا زئبقية القاعدة المسماة «بالرأي العام». فالأكثريّة هي مع الأمير فخر الدين مثلاً في مجده والأكثرية ذاتها ضده في غيابه ومن جديد، معه في حضوره. يخطئ مَن يعتقد أن الخوف من بطش أو من ممارسات إرهابيّة كان دائماً





مَن اتّضع... إرتفع

في أساس هذا التلوّن «الحربائي» الذي استمرّ حتى أيامنا هذه وحتى في حال وجود قيادة ضعيفة في واجهة الحكم.

ونستمر في السؤال: إلى أين نحن سائرون؟ إلى أين سيصل الوطن؟ حتى يطال قلق اللبناني هويته فيروح يخبّط رأسه بطروحات البحث عن أرضية

صلبة يرد إليها انطلاقته ونشوءه علّه يجد، عبر هذه المرحلة المبدئية والبدائية، شيئاً من استقراره المفقود. وإزاء هذا القلق الذي يساهم في تعميقه انتماؤنا إلى عالم ومنطقة دائمي التغير والتبدّل، وارتباطنا الوثيق بالأزمات العربيّة المستمرّة، واستضافتنا لمعظم التيارات المتبارية في خض الشرق الأوسط وإقلاق راحته، حافظ لبنان حتى أمسه القريب على نوع من استقرارية سياسية واقتصادية فكان يشارك في التململات ويتخلّص من حرج المواقف «بذكاء». ثم يخرج سالماً فيما كل ما حوله يتدحرج وينهار.

إن «رغبة» التغيير اللبنانيّة حافظت على خجلها التاريخي وتريّثها الحذر فلم تربكها حمى الإنقلابات الإنفجارية التي أدمن عليها محيطنا العربي. ولم تنجح حالة التشنج هذه، إلا مؤخراً، في أن تجذبه إليها. فبقي الدستور بعيداً عن أية لمسة تعديل أو تغيير أكثر من ثلاثين سنة وتابع النظام البرلماني مسيرته بهدوء رغم المطالبة المستمرة بتطويره.

إلا أن هذه البلادة التغييرية كانت تتخللها انتفاضات مسعورة متداخلة العناصر والأسباب فتصب نقمتها على كلّ شيء دون أن يفهم أحد وجهتها أو هدفها ثم تعود الأعصاب والإنفعالات إلى الهدوء والتهدئة و«عفا الله عما فات»...

من تحت يافطة «عفا الله عما فات» أو كما تردد في حينه «لا غالب ولا مغلوب»، مرّ موكب الشهابيّة المتوجهة إلى القصر الجمهوري... لتحكم.

ومن هناك أطلّت على شعب منقسم وكيان مفكك وقلق تقليدي استقرّ في التراث وفي النفوس، فحسمت هذا القلق لمصلحة الورشة الشاملة التي نصبت قواعدها ومحطاتها في كلّ مؤسسة وكلّ منطقة، تظهر ذلك الأرقام والنصوص التي سنركّز عليها لاحقاً، واستحدثت نمطاً جديداً في علاقة الحكم بالمواطن من حيث المطالبة وتصوّر الحلول، فتقدّمت السلطة على كلّ ما عداها في مجال الإصلاح والإعمار والإنماء. هذه المسحة «التغييرية» الخاصة التصقت بمفهوم الشهابيّة وملامحها وميزت مناخ شهر العسل الذي عاشه شعبنا، آنذاك، مع دولته.

ولكي نلمّ بأبعاد هذا الموضوع الذي نطرقه، سنحاول توضيح واستجلاء معالم نقاط الإلتقاء بين السوسيولوجية والسيكولوجية اللبنانيتين، أي بكلمة أوضح، العلاقة بين التغيير المجتمعي الذي يحدث عادة في كلّ زمن وكلّ دولة لا بل كلّ أمة وحضارة، وبين التغير النفسي الذاتي ومدّه وجزره في أعماق الطبع اللبناني العام.

هذه العلاقة تبدو بديهية، شبيهة بعلاقة الأصل بالفرع لأن التماوج النفسي لا بل



التأرجح فوق كلّ الحقائق الوطنية التي تبنى على أساسها الدولة وتبقى، شكّل مع الوقت وشماً فاضحاً على صدر الحياة اللبنانية. فمن جدل حول الهوية الواحدة، إلى مساجلات التعايش والميثاق والصيغة، إلى عكاظية «الوطنية» وسفسطة التوازن والمشاركة وتفصيل قياسات الحقوق والواجبات، والأسبقيات ونكايات الأفضليات والمحسوبيات وغيرها وغيرها من القضايا «الوطنية»، كلّها تفاعلت وتجمعت لتلبّد سماء المستقبل والمصير بأكثر من غيمة سوداء.

هذا اللهو أو الإلهاء الذي عاشه شعبنا خلال مراحل ما بعد الإستقلال، وحتى يومنا، خلق مجموعة من الجزر انطرحت فوق الخارطة اللبنانية، لا بل أغرق هذه الجزر في مستنقعات الإهمال وغض النظر والتأجيل والتقصير فبقيت مؤسساتنا «انتدابية» الجوهر والتنظيم والعمل و«استقلالية» الإسم والشعار وبقيت طموحاتنا سجينة «قمقم» القراديات والزجليات وإطلاق النكات.

وسط هذا الواقع، راحت جزيرة الحكم تبعد عن جزيرة الشعب، فشعر هذا الأخير بالعزلة والخوف من مفاجآت غده في غياب التشريعات التي تستبق وتتصور قضاياه، وانعدام الضمانات والتأمينات المخففة عادة من وقع مآزقه ونكباته الإجتماعية. شعر بحالة تشبه اليتم فراح ينقضّ على حكامه يشوّه صورهم ويفرغ فوقها أحقاده وكبته ولكن... بعد رحيلهم. غيَّر ولاءه مرات وأضاع في مواسم استقبال العهود وداعها فرص التغيير والعمل لأجله. في غمرة هذا الضياع، تمادى المسؤولون في الإستفادة من غياب الرقابة والمحاسبة الشعبيتين، فنامت المشاريع في الأدراج وكثُرت الوعود الوهمية وارتمى التطور في حضن الإتكالية.

هذه الصورة، رغم خيالية إطارها، احتلت أرجاء وطن المغامرات وراحت تتشبث «بنسقية» وروتينية قاتلة. فإن «رُقعت» طريق هلَّل الشعب و«هيَّص»، وإن مُسح الغبار عن نوافذ وأبواب مكاتب وزارة ما، شعر الداخلون إليها أن في طيات هذه العملية إستقبالاً لمسؤول أو تحضيراً لعيد. وإذا عدِّل الحد الأدنى للأجور عمَّت موجات الإستبشار وكثُرت طوابير الشاكرين الممتنين، وسبق جنون الأسعار صرف لوائح الأجور الجديدة. وإذا تعلّق الأمر بمشروع أو تعهّد أو استحداث أو استصلاح، قامت قيامة المداخلات وعرض العضلات وعادت معدات التنفيذ إلى أمكنتها، انتظاراً وتريثاً واستمهالاً واستئناساً بالآراء المختلفة.

إن تغيير الولاءات وتغيير الموضة وتغيير الإستثمارات والإستغلالات وتغيير الصور داخل الأطر الواحدة وتغيير الشعارات وخطط المعارضات وتغيير اللهجات والطروحات

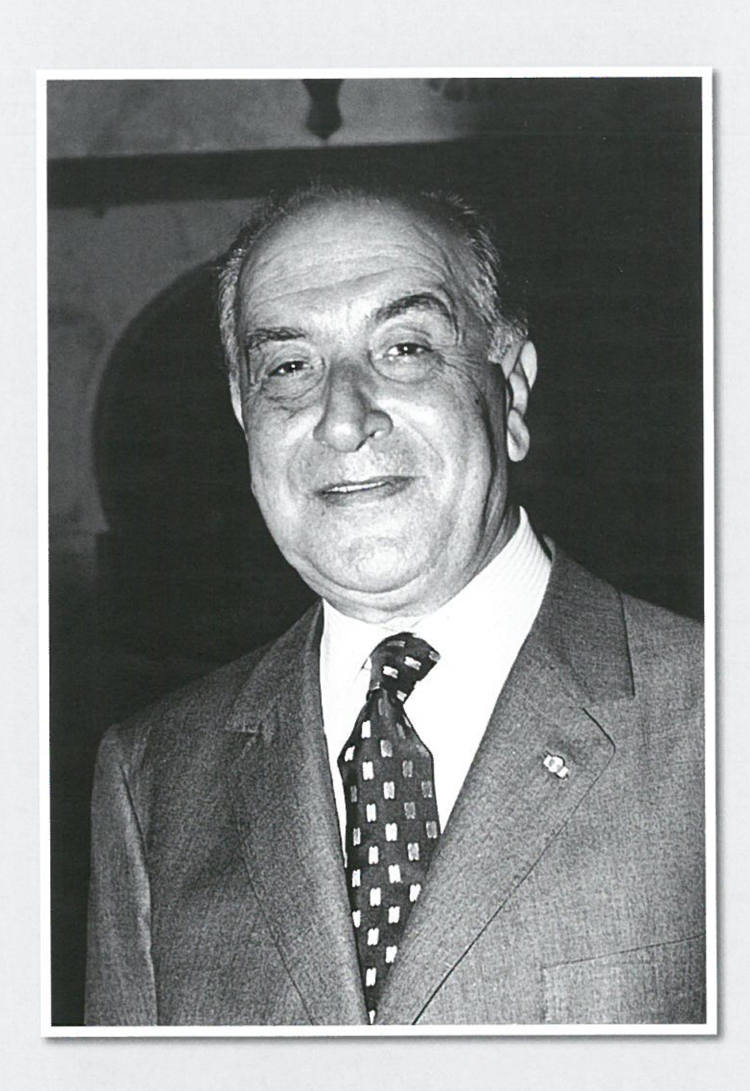
والتصريحات وخطب المهرجانات وتغيير حجم الإعتمادات والمخصصات وتغيير الإهتمامات والأولويات وأساليب معالجة «المؤامرات»، كلّها، لم تستطع أن تؤدي إلى تغيير جذري فعلي، لا في شخصية الفرد الواحد ولا في الطبع اللبناني العام، لا في العائلة كمؤسسة وكوحدة Unité ولا في النظام أو هيكلية المجتمع.

إنّ هيكلية المجتمع وأسسه واشتغاله Fonctionnement وضماناته وتفاعل طبقات فيه ورؤيته المستقبلية ووضعيته كإطار عام للجهد وحلبة عمل مشترك ضمن خطة وطنية عامة، هذه العناصر شكّلت مجتمعة مضمون التغيير الشهابي وخارطة منجزاته. وعندما نقول هيكلية المجتمع نعني المواطن الفرد أيضاً ليس من زاوية ذاتيته الضيقة وإنما انطلاقاً من كونه صاحب دور ذي تأثير عام ونتيجة تنعكس بالضرورة على مسيرة الوطن.

وأخيراً، هل يكفي التذكير بأن أكبر المشاريع العامة وأكثرها، وأغلبية التشريعات والمراسيم المنظمة للوزارات والمحاكم والهيئات والخدمات، وضعتها الشهابية؟ هل يكفي ذكر الإجماع الشعبي حول رئاسة الجمهورية والسلطة الحازمة العادلة والجيش القوي والمعرفة النادرة لغوامض النفسية اللبنانيّة ونزوعها وانفعالاتها وكلّ العناوين التي ارتبطت بنجاح «التجربة» لنفهم التغيير الذي أتت به الشهابية؟؟ بكلّ إخلاص نعتقد أن المشكلة لا تكمن على هذا الصعيد، فالتغيير الشهابي ثابت ومنجزاته ثابتة، على الأقل في المراجع القانونيّة ومحاضر جلسات مجلس الوزراء والأنظمة الداخلية للمؤسسات، وكلّها لا تقوى على شهادة الزور ولا تستطيعها.

المشكلة هي في الصراع الباطني، الصامت والمستمر بين التغير والتغيير اللبنانيين، ينتصر التغيّر فيتأخّر التغيير، أو يلجم التغيير التغير فيحظى الوطن المعذّب بفترة هدنة وإستقرار.

•••



الفصل الثامن

الإعتدال والحياة اللبنانيّة

الفصل الثامن

إنّ إضطراب الذات اللبنانيّة هو الموضوع الذي يعنينا في هذا الباب. فنحن إن تخطينا بعض النواحي المرتبطة بتكوين التفاخر اللبناني والإعتزاز الذي يصل إلى الإدعاء أحياناً كثيرة، فلأننا نعتبر أن المساهمة المسؤولة في توضيح الحقائق الوطنية تفترض وضع إصبع المعالجة في جراحات الوطن، وهي كثيرة كثيرة، وبالتالي التخلي للشعراء والمطربين وغيرهم من الفنانين عن مهمة التغني والمباهاة. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، نودّ أن نوضح أن دفاعنا عن الشهابية، لا بل محاولة إزالة الغموض والنسيان والعقوق عن ملامحها، لا يعني أننا، عبر تعدادنا لعقد وانحرافات وانفعالات طبعنا العام، ننحاز إلى جهة الحكم أو السلطة ونتغاضى عن تفهّم وإنصاف المواطن والأخذ بيده وتبنّي قضاياه.

لهذا نسارع في الإعلان عن حقيقة نيّتنا وإيماننا الثابت بأن غاية هذا البحث وفائدته تصبان في مصبّ الشعب اللبناني حيث هو موضوع العدالة الإجتماعية وعموده الفقري، حيث هو موضوع كلّ إنجاز وكلّ إنشاء وكلّ بناء، حيث العائلة قاعدة له ومعاناتها وجعه الصامت. ونحن إن كنا قد ركزنا على دراسة الشهابية، فلأنها علاقة ناجحة بهذا الشعب أردنا توضيح أسباب وأبعاد نجاحها.

•••

الإعتدال موضوع مهم في هذا البحث لأنه في قاموسنا اللبناني كلمة خجولة لا تثق بنفسها فتتخفى في زوايا الإعترافات كأنها موضوع مطاردة أو تصنيف هامشي. هي دعوة لم تزدهر في لبنان. فكادت، لولا بقايا إيمانها بمعنى صمت «الأكثرية الصامتة»، تسقط كالعملات القديمة، كالفولكلور الذي يُضحك الأجيال الجديدة. الإعتدال أصبح عندنا قضية منذ أن بدأت الصدور الهائجة تشكّك بشرعيته وبصوابيته، وتحوّل إلى جريمة عندما ارتقى التطرف سدة التكلم باسم الشعب «كلّه»، وأحياناً «أكثريته»، وراح يفسر الحقائق والمواقف ويرتجل الدعوات.

من هنا، يتضح أننا ملزمون، لتوضيح معنى الإعتدال الذي نقصده، بالتطرف إلى ألوان التطرف التي منها العنف ومنها العصبية والرفض ومنها التمايز ومنها النهم والمبالغة. وغنيّ عن القول أن هذه العناوين لا تختصر مجالات التطرف وأبعاده، وإن

شكلت نتؤاته النافرة، إذ إن أي إحساس وأي تصرف من الممكن أن يصبحا تطرفاً متمادياً. والجمال والأناقة والفرح مثلاً حقوق، لكن الإغراق في ممارسة هذه الحقوق وملاحقتها يخترق حدود وأطر التحديدات ويشذّ عن القواعد الأساسية.

- **العنف:** في طليعة الطوفانات المغرقة للاعتدال، يأتي العنف، أسلوباً يائساً مما عداه، يراهن على كلية الحقائق فيدمر بإسم المحافظة على الأفكار ويقتل من أجل حياة آتية ثم ينتحر، أكثر الأحيان، إخلاصاً لما يعتقد. وإن كانت الولادة البشرية تحتاج، بحد ذاتها، إلى قوة تعادل العنف أحياناً لكي تتم، فإن البشرية قد عذّبت وشرّدت وأحرقت وكادت تفنى أحياناً كثيرة في لحظات وحقبات ازدهار هذا التطرف التدميري. على أن للعنف في لبنان سجلاً ذهبياً في تاريخ الصراع الطائفي، يبرز تلقائياً خلال فترات التأزم في البلاد.

إنّ قصة العنف الطائفي في لبنان قديمة على حد قول الأستاذ سليمان تقي الدين في كتابه «التطوّر التاريخي للمشكلة اللبنانيّة ١٩٢٠ - ١٩٧٠» حيث أورد: «إن كيان لبنان الكبير يحمل إرث الحروب الأهلية في منتصف القرن التاسع عشر ويحمل الإرث التاريخي الأبعد حتى من الفتح الإسلامي، في ما نسمّيه حالة التمزّق والتشتت بل الأحرى حالة عدم الوحدة والإنصهار، حالة عدم التجانس، حالة التنافر والصراع».
هذا العنف الذي يبدو متأصلاً في تعاملنا الجماعي عبر الزمن ارتدى نعوت وألقاب عدة، فأسماه المعلّم بطرس البستاني «حرباً» سنة ١٨٦٠ إذ أورد في جريدته «نفير سورية»: «أشرّ ما يوجد تحت قبة الفلك: الحروب. وأشرّ الحروب وأقبحها وأشنعها: الحروب الأهلية... ومن أشرّ الحروب الأهلية، الحرب التي أضرمت نارها ورشقت سهامها هذه السنة فعطلت هذا المقدار من المصالح والصوالح الدينية والأدبيّة والمدنيّة وكلّفت البلاد والعالم أجمع هذا المقدار من الأثقال والخسائر والمصاريف والمخاطر».
أما حسين غضبان أبو شقرا وهو شاهد عيان من رواة الدروز فقد نعت أحداث ١٨٦٠ «بالحركات» ومثله فعل الدكتور إدمون رباط. أما رستم باز فقد كتب: «سنة ١٨٤١ حدث «شرّ» بين أهالي الدير وأهالي بعقلين». الدكتور فيليب حتي يتحدث عن «فتنة» و«مذابح الستين» ثم يضيف دون أي تعليق: «... بل كان هنالك ما يدعو إلى الإعتقاد بأنها كانت فتنة مدبرة». أما الدكتور كمال سليمان الصليبي فيتحدث عن «حركة تمرّد» و«ثورة ١٨٤٠» وعن «إضطرابات ١٨٤٠ - ١٨٤١».
هذا العنف، ومهما اتخذ من تسميات، كان في أساس المجازر العفوية والغريزية





الربيع اللبناني في عيده الستّين

(القائمة على أساس ردة الفعل) التي تعرّض لها شعبنا، من حيث انتمائه إلى منطقة ما أحياناً أو إلى طائفة معينة أحياناً أخرى. هذا العنف، فقد الكثير من زخمةٍ العفوي الغرائزي منذ أحداث ١٩٥٨ وأصبح سلاحاً من أسلحة القوى الطائفية فشكل العقبة الأهم في وجه الشهابيّة التي كان عليها أن تعالج جذوره ونتائجه قبل الإنطلاق في عملية الترميم والبناء.

إنّ اهتمامنا بالعنف ينحصر في مدى تأثيره على قيمة الإعتدال وجدواه لا بل على وجوده في مرحلة معينة. والصراع بين الإثنين تاريخي كما رأينا، يربطهما مبدأ «الأوعية المتصلة». فكلما ضاقت مساحة الإعتدال، انتشرت بالمقابل حدود العنف كنوع من أنواع التطرف ونتيجة أكيدة له.

لهذا كان الحديث عن المواقف والحلول والأهداف المعتدلة تهوراً في «كرنفالات» الإنفعال، مما يجعل المعتدل – وبتناقض – مضطراً إلى الإعتماد بدوره على قوة تدعمه وتحميه لأن لا شيء يوقف زحف القوة إلا القوة. من هذا المنطلق، بوسعنا أن نفهم معنى اعتدال الشهابيّة وجرأته وحزمه، فهو انطلق كدعوة منفرة وسط أجواء لا تبشّر بالرفض والإستهجان، واستطاع في مهلة قصيرة أن يصبح وشم الدولة اللبنانيّة وطابعها العام والخط الذي تسير عليه «العقول» و«العواطف» على حد سواء.

- **التمايز:** أشرنا في ما سبق إلى أنّ من الظواهر السلبية التي تفسد على لبنان إستقراره الداخلي، النزعة الفردية والميل الفوضوي، وتهرّب الفرد والمجموع من التقيد بالنظام، وسياسة المساومة واعتماد العفوية في تسيير الأمور وحل القضايا الأساسية. أما مشكلة التمايز فترجع في جذورها إلى أن الهجرة من لبنان وإليه، التي تمت بأقصر من نصف قرن من الزمن أحدثت تبديلاً سريعاً في نوع السكان، أضعف وحدة لبنان الإجتماعية، دون أن يرافق هذا المد توجيه تربوي خاص يعالج الفوارق ليزيلها كلما ذرت قرنها ويقرب فيما بينها. مما أحدث خللاً بالتوازن بين هذه الفوارق كاد، مرات، أن يطيح بالوحدة الإجتماعية ويفقدها.

إن تشبّث كل فئة من فئات شعبنا بنزعتها الفردية منع أن تكون للبنان إرادة جماعية فتحول إلى «مجموع إرادات». هكذا اختلفت قيمة الوطن اللبناني في نظر كل فئة من هذه الفئات باختلاف ما يعنيه لها هذا الوطن. ومن الطبيعي أن تكون قيمة لبنان وقتية في نظر من اتخذه لنفسه موطناً مؤقتاً ويصبح الولاء في هذه الحال نسبياً، لأن المحبّة إذا تجزأت في ذات الفرد، فترت وكان مفعولها محدوداً.

ومن الطبيعي أيضاً أن تكون قيمة لبنان دائمة في نظر من اتخذه لنفسه موطناً دائماً، وأن يخصّه بولاء مطلق دائم، ما زال لا يجزّئ في نفسه هذا الولاء وطن منافس. إنّ



الولاء المطلق للوطن اللبناني، شرط أساسي لبقاء لبنان وضمانة وحدة شعبه كما أن الولاء النسبي يبعثر جهود مواطنيه، ويضعف من قوة الإنصراف الجماعي التي يحتاجها لتأمين عملية تكييف الذات، وهي العملية الأخيرة في تقرير مصيره.

هذا التمايز في الولاء يرجع حسب تحليلات الكثرة من علماء الإجتماع إلى فوارق عدة:

- **الفوارق العقائدية:** هي التي تعود إلى كون موقع لبنان الجغرافي قد سهّل عليه أن يكون ملتقى العقائد والحضارات منذ فجر التاريخ وحتى يومنا هذا. فاتصاله المادي بالقارة الآسيوية جعل منه بلداً شرقياً وارتباطه المعنوي بأوروبا والقارة الأميركية أوجد له صلات فكرية بالغرب. وبالنظر لهذا الواقع المادي والمعنوي لم يكن من المستغرب أن تتنازع لبنان واللبنانيين فوارق عقائدية قائمة منذ عهد طويل، لتوجد في تنازعها، فئات إجتماعية يفصلها اختلاف كمّي، ناجم عن نسبة تأثّر كلّ فئة من هذه الفئات بخلاصة التراث الفكري الذي جاء نتيجة أجيال من الجهد البشري في كلّ من الشرق والغرب.

إنّ تأثّر لبنان بحاصل هذه القيم حرم اللبنانيين من طابع لبناني موحّد. أما نسبة التفاوت في مدى تأثير هذه القيم على الأفراد فقد أوجدت في المجتمع اللبناني فئات ثلاثاً: نقيضان ومعتدلة. فئة تعبّر فينا عن طالع أوروبا والغرب، وفئة تحمل طابع آسيا والشرق. وبين النقيضين، فئة معتدلة تجمع في طابعها بين القيم التي يتميز بها كلّ من الشرق والغرب. وهذا ما أرادت الشهابيّة أن تكونه.

هذه الفئة الأخيرة أعطتنا في تطور تكوينها صورة عن فكرة التلاقي بين الشرق والغرب، فتجلّت فيها إمكانيّة دور الوسيط الذي يتوجب على لبنان أن يمثله. إلا أن قيمة هذا الدور لا يمكن أن تتحقق بشكل صحيح فعّال، ما لم تتكون في لبنان، الإرادة الجماعية التي تدرك أهميته.

- وهناك **الفوارق التربوية** التي انكمشت على ذاتها أحياناً كثيرة تبعاً لدوافع طائفية أو عنصرية، فاستهدفت في انكماشها النشء وأحلت في تربيته وتوجيهه مصلحة الطائفة الواحدة أو مصلحة بيئة عنصرية معينة فوق مصلحة لبنان. هذا بالإضافة إلى وجود مؤسسات تربوية وقفت نفسها على خدمة ثقافة معينة من الثقافات واضعة دونها كلّ ما عداها. هذا التمايز غذّته المدارس التي أوجدت فارقاً جديداً في أداة التعبير والتفاهم، وهو فارق اللغة، كما اضطرتها المصلحة المادية في بعض الأحيان لمراعاة الفوارق الطبقية، وإعداد أجهزة تربوية خاصة تختلف إمكاناتها باختلاف إمكانات الطالب المادية.

- **أما الفوارق الحزبية:** وهي العنصر الثالث في تكوين التمايز الذي يعاني منه لبنان، فقد زادت في تجزئة وتشتيت المجتمع اللبناني، فتشكلت فئات متعددة داخل البيئة اللبنانيّة منها:

١ – من يحل جميع القوى الخارجية مرتبة واحدة، ويحتفظ للبنان بحق التعاون مع أفضلها، معتبراً أفضلها من يتفق تعاونه مع مصلحة الكيان اللبناني.

٢ – ومنها من يحصر التعاون بالعالم العربي، ما زال لبنان في نظره يكون بشخصيته المعنوية والمادية جزءاً لا يتجزأ من هذا العالم.

٣ – ومنها من يحصر تعاونه بالدول العربيّة التي تتكوّن منها سوريا الطبيعية، إذ يُعتبر لبنان بشخصيته المعنوية والمادية جزءاً من سوريا.

٤ – ومنها من يرى بقاء لبنان بالتعاون مع القوى الغربيّة مجموعة أو منفردة.

٥ – ومنها من يميل إلى التعاون مع المعسكر القائم «ما وراء الستار الحديدي».

٦ – ومنها من يرغب في إدخال لبنان في مجموعة الحياديين أو في الجبهة العالمية الثالثة التي ترى سلامتها وسلامة العالم في حفظ التوازن بين قوى الشرق والغرب المتطاحنة على مسرح السياسة العالمية.

ومهما بدا رأينا حول هذه الفروق الأخيرة متعارضاً مع جوهر حرية المعتقد المنصوص عليها في الدستور اللبناني ومبادئ الديموقراطية التي يستوحيها هذا الدستور، فإن تعدّد الأحزاب في بلد ضيق كلبنان أدى في كثير من الحالات إلى التجزئة والمنافسة الضيقة، كما أن تعدّد الأهداف الحزبيّة بالشكل الذي ورد أعلاه، راح يسبب تنازعاً في نفس المواطن بين ولاء يشده لتعزيز مبادئ حزبه وأهدافه، وولائه للبنان.

هذه الفوارق: العقائدية والتربوية والحزبية، أوجدت حواجز معنوية زعزعت استقرار لبنان الداخلي وحوّلت ولاء مواطنيه إلى ولاء نسبي، ووزعت إرادته الجماعية إلى إرادات عدة، فأضعفت وحدته الإجتماعية، وحالت دون تحقيق وحدته الشعبية والوطنية. إن





إعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا

«الأحداث» أو «الثورة» أو «الفتنة» التي اشتعلت عام ١٩٥٨ لم تكن سوى حلقة شبيهة بغيرها في مسلسل محاولات تفجير الكيان اللبناني الذي يتصادم فيه التمايز ويتفاعل. إلا أن نتائج هذه الحلقة عمقت في قناعة الشهابيّة ضرورة إيجاد مخرج مشترك تلتقي فيه الإرادات المتعددة والأهداف المتباينة لتربط نفسها بملء اختيارها بقضية عامة شاملة هي قضية لبنان.

وأدركت الشهابيّة أيضاً أن الفروق متأصّلة في شعبنا فلم تتوخَّ استئصالها عبر فكرة المخرج المشترك بل أرادت التقريب والجمع في ما بين هذه الفوارق وإعطاءها طابعاً

جديداً موحداً يحتفظ جوهره بالخصائص والميزات الفردية، ويكسبها بالاضافة إلى ميزاتها الأصلية ميزة عامة شاملة. هذا هو باختصار منطق الإعتدال الشهابي في معالجة التمايز الإجتماعي وصهر عناصره المختلفة في وحدة وطنية ثابتة تمثل إرادة الفئات المجتمعة وتحدد هدفها الموحّد.

- **العصبية**: العصبية عندنا شهرزاد لا تنتهي قصصها ولا تتعب من مفاجآتنا بألوان غراباتها ومستحيلاتها، هي في كلّ مهرجان، حناجر محرجة، وصفّارات انفعال وفي كلّ خطاب حرباء متخفية بين السطور وفي غالبية الممارسات العامة والخاصة ووراء كلّ مطالبة وكلّ مزايدة. والعصبية هي من الناحية العلمية، صفة من مستلزمات وجود الإنسان. فما دام الإنسان إنساناً يحب ويكره ويأمل ويطمح، وما دام كائناً مضطراً إلى الكفاح والصراع ليسدّ حاجته ويضمن بقاءه، فهو مضطر إلى أن يتعصب. من هنا، لا نستطيع أن نخصّ بالتعصّب والعصبية طائفة دون طائفة ولا منطقة دون أخرى فقد تأثّر بهما تاريخ كلّ فئة وكلّ عصر ولعبا دورهما في كلّ مراحل تطوّرنا على قدرٍ واحد وإن اختلفت مظاهرهما وتفاوتت فخفّت حدتهما هنا وظلاّ على شهدتهما هناك.

وإن كان لتطوّر العصبية مراحل بارزة، فهي قد تحوّلت عندنا، مع الوقت، من عصبية ذاتية، إلى عصبية أسرية، واستقرّت عصبية طائفية - تحزبية، كانت في أساس المجازر والفتن التي ما تزال محطات خجلنا وفهرس إثباتات تخلّفنا. إن ظهور العصبية الدينية في شكلها المقيت المدمّر لم يتمّ إلاّ في عهود الإستعمار وعلى يديه، إذ أثيرت ونُظّمت في العهد التركي وتداول أساليب تنظيمها وإثارتها من بعده خلفاء هذا العهد، ومن بعدهم ورثاؤه.

وبشكل عام، ما تزال العصبية حتى يومنا، من أعمق أمراضنا وأشدها خطراً، وما يزال التحدي الأكبر كامناً في مقدار استعدادنا للتغلّب على العصبيات التي تتوزّعنا من أجل إنشاء مجتمع موحّد متقدّم قادر على حماية نفسه من الأخطار وعلى تأمين العدالة والرقي لجميع أفراده.

فعصور الإنحطاط والإستقلال التي خضعنا فيها لحكم الأجانب كانت جديرة بأن توقظنا وأن توحّد بيننا ومن ثم أن تضعف عصبياتنا المقيتة، إلا أنها على العكس غذّتها وجعلتها تنمو وتتعدد مظاهرها وأشكالها في حياتنا. إثر ظهور بوادر الحياة الحزبيّة السياسية، اعتبر اللبناني أن في الأمر إيذاناً بتطوّر جديد يقوم على أنقاض العصبيات العشائرية والعائلية والإقليمية والطائفية، لكن الوقائع المدعمة بالإحصاءات

أثبتت أنه في فترة قصيرة نسبياً، استطاعت العصبية الجديدة الحزبيّة أن تفوق سابقاتها شراسة ودموية وعنفاً. لكن إستقصاء النواحي التي لعبت فيها العصبية أدوارها الهامة لم يستطع رغم عبره وعظاته أن يعدل شيئاً في مدى «إخلاص» المتعصبين ووفائهم لأفكارهم.

إنّ السؤال المهم الذي يجابهنا في كلّ لحظة من لحظات حياتنا الإجتماعية هو: هل أننا نستطيع التغلّب على عصبياتنا المختلفة والتسامي فوقها لنبني مجتمعنا سليماً ودولة موحّدة على أساس وطني ملاكه العلم والتطوّر وقوامه الفكر المنطلق الحر؟ نسأل فيطلع علينا تململ استفهام يقول: «أليست الشهابيّة هي المحاولة البارزة في تاريخنا الحديث التي عملت لهكذا مجتمع؟

وللإجابة، نعتمد مواجهة الحقيقة بشجاعة وتحليل الواقع بصراحة، فالشجاعة والصراحة في مواجهة الحقائق هما أول مرحلة عملية يقطعها المرء في سبيل حل المشاكل والتخلّص من العقبات والعراقيل التي تعتمد سيره. وكما نوجّه نقدنا إلى العصبية السلبية، هكذا، وبالنسبة ذاتها نود أن نوجّه دعوتنا إلى عصبية التآخي والتعاطف، عصبية المصلحة التي تحقق مجتمعنا موحداً مترفعاً عن العنعنات الإقليمية والطائفية والعشائرية، يحقق عزّة المجموع وعزّة الفرد.

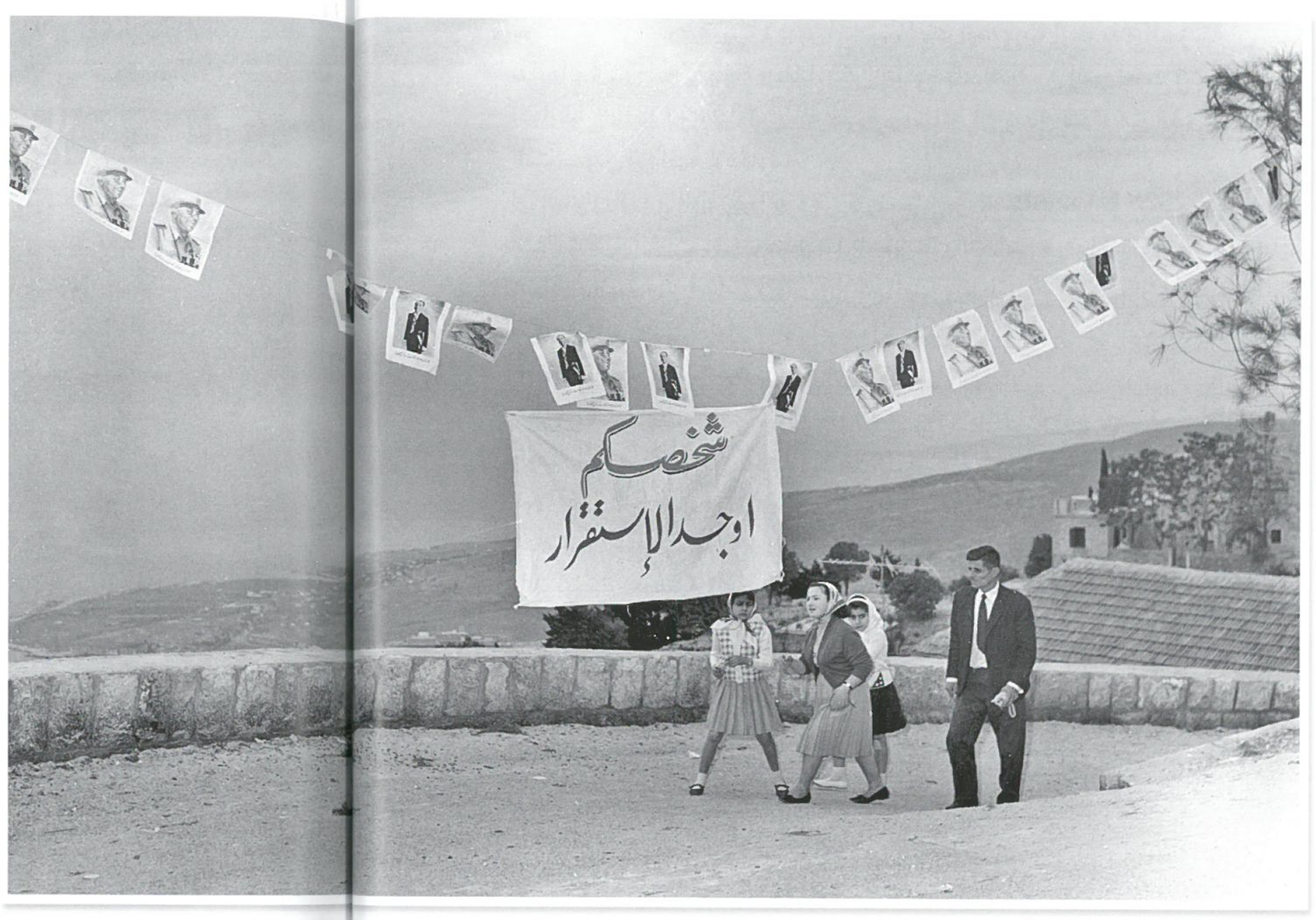
إن في مجتمعنا اليوم، عدا العصبيات الذميمة الموروثة، عصبيات جديدة خطرة. فالإنقسام الفكري والثقافي يقيم في هذا المجتمع تكتلات متباينة متباعدة نتيجة التربية والثقافات المتباينة المتباعدة. فبينما نحن نعيش على صعيد جغرافي واحد، ترانا في وقت واحد نعيش على أكثر من صعيد فكري، يذهب ببعضنا شرقاً وببعضنا الآخر غرباً ويدور بمَن تبقّى منّا في حلقة مفرغة.

إنّ تعصبنا سبّب ويسبّب إنقساماً مخيفاً حول النقاط الأهم والأكثر حساسية، إنقساماً أدى إلى وجود تكتلات لا إنسجام بينها ولا تفاهم مع أن الحقيقة واحدة والمصلحة واحدة. مرة أخرى نجدنا ملزمين بالخروج من هذه العموميات والبحث في مدى الشبه بين أسسها وأسس الشهابيّة ومبادئها، فتطالعنا الملاحظات التالية:

أ - الشهابيّة كمرحلة وكأسلوب حكم، نجحت في تجنيب الوطن والشعب حالات التوتر والإنقسام.

ب - الدولة الموحّدة العصرية القائمة على مبدأ تشارك كلّ القوى الوطنية في عملية بنائها، عنوان مهم من عناوين دستور الشهابية.

ج - العدالة الإجتماعية التي نادت بها الشهابيّة وعملت من أجلها ساهمت في



...واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً

تذويب وصهر تعصبات الإشتراكية الثائرة والرأسمالية المتزمتة، فرضيت الإئتنان بها.

د - أهم ما في اعتدال الشهابيّة، أنه يشكّل نظرية جرّبت و... **نجحت.**

- **الإلتزام:** يقول الأستاذ رينه حبشي: «ان من لا يرى في أعماق هزاتنا المتلاحقة وفي إنعدام الملاءمة بين الأحداث التي نعيشها وفي معايشتنا للعبث على الصعيد الوطني،

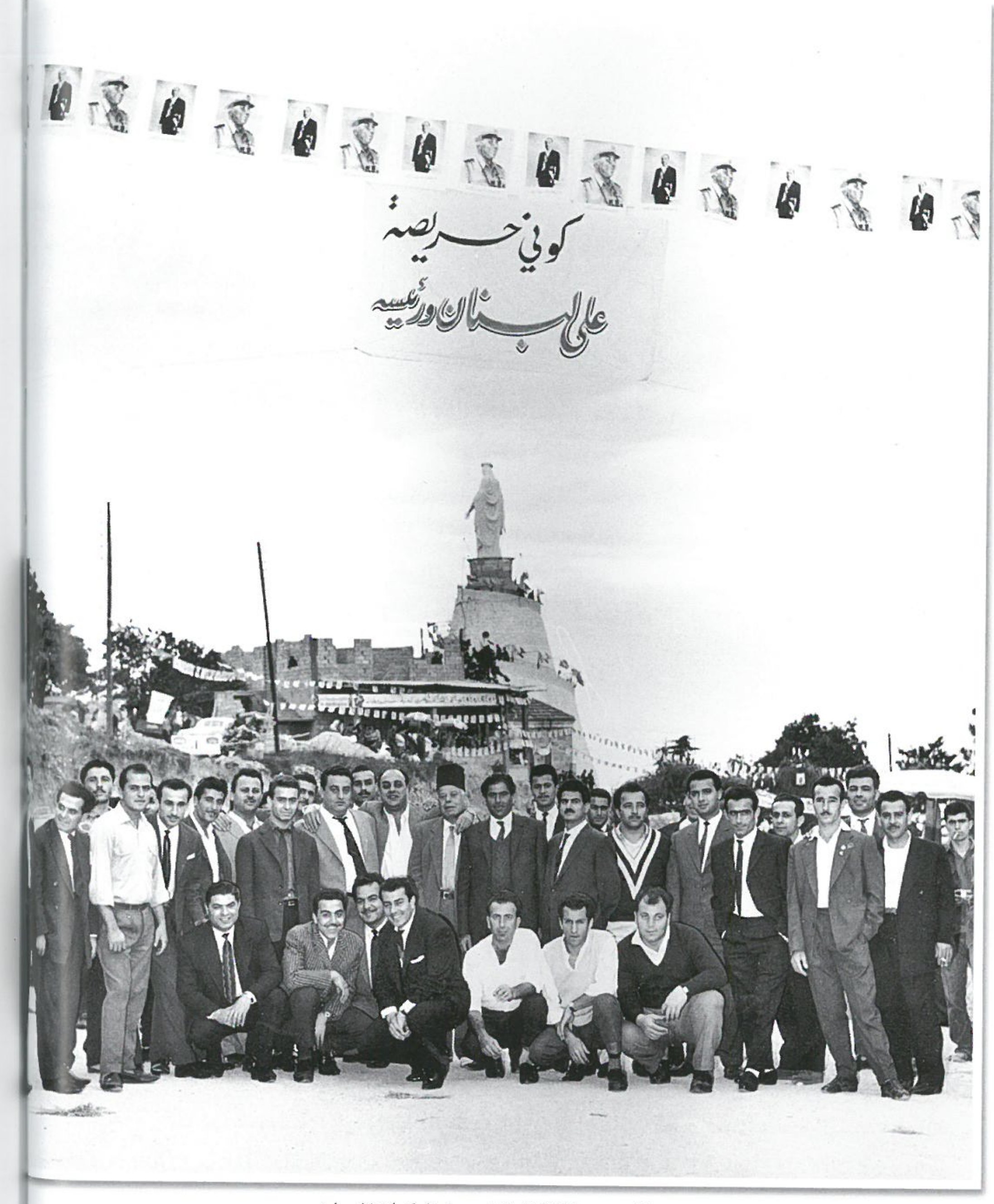


ان من لا يرى في كلّ ذلك وقبل كلّ شيء، أزمة ثقافة، لا يرى شيئاً ولا يفعل شيئاً. راقبوا مسحة وطابع الثرثرة الصبيانيّة للسياسة التي تهمل في كلّ وقت الأمر الأساسي وتلاحق كلّ ثانوي فتدركون أن لا شيء يفسّر هذا الإقبال على أدب العواطف وتفخيم وطنابة التصريحات والإعلانات، غير أن هناك طاقات غير ملتزمة ولا موظّفة في صناعة التاريخ تحاول التعويض بشاعريتها عما هي مسؤولة عن فقدانه. إن الضحايا والتضحيات التي نقدّمها لقضايانا السياسية هي شكل موجع من أشكال هذه الشاعرية التي تجمع بين غليان الدم وثرثرة الكلمات. لهذا لا يُعتبرون ملتزمين الساسة ورجال الأعمال والمتحكّمون في المشاريع والأموال الذين يوهمون الناس بأنهم مفيدون للزمن فيما هم مجرّد ضجيج لمحرّك لا يصلنا ولا يوصلنا للتاريخ».

ليس من باب الصدفة أن نعالج هذا الموضوع مباشرة بعد «العصبية»، لأن الإختلاط بين الإثنين قائم ومستمر في موازيننا اللبنانيّة وتحديداتنا. فمما لا شك فيه أن المجتمع الملتزم بقضايا محددة وبفلسفة واضحة هو مجتمع متطوّر. إلا أن الكذبة الكبرى والتضليل الأعظم يكمنان في استعمال الإلتزام كإسفين ببلبلة في جسم المجتمع الواحد.

الفكر الملتزم في الحقيقة، هو فكر منعتق، متحرر، محاور وليس كهفاً مظلماً مغلقاً في وجه «الأخصام» كما تفهم العامة عندنا فيسارع البعض إلى التنصّل من تهمة كونهم ملتزمين، لأن الإلتزام في مفهومهم، تقوقع وانكماش وانغلاق.

وفي هذا المجال، وكون اعتدال الشهابيّة التزاماً وموقفاً، كان لا بدّ لنا من البحث في أسس وأبعاد هذا الإلتزام. فعلى الصعيد العام، انصبّ اهتمام وجهد الشهابيّة على القضية الإجتماعية التي اعتبرتها من الأمور المستعجلة لأنه من دون سلام داخلي، يصعب لا بل يستحيل التفكير بالمستقبل. لهذا راحت تعزز استقرار القطاعات الثلاثة بخطط ومشاريع ودراسات وضمانات ومساعدات، ثم عالجت عقدة النقص الملتصقة بوجهنا الدولي، المسممة سياستنا الخارجية، بأن أزالت الغموض والتردّد عن جبين القرار الوطني العام.



الحرص المتبادل الذي حفظ كيان الوطن



على أنه وإن كان للنظريات العلمية والفلسفية والسياسية والإجتماعية آراء مختلفة متناقضة في الإعتدال، نرى أن الفلسفات الروحية والديانات تبشّر بالإعتدال وتكرّسه وتدعو له. ففي المسيحية، وعلى الرغم من كون السيّد المسيح لم ينهج نهجاً سياسياً، أي أنه لم ينشئ ملكاً أو يؤسّس دولة، نجد أن الإنجيل يلقي على عمل الإنسان السياسي نوراً يمكنه من الإسهام في تحقيق العدالة والإعتدال السياسيين، مساهمة جوهرية.

فالسيّد المسيح لم يميّز بين سامري وكنعاني ويهودي وروماني. لقد كانوا جميعاً كأبناء لله الواحد، متساوين في موضوع محبّته. إن الإعتراف بالمساواة الجوهرية بين الناس كأبناء لله، وما ينتج عنه من إقرار المساواة في الحقوق بين المواطنين، يصطدم بالتفاوت الطبيعي والمصطنع بين أبناء المجتمع الواحد. فالفوارق الطبيعية هي التي أوجدتها الطبيعة من تفاوت في الصحّة والبنية والذكاء والمذاهب.

أمّا الفوارق المصطنعة فهي التي نشأت من أوضاع إجتماعية موروثة كالتفاوت في الثروات وفي المراكز الإجتماعية والحواجز التي تحول دون وصول المواطنين إلى مصادر العلم والتقدّم. إن تمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم المشروعة بحرية ومساواة، يشكّل روح الإعتدال وجوهره، لذا فالإعتدال السياسي، في نظر المسيحي، يقضي بأن يتّخذ المجتمع التدابير القصوى للقضاء قدر المستطاع على الحواجز التي أقامتها الطبيعة دون نمو بعض المواطنين، كما يقضي بتأمين فرص متساوية لجميع المواطنين عن طريق الإنماء ونشر العلم والثقافة وإزالة الفوارق الشاسعة في الثروة وتحقيق العدالة الإجتماعية.

أمّا في الإسلام فتُعتبر مفاهيم العدل والمساواة والشورى والطاعة لأولياء الأمر بمثابة القواعد الأساسية للفكر السياسي الإسلامي. وكلّها منطلقات الإعتدال ومضامينه. إن كون الخلافة لا تنحصر أو تقتصر على فرد أو أسرة أو طبقة أو فئة من المسلمين دون سواهم، يجعل من المسلم راعياً ومسؤولاً عن رعيته: «وليس لأحد فضل على أحد إلّا بالتقوى».

فالمجتمع الإسلامي الذي حثّ عليه القرآن الكريم هو مجتمع يقوم على المساواة من حيث الواجبات والحقوق. ولعلّ خطبة أبي بكر الصدّيق خير بيّنة تظهر لنا بصورة واضحة جلية، الإعتدال السياسي الإسلامي كما جسّده عهد الخلفاء الراشدين. فقد قال: «ألا وإني أكثركم شغلاً وأثقلكم حِملاً، فإن استقمت فاتبعوني، وإن ملت فقوّموني، أطيعوني ما أطعت الله فيكم، وإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم». وقول عمر: «فاتقوا

الله عباد الله، وأعينوني على أنفسكم بكفّها عني. وأعينوني على نفسي بالمعروف والنهي عن المنكر وإحضاري النصيحة في ما ولاني الله من أمركم».

وعن الإعتدال، أو التعادل التوازني، كتب توفيق الحكيم: «فلنقنع بأهمّ صفة للأرض... وهي أنها كرة تعيش بالتوازن أو التعادل بينها وبين كرة أضخم، هي الشمس. فإذا اختلّ هذا التعادل ابتلعتها الشمس أو ضاعت في الفضاء. التعادل إذن هو الحقيقة الأولى لحياة الأرض. ولننظر كيف يعيش الإنسان من حيث هو كائن مادي، إنه يعيش طبعاً بالتنفّس. ما هو التنفّس؟ هو حركة تعادل بين الشهيق والزفير. فإذا اختلّ هذا التعادل، بأن طال الشهيق أكثر مما ينبغي طاغياً على الزفير، أو امتدّ الزفير أكثر مما ينبغي جائراً على الشهيق، وقفت حياة الإنسان... وما يطلق عليه وصف الأمراض العقلية والعصبية ما هو إلا إختلال في هذا التعادل، إما بتضخّم الشعور تضخّماً يلغي إلى جانبه أو يعطّل مهمة الفكر وإما أن يطغى الفكر ويكبت الشعور، فترتبك أداة الإدراك في الإنسان. الإنسان إذن كائن متعادل مادياً وروحياً».

وعن الإعتدال في حياة الأمّة والدولة يقول الرئيس ڤاليري جيسكار ديستان في كتابه: «ديموقراطية فرنسية: «ان الإعتدال الممكن هو في الإنضباط الذاتي. فالسلطة العامة بوسعها أن تتصدّى للتجاوزات الأكثر ضرراً، لكنها ملزمة بأن تتصرّف بحذر لكي لا تجازف في ضرب الحرية من خلال سلطتها. لهذا توجّب على المجتمع الديموقراطي أن يعتمد على الإنضباط الذاتي لأعضائه بتشجيعه لتفكير عام يتبنّاه كلّ من يمارس حرية جماعية، ويقوم على قواعد: الموضوعية، الإعتدال، إحترام إحساس الغير».

ومهما يكن من أمر، فإن الإعتدال يبقى نوعاً من «براءة الذمّة» في الحياة السياسية اللبنانية، يلجأ إليه سياسيونا وفقاً لدوافع مختلفة متعدّدة. ففي لحظات ضعفهم وهزائمهم، هم معتدلون توفيقيون، كذلك في مناوراتهم التربصية. نادراً ما يكون الإعتدال صبغة دائمة أو معيار لزعيم أو نائب أو وزير أو فكرة أو خطة، إذ إن أهميته وسحره يكمنان، عندنا، في الإعلان عنه بعد عاصفة قتالية أو فتنة أو معركة، ففي هذه اللحظات فقط يلفت الأنظار. أما متى كان طبعاً وميزة دائمة فقد تحوّل في نظر الناس ومقاييس تقييمهم إلى بلادة وبرودة ورتابة.

وفي النظرة الأخيرة بعض الحقيقة لأن الإعتدال بحدّ ذاته، تصرّف عاقر لا ينجب القرارات ولا المواقف. لكنه، متى كان التزاماً واختياراً، استطاع أن يدوّن في سجلّ الإنجازات اللبنانيّة ٤٩٥ مرسوماً وقراراً، انتزعها من بين فكّي فتنة وإنقسام.



الفصل التاسع

الشهابيّة في تعاملها مع الواقع الإجتماعي اللبناني

الفصل التاسع

جاء في ملفّ أعدّته جريدة «النهار» ونُشر عام ١٩٧٠ «ان الحديث عن منجزات الشهابيّة يقترن بالشعار الذي رفعه عهدها: «العدالة الإجتماعية»، التي تمثّلت وتجسّدت بطريقة عمل بعثة «ايرفد» ورئيسها الأب لوبريه.
ماذا فعلت البعثة؟؟؟
درست لبنان إجتماعياً وإقتصادياً. تعرّفت إلى مشاكله. تجوّلت في مناطقه وقراه وإحياء مدنه المحرومة والمهملة. ثمّ وضعت تقريرها الشهير.
إنّ الوصف الذي قدّمته تلك البعثة، كان صارخاً في دلالاته، إذ بيّن هذا التقرير أن ثلثي السكان في لبنان يعيشون بين الفقر والعوز، وبعضهم من ذوي الدخل الإقتصادي المتوسط، فـ ٤٩٪ من السكان يعيشون بين الفقر والعوز، أي نحو نصف السكان، والثلث الآخر يعيش حياة متوسطة المداخيل، و١٤٪ في حال يسر واكتفاء ذاتي. و٤٪ من كبار الأثرياء، حيث تحتكر هذه الفئة القسم الأهم والأكبر من الثروة الوطنية. وعلى صعيد توزيع الملكيات الزراعية، بيّنت الدراسات أن ٥١،٩٪ من المزارعين يملكون ٧،٣٪ من مجمل المساحة المزروعة، ويقدّر متوسّط ملكيتهم بأقل من خمسة دونمات. وأن ٤٣،٩٪ من المزارعين يملكون ٥٣،١٪ من مجمل المساحة المزروعة، ويقدّر متوسّط ملكيتهم بأقل من ٢٥ دونماً. بينما يملك ٢،٤٪ من المزارعين الملاكين ٤٠٪ من الأراضي الزراعية، ويقدّر متوسط ملكيتهم بـ ٥٠ دونماً. وتبيّن أيضاً أن عدد العائلات التي حكمت لبنان بدءاً من عام ١٩٤٣، حتى وصول الشهابيّة إلى الحكم، كان أقلّ من سبعين عائلة.
إنطلاقاً من هذا التقرير واستناداً إلى الدراسات التي وضعتها بعثة الأب لوبريه أخذ عهد الشهابيّة ينفّذ شعاره. فكان من أبرز ما حققه على هذا الصعيد: إيصال الطرق والمياه والكهرباء إلى القرى النائية أو إلى قسم كبير منها ثم تعميم المدارس الرسمية في المناطق المحرومة.
لم يفصل أركان العهد الشهابي بين المياه والكهرباء والطرق، وبين الخطوات التي اتخذها العهد في مجال الإصلاح الإداري. وقد اعتبروا المصالح والمجالس والمكاتب إنما هي متممة للشعار وأهمها: - مجلس الخدمة المدنيّة - هيئة التفتيش المركزي -

هيئة الإصلاح الإداري - المشروع الأخضر - مصلحة الإنعاش الإجتماعي - مصلحة الأبحاث والتوجيه - مجلس البحوث العلمية - مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية - مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت - معهد الدروس القضائية - توسيع الجهاز الإعلامي بإنشاء مركز النشر والوكالة الوطنية للأنباء.

أما المشاريع فأبرزها: مصرف لبنان - تنفيذ مرفأ جونيه - تنفيذ الحوض الثالث في مرفأ بيروت - تنفيذ قسم من الأوتوستراد (ضبيه - معاملتين) أوتوستراد فاريا - أوتوستراد (القليعات - بكفيا) - طريق القمم في عكار - توسيع مطار بيروت الدولي.

هذه المجالس والهيئات والمصالح، مضافة إليها المشاريع، وأيضاً الخبراء الأجانب الذين تجاوز عددهم آنذاك المئتين، تشكل أسس العهد وتختصر ما صار يسمى بالشهابيّة دون إهمال شعار العدالة الإجتماعية. خارج هذا الإطار عاش الرئيس شهاب أبسط حياة عرفها رئيس في لبنان، هادئة، متواضعة بعيدة عن أبهة الحكم وفخفخة المجد. لم يبدل مسكنه الذي كان يقيم فيه يوم كان قائداً للجيش. كان يقول عندما يسألونه لماذا لا ينقل سكناه إلى قصر رئاسي: «كيف أسكن قصوراً فخمةٍ بينما هناك لبنانيون ينامون في العراء؟».

لن نكتفي، ونحن ندرس السياسة الإجتماعية التي اعتمدتها الشهابيّة، بمجرّد سرّ تسلسلي وتعداد ببغائي للمنجزات، كما أننا لن نفصّل شموليّة هذه السياسة أو نتعمّق في أهميتها وجدواها، لأننا عندها نكون كمن يناقش البدهي ويدّعي اكتشاف المعلوم والشائع. فكلّ ما يعنينا هو تسجيل الأهداف التي سعت إليها الشهابيّة والصعوبات التي اعترضتها طالما أن نتيجة هذا السعي معروفة واضحة.

لم تشأ الشهابيّة أن تخترع حائط مبكى جديداً، تسجّل عليه لوائح القضايا الوطنية المؤجّلة وتتقيأ أمامه استحالات قيامها بأيّ جهد أو أية مبادرة، بل أرادت أن تخطو الخطوة الأولى صوب الآلام والهموم الشعبية. فاستدعى الرئيس شهاب في شهر آذار





شعب واحد في وطن واحد...

من عام ١٩٥٩، الأب لوبريه، مدير المركز الوطني الفرنسي للأبحاث العلمية ومدير «إيرفد»، وأبلغه رغبته في القيام بمسح شامل للجغرافية الإجتماعية اللبنانية. ثم عاد واجتمع به من جديد في شهر تشرين الأول ١٩٥٩ وعهد إليه بمهمة دراسة عامة للواقع الإجتماعي اللبناني. وكما جاء في التقرير الذي أعدّته بعثة «إيرفد»، فإن **الرئيس شهاب حرص على أن ترتكز الدراسة، وبالتالي خطة التنمية الشاملة التي تستتبعها، على الأسس التي اعتمدها النهج الشهابي في توجهه العام وفي تعامله مع الحقائق الوطنية على كلّ صعيد.**

لاحظت الشهابيّة أن لبنان بمجمله يشكّل مجتمعاً مضطرباً، إنتقالياً، تسوده فردية حادة وطائفية ذات جذور دينية. فاعتبرت أن هذه الفردية الطائفية قد تعود إلى كون الإحتلال الطويل الأمد لبلادنا قد جعل من الحماية الذاتية ضرورة يلجأ إليها المواطن في غياب أجهزة الأمن الرسمية الوطنية. وكان من الطبيعي أن تصبّ هذه الضرورة في المصبّ الديني حيث تشكّل الطائفة تجمعاً بديلاً ومقبولاً بوسعه التصدّي لعدائية الغريب المحتل عبر شبكة انتشاره وأهمية حجمه. إذ، في لحظات الخطر، لا يشعر الفرد بالحماية إلا بين جماعة تقاسمه المعتقد الروحي ذاته، والمشاعر ذاتها.

من هنا راح التباعد القائم بين الشعب والسلطة وقوانينها وتنظيماتها، يرسخ تعوّد اللبناني على مواجهة مشاكله بنفسه أو من خلال «جماعته» وحلّ أموره من دون اللجوء إلى مساعدة السلطة التي تحكمه. واعتبرت الشهابيّة أيضاً أن العقبات التي تعترض تكوين وولادة الحس المدني وتعميم التفاهم الوطني لا يمكن تذليلها إلا بتأنٍّ، وإلا إذا أدركت كافة فئات الشعب أنها معنية مباشرة بالخيرات التي يجنيها اقتصادها الوطني. لهذا عملت الدولة الشهابيّة على تخفيف الفوارق، تمهيداً لإزالتها، بين مستويات عيش الفئات المختلفة، بأن ركّزت إهتمامها على المناطق المحرومة قبل سواها.

وعلى صعيد آخر برز حكم الشهابيّة كأوّل تجرّؤ على ليبرالية مجتمعنا الذي يرفع الحق الشخصي إلى مرتبة الرموز المقدّسة ويعتبر أي إلزام، إجراءً مجحفاً مما أفقد الإنضباط الإجتماعي قيمته الفاعلة. هذا التجرّؤ كان في أساس سلسلة من الإجراءات دخلت بواسطتها الدولة الشهابيّة مدار المبادرات الفردية والفوضوية وعملت على تنسيق تحرّكاتها ومصالحها، وفرضت نفسها كموجه يحدّد الموانع والحمايات. ذلك لأنها آمنت أن على الدولة أن تعمل، من خلال وحدة مواطنيها، لهدف لا يمكن أن يكون غير التنمية الشاملة المتناسقة.

إنطلاقاً من هذا المبدأ، استهدفت الخطة الشهابيّة إعطاء مزيد من الفعالية للدولة لكي يتسنى لها العمل على ضبط توزيع عادل لخيرات الأمة.

فعناوين «التنسيق والتعاون بين الوزارات على أساس خطة موحّدة»، والإصلاح الإداري، و«العمل على تخفيف حدّة المركزية بتطوير الأجهزة المناطقية»، هذه العناوين تحدّد الأسلوب الشهابي في البحث عن النخبة وإيصالها إلى الواجهة ومن ثم، إعطائها أدواراً مختلفة أثّرت في ديناميكية الحكم ونشاط أجهزته. هذه السياسة التي اعتمدتها الشهابيّة في تعاملها مع الكفاءات سمحت لعناصر شابة وأسماء غير مدرجة في لوائح أندية العائلات التقليدية بالوصول إلى سدّة المسؤوليات العامة والمراكز الحساسة في الدولة. فالرئيس الياس سركيس لم يكن أوّل الواصلين ولا آخرهم...



هكذا إذن، وككلّ دولة ترمي إلى تسريع عملية التنمية، إعتمد لبنان في عهد الشهابيّة سياسة التخطيط مع حرصه على مبدأ الإقتصاد الحر، وأعطى لهذه السياسة مفهوماً شاملاً يختلف عن التخطيط الإشتراكي الإلزامي وعن التخطيط السطحي للرأسماليات المستحدثة.

إنّ الخلل الإجتماعي المتسرّب إلى عمق الكيان اللبناني، هو الذي استحوذ على اهتمام الشهابيّة التي كانت تعرف أن الإزدهار الظاهري للنشاط التجاري والمصرفي، ورغم انعكاساته الإيجابيّة على السلامة النقدية وازدياد الدخل الوطني، لا يمكن إعتبار نتائجه بحكم الدائمة والثابتة لأن هذه النتائج ليست إلا حصيلة العديد من التشنّجات والمجازفات و«الطبخات» العشوائية، وإفراز انعدام المساواة بين الأطراف والفئات المساهمة في النشاط العام. لذا، وبعيداً عن فكرة الحد من فعالية المبادرة الفردية أو تضييق الخناق على القطاع الحر، لم تتأخّر الشهابيّة في التدخّل المباشر واحتلال الدور الرئيس متى تعلّق الأمر بالمقوّمات البنيوية، الطبيعية والمادية والتربوية للوطن.

وفوق ذلك فقد عمدت على استحداث أجهزة تكون مهمتها إعداد الدراسات التي من شأنها، وحدها، أن تشكّل أساس إطلاع الدولة على حقيقة واقع البلاد، وتساعد في الوقت نفسه على تفادي التقديرات المغلوطة المؤدّية إلى هدر في الطاقة والوقت.

نلاحظ إذن أن الشهابيّة هي التي افتتحت عصر التخطيط اللبناني الشامل. صحيح أنه في عام ١٩٥٣ تمّ إنشاء «مجلس التخطيط» ضمّ أسماء عدّة لها جدارتها في حقل العلوم الإقتصادية، إلا أن نشاط هذا المجلس ومشروع الخطة الخمسية التي اقترحها، لم يسفرا عن أية نتائج عملية. وفي عام ١٩٤٥ أُنشئت وزارة التصميم، لكنها بقيت مفتقرة إلى الجهاز البشري الكافي الذي يستلزمه إعداد أية خطة مهما كانت بسيطة أو محدودة. لهذا جاء المرسوم رقم ٢٨٦٣ بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٥٩، يحدّد دور وزارة التصميم و«مجلس التخطيط والإنماء الإقتصادي». (يتوجب هنا لفت الإنتباه إلى كلمة «إنماء» المضافة إلى الإسم السابق، والتي تدلّ بوضوح على رغبة وإرادة الرئيس شهاب في جعل الإنماء، والإنماء وحده غاية التخطيط الشامل).

هذه الغاية ذاتها كانت في أساس مرسوم الرابع من آب عام ١٩٦٠ الذي أوكل لوزير الدولة آنذاك الشيخ موريس الجميل، القيام بدراسات تتناول الإنماء والتجهيز الإقتصادي والإجتماعي للبنان (اختيار الحلول، تحديد الأولويات تبعاً لحاجات البلاد وإمكانياتها، إقتراح طرق التمويل المحلية والخارجية وأصول تنفيذها... وذلك بعد استشارة الوزارات المختصّة). هذا بالإضافة إلى أن المرسوم رقم ١٥٥ بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٥٩ كان قد أنشأ «مكتب الإنماء الإجتماعي» وألحقه بوزارة الشؤون الإجتماعية.

هذه الإجراءات المتعدّدة، بالإضافة إلى غيرها، تُظهر بوضوح إرادة الشهابيّة في إدخال «العقلانية» إلى السياسة الإقتصادية والإجتماعية للبلاد، عبر تبنّي مفهوم عام للإنماء. لذا جاء اختيار بعثة «إيرفد» قائماً على النظرية التي تتبناها من أن الإنماء الإنساني هو غاية الإنماء الإقتصادي، الإداري وحتى الثقافي. هذا الإنماء لكي يكون حقيقياً، يجب أن يكون شاملاً أي أن يتناول «كلّ الإنسان» و«كلّ إنسان».

إنّ أي إنماء يتوقّف في الواقع على مدى التعاون والتنسيق بين الجهود المختلفة للشعب الواحد أو بكلمة أوضح على أهمية الطاقة الإجتماعية لهذا الشعب.

- وُقّع عقد الإتفاق مع بعثة «إيرفد» في ٢٣ تشرين الأول ١٩٥٩. فتشكّلت من:

لويس - جوزيف لوبريه: مديراً - ريمون دلبرا: مدير مساعد - آن ماري بارون: دراسات مناطقية - أنطوان كير: قسم الإعداد والدراسات المناطقية - آلان بيرو: قسم الإعداد - بيار لانفل: دراسات زراعية - جان لاباس: دراسات مالية - ماريز ميشو: تحليل مناطقي -ديني غوليه: دراسات إقتصادية.

أما فرق العمل اللبنانيّة الملحقة ببعثة «إيرفد» فقد تألّفت من:

أ - الفريق المركزي:

محمد جنون - جان مراد - كاظم كنعان - غبريال يونس - ماري مادلين عواد - عبود صايغ - فاروجان كارتارجيان - مصطفى الحاج - ليليان حداد - هيفا دوين.

ب - الفرق المناطقية:

١ - فريق المدن: عدنان عيطور - ماري شرفان - ناهدة رواس - آمال قصيب - عدنان كنعان.





الأشرفية ترحّب بفخامة الرئيس

٢ - فريق الشمال: عمر عضاضه - مارغريت شرفان - جورج حويك.

٣ - فريق الوسط: حنا رامي - ميشال الجر - عادل مكسد - جميلة عقل - ناديا خليل.

٤ - فريق الجنوب: رشاد الزين - سامية سنيورة - فوزي حجلي.

٥ - فريق الشرق: نبيه غانم - جوزف صافي - مادلين رزق.

لذا كان الإهتمام بالمشكلات الإجتماعية أو، على الأصح، بالمسألة الإجتماعية، في أية دولة، باعثاً رئيساً من بواعث العمل الحكومي. فجميع الدول، سواء أكانت مبادئها ديموقراطية أو ديكتاتورية أو ديموقراطية شعبية، تعتمد منهجاً إجتماعياً تعتقد بأنه هو وحده المنهج الصحيح. ولكن بين هذه المناهج فارقاً أساسياً، فالبعض يعتبر المسألة الإجتماعية وسيلة للحكم ويتخذها سبيلاً لاكتساب شعبية ضرورية، والبعض الآخر يجعل من هذه المسألة هدف الدولة والمجتمع فتصبح عنده هي الغاية.

وقد يظهر هنالك شبه من حيث النتائج العملية بين العمل الحكومي لهذين الفريقين، ولكن الواقع هو أنه إذا غلبت النزعة إلى إخضاع المسألة الإجتماعية لسياسة الوسائل فاعتبرت هي وسيلة لا غاية، أصبح العمل الإجتماعي ثانوياً تفرضه غالباً المطالبة به أو ظروف عارضة اضطرارية فيكون عندئذ عملاً مرتجلاً.

أما إذا اعتبرت المسألة الإجتماعية غاية - كما في الشهابيّة - فالعمل الإجتماعي، حينئذٍ، يكيّف وينسّق بين جميع الأعمال الأخرى التي يفرضها، لا بل يرافقها ويوصلها إلى غايتها لأن العمل الإجتماعي هو، وقبل كلّ شيء، عمل عقلي.

إن المعطيات الإجتماعيّة الدائمة في لبنان تجعل المسألة إجتماعيّة - طبيعياً وتقليدياً ودينياً ودستورياً - متصلة في بدايتها ونهايتها بالإنسان وبما له من أولوية مطلقة. فإذا كان الإنسان يشكّل غرض وموضوع كلّ عمل، إقتصادياً كان أم مالياً، سياسياً أم عملياً، ثقافياً أم إجتماعياً، وكان كلّ هذا لا يعرض لنا ولا نمارسه إلا من أجل تحسين حال الإنسان، فإننا حينئذ نسلّم بأنه ليس هنالك من تقدّم إلّا بقدر ما يفيد منه الإنسان. ولكن هذه الأولوية التي نقرّ بها للإنسان وحريته، لا يمكن فهمها إلا بالنسبة للمجتمع الذي يعيش فيه عيشاً طبيعياً، والذي لا يستطيع بدونه أن يحقق طبيعته أو أن يظفر بحريته، «ذلك أن الحرية ليست إلّا وعي الإنسان لذاته وهو يعمل، أي أنها تلك المعرفة التي يكونها إنسان عن إنسان آخر يعتبره مساوياً له».

إنّ تفريغ نظريّة الشهابيّة حول فكرة العدالة الإجتماعية من أي مضمون فلسفي، يُعتبر إجحافاً واستخفافاً بأهمية المحاولة التي حصدت أكثر من إنجاز وأكثر من نجاح. فما فعلته الشهابيّة بتعهّدها للمسألة الإجتماعية، يدخل في إطار الرعاية والإلتزام، إذ إنها بتقديمها لأهمية الإنماء وضرورة البناء





الأمكنة لا تزال على حالها، لكنّ اليافطات تغيّرت

والتوغّل في الزوايا المنسية للأرض اللبنانية، على ما عداها، إنما شاءت بملء إرادتها أن تصون وتعزّز الذات الوطنية وتسعى إلى استكمال قيمتها الإنسانية. إن الرعاية الإجتماعية التي تبنّتها الشهابيّة ركّزت على معنى المواطنية بصفتها الفردية المطلقة ولكن من زاوية تمثيلها لكائن منتج خلّاق له تأثير إيجابي في حياة المجتمع.

فتأمين وجود الإنسان بصفته الفردية المطلقة يعني، نظرياً، سدّ حاجاته الأوّلية، ليتحرّر من مخاوف العوز، والجهل، والمرض ويقوى على الإحتفاظ بسلامة وجوده،



المتابعة... أهمّ

وتأمين وجوده ككائن منتج يعني توفير فرص النمو أمامه وتأمين حرياته الأساسية، وأسباب راحته واستقراره.

إنّ تبنّي الشهابيّة للمشكلة الإجتماعية، قبل سواها، جاء نتيجة دراستها وتفهّمها للواقع اللبناني القائم على تناقضات وفوارق متعدّدة، ثقافية، دينية، عقائدية وعلى تعدّد في النزاعات والأهداف السياسية فكان عليها أن توجّه مجهودها العام صوب المسببات



التي أحدثت تبديلاً سريعاً في أوضاع لبنان الإجتماعية وأضعفت وحدته وبالتالي، أن تعالج هذه المسببات وتعمل على إزالة الفوارق الإجتماعية وخلق تقارب بين الفئات المتعايشة. وأن تسعى لإيجاد مخرج إجتماعي مشترك فيما بين هذه الفئات لكي تتمكّن من أن تعمل مجتمعةً بوحي من ولاء رئيسي يحتلّ منها المقام الأول، ويخفّف من حدّة الولاءات الضيّقة ويخلق في الفئات المتعدّدة إرادة جماعية موحّدة تسعى بكليتها لحفظ سلامة المجتمع اللبناني وتعزيز سيادته وإحترام كيانه.

لهذا كانت مشكلة الوحدة الإجتماعية: مشكلة الشهابيّة التي آمنت أنها إن تمكّنت من خلق هذه الوحدة مع الإحتفاظ بطابع كلّ فئة من الفئات التي يتكوّن منها المجتمع اللبناني، وخلق جوّ من التعايش السلمي فيما بين هذه الفئات مع احترام حقّ كلّ واحدة منها في النمو والتفاعل، والإنتاج، والبقاء، فإنها تكون بذلك قد وفقت إلى حلّ المشكلة اللبنانيّة بكاملها. وسهّل عليها بالتالي حلّ المشاكل الإجتماعية الأخرى. فبالنظر لأهمية هذا التعايش السلمي وارتباطه بمصير لبنان من حيث البقاء والزوال، كان على المجهود العام أن يبدأ عمله بالسعي لخلق هذا الجو، أي كان عليه أن يضع حجر الزاوية قبل أن يشرع في البناء.

إن التفاعل الذي عملت الشهابيّة لأجله، هو ذلك الذي لا ينشأ إلا بالامتزاج الحقيقي العميق، الناتج عن تصميم العناصر الممتزجة بأن تعيش حياة موحّدة، وبالتالي بأن توجد نمطاً من الحياة والفكر مقبولاً عند جميع العناصر، وممثلاً لإرادتها جميعاً لا إرادة أيّ واحد منها. هذا وقد اعتبر الإعتدال الشهابي أن الميثاق الوطني قد يكون حقّق ما أُريد له أن يحقّقه من خلق هذا التفاعل الذي اتّخذ أشكالاً متعدّدة وتراوح في العنف والرخاوة، حسب العناصر التي يتكوّن منها لبنان من ناحية، وتبعاً لتصميمها

من ناحية أخرى على الإبقاء على الكيان الموحّد الذي أتاح لها هذا التفاعل الغني بالإمكانيات الفكرية والروحية والكيانية.

لكن هذا التفاعل، ككلّ نشاط فكري إنساني عميق، لا بدّ له أن يسير زمناً طويلاً قبل أن يكتمل وتولد منه الشخصيّة المنسجمة التي تمثّل انصهار العناصر وتوحيدها. لذا اعتبر النهج الشهابي أن هذا الإنصهار يحتاج إلى جوّ من العدالة والنزاهة والحكم الصالح، ينشأ في ظلّه اقتناع بوحدة الأهداف والغايات والمصالح، كما يحتاج إلى الحرية التامة في الإعراب عن الآراء والإتجاهات في ظلّ من المحبّة الفائقة التي تسود العناصر جميعاً. فإذا تأمّنت هذه الشروط جميعها فما من مشكلة تنشأ إلاّ ويمكن حلّها وما من خطر يلوح إلاّ ويمكن درؤه واتقاؤه.

بعد عرضنا لهذه المبادئ العامة، يبقى السؤال: إلى أيّ مدى نجحت الشهابيّة في الإبحار فوق أعماق هموم الشعب اللبناني وقضاياه وفي أيّ مدارات تعرّضت للغرق؟ كيف تسابق الشعب على إستقبالها ومواكبتها بأكاليل الغار، وكيف انسحب الشعب ذاته من موكبها ليتبارى في عملية رشقها بالتهم وتجريح وجهها بأظافر الغضب ودكّ معالمها قبل... صياح الديك؟

لن نتسرّع في إطلاق حكمنا على الأمور فنجاري بذلك تسرّع المتهمين، أصحاب تعهّدات الموالاة والمعارضة. لأننا، قبل الجواب والحكم، نودّ أن نستدعي المراسيم والقوانين والتواريخ والصور لتشهد... فتدين ولو عبر إيحائها المهذّب.

نودّ أن نقتطع في هذا السياق من كتاب «ألف ليلة وليلة» كلمة تقول:

«إنّ الرجل الناجح كالشجرة. يتحلّق حولها الناس طالما بقيت مغطّاة بالثمار. الناس ذاتهم يسارعون، لحظة سقوط الثمر، إلى البحث عن شجرة أفضل».

•••



الفصل العاشر

الخطة والحكم

الفصل العاشر

«العيش العشوائي» تعبير يكاد، ورغم قساوة معناه، يختصر أسلوب تعاملنا مع الحاضر والمستقبل. ففيما يفكّر العالم المتقدّم عن نفسه وعن غيره، نجدنا، ما نزال غرقى الإهمال والإتكالية القدرية، نسكر على موائد خطط المنعكسات الشرطية Reflexes conditionnés ونرتجل القرارات «المصيرية» فوق نكباتنا والكوارث.

نادراً ما ترك فكرنا السياسي صومعة حصريته وآنيته وراح يحلم بالمستقبل. نادراً ما اعتمد على الأرقام واتعظ من دروسها، نادراً ما جرّب حاكم أن يتصوّر تصرّفاً تبدأ خطوته الأولى في الحاضر وتمتدّ إلى سنوات أطول من عمر ولايته، فيروح «يسلق» الحلول ويطبخ المشاريع ولكن على ناره هو وبحجم زمنه.

إن الخطة أو التصميم عندنا كيان هش، يحاول أن يخيف العشوائيين، لكنه يبقى أسير حقيقته، تماماً «كفزاعة» البساتين، التي اعتادت عليها الثعالب والعصافير.

نحن لم نعرف في تاريخنا تلك الخطة المتكاملة التي تمثّل تطوّرنا الذاتي وتكون نتيجة قرار واعٍ مصدره الحكم الذي يختار لنا، عند تقاطع الطرق، الطريق التي ينبغي لنا أن نسلكها.

إنّ تطوّر مجتمعنا تميّز عبر الزمن بالتجريبية، أي أنه لم يخضع لمخطط توجيهي فكانت الجماعات تستوحي أعمالها من الضرورات الإقتصادية الطارئة أو من غريزة التنبّه للآتي، لكن هذا الأمر لم يغنِ شعبنا عن الموجهين والقادة الذين يتوجّب عليهم قيادة الجماعات السائرة خلفهم في اتجاه جديد كلّما رأوها متردّدة حائرة. إن كلامنا عن الخطة يتعدى الخطة بحدّ ذاتها ليتناول واضعها والمسؤول عنها لأنه، كما يقول أندره موروى «في كلّ مرّة تتقدّم البشرية خطوة يكون فرد قد أوضح للعالم معالم الطريق».

وقبل أن نتعمّق في دراسة هذا الموضوع نسجّل في رأس ملاحظاتنا أن الشهابيّة اعتمدت خطة تنظيمية بدأت بتوزيع الأدوار على جميع عناصرها ومراكز قرارها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، وبهدف إعطاء فكرة أولية عن هذه الخطة التنظيمية، نورد عناوين «المهمات» التي استحدثها العهد الشهابي لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية، خطة حاولت أن تُلِمّ بأهم نواحي الحياة الوطنية وقضاياها، وتثبيتاً لهذه الفكرة أوكلت لدائرة الشباب في هذه الوزارة قضايا: النوادي الريفية والمهرجانات الإجتماعية ومخيمات عمل المتطوّعين والدورات التدريبية وانشاء بيوت الشباب، والرحلات الدراسية.

ولدائرة المشاريع القروية قضايا: التحريج ومياه الشفة والطرق الداخلية والطرق الزراعية ومشاريع الري واستصلاح الأراضي والمشاريع الثقافية.

وفي دائرة مراكز الخدمات الإنمائية، خططت الشهابيّة لقضايا: الدورات التدريبية للعمال الإجتماعيين ومراكز التدريب وإعداد قادة محليين والمراكز الإجتماعية الريفية ووحدات التنمية الريفية ومساعدات الجمعيات التعاونية. هذه الدوائر الثلاث شكّلت مصلحة التنمية الإجتماعية.

أما مصلحة الخدمات الإجتماعية، في الوزارة ذاتها، فقد شكّلت هي الأخرى ثلاث دوائر هي: دائرة الإسعاف الإجتماعي ودائرة الجمعيات الخيرية ودائرة مؤسسات الرعاية الإجتماعية، إهتمّت وخططت لقضايا: الخدمات الطبية والمراكز الصحية الإجتماعية والتدبير المنزلي والتربية الصحية وحماية الأم والطفل وإيواء العجزة والتدريب المهني ودور الحضانة ومخيمات الصيف ومكافحة الأميّة.

يتحدّث الدكتور رينه أنجيبوست عن أسس ومقوّمات هذه الخطة التنظيمية فيقول: «في المجتمعات البدائية نجد أن لكلّ قبيلة تنظيمها الخاص ورئيسها، ولا نجد شيئاً فوقهما. ومع تطوّر المجتمعات المطرد إتّسع نطاق الجماعات البدائية شيئاً فشيئاً، وأحكم تنظيمها ووضح تراتبها مع الأيام حتى انتهت إلى المجتمع الحالي المؤلّف من جماعات مختلفة لا حصر لها، تشدها شبكة من الملاكات معقّدة». ثم يتساءل في مكان آخر: «أليس الرئيس هو مَن كان كفوءاً إلى أبعد الحدود لتنظيم جماعة من الناس؟».

أيكون التنظيم الذي عناه أنجيبوست شيئاً غير إخراج الجماعة من حالة الفوضى والتشويش وإعطائها طابعاً وحياة خاصين بها، ومن ثم تحويلها إلى مجتمع؟

قد يقال ان الخطة غابت عن حياتنا العامة بحكم كوننا نعادي السلطة التي تفرض علينا الإجراءات الإنضباطية مما منع العهود المتتابعة من التصدي لهذا الميل العفوي المتأصّل في طبعنا. على هذا يجيب «ألفرد بوز» Alfred Pose في كتابه «فلسفة السلطة» بقوله: «لما كان النوع البشري أنيساً (قابلاً للألفة) بطبيعته، فإنه يتوق إلى كلّ ما يؤمّن الحفاظ على المجتمع. من أجل هذا أخضع نفسه للموجبات المناقبية، وروّض ذاته على الطاعة، وخضع لسلطة، لحكم يفرض الموجبات المناقبية ويؤمّن اللحمة في الجماعة. فالتنظيم يتجاوب إذاً وحاجة كامنة في الطبيعة البشرية، حاجة تولدها غريزتنا الإجتماعية وشعورنا المبهم بمتطلّبات الحياة في المجتمع ومقتضياته».

في الحقيقة، أردنا التأكيد، من خلال إستشهادنا بهذا القول، على أن التنظيم



والتخطيط والإنضباط هي التصرّفات الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات وتستمر.

يقول برغسون: «علينا أن نذكر دائماً أن الحياة الإجتماعية هي من ضمن التصميم الخاص بنظام النوع البشري كما هي من ضمن نظام النحل، وأن هذه الحياة كانت ضرورية بحيث لم تترك الطبيعة قبولها أو رفضها لمحض إختيارنا».

وفي الواقع كان لا بدّ للجماعات غير المنظّمة من أن تدرك يوماً عقم جهودها وسرعة زوال النتائج التي أحرزتها في صراعها مع البقاء، تدرك وتشعر في الوقت نفسه بوطأة المنازعات المتعددة واعتداءات الأقوياء على الضعفاء، مما يجعل حياتها غير مستقرّة، تسودها فوضى مستمرّة. أما وجود خطة موضوعة من قبل حكم قادر فمعناه حلول النظام محل التشويش والإضطراب، والعمل المنسّق محل الجهود المبعثرة ويجعل بالوسع الإفادة من إمكانات كلّ فرد وإدخار الإحتياطي من هذه الإمكانات وحمايته.

ومن البدهي القول، إن الأفراد المجتمعين يظلّون في متاهاتهم ودواماتهم ما داموا يعملون ولا خطة توجههم. ذلك أنه لا يكفي لإحراز نتيجة مرضية أن نحشد الكفاءات، بل ينبغي أن ندير نشاط هذه الكفاءات ونوجهه. لقد كانت قبائل البربر غنية بالأبطال المغاوير، ولكنها كانت دائماً الفريق الخاسر المغلوب على أمره في حروبها ضد الفرق المنظّمة. إن إتباع خطة عامة، والعمل بها ومن أجلها، إلتزام غير مرغوب فيه بين جماعات المستفيدين من غياب أي تنظيم يحدّ من «طموحاتهم»، لأن الفرد، عادة، في دفاع مستمر ضد هذا الحكم الذي تُكرهه على الإذعان له ضرورات الحياة الإجتماعية.

وإذا أمعنا النظر في تطوّر الهيئة الإجتماعية منذ نشوئها إلى يومنا هذا، نجد أن تحوّلات عميقة طرأت عليها وما تزال. فالمجتمع يمشي نحو مصير أبدي، بل يمشي باستمرار نحو غاية ربما كان لا يعرفها بالضبط. لهذا توجّب عليه أن يخطّط، على ضوء إمكاناته الحالية والمستقبلية، طريقة معرفته وبلوغه هذه الغاية حتى ولو ترتب على ذلك الوقوف في وجه مطامح أعضائه الرئيسية.

إنّ الخطة هي من العناصر الأساسية التي تكوّن وتركّز أية خلية، أية مسيرة. ففي كلّ مشروع يتطلّب عملاً جماعياً ينبغي للذين يقومون به أن يوافقوا على إخضاع حركاتهم الخاصة لمشيئة واحدة ولهدف واحد تحدده قيادة واحدة.

والخطة التي نقصدها، تعني «العمل الجماعي» بالنسبة للشعب، وتعني «النظرية» بالنسبة للحكم. أي أنها بكلمة أخرى، الإلمام بالمعاناة الوطنية والإحاطة بأصغر الأمور الحياتية حتى أكبر الأفكار المستقبلية. هذه الخطة، لا يمكن أن تكون وليدة يوم وليلة، ولا يمكن أن يستعاض عنها ببعض التصرّفات «الطاووسية» والشعارات البراقة،



لكل حكم نهج وخطّة

نستعيرها من هنا وهناك لنغلّف بها سطحية تعاملنا مع الحياة، بل هي نتيجة جهد دؤوب وفكر يعي الأبعاد الحضارية لوجوده والآمال البعيدة المعلّقة عليه. وغني عن القول ان هذا النوع من الخطط ما زال نادراً في عالمنا العربي الذي صحا فجأة، أوائل هذا القرن، على ضجيج الحضارة الغربية وتصارع الأفكار والأنظمة فيها ووجد نفسه وجهاً لوجه أمام معطيات الحضارة الحديثة بعد قرون من السبات العميق في ظلّ الإستعمار، التركي والغربي، فكان لا بدّ له من إلتقاط ما استطاع من الأفكار بغية

اللحاق بعصره، فحاول اختراع الخطط وتقليد المخططين دون أن يكون قد مر بالمراحل نفسها التي قطعها المجتمع الغربي...

إنطلاقاً من هذه الجولة «النظرية» السريعة، نلاحظ أن حياتنا اللبنانية العامة قد تميّزت بغياب التوثيق الإحصائي والدراسات الشاملة. أما المحاولات الإحصائية الممسوخة فإنها غالباً ما تكون غير كافية، غير ملمّة بواقع الحال لأنها تُنشر بعد فوات الأوان، وغير جامعة بمعنى أنها تُسقط من حسابها قطاعات أساسية. إن الفردية اللبنانية تترجَم في الواقع، بعدم إهتمام اللبناني بالتصوّرات المستقبلية البعيدة المدى ولا في توظيف إمكاناته في مشاريع بطيئة الإفادة، طويلة الأجل، بل إن كلّ ما يؤخذ به هو أن ينجح بأيام قليلة، ولو لأيام قليلة. ومن ناحية ثانية، إن عزل الدولة وإبعادها عن التأثير في النشاط الإقتصادي العام أدى ويؤدي إلى تأخّر وتقصير المؤسسات العامة، فغاب معنى الخطة وجدواها بفعل أن الفردية اللبنانية «الممزوجة» بهالة الحرية تؤدّي باللبناني إلى اعتبار أي تدخّل من قبل الدولة في نطاق أعماله وكأنه مساس بكرامته وإمكاناته.

على أن الإنصاف يقضي بتسجيل حقيقة أن الإقتصاد اللبناني لم يكتسب شخصيته الخاصة إلا أثر الإنفصال الجمركي عام ١٩٥٠ مع سوريا وليس منذ الإستقلال السياسي عام ١٩٤٣. هذا الوجود الشاب لإقتصادنا في مجمل نواحيه يجب أن يُؤخذ بعين الإعتبار في أية دراسة تقييمية لحياة الوطن.

مع إنطلاقتها الأولى، سعت الشهابيّة إلى وضع خطة وطنية عامة هدفها في مرحلة أولى دراسة الواقع اللبناني إنطلاقاً من معطياته العامة وبالإرتكاز على التحليل المناطقي (كلّ منطقة على حدة) ومن ثم، في مرحلة ثانية، إستنتاج الخط العام للمسائل والقضايا الوطنية، لكي يتاح لها في مرحلة ثالثة تصوّر الحلول والإجراءات الموجّهة لعملية التنمية. لذا استقدمت بعثة «إيرفد» (١٩٥٩ - ١٩٦٠) وأوكلت إليها مهمّة إعداد دراسة تحليلية شاملة تتناول حاجات وإمكانات التنمية في لبنان، دراسة

ما تزال يتيمة في مكتبة الخطة اللبنانية. إن التحليل المناطقي الذي ركّز على دراسة المناطق الريفية، والمدن والمواقع الثالثة Tertiaire وأيضاً الثروات الطبيعية والبشرية لكلّ منطقة سمح للشهابيّة بمعرفة حقيقة ووضعية الخارطة اللبنانية فاستطاعت عبر المقارنة في ما بين المناطق، أن تلمس وتتعمّق في المشاكل الأساسية لتكوين جغرافيتنا، مشاكل لخّصتها بملاحظات ثلاث:

١ - إن لبنان المركزي يتمتع، بالنسبة لبقية المناطق، بوضعية متميّزة.

٢ - إن الفرق بين مستوى المناطق الثلاث الأخرى، الشمال والجنوب والشرق، لا يظهر بالطريقة الفاضحة التي يبرز فيها متى قورنت إحداها مع لبنان المركزي.

٣ - إنّ أهم الفوارق التي تظهر بين وضعيات المناطق، الواحدة بالنسبة للأخرى، إنها (هذه الفوارق) تخفي عبر التمويه الذي يوحي بقلّة شأنها، فوارق مهمة في مستويات العيش لها أسبابها الخاصة المتعلّقة بالتكوين الداخلي لكلّ منطقة.

على أن هذه الملاحظات، وإن تكن مبدئية في ظاهرها، فإنها كانت في أساس سعي الشهابيّة لإيجاد خطة تضع في سلّم أولوياتها العمل من أجل إزالة الفوارق بين المناطق، وتعمل على تعزيز العوامل الإيجابية للتنمية بإلغاء العوامل السلبية أو بتعديل طبيعة هذه الأخيرة، في كلّ مرّة سمحت الظروف بذلك. هذه العوامل الإيجابية هي:

١ - العامل الإيجابي الأهم هو وجود لبنان، كوحدة ذات سيادة. إنطلاقاً من هذه

الفكرة، بوسع الشعب اللبناني أن يفهم دوره في إستغلال وإستثمار خيراته الطبيعية، ودوره الإيجابي فيما يتعلّق بالخدمات العالمية.

على الصعيد العالمي، إن لبنان السيّد يشكّل مثلاً ممتازاً إن من حيث التكوين المتعدّد لشعبه وإن من حيث الدور الذي يلعبه كنقطة لقاء مميزة بين الشرق والغرب وبين حضارات متعددة. وعلى هذا الأساس فهو يحتل موقعاً ثقافياً لا تستطيع أية دولة في الشرق الأوسط أن تضاهيه أو تحلّ محلّه.



الاستقامة، عصب القيادة المؤمنة، مع المطران إيليا الصليبي

٢ - إن فعالية هذا العامل قد ازدادت بشكل ملحوظ بسبب الوجود اللبناني في عدد كبير من دول العالم. هذا الوجود هو، من دون شك، وجود تجاري يضاف أحياناً إلى نشاط صناعي لا يستهان به.

٣ - فيما يتعلّق بتعزيز الموارد البنيوية، إعتبرت الدراسة أن من أهم العوامل الإيجابية:

- التنويع الكبير للمنتجات الزراعية الممكنة بفضل المناخات المتعددة وتنوّع التربة.
- إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي بشكل ملحوظ وذلك بحسن إستعمال الثروة المائية.
- الجهد الضخم الذي بذله الأجداد على صعيد حفظ الأراضي والعناية بها.
- الإرادة الأكيدة والمستمرة في تطوّر تقني لدى المزارعين.
- المبادرات المستمرّة من أجل تطوير استعمال الأراضي تبعاً لطبيعتها وللغاية التجارية المعدّة لها.



المتقدم في... الرئاسة

٤ - إن بداية تصنيع متفرّق بوسعه أن يمهّد لانتشار صناعي مهم، خصوصاً وأن الرساميل الممكن توظيفها لهذه الغاية لا يفتقر لها لبنان، وبوسعها أن تتوفّر بشكل سريع متى اهتمّ المدخر اللبناني بالأنشطة التي يكون ربحها غير تلقائي كما هي الحال في المضاربات التجارية والمالية.

ولا يكفي كون المستوى التقني العام دون المطلوب، حتى يصرف النظر عن الإهتمام بهذا القطاع، لأن كلّ الدلائل تبشّر بأن المستوى المتطوّر يمكن اكتسابه سريعاً وبالنسبة ذاتها عند اليد العاملة والإدارات.

٥ - إنّ الشبكة الدولية التي يكوّنها وجودنا في العالم، تؤمّن للبنان تصريفاً سريعاً للمنتجات التي بوسع زراعته وصناعته وحرفيته أن تقدّمها للسوق العالمية.

٦ - بفضل إنتشار التعليم الثانوي، المهني والعالي، يستطيع لبنان أن يدرّب المتخصّصين ويؤهّلهم لكثير من النشاطات العلمية والتطبيقية. فالخبير والمعاون التقني اللبنانيان يتمتعان في بعض الدول بحق تفضيلهما على الخبراء والمعاونين التقنيين لدول تفوقنا وتسبقنا، سياسياً وعلمياً.

٧ - إنّ الحسّ «العملاني» – Operationnel العملي والفعّال – اللبناني والخبرة التي إكتسبها اللبنانيون على مرّ الأيام، هذان العنصران، يعطيان لبنان، موقعاً متميزاً في مجال المضاربات التجارية والمالية المتنوّعة.

أما العوامل السلبية التي تؤخّر عملية التنمية في لبنان فقد لخّصتها دراسة بعثة «إيرفد» بما يلي:

١ - إن الظروف السياسية للشرق الأوسط تتسبّب في حالة إنعدام الإستقرار التي تميّز الإقتصاد اللبناني. فالمنافذ الطبيعية للبنان وإطلالته على السوق العالمية بحكم كونه مفتاح آسيا، بدأت تضيق منذ أن بدأت دول المنطقة بالإعتماد على مرافئها الوطنية وعلى تكثيف نشاطاتها الصناعية ورغبتها في الحصول مباشرة ودون اللجوء إلى لبنان، على مشترياتها من الدول المنتجة.

إنّ التعلّم المطّرد لأصول العمليات التجارية والمالية والمصرفية من قبل رعايا الدول الأقل تطوّراً ونمواً يهدّد بالحد من تأثير ودور رجال الأعمال اللبنانيين في المنطقة.

٢ - إن شبكات الحضور اللبناني في العالم، هي شبكات شخصية لا تشكّل تنظيماً جماعياً يسمح بدراسة إمكانات الهجرة والمهاجرين ودورها في العمليات الإقتصادية الوطنية. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية إن



غاب الحكي و ما بقي إلا البكي...

الإرتجال المستمر بوسعه أن يمنع اكتسابنا، في الوقت المناسب، للمعطيات التي تسهّل عملية تكيّفنا مع تغيُّرات الظروف.

٣ - إن الموارد البنيوية للبنان ما تزال غير معروفة تماماً. فالبحث عن الثروة المعدنية لم يعطِ حتى الآن إلا نتائج مبدئية. أما الدراسات التي تبيِّن نوعية ومؤهّلات الأراضي فما تزال مجهولة وفي حكم الغيب. إن الإستعمال الحالي للمياه يتصف باللاعقلانية ويتميّز برداءة الأساليب المستعملة في



الحصر والتجميع وبدائية الأقنية والتمديدات وبالإفراط في الري في بعض الأحيان، هذا بالإضافة إلى أن هنالك قسماً كبيراً من الأراضي نهشها الإهمال نهائياً أو يكاد. هذه الحالة المتردية تزداد اتساعاً وعمقاً إزاء السياسة العاطفية والقصيرة النظر التي تعتمد في الحفاظ على المواشي (خاصة الماعز) والأراضي.

فتحسين نوعية الحبوب والحيوانات ما يزال غير معمّم. أما استعمال الأسمدة الكيماوية فغالباً ما يؤدّي إلى نتائج معاكسة للغاية المستعملة لأجلها. هذا الواقع تضاف إليه النسبة المرتفعة، والمتزايدة للأراضي المهملة وبالمقابل إنخفاض في نسبة العاملين في الزراعة.

٤ - في لبنان، إنهزامية واضحة في ما يتعلّق بالتصنيع. فالأفضلية المعطاة للعمليات التجارية والمالية، ما تزال تلغي الحاجة إلى أي إقتصاد متوازن. أما النتيجة المباشرة لهذا الأمر فستكون نقصاً واضحاً في القدرة على التوظيف والتشغيل. فإذا أضيف هذا النقص إلى تأخّر الهجرة وعجزت الزراعة من جديد عن استيعاب الحد الأقصى من اليد العاملة فإن البطالة ستشكّل مع الوقت قضية خطيرة.

٥ - إن النقص في المعرفة الإحصائية سيؤدّي إلى إضعاف الإمكانات الموضوعة لمختلف الوزارات وخاصة وزارة التصميم العام.

٦ - إن ضيق الأراضي اللبنانية، وعدد السكان والضعف الصناعي وواقع التعليم، كلّ ذلك، يخفف من رغبة خريجي المعاهد المهنية في متابعة التخصص.

٧ - إن الفردية اللبنانية تجعل من الصعب تزايد التجمّعات العفوية للمنتجين من أجل التنسيق بين الوسائل والخبرات ومن أجل تنظيم عمليات البيع والشراء. إن البنية

القروية ليست ديناميكية بالنظر إلى التطوّر الفني وتحسين أوضاع المناطق.

٨ - إن الفرق الهائل في ما بين مستويات العيش (بين المناطق وبين الطبقات الإجتماعية) ينذر بردات فعل ستؤدّي، يوماً ما، إلى عرقلة التنمية وتعريض منجزاتها للخطر.

٩ - إن النمو غير المنظّم للعاصمة، والتجهيز المنقوص للتجمعات المناطقية التي يتوجّب عليها عادة لعب دور إستقطابي، يؤدّي إلى تضخّم في النسبة السكنية لبيروت ويهدّد أي جهد عقلاني في سبيل التنمية، بالفشل.

هذه العوامل بشقّيها السلبي والإيجابي ورثتها الشهابيّة بالإضافة إلى الجو المتأزّم الذي خلّفته الأحداث الطائفية الدموية عام ١٩٥٨، فسارعت إلى وضع تشخيص إجمالي للخلل الوطني العام كانت خلاصته:

أ - إن النمو السكاني يلزم بتصوّر معدّل مرتفع لنمو الدخل الوطني.

ب - إن بنية الإقتصاد الذي تطغى فيه العمليات التجارية على ما عداها، تمثّل هزالاً لا يلبث أن يتضح على المدى البعيد.

ج - إن كون مواردنا الطبيعية محدودة، يلزمنا بحماية هذه الموارد والتنبّه إلى طريقة إستعمالها.

د - يتوجّب تعليق بالغ الأهمية على العوامل الإجتماعية.

هـ - إن الإستقطاب المبالغ به للعاصمة يشكّل خطراً متعدد العواقب.

و - إن الإستعمال العقلاني للمياه والتخطيط الشامل للمواصلات يشكلان أهمية بالغة.

ز - إن الحجم الذي تمثّله الخدمات غالباً ما يكون مبالغاً به وغير منسجم مع واقع الحال.

إلاّ أن هذا التشخيص لم يشكّل كلّ ما في الدراسة من إيجابيات، بل انه أُلْحِقَ بتوجيه عام اعتبر أن التنمية في لبنان تفترض تدخلاً من قبل الدولة، ومشاركة إرادية منسجمة وفعالة من قبل الشعب في الجهد المخصص للتنمية.





ليس من يقطع طرقاً بطلاً...

واعتبر أن اللبناني يتميّز بعدائيته لكلّ فكرة إجتماعية للتنمية عبر إصراره على التشبث بما يسميه حريته الشخصية. لكن هذا الأمر لا يجب أن يشجع الفوضى ويضاعف التجاوزات. بل يجب أن يدفع الدولة إلى وضع نظام يضبط الحرية في إطار المصلحة العامة لكي لا تنتهي الجهود الفردية إلى هدر يؤثّر على معدّل النمو، وتناقضات تجعل من المستحيل قيام أي انسجام. إن العوامل الإيجابية عديدة من دون شك لكن لا يجب أن تغطي أو تخفي العوامل السلبية العديدة (البنيوية، الإجتماعية، السياسية)، وإنما



إنّ من يتّقي الله البطل...

يجب أن يكون هناك نوع من التنسيق بين تدخّل الدولة في النشاط العام والمبادرات الفردية الخاصة لكي يتسنى تحقيق نمو نسبي، ملائم، منسجم، إصلاحي. إن النسبية تقضي باستعمال الوسائل الضرورية للوصول إلى غاية التنمية.

ومما لا شك فيه أن التنمية تنطلق من معرفة ما يجب تنميته وتطويره ومعرفة المعطيات العامة عن طريق الإحصاء والمسح الشامل للثروات الوطنية المختلفة، وتنفّذ متى توفّر شرط تنسيق وتجميع الجهود والقوى المتوفرة. لهذا اعتمدت



الشهابيّة على هذا النوع من التصرّف وراحت تبني، في مهلة قصيرة نسبياً، أسس الدولة اللبنانية الحديثة.

إن خلاصة الدراسة التي ارتكزت عليها الشهابيّة في وضع خطتها الإجتماعية الشاملة، تشدد على أهمية الدور العالمي للبنان بحكم موقعه على مفترق حضارات عدة تلتقي فوق أرضه لتؤكّد للعالم أن تعايشها ممكن وموجود. فلبنان، بقعة لا تستطيع العيش والبقاء باعتمادها على مجرّد موارد أرضها، حتى الدفينة منها. يؤكّد هذا الأمر، الإرتفاع المتزايد في نسبة النمو السكاني مما يحتم علينا البحث عن موارد خارجية منها تلك التي يؤمّنها مهاجرونا جزئياً، ومنها أيضاً تلك التي تتأتى عن الخدمات التي يقدّمها اللبنانيون لحركة التبادل العالمية ومنها أخيراً ما يجنيه توظيف الرساميل الوطنية في الخارج. إنطلاقاً من هذه الحقيقة، عملت الشهابيّة على تحسين وتوجيه إستغلال الموارد الطبيعية البنيوية من أجل تشغيل أكبر عدد ممكن من المواطنين ومن أجل الحدّ من تأثير التلاعبات الدولية بلقمة الوطن. لكنها اصطدمت بتسرّب الإدخار اللبناني إلى الخارج في وقت كان فيه لبنان بأمسّ الحاجة إلى إستثمارات وطنية مما طبع إقتصادنا بطابع «عشوائية» لم يلغها إلا تدخّل الدولة الشهابيّة لتأمين حدّ أدنى من الإنضباط الجماعي.

إن تحرّك الشهابيّة السريع وتنفيذها لمشاريع المياه والطرقات والمدارس والمؤسسات العامة والأجهزة المتخصصة، شكّل العنصر الأساسي لتأثيرها على الوضعية الإنسانية والإقتصادية للشعب اللبناني. خاصة وأنها أدركت أن مشاركة هذا الشعب الفعالة في الجهد الضخم اللازم للتنمية لا يتحقق طالما بقيت التجمّعات الأساسية في المناطق منعزلة مفتقرة إلى نظام بلدي يتناول كلّ القرى التي يزيد عدد سكانها على الخمس مئة.

ويطول الكلام على الخطة الشهابيّة وتتشعّب حولها الآراء وتتناقض وتبقى الحقيقة التي لا تقبل الجدل وهي أن ما سعت إليه دراسة بعثة «إيرفد» ما يزال كلّ تراث

التخطيط الرسمي الشامل منذ واحد وستين عاماً. وعندما تتحدث الشهابيّة عن التخطيط، تنطلق من موقع العارف والمجرّب ومن صفة أبوّتها لأهمّ المنجزات الوطنية في فترة ما بعد الإستقلال، لتسجّل الحقيقة المتمرّدة على كلّ محاولات البناء والتنظيم والتشريع حتى إشعار آخر، تلك الحقيقة التي تقول بأن أهمّ ما يفتقده ويفتقر إليه لبنان، ليس الثروات ولا الطرقات ولا المساحات ولا العقول وإنما هو ذلك السر الذي تقوم عليه الأوطان فتنمو وتتطوّر ألا وهو: «روح التعاون» المفترض وجودها في أساس أي عيش جماعي وأيّ عمل وأية خطة.

عن شهاب والشهابيّة يقول فؤاد بطرس في المذكرات:

«سوف يبقى فؤاد شهاب في مخيلتي ذلك المارد الذي اقترنت أحلامه ومواقفه واقتناعاته بأعمال ومشاريع ملموسة حاولت في مرحلة من الزمن وضع أسس ثابتة للبنان كدولة تؤمّن تطلعات جميع أبنائه. تسلّم من سلفه زمام السلطة في البلاد وهي منقسمة ومشرذمة، تسودها أعمال عنف وأجواء من عدم الإستقرار. وسلّم خلفه دولة موحّدة مستقرّة قائمة على إدارة عصرية تحكمها ذهنية جديدة ويحرّكها حلم واقتناع بإمكانية تعايش سلمي بين المجموعات اللبنانية في تناغم وتسامح وتفاعل فتجعل من لبنان وطناً بكلّ ما لهذه الكلمة من معنى. قامت إستراتيجية الرئيس شهاب خلال سنوات حكمه على المعادلة التالية: إشعار كلّ مجموعة لبنانية أن حضورها غير منتقص



وأن خصوصياتها مأخوذة بالإعتبار ومحترمة، وفي المقابل، تحترم المجموعات الدولة اللبنانية بكامل مؤسساتها ككيان وطني مترفّع حيادي ومستقل يعمل في سبيل الخير العام. كان مدركاً أن ما يحاوله غير قابل للتحقيق بين ليلة وضحاها وأنه يحتاج إلى فترة طويلة لكي يصبح راسخاً في أذهان اللبنانيين وملموساً في سلوكهم. وقد قال لي يوماً: «أنا لا أريد القيام بثورة لتغيير الوضع القائم لأني لا أريد العودة بالبلد إلى الوراء، بل أهدف إلى تغيير الأمور بصورة طبيعية وفي شكل تدريجي». حاول الرئيس شهاب أن يُشعر المسيحيين بأنهم يعيشون في دولة حرة، سيدة، مستقلّة، لا يتدخّل في شؤونها الداخلية أحد ولا تفرض عليها سياسة محاور تلزمها بالتقوقع وتجرّها إلى الحرب. منذ اليوم الأول لولايته، أضحت سيادة لبنان شبه هاجس تحكم بخيارات فؤاد شهاب السياسية كلّها. وابتداءً من إجتماع الخيمة الشهير ورمزيته ودلالاته، تمسّك بهذا التوجّه ودافع عنه بطريقة ذكية جعلت الرئيس المصري جمال عبدالناصر لا يطلب من لبنان ما يطلبه من سواه من الدول العربية، وأعتقد أن عبدالناصر أدرك أن للبنان خصائص وطاقة محدّدة ليس بإمكانه أن يطلب أكثر منها. والفضل في ذلك يعود في إعتقادي بمعظمه إلى فؤاد شهاب الذي عرف عبر تصرّفاته السياسية ونزاهته وترفّعه كيف يقنع نظيره المصري بأن يراعي الوضع اللبناني



عندما لا تكون هناك أقليّة أو أكثرية...

ويحترم حقه في حرية التحرّك لا سيما في القضايا المتعلّقة بالشؤون الداخلية، وكذلك في القضايا المرتبطة بالسياسة الخارجية بقدر ما هي خارج نطاق العالم العربي.
أذكر تحديداً كيف أن عبدالناصر تفهّم موقف لبنان الذي لم يقطع علاقاته الدبلوماسية مع فرنسا إبّان الأزمة الجزائرية، ولم يحاول أن يفرض رأيه بطريقة أو بأخرى. ومن الأمثلة على تمسّك الرئيس شهاب بسيادة لبنان وكرامة أبنائه ما أخبرني إياه اللواء أحمد الحاج عن طريقة وداع الرئيس اللبناني لنائب الرئيس الأميركي ليندون جونسون الذي زاره مطلع الستينات. إذ عندما خرج جونسون من مكتب الرئيس فوجئ الحاضرون أن الرئيس شهاب توقّف عند عتبة باب المكتب ولم يرافق ضيفه إلى أبعد مكتفياً بالقول: «وداعاً، حضرة نائب الرئيس». وتولّى كبار موظفي القصر الجمهوري مرافقة الضيف الأميركي إلى الخارج، فنظر الرئيس شهاب إلى اللواء الحاج، وكان في حينه نقيباً، وقال له: «هذا نرافقه إلى هنا فقط، لو كان الضيف الرئيس كينيدي لكنت رافقته إلى الخارج. موقع رئاسة الجمهورية ليس ملكي، إنه ملككم وعليّ أن أحافظ عليه من أجلكم».
في المقابل، تفهّم الرئيس شهاب نبض الشارع الإسلامي المتعاطف مع القضايا العربية الكبرى وفي مقدّمها القضية الفلسطينية. والتزم خط التفاهم مع الرئيس عبدالناصر مجسّد آمال الشعوب العربية وتوقها في حينه إلى نهضة في وجه إسرائيل التي يدعمها العالم الغربي. فتمثّل لبنان في جميع المؤتمرات المخصصة لتعزيز القدرات العربية وشارك فيها مشاركة فعّالة وحافظ على الإلتزامات والقرارات على قدر ما كانت تسمح له إمكاناته بذلك مثل تحويل مياه الينابيع التي تصبّ في نهر الأردن وبحيرة طبرية وإنشاء مكتب مقاطعة إسرائيل وغيرها من الإجراءات.
على الصعيد الداخلي، أولى الرئيس شهاب المناطق النائية ذات الأغلبية الإسلامية إهتماماً كبيراً قد يكون الأكثر فاعلية حتى يومنا هذا، لاعتباره أن لا إمكانية لاستمرار السلم والإستقرار إن تعمّقت الفوارق الإجتماعية بين اللبنانيين. ولطالما اعتبر أن من الصعب أن تطلب الدولة ولاء من لا تشعره بأنها مسؤولة عنه ومضطلعة بشؤونه ومهتمة بمشاكله ومصيره. ومن المعروف أنه في عهد الرئيس فؤاد شهاب وُلدت معادلة ٦ و٦ مكرّر في الوظائف العامة، أي اعتماد المناصفة في التوظيفات، بعد أن جرى تطبيقها في الجيش اللبناني أثناء قيادته له. وكان المسلمون قبل ذلك يشكون من طغيان العنصر المسيحي في الإدارة



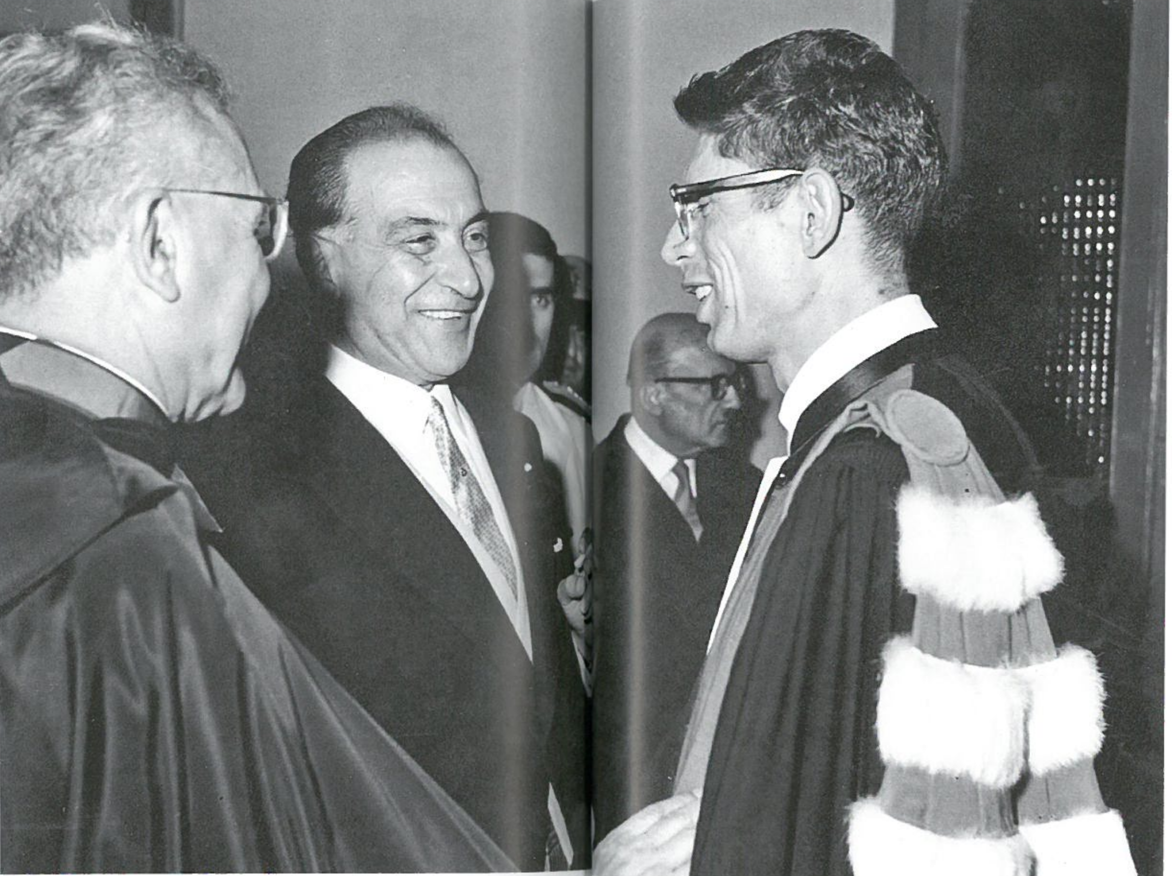
ويطالبون بكوتا ثابتة لإنصافهم. لم تصل المسايرة للمسلمين إلى حد التراخي، بل كان فؤاد شهاب يمارس صلاحياته كاملة وفق ما نصّ عليه الدستور. ولم يتساهل في الأمور الأساسية، ومَن كان يتعدى حدوده اصطدم به.
حدود المراعاة للطوائف كانت تنتهي عند باب الإدارة وبالتحديد عند بوابة مجلس الخدمة المدنية المدخل الوحيد لولوج الوظيفة العامة. لقد أراد فؤاد شهاب أن يبني دولة القانون بالمعنى الصحيح حيث تكون هناك مؤسسات تعمل باستقلالية تامة ومن غير الإرتهان لرجال السياسة أو الطوائف، فأنشأ وحصّن مجلس الخدمة المدنية، وديوان المحاسبة، وهيئة التفتيش المركزي. ولا أذكر، طوال عهده، أن قراراً واحداً لمجلس الخدمة المدنية أو لغيره من الأجهزة تمّ نقضه أو تجاوزه في مجلس الوزراء الذي كان يحرص بدوره على تعيين أناس موثوق بعلمهم ونزاهتهم في هذه المناصب الحساسة. وكان الرئيس شهاب يجيب عندما يراجعه أحد بقرار ما اتخذته هذه الهيئات، بالقول: «إنهم يعرفون ما يقومون به». وفي مجالسه الخاصة كما في الإجتماعات الرسمية، كان يشدد على أهمية إستقلالية أجهزة الدولة ويحضّ الجميع على احترامها معتبراً أن احترام المسؤولين للقانون هو ما يصنع هيبة الدولة وليس فقط إحترام المواطنين له. وأذكر أن وزيراً ونائباً كسروانياً أعرب عن انزعاجه، على هامش أحد إجتماعات الحكومة، لأن قوى الأمن الداخلي حررت محضر ضبط بحقّه في ساحة الشهداء لأن سيارته كانت متوقّفة في مكان ممنوع، فانتفض الرئيس شهاب وقال له: «لماذا تحتج؟ تريد تطبيق القانون على الآخرين، ولا تريد تطبيقه على نفسك؟».
أما ما جعل أسلوبه في الحكم ساحراً، ومستقطباً للعديد من الشخصيات والفعاليات السياسية، فهو طبعه الشخصي الذي مهر طروحاته بخاتم الصدقية. كان فؤاد شهاب مارداً في الكبر، وعزّة النفس، والوطنية، والنزاهة، لكنه في المقابل، لم يكن متعجرفاً، بل لطيفاً ومهذباً ومتواضعاً إلى أقصى الحدود. تميّز بالتحفّظ وبحفظ الحدود بينه وبين الآخرين، فلم يكن يعطي سرّه بسهولة. لم يكن خجولاً ولا وقحاً فظاً، كان يتكلّم بإتزان فيقول الحقيقة دون أن يجرح، ويحلّل الأمور بتروٍّ، وبُعد نظر، وما لم يكن يعرفه وغير متأكّد من معلوماته حوله لا يتكلّم فيه إلا بعد أن يشبعه درساً. وفي ما خصّ علاقاته مع الناس، أظن أن تقويمه للأشخاص على وجه الإجمال لم يخطئ. ولم يتوقع من الإنسان أكثر من طاقته وقلّما شعر بأنه توهّم أو بالغ في توقعاته. عندما كنا نجلس معاً، كان يجري تقويماً

لأداء الوزراء المشاركين في الحكومة، ولطالما إتسم تقويمه بالعدل والمنطق المعقول فكان لا يتهجّم ولا يقسو عليهم، وفي الوقت عينه، لم يكن متساهلاً معهم. ومن مميزاته أيضاً التجرّد، ومراعاة المبادئ القانونية بكلّ دقة، والتقشّف، فلم يحب السهرات والحفلات والدعوات على مختلف أنواعها، وكانت حياته أقرب إلى التنسّك، حتى أنه دُعي في وقت من الأوقات، «ناسك صربا». وكان هاجسه الدائم أن يستفيد لبنان من تجارب دول العالم المتقدّم وأن يشغل مكاناً متقدّماً في الأسرة الدولية.

باختصار شديد، تلك كانت ذهنية الرئيس شهاب واستراتيجيته في الحكم التي على أساسها نشأ عليها ما عُرف بالنهج الشهابي أو بالشهابيّة التي صارت، على الأقل بالنسبة إلينا، نحن من آمنا بأسلوب عمل فؤاد شهاب، مذهباً في السياسة ومثالاً في الأخلاق والتجرّد والترفّع التي يفترض أن يتحلّى بها كلّ وافد على الشأن العام. حاول أخصام الرئيس فؤاد شهاب أن يشوّهوا صورة عهده وأن يلصقوا به زوراً أنه كان عهد طغيان الأسلوب العسكري والمخابراتي على الحياة السياسية. ولكن أمانة للتاريخ لم ألمس يوماً أن الرئيس شهاب حاول أن يفرض طريقة تفكير العسكريين، بل أراد أن يستوحي السياسيون من الحياة العسكرية روح الإنضباط والإلتزام والعمل الجماعي والتضحية من أجل بلدهم في وطن طالما اتصف سياسيوه بالمزاجية والأنانية والشخصانية والتضحية بالوطن من أجل مصالحهم ومستقبلهم السياسي.



ولا أزال متأكداً من أن خريطة الطريق لبناء الدولة اللبنانية الحديثة والقوية والوطن الذي يعيش فيه جميع أبنائه في استقرار ورفاهية لا يمكن أن تكون إلا متطابقة مع تلك التي وضعها فؤاد شهاب والتزم بتطبيقها أثناء ولايته الرئاسية. نجح الرئيس شهاب في وضع الدعائم الصحيحة والمتينة، لكن المشكلة أو رواسب أحداث العام ١٩٥٨، والظروف التي سادت المنطقة في العصر الناصري، لم تسهّل توطيد الوفاق الوطني الحقيقي. فبقي كلّ شيء سطحياً، واستمرّ التباين في العمق في المواقف والآراء حول المسائل الكبرى. حاول الرئيس شهاب دائماً أن يراعي الوضع بانتظار أن تترسخ روح المواطنية عند اللبنانيين ويتعزز الشعور بالإنتماء إلى الوطن. كانت هناك رؤية ورغبة عند الحكم في كلّ ذلك، لكن الشعب لم يكن ناضجاً لهذا الأمر، فيما الطبقة السياسية، بوجه عام، التي كان يسميها «بأكلة الجبنة» لم تكن ناضجة وطنياً ولم تكن مستعدة للتضحية بالمصالح الشخصية والحزبية الضيّقة في سبيل الخير العام ومستقبل البلاد. وأعتقد أن جوهر المشكلة تمثّل بأمرين: قصر المدة الزمنية قياساً مع حجم الإنجازات التي قام بها وخطط لها العهد، والتي كانت بحاجة إلى المزيد من الوقت والظروف الملائمة كي تأتي بالثمار المرجوّة، من جهة، وعدم قدرة النهج الشهابي على اختراق حواجز التعبئة الشعبية التي جعلت الناس يتفاعلون كجماعات طائفية لا سيما عندما غاب العنصر الناصري وطرحت مسائل خلافية، من جهة ثانية.



في الجامعة اليسوعية مع العميد غير السياسي الأب جان دو كروييه

وكثيراً ما كنت ولا أزال أتساءل ويسألني البعض من حولي: لو قبل الرئيس فؤاد شهاب بالتعديل الدستوري الرامي إلى إعادة انتخابه، هل كان تمكّن من تحصين لبنان ضد الأزمات التي عرفها بعد العام ١٩٦٧؟ لا أدعي أن فؤاد شهاب كان وجد حلولاً لكلّ المشاكل التي وقعت تباعاً في لبنان، خصوصاً أنه لم تحصل مشكلة كان مصدرها الأساسي والوحيد لبنان بقدر ما انعكست التعقيدات الإقليمية على الوضع اللبناني الهش والفاقد المناعة. فالظروف والمعطيات الموضوعية كانت ستؤدّي إلى النتيجة عينها تقريباً، أياً كان رئيس الجمهورية. ففؤاد شهاب لم يكن يمتلك العصا السحرية التي كانت وحدها كفيلة بإنقاذ الوضع اللبناني المتجه، منذ هزيمة العام ١٩٦٧، بخطى متسارعة نحو الإنفجار. ربما كان استطاع الرئيس شهاب، بشخصيته المتزنة وهيبته وتجرّده، أن يخفف من حدة بعض الأمور أو يربح وقتاً ويؤخّر وقوع القدر المشؤوم الذي ما لبث أن ضرب اللبنانيين، وأن يحول دون الأسوأ الذي عانينا منه في بعض المراحل.

لم يعرف الرأي العام اللبناني فؤاد شهاب في الخمسينات والستينات حق المعرفة. أما أجيالنا الطالعة فلا تعرف الكثير عن هذا الرجل الذي كانت له يد بيضاء في محاولة بناء الدولة اللبنانية وتحقيق الحلم اللبناني وترسيخ وطن يأخذ فيه كلّ مواطن من أبنائه حقه كاملاً من غير منّة رجل السياسة وزعيم الطائفة ووساطة نافذ. وسيبقى النهج الشهابي مدرسة في الوطنية، والتجرّد في سبيل الخدمة العامة، والإنتماء إلى لبنان من غير أن يبدو

هذا الإنتماء تخلياً أو تنكّراً لهوية أو ذاكرة أو تراث أو إيمان، ولكنني أتساءل عمّا بقي من إنجازاته.

كم من مرّة، في هذه الأيام، أتذكّر فيها فؤاد شهاب مترحّماً ومتحسّراً. وحين أفكّر فيه وأقارن أداءه وإنجازاته بأداء بعض مَن شغلوا مناصب رفيعة في الدولة منذ ذلك الحين، أشعر بالخيبة. كان تقديري له كبيراً خلال الفترة التي عملت فيها إلى جانبه، ولكن بعد كلّ هذه السنوات، أستطيع القول، بكلّ ثقة، إنني لمست لمس اليد أنه أكثر المسؤولين تمتعاً بوضوح الرؤية في مجال فهم الواقع اللبناني واستنباط مشاريع حلول للمشاكل التي تطرحها التعددية الطائفية والثقافية والحزبية والإجتماعية. وفي استعراض لكلّ العهود الرئاسية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، نجد أن الرئيس فؤاد شهاب هو الرئيس الوحيد الذي باشر مشروعاً واضحاً لبناء الدولة وتحديثها واستمرّ بتنفيذه وصيانته بترفّع وإيمان ومواظبة حتى الدقيقة الأخيرة من عهده على أمل توطيد الركائز التي يقوم عليها الوطن، كما سعى للمجيء بخلف يمضي قدماً في عملية استكمال تنفيذ المشروع.

إلى سنين عديدة...

وأودّ أن أختم هذا الفصل بفحوى حديث جرى بين الرئيس شهاب وبيني في أحد الأيام لدى استعراضنا الطاقات الوطنية لبعض أفراد الطبقة السياسية والمعايير التي يعتمدونها في عملهم. فكانت النتيجة أننا عجزنا عن إيجاد جواب عن السؤال التالي: «أين السياسيون الذين إذا ما

اصطدمت مصحلتهم الخاصة بالمصلحة العامة يعطون الأفضلية للثانية؟».
إن فؤاد شهاب يستحق أن يُصنّف في طليعة رجال الدولة، وهؤلاء قلّة في لبنان. وإذا أردنا إختصار ما يؤهّله لهذا المقام نقول إنه عمل في سبيل لبنان الغد والأجيال القادمة مزاوجاً بين الواقع والحلم، معتمداً التخطيط في الحقلين الإجتماعي والإقتصادي، مما حدا بالبعض إلى القول إن فؤاد شهاب هو مَن أدخل الهم الإجتماعي إلى السراي في لبنان بعدما كان غريباً عنه.
كان فؤاد شهاب جندياً من جنود الجمهورية، وأحد أنصار الديموقراطية. وربما جعله إيمانه بالمؤسسات يتألّم من عيوبها وتقصيرها، ويتمنى بشدّة أن يراها تتكيّف، في نطاق الشرعية المؤسساتية، وإجماع الأغلبية، مع مقتضيات التطوّر في عصرنا. وكان الرجل يخفي وراء تحفّظه المطبوع بالحياء مروءة قلّ نظيرها، وكان الجذاب، الوفي، الصادق، الشديد الإحتشام والشهامة، الذي يجتنب غالباً الكشف عن دخيلة نفسه، بفضل نمط تفكيره وأجوبته الفولكلورية الحاضرة، فكان على محدثيه إدراك ما يستأثر باهتمامه، واكتشاف ما يشعر به. وقد حاول ذلك الكثيرون ولكن لم يفلح إلا من كان ذا حدس سليم، ولطالما افتخرت بأني كنت في عداد القلّة التي كان لها حظ أن تكون من معاوني رئيس كبير للجمهورية، بشهادة خصومه قبل أصدقائه، هو فؤاد شهاب.

•••



الفصل الحادي عشر

الظروف التاريخية والسياسية

الفصل الحادي عشر

الظروف التاريخية والسياسية

أولاً | الظروف الزمنيّة والعناوين البارزة لخطة العهد الشهابي

ثانياً | لقاء الخيمة (الكيلومتر ١٠١)

ثالثاً | إستقالة رئيس البلاد (٢٠ تموز ١٩٦٠)

رابعاً | المحاولة الإنقلابيّة (٣٠ كانون الأول ١٩٦١)

الفصل الحادي عشر

و«الكلام» عندنا كائن موسمي الحياة، زئبقي الإرتكاز والثبوت. فإما أن يُؤخذ في ساعته، في لحظته حتى، فيُفهم منه ما يجب أن يُفهم وإلّا يُصبح زيَّاً قديماً لا يلزم قائله... ولا يحرجه. نادراً ما عني كلامنا بمستقبلنا - نادراً ما حوسب فلان على كلمة أو خطاب أو بيان اهتزّت له ومنه قلوب شعبنا المسكين وارتعدت فرائصه... كلّ كلامنا يبقى على «المسودّات»، يبقى صالحاً للتشطيب والتحريف والتعديل. أما مرادفات الكلمة الواحدة فقد تتشعّب حتى تصل إلى النقيض أو الضدّ. كلامنا «العام»، «السياسي» فيه الكثير الكثير من «التأتأة» و«الوأوأة» وغموض اللهجة والأساليب وفيه من الغرابة ما يفوق كلّ ذلك، غرابة تقفز من الأبيض إلى الأسود ومن الفجر إلى الغروب، فتدفع وتقبض من عملة: «الأعصاب».

وإن كان «من الأفضل - على حد قول توماس اكمبيس - عدم قول أية كلمة بدل قول أكثر مما يلائم، فإن ما قالته الشهابيّة، أو بالأحرى ما اضطرت أن تقوله، يبقى في إطار نصيحة «ايزوكرات» القائلة: «تكلّم في حالتين: إما عندما يتعلّق الأمر بحقيقة تعرفها جيداً وإما عندما تلزمك الضرورة على ذلك».

ولأن الكلمة الفصل تبقى للوقائع وحدها، كان علينا العودة إلى موضوعين رئيسين:

أولاً | الظروف الزمنيّة والعناوين البارزة لخطّة العهد الشهابي

البداية:

«يجتاز لبنان أزمة دامية لعلّ أخطر ما فيها نقل النزاع إلى الصعيدين الدولي والطائفي، ولهذا يجب إيجاد حلّ سريع وحاسم مستوحى من روح العدالة والحرص على وحدة الصفوف. إن المواطنين يشعرون جميعاً بضرورة العودة إلى المقومات الأساسية للبنان والتي تؤمّن حياة مشتركة في جوّ من السلام والطمأنينة والتسامح والتفاهم لجميع العائلات الروحية. وليس اللجوء إلى القوة، أو اتهام المعارضة في لبنانيتها أي خدمة للوطن، لا سيما وقادتها مخلصون لسيادة لبنان واستقلاله، وليس يمكننا الخروج

من الأزمة إلا بحلّ يعيد الأخوّة إلى صفوف اللبنانيين، والتي هي الشرط الأساسي لبقاء لبنان. ولهذا تتجه الأبصار إلى رجل هو فوق الصراع القائم يتمتع بتقدير اللبنانيين، هذا الرجل هو اللواء فؤاد شهاب، والذي بوسعه وحده ضمن الشرعية والتوحيد بين اللبنانيين على اختلاف أحزابهم وطوائفهم».

بيان، أذاعته «القوة الثالثة»، التي تألّفت، في أواخر أحداث عام ١٩٥٨، من السادة: هنري فرعون، يوسف سالم، بهيج تقي الدين، كبريال المر، جورج نقاش، محمد شقير، غسان تويني... فكان أول إعلان - نداء في عمر مرحلة شاءتها الصدفة، ربما، على حدّ قول البعض، أو أسرار قدر الشعب اللبناني، كما قال آخرون.

بوحث اللواء فؤاد شهاب بأمر الحكم، لكنه اعتذر اقتناعاً منه بضرورة ملازمته مركز القيادة العسكرية في ظروف مصيرية خطيرة، محافظةً على المصلحة العامة، وإبعاداً للجيش عن سابقة التدخل في الأمور السياسية كلّما تأزّمت الحالة أو حاول البعض القيام بحركة ما.

بعد ظهر الأربعاء ١٦ تموز ١٩٥٨، اليوم التالي لانقلاب العراق تمّت عملية إنزال جيوش أميركية على الشاطئ اللبناني من محلّة الأوزاعي في بيروت، وذلك من تسع قطع حربية أنزلت إلى المياه ١٦ زورقاً مع الآليات الضخمة من دبابات وسيارات مصفحة، وأخذت القوات المذكورة تتجه إلى مطار بيروت في خلدة. سبق عملية الإنزال إذاعة حكومية حذّرت الأهالي من مغادرة منازلهم أثناء حصول عمليات حربية. في هذه الأثناء، أذاع الرئيس كميل شمعون بياناً جاء فيه قوله: «الذين حسدوا لبنان على ازدهاره، والذين أرادوا له الشر والحانقون والناكرون فضل الله والوطن، والذين باعوا أنفسهم وتلقّوا أسلحة وأموالاً من الخارج، والذين سُمّمت أفكارهم ضد لبنان وحريته وكيانه... كلّ هؤلاء لم يكفّوا منذ أشهر عن محاولة هدم لبنان...».

وعندما قامت ضجّة المعارضة برّر الرئيس شمعون طلبه تدخُّل الأسطول الأميركي بخمس نقاط:



يوم لم يكن هناك جيش ولا دولة

١ - المساعدة التي قدّمتها سوريا والإتحاد السوفياتي للثوار.
٢ - إن الشكوى التي تقدّم بها الحكم إلى جامعة الدول العربية لم تعطِ يومها أي نتيجة.
٣ - إن مراقبي الأمم المتحدة الذين أُرسلوا إلى لبنان لم يقوموا بأيّ عمل.
٤ - إن مجلس الوزراء أعطى رئيس الجمهورية في جلسته المنعقدة في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٨ تفويضاً بالقيام بأيّ عمل يضمن إستقلال لبنان وسيادته وترك له حرية اختيار الظرف المناسب للتنفيذ.

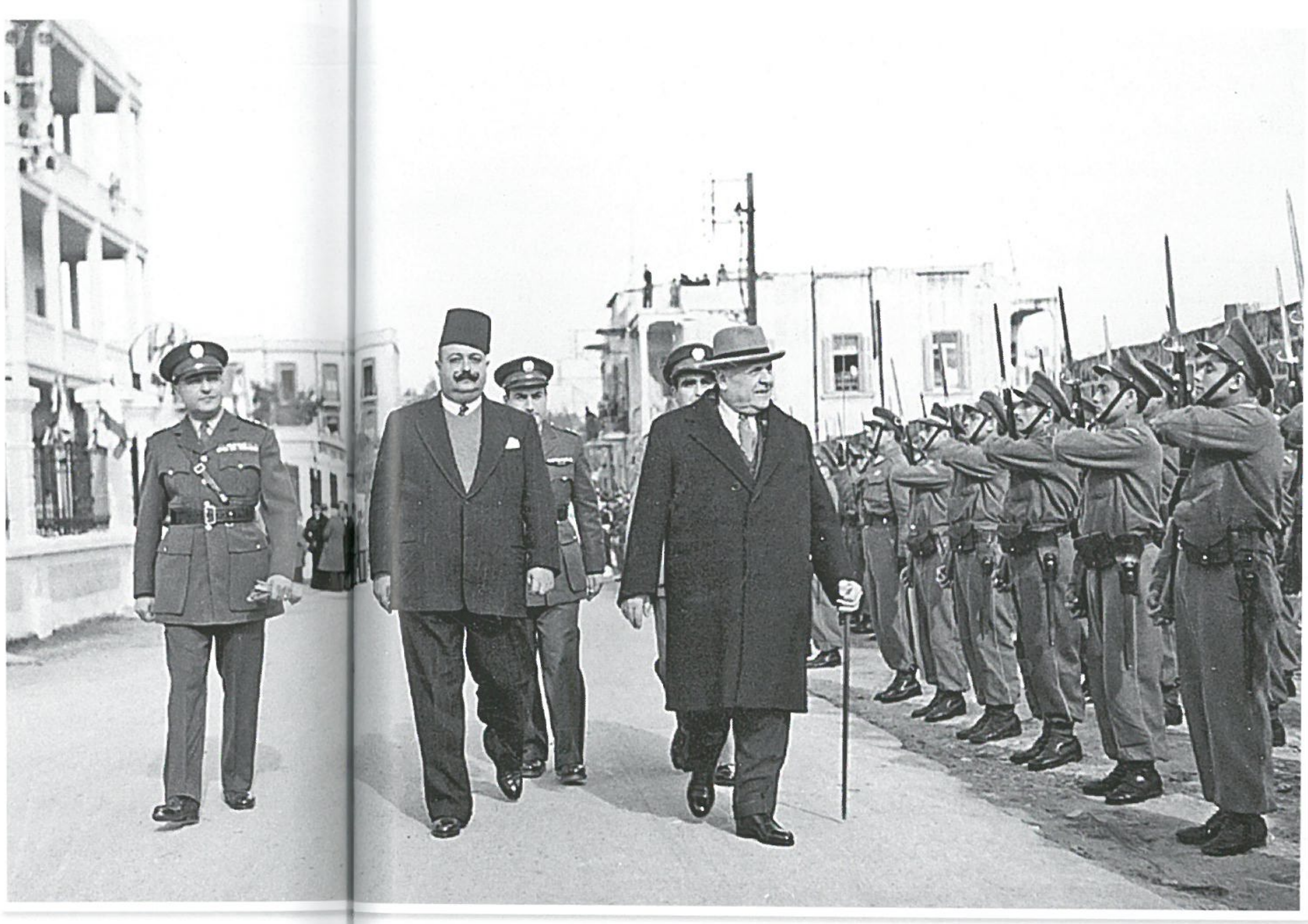
٥ - إن قيام الثورة في العراق، في ١٤ تموز ١٩٥٨، كان من شأنه تشجيع الثوار على الإستيلاء على الحكم في لبنان.

رغم هذا التبرير فقد أصرّت المعارضة على اعتبارها أن الشعب يرفض أن يكون ضحية لعدوان أجنبي أو قاعدة لقوات أجنبية.
كلّ هذا، والمؤسسة العسكرية تقف موقفاً حكيماً ومميزاً بوحدة الصف والحياد المطلق والمجرّد. تسارعت الأحداث عربياً ودولياً دون الوصول إلى حلّ عادل يرضي الأطراف المتنازعة ويحفظ كيان الوطن، فإذا بالسيد روبرت مورفي مبعوث الرئيس إيزنهاور الخاص يصل إلى لبنان للبحث في مساهمة الأسطول السادس في تهدئة الأحوال. التقى جميع الأطراف واجتمع بالرئيس شمعون بعد أن تأكّد له أن البلاد، وبشيء من الإجماع، ترغب في ترشيح اللواء فؤاد شهاب لرئاسة الجمهورية.
إستُدعي اللواء شهاب إلى القصر الجمهوري وفوتح بأمر الرئاسة فاعتذر مرّة أخرى. وكان مجلس النواب قد عقد النية على انتخاب رئيس جديد للبلاد نهار ٢٤ تموز ١٩٥٨، إلا أن الجلسة المقررة أُرجئت إلى ٣١ من الشهر نفسه وترددت أسماء المرشحين للرئاسة الأولى كالآتي: بشارة الخوري - رئيس سابق -، شارل حلو، جواد بولس، إميل تيان، بدري المعوشي، فؤاد شهاب من خارج المجلس، وإيليا أبو جوده، سليم لحود، ريمون إده من داخل المجلس.

١٩٥٨ أم ١٩٧٦؟؟

إجتمع الموالون في القصر الجمهوري فأقنعهم الرئيس شمعون بضرورة تأييد اللواء شهاب، مما أدى إلى انسحاب إيليا أبو جوده لصالح اللواء. وكان الأستاذ إدوار حنين حاضراً الإجتماع كممثل عن حزب الكتلة الوطنية فنقل النتائج إلى حزبه.
هكذا انجلت المعركة البرلمانية عن رغبة في توحيد الكلمة حول مرشّح واحد... يومها شعر الناس أن البلاد تتهيّأ لفتح صفحة جديدة، فأقفرت بيروت في ٣١ تموز من عام ١٩٥٨ التزاماً بقرار منع التجوّل الذي سبق الجلسة، وخيّم على شوارعها الوجوم القلق وطال الإنتظار حتى اكتمل النصاب قرابة الظهر إذ بلغ عدد النواب ٥٥ نائباً.
وكان النائبان رينيه معوّض ونديم الجسر قد أبرقا مؤيّدَين اللواء.
إفتُتحت الجلسة بتلاوة نصوص المواد ٧٣ - ٧٥ و٤٩ من الدستور اللبناني وبوشرت

عملية الاقتراع السري فجاءت النتيجة كما يلي: اللواء شهاب ٤٣ صوتاً، ريمون إده ١٠ أصوات، وثلاث أوراق بيضاء، وورقة معطّلة.
ونظراً لعدم حصول أي من المرشّحين على النسبة المطلوبة (الثلثين) فقد أُعيد الإنتخاب للمرة الثانية وكانت النتيجة التالية: اللواء شهاب ٤٨ صوتاً، ريمون إده ٧ أصوات، ورقة واحدة بيضاء.
أُعلنت النتيجة، فألقى العميد إده كلمة نوّه من خلالها بالإنتخاب الديموقراطي ووقف الرئيس شهاب لأداء يمين الولاء للدستور والإستقلال، فكان مما قاله:
«بين مركز قيادة الجيش حيث الصمت رفيق الواجب، ومنبر هذه الندوة حيث الكلام هو السيّد، مسافة لعلّها أصعب ما كُتب لي أن أجتازه منذ سلكت طريق الجندية». ولم يكن مبالغاً في ما قاله آنذاك... لأن الحكومة الرباعية التي ضمّت رشيد كرامي، حسين العويني، ريمون إده وبيار الجميّل تحت شعار «لا غالب ولا مغلوب»، وجلاء آخر جندي أميركي عن الأراضي اللبنانية في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ لم يشكّلا إلا خطوته الأولى فوق الهوّة التي إسمها: الوحدة الوطنية، راحت بعدها البلاد، عبر اتزان العهد الجديد وهدوء أسلوبه، تعود تدريجياً إلى حياتها الطبيعية.
في وصف الإطار الزمني لوصول الرئيس شهاب إلى الحكم، كتب الأستاذ جورج نقاش:
«كانت الفتنة تتحوّل حرباً أهلية فتثلم البلاد بالخنادق، وتجزّئ أديمها بالحواجز، وتزهق خلال ستة أشهر روح ألف ضحية، وبعد أن خلا القضاء وفرّ نصف رجال الأمن وانحلّت المؤسسات وعمّ الأسى وساد الخراب، إذا بجندي يدفع إلى المسرح السياسي، فيرتفع إلى قمّة السلطان ويحاول، من مخلّفات الحطام، أن ينظّم إدارة ويصنع ملاكاً ويبني دولة حيث لم يبقَ شيء، أو حيث ربما لم يكن ثمة شيء من قبل».
«في الحقيقة لم يكن من شيء يهيّئ هذا الجندي الهادئ الذي أوشك على التقاعد، اللامبالي بالأمجاد، والأكثر ابتعاداً عن جميع ألاعيب السياسة، لم يكن من شيء يهيئه للدور الذي جعل منه الحكم الأعلى على مصائر الأمّة. نصفا لبنان يقبعان خلف المتاريس، وهذا الجندي وحده في الوسط يحتفظ برباطة جأشه، ليس له من خطة سوى منع المجزرة الطائفية.
لقد انتُخب اللواء فؤاد شهاب رئيساً في بيروت - وهي بصحراء أشبه - على يد مجلس منعته الفتنة من الإجتماع طوال تسعين يوماً فليس هناك، من الناحية السياسية، شخص أكثر منه وحدة وانعزالاً. وهو هذا الضعف بالذات ما كان قوّته الأولى: هذه العزلة التامة حيث هو في وسط السياسيين».



المراحل التأسيسية للدولة والكيان. الرئيس بشاره الخوري مع المير مجيد إرسلان والقائد فؤاد شهاب

هكذا بدأ عهد الشهابيّة، وسط أجواء ملبّدة سرعان ما كشفت عن هموم وقضايا معقّدة تصل في عمقها إلى جوهر الكيان وتستلزم من المعالجات ومن الحلول أنجعها وأسرعها.

إنّ الهدوء الذي يميّز عادة سرد التاريخ، لا يتوفّر دوماً لمن يصنع هذا التاريخ، لذا وجدت الشهابيّة نفسها مدعوّة إلى إطفاء أكثر من حريق والتصدّي لأكثر من طوفان، في آن واحد. فمن الإقتصاد النازف إلى الأمن المجرّح إلى الأمل المريض المآخذ

والمطالب السياسية إلى لقمة الشعب الهاربة إلى الحقد المتفشي، كلّها، كانت مجموعة مجانين تسابق الزمن، لا تعرف الإنتظار ولا تسمح بالتأجيل.

أ - النظام السياسي اللبناني

كان نظام حكم لبنان في هذه المرحلة فريداً من نوعه، ربما، في العالم، على اعتبار أنه مرتكز، من جهة، على دستور مكتوب مستوحى من دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة، ومن جهة أخرى على مجموعة من التقاليد والممارسات والإعتبارات التوازنية على الصعيدين الوطني والطائفي، وهي تقاليد وممارسات لا تحددها نصوص قانونية أو دستورية معيّنة. عن هذا الموضوع، كتب الدكتور باسم الجسر في كتابه «ميثاق ١٩٤٣»: «هذا النظام مورس طيلة ٣٠ عاماً ومرّ بأزمات حادّة كان الميثاق الوطني خلالها، يُطرح على بساط البحث. فيدّعي الذين هم في الحكم أنهم يطبّقونه أو يدافعون عنه، في الوقت الذي يطالب معارضوهم بتطبيقه، أيضاً متهمين الحكم بالخروج عنه. خلال ثلاثين عاماً إستمرّ هذا النظام المزدوج الأساس. ولا ريب في أن استمراريته تدلّ على أن القواعد أو المبادئ التي يرتكز عليها، هي قواعد صالحة ومبادئ لا تخلو من السلامة والصحة».

«نحن» بلد قديم جداً ودولة حديثة جداً، عمر سيادتنا بالمفهوم العصري للكلمة ٣٧ سنة. منذ ذلك الوقت ولا نفتأ نسعى إلى نظام، إلى توازن تشريعي يظهر جلياً كلّما اقتربنا منه نفقده. نشكو من فوضى الإدارة وعجز المجالس وتردّي العدالة واضطراب الأمن. ولكن هل هذا ذنبنا وحدنا؟ هل هناك عيب، عيوب، في تكوين الدولة اللبنانية؟ أم أننا ضحايا ظروف تاريخية إستثنائية؟ أليست الأزمات التشريعية التي تجتازها أنظمة أعرق جداً من نظامنا، ظاهرة من ظاهرات هذا العصر؟
كلّ هذه النقاط ينبغي الإجابة عليها. وللإجابة، للبحث عن الظروف التي توفّر للبنان

قابلية الحكم والإستمرار، يجب أولاً أن تكون لدينا الشجاعة لرؤية أنفسنا بموضوعية نعترف أنها لن تكون سهلة دائماً. عن هذه الأمور تحدّث الأستاذ جورج نقاش فقال: «إن مأساتنا ليست بعيدة عنّا، فهذا البلد الذي أصابته أشدّ أزمة ضمير اعترت يوماً دولة ما، رأينا فيه جميع اللبنانيين يتساءلون في غمرة الفوضى عن حقيقة وطنهم وعن معنى رسالتهم. وهل يمكن القول إن جراحات فتنة ١٩٥٨ وسواها المزدوجة قد التأمت تماماً في النفوس؟

إننا لا نزال مرهفي الحساسية، يثير فينا كلّ حادث أشد الأهواء فتكاً ويطلق إنحرافات نفسية تنذر في كلّ لحظة بإعادة نصب المتاريس. غير أنه يخشى، حيال امتداد المشهد الثوروي الذي نعيش، أن تتشوّه نظرتنا إلى لبنان فتعوج جميع انعكاساتنا. نحن لا نزال حتى اليوم غائصين في المأساة، فيترتّب علينا أولاً أن نحاول المباعدة بيننا وبينها لكي نرى أنفسنا بعين التجرّد».

إن محنة النظام السياسي اللبناني، حلقة في سلسلة محن واقع فيها لبنان منذ أن كان. فظروف بلادنا الطبيعية وأحوالها البشرية حتّمت على القاطنين هذه الديار أن يظلّوا، جيلاً بعد جيل، في صراع لا هدنة فيه ولا هوادة. وهذا تاريخنا: سجلّ حافل بالحوادث الجسام، بالخطوب، بالآلام، بالوثبة حيناً وبالكبوة أحياناً. وكلّ هذا كان في سبيل تحقيق غايتين: توحيد البلاد وأخذ استقلالها.

فإن كان توحيد البلاد وأخذ استقلالها قد تحققا، ولو نظرياً، يبقى «الإستقرار» علامة نجاح أو فشل أي نظام سياسي. إن إستقرار الحكم ورضى الشعب عنه هما المظهران الإصلاحيان لوجود الدولة وجوداً يضمن لها الإستمرار كما يضمن للأمة البقاء في الإطار الطبيعي أو الكيان الذي اختارته. بيد أن الحكم لا يستقرّ والشعب لا يرضى عنه إن لم يحقق الغايات التي وُجد من أجلها. وهذه الغايات أساساً متشابهة في كلّ زمان ومكان ويمكن التعبير عنها بالقول أنها تحقق قدر متزايد دائماً من السعادة الروحية والمادية للفرد في نطاق الأمة التي ينتسب إليها.

أما السياسة فهي إجمالاً صناعة الحكم، تتولّى أمرها نخبة من المواطنين تأخذ على عاتقها توفير الوسائل وإستعمال الأساليب وسنّ الأنظمة وتحريك الأجهزة المختلفة الأحجام والتركيب في آلة الدولة، لتسوس الشعب وتحقق له بالتالي غاياته. وإذا كانت غايات الحكم، ثابتة لا تتحوّل ولا تتبدّل بين بلاد وأخرى، فإن صناعة الحكم، أي السياسة، تتبدّل هي، وتتخذ أشكالاً لا عدّ لها ولا حصر: فأساليبها والأنظمة التي تعمل في نطاقها وأهدافها القريبة والبعيدة يجب أن تتوافق ودرجة رقيّ السكان وحاجاتهم



وطبائعهم الفطرية والمكتسبة وطاقة البلاد الإنتاجية ومقدار طموح الشعب ونوع طموحه الخ... وهي، بالتالي، تختلف إختلافاً بيناً بين بلاد وأخرى ويصعب فيها التقليد. ومن غمرة ما تثيره سياسة بلد معيّن من مشاكل وما تفرضه من خطط وتدابير وما توجب تحديده من أهداف في المدى القصير أو في السياق الطويل، يستطيع الباحث أن يستخرج قواعد عامة أو يبرز خطوطاً كبرى هي السداة التي تنسج عليها كلّ السياسات الفرعية وحلول المشكلات الجزئية، والتي تندمج في حياة البلاد العامة بصورة تجعل كلّ إهمال لها خطأ وكلّ شرود عنها خطراً.

إن لكلّ نظام سياسي خصائص تتعلّق به وترتبط حتى ليكاد الدمج بين النظام وممارسته يصبح مبدأً وأساساً.

عام ١٩٥٦، تحدّث الأستاذ فيليب تقلا عن واجهة نظامنا الداخلية فقال: «لقد أعرض أكثر العاملين في السياسة عن مهمتهم الأصلية وهي التعاون والتعاضد في سبيل تدعيم الدولة الناشئة، فمارسوا السياسة كما كانوا يمارسونها أو كما مارسها أسلافهم قبل الإستقلال، أي عندما لم يكن اللبنانيون مسؤولين وحدهم عن مصير بلادهم، فجعلوا السياسة من ثم غاية في ذاتها، تؤمّن لممتهنها الجاه أو المال أو النفوذ، وانصرفوا إليها بمعناها الضيّق أي الإقتتال على المناصب وتدعيم المراكز وحبك المؤامرات للإيقاع بالخصوم. وغاب عن أذهانهم أن هذا العبث يقطع أوصال الأمة ويضعف مناعتها وإن جرّ الشعب نفسه إلى المشاركة في هذا العبث تجعله لا يجمع على رأي ولا مطلب ويبدو وكأنه فقد الإيمان في إمكان تقويم الاعوجاج وتعوّد الميل مع كلّ ريح والسير في ركاب كلّ قوي. فيتحتّم والحالة هذه إعادة الإعتبار إلى السلطة».

كلّ هذا وتحديد طبيعة نظامنا السياسي باقٍ، حتى إشعار آخر، أسير المجادلات والمساجلات. أي نظام نحن؟ برلماني، رئاسي، طائفي، ديموقراطي؟

هل نحن ديموقراطية؟

على هذا السؤال أجاب أحد أركان الشهابيّة، عام ١٩٦٠ بقوله: «... نفاخر معتقدين أننا كذلك، وقد نكون كذلك بمعنى معيّن، وإذا راودنا الشك فيكفي ليعاودنا الإقتناع أن ننظر حوالينا. ففي هذا الشرق الأدنى، حيث اعتمرت جميع السلطات الحاكمة الخوذ وانتعلت الجزمات، وحيث أبطلت الديكتاتوريات، من أنقره إلى الخرطوم، نظم المجالس إبطالاً عملياً، وحيث انتزعت أخيراً من جميع المواطنين كلّ وظيفة تفحص وشورى - في هذا الشرق الأدنى يظهر لبنان وكأنه آخر واحة للحرية وآخر ملجأ للنقد الحر والتعبير الحر. أما أن تكون ديموقراطيتنا على جانب من الغرابة، فترتكز خاصة على أسس إقطاعية وقبلية وتنقصها



إحدى الجولات التفقّدية

أسس كلّ نظام نيابي: عقائد سياسية ممثّلة بأحزاب منظّمة على الصعيد الوطني، فكلّ ذلك بادٍ للعيان، وكلّ ذلك يخلق الغرائب التي نرى: كلّ هذا اللعب المجنون بعض الشيء للحياة اللبنانية العامة، وهذا المهرجان الغريب حيث نشاهد الحكومات والأكثريات تتألّف وتنحلّ دونما سبب، وحيث لم تقم أو تسقط حكومة قط منذ ١٥ سنة على يد مجلس النواب، وحيث التشريع كلّه يسنّ تحت إلحاح الضرورة.

ولكن أخيراً لا بد من تسمية الأمور بأسمائها ومن تحديد نظامنا السياسي. وعليه يبدو

جلياً أننا لسنا ديموقراطية بالمعنى الإصطلاحي الدقيق للكلمة، الديموقراطية النموذجية التي تصفها الكتب، الديموقراطية على الطريقة الإنكليزية أو الإسكندينافية... (حتى في صدد هذه الديموقراطيات يمكننا اليوم فتح باب المناقشة بتساؤلنا: إلى أيّ حد ما زالت هذه الديموقراطيات النموذجية اليوم ديموقراطيات بمعنى الكلمة الدقيق؟ ألم يعدل ضغط الجماعات وطغيان النقابات في الحياة العامة (مثلاً: ثقل النقابات البريطانية على إقتصاد الأمة بكامله) المفاهيم العريقة لممارسة السلطات ولهيكل التمثيل الوطني نفسه؟). لكن من الواضح أننا لم نبلغ، في لبنان، هذا الحد. ولكننا قد لا نكون بعيدين عن ذلك بالمقدار الذي نتصور...».

«فإذا كانت الديموقراطية هي عكس الديكتاتورية، وإذا كانت أولاً حالة من حالات الفكر ونمطاً للعلاقات بين المواطنين، وإسهاماً مباشراً من الشعب في الحياة العامة، قبل أن تكون نظاماً تشريعياً، وإذا كانت أخيراً ترتكز على إحترام الدولة للرأي الحر والعمل الحر، حينئذ يكون لبنان ديموقراطية.

ولكن حذارِ!!...

إذا قبلنا هذا الإقتراح فيجب إتباعه فوراً بالتصحيح التالي: إن الديموقراطية اللبنانية لم تكن إلى اليوم قابلة للحياة إلا بفضل نظام تفويضي انتهى بتسليم زمام الأمة والحكم في خلافاتها إلى سلطة رجل فرد.

ذلك ما كان يفرضه هيكل المجتمع السياسي لهذه الديموقراطية نفسه، وتلك الظاهرة الأساسية التي هي الإنقسام الطائفي الثنائي الذي منع إلى الآن قيام أي حزب شامل على الصعيد الوطني.

فهذا التجمّع التدريجي الذي أفضى إلى تضخّم سلطة الرئاسة تضخّماً بات هائلاً في النهاية، هو سابق لعام ١٩٥٨. وهو لم يحقق بالعنف أو الإغتصاب، ولا سببته الظروف الإستثنائية، بل نتج عن ضغط الضرورات العميقة التي تتصل بتكوين لبنان نفسه. هذا ما أدى إلى سلطة، لا أقول أنها تصبح شخصية أكثر فأكثر (لأننا لم نزل بعيدين عن كلّ شكل من أشكال الحكم المطلق)، وإنما مجسّمة أو متمثّلة في شخص واحد».

ب - الميثاق الوطني

هذا البلد سجّل إسمه في التاريخ منذ أربعة آلاف سنة وفيه يتجابه عالمان، وتتعايش تبعتان روحيتان وعالمان معنويان. كلّ التجربة الشهابيّة كانت هنا، كلّ المعضلة هي في أن نعرف هل يمكن التآلف، وهل يمكن بناء دولة على أساس هذا التعايش المشترك، أي هل يصبح هذا التعايش عيشاً مشتركاً، وهل يمكن إستخلاص وحدة ما من ذلك التناقض؟

إن ما سمّي «بالميثاق الوطني» عام ١٩٤٣ يبقى حتى الآن، التكريس الصريح والوحيد لواقع العيش اللبناني المشترك فما هو هذا الميثاق؟ وكيف طُبّق؟ عن تطبيق ميثاق ١٩٤٣ في عهد الرئيس فؤاد شهاب كتب الدكتور باسم الجسر: «إثر الأحداث الدامية (١٩٥٨) التي بدأت بعصيان إسلامي مسلّح وانتهت بعصيان مسيحي مضاد، تولّدت قناعة عامة بين اللبنانيين بأن الوئام الوطني والإستقرار لا يمكن تحقيقها إلا باتفاق إسلامي - مسيحي، أي ببعث الميثاق الوطني. وهذا ما عمل فؤاد شهاب على تطبيقه. فبعد أن قام بالخطوات والمبادرات اللازمة لتصفية ملف الخلافات اللبنانية - العربية، (إجتماعه بعبدالناصر - إعادة السفير المصري - التخلي عن مشروع إيزنهاور - إنسحاب القوات الأميركية) بدأ فؤاد شهاب بتنفيذ جديد للميثاق الوطني.

تضمّنت سياسة فؤاد شهاب ممارسات عدّة وعلى أكثر من صعيد. لقد أتى فؤاد شهاب مقتنعاً بضرورة إنصاف الطوائف الإسلامية التي كانت قد أعلنت العصيان عام ١٩٥٨. لسوء الحظ، لم يكن من الممكن إرضاء الطوائف الإسلامية سياسياً خارج حدود المطالب التي كان قد تقدّم بها الزعماء السياسيون المسلمون آنذاك وهي تُلخّص: بالمساواة في الوظائف وبتعديل قانون الإنتخابات بحيث يكون التمثيل أكثر إلتصاقاً أو تعبيراً عن الواقع الطائفي، وهكذا جاءت المراسيم الاشتراعية التي صدرت عام ١٩٥٩، تكريساً للنظام الطائفي وللمحتوى الطائفي للميثاق الوطني.

وجاء قانون الإنتخابات الجديد منسجماً مع هذا الإتجاه: إذ تخلّى عن الدائرة الفردية التي كان قانون الإنتخابات السابق قد اعتمدها والتي أدّت إلى إثارة النعرات الطائفية من جديد، ولكنه لم يرجع إلى الدائرة الكبرى نظراً لمعارضة الأحزاب لها، بل اختار الدائرة الوسطى التي تنطبق على التقسيم الإداري (القائمقامية). لم يؤثّر القانون الجديد على الزعامات التقليدية إلا قليلاً ولكنه حافظ على مبدأ تعددية الطوائف في انتخاب النائب، كما أدخلت بعض الإصلاحات على عملية الإقتراع (البطاقة الإنتخابية، الإقتراع السري، المعزل...).



ولقد تكشّفت ناحية أخرى من نواحي تطبيق الميثاق في ما سمّي بالنهج الشهابي للحكم أو بتعبير آخر في أسلوب فؤاد شهاب للحكم. من ذلك أن الرئيس شهاب كان حريصاً على تطبيق الدستور تطبيقاً دقيقاً وعلى مراعاة التوازن الطائفي مراعاة أكثر دقة، فلم يجرِ أي تغيير في المؤسسات السياسية. إلا أنه كان حريصاً أيضاً على أن لا يقع في خطأ التفرّد بالحكم، فأشرك معه على مستوى رئاسة الوزارة الشخصيات الإسلامية التي كانت أحداث ١٩٥٨ قد أبرزتها إلى الصفوف الأمامية: كصائب سلام، ورشيد كرامي وحسين العويني... كان تطبيق الميثاق الوطني، في نظر فؤاد شهاب، يمرّ بالعدالة الإجتماعية والتنمية الإقتصادية ولا يقتصر على التوازن الطائفي والسياسي الذي اعتمده الشيخ بشارة الخوري. وكما رفض فؤاد شهاب ضرب الثورة عام ١٩٥٨ خوفاً من أن ينقسم الجيش، رفض كذلك سياسة البطش والشدّة بالنسبة للمعارضة الداخلية وذلك حرصاً على الوحدة الوطنية.

لقد كانت الشهابيّة «ميثاقاً جديداً» - على حدّ قول مايكل هدسون - جاء برجال جُدد إلى مراكز الإدارة الحساسة، وأدخل التخطيط والعدالة الإجتماعية إلى الحكم، مع محافظة على الإقتصاد الحر والنظام الطائفي. كان إستمرار الدولة بالنسبة إليه يتقدّم كلّ شيء. وكانت سياسته تستهدف تصحيح الميثاق الوطني أو تحديثه، بإعطائه محتوى أقرب إلى مفهوم العروبة المتطوّر وأوفر عدالة إجتماعية.

تلك كانت الخطوط الكبرى لتطبيق الميثاق الوطني في عهد الرئيس فؤاد شهاب... الذي أدخل إلى الميثاق الوطني بعدين جديدين هما: البعد الإجتماعي الذي كانت غايته التخفيف من النزاعات الطائفية وتحديث الدولة الذي كانت غايته تحسين دور الإدارة وفعالية السلطة التنفيذية لتأدية دورهما في الديموقراطية الحديثة.

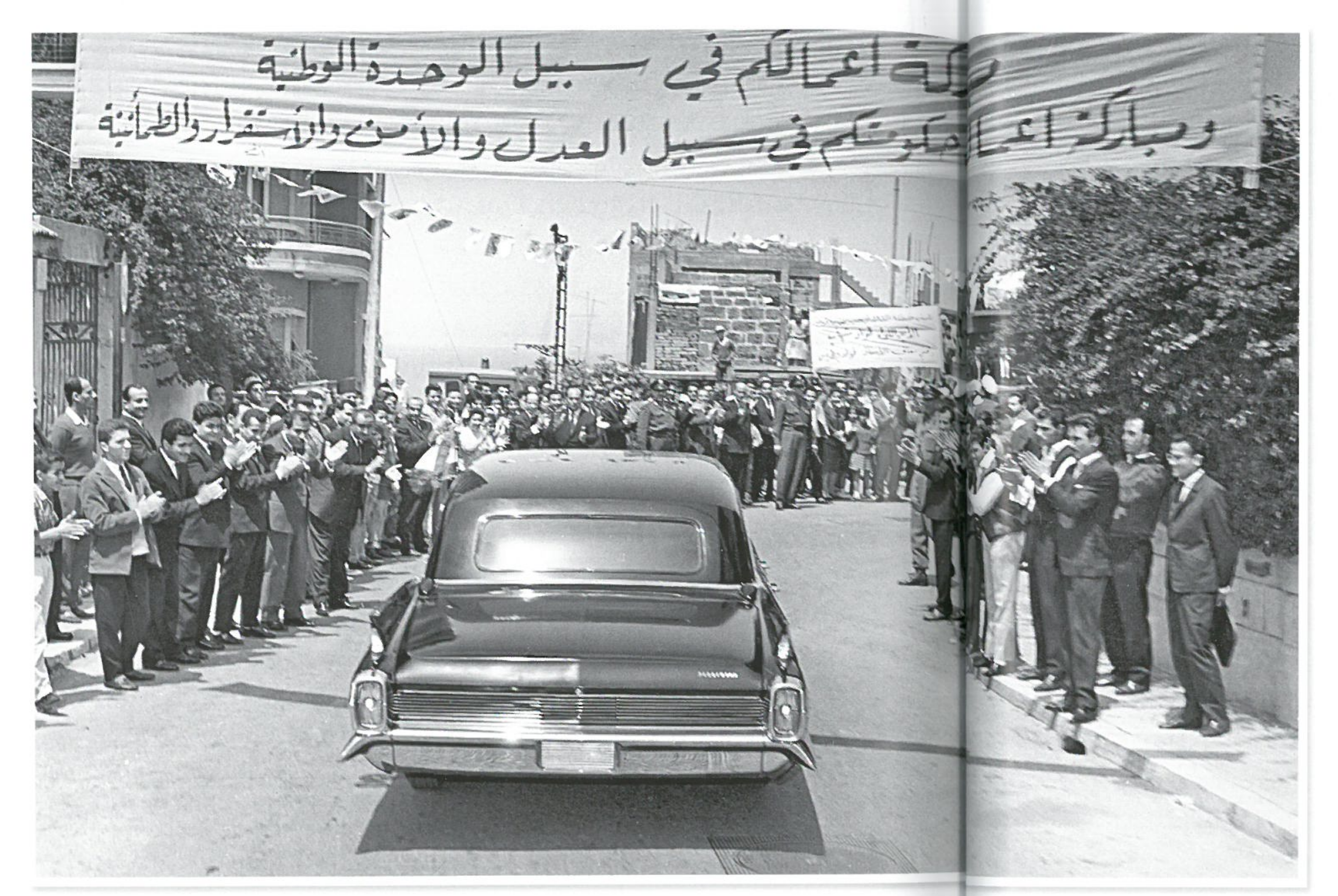
هذا المزج بين «الطائفية المعقلنة» وتحديث الدولة، بالإضافة إلى إدخال الأهداف الإجتماعية إلى مفهوم الإزدهار الإقتصادي، كانت تشكل المرتكزات الأربعة للميثاق الوطني كما طبّقه فؤاد شهاب، وقد ساعد هذا التطبيق على تأمين الإستقرار والوئام بين اللبنانيين».

أما ماهية الميثاق الوطني فقد حددها الأستاذ فيليب تقلا بقوله: «هذا الميثاق ليس عقداً مكتوباً، لكن الظروف التي أملته تجعل منه أوثق العقود وأمتن الإتفاقات. فإجماع اللبنانيين، في انفجار ثورتهم الوطنية على رغبتهم في العيش معاً، أحراراً مستقلّين، في النطاق الجغرافي الذي تحدد في سنة ١٩٢٠ والذي يستند إلى حق تاريخي، شدّهم إلى بعضهم برباط لا ينفصم. ويمكن تلخيص شروط هذا الميثاق الضمنية بأن

المحمّديين والمسيحيين ارتضوا بلبنان الحاضر وطناً لهم جميعاً فلا المسيحيون يلتفتون بعد الآن إلى حماية دولة أجنبية ولا المحمديون يسعون إلى وحدة سورية أو وحدة عربية، مع تأمين التفاعل السليم لهذا الكيان مع محيطه، يعني مع جعل تعاون لبنان المستقل مع الدول العربية قاعدة أساسية دائمة في سياسته، وهذا الشرط الأخير نُفّذ عملياً بتوقيع لبنان ميثاق جامعة الدول العربية. وهنا لا بدّ من التشديد على أن هذا الميثاق وما أفضى إليه كان ويجب أن يظلّ نهاية لا مرحلة، وأن التعاون بين لبنان وشقيقاته العربيات كان ويجب أن يظلّ غاية لا وسيلة.

ولقد عبّر الشيخ بشارة الخوري تعبيراً بليغاً عن مضمون الميثاق في خطاب ألقاه في المقر البطريركي الماروني في الديمان سنة ١٩٤٥، إذ قال: «لقد نشدنا استقلالاً تجاه الغرب وجميع دول الغرب وتجاه الشرق وجميع دول الشرق، وطلبنا الجلاء لأن وجود جندي أجنبي واحد عندنا يناقض إستقلالنا فضلاً عن كونه يهدّد إخواننا في الدجلة والنيل». ويضيف الأستاذ تقلا قائلاً: «لقد كان الميثاق فصل الخطاب في جدل عقيم لأنه لا يشترط في تكوين الأمة أن تكون الجماعات التي تتكوّن منها من عنصر واحد ولا أن تدين بدين واحد ولا أن تنطق بلغة واحدة، بل يكفي أن تتفق تلك الجماعات على العيش بسلام معاً في نطاق جغرافي محدد. وأضيف على هذا الشرط - شرط إرادة العيش معاً التي تكفي لخلق مفهوم الأمة وبالتالي معالم الوطن والتي يعبّر عنها السكان والشعب - شرطاً آخر أضعه في الدرجة الأولى على عاتق الدولة، ألا وهو إقناع مختلف الفئات التي تتكوّن منها الأمة أن لها جميعها مصلحة في العيش معاً وبالتالي في الإبقاء على الكيان البشري وعلى الكيان الجغرافي التي قررت أن تعيش فيهما. والإقناع المنشود لا يحصل إلا من جراء تعميم منافع الدولة وخيراتها، من أمن وعدل وعمران، على جميع الفئات وتحقيق المساواة فيما بينها وفيما بين أفراد كلّ منها. وعند تحقيق الشرطين - إرادة العيش معاً والمساواة بين جميع الفئات - عندئذ فقط، يلد في النفوس ذلك الشعور الجماعي





العدل والأمن والإستقرار والطمأنينة... ماذا بعد؟!

الصادق العميق، الذي يدرأ عن الأمة وعن الدولة أخطار التفكك والإنحلال في الداخل والذي يدفع بالشعب، كلّما دعا الداعي، إلى الصمود متضامناً، متراصاً، في وجه كلّ خطر يأتي من الخارج ويهدّد سلامة الوطن. ذلك الشعور الجماعي ما هو إلا الروح الوطنية.

وعن هذا الميثاق، عن هذه الرغبة في العيش المشترك تحدث الرئيس شهاب مرّة فقال: «إن في لبنان ١٤ طائفة، ويجب أن توفّر لأبناء هذه الطوائف جميعاً كلّ ما يجب أن يتوافر للمواطنين من أسباب الحرية والكرامة والرخاء... وأن يعيشوا

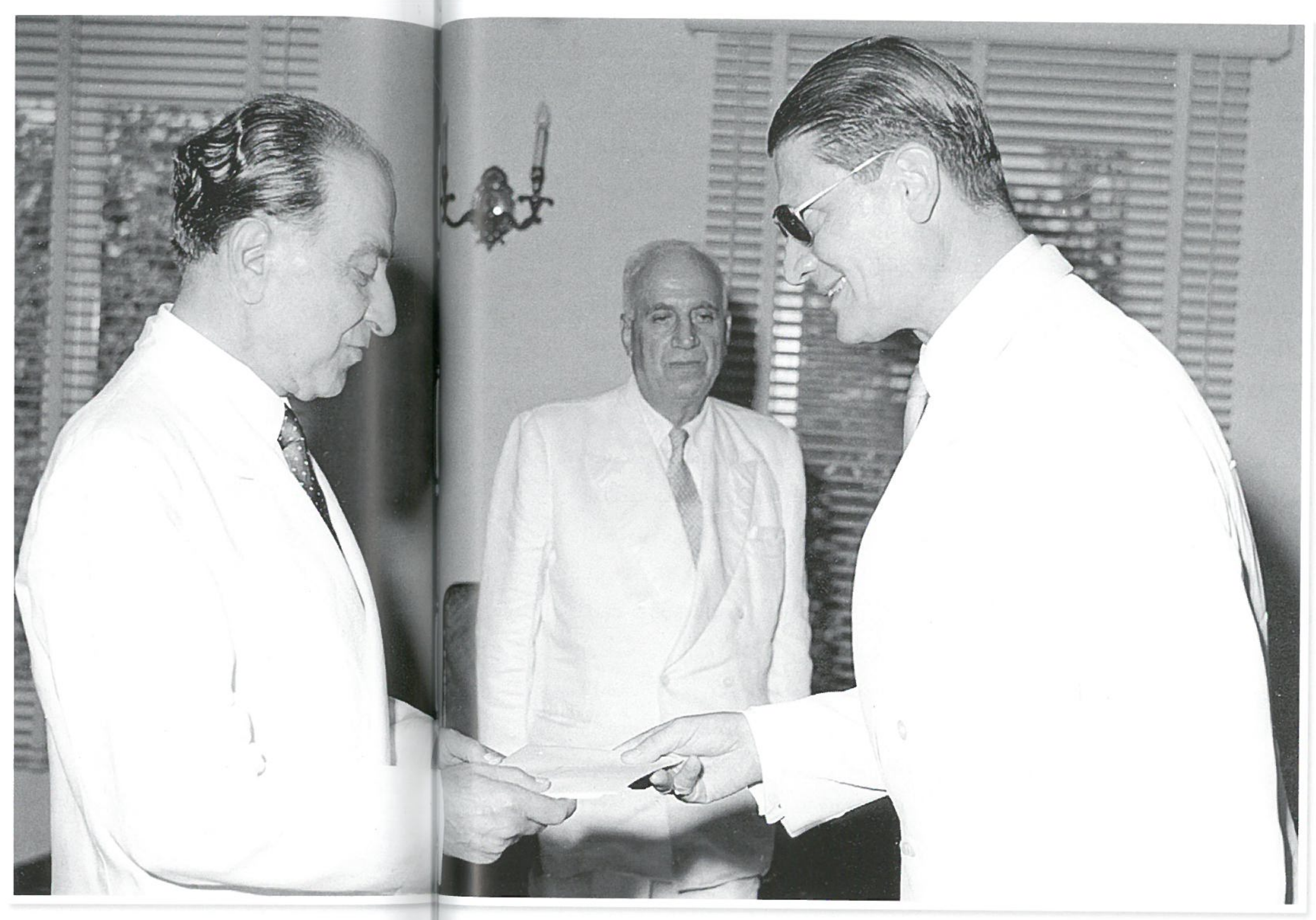
جميعاً بمحبة وأخوّة وشعور بأن ما يفيد أحدهم يفيد الآخرين وما يضرّه يضرّهم».
وأضاف: «إن المشاعر اللبنانية الحقيقية إنما تقوم على هذه الأسس، وليس ثمة ما يبعدهم عنها سوى السياسات المفتعلة المضلّلة... والدليل الصارخ على ذلك أنه ما كادت تنتهي الحوادث المؤسفة التي وقعت في لبنان (عام ١٩٥٨) حتى بادر اللبنانيون إلى أعمالهم ومتاجرهم وأخذوا يتعانقون في الأسواق والساحات العامة، مما جعل الأجانب يقفون دهشين... لقد أدهشهم أن يحلّ الصفاء والوئام بين اللبنانيين في ساعات قليلة، وأن تعود الحياة إلى ما كانت عليه بعد أيام معدودة من انتهاء الثورة... وها أن البلاد قد وثبت وثبات جديدة في سيرها الصاعد ولو أن الحوادث التي وقعت أصيلة في نفوس اللبنانيين لما كفت السنوات الطوال لمحو آثارها وشفاء جراحها...».

ج - وضعيّة رئيس الجمهورية

عن هذا الموضوع، تحدّث الأستاذ جورج نقاش، في محاضرته «الشهابية» فقال: «يحدد نظامنا دستور يعود إلى سنة ١٩٢٦. وهو ينصّ على أن السيادة يمارسها مبدئياً ممثلو الأمة المنتخبون، بينما يكون رئيس الدولة غير مسؤول.
هذا في حين أن الحقيقة الراهنة الأولى (التي ترقى إلى مستهل عهد الإنتداب) هي أن كامل السلطات تقريباً انتهت بأن تجمّعت في يديّ رئيس الدولة. الحقيقة الأولى أن لبنان لم يمكن إلى الآن حكمه بطريقة أخرى، وقد يتعذّر حكمه بغير هذه الطريقة.
ولكن هناك واقعاً آخر أطلعتنا عليه تجربة أليمة، وهو أن العهدين الرئاسيين اللذين عرفنا منذ الإستقلال انتهيا بحادثين خطيرين. هل يعني ذلك أننا معدون لمغامرة دائمة؟ أم يعني أن حادثي سنة ١٩٥٢ و١٩٥٨ نجما عن أخطاء شخصية يمكن ألا تتكرر، عن ظروف يمكن أن يكون عدم تجديدها متوقفاً علينا؟ كثيراً ما عزونا إلى الطموح الشخصي في رؤساء الدولة، وإلى كبريائهم، وإلى هذا النوع من «دوار القمة» الذي يمكن أن يخلقه فرط سلطة لا ثاني لها، مسؤولية الأزمتين اللتين غرقت فيهما، سنة ١٩٥٢ أولاً، ثم، وبشكل أخطر جداً، سنة ١٩٥٨، التجربتان الأوليان لشرعية انتهت إلى سلطة تجاوزت الحدود. إن في هذا لأمثولة مزدوجة قد نستطيع حصرها بهذه العبارات:
- على الصعيد الداخلي، لا يمكن لرئيس الدولة في لبنان أن يكون رئيس حزب - أو



إذا كان كذلك عند انتخابه فعليه أن يوجّه عنايته بالدرجة الأولى إلى تحرير نفسه من مؤيّديه. هناك أكثر من قول تاريخي لتصوير هذه القاعدة الأولى لدوام كلّ سلطة شخصية. «على ملك فرنسا نسيان أنه كان دوق أورليان».
القاعدة الثانية:
- على صعيد علاقاتنا الدولية، وللأسباب نفسها، يمتنع علينا كلّ اختيار سياسي قد يسفر عنه إنقسام لبنان».
وعن التجربة الشهابيّة ومدى عمق امتدادها في صلب مفهوم الرئاسة - تساءل الأستاذ نقاش بقوله: «كيف تتمثل لنا التجربة الرئاسية الجديدة في لبنان الذي هزّته بعنف أزمتان من أزمات النظام؟ وإذا كانت الشهابيّة «أسلوباً» سياسياً جديداً فعلامَ تقوم جدتها؟ وما الذي يميزها؟ وما الذي يميز الرئيس شهاب، في تفكيره ومناهجه ومجمل تصرفاته، عن أسلافه؟
إذا صحّ أن العبقرية السياسية هي نتاج الإنسان والظروف، فلدينا هنا عن هذه الحقيقة البديهية صورة مؤثّرة، وأكاد أقول فاجعة. لأنه إذا كان من قائد نقيض القائد الذي يستهويه العصيان فهو هذا. أجل، وفي مقدورنا جميعاً اليوم أن نشهد بذلك: فليس هو الذي سعى إلى التاريخ، وإنما التاريخ سعى إليه: لقد سعى إليه مرتين، المرة الأولى في أيلول من عام ١٩٥٢، وقد تملّص من إجابة النداء. كأنه كان من المستلزم أن تقع، بعد ست سنوات، هذه المأساة الرهيبة، التي ما زالت آثارها عالقة بنا، وأن يوشك لبنان على التردي في مهاوي النكبة... ليتم الأمر. في ذلك الحين لم يبقَ ممكناً له أن يهرب من مصيره. لقد بدت الشهابيّة للبلاد عندئذ كبارقة أخيرة من الأمل اليأس ولقد فهم الرئيس شهاب نفسه هذه الحقيقة. فقد قالها لنا صبيحة يوم العشرين من تموز الفائت، عندما قرر التخلي عن ولايته تقديراً منه أن مهمته قد انتهت: «لقد أعدت القطار إلى خطه». - «لست أنا من انتخب اللبنانيين: فإنني لا أمثّل غير استحالة اتفاقهم على شخص آخر». فلم يدع الوهم يعتريه يوماً حول هذه النقطة. حتى في مساء العشرين من تموز، عندما كانت جميع كنائس الجبل تقع حزناً، وعندما تحرّك لبنان بأسره ليصبح موكباً على طريق جونيه، وعندما أفضى الاندفاع الجماعي لكلّ الفئات وجميع الطوائف إلى هذا الإستفتاء غير العادي الذي اضطره مرة أخرى أن يقول: «نعم»، كان يعي أيضاً أن هذا الإجماع هو إجماع سلبي: فإذا كانت فكرة ذهابه قد أثارت هذا الرعب، فذلك لأنه كان يبدو للشعب على أنه الحاجز الأخير في وجه الفوضى، كما كان يبدو للسياسيين على أنه الضمانة الأخيرة لبقاء نظام يستطيعون في داخله أن يتابعوا ألاعيبهم ويغذّوا أطماعهم.



سياسة خارجية منفتحة على الدول الكبرى في الغرب

فحيال غرق لبنان السياسي، كان يقتضي لسياسة لبنان رجل غير سياسي. وهذا هو المظهر الآخر للشهابيّة: جرعة كبيرة من علاج ضد التسمم السياسي. ليس فقط أنه لم يأتِ عن طريق العنف، ولكنه جاء ضد عنف مزدوج. ومع ذلك فهو جندي. أن يكون هذا المواطن الأول مواطناً مسلحاً، أن يكون في وسعه التصرّف دون واسطة بكامل

جهاز القوة العسكرية في خدمة الشرعية - وأخيراً، أن يرتدي جبة الحكم ويحمل السيف: شخص واحد -. هذه المصادفة لم تخف الرأي العام ولم تصدمه، وأكثر من ذلك أنه اطمئنان إليها إطمئناناً عميقاً. ذلك لأنه يعرف أن هذا الجندي ليس مغامراً، وأنه لن يستعمل قوّته إلا لإحباط الفتنة. هذا التناقض السياسي: إنقاذ الديموقراطية بالسلطة العسكرية هو بكلّ تأكيد نقطة الثقل في التجربة الشهابيّة.

وهكذا، وبهذا التناقض... غدا الجيش في لبنان الملاذ الأخير للديموقراطية. ففي الظروف التي تمّ فيها، لم يكن انتخاب جندي للرئاسة شيئاً آخر غير انتخاب مواطن، وقد كان، في تلك اللحظة، أكثر المواطنين مدنية. وفي هذا قلب رأساً على عقب المثل المشهور: «لتخضع الأسلحة لجبة الحكم» (أي ليطع الجيش الحكومة)».

بكلمات - هذا هو فؤاد شهاب الرئيس، وهذه هي الخطوط العريضة لفرادة وضعيته على رأس السلطة السياسية. فما كان حظ مشروع الشهابيّة من النجاح؟ وما كان حظ لبنان من خلاله؟

د - نهج الشهابيّة

إختار الرئيس شهاب نهج الإدارة وإعادة بناء المؤسسات، ربما لأنه عاش في أجواء الكوادر والتنظيمات فحاول لملمة كلّ ما خلّفته الثورة من شرذمة في المؤسسات وانقسامات في النفوس وهو الموقن الواعي أن الثورة البناءة التي يحضر لا تتم في أربع وعشرين ساعة. كان يعتقد أنه يستحيل إصلاح مؤسساتنا إذا لم ترافق ذلك تربية جديدة للعقول والأخلاق. إن إقامة دولة حديثة فوق الهيكل الطائفي الهرم هو مشروع طويل الأمد.

ونحن نعرف كم كان يحتد بعضهم ويأخذ على الرئيس شهاب بطأه، وصبره المفرط، وهذا التردد أمام العقبات، وهو ما ينسبونه إلى ضعف الشجاعة. تلك إساءة فهم للشخص. في الحقيقة، كان يعرف أن ليس من شيء مضمون يعمل قسراً، تحت الضغط، وأن متابعة العمل تقتضي تقدّماً بطيئاً. فما يبدو في سياسته ترجحاً هو ترجح في المادة البشرية التي يعالج والتي يسعى لتذليل مقاومتها.

هذه الطريقة البطيئة، هذا التقدّم المترجرج، وهذا المسلك القريب من الكسل في عمله، الذي ينفد معه صبر الشباب المستعجل تطهير الميدان السياسي من كتل المحترفين العتيقة، أليس هو الأسلوب الشهابي مجسماً؟؟ لپول ڤاليري عبارة وردت في بعض ما رواه، تقول، إن أي شيء، إن مطلق عمل، مهما كان، لا يتم بالضغط والعنف. فالإنجاز يحصل في جو من الراحة والصبر: «الصبر – الصبر. إن كلّ ذرّة صمت قد تؤتي ناضج الثمر». كان ڤاليري يقول: «أنظر كيف تُلَفّ السيجارة باليد. إن إتقان صنعها يتمّ بسلسلة من إلغاء ما صنعت وإعادته من جديد». هذه الصورة تعبّر عن التكتيك الشهابي برمّته، الذي هو كناية عن انطلاقات وإعادة من جديد، ونوع من الترجح إلى الأمام. «إن صنعها يتمّ بتخريبها» وإلا فحاول أن تلف سيجارة بغير هذه الطريقة.

إن الإصلاح الإداري والإقتصادي الذي باشرت الشهابيّة باعتماده وتبنّيه، كان من المفترض اتباعه بإصلاح سياسي لكن فؤاد شهاب الوفي لحقيقة ذاته، وهي ذات عسكرية منبثقة عن مجموعة لا سياسية، ووفياً لسياسته تجاه العسكريين لم يولِ الشؤون السياسية ما أولاه لسواها. هذا الأمر، لم يمنع بعض العسكريين – كون «المعلم» رئيس السلطة السياسية – من التوق إلى السياسة وألاعيبها فقامت الضجة حول مهمات «المكتب الثاني» ونشاطاته. صحيح أن جهاز الشعبة الثانية في الجيش اللبناني الذي نُظّم في أوائل الستينات لم يكن موجوداً في السابق، لكن ذلك لا يعني أن وجوده لم يبدِ ضرورة ملحّة خصوصاً بعد انقلاب ٣٠ كانون الأول ١٩٦١ الذي كان يهدف إلى قلب النظام واختطاف رئيس الجمهورية. وقد تمكّن الجيش اللبناني بفضل الجهاز المذكور من قمع الحركة بعد أن طوّق الإنقلابيون وزارة الدفاع الوطني واختطفوا بعض الضباط من منازلهم. فهل كان بالإمكان الإستغناء عن جهاز المكتب الثاني في مؤسسة أرادها فؤاد شهاب في مستوى المؤسسات العسكرية العالمية المتطوّرة؟

إن دراسة سريعة لغالبية الأنظمة السياسية المعاصرة، تكفي لتكوين فكرة واضحة عن الجواب. بكلّ بساطة، نلاحظ أن الذين عارضوا أساليب المكتب الثاني لم يكونوا يوماً المواطنين الآمنين البعيدين عن أجواء الشغب والمزايدات و«المؤامرات».



إن تطوير الجيش اللبناني، كان من جملة الإهتمامات الأولى للرئيس شهاب الذي آمن بأن المؤسسة العسكرية تبقى فئة، مجموعة فئات إجتماعية، ولو كانت عسكرية الطابع، منظّمة ومزوّدة بكوادر يجب أن تشكّل مجموعة متجانسة لكي تؤمّن، مثل سواها، الخدمات وتشارك عملياً في الحياة الوطنية. «نهج الشهابيّة» تحدّث عنه أحد الشهابيين بقوله: «أكثر ما استلفت نظري في الرئيس شهاب لم يكن تلك الرفعة الأخلاقية، والمثابرة التي لا يعتريها كلل، ومواصلة العمل بعناد، بل ما أعتبره المزية الأساسية لرجل الدولة، ما أدعوه: التشاؤم البنّاء. فهو لا يدع كثيراً من الوهم يعتريه حول قيمة المادة البشرية التي في عهدته – إنه يعرف كم يقف في وجه مشروعه من مصالح وأهواء – ولكنه يعرف أيضاً أنه ليس منه بالخيار، وإن صنع الدولة اللبنانية لن يكون إلا مع اللبنانيين كما هم، مع هؤلاء الزعماء السياسيين، مهما كانت قيمتهم، ومن خلالهم».

مثل هذا التفوق على العقبات، هل يكون ممكناً؟ هنا كلّ المأساة – كلّ الجدلية والعمل الشهابيين: فمن ناحية، حرص شديد على الشرعية الدستورية، واقتناع عميق بضرورة النظام البرلماني في لبنان. ومن ناحية ثانية، ذلك النفور من المناورات السياسية، ووعي مرير لضرورة السعي إلى الغاية المنشودة عبر الرجال الذين كانوا هم أنفسهم من قوض السلطة وأورث إنحطاط الحكم. لذا، فهمت الشهابيّة أي نوع من الصعوبات يعترضها لكي تجعل من لبنان دولة، دولة إنسانية، دولة إجتماعية. وهذه إحدى السمات البارزة في فكر الشهابيّة والتي تظهر أكثر فأكثر في مشاريعها الإصلاحية. لقد شعرت شعوراً عميقاً بالتفاوت الإجتماعي الممسوخ الذي شيّد عليه ما نسميه بالوضع اللبناني: لقد وعت أن كلّ مشاريع الإصلاح الإجتماعي يقوم دونها جدار من المال – وأن طريقة تعبئة الجسم السياسي بكامله في لبنان منذ الإستقلال تخضع لبلوتوقراطية صارمة لا تهون»، لذلك أيضاً إعتبرت الشهابيّة أن الإقتصاد اللبناني وسياستنا المتعلّقة بتشغيل رؤوس الأموال، وسياستنا المتعلّقة بالضرائب، وتشريعنا الإجتماعي، هذه كلّها يجب أن نعيد النظر فيها بكاملها. وهذا يفترض مجهوداً جماعياً من أبناء الأمة، وقبل كلّ شيء مجموعة من الأعباء والتضحيات التي ينبغي على ذوي النعمة أن يرتضوها قبل سواهم.

عام ١٩٥٩ كان نقطة التحوّل على أكثر من صعيد حين التزمت سياسة البلاد بمبدأ «التطوير الوطني المتناسق» الذي يشكّل برنامجاً طويل الأمد ومختلف الأبعاد. إنطلاقاً من المعطيات اللبنانية الأساسية، لم يعرف لبنان سياسة إقتصادية موجّهة منذ فترة الإستقلال مما أمّن للبلاد ازدهاراً مجنوناً لدرجة الفوضى التي غالباً ما أفضت إلى كارثة لا تحمد عقباها. غياب الدولة المفرط في مجال التوجيه والمراقبة الإقتصادية

ارتبط مع الوقت هيكلياً وعملياً بهذا الإزدهار المجنون بحكم الموقع التجاري للبنان ورسالته السياحية مما فرض ولمدة طويلة إنتهاج سياسة الباب المفتوح وحرية التعامل التي تجتذب رؤوس الأموال الأجنبية والثروات العربية الهاربة من خطر التأميم. ولأن هذا التحرر لا يعني على الإطلاق غياب السياسة أو النهج الإقتصادي، نشطت الدولة منذ ١٩٥٩ في تحديد معالم هذا النهج بتصوير مضاعفات الفوضى الاقتصادية وسلبياتها، مع الملاحظة أن التوجيه لا يعني التقييد أو الإحجام عن سياسة الخدمات وإنما تدعيم قطاعات أخرى بأسس ثابتة تؤمّن لها إستمراريتها وتطوّرها الطبيعي ضمن قواعد سليمة ومختبرة.

لاحظت الشهابيّة، كما أشرنا في القسم الأول، أن الحرية المطلقة في المجال الإقتصادي تهدد بخلل في توازن المناطق اللبنانية وبتفاوت في التركيبات الإجتماعية يجعلان من بيروت - مركز الخدمات - منطقة مميزة عن سواها. فأدركت عنف التحدي في القطاع الإقتصادي وعنف الرياح العاصفة في بناء المجتمع اللبناني. كانت القضية الإجتماعية شغلها الشاغل وهدفها الرئيسي، لكنها اصطدمت في محاولتها هذه بجدار الواقع اللبناني المريض وجذوره الممتدة إلى أعماق طابعه الطائفي الهرم الذي قوّض كلّ فكرة تطوّر أو إصلاح. النظام البرلماني اللبناني إرتكز برمته على الهيكلية الطائفية لدرجة اعتباره المستفيد الأول منها والضحية الأولى لها.

وفي كلّ ذلك، تميّز «نهج الشهابيّة» بالصمت، بالعمل المبتعد عن حصد الثناء وابتزاز التأييد. حتى خُيّل للبعض بأن هذا «الإبتعاد» عن «الجماهير» إنما يخفي وراءه أسراراً، تبارى كثيرون في «تفسيرها» «وتحليلها».

إلى أن سُئل الرئيس شهاب مرّة: ألا تحب الناس يا فخامة الرئيس؟ فقال: «أظن أني أحبهم. ربما كنت على خطأ. علّموني كيف أحب الناس. قالوا له: إنزل إليهم، أو دعهم يأتون إليك. قال: وما الفائدة من كلّ ذلك. عندما عُيّنت قائداً للجيش لم يكن للناس دور في تعييني ولكني شعرت بأني أصبحت مسؤولاً عن شرفهم الوطني فتحمّلت مسؤوليتي. وعندما إنتُخبت رئيساً للجمهورية لم يكن للبناني مسكين صوت في انتخابي ولكني اكتسبت شرف المسؤولية عن كلّ لبناني، ولست طامحاً في المستقبل للترشيح إلى النيابة، وإذا كنت طامحاً إلى الرئاسة مجدداً، وهذا غير وارد، فالناس ليس لهم حق بإنتخابي. إذن لماذا أنزل إلى الناس، لكي أركب على أكتافهم؟ ولماذا أدعوهم ليأتوا إليّ، ألكي أعطّل أشغالهم؟... ولماذا من هنا، من زاويتي الصغيرة، أستطيع أن أتعامل مع الناس وأستطيع أن أعمل من أجلهم. قولوا لي: هل أنا مخطئ؟».



هـ - السياسة الخارجية

الإنفتاح على الشرق والدول الكبرى في الغرب طبع السياسة الخارجية للشهابيّة التي لم تقاطع الإتحاد السوفياتي مُعتبرة الدول الإشتراكية دولاً صديقة. أما بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية فقد اتسمت العلاقات بالتعاون والود مع التحفّظ تجاه مماشاة واشنطن لإسرائيل.

وفي فترة تدشين الجنرال ديغول لسياسته المنفتحة على العرب، بإنهائه حرب الجزائر، إستطاعت الشهابيّة أن تقيم مع فرنسا علاقات متينة في مختلف المجالات، خصوصاً في المجال التربوي، لا سيما وأن سياسة الإنفتاح الفرنسية حظيت بتأييد المسيحيين والمسلمين في لبنان. إن عملية التوازن بين الشرق والغرب كانت دقيقة للغاية في السياسة الخارجية الشهابيّة. لقد بقي لبنان في العهد الشهابي أقرب إلى المعسكر الغربي منه إلى المعسكر الشيوعي مع حرص عميق على عدم إعطاء هذا الانفتاح طابع الإنحياز أو الإمتياز. ففي سياستها العربية عملت الشهابيّة على تجسيد حيادها الغربي غير أنها سايرت القاهرة أكثر من العواصم العربية الأخرى. كما أنها مدّت يد التعاون الصادقة إلى سوريا بعد إنفصالها عن الجمهورية العربية المتحدة.

في عهد الرئيس شهاب إنضمّ لبنان كعضو مشارك إلى السوق الأوروبية المشتركة، وكانت الغاية من هذا الإنضمام موازنة الميزان التجاري اللبناني مع الدول الأوروبية. وعندما انتقد بعض النواب هذه الخطوة، معتبرين إياها ربطاً للبنان بالغرب، أجابت الحكومة بأن هذا الإنضمام لا يؤثّر في استقلال لبنان الإقتصادي ولا في انفتاحه على سائر الدول ولا على إحتمال دخوله في سوق عربية مشتركة... إذا وُجدت.

وتطبيقاً لمبدأ إهتمام الشهابيّة بالطاقات البشرية اللبنانية أينما وُجدت، تمّ، على عهد الرئيس شهاب إنشاء «جامعة المغتربين اللبنانيين في العالم» بهدف خلق روابط تجمع اللبنانيين، الموزّعين في مختلف القارات، وتنسّق بين إمكاناتهم الإقتصادية والثقافية في سبيل دعم قضايا لبنان والدول العربية. هذه السياسة الخارجية المتوازنة، المستوحاة من المعطيات الداخلية المتناقضة ومن مبادئ الميثاق الوطني، كان من نتائجها أن مرّ لبنان بست سنوات من الإستقرار والسلام مع العالم الغربي. هذه العلاقة الوثيقة بين سياستنا الخارجية والتوازن الداخلي

والإقليمي وصفها الوزير فؤاد بطرس في صيف ١٩٦٩ بقوله: «أعتقد أن الخطوط الكبرى لسياستنا الخارجية يحددها الميثاق الوطني وثلاثة أشخاص يقررونها: رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء ووزير الخارجية. لقد كان من السهل على لبنان مماشاة الدول العربية عندما لم يكن هنالك تيارات ثوروية وثورة فلسطينية منظّمة في المنطقة. أما اليوم فإن اللبنانيين منقسمون حول ثمن الإلتزام اللبناني بالقضايا العربية».

إن السياسة الخارجية للشهابية، وكما ذكرنا في القسم الأول من الكتاب، لم تسعَ إلى أدوار إقليمية أو دولية، فكلّ ما فيها أنها «توازن» وهدنة مستمرة سعت الشهابيّة إليها بوعي لكي يتسنى لها معالجة القضايا الداخلية.

و - التوازن

أحد الهموم الداخلية، كان «التوازن». هذه الكلمة وحدها تعني، تدلّ على وجود فئتين قد يصعب دمجهما في بوتقة واحدة. لذلك وجب، على الأقل، إحلال التوازن بينهما.

فمن أجل التوازن، زيد عدد نواب المجلس من ٤٤ إلى ٩٩ عضواً يمثلون جميع المجموعات والإنتماءات، ومن أجل التوازن أيضاً، تمّ تشكيل حكومة من ١٨ وزيراً لأن «الشهابيّة آمنت أن صنع الدولة اللبنانية لن يكون إلا مع اللبنانيين كما هم، مع كلّ الزعماء السياسيين مهما كانت قيمتهم ومن خلالهم».

هذا التكريس للنظام البرلماني الطائفي لا يشكّل، كما قلنا، سوى أحد ملامح التكتيك الشهابي الذي انطلق من واقع مأساوي حاول ولو مكرهاً مسايرته. ويقال، ان الرئيس شهاب قد عبّر عن ذلك بطريقته المازحة عندما تساءل: «لِمَ تقاتلوا عام ١٩٥٨؟ بعضهم ليصيروا نواباً والبعض الآخر لكي يبقوا نواباً؟ إذن فليتفضّلوا كلّهم ويشاركوا في تمثيل الشعب».

إن حرص الشهابيّة على تطبيق التوازن الطائفي أثار جدلاً حول مضار الطائفية السياسية، وطرح على بساط البحث كيفية توافق دستور ١٩٢٦ مع الميثاق الوطني إلى حد التشكيك بشرعية هذا الدستور الذي كان الرئيس شهاب دائم الإستشهاد به وهو السائل أبداً في كلّ ظرف أو مناسبة: «شو بيقول الكتاب؟».



يقول الدكتور باسم الجسر في كتابه «ميثاق ١٩٤٣»: «هذا الجدل حول الدستور كان يتجدد ويتفاقم مع كلّ نزاع سياسي طائفي أو مشكلة إقتصادية إجتماعية فيجتهد المجتهدون ويتعصّب المتعصّبون فتختلف التفسيرات وتبرز الإنقسامات بشكلها الطائفي المعهود. بالنسبة للمسيحيين المحافظين، إن المحافظة على الدستور واحترامه كانا يشكّلان ضمانة للكيان الوطني وللحريات العامة والخاصة. فدستور ١٩٢٦ يكرّس حرية التعليم والعبادة كما يكرّس سلطات رئيس الجمهورية الواسعة. وقد برر رينيه عجوري وميشال شيحا المحافظة على هذا الدستور بأنه يكرّس النظام البرلماني الديموقراطي القائم على التمثيل الطائفي، الذي بدونه لا يستقيم الوئام بين الطوائف وبالتالي لا يستقر السلام الداخلي».

«... أما سكوت المسلمين على بقاء دستور ١٩٢٦ فيختلف عن الأسباب المسيحية في المنطق والغاية، رغم وجود أسباب مشتركة حتى ولو كانت المنطلقات أو المصالح متضاربة أحياناً.

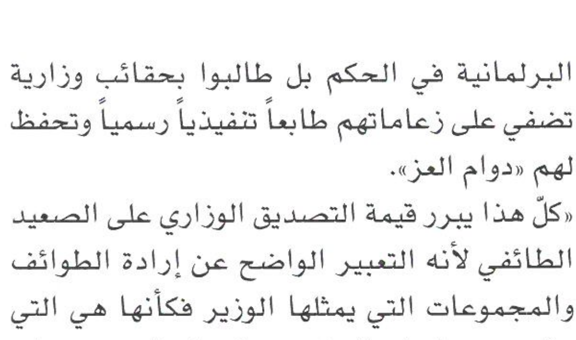
هكذا مثلاً نرى أن النظام الطائفي الذي تكرّسه المادة ٩٥ من الدستور، يعطي رئيس الحكومة حق تأمين حقوق متساوية، في الشكل والكمية على الأقل، في الوظائف العامة، لأبناء طائفته، في الوقت الذي ما كانت هذه الحقوق أو الحصص لتصل لو طبقت قاعدة الجدارة والكفاءة. كما أتاح الدستور للمسلمين فرصة المحافظة على حرية التعليم والأحوال الشخصية والتراث الثقافي الإسلامي الذي كان تفوّق التعليم في المعاهد والجامعات المسيحية والأجنبية يهدده بالزوال. على هذا الأساس أنشئت كلية حقوق جامعة بيروت العربية عام ١٩٦١».

عام ١٩٥٨، كتب الباحث السياسي الفرنسي بيار راندو: «إن تحقيق الوئام الطائفي عن طريق تمثيل الطوائف في مجلس النواب، لم يكن كافياً ولم يؤدِّ إلى إنشاء روابط متينة بين الطائفة السنية والكيان اللبناني، لذلك كان لا بدّ من إيجاد روابط على مستوى قمة الحكم حتى يشعر المسلمون فعلاً بالمشاركة في الحكم. إن الخلاف الذي نشأ عام ١٩٤٣ بين السلطات الفرنسية وأول حكومة إستقلالية وحّد بين الطائفتين المارونية والسنية، وأقنعها باقتسام الحكم. وهذا الإقتناع يُعتبر جزءاً من الميثاق الوطني. لذلك فإن تبنّي النظام الطائفي من قبل رجال الإستقلال عام ١٩٤٣ أكّد إزدواجية السلطة التنفيذية وجعل من توزّع المراكز الكبرى بين الطوائف عنصراً أساسياً في التوازن الطائفي، فالميثاق من هذه الزاوية كان تكريساً للمشاركة، بالرضى والتساوي، بين المسلمين والمسيحيين في الدولة اللبنانية».



موكب الرئيس في وسط بيروت قبل طوفان الجنون

هذه الإزدواجية في السلطة انعكست على أشكال الحكم جميعاً وأبرزت التناقضات التي ولّدت بدورها النزاعات المتكررة «كلّ ما دق الكوز بالجرّة» – وكما يقول الدكتور الجسر: «هكذا يفرض النظام الطائفي على لبنان اتخاذ إجراءات مقتبسة عن البرلمانية لتطبع نظامنا بهيكليتها. ولم يكتفِ زعماء الطوائف بالمشاركة

البرلمانية في الحكم بل طالبوا بحقائب وزارية تضفي على زعاماتهم طابعاً تنفيذياً رسمياً وتحفظ لهم «دوام العز».

«كلّ هذا يبرر قيمة التصديق الوزاري على الصعيد الطائفي لأنه التعبير الواضح عن إرادة الطوائف والمجموعات التي يمثلها الوزير فكأنها هي التي تطبع ختمها على المشروع والقرار للحصول على مكاسب جديدة أو تمتنع، بشخص وزيرها طبعاً، عن التصديق والختم لحرمان فئة أو مجموعة مناهضة، تحت شعار الحفاظ على التوازن وصون التركيبة، وضرورة الدوزنة والإبقاء على الصيغة، إلى ما هنالك من تبريرات تمرّ المصلحة الوطنية من خلالها والكفاءة والقدرات.

فكيف يمكن إذن تدعيم الوحدة الوطنية من جهة وإرضاء المطالب الطائفية التي لا يمكن أن يستجاب لها إلا بتكريس الفروقات بين اللبنانيين؟

الوحدة الوطنية كانت وما تزال منطلق كلّ حكومة وكلّ سياسة وغايتهما. في سبيل هذه الوحدة عملت الشهابيّة على زيادة عدد النواب وتوسيع الدائرة الإنتخابية وإتاحة الفرصة لأكبر عدد من السياسيين للمشاركة في تحمّل المسؤوليات والمحافظة على مبدأ إشراك أكثر من طائفة في إنتخاب النائب أو اللائحة. وأضافت إلى ذلك مبدأ مراعاة التوازن الطائفي بشكل دقيق في الوظائف».

يقول الدكتور إدمون رباط: «إن تفكير فؤاد شهاب كان مُشبعاً بضرورة إزالة شعور الغبن من قلوب المسلمين، فأخذ بصيغة المناصفة في الوظائف، بين المسلمين والمسيحيين، وهي صيغة مستقاة من الواقع اللبناني».

هذه المناصفة الطائفية كانت أساس الخطة الشهابية بعد ثورة ١٩٥٨ لأنها انطلقت من الواقع المقسم فحاولت التوحيد، ولا توحيد دون اعتدال ولا

إعتدال دون عدالة. لكن بعض الزعماء المعارضين لسياسة الشهابية أصرّوا على تكريس طائفية بعض الوظائف الكبرى والحساسة مما حمل سائر الطوائف على التمسّك بحصصهم ومكاسبهم فعرفت الإدارة اللبنانية بين ١٩٦٠ و١٩٧٠ تصعيداً للتنازع الطائفي بين الموظفين، وبالتالي بين المواطنين، في الوقت الذي كانت غاية الإصلاح الإداري الذي اعتمدته الشهابيّة عكس ذلك تماماً.

وفي مكان آخر من كتابه المذكور، يتابع الدكتور الجسر قائلاً: «صحيح أن قاعدة التوازن الطائفي في الوظائف العامة عتيقة، عمرها عمر متصرفية لبنان وقد كرّسها الدستور اللبناني في المادة ٩٥ منه والرسائل الملحقة بمعاهدة «٦ و٦ مكرر». صحيح أيضاً أن البيان الوزاري الذي ألقاه رياض الصلح في ٧ تشرين الأول ١٩٤٣ أدان الطائفية وأوصى بضرورة تجاوزها في المستقبل. إنما الصحيح والأكيد في الوقت نفسه أن التوازن الطائفي في الوظائف الإدارية مبدأ لا بدّ منه في ترسيخ أسس الوحدة الوطنية، لأن كلمة وحدة تذكّر حالاً بوجود إختلاف أو إنقسام.

إلى جانب مبدأ التوازن عمدت الشهابيّة إلى أخذ الكفاءة الوظيفية والقدرة العلمية والشخصية بعين الإعتبار في تعيينها موظف أو إجراء مباراة، إذ تبيّن في مطلع الستينات أن كلّ الطوائف تضمّ عدداً كافياً من أصحاب الكفاءة والتخصص، لذلك كان نظام المباراة لدخول الوظائف واعتماد الشهادات الجامعية (بدلاً من بطاقة التوصية من زعيم) سبباً كافياً في طرق أبناء الطبقات المتوسّطة أبواب الوظائف الكبرى وولوجها، مما أدى بالتالي إلى مزيد من الالتقاء والإندماج بين الطبقات الوسطى الإسلامية والمسيحية فكان من شأنه أن عزّز الوئام الوطني الشامل، على نطاق أوسع من اتفاق العائلات الكبرى والزعامات السياسية.

كانت الشهابيّة تأمل في أن تعطي هذه السياسة ثمارها، في مدة عشر سنوات تتلوها خطوات أخرى لصهر الطوائف تدريجياً في مجتمع وطني واحد وذلك في محاولة مدروسة لتكريس وتدعيم الوحدة الوطنية وفق أسس واضحة المعالم والأهداف متخطية بذلك المصالح الفردية والفئوية، لأنه كما يقول أحد الفلاسفة الفرنسيين: بين القوي والضعيف، الحرية هي الطغيان، والقانون هو العدالة والإنصاف».



ز - مبادئ الإصلاح

تساءلت الشهابيّة عن كيفية بناء دولة حديثة وديموقراطية برلمانية أكثر عقلانية، واقتصاداً وطنياً أصلب دعائم في الوقت الذي يجب إرضاء الزعامات التقليدية والطائفية التي تتعارض مصالحها الآنية مع بناء دولة عصرية؟ وكيف بوسع الدولة أن تتدخّل في النشاط العام؟

يقول الدكتور خطار شبلي: «من مميزات الدولة العصرية، أنها ذات نزعات تدخلية تختلف حدّة أو تساهلاً باختلاف المحيط والزمن، وأن نشاطها لم يعد وقفاً على الميدان السياسي والإداري، بل تعدّاه إلى الميادين الإقتصادية والإجتماعية. ولم تكن الدولة مختارة في هذا الاتجاه الجديد، بل فرضه عليها التسابق الاقتصادي العالمي، والحركات الشعبية المختلفة».

تطبيقاً لرغبتها في تبنّي مبدأ الإصلاح الشامل، عملت الشهابية على اعتماد أسلوب خاص للحكم يؤمّن لهذا الحكم الإستقرار اللازم لمتابعة عملية الإنماء. هذا الأسلوب يلخّص بأن تبقى الحكومة أطول مدة ممكنة بدعم أكيد من رئيس الجمهورية أثبت فعاليته الإيجابية، خير دليل على ذلك حكومة ٣١ تشرين الأول برئاسة رشيد كرامي.

هذا الأسلوب الذي ارتضته الشهابيّة وعملت بموجبه على ضمان إستمرارية الحكومة أطول مدة ممكنة لضمان نتائج تخطيط وزاراتها وعمر تنفيذ هذه النتائج، كان الدافع الأكيد لإصدار القوانين الهامة بمراسيم معجّلة استناداً إلى المادة ٥٨ من الدستور. ومن هذه القوانين الهامة التي لم يناقشها المجلس النيابي قانون الإنتخابات النيابية، قانون الإصلاح الإداري، قانون النقد والتسليف، قانون الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، قانون مصرف الإنماء. هذه القوانين، كانت قد أُرسلت إلى مجلس النواب حيث بقيت أشهراً بل سنوات نائمة في الأدراج.

إعتبرت الشهابيّة أن تدعيم الوحدة وصيانة الكيان الوطني يمرّان بالعدالة الإجتماعية والتنمية الإقتصادية. **لذا، ذكر العالم الأميركي «مايكل هدسون» المتخصص في الشؤون اللبنانية، في كتابه «الجمهورية غير الثابتة»: «إن الشهابيّة كانت ميثاقاً جديداً جاء برجال جدد إلى مراكز الإدارة الحساسة، وأدخل التخطيط والعدالة الإجتماعية إلى الحكم، مع محافظة على الإقتصاد الحر والنظام الطائفي. كان إستمرار الدولة بالنسبة للشهابيّة يتقدّم كلّ شيء،**

فكانت سياستها تستهدف الميثاق الوطني أو تحديثه، بإعطائه محتوى أقرب إلى مفهوم العروبة المتطوّر وأوفر عدالة إجتماعية».

هكذا بدت الشهابيّة، ولو اعترض المعترضون أو انتقد المنتقدون، ذات شخصية مميّزة وثابتة تعرف ماذا تريد. تخطط لما تريد وتنفّذ. قد يقول البعض أنها تسرّعت في التصرّف أو أخطأت في السعي، لكن كلّنا يعرف أن مواجهة الأشياء مرة واحدة خير من التردد أو عدم المواجهة.

وبدلاً من التسليم بما ردد بعضهم: «ما كان أقسى حكم الشهابيّة على اللبناني»، نبادر إلى التصحيح بقولنا: «ما كان أقسى حكم اللبناني على الشهابيّة». ورغم ما قيل، تبقى الشهابيّة ذلك النداء الأول لعصرنة الدولة وتحديثها، تبقى تلك الآفاق الجديدة التي لم تكن موجودة من قبل، تبقى شعار، على الأقل شعار، العدالة والإعتدال الإجتماعييَّن اللبنانييَّن. والشهابيّة قامت، أرادت أن تقوم، على مرتكزات ومبادئ صريحة، جريئة، مرتكزات لا تفرّق بين طائفة وأخرى أو بين منطقة وأخرى بل بين إنسان قادر على تقبّل التطوّر، وآخر متشبث بواقعه الإجتماعي والحياتي والفكري.

من الخطأ إذاً إعتبار التجربة الشهابيّة مجرّد تسوية و«تظبيط» حسابات أطراف نزاع ١٩٥٨. إنها محاولة بعيدة المدى والأهداف للتقريب بين تيارين مختلفين كان المسلمون والمسيحيون يشتركون في تبنّيهما ويتطرّفون في تغذية الفرقة أو الوحدة بينهما حسبما تقتضي السياسة والظروف. وفي هذا، ربما، نقطة اللقاء الواضح بين الشهابيّة والديغولية، ربما لأن التجربتين عقبتا حرباً أهلية سببها إختلاف الأحزاب في فرنسا والطوائف في لبنان، فالنتيجة واحدة: الإنقسام. والحلّ واحد: الشهابيّة هنا والديغوليّة هناك.



اللقاء التاريخي: إحترام متبادل للحقوق والواجبات
الرئيسان فؤاد شهاب وجمال عبدالناصر في لقاء الخيمة على الحدود اللبنانية السورية

ثانياً | الكيلومتر ١٠١ لقاء الخيمة (٢٥ آذار ١٩٥٩)

إن أهمية هذا اللقاء تكمن، برأينا، في حدوثه ضمن الإطار الزمني لعصر تشنّج المنطقة العربية. أهميته في أنه تمّ مع الرئيس جمال عبدالناصر، مالئ الدنيا وشاغل الناس آنذاك. أهميته، في مكان حدوثه والأبعاد المرافقة لتحديد هذا المكان. لماذا الحدود الفاصلة بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة؟ ولماذا عبدالناصر بالذات؟
قلنا، إن المرحلة الأولى من عمر عهد الشهابيّة، تميّزت بترسيخ مبادئ الوحدة الوطنية. وعندما نقول الوحدة فلأنها من المقوّمات الأولى للسيادة. هاجس السيادة، هو الذي دفع الرئيس شهاب إلى تسريع إجلاء قوات الأسطول السادس عن الأراضي اللبنانية، هاجس السيادة أيضاً هو الذي حمله على مقابلة عبدالناصر بهدف التركيز على خصائص سياسته الخارجية. تلك السيادة المستوحاة من سياسة بشارة الخوري قبل عام ١٩٥٠ أي: لا أحلاف عسكرية مع الغرب، تعاون مخلص ووثيق مع الدول العربية، وحياد بين المحاور العربية. هذه السياسة الخارجية سمحت للشهابيّة بمراعاة مبادئ التوازن الطائفي الداخلي ومقتضيات الوحدة الوطنية.
إستقلال الأرض والتمسّك بسيادتها تجسّدا إذاً في عقد على الحدود اللبنانية بين الرئيسين فؤاد شهاب وجمال عبدالناصر. جرى الإجتماع التاريخي في ٢٥ آذار ١٩٥٩ في كوخ أو خيمة إذا صحّ التعبير بُني على عجل في المنطقة الحيادية التي تفصل الحدود اللبنانية عن الحدود السورية فوق الكيلومتر ١٠١ تحديداً الذي يفصل بين العاصمة السورية والحدود اللبنانية، أما السبب في ذلك فكان إيجاد حل لعقد الإجتماع باعتبار أن زيارة الرئيس شهاب للقاهرة كانت ستُحدث أثراً سلبياً في الأوساط المسيحية التي اتهمت القاهرة بإفتعال الأحداث اللبنانية، كذلك مجيء عبدالناصر إلى لبنان، كان من شأنه خلق مشكلة. في هذا الإجتماع أكد الرئيس عبدالناصر للرئيس شهاب إحترامه لسيادة لبنان وكيانه، وأكّد الرئيس شهاب للرئيس العربي سياسة لبنان الإيجابية في الميدان العربي. وبعد هذا اللقاء قام بين العاصمتين تعاون مخلص ووثيق استمرّ حتى وفاة جمال عبدالناصر.
لماذا عبدالناصر؟
عربياً، وصف العهد الشهابي بأنه متفاهم ومتجاوب مع الرئيس المصري دون سائر الملوك والرؤساء العرب. لماذا؟ ربما لأن الناصرية كانت في أوجّها تمتدّ من المحيط إلى الخليج. كان ذلك في بداية العهد الشهابي. فبعد مجيء اللواء فؤاد شهاب في



أعقاب الثورة وبعدما هدأت العاصفة وانصرفت الحكومة الرباعية إلى تسيير الأعمال، كان لا بدّ من لقاء مع جمال عبدالناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة بإقليميها مصر وسوريا.

السياق التاريخي والتحضير للحدث

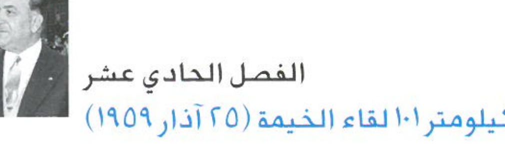
الثلاثاء ٩ أيلول قصد علي بزّي دمشق، ومنها في اليوم التالي إلى القاهرة. إستقبله جمال عبدالناصر موفداً خاصاً مساء ١١ أيلول، وتسلّم منه رسالة الرئيس اللبناني المنتخب:
«سيادة الأخ الرئيس،
من دواعي إغتباطي الشديد أن تكون أول رسالة أكتبها بعد وقوع إختيار مواطنيّ اللبنانيين على شخصي للقيام بمهام رئاسة الجمهورية، هي التي أوجّهها إلى سيادتكم. وإذا كنت أرى هذه الفاتحة وليدة الأمر الطبيعي أكثر ممّا هي وليدة الصدفة، فإنني لأجد فيها رمزاً عفوياً لما أرجوه من عهد جديد بين الجمهورية العربية المتحدة الشقيقة ولبنان.
لقد قامت الجمهورية الشقيقة بخطوات إيجابية للمعاونة على تصفية الجوّ بينها وبين لبنان. وإنني، وكلّ مَن أمكنه أن يطّلع على الوقائع كما اطّلعت، لنعرف في هذه الخطوات رغبتكم وتدخّلكم الشخصي ونسجّل فيه فضلكم الكبير.
ويسعدني أنكم تعرفون ما عندي من رغبة مماثلة. وتقدّرون أنني سأبذل أقصى الجهد لإزالة التوتر الذي أصاب علاقات بلدينا الأخوية، وإعادتها إلى أصفى ممّا كانت عليه في سابق العهد وأمتن، تحقيقاً لخيرهما جميعاً ولسلامة وحدة الصف العربي كلّه وتراصّه.
إن تلك الخطوات الأخيرة من الجمهورية الشقيقة تشجعني على البحث منذ الآن، أي قبل تسلّمي رسمياً مقاليد الرئاسة، في خطوات إيجابية أخرى من جانبها تساعد كثيراً على دخول بلدينا دون إبطاء في عهد من التعاون العملي المبني على الإخلاص والصراحة.
ولقد عهدت إلى الصديق العزيز السيّد علي بزّي أن يعرضها لسيادتكم، وهو محلّ ثقتنا وتقديرنا الشخصيّة وثقة وتقدير جميع مَن عرفوا تجرّده ومزاياه الكثيرة ووطنيته الصادقة التي دفعته دائماً إلى السعي من أجل قيام أوثق التعاون والتصافي بين لبنان وكلّ بلد عربي بنوع عام، وبينه وبين الجمهورية العربية المتحدة بنوع خاص.



٢٥ آذار ١٩٥٩، الحدود التي لم يتمّ ترسيمها بعد:
الرئيسان شهاب وعبد الناصر، أكرم الحوراني، عبد الحميد غالب وعبد الحميد السراج

وإنني، وأنا أعرب عن أملي، بل ثقتي من أن يلقى لدى سيادتكم ما يكلّل سعيه بالنجاح، أرجو أن تتفضّلوا يا سيادة الرئيس بقبول أصدق عواطفي الأخوية، متمنياً لشخصكم الكريم التوفيق والسؤدد، ولشعب الجمهورية الشقيقة السعادة والمجد».

بضع خطوات متلاحقة قرّرها فؤاد شهاب بعد تسلّمه صلاحياته الدستورية، واتسم




معظمها بتطبيع علاقة لبنان بالجمهورية العربية المتحدة. ألغى تدبيراً كانت اتخذته حكومة سامي الصلح في عهد سلفه في ٢٥ تموز، قضى بطرد السفير المصري الذي كان أضحى سفير دولتي الوحدة عبدالحميد غالب من لبنان. في ٦ تشرين الثاني عاد إلى منصبه بقرار من حكومة رشيد كرامي قبل أيام. عندما نزل من الباخرة في مرفأ بيروت فاجأه كمال جنبلاط ونسيم مجدلاني ورينه معوّض وأركان في جبهة الاتحاد الوطني يستقبلونه. سبق ذلك طلب الحكومة اللبنانية من الجامعة العربية شطب الشكوى التي كانت تقدّمت بها في ٢١ أيار حكومة سامي الصلح ضد الجمهورية العربية المتحدة، متهمة إياها بتهريب أسلحة إلى لبنان عبر الحدود مع سوريا.

على أثر زيارة رشيد كرامي القاهرة في شباط ١٩٥٩، طُرِح إمكان عقد اجتماع بين فؤاد شهاب وجمال عبدالناصر. كان ثمّة إقتراح بأن يزور الزعيم المصري لبنان لتهنئة الرئيس المنتخب بمنصبه. قيل أيضاً إن الزيارة المناسبة لتلبية دعوة رسمية قديمة كان وجّهها كميل شمعون إلى نظيره المصري محمد نجيب عندما زار القاهرة عام ١٩٥٣. فكانت خشية من أن تُقابَل الزيارة بزحف المسلمين لاستقبال جمال عبدالناصر بعدما تحمّس زعماء لبنانيون لملاقاته والمناداة بضمّ لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة. الأمر الذي من شأنه استفزاز المسيحيين، والبلاد بالكاد خارجة من أزمة وطنية خطيرة كان التدخّل الناصري أحد أسباب تسعيرها واستدراجها إلى نزاع طائفي قاد إلى الاقتتال. قيل كذلك بأن يذهب الرئيس اللبناني إلى دمشق للاجتماع بنظيره المصري. فكانت خشية مماثلة من إغضاب المسيحيين من تصرّف كهذا يُقدِم عليه الرئيس في بداية عهده خارجاً لتوّه من الثورة المضادة، فيبدو على نقيض من صورة كميل

شمعون كأنه صنيعة جمال عبدالناصر. إذ ذاك كان اقتراح إجتماع الخيمة.

زار عبدالحميد غالب الرئيس واستمع إلى وجهة نظره، قبل أن يقصد دمشق ويجتمع بالرئيس المصري الذي كان يزورها حينذاك ويناقش معه الإقتراح. أما وجهة النظر اللبنانية فحبّذت لقاء الرئيسين عند الحدود اللبنانية – السورية.

بعد ٧٢ ساعة من زيارة قام بها لبيروت وفد من الجمهورية العربية المتحدة برئاسة رئيس المجلس التنفيذي في الإقليم الشمالي نور الدين كحالة، استدعى فؤاد شهاب رئيس الغرفة العسكرية النقيب أحمد الحاج في ٢٠ آذار ١٩٥٩، وطلب منه التوجّه إلى دمشق والإجتماع بوزير الداخلية في الإقليم الشمالي العقيد عبدالحميد السرّاج للإعداد لاجتماع بينه وبين جمال عبدالناصر. كانت فكرة الإجتماع أثيرت مجدّداً في زيارة حسين العويني دمشق في ٧ آذار، على رأس وفد لبناني رسمي لتهنئة جمال عبدالناصر بالذكرى الأولى لإعلان جمهورية الوحدة.

التقى أحمد الحاج الضابط السوري الكبير في مكتبه في ساحة المرجة. بادره الأخير سائلاً عمّا يحمله من اقتراحات فأجابه أن المطلوب التنسيق في تحديد مكان الإجتماع وزمانه وتدابير الحماية وتعيين الوفد المرافق والإجراءات المماثلة.

سأله عبدالحميد السرّاج: «أين تفكّرون في مكان اللقاء؟».

ردّ أحمد الحاج: «أين تقترح؟».

قال: «مركز الجمارك السورية في جديدة يابوس. يلتقيان في إحدى قاعاته».

عقّب زائره بأن المكان غير ملائم.

قال الوزير السوري: «لا أعلم إن كان لديكم في المصنع مكان يليق باجتماع الرئيسين. هل لديك مكان آخر؟».

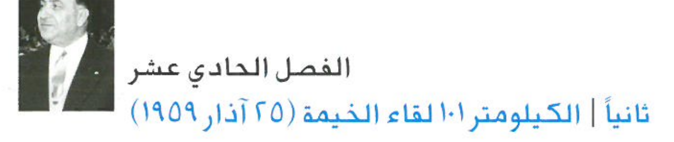
ردّ أحمد الحاج: «عند الحدود بين البلدين».

قال عبدالحميد السرّاج: «لا مباني في هذا المكان. هل يكون تحت خيمة؟».

ردّ بالإيجاب: «لِمَ لا يكون في خيمة عند الحدود اللبنانية – السورية يجتمع تحتها الرئيسان».

قال الضابط السوري بغضب: «الخيمة للبدو الرحّل. الإجتماع يُعقد في جديدة يابوس أو لا يُعقد».

بدا بذلك يوصد أبواب الحوار في وجه أحمد الحاج الذي عاد لتوّه إلى جونيه، وأطلع رئيس الجمهورية على حديثه مع عبدالحميد السرّاج. فطلب منه الإتصال بوزير الخارجية حسين العويني وإعلامه بالأمر. خابره، فأجابه أن يلازم بيت الرئيس بعض الوقت. بعد نصف ساعة اتصل به الوزير طالباً منه التوجّه مجدّداً إلى دمشق ومقابلة قائد جيش الوحدة المصرية –



السورية العميد عبد المحسن أبو النور الذي استجاب رغبة الضابط اللبناني. وكان حسين العويني قد هاتفَ سفير مصر عبدالحميد غالب وحضّه على التدخّل، فخابر الأخير مكتب الرئيس المصري في القاهرة.

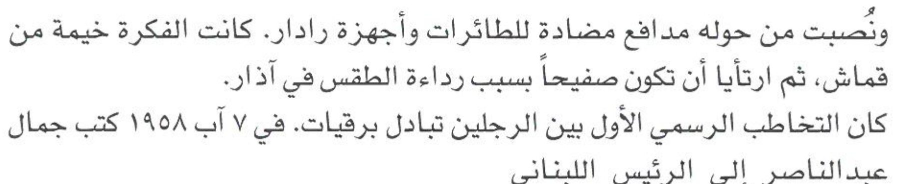
ما إن دخل أحمد الحاج مكتب الضابط المصري الواسع النفوذ في دمشق حتى بادره مستقبله قائلاً: «أطلب ما تشاء».

بدقة متناهية رسمت فرقة المسّاحين التابعين لمصلحة الشؤون الجغرافية في الجيش اللبناني موقع خيمة في منطقة حدودية مشاع، نصفها على الأراضي اللبنانية والنصف الآخر على الأراضي السورية، وأقامها الجيش الأول (وهي تسمية الجيش السوري في الإقليم الشمالي في الجمهورية العربية المتحدة). وُضِع كرسي جمال عبدالناصر في الأراضي السورية، وكرسي فؤاد شهاب في الأراضي اللبنانية. أما الطاولة فمُدّت على مساحة مترين مقتطعين من حدود البلدين معاً. ونُصبت إلى جانب خيمة الصفيح أربع خيم لجنود يتولّون حراسة المكان. قبل ٢٤ ساعة من التئام الإجتماع أعلن حسين العويني موعده بالتزامن مع مهمّة نيطت برئيس الشعبة الثانية العقيد أنطون سعد مع عبدالحميد السرّاج هي التدقيق في الإجراءات الأمنية لحماية الرئيسين. ورابطت في المكان وتولّت مراسم الاستقبال ثلاث فرق عسكرية لبنانية وسورية ومصرية.

كان قد تردّد حينذاك أن فؤاد شهاب قرأ المحاضر الرسمية والسرّية لاجتماعات سلفيه مع نظرائهما العرب منذ عام ١٩٤٣. قالت حجّته إنه يريد إجراء محادثات مثمرة مع نظيره المصري، بعيداً من المجاملات التي طبعت تلك المحاضر، وسعياً إلى علاقات بنّاءة مع مصر وسوريا على السواء.

كان قرار إجتماع خيمة الصفيح بسيطاً ومجرّداً، وأشبه بكبرياء غير حقيقية. تفهّم كلّ من الرئيسين رأي نظيره في عدم ذهابه إلى البلد الآخر وسط جدل سياسي دار في دولتيهما في آن واحد، هو أيهما من الرئيسين سيرضخ للآخر أولاً. عندما قيل له إن فؤاد شهاب يرغب في عقد الإجتماع عند الحدود اللبنانية – السورية، إكتفى جمال عبدالناصر بالقول: «ما يريده الرئيس شهاب أنا جاهز للقيام به. كلّ ما يريحه ويطمئنه سأنفّذه له».

الأربعاء ٢٥ آذار ١٩٥٩، وسط إجراءات أمنية مشدّدة على جانبي الحدود اللبنانية – السورية، إجتمع فؤاد شهاب وجمال عبدالناصر تحت خيمة بلغ طولها ١٥ متراً، في منطقة عُرِفت بوادي الحرير. أشبه بكوخ صغير جُهّز بوسائل التدفئة والكهرباء والمياه،



ونُصبت من حوله مدافع مضادة للطائرات وأجهزة رادار. كانت الفكرة خيمة من قماش، ثم ارتأيا أن تكون صفيحاً بسبب رداءة الطقس في آذار.

كان التخاطب الرسمي الأول بين الرجلين تبادل برقيات. في ٧ آب ١٩٥٨ كتب جمال عبدالناصر إلى الرئيس اللبناني مهنّئاً بانتخابه، فأجابه في اليوم نفسه شاكراً، ثم أبرق إليه في ٢٥ شباط ١٩٥٩ يهنئه بالذكرى الأولى لإعلان الوحدة المصرية - السورية، قبل شهر من لقاء خيمة الصفيح. كان ردّ جمال عبدالناصر على البرقية أن شعب الجمهورية العربية المتحدة يكنّ التقدير للشعب اللبناني. وعلى امتداد سني العهد الشهابي تبادلا البرقيات والمشاعر إياها.

في الطريق إلى اجتماع خيمة الصفيح، رافق حسين العويني رئيس الجمهورية في سيارته التي تقدّمتها دراجتان ناريتان ورافقتهما خمس سيارات جيب تابعة للحرس الجمهوري، وراح يمهّد له بالإشادة بمواصفات الزعيم المصري، والمزايا السياسية والأخلاقية المشتركة التي تجمعه بالرئيس اللبناني: ضابطان كبيران أضحيا على رأس حكم بلديهما. يلتقيان على الزهد والنزاهة والتجرّد والبساطة في الحياة الخاصة، وعلى نظرة متقاربة إلى سبل ممارسة السلطة بلا غطرسة واستقواء. يستمدّ كلّ منهما من تاريخ وطنه وتراثه عزماً على المحافظة على استقلاله وتطويره. شكا كلّ منهما كذلك من مرحلة سابقة في



بلديهما عمّها التسلّط والفساد واتباع سياسات داخلية منحازة افتقرت إلى الإنصاف والعدالة، وجنوح إلى تأييد محاور إقليمية. وجد حسين العويني في القواسم المشتركة هذه ما يحمل الرئيسين على التفاهم. كلاهما إختير بإرادة شعبه كي يحكم.

ردّ فؤاد شهاب على حسين العويني: «صحيح، ولكنه كان بكباشي عندما تسلّم الحكم، بينما كنت أنا لواء». العبارة نفسها كرّرها أمام مستقبليه من المسؤولين السوريين. وصل إلى مكان الإجتماع قبل نظيره المصري بدقائق. دنا العقيد عبدالحميد السرّاج من الرئيس اللبناني، وأبلغ إليه أن جمال عبدالناصر وصل، داعياً إياه إلى المشاركة في استقباله ما أن تهبط الطوافة العسكرية التي تقلّه.

ردّ الرئيس: «أفضّل لقاءه هنا». وبعدما حدّق في محدّثه، قال في هدوء: «عندما انتُخبت رئيساً كنت برتبة لواء، وكان الرئيس عبدالناصر برتبة بكباشي. لهذا أنا أتقدّم عليه في الرتبة العسكرية. وفي عُرفنا، نحن العسكريين، هو الذي ينبغي أن يستقبلني. لكنني سأنتظر وصوله هنا».



طاولة الحوار... آنذاك

وصل الرئيس المصري. تصافحا من دون عناق وتوجّها معاً إلى خيمة الصفيح. ستة جلسوا إلى طاولة مستطيلة نصفها على الأراضي اللبنانية والنصف الآخر على الأراضي السورية. بدأ الإجتماع في الحادية عشرة قبل الظهر، وانتهى بعيد الثانية

بعد الظهر. حضر فؤاد شهاب يرافقه وزير الخارجية حسين العويني، وجمال عبدالناصر يرافقه نائبه أكرم الحوراني ووزير الداخلية في الإقليم السوري العقيد عبدالحميد السرّاج وسفير مصر في بيروت عبدالحميد غالب.

فور جلوسهما إلى الطاولة تبادل الرئيسان مجاملات وكلاماً ودّياً تناول بعضه الإجتماع تحت خيمة. ثم قال فؤاد شهاب لجمال عبدالناصر: «أنت عملت من أجل الوحدة بين مصر وسوريا، وأنا أعمل من أجل الوحدة بين جناحي لبنان. وأعتقد أن مهمتي أصعب من مهمتك لأن لدينا أفرقاء متناحرين، وثمّة مَن يتدخّل ليحرّض هذا الفريق أو ذاك. وأعتقد يا سيادة الرئيس أنك استوعبت المشكلة اللبنانية، واقتناعي أنك قادر على المساعدة على حلّها».

ردّ: «نحن لا نريد للبنان إلا الخير والسلام والتعاون والوحدة الوطنية التامة بين أبنائه، قبل أي وحدة أخرى».

سأل الرئيس اللبناني: «في حال قَبِلَ لبنان الإنضمام إلى الوحدة المصرية – السورية، فهل توافق أنت؟».

إبتسم جمال عبدالناصر وقال: «طبعاً أقبل، خصوصاً إذا كان الإنضمام نتيجة إستفتاء شعبي وإجماع الغالبية الساحقة».

عقّب محاوره: «لو كنتُ مكانك لما كنتُ قَبِلت. لا على أساس إستفتاء، ولا على أي أساس آخر».

سأل: «لماذا؟».

قال: «لأن أي وحدة سينضمّ إليها لبنان سيجلس في حضنها وينتف ذقنها».

ضحك الرجلان.

قال الرئيس المصري: «فكرة إنضمام لبنان إلى الوحدة غير واردة. ونحن لا نسعى إلى هذا الهدف، ولا نعمل من أجله. كلّ ما يهمّنا أن تصان الوحدة الوطنية بين أبنائه. وهذا كلّ شيء. أؤكّد لك يا فخامة الرئيس أننا لن نتدخّل في شؤون لبنان، وليس في حسابنا التدخّل، في مقابل ذلك أريد منك ألّا تسمح بجعل لبنان ممرّاً أو مقرّاً لنشاطات تهدف إلى ضرب سوريا».

في حصيلة إجتماع خيمة الصفيح الذي استمرّ ثلاث ساعات، صدر عن الرئيسين مساءً بيان مشترك أذيع في بيروت ودمشق، أكّد المبادئ الآتية:

«**أولاً**: حرصهما على توثيق روابط الأخوّة وتنمية التعاون المثمر المتبادل بين الجمهوريتين الشقيقتين، في كلّ ما يؤدّي إلى دعم إستقلالهما وسيادتهما وكيانهما ضمن نطاق ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة.



ثانياً: إيمانهما بضرورة تدعيم التضامن العربي ودعم القضايا العربية وتأييدها.

ثالثاً: رغبتهما المخلصة في العمل على إيجاد حلول إيجابية للمسائل الإقتصادية المعلّقة بين البلدين في أقرب وقت على أسس التكافؤ وحفظ المصالح المشتركة والمتبادلة تأميناً لرفاه أبنائهما وازدهار أحوالهما. ومن أجل ذلك أصدر كلّ من الرئيسين توجيهاته إلى حكومته لمواصلة السعي ومتابعة المحادثات من دون إبطاء في هذا السبيل، بروح المودّة والتفاهم نفسها التي سادت إجتماع الرئيسين، والأخوّة الخالصة التي تسود مشاعر الشعبين الشقيقين».

كانت مفارقة هذا الإجتماع أن محضراً رسمياً لم يُدوّن أبداً. وبقي ما قاله الرجلان فيه مقتصراً على ما أدليا به عنه أمام معاونيهما. في وقت لاحق عبّر عبدالناصر عن ذلك بقوله: «أردنا أن يكون عفوياً بين شقيقين يباشران مرحلة جديدة من العلاقات الدولية والعربية على نحو مختلف يكون مثلاً يُحتذى به».

وأضاف: «كان اللقاء في ذاته مجاملة. ليس ثمّة ما كان ينبغي تصفيته. قلّبنا الصفحة القديمة لعلاقات لبنان بالجمهورية العربية المتحدة، وقرّرنا فتح صفحة جديدة. قلت للرئيس شهاب إن الجمهورية العربية المتحدة في تصرّفه في كلّ ما يريد ويقرّر».

قال أيضاً للرئيس اللبناني: «أرجو أن لا نضمر أي شيء في صدرنا إلى الغد، ويخفيه أحدنا عن الآخر إذا حدث أمر ما، قبل أن تفكّر في أننا فعلنا أو تعمّدنا أو أننا مسؤولون عنه أم لا. أرجو أن تحيطني علماً به فوراً لمنع أي إجتهادات أو إلتباسات. لي في دمشق (عبدالحميد) السرّاج، وفي بيروت (عبدالحميد) غالب، وفي القاهرة (سامي) شرف. سمِّ لي مندوبين من عندك».

بدوره فؤاد شهاب خرج من لقائه بجمال عبدالناصر بانطباع إيجابي أسرّ به إلى معاونيه، هو شعوره «كأنني أعرفه من زمن». تأثّر بجاذبيته وطريقة محادثته وعنايته باختياره العبارات المباشرة غير الملتبسة، ولا الباعثة على التوجّس والقلق. بدا حريصاً على التوجّه إلى محاوره اللبناني بدقّة وصراحة، راسماً الإطار الذي يتوخّاه لعلاقات جديدة بين الجمهورية العربية المتحدة ولبنان. في ما بعد سجّل جمال عبدالناصر ملاحظة لافتة هي أنه اكتشف في إجتماع الخيمة «أنني كنت أحكي كثيراً والرئيس شهاب يتكلّم قليلاً. كان مستمعاً جيّداً، وصادقاً في تفاهمه معي».

مساء ذلك اليوم التأم مجلس الوزراء واستمع من رئيس الجمهورية، حتى ساعة متأخرة من الليل، إلى نتائج إجتماع الخيمة.

وجد فؤاد شهاب أن الثقة بجمال عبدالناصر ممكنة، وقد طمأن أحدهما الآخر إلى رغبة

عميقة في التفاهم والإحترام. كانت الضمانات المتبادلة كفيلة بإرساء علاقات وثيقة بين البلدين، خصوصاً أن الزعيم المصري عبّر للرئيس اللبناني عن أمله في أن ينجح – وحكومته – في إعادة توحيد لبنان واستعادة إستقراره، وهو «لن يتعامل إلا معه شخصياً. من رئيس دولة إلى رئيس دولة».

كانت تلك إشارة بليغة إلى أن الجمهورية العربية المتحدة ستكفّ عن الطريقة التي قاربت بها علاقاتها بلبنان في السنوات الثلاث الأخيرة من عهد كميل شمعون، عبر إتصالات مباشرة ومستقلّة عن الحكومة اللبنانية مع سياسيين لبنانيين مناوئين لها، وتشجيعهم على تصعيد معارضتهم واستقبال هؤلاء في القاهرة ودمشق بالتفاتات خاصة.

- بعد حوار تمهيدي هادئ وسري بين الكبار في بيروت ودمشق، تمّ اللقاء على الحدود اللبنانية السورية واستمرّ ثلاث ساعات صدرت بعدها المقررات التاريخية التي تضمّنها البيان المشترك...

وبعد صدور هذا البلاغ بخطوطه العريضة التي تركّز بشكل خاص على السيادة والكيان والمصلحة اللبنانية كما المصرية والسورية، قيل أنه أثر في أوضاع المنطقة والتطوّرات التي شهدتها.

في الواقع لقد كان لهذا اللقاء التأثير الإيجابي على لبنان. لأن الرئيس عبدالناصر أصبح في كلّ المحافل السياسية العربية، المدافع الأول عن «وضع لبنان الخاص» ومقدّراً لظروفه. **أما الرئيس شهاب فكان يردّد دائماً أمام الأوساط المقرّبة إليه: «إنهم يتهمونني بمسايرة عبدالناصر أكثر مما أساير الرؤساء العرب الآخرين. هذا صحيح ولأسباب منها أنه يمثل لدى الشعوب العربية شيئاً أهم من كونه رئيس دولة ثم أن نصف لبنان يحبه».** رغم ذلك، لم يقم الرئيس شهاب بزيارة القاهرة رغم الدعوات العديدة التي وجهها إليه الرئيس عبدالناصر...

•••

ثالثاً | إستقالة رئيس البلاد (٢٠ تموز ١٩٦٠)

كان على الشهابيّة التي انطلقت من واقع عسكري أن تختار بسرعة برنامجها وخطة عملها، أن تقول ماذا تريد وكيف ستعمل على الصعيد السياسي. ثلاثة حلول برزت دون سواها:

١ – الديكتاتورية العسكرية.
٢ – الرجوع إلى النظام التقليدي.
٣ – تطوير النظام العتيد وتطعيمه بإصلاحات جذرية تكفل إستمراريته وتمشيه مع مقتضيات العصر والواقع.

إن إستبعاد الحل الأول أوقع الرئيس شهاب في حيرة الخيار السياسي بين حلّ ترسيخ النظام العتيد، وحلّ القيام بإصلاحات جريئة وجذرية لها إنعكاساتها على الوضع العام وعكسياتها في الأوضاع الخاصة. هذا التردد جعل الرئيس شهاب يقدّم إستقالته في ٢٠ تموز ١٩٦٠ فيتهافت الزعماء والنواب إلى «صربا» ليسألوا معتزلها البقاء في الحكم والتريث في القرار.

وقبل البحث في أسباب ومعنى هذه الإستقالة، نودّ أن نلفت إلى أن الخضّات التي يسببها وصول أو غياب «الأشخاص» عن السلطات، تؤكّد، مرة أخرى، ضعف مؤسساتنا السياسية وحقيقة الديموقراطية اللبنانية التي لم تكن قابلة للحياة ولا تزال إلا بفضل نظام تفويضي إنتهى بتسليم زمام الأمة والحكم في خلافاتها إلى سلطة رجل فرد.

ما هي حقيقة الإستقالة التي قدّمها الرئيس فؤاد شهاب في ٢٠ تموز ١٩٦٠ والتي تحوّلت إلى عيد وذكرى وإحتفالات تردّدت كلّ سنة؟[1]

«هل كانت مسرحية متقنة بإتقان؟... أم كانت الإستقالة تعبيراً حقيقياً عن زهد فؤاد شهاب في الحكم، ودفعاً للإتهامات الظالمة التي كان بعض الزعماء يوجهونها إليه، ومحاولة لوضع حد للفواتير السياسية التي كان يقدّمها له زعماء ثورة ١٩٥٨؟

«كان التشكيك بحقيقة الدوافع التي أملت على فؤاد شهاب تقديم إستقالته في ٢٠ تموز يدور في الخفاء، همساً، ومن خلال الإبتسامات الصامتة التي كان يتبادلها

(١) - مجلة الحوادث - عدد ١٧ تموز ١٩٧٠.



جاؤوا لثنيه عن عزمه... رينيه معوض، الياس الخوري وعبد العزيز شهاب يحاولون مع كثر إقناع الرئيس شهاب

بعض كبار خصوم الشهابية في الصالونات والأندية. أما اليوم فقد اختلف الأمر. وما أكثر الأحداث التي كان لها معاني وتفسيرات معينة عندما كان شهاب في أوج قوته ومجده، أخذت معانيها وتفسيراتها تتبدّل بعد أن تبارى «أكلة الجبنة» على حدّ تعبير الرئيس شهاب عن رجال السياسة - بعد أن تباروا في طعنهم بشهاب والشهابية ليمتدّ هذا الطعن من أقصى صفوف أعداء الأمس إلى أدنى صفوف الذين قامت الشهابية على أكتافهم.



ماذا عدا ممّا بدا؟[٢]

وما هي الحقيقة في إستقالة ٢٠ تموز؟

الأولى والدقيقة العشرون من بعد ظهر الأربعاء ٢٠ تموز ١٩٦٠، فاجأ رئيس الجمهورية اللبنانيين بحدث لم يتوقعوه. ترأس جلسة لمجلس وزراء حكومة أحمد الداعوق في صربا، وعلى أثر إرفضاضها أُعلِنَ أن الرئيس وجّه إلى رئيس مجلس النواب صبري حمادة كتاباً، كان قد قرأه على مسامع الوزراء، وقد إختلط لديهم الذهول بالوجوم:

«عطوفة رئيس مجلس النواب المحترم.

لمّا كنت قد قرّرت إعتزال منصب رئيس الجمهورية، فإنني أرجو أن تأخذوا علماً بذلك. وأرفق بهذا الكتاب صورة عن الرسالة التي وجّهتها في هذه المناسبة إلى المواطنين، راجياً قبول الإحترام».

وأقرن كتاب إستقالته بمرسوم يقضي بقبول إستقالة رئيس الحكومة أحمد الداعوق من وزارة الدفاع الوطني وتعيين قائد الجيش اللواء عادل شهاب وزيراً للدفاع الوطني مع إحتفاظه بمنصبه، وتعيين رئيس الأركان العامة الزعيم يوسف شميّط وكيلاً لوزارة الداخلية مكلّفاً تنسيق شؤون الأمن الداخلي مع إحتفاظه بمركزه. وهو بذلك أبقى على حكومة أحمد الداعوق معدّلة لملء شغور منصب رئاسة الجمهورية بعد تقديمه إستقالته، من غير أن يقتدي بسابقة بشارة الخوري تعيين رئيس حكومة ماروني تتولى صلاحيات رئيس الجمهورية على أثر إستقالة الأخير. ومن دون أن يفسح في المجال أمام إستعادة تكهّنات وظنون في أوساط المسلمين حيال إمكان تشكيك المسيحيين في صدقية تبوّؤ شخصية سنّية هي رئيس الحكومة صلاحيات رئيس الدولة فور شغور المنصب لأسباب طارئة، وجّه فؤاد شهاب إهتمامه إلى الجانب الأمني الأكثر تأثّراً بشغور رئاسة الجمهورية، الهاجس الذي لا يبرحه أبداً، بأن عيّن الضابطين الأعلى رتبة في الجيش، قائده ورئيس الأركان العامة، في المنصبين اللذين يجعلهما يمسكان بالأمن الخارجي والداخلي تماماً، ويبسطان سيطرتهما على النظام والشارع.

(٢) - المصدر المذكور.

كان رئيس الجمهورية قد خاطب أحمد الداعوق والوزراء، في جلسة مجلس الوزراء، قائلاً: «بعدما إستقرّت الأحوال في البلد وانتهت الظروف الإستثنائية التي أوجبت إنتخابي رئيساً للجمهورية، قرّرت الإستقالة. وكلّ ما أتمنّاه هو أن تتمكّن البلاد من إختيار خلفي في هدوء بعد اجتيازنا المرحلة الحرجة، وبعدما أصبح للبلاد مجلس نواب جديد».

في الوقت نفسه توجّه إلى اللبنانيين بالرسالة الآتية:

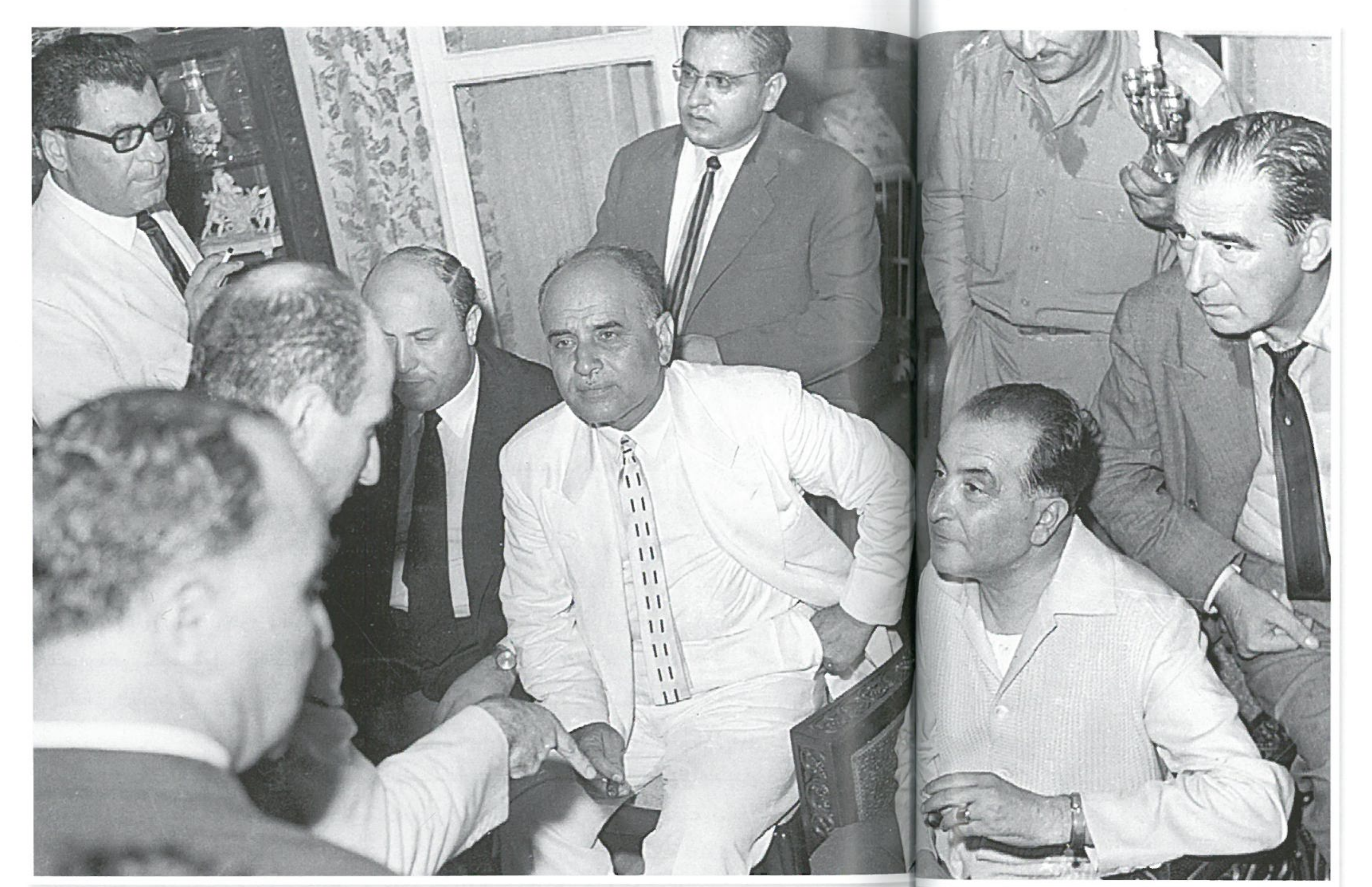
«إخواني اللبنانيين.

يوم أدّيت اليمين الدستورية إستهللت خطابي إلى ممثلي الأمة بقولي إن أصعب ما كُتب لي أن أجتازه، منذ سلكت طريق الجندية، إنما كانت المسافة التي تفصل بين مركز قيادة الجيش ومنبر الندوة النيابية. وفي الحقيقة ما نزلت عند إرادة الشعب التي عبّرت عنها أكثرية نوابه، وما قبلت شرف الرئاسة الخطير، إلا إيماناً مني بأنني ألبّي نداء الواجب، فأضطلع بمهمة شاقة في أحلك أيام وأحرج ظروف عاشتها بلادنا.

ومنذ الساعات الأولى حدّدت بيني وبين نفسي نطاق هذه المهمة ومداها، وانصرفت إلى أدائها بكلّيتي عقلاً وقلباً، مستعيناً بالله تعالى ومتعاوناً بثقة وإخلاص مع مجلس النواب والحكومات.

ولقد شاءت العناية الإلهية أن لا تخيّب آمال شعبنا، وأن يتجلّى طيب عنصره، فانقشعت غيوم الأزمة وأمحت آثار المحنة في أسرع ممّا يمكن كان يُظنّ، فجلت الجيوش الأجنبية عن أرضنا وعادت المحبة تشدّ قلوب اللبنانيين إلى بعضها، وزال الحذر والتوتر من علاقات لبنان بشقيقاته العربيات، ودبّت حياة جديدة في جسم الإقتصاد اللبناني بكلّ مرافقه، فانتعش وازدهر. ثم عملنا على وضع تشريعات أساسية هدفت إلى إرساء أجهزة الدولة على أسس واضحة وسليمة،





مداولات على ضوء الشموع... الرئيس شهاب بين عبد العزيز شهاب وصائب سلام

وأصدرناها في المهل المعيّنة لها. وهذه التشريعات ستؤتي ثمارها بعد أن يألفها المواطنون والموظّفون. وكان يجب أن يكون آخر المطاف، في المهمة التي قبلت الإضطلاع بها، تأمين تمثيل برلماني واسع. فيدخل إلى الندوة عدد كافٍ من ممثلي الفئات اللبنانية جميعها. فلما رأينا جوّ البلاد مهيئاً لمثل هذا العمل أقدمنا عليه، وانتخب الشعب المجلس الجديد.

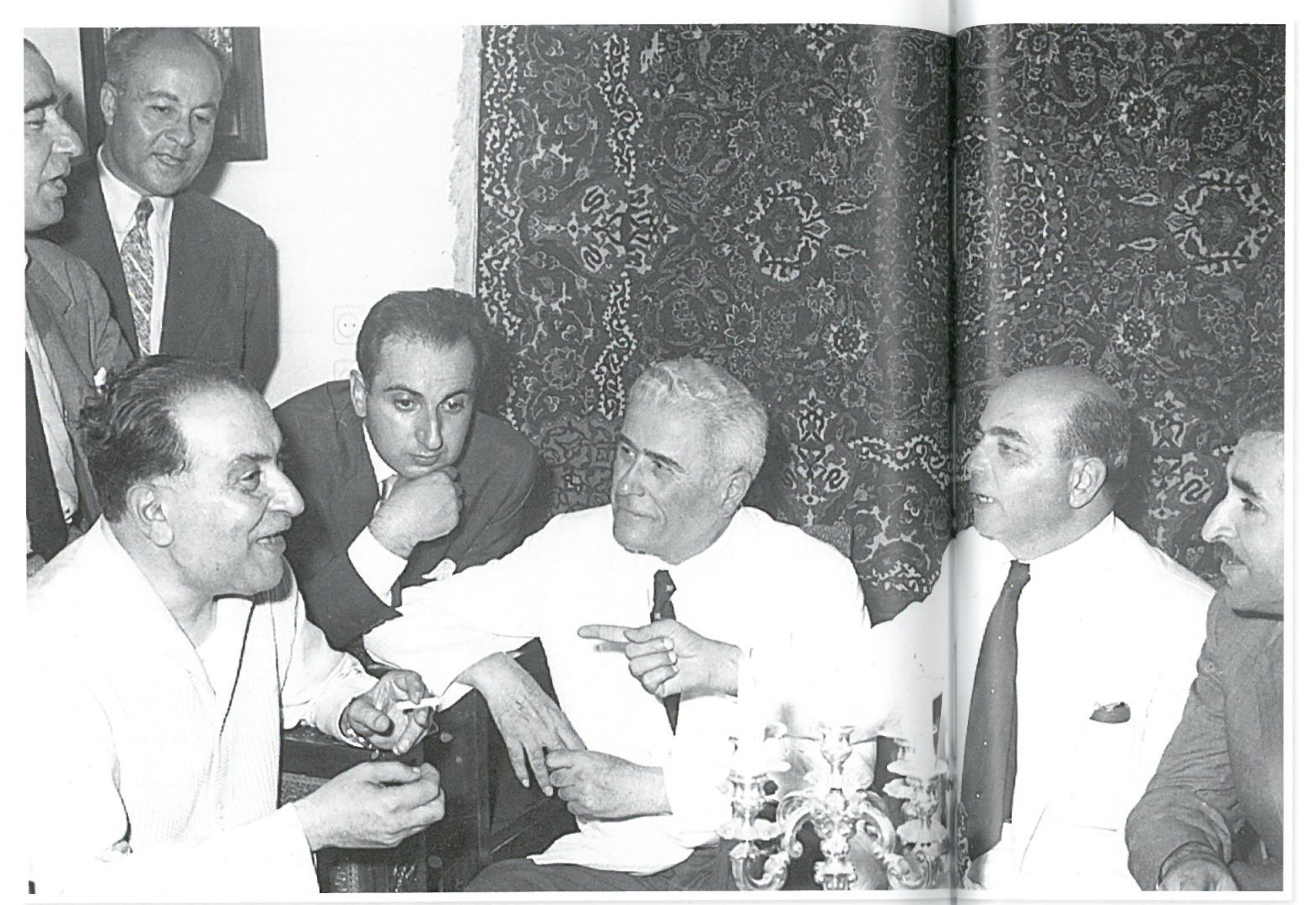
والآن وقد توافرت الأسباب لعودة الحكم إلى دورته الطبيعية، أعتبر أنني قمت بالواجب الذي من أجله أولتني الأمة ثقتها، وإنني أنجزت المهمّة التي أخذتها على عاتقي.
لذلك قرّرت، وأنا مرتاح الضمير، أن أعتزل منصب الرئاسة مفسحاً في المجال أمام ممثلي الأمة لينتخبوا، منذ مطلع عهد مجلسهم الجديد، رئيساً للدولة جديداً.
وفي هذه الساعة بالذات، أتوجّه صادقاً بالشكر إلى الشعب اللبناني العزيز على الثقة التي أولاني إياها طيلة مدّة رئاستي، وإلى جميع الذين آزروني وعاونوني من سياسيين وموظفين إداريين وعسكريين.
كما إنني أناشد اللبنانيين قاطبة، مقيمين ومغتربين، أن يحافظوا على مقوّمات الإستقلال الذي هو نعمة لا تعادلها نعمة. فيوحّدوا صفوفهم وقلوبهم، ويتمسّكوا في كلّ آن بميثاقهم الوطني شرعة الكيان غير المكتوبة، فيحترموه ويلزموا حدوده. كما عليهم أن يحترموا دستور البلاد ونظام الحكم المنبثق منه. وأناشدهم أن يحافظوا، أيضاً، على صلات الأخوّة والأمانة المتبادلة بينهم وبين إخوانهم في الدول العربية، وعلى علاقات الودّ والسلام مع جميع الأمم.
والله أسأل أن يحرس وطننا الحبيب ويجنّبه المخاطر والعثرات، ليظلّ مرتعاً للحريّة والخير والجمال».
كان مجلس الوزراء قد قرّر دعوة مجلس النواب إلى الإجتماع في ٢٦ تموز لإنتخاب خلف للرئيس المستقيل.
مثّل تنحّي فؤاد شهاب سابقة مغادرة رئيس للجمهورية منصبه طوعاً، دونما إكراه أو شغب أو ضغوط سياسية، معلّلاً إستقالته بأن المهمّة التي جاء من أجلها قد أنجزها: إسترجعت البلاد حياتها الطبيعية ووحدتها الوطنية والإستقرار والأمن بعد إنهاء ذيول «ثورة ١٩٥٨»، وأجريت إصلاحات إدارية أدّت إلى إنجاز ١٦٢ مرسوماً إشتراعياً قبل سنة، وإنتخابات نيابية عامة صحّحت التمثيل السياسي والشعبي، وأعيد بناء علاقات لبنان بجواره العربي، خصوصاً مع جمال عبدالناصر الذي كان لا يزال زعيماً للجمهورية العربية المتحدة. باستقالته المفاجئة، أراد الرئيس أيضاً دحض التهمة التي ساقها ضده كميل شمعون عندما عزا تحييد الجيش في الحرب الأهلية إلى رغبة قائده في الوصول إلى رئاسة الجمهورية.
بعدما إعتبر فؤاد شهاب أن مهمته كقائد لشعبه انتهت، حضّ على إنتخاب رئيس سياسي له.
قال الرئيس المعتكف: «إتخذت قراري بعد تفكير ناضج وإرادة صحيحة. ضميري



مرتاح للغاية. استجبت حاجة البلاد والوضع المتردّي فيها، وقد تطلّب مني أن أكون على رأس الدولة لإخراجها من أزمتها. الآن عاد الوضع إلى طبيعته وإلى النظام، والقطار أصبح على السكة».
أضاف الرئيس المستقيل: «أنا مقتنع كلياً بأن مهمّتي انتهت، وأن المتبقي من العمل يمكن إستكماله طبيعياً وسيكون ذلك سهلاً، ويمكن أن يأتي بعدي رئيس يملك ثقة البلاد».
للتوّ بدا أنه أعدّ سلفاً مخرجاً لإستقالته هو إنتخاب بشارة الخوري خلفاً له.
قبل ظهر ذلك اليوم، قبيل إنعقاد مجلس الوزراء، أوفد الوزير فيليب تقلا إلى الرئيس السابق في منزله في الكسليك لاستمزاج رأيه في الحلول مكانه وإبلاغه الآتي: «إن الرئيس شهاب يرى أنك الوحيد المؤهّل لخلافته في رئاسة الجمهورية، وأن عليك أن تكون مستعداً لذلك لأنه في صدد الإستقالة خلال ساعات».
ردّ بشارة الخوري: «سأجيبه بنفسي».
إنتقل إلى مكتبه، وخطّ له رسالة تمنّى فيها التراجع فوراً عن قراره والبقاء في سدّة الرئاسة، لأن أحداً - أياً يكن - ليس في وسعه الحلول محلّه. وأعلمه أيضاً أنه غير مستعد للترشّح للمنصب، ولا لخلافته. وأورد بضع حجج أخرى تدعم وجهة نظره في بقاء الرئيس في الحكم.
قبل أن يعود فيليب تقلا إلى جونيه من مقابلة بشارة الخوري، كان الرئيس قد استقبل ضباطاً كباراً في الجيش، أذِنَ بدخولهم عليه. كانوا إميل بستاني وجميل الحسامي وغطّاس لبكي وشوقي غلمية وخطّار حيدر وداود حمّاد ومنير حمدان ويوسف عبود. هرعوا إليه بعد تلقيهم نبأ الإستقالة. جَمَعَهم فؤاد شهاب على الشرفة الزجاجية، وسمع منهم مناشدة بالعودة عن قراره. بعد لحظات حضر فيليب تقلا. أومأ له الرئيس بملاقاته في صالون البيت. اختليا عشر دقائق تبلّغ خلالها موقف بشارة الخوري الذي قصد في وقت لاحق بكركي، وأطلع البطريرك الماروني بولس المعوشي على رفضه إستقالة رئيس الجمهورية، وإستطراداً الحلول مكانه.
السادسة مساءً إجتمع في مجلس النواب ٨٠ نائباً رفضوا بدورهم التنحّي في خضمّ تظاهرات ومسيرات شعبية أحاطت بمبنى البرلمان، داعية الرئيس إلى العودة عن إعتزاله. في حصيلة إجتماعهم رفع النواب الـ ٨٠ عريضة إلى فؤاد شهاب حضّوه فيها على التراجع عن قراره ووقّعوها، وتوجّهوا بها - وعلى رأسهم صبري حمادة - إلى جونيه، الثامنة مساءً، تواكبهم مئات وفود شعبية مشاركة في رفض التنحّي.

في أثناء لقائه الضباط الكبار، تلقّى الرئيس مكالمة هاتفية من أركان الشعبة الثانية أنبأته بأن النواب في طريقهم إليه بين دقيقة وأخرى، لثنيه عن قراره. طلب من الضباط مغادرة المنزل «لأن من غير المناسب، ولا القانوني، أن يبقى الضباط هنا ويتفاعلون مع هذا الحدث الذي هو سياسي أولاً وأخيراً».
وتوجّه إلى إميل بستاني قائلاً: «عليك إيجاد الوسيلة الفضلى للخروج أنت ورفاقك قبل وصول النواب».
فانصرفوا فوراً.
بدا المقصود من هذا الطلب تفادي أي تأويل خاطئ لاحتمال تراجعه عن إستقالته تحت وطأة ضغوط النواب، فتكون إستجابته بناءً على رغبة هؤلاء لا الجيش والضباط الكبار.
ساعة ذاك كانت قد تجمّعت أمام مقرّ الرئاسة في صربا ومنزله تظاهرات ومسيرات شعبية. تقدّم النواب منه فيما رئيس المجلس يحمل كتاب الإستقالة، حاضّين إياه على العودة عنها تأييداً لعريضتهم، كالآتي:
«فخامة الرئيس اللواء فؤاد شهاب الأفخم.
إن خبر إستقالتكم كان مفاجأة أليمة لكلّ الشعب اللبناني الذي عرف فيكم المثالية في التصرّف وروح التضحية في تأدية الواجب الوطني الذي تجلّى في حياتكم العسكرية والسياسية. إننا نشعر بإجماع البلاد، في هذا الظرف الخطير، على عدم قبول إعتزالكم هذا المنصب الذي تشغلونه بكلّ إخلاص وتجرّد وأمانة. فبوصفنا نواب الأمة، نناشد وطنيّتكم بأن تعودوا عن هذا الإعتزال كي تستطيعوا إتمام رسالتكم السامية للنهضة بلبنان، سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً، فتجنّبوا البلاد في الظرف الحاضر الدقيق أزمة لن ترضونها لها».
عندما تجمّع النواب في بيته خاطبهم قائلاً: «كلّكم يعلم أنني رفضت عام ١٩٥٢ منصب رئاسة الجمهورية، لأنني لا أريد أن أقحم الجيش في السياسة. وبعد حوادث عام ١٩٥٨ أُرغمت على ترشيح نفسي لرئاسة الجمهورية، وأُرغمت تالياً على القبول بهذه المسؤولية إنقاذاً لبلادي التي كانت تتخبّط في أزمة حادة. ومنذ





إذا كنت ذا رأيٍ فكنْ فيه مقدماً...

اللحظة الأولى صمّمت على أن أستقيل من منصبي حالما تعود الحياة إلى مجاريها، لأنني أريد أن يبقى الجيش بعيداً من السياسة. واليوم وقد انتخبت البلاد مجلساً نيابياً جديداً يمثّل النزاعات والإتجاهات المختلفة، وأنا لا أحب السياسة وهي بعيدة عني».
قاطعه إذ ذاك نواب، فطلب ريمون إده من صبري حمادة كتاب الإستقالة وقال للرئيس: «هذه الإستقالة لم تُسجّل ونعتبرها كأنها لم تكن».

وسحبها صائب سلام من مظروفها في يد ريمون إده، سائلاً النواب: «موافقون على إحراقها؟».

ردّوا: «إحرقها».

تقدّم ألبر مخيبر وأحرق كتاب الإستقالة على نار ثلاث شموع في شمعدان بسبب إنقطاع التيار الكهربائي نتيجة إطلاق نار شارك فيه الأهالي والجنود. بدا الرئيس مصرّاً على التنحّي، قائلاً للنواب: «أنا مقتنع بأنه يجب أن أستقيل».

ولعلّ اللافت أن كتاب الإستقالة الذي أحرقه النواب، هو النصّ المطبوع على آلة كاتبة أرسله الرئيس إلى صبري حمادة، مذيّلاً بتوقيعه، فيما احتفظ بمسودّته في وثائقه الخاصة.

كان أبرز المتحلّقين حول رئيس الجمهورية حلفاء له وخصوصاً حينذاك: صبري حمادة وكمال جنبلاط ورشيد كرامي وبيار الجميّل وريمون إدّه وصائب سلام، إلى نواب آخرين كألبر مخيبر وعدنان الحكيم وعبدالعزيز شهاب وخليل الخوري وجميل لحود وعثمان الدنا. حضر كذلك عدد كبير من ضباط الجيش على رأسهم رئيس الأركان العامة الزعيم يوسف شميّط يثنونه عن إستقالته.

التاسعة مساءً صدر بيان عن الرئيس قال بعودته عن التنحّي: «تجاه الردّ الحاسم الذي أعربت عنه جميع الكتل النيابية في المجلس حيال إستقالة فخامة الرئيس شهاب، وتجاه ضخامة التعبيرات الشعبية في بيروت وطرابلس ومدن الساحل ومناطق الجبل، إعتبر الرئيس شهاب



أنه لم يعد يسعه إلا أن ينزل عند رغبة الشعب ويقبل بالعودة عن الإستقالة».

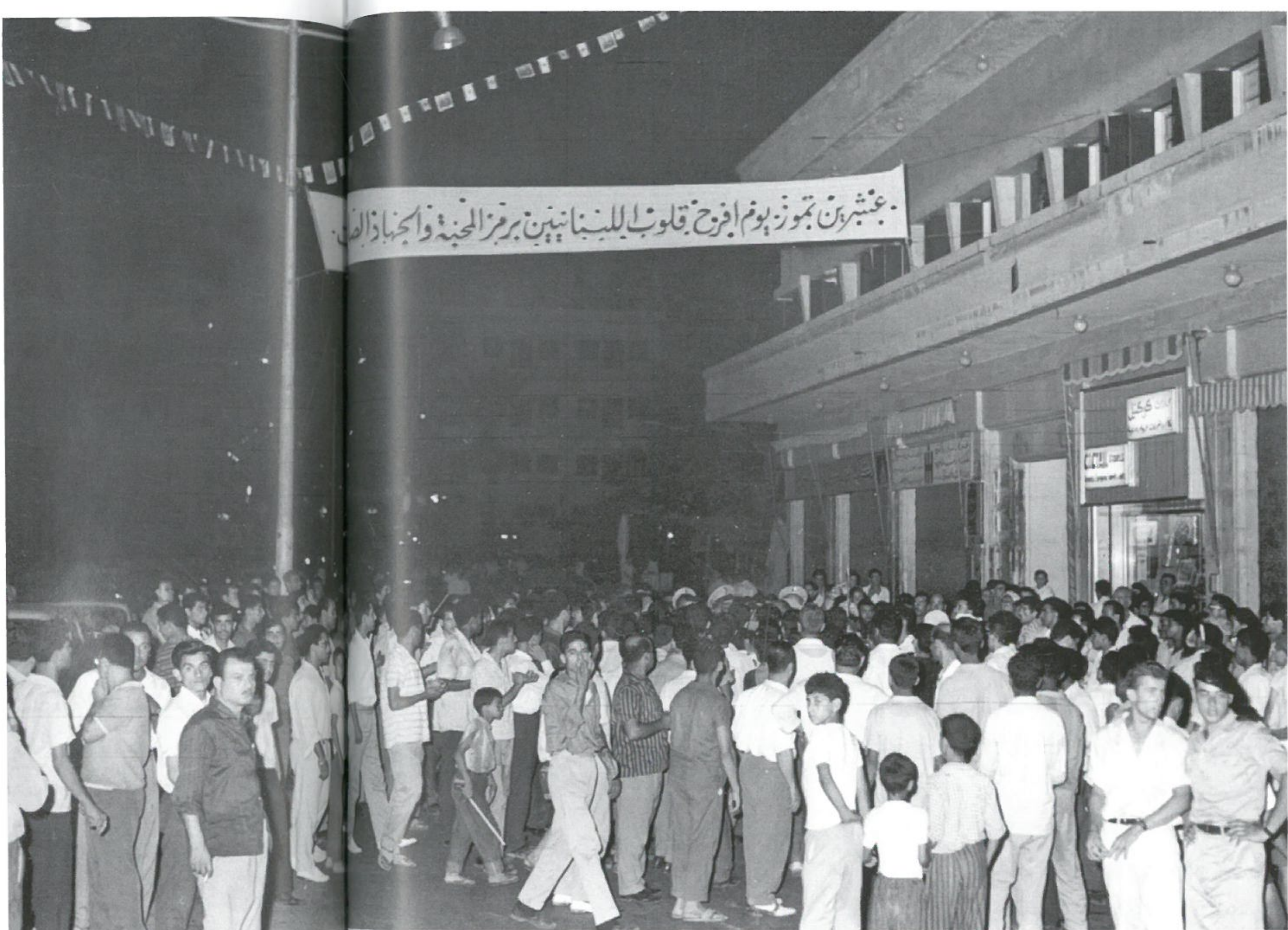
لكن قرار التراجع عنها إنبثق أولاً من إرادة اثنين: زوجته روز صاحبة الكلمة المؤثّرة فيه، وصديقه المونسنيور أنطوان قرطباوي.

إنتحت به في غرفتهما وقالت له، وهي تجلس إلى حافة السرير، وقد فتحت راحتيّ يديها وأطبقتهما على يديه، وشدّت عليهما بحرارة: «كنتَ وعدتني عند انتخابك أنك ستستقيل من الرئاسة عندما يتحسّن الوضع ويعود الإستقرار ولا يعود لك دور. أنت الآن وفيتَ بوعدك واستقلت. لكن الناس في الخارج في حاجة إليك أكثر مني. والوعد الذي قطعته لي، انسه. لقد حرّرتك منه. أكمل السنوات المتبقية من ولايتك وأنا إلى جانبك باستمرار».

قبل أقل من سنتين، كانا في وضع مشابه. إلى حافة السرير نفسه. لدى عودته من جلسة أدائه اليمين الدستورية في ٢٣ أيلول ١٩٥٨ إلى منزله، قصد غرفة نومه وجلس إلى حافة السرير وصلّى للسيّدة العذراء، سيّدة حريصا، كي تمدّه بالمساعدة في مهمته الجديدة. إلى جانبه روز، عند حافة السرير، صلّت معه وشدّت على يده.

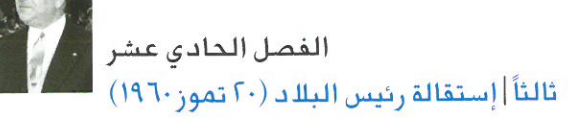
في السنوات الطويلة التالية، خصوصاً بعد غياب الرئيس، كلّما أتت على ذكر هذه الحادثة ترقرقت الدموع في عينيها وبكت. لم تكن تؤيّد وصوله إلى رئاسة الجمهورية، راغبة في البقاء إلى جانبه في حياة هادئة، بعيدة من الضوضاء والحياة العامة الصاخبة. فقطع لها وعده ذاك.

لأن فساد الرأي أن تتردَّدَ



تُرى أين راحوا...

كان فؤاد شهاب قد تعرّف إلى المونسنيور أنطوان قرطباوي عندما أقام الأخير مؤسسة مهنية لمساعدة الشباب والفقراء، فنشأت بينهما صداقة اتسمت ببعد خاص وشخصي بسبب علاقة وثيقة ومباشرة جمعت المونسنيور بدوائر القرار في الفاتيكان. بعد ساعات من إعلانه إستقالته، تلقّى الرئيس مكالمة هاتفية من صديقه ناقلاً إليه إرادة الكرسي الرسولي في العودة عنها.



خرجت روز رينيه بواتيو من الغرفة بادية الإرتياح وعلى وجهها ابتسامة. أما هو فتفادى إظهار أي إنفعال على محيّاه. فكان أن حمله صبري حمادة وعدنان الحكيم، قبل أن ينضمّ إليهما نواب آخرون، على الأكتاف وسط تصفيقهم وجمهور المحتشدين في البيت الصغير، إيذاناً بانتهاء الأزمة.
في الغداة زاره بطريرك الموارنة في صربا، وهنّأه على تراجعه عن إستقالته.

بعيد إستقالته، ثم عودته عنها، قال خصومه إنه ناور كي يبقى أقوى في الحكم، وينتزع تفويضاً إضافياً إليه لتعزيز قبضة العسكريين في السلطة وإمساكهم بكلّ مفاصلها، من دون أن يكون جدّياً في التنحّي. أما مؤيّدوه فقالوا برغبته في إستعادة عزلته الشخصية وإبتعاده عن الصخب السياسي والإجتماعي، والإنغلاق على حياته وزوجته، الموصدة الأبواب دون الآخرين. فالرجل الذي لم يحب السياسة والسياسيين، ووجد هؤلاء مصدر مراوغة وخداع، أمضى سنين طويلة ضابطاً لم يكن الناس يقصدونه، ولا هو كان يقصد أحداً.

في ما بعد، قال الرئيس العائد لبعض معاونيه: «كنت أريد الإستقالة، ولكنهم أصرّوا عليّ البقاء في الحكم. لم يفهموا عليّ أنني لم أكن أريد الرئاسة عام ١٩٥٨».

وأضاف: «إستقلت حتى أكذّب ما قيل عني إنني أريد الرئاسة. أصررت على أن أحكم وكأنه تفويض جديد أو إعادة إنتخاب حتى أقدر على فعل ذلك ما داموا يريدونني فيه».

قال الرئيس للياس سركيس أيضاً: «الآن ألحّوا عليّ، جميعهم، وأرغموني على العودة إلى الرئاسة، وفعلت. لكنهم لن يتركونني أحكم بالطريقة التي أرتأي».

بيد أن إستقالته كانت محك علاقته بمجلس النواب، بمقدار ما كانت إمتحاناً للمجلس الذي بدا أن عليه أن يعزّز ثقته برئيس الجمهورية ويُطلق يده في الحكم. فإذا بالعودة عن الإستقالة إقتراع جديد له في منصبه مزدوج البعد: اقتراع نواب المجلس المنتخب

بعدما كان صوّت لانتخابه قبل سنتين نواب برلمان عام ١٩٥٧، واقتراع المواطنين الذين تظاهروا إحتجاجاً على الإعتزال داعين إياه إلى التراجع عنه.

ظُهر ذلك اليوم إختصر الرئيس لجورج نقاش مغزى وجوده في الحكم: «ليس أنا مَن انتخب اللبنانيين. أنا لا أمثّل سوى إستحالة اتفاقهم على إنتخاب آخر».

في المساء، تحت وطأة الضغوط التي أرغمته على التراجع، وقرع أجراس الكنائس في الجبل والتظاهرات والمسيرات الحاشدة إلى جونيه وإجماع الأحزاب والطوائف مرة أخرى على أن يقول نعم ثانية في الحكم، هي بمثابة شرعية إستثنائية متجدّدة له، إستنتج الرئيس العائد أمام صاحب جريدة الأوريان أن هذا الإجماع لا يعدو كونه إجماعاً سلبياً. إذا كانت فكرة مغادرته الحكم أدّت إلى مثل هذا الذعر، فلأنه ظهر للأمة كآخر سور لمواجهة الفوضى، وللسياسيين إياهم آخر خط دفاع عن نظام يستطيعون من خلاله متابعة ألاعيبهم وتعزيز طموحاتهم.

كانت التظاهرات التي أحاطت بفيلا صربا ومنزله في جونيه أول إمتحان لشعبية رئيس عُرِف أنه غير شعبي، نأى بنفسه عن أي علاقة مباشرة بالناس والجماهير. على نقيض من شعبية كميل شمعون وبيار الجميّل، وكذلك بشارة الخوري الذي جال على إمتداد ولايته الرئاسية الطويلة على معظم المناطق اللبنانية ولقي حفاوة شعبية، اكتفى فؤاد شهاب بصورة الرئيس المبتعد عن علاقة شخصية مباشرة وحميمة بالمواطنين، وهو الأكثر التصاقاً بتحقيق حاجاتهم الإجتماعية والإنمائية وإنصافهم بالعدالة. كانت إستقالة ٢٠ تموز ١٩٦٠ المرة الأولى التي تضفي عليه صورة رئيس شعبي يستنجد به السياسيون ومواطنوه كي لا يتخلّى عن قيادة البلاد. لم ترمِ هذه الدلالة إلى تشبّثهم برئيسهم فحسب، بل أيضاً جعلوا منه قيصراً وضعوا فيه خوفهم من الفوضى وآمالهم ومصيرهم ومستقبلهم وكيان الدولة والنظام والوطن.

بعد طيّ صفحة الإستقالة، بدأت مرحلة جديدة. إستقالت حكومة أحمد الداعوق وخَلفتها حكومة ترأسها للمرة الأولى في هذا العهد صائب سلام. كانت تلك، كذلك، المرة الأولى يترأس الزعيم البيروتي حكومة بعد محاولة أحجم عن إستكمالها في ١٧ أيلول ١٩٥٢ عندما كلّفه بشارة الخوري تأليف حكومة ثلاثية، فأحجم.

ورغم التباعد الحاد بين رئيسي الجمهورية والحكومة، أعادت حكومة صائب سلام – الأولى في مرحلة ما بعد إنتخابات عام ١٩٦٠ – وضع جزء رئيسي من الحكم في يد الطبقة السياسية التقليدية. بعدما سلّم الرئيس بعودته عن التنحّي،



إستخلص من التجربة الجديدة أن عليه إدارة حكم يُمسك بسيطرته الفعلية الزعماء التقليديون، وهم أنفسهم الذين حضّوه على البقاء في منصبه كي يحكموا من خلاله. كان قد تولّد إذ ذاك واقع إنطوى على تناقض حاد هو أن الرئيس العائد بتفويض جديد كي يحكم بقوّة، وجد نفسه عاجزاً عن أن يحكم باستقلال كامل عن أولئك.

في الأول من آب ١٩٦٠ تألّفت حكومة صائب سلام من ١٨ وزيراً. كانت الأكبر عدداً منذ أولى حكومات الإستقلال عام ١٩٤٣، وخرجت على نسق أدرجه رئيس الجمهورية في الحكومات الثلاث الأولى، القليلة العدد فلم تتجاوز ثمانية وزراء، والقليلة الاعتماد على الزعماء والبيوت التقليدية. في الحكومة الجديدة دخلت بيوت سياسية عريقة مثّلت، في مجلس الوزراء بعد مجلس النواب المنتخب، الكفة الغالبة. إلى عائلة سلام، كانت عائلات إرسلان وجنبلاط والخوري وتقلا وصفيّ الدين والعلي وغصن وسكاف والجميّل وفرنجية. ناهيك بوجوه جديدة. كان بين الوزراء شهابيون، وكان كذلك غير شهابيين قريبون من كميل شمعون كزعيم زحلة جوزف سكاف، وزعيم عكار سليمان العلي، والزعيم الدرزي الآخر مجيد إرسلان.

راعى فؤاد شهاب، في المرحلة الجديدة من عهده، التوازن المنبثق من البنية السياسية لمجلس النواب المنتخب. عادت الطبقة التقليدية قويّة بحافزين اثنين: إستعادتها مجدّداً فاعليتها في إدارة الحياة السياسية اللبنانية وقد رجع إليها الزعماء الذين أسقطهم كميل شمعون في إنتخابات عام ١٩٥٧، وإبرازها لرئيس الجمهورية العائد أن عليه الأخذ في الاعتبار حاجة حكمه إليها. كان المقصود بذلك أن على رئيس الجمهورية أن يدرك أنه لن يقوى على المضي في السلطة بلا التعويل عليها. هكذا أظهرت حكومة صائب سلام تراجعاً عن الصورة الجديدة للسلطة الإجرائية في السنتين المنصرمتين. عبّر عن هذا التحوّل البيان الوزاري لحكومة صائب سلام، لدى مثولها أمام مجلس النواب في ١٨ آب ١٩٦٠، بالقول: «إن الروح الوطنية ذاتها هيمنت على تشكيل حكومتنا بقصد أن تأتي، مثل هذا المجلس الجديد، ممثّلة جميع الفئات والتيارات اللبنانية».

إستقال صائب سلام في ١٦ أيار ١٩٦١، وأعاد الرئيس تكليفه رئاسة حكومة ثانية إستمرّت حتى ٣١ تشرين الأول من السنة نفسها، كانت خاتمة تعاون الرجلين. في الحكومة الثانية عاد فؤاد شهاب إلى حكومة الثمانية بمعظم وزراء سابقتها، سبعة منهم كانوا نواباً ما خلا فيليب تقلا.



وأخيراً... استجاب الرئيس

لنبدأ بالأصوات والوقائع...

صباح ذلك اليوم، ذهب أحمد الداعوق ومعه وزراء حكومته إلى القصر الجمهوري في صربا لحضور جلسة عادية من جلسات مجلس الوزراء... ولم تمضِ فترة قصيرة من الوقت حتى خرجوا من القصر بمفاجأة أذهلتهم قبل أن تُذهل الناس: قدّم الرئيس فؤاد شهاب إستقالته من منصب الرئاسة وتلا على الوزراء نصّها. وعندما وقف الوزراء

على باب القصر لأخذ الصورة التذكارية مع الرئيس، كانت آثار الدمع ما تزال ظاهرة. وكانت تقاطيع الوجوه تتحدث عن كارثة ستحلّ بالبلاد.

ولم يكد رئيس الجمهورية يرفع الجلسة حتى أسرع المستشارون إلى إعطاء النبأ مع الكتاب (كتاب الإستقالة) إلى الإذاعة لتعميمه على المواطنين. وذهب شهاب إلى بيته في جونيه، وأبلغ كلّ من يهمه الأمر أن الأبواب أصبحت مقفلة في وجه الزائرين أو الراغبين في بذل أية محاولة لإقناعه بالعدول عن قراره. وقد ظلّ الناس مدة طويلة يبحثون عن الأسرار الكامنة وراء هذه الإستقالة ويحاولون فك ألغاز هذه المفاجأة المذهلة.

... كثرت الروايات حول الظروف التي سبقت مفاجأة الإستقالة. قيل مثلاً إن الرئيس شهاب فاتح الشيخ بشارة الخوري في الفكرة قبل تنفيذها، فحاول الشيخ أن يثنيه عن عزمه ثم قال له: كيف تترك قبل أن تجد مَن يأتي مكانك؟

ويوم أذيع نبأ الإستقالة، امتلأت الأندية السياسية بأخبار تذكر أن الشيخ بشارة الخوري يستعد للعودة وأن كاظم الصلح بدأ إستشاراته لتأليف الحكومة الجديدة.

وفي جلسة مجلس الوزراء يوم ٢٠ تموز، قال الرئيس شهاب لرئيس حكومته أحمد الداعوق ووزرائه: «لقد قررت الإستقالة من منصبي بعد أن استقرّت الأحوال في البلاد. وانتهت الظروف العصيبة الإستثنائية التي استوجبت مجيئي. وكلّ ما أتمناه أن تتمكّن البلاد من اختيار خلفي بهدوء بعد اجتيازنا المرحلة الحرجة وبعد أن أصبح للبلاد مجلس نواب جديد».

فعلت أنباء الإستقالة في صفوف النواب فعل الهزة، وقد أصيب الكثيرون منهم بالذهول تحت وطأة المفاجأة. وأسرع بعضهم إلى مكتب رئيس المجلس لمعرفة التفاصيل. وإذا بهم يفاجأون بأن صبري حمادة هو آخر من يعلم. وأنه كاد أن يكسِّر التلفون وهو يبذل المحاولات للتكلّم مع شهاب في منزله. وبعد أن قطع حمادة الأمل في معرفة أيّ شيء، دعا النواب للقاء في منزله الساعة السادسة مساءً.

وفي الموعد المحدد التقى عند حماده أكثر من ثمانين نائباً، أخذوا يتبادلون الآراء حول

دوافع الإستقالة والنتائج التي تترتب عليها ونسبة الأمل في إقناع شهاب بالعودة عنها[٣].
ولكن صبري حمادة قطع كلّ أمل عندما أعلن أمام النواب: «إنني أعرف الجنرال أكثر من أي شخص. وعندما يتخذ قراراً فمن المستحيل إقناعه بالعدول عن تنفيذه. وأن رفضه التحدث على التلفون وتعليماته بمنع أيّ كان من الوصول إلى منزله دليل تمسّكه بالإستقالة. ولذلك فمن الأفضل أن نبدأ البحث عن رئيس جديد».

... «رغم هذا فقد خرج النواب بشكل مظاهرة وتوجّهوا بموكب سيارات إلى جونيه يتقدّمهم صبري حمادة. وانتهت الزيارة بعودة الرئيس شهاب عن الإستقالة بعد أن أحرقوا كتابها على ضوء الشموع في أعقاب إنقطاع التيار الكهربائي بسبب إطلاق الرصاص قرب البيت.

وفي اليوم التالي. بدأت المظاهرات الشعبية... وبقي الرئيس شهاب في الحكم بواسطة إستفتاء شعبي. بعد أن هدأت الضجة، ذهب أحد النواب إلى صربا، وسأل الرئيس شهاب عن أسباب إستقالته، فأجاب الرئيس: «**القضية بسيطة... لقد وضعت القطار على الخط ودعوت اللبنانيين إلى إختيار سائق جديد. لست أنا مَن انتخب اللبنانيين عقب الثورة: فإنني لا أمثل غير إستحالة اتفاقهم على شخص آخر**».

ثم عاد النائب يسأل: «**ولكن يا فخامة الرئيس، يبدو أنك مصاب بنوبة قرف. وإن هذه النوبة كانت أحد أسباب إستقالتك**». فردّ شهاب: «**هذا صحيح... لقد تبيّن لي أنني لا أستطيع أن أنفذ كلّ ما أريد من إصلاحات...**». قال النائب: «**والدستور يا فخامة الرئيس يعطيك صلاحيات واسعة لمَ لا تستخدمها؟**». أجاب شهاب: «**هذا الكلام ليس صحيحاً. لقد كان فيليب تقلا وفؤاد بطرس من هذا الرأي ولكنني وقفت ضدهما. وبعد إستشارة بعض كبار رجال القانون في فرنسا (موريس غارسون) تبيّن أن الحق معي. إن رئيس الجمهورية في هذه البلاد لا يستطيع أن يفعل شيئاً، هو يملك ولا يحكم، إنه مقيّد بالدستور والقوانين والإعتبارات التي يعرفها الجميع**».

وسُئل في ما بعد أحد كاتمي أسرار الشهابية عن حقيقة إستقالة ٣٠ تموز فقال: «يا سيدي إن المعلّم لا يريد أن يكون مديوناً لأحد من رجال السياسة. فمنذ انتخابه وبعضهم يتصرّف تصرّف الوصي على العهد. أراد الرئيس شهاب ألا يكون مديوناً إلا

(٣) - عدد «الحوادث» المذكور.

لإرادة الشعب اللبناني، فقدّم إستقالته، وانتهت بعودته إلى الحكم، لكن بإرادة الشعب هذه المرة لا بإرادة السياسيين».

إن تفسير الأحداث التاريخية مثل تفسير النصوص القانونية يخضع لمقاييس الرجال الذين يفصّل التاريخ من أجلهم. وكذلك تفصّل القوانين وتفسّر. فلقد كانت أحداث ٢٠ تموز قصة أسطورية عندما كان فؤاد شهاب بطلاً أسطورياً. أما بعد أن مزّقت الأحقاد السياسية والحزبيات الصغيرة والنزاعات الفئوية ستائر القداسة والعصمة عن الأساطير، وأصبح فؤاد شهاب موضوع أخذ ورد بعد أن كان فوق الصراع والمتصارعين، ... فقد بدأ محترفو التاريخ يعبثون بأحداث ٢٠ تموز ١٩٦٠، ويعيدون كتابتها من جديد».

على كلّ، وبما أن إثبات التفاصيل يشكّل متممات أي بحث علمي، نودّ أن نترك لذاكرة شعبنا بعض «التعليقات» والتصريحات التي بثتها وسائل الإعلام، إثر إستقالة ٢٠ تموز ١٩٦٠.

قال صائب سلام: «إن وجودك يا فخامة الرئيس على رأس الحكم هو ضمانة للبنان».
وقال كمال جنبلاط: «أنت تجسّد الوحدة فإذا غادرت الحكم أعدنا النظر في موقفنا من الدولة».
وقال بيار الجميّل: «أنت كلبناني صميم تخلق باستقالتك أزمة خطيرة».
وقال ريمون إدّه: «أنت جندي تعرف واجبك أكثر من السياسيين. فالواجب يملي عليك البقاء ستّ سنين والبلاد بحاجة إليك فإذا لم تعد عن استقالتك إستقلنا جميعاً معك».
وقال رشيد كرامي: «الربّان لا يغادر السفينة عندما تكون في خطر».

•••

رابعاً | المحاولة الإنقلابية (٣٠ كانون الأول ١٩٦١)

بعد هذا الإجماع البرلماني والشعبي في مختلف القطاعات والأقسام والفئات. وبعد أن خصّت الشهابيّة كلّ المناطق على السواء بنصيب وافر من العناية الإصلاحية الإجتماعية بتدعيم الوحدة وإرساء قواعد العدالة الإجتماعية في وطن حاولت رفعه إلى مصاف الأوطان الراقية والمنيعة. بعد كلّ هذا كيف يمكن تصوّر محاولة إنقلابية في



حشود مستنكرة



٣٠ كانون الأول ١٩٦١ حين كانت البلاد تسير بخطى ثابتة نحو الهدوء والإستقرار؟ هل كانت المحاولة نتيجة كبت إجتماعي وقهر سياسي إعتمد فيه الحكم الأساليب العسكرية بوجهها المدني الديموقراطي كما يقول البعض؟

أم أن المحاولة استهدفت شخص فؤاد شهاب وبالتالي السياسة أو النهج الذي يمثّل؟ رغم أن تفاصيل محاولة ٣٠ كانون الأول لا تشكّل عنصراً جوهرياً في بحثنا، لأن سرد الوقائع يبقى من إختصاص التاريخ والمؤرّخين. سوف نكتفي بتسطير الخطوط العريضة لهذه المحاولة كما ذكرها نقولا ناصيف في كتابه:

ما إن انهارت جمهورية الوحدة في ٢٨ أيلول ١٩٦١، حتى وجد الحزب السوري القومي الإجتماعي الفرصة السانحة للإنقضاض على حكم فؤاد شهاب، المحاصر بين نظامين أضحيا مناوئَين له هما سوريا والأردن الذي كان بدوره خصماً للناصرية. لم يعد جمال عبدالناصر كما كان لسنوات خلت، على حدود لبنان كي يتمكّن من التدخّل بسهولة رغم تعاظم دور إستخبارات السفارة المصرية. شعر الحزب أيضاً بأن الأوان قد حان لتقويض ذلك التحالف.

بعد سلسلة إجتماعات سرّية عقدها مع ضابطَين قوميَّن هما آمر سرية الفوج الأول للقناصة في ثكنة مرجعيون النقيب شوقي خيرالله وقائد الكتيبة المصفّحة المستقلّة الثانية في ثكنة صور النقيب فؤاد عوض، عزم عبدالله سعادة على قيادة إنقلاب عسكري على حكم فؤاد شهاب. كان الضابطان أسرّا إليه ما اعتبراه تذمّر ضباط كثيرين في الجيش على السياسة التي يتبعها رئيس الجمهورية ما يتيح اضطلاع الجيش بدور مهم وحاسم في الإنقلاب العسكري، وتسهيل إنجاحه بإستخدام جنود وآليات. حدّثه الضابطان، القوميان منذ ما قبل انتسابهما إلى المدرسة الحربية، عن نقمة هؤلاء وإمكان التعويل سرّاً على سياسيين ناقمين بدورهم، يوفّرون لاحقاً غطاء سياسياً لإنقلاب ما أن ينجح حتى يكثر أباؤه. بعد سلسلة إجتماعات كان أوّلها في تشرين الأول ١٩٦١، نقل رئيس الحزب الفكرة إلى مجلس العمد، ثم إلى المجلس الأعلى، وحاز موافقتهما بالأكثرية بعد تحفّظ أعضاء آخرين عن مغامرة خطرة كهذه، خصوصاً إذا فشلت.

في حصيلة مناقشات سرّية إرتسمت معالم خطة الإنقلاب العسكري: إعتقال رئيس الجمهورية في منزله، ورئيس مجلس النواب، ورئيس الحكومة، والضباط الكبار الوثيقي الصلة بالرئيس.

تقرّر مباشرة تنفيذ الإنقلاب منتصف ليل ٣٠ كانون الأول ١٩٦١. في تلك الليلة، عشية رأس السنة الجديدة، يكون الضباط والجنود في إجازة والإستنفار العسكري في إسترخاء. بيد أن المجازفة كمنت في أن الحزب اكتفى بالإعتماد على قوة صغيرة من الجيش تمثّلت في كتيبة المصفحات التي ستستقدم من صور لإحتلال وزارة الدفاع الوطني. كان ثمة جانب آخر من الخطة هو الأكثر إلحاحاً ودقّة والتصاقاً بالنجاح، يقضي بتوجّه قوة من المسلّحين القوميين يقودهم ضابط قومي هو علي الحاج حسن إلى جونيه لإعتقال رئيس الجمهورية في منزله.

إنتقلت سرية المصفحات بقيادة النقيب فؤاد عوض، بعيد منتصف الليل، من ثكنتها إلى وزارة الدفاع الوطني، فوصلت إليها بعيد الثانية فجراً وحاصرت ضباطاً كباراً فيها بينهم أنطون سعد وأحمد الحاج وفوزي الخطيب وإسكندر غانم وجان نخول وسامي طبّارة وأنيس أبو زكي. كان هؤلاء يسهرون في بيت أنطون سعد عندما بلغتهم أنباء عن إنتشار قوميين في عدد من المناطق، في إشارة إلى توقّع قيامهم بعصيان مسلّح كانت رجّحت حدوثه تقارير عدّة بلغت إلى الشعبة الثانية لأيام خلت من مخبريها. قصدوا مبنى الوزارة في الأولى فجراً لتتبّع الوقائع، من غير أن تخطر في ذهنهم محاولة إنقلاب. عندما وصلوا إلى مكاتبهم، كانت سرية فؤاد عوض في طريقها إليها، مارة بالقرب من ثلاث ثكن عسكرية كبيرة هي الفوج الأول للمضاد للطائرات في ثكنة هنري شهاب، وفوج المدرّعات في ثكنة الأمير فخر الدين، وفوج المدفعية في ثكنة الأمير بشير. لم تصدف القافلة حاجزاً للجيش أو الدرك، ولا أثارت إنتباه مخبري الشعبة الثانية.





هيئة المحكمة التي نظرت في «المحاولة»

بيد أن محاولة الإنقلاب أُخفقت لسببين مباشرين متلازمين: فشلها في إحتلال وزارة الدفاع الوطني وفي إعتقال رئيس الجمهورية.

إكتفى فؤاد عوض بمحاصرة مبنى الوزارة من دون دخوله وإعتقال الضباط الكبار الذين كانوا نجحوا، عبر خط هاتفي داخلي كان الوحيد الذي لم تقطعه أعمال تخريب يربط مكتب نائب رئيس الأركان إسكندر غانم بفوج النقل في ثكنة يوسف طرابلسي، أتاح ربط الضباط المطوّقين بالخارج، وتالياً إستنفار قوى الجيش وإنذار رئيس الجمهورية. في

ذلك الحين كانت الفرقة القومية بقيادة الملازم علي الحاج حسن، المكلّفة إعتقال رئيس الجمهورية، تأخّرت في الوصول إلى بيته من جرّاء أخطاء سوء التنسيق بين قواها وتعذّر إستدراك الإجراءات البديلة وإهدار الوقت الثمين، قبل إفتضاح أمرها وملاحقة رجالها في التلال المجاورة. تحرّكت وحدات الجيش من ثكنها المحيطة ببيروت وقصدت وزارة الدفاع الوطني، وأطبقت على جنود فؤاد عوض ومسلّحيه القوميين. ترافق ذلك مع تحليق سلاح الجوّ فوق الجبل وجونيه على علوّ مخفوض، وعودة الإتصالات بين الثكن والوحدات العسكرية في المناطق اللبنانية. بعيد السادسة صباحاً كان الحصار قد فُكّ عن الوزارة والضباط الكبار المحتجزين داخلها، وانتشر الجيش في كلّ مكان.

مساء ٣١ كانون الأول استتبّ الأمن للجيش كلياً بعد مقتل ستة عسكريين. إعتُقل بعض قادة الإنقلاب والضباط الثلاثة الضالعون فيه، شوقي خيرالله وفؤاد عوض وعلي الحاج حسن، بينما نجح مسؤولون حزبيون آخرون في الفرار إلى سوريا، ومنها إلى الأردن. حُلّ الحزب السوري القومي الإجتماعي بعد زجّ أكثر من عشرة آلاف من أعضائه في سجون معظمها ثكن عسكرية، إلى تجميعهم في الملعب الكبير في المدينة الرياضية ثم في غرفها. تعرّضوا في أثناء التحقيق معهم لتجاوزات ومخالفات للقانون إلى أن نُقلوا بعد سنتين، في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٣، إلى سجون مدنية كحبس الرمل في بيروت وآخر في طرابلس، بعدما أُطلق ألوف أبرياء. أوقف الجيش أيضاً العسكريين الـ ١٤٠ الذين شاركوا في محاولة الإنقلاب، وسيقوا إلى ثكنة هنري شهاب للتحقيق معهم، قبل أن يصار إلى إطلاق معظمهم في الأشهر التالية بعد التأكّد من عدم تورّطهم، وإقتيادهم من دون معرفتهم إلى ما كان خطّط له فؤاد عوض ما خلا ٢٦ عسكرياً إنضمّوا إليه عند محاصرته وزارة الدفاع الوطني.

لم تكن الشعبة الثانية تتردّد في التدخّل لدى القضاء والتأثير على مسار التحقيق، بعدما أدرجت محاولة الإنقلاب في سياق تهديد النظام والسعي إلى تقويضه بالعنف،





من الشمال إلى الجنوب مبايعة وتأييد للحكم

ومحاولة قتل رئيس الجمهورية. طاردت كذلك أنصار الحزب ومؤيّديه، وأقفلت مكاتبه في كلّ المناطق اللبنانية، وحظّرت إجتماعاته وقيّدت نشاطاته. فتشت بيوت القوميين ومكاتبهم ومقار أعمالهم، واستجوبت عائلاتهم التي أُخضعت للمراقبة.

بلغت أصداء الممارسات غير القانونية، ومن بينها التعذيب، التي أقدم عليها المحققون العسكريون لانتزاع إعترافات من القوميين المعتقلين، وزير العدل فؤاد بطرس، عزّزتها

أيضاً... وأيضاً

شكاوى قضاة مدنيين في القضاء العسكري من تدخّل ضباط الشعبة الثانية. فكان أن أثار الوزير الأمر مع رئيس الجمهورية أكثر من مرّة. إذ ذاك ارتأى الأخير جمعه برئيس الشعبة الثانية في إجتماعات عمل ضمّت قضاة مدنيين معنيين بملفات التحقيقات. وإذا بسجالات حادة بين فؤاد بطرس وأنطون سعد شهدها رئيس الجمهورية الذي ساند وزير العدل، وغلّب وجهة نظره والقضاة على التبريرات التي ساقها أنطون سعد دفاعاً عن رجال الإستخبارات العسكرية. لم يتردّد فؤاد بطرس، كذلك، في القيام بجولات مباغتة ليلاً على سجون الثكن لتفقّد الموقوفين، في تصرّف كان يضعه في خانة الحفاظ على سلامة المعتقلين وشفافية التحقيق.

إستمرّت محاكمة قيادة الحزب السوري القومي الإجتماعي شهوراً طويلة، إلى أن أصدرت



محكمة التمييز العسكرية في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٣ أحكاماً مبرمة بالأكثرية على أثر تحفّظ رئيس المحكمة القاضي إميل أبو خير عن وصف محاولة الإنقلات بالجريمة العادية، متشبّثاً بوجهة نظر رفضها القضاة العسكريون، وسلّم بها رئيس الجمهورية، هي أن الجريمة سياسية بغية إسقاط أحكام الإعدام التي طاولت الضباط الثلاثة فؤاد عوض وشوقي خير الله وعلي الحاج حسن، وقياديين بارزين في الحزب هم رئيسه عبدالله سعادة ومحمد بعلبكي وبشير عبيد ومحسن وجبران الأطرش، إلى أحكام تراوحت بين الأشغال الشاقة المؤبّدة والسجن لسنة واحدة لمتهمين قوميين آخرين.

كان إميل أبو خير، القاضي المشهود بنزاهته وإستقامته وثقافته القانونية وحسّه الإنساني ومقاومته تدخّل السياسيين في القضاء، إختياراً شخصياً لوزير العدل كي يترأس محكمة

التمييز العسكرية بعد تنحّي رئيسها لأسباب إتصلت بصلة قربى جمعته بأحد المتهمين. منذ اليوم الأول لجلوسه إلى قوس المحكمة، تذمّر منه الضباط أعضاؤها وضباط الشعبة الثانية، وشكوه إلى أنطون سعد الذي حمل الشكوى إلى رئيس الجمهورية، سعياً إلى إصدار أحكام بالإعدام. قالوا بوجهة نظر مبرّرة في تقويمهم لما حدث، وهو أن ثمّة محاولة مدبّرة لقتل رئيس الدولة والإعتداء على الجيش وقلب نظام الحكم. لم يكتفِ القاضي النحيل، الضعيف البنية وذو الصوت المبحوح، برفض إقتراح الضباط أعضاء المحكمة تدوين إعتراضه في محضر جلسة المذاكرة، بل تمسّك بالإدلاء بمطالعة علّل فيها دوافع تقديره الجريمة السياسية لمحاولة الإنقلاب. في نهاية المطاف إقتنع فؤاد شهاب بموقف إميل أبو خير الذي حظي بدعم فؤاد بطرس. ورغم إصدار محكمة التمييز العسكرية أحكاماً بالإعدام، لم يوقّعها الرئيس.

لم يكن يعرف إميل أبو خير قبلاً. ما إن اقترحه وزير العدل، سأل هل تجمعه بضباط الشعبة الثانية علاقة ما.

ردّ فؤاد بطرس بالنفي.

سأل الرئيس: «ألا يؤدي ذلك إلى مشكلات معهم؟».

أجاب الوزير: «في سبيل مصلحة لبنان وإسمك وللتاريخ، ينبغي أن يُعيّن إميل أبو خير».

وافق. لكنه ما لبث أن وقّع، قبل ثلاثة أيام من انتهاء ولايته، في ٢٠ أيلول ١٩٦٤، مرسوماً أبدل عقوبة الإعدام بالأشغال الشاقة المؤبّدة.

لقد إستوقفتنا هذه الحادثة من زاوية تأثيرها على الحياة العامة من حيث ردة الفعل الشعبية إزاءها.

إن نجاح الحركات التغييرية لا يتم ولا يتحقق عادةً إلا إذا ارتكزت هذه الحركات على القواعد الشعبية العريضة، فيكون وصولها إلى مقامات السلطة متمماً لوصول شعبها إلى درجة اليأس من السلطة القائمة. هذه الحقيقة، رغم بداهتها، تمثل الحد الأدنى المطلوب تأمينه للقيام بأية مغامرة سياسية ترتكز على العنف وسيلة وأسلوباً.

فهل أن المحاولة الإنقلابية التي جرت ليل ٣٠ كانون الأول ١٩٦١ قد راعت هذا المبدأ وارتكزت عليه؟ هل أنها انطلقت من معاناة إجتماعية صامتة فحاولت أن تكون أداة ووسيلة تعبير لحقيقة أُغفلت وأُهملت؟

بعيداً عن أية إجابة نستعرض بعض الصور التي تمثل تلك الجماهير التي هدرت و«تكوكبت» واستنكرت المحاولة... نسوقها، علّها تدين أو تتصف لتبقى في الحالين... برسم الذاكرة.

صور قد تكون تشبه «غيرها»، من حيث آليات وشكليات حشود جماهيرها «وتناسق» شعارات يافطاتها لكن لا فداء فيها لا بالروح ولا «بالدم».



الفصل الثاني عشر

مـات الرئيس

لم يمت فؤاد شهاب عندما انفجر قلبه، لأنّ غيابه أودى بزمن الصمت المزمن وأرداه...

موقف واحد.. يصدر عن شخص واحد في لحظة ذروة ما، في مرحلة مفصلية نادرة من عمر الشعوب، ما تزال تتسبب، ولو بعد نصف قرن، في تلك الإشتعالات الكيانية للأوطان المُختطَفة، المرتهَنة، المُساقة إلى الإنتحار... وتدفع بشعوبها إرادياً إلى تلك الإنتفاضات المدهشة التي تستطيعها الحرية...

تمرَّد فؤاد شهاب على قواعد اللعبة السياسية اللبنانية الرازحة تحت وطأة تحكُّم تجَّار السياسة بمصير الوطن.. وعشوائية التململات والإرتكابات المتهوّرة لمحتكري السلطة التي سبقت وقفته الشامخة... والتي لم تفلح إلّا في إنزال الدمار المتلاحق بعد سوق شعبنا مرات ومرات إلى مسالخ الإنتحارات العبثية.. فأطلق تلك الصرخة النوعيّة الصامتة.. الصامدة الواثقة والحازمة والتي تعني بكل جرأة وبساطة: **كفى...**

كان يجب أن يكون فؤاد شهاب متمتعاً بكل ما كانه لكي يحدث هذا التحوُّل في المعادلة المستباحة من جذورها، ومعها كل أقفال زنزانات السجن الكبير الذي حاصرت أسواره لحقبات عدّة أرجاء الوطن.

كان يمكن لهذه الرؤية أن تكون مجرد نظرة ذاتيّة لرجل عبَرَ في تاريخ وطن لو لم تصبح ضرورة لإستمرارية وجود الدولة.

تحرَّر فؤاد شهاب من قيود السجن الكبير ومن صدره المُتعب فإنكسر بغيابه إناء إكسير الوطنية الحقّة وعاد بروحه المتجرّدة عبر المؤسسات التي أنشأ يرعى فضاء الوطن.

ولم يعد عنوان حقبة... في تاريخ عابر...

إحتلّ تاريخاً بات يميّز عنوان مكانة وإمكانية حياة...

فؤاد شهاب، حجر أساس دولة المؤسسات،

أجل، وبكل تأكيد...

الفصل الثاني عشر

الوفاة،

حدثت الوفاة في الخامسة والدقيقة العشرين تقريباً، من بعد ظهر ٢٥ نيسان ١٩٧٣، قبلها كان الرئيس قد تناول غداءً خفيفاً كالمعتاد مع قرينته وحاول أن ينام، إلاّ أنه أحسّ بوجع في معدته وحالة غثيان... فاتصل بنفسه بالدكتور مرعب، وطلب منه



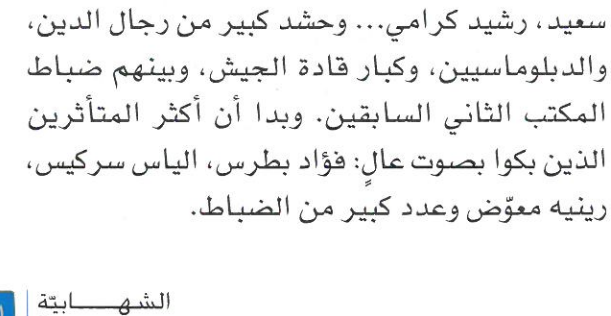
أوّل المعزّين: الرئيس سليمان فرنجية

أن يسمي له دواء تعوّد أن يوصفه له في هذه الحالات... ففعل، وعندما سأله الدكتور مرعب عما إذا كانت الحالة تستدعي أن يأتي لزيارته قال: «لا، بسيطة».

وفي الخامسة وبضع دقائق عاوده الألم نفسه، فاتصل من جديد بطبيبه، إلا أنه توفي قبل وصول الطبيب. وقبل الخامسة والنصف، وصل فريق من الأطباء، كان بينهم فوزي عضيمي وبشاره نفاع، إلا أن الوفاة قد حصلت فقُرعت الأجراس حزناً.

تلقّى اللبنانيون بحزن عميق وفاة الرئيس فؤاد شهاب، فغصّ منزله في جونيه بمئات الشخصيات السياسية والدبلوماسية، وعشرات رجال الدين، وآلاف المواطنين، وكلهم بكوا بحرقة الأطفال، القائد والرئيس والصديق والمواطن القدوة.

وحاول الرئيس سليمان فرنجية الذي كان في طليعة الواصلين معزياً، أن يتمالك دموعه فلم يستطع، فبكى... ووصل إلى منزل الفقيد الرئيس شارل حلو، وحشد كبير من الشخصيات الرسمية عُرف منهم: الدكتور أمين الحافظ، كمال جنبلاط، بهيج تقي الدين، فريد جبران، توفيق عساف، العماد إسكندر غانم، لويس أبو شرف، الياس الخازن، فؤاد لحود، نجيب الخوري، بشير الأعور، عثمان الدنا، جان عزيز، عبدالله اليافي، تقي الدين الصلح، فضل الله دندش، قبلان عيسى الخوري، بدري المعوشي، رشيد الصلح، الشيخ أمين الجميّل، رينيه معوّض، الشيخ خليل الخوري، هنري لحود، باسم الجسر، شاكر أبو سليمان، موريس زوين، فؤاد بطرس، الياس سركيس، أسامة فاخوري، عبدو صعب، أنطوان الهراوي، نهاد سعيد، رشيد كرامي... وحشد كبير من رجال الدين، والدبلوماسيين، وكبار قادة الجيش، وبينهم ضباط المكتب الثاني السابقين. وبدا أن أكثر المتأثرين الذين بكوا بصوت عالٍ: فؤاد بطرس، الياس سركيس، رينيه معوّض وعدد كبير من الضباط.



التشييع

نُقِل جثمان الفقيد في الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة من جونيه إلى النادي العسكري في بيروت. وفي الساعة الواحدة من بعد الظهر نُقِل الجثمان في مأتم وطني مهيب إلى كاتدرائية مار جرجس المارونية حيث أقيمت الصلاة لراحة نفس الفقيد الساعة الواحدة والنصف، وبعد الصلاة نُقل الجثمان إلى مدفن العائلة في بلدة غزير. تمّت الجنازة على الشكل الآتي:

١ - نَعْي الفقيد إلى الشعب اللبناني وإقامة المأتم.

٢ - قامت مديرية المراسم في وزارة الخارجية والمغتربين بإبلاغ نعي الفقيد وإقامة المأتم إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين في لبنان وإلى البعثات اللبنانية في الخارج.

٣ - أُعلن الحداد الرسمي ونكِّست الأعلام على الدور الرسمية والمؤسسات العامة مدة ثلاثة أيام، إبتداءً من يوم الخميس في ٢٦ نيسان ١٩٧٣.

٤ - توقفت محطة الإذاعة اللبنانية عن بث البرامج الغنائية طوال المدة المذكورة.

٥ - تناوب على حراسة جثمان الفقيد بدون إنقطاع أربعة ضباط من الجيش وقوى الأمن الداخلي.

٦ - المراسم:

أشرفت إدارة المراسم على التنفيذ والتنسيق من قبل لجنة قوامها:

أ - المدير العام للمراسم والعلاقات العامة في القصر الجمهوري.

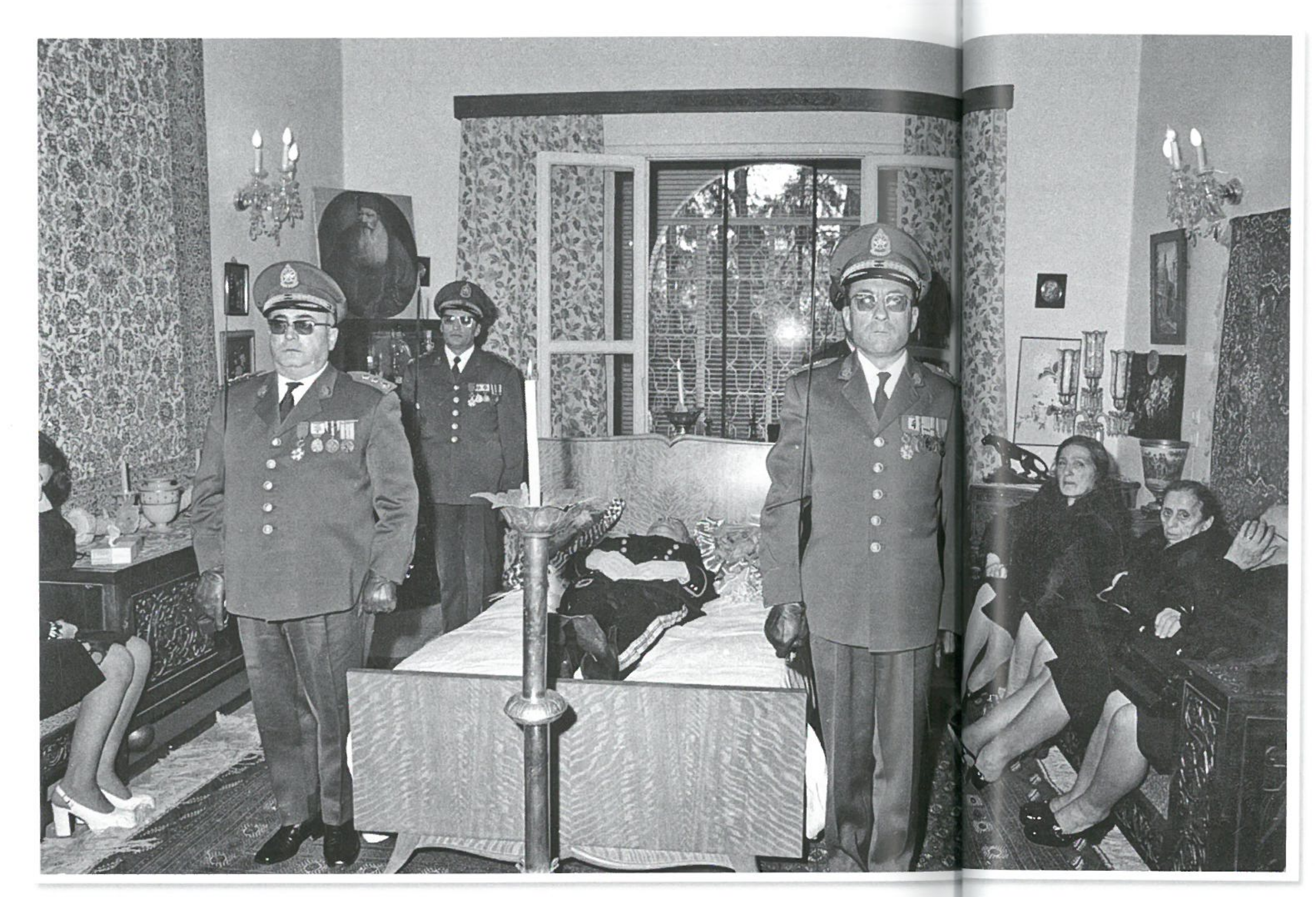
ب - المدير العام لرئاسة مجلس الوزراء.

ج - مدير المراسم في وزارة الخارجية والمغتربين.

د - الشعبة الأولى في قيادة الجيش.

هـ - ضابط إداري من قيادة الجيش وضابط من قوى الأمن الداخلي.

٧ - ملازمة عائلة الفقيد:



وفي الليلة الظلماء...

أ - وزير بالتناوب يعيّنه مقام رئاسة الجمهورية.

ب - ضابط من كبار القادة تسميه قيادة الجيش.

٨ - جرى المأتم الوطني نهار الجمعة ٢٧ نيسان ١٩٧٣ وتحرّك الموكب من نادي الضباط المركزي في بيروت في تمام الساعة الثالثة عشرة على الوجه التالي: - راكبو الدراجات النارية - عربات زهور - الشرطة - الدرك - موسيقى الجيش - ثلاث سرايا من الجيش - الصليب والجوقة - الأكاليل الرسمية يحملها ٩٨ عسكرياً في الجيش - أبسطة الرحمة



موكب الجنازة قرب أوتيل فينيسيا.

لمختلف الطوائف. الرؤساء الروحيون – الأوسمة يحملها ضباط من الجيش.

– النعش مجللاً بالعلم اللبناني ومحمولاً على عربة مدفع يحيط بها عشرون تلميذاً ضابطاً من كل جهة يحملون السيوف وفصيلة من الجيش منكّسة السلاح وثمانية عشر شرطياً عسكرياً بقيادة ضابط لحمل النعش – آل الفقيد (٥ أشخاص) – رئيس الجمهورية – رئيس مجلس النواب – دولة رئيس مجلس الوزراء – رؤساء الجمهورية السابقون – رؤساء المجلس النيابي السابقون – رؤساء الوزارة السابقون – الوزراء – النواب – الوزراء السابقون – كبار



القضاة وقادة الجيش – حاكم مصرف لبنان وسائر المشتركين من الهيئات النقابية والشعبية. وسلك الموكب الخط التالي: من نادي الضباط إلى كاتدرائية مار جرجس المارونية، يجتاز جادة الافرنسيين، شارع البطريرك الحويك، شارع رياض الصلح، شارع كاتدرائية مار جرجس.

أُقفلت المحلات التجارية والصناعية بقرار من جمعية التجار وغرفة التجارة والصناعة، بين الثانية عشرة والثالثة بعد الظهر.

الجنازة

بدأت منذ الصباح الباكر الوفود تتدفق إلى جونيه للمشاركة في المأتم المهيب. وقد جاءت من كلّ صوب؛ من الجبل والبقاع والجنوب والشمال والعاصمة بيروت.

وكان بعض السياسيين والنواب يصلون على رأس مواكب شعبية. وقد لفت النظر منظر الوفود القادمة من الشمال.

مرّت جميع الجماهير أمام جثمان الرئيس الكبير وكان البعض يقبّله والبعض الآخر يبكيه بحسرة.

لقد كان مقرراً أن يُنقل الجثمان إلى النادي العسكري في الساعة الثامنة والنصف وقد تأجّل ذلك إلى العاشرة والنصف بسبب طلب الهيئات الإسلامية، ليتسنى لها أن تشارك في المأتم بعد انتهاء صلاة الجمعة.

حوالي العاشرة والنصف بدأ الموكب يتحرّك من منزل الرئاسة نحو بيروت. ولدى إخراج النعش من المنزل، أطلقت المدفعية إحدى وعشرين طلقة، وتلتها الأسهم النارية، وقد حُمل النعش على الأكف من بيت الرئيس شهاب حتى القصر الجمهوري السابق في الزوق. في طليعة الموكب، الموسيقى والأعلام والأكاليل وصور الفقيد الكبير ورجال الدين والرسميون والشخصيات منهم: رشيد كرامي، رينيه معوّض، لويس أبو شرف، الياس الخازن وقائد الجيش وكبار الضباط.

سار الموكب الكبير بالسيارات من الزوق إلى بيروت. وكان رجال الشرطة قد قطعوا من الصباح الباكر مسرب الأوتوستراد الغربي وجعلوا المسرب الآخر للذهاب والإياب.

ولوحظ أن رئيس مجلس الوزراء الدكتور أمين الحافظ وصل متأخراً إلى جونيه فلم يستطع الوصول إلى بيت الفقيد بسبب إنطلاق المسيرة، فأوقف سيارته أمام محطة بنزين في الزوق، وانتظر حتى وصول الموكب ثم واكبه إلى النادي العسكري.

وطوال الطريق بين جونيه وبيروت، كانت الجماهير الشعبية على الطرقات والشرفات والأرصفة تحتشد لوداع القائد العظيم. ولم ينقطع سيلهم متراً واحداً. وعلى مدخل بيروت تسلّم الجيش تنظيم الموكب، فسارت آلياته أولاً فالموكب ثانياً حتى النادي العسكري في جادة الافرنسيين...

أدّت أمام النادي فرقة من مختلف قطاعات الوحدات في الجيش، التحية لفقيد لبنان، وأُدخل إلى إحدى قاعات الطابق العلوي حيث كانت الشخصيات تمرّ به وداعاً.

وفي الطابق الأسفل من النادي جلس أهل الفقيد يتقبّلون التعازي مع رئيس الوزراء، والوزراء والنواب وقائد الجيش والضباط القادة. وكان الوزراء جميعاً حاضرين وكذلك عدد كبير من النواب ورؤساء الوزارات السابقين، وكان بينهم الأمير خالد شهاب الذي لفت الأنظار بسبب تأثّره وشيخوخته.

في الساعة الثانية عشرة والنصف وصل الرئيس شارل حلو فالممثل الشخصي للرئيس أنور السادات الدكتور حسن صبري الخولي والممثل للحكومة السورية السيد محمد حيدر، ووصل الرئيس سليمان فرنجية في الساعة الواحدة وتسع دقائق فعُزف النشيد الوطني ثم نشيد الموت، بينما كان فخامته يقف عند المدخل، ثم استعرض الفرق العسكرية وصعد إلى الطابق الثاني ليقف لحظات أمام فقيد لبنان الكبير.

ثم نزل إلى الطابق الأول حيث قدّم تعازيه، وجلس بين رئيس المجلس النيابي ورئيس مجلس الوزراء.

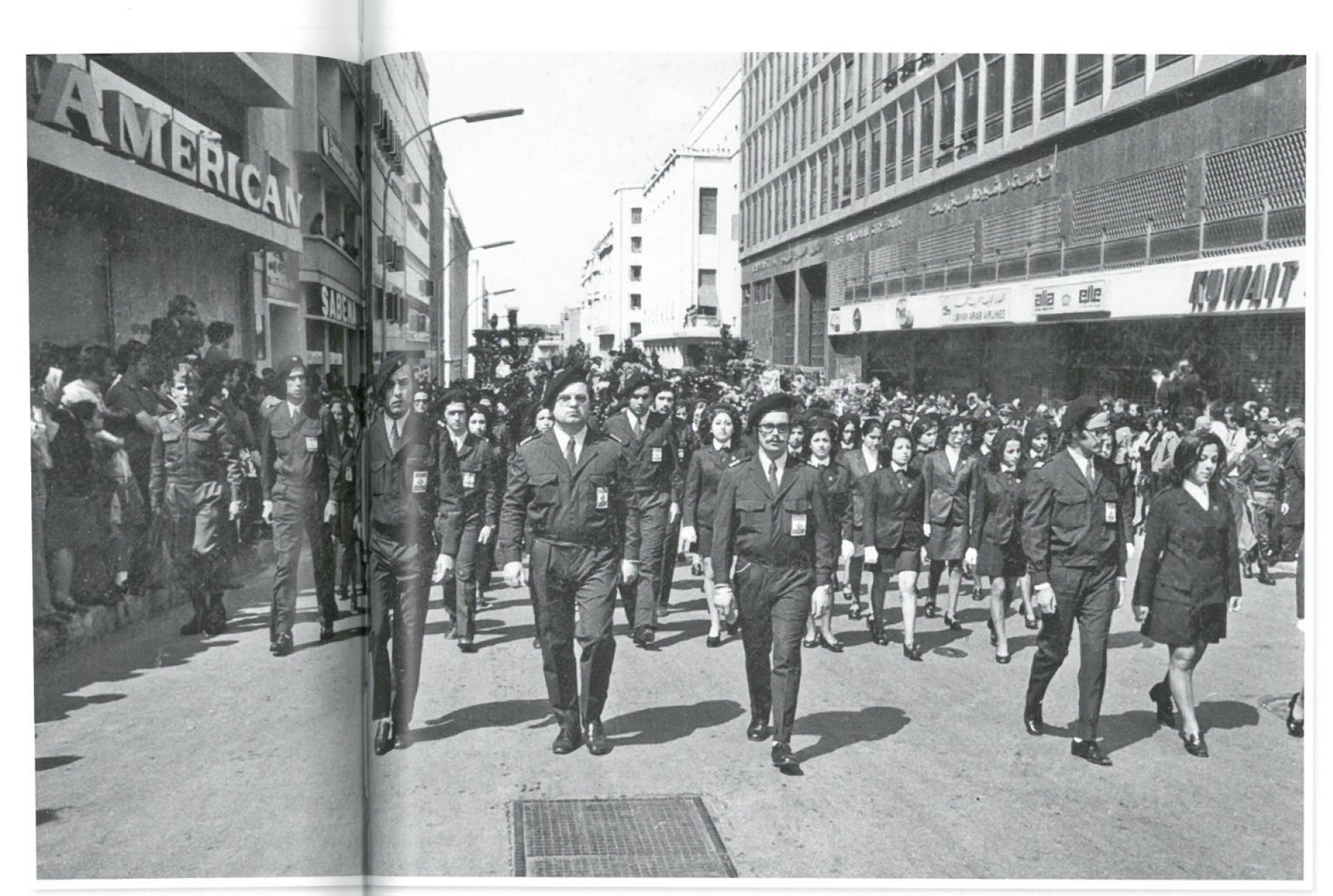
الساعة الواحدة والنصف سار الموكب من النادي العسكري، مخترقاً شارع الزيتونة



مروراً بساحة رياض الصلح

فجادة الإفرنسيين، فشارع البطريرك الحويك فباب إدريس فشارع المصارف فساحة رياض الصلح إلى كاتدرائية مار جرجس المارونية.

في طليعة الموكب أنفار من الجنود وقد حملوا الأكاليل ثم الأخويات الدينية فرجال الدين فجثمان الفقيد على عربة مدفع، فأهل الفقيد، فالرسميون وفي مقدّمتهم رئيس الجمهورية ورئيسا مجلس النواب والحكومة، فالوزراء فالنواب وسائر الهيئات الدبلوماسية والإدارية والنقابية فجموع المشيّعين.



شابات وشبان شاركوا في التشييع

في الساعة الثانية بعد الظهر، بلغ الموكب كاتدرائية مار جرجس المارونية، وكان هناك قوات مسلّحة تمثل الأسلحة الثلاثة للجيش، وقد أحاط طلبة الكلية الحربية بالنعش وهم شاهرو السيوف.

في الكاتدرائية، كان غبطة البطريرك الماروني مار بولس بطرس المعوشي وعدد من الأساقفة ينتظرون وصول الموكب. وقد أقام سيادة المطران إغناطيوس زيادة الذبيحة الإلهية عن نفس فقيد لبنان، فيما ألقى غبطة البطريرك المعوشي كلمة التأبين. ثم أقيمت صلاة البخور.



وبعد الصلاة نُقل الجثمان إلى مدفن العائلة في بلدة غزير حيث ووري الثرى.

وعند الساعة الثالثة والنصف، وصل الموكب إلى بلدة غزير حيث إستقبل أبناؤها بالأعلام اللبنانية جثمان الراحل الكبير، وكانت الموسيقى تعزف أناشيد حزينة، وأجراس الكنائس تقرع والجثمان مرفوع على الأكف، حيث أُدخل إلى كنيسة السيدة واحتفل بصلاة البخور.

العماد غانم: الجيش يرتدي الحداد

ثم ألقى العماد غانم قائد الجيش الكلمة الآتي نصّها:

الجيش يرتدي الحداد. لقد فقد اليوم مؤسسه وبانيه، فقد القائد والرائد، فقد الأب، والبلاد ترتدي الحداد، لقد فقدت اليوم الرئيس، الذي، قبل أن يكون رئيساً وقائداً كان إنساناً، فقدت إبناً لها، كان أميراً كبيراً، رجلاً قطباً، يحفه الحزم والإقدام.

وكما عاش، يعمل بصمت في خدمة الجيش وخدمة لبنان، وتوارى صامتاً.

أيها الراحل الكبير.

يا فقيد البلاد،

الجيش، وقد اقترنت به حياتك كنت له العسكري المثالي جندياً وقائداً، إذ رافقته منذ أن كان نواة إلى أن أصبح جيشاً وطنياً ودرعاً للإستقلال، وكان لك الفضل في نموّه وبلوغه مستوى الجيوش المتطوّرة القادرة، وإلى جانب ذلك كنت أباً لكلّ رجل من رجاله تجمع صفات القيادة والرئاسة إلى صفات الإنسانية العميقة والعطف الكبير.

ولبنان، وقد توّجت حياتك العامة بتولّي زمام مقدراته، عملت بطموحك الذي لا حدود له على إرساء دعائم الدولة الحديثة فيه، دولة الإستقلال، وبذلت في هذا السبيل جهدك دون حساب وأخلصت النية والعمل، فكان لك فضل البادئ والساعي لتحقيق ما يصبو إليه الوطن.

أما نحن، حملة الرسالة العسكرية من بعدك، فيعزّ علينا متابعة عملك دون أن ترى



حزن عميق... وقلق على المستقبل.

بعينيك تحقيق أمانيك في ما كنت تريد للجيش وتأمل، كنت تأبى الإكتفاء بمرحلة تبلغ ومستوى يحقق لأنك كنت تنشد للجيش الكمال.

بغيابك اليوم يفقد الجيش مؤسسه وراعي خطاه، في مسيرته الطويلة التي قُدّر لنا شرف مواكبتها في الحقبة الزمنية الحاضرة. إن عزاءنا هو في المآثر الجليلة التي تركتها لنا والتزامنا بالروح التي عملت بوحيها طوال نهوضك بأعباء القيادة.

ثم عدّد قائد الجيش مراحل حياة فقيد البلاد إلى أن قال: منذ اليوم الأول الذي تسلّم فيه مقاليد الرئاسة، وقّف كلّ طاقاته على خدمة الوطن وإسعاد الشعب، هادفاً بصورة



خاصة لترسيخ الوحدة الوطنية ولتحقيق العدالة الإجتماعية.

المجال يضيق هنا على تعداد مآثر الراحل الكبير فالكلّ يعرف ما حققه للبنان وللجيش.

في ذمّة الله أيها القائد والرئيس الراحل.

إن جيشنا في هذا اليوم إلى جانب علمنا المفدى، ينكسّ سلاحه حداداً عليك، متحسساً عظيم الخسارة التي أصابت لبنان، ويستلهم خطاك دوماً في مسيرته على طريق الواجب المقدّس.

ولما أنهى العماد غانم كلمته، نُقل الجثمان إلى مدفن العائلة حيث أودع مثواه الأخير، وعلى الأثر، إنتقل ذوو الراحل الكبير ووزير المال الأستاذ فؤاد نفاع وقائد الجيش وعدد من الشخصيات إلى باحة كنيسة السيدة حيث تقبّلوا التعازي.

رثاء الكاردينال مار بولس بطرس المعوشي[1]:

في حضرة الموت تبرز الوجوه على أصالتها، وقد انعكست عليها أنوار الأبد وأمام جلاله تمحى النواتئ. وفي لجته تغيب الصغائر، فلا يبقى إلا ما كتبه الجهاد في سفر الخلود.

وقد كتب الفقيد الكبير فخامة الرئيس الأمير اللواء فؤاد شهاب صفحة ستبقى في تاريخ لبنان بقاء صفحات كتبها من قبله أجداد له كبار بسطوا ظلّ حكمهم على أرض الوطن طوال قرن وثلث قرن. وكان ألمعهم وجهاً أخو جد أبيه الأمير بشير الشهابي الكبير. وقد أخذ الفقيد عنهم الكثير من الصفات وتميّز عنهم بالكثير سواها، ولعلّ أبرز صفاته: طيبة وزهد وصمت.

١ – الطيبة: أما الطيبة ففي ما انطوى عليه قلبه من محبة للبنان واللبنانيين على إختلاف النزعات. وقد خصّ الصغار منهم والمحرومين والبائسين النازلين في هذه الأرض المضياف بصفوة عواطفه. فسعى قائداً للجيش إلى تضييق رقعة التخلّف في ما بينهم، ورئيساً، إلى سنّ الشرائع للتخفيف من آلام الحرمان لديهم. فكانت تلك القوانين التي حاول معها أن يرتفع بمستوى الدولة إلى حيث تقوى على مواجهة تحديات العصر. وكان يستلهم لسنّها ما كان يقبل على اكتناهه من تعاليم الكنيسة في الحقل الإجتماعي. فاستقدم الخبراء وجنّد الطاقات واستحدث

الأجهزة وخلق نهجاً خاصاً، فكانت المدرسة الشهابيّة.

٢ - زهد: وأما الزهد ففي إبتعاده عن حب الظهور، ألزم نفسه بنمط عيش ما حاد عنه يوماً، سواء أكان في الحكم أم خارجه. زهد بالجاه، وقد أغري بالقبض على دفة الحكم مرتين، فقاوم الإغراء ولم يدخل الحكم إلا من بابه المشروع. وحاول إعتزاله فيما كان يعتلي عرشه. وزهد بالمال، فيما طمع به بعض خاصته. فاكتفى من دنياه بدارة متواضعة أقام فيها إقامة الناسك في الصومعة، يستقبل الناس كبارهم وصغارهم، بما عُرف عنه من بشاشة وجه وحاضر نكتة وواسع ثقافة وثقابة نظر، ويقضي أيامه في عزلة لا يقطعها عليه غير زائر وفيّ مقدّر أو كتاب جديد معبّر.

٣ - الصمت: وأما الصمت فقد تعوّده، يوم انتظم في سلك الجيش، الصامت الأكبر. أطرى المؤيدون نهجه عاطر الإطراء وأحبه من أحبه حتى العبادة، وهاجمه المنتقدون أعنف هجوم وأبغضه من أبغضه حتى الموت. وفي كلتا الحالتين صمت، فما استخفّه حب إطراء ولا أخرجه عن وقاره بغض وانتقاد وما فقد يوماً حقه في الإحترام. مرّت به أحداث تألّم لها واعتصم بالصبر ولاذ بحمى الله والعذراء سيّدة لبنان. وكان من أشد الناس تمسّكاً بأهداب الدين. وفي مثل الأمس من الأسبوع الفائت كان يطوف مع قرينته الفاضلة على بعض الكنائس في قرى كسروان تعبّداً وتبرّكاً. وما درى أنه سيرقد في ذكرى الصلب والموت والقيامة، عربوناً لقيامة مجيدة على مثال السيد المسيح. سقط سقوط السنديانة العتيقة التي تأصّلت جذورها في تربة الجبل ونشرت أغصانها الفرعاء فاستظلّها المستظلّون، وغابت فتركت وراءها الفراغ الكبير وبعضاً من حرّ الهجير.



مات الرئيس... ماذا عن الوطن.

ففي ذمّة الله، أيها الأمير النبيل، والرئيس الكبير. وللبنان بعدك العزاء، ولك الراحة الكبرى في دار الخلود.

كاتدرائية مار جرجس، بيروت ١٩٧٣/٤/٢٧

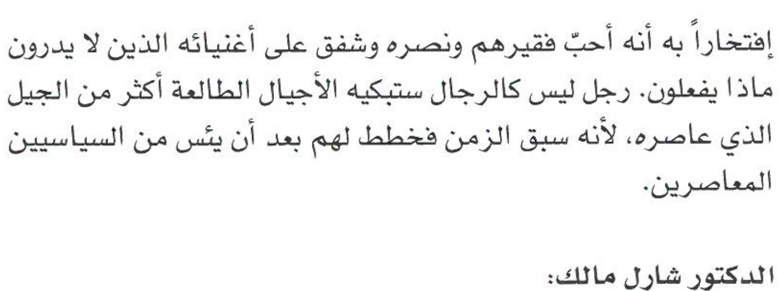


العائلة اللبنانية الواحدة...

النائب حسن الرفاعي:

الرجال العظام في التاريخ نادرون مهما كبرت مفاهيم الكلمة فإنها لا شك تصغر عن التعبير عن عبقريات العظماء. فؤاد شهاب كان عبقرية لبنانية فُقدت، وميزة العبقرية اللبنانية أنها توازي في ما بين العقل والقلب. وأحبّ بلده ومواطنيه فسخّر عقله وطاقاته لتأمين تركيز حبه الكبير الذي لا يقلّ عن حبّ جذور الأرز لتربة هذا الوطن الحبيب. فيلسوف وطني، أستاذ مدرسة اللبننة الصحيحة الصافية. معلّم فذ زاده إيمانه بالله علواً ونبلاً. أراد لبنان مدرسة جديدة تخرّج أساتذة في الفكر للعالم. يكفي اللبنانيين





إفتخاراً به أنه أحبّ فقيرهم ونصره وشفق على أغنيائه الذين لا يدرون ماذا يفعلون. رجل ليس كالرجال ستبكيه الأجيال الطالعة أكثر من الجيل الذي عاصره، لأنه سبق الزمن فخطط لهم بعد أن يئس من السياسيين المعاصرين.

الدكتور شارل مالك:

عرفت الرئيس شهاب قبل أن يتولى رئاسة الجمهورية بسنتين، وعرفته خلال مدة تولّيه هذه الرئاسة، وكنت أكنّ له كلّ إحترام وحب وتقدير، وكنت متأكداً أنه يعمل لما فيه خير لبنان وأنه يريد في الدرجة الأولى، أن تتفق جميع الآراء والإتجاهات من أجل لبنان. ولذلك كنت دائماً أحترمه وأقدّره وأحبه. أما التقييم التاريخي الأخير لأي إنسان عظيم كالرئيس شهاب فهذا يأتي من التاريخ ذاته، ان لبنان خسر رجلاً من أهم رجالاته ومن الصعب جداً التعويض عن هذه الخسارة.

النائب لويس أبو شرف:

إن ذهاب فؤاد شهاب عن هذه الحياة خسارة كبيرة، وأن الديان العالي والتاريخ، ومحبي الحق والحقيقة، من الأحياء هم الذين سينصفون.

العميد ريمون إده:

إنني أنحني باحترام أمام رحيل الرئيس شهاب، فالموت ينهي الخلافات بما فيها خلافنا السياسي. كنت وزيراً في عهده، ويمكنني أن أشهد الآن، أنه كان يملك صفات رئيس الدولة، ومزايا القائد المدني والعسكري.

الشيخ بيار الجميّل:

أنا عرفت الرجل عن كثب وكان لي الحظ بأن أتعاون معه مدة ١٢ سنة. وبدأت حياتي السياسية الفعلية معه، وأشهد بضميري ووجداني بأنه كان من أشرف وأنزه رجالنا. كان رجل دولة حقيقياً، ومنجزاته في الحقول العمرانية والإجتماعية والتنظيمية التي جعلها لخدمة لبنان تشهد على قدرته، وإذا كان الذين عايشوه لم ينصفوه، فإن التاريخ سينصفه وسيقول بملء فيه، أي رجل فقد لبنان، بل أي عظيم.

النائب عثمان الدنا:

هوى الشهاب الذي أضاء لبنان في الحالك من أيامه فبكاه اللبنانيون الذين وجدوا فيه القائد الملهم والرئيس الرئيس الذي بنى دولة الإستقلال على دعائم من العلم والمعرفة، فكانت الخدمة المدنية والتفتيش المركزي وديوان المحاسبة.

وقفت دقّات قلب فؤاد شهاب، بعد أن استنفدت مخزونها من الحياة في سبيل الإنسان المعذّب الكادح والمناطق المحرومة، فكان الإنماء الإقتصادي والعدالة الإجتماعية بالتنمية والخطة الخمسية والضمان الإجتماعي والصحي والطرق والماء والكهرباء والمدارس لكلّ لبنان.

غاب الرئيس فؤاد شهاب عن لبنان، وفي قلبه حسرة قبل أن يشارك جيش لبنان الذي بناه وأسسه في معركة التحرير واسترداد الأرض السليب التي دخلها ظافراً في حرب ١٩٤٨.

فلئن بكاه اللبنانيون اليوم وافتقدته دنيا العرب، فإن العزاء الوحيد أنه ترك رسالة ومبادئ وأفكار آمن بها رفاقه، فأقسموا على متابعة الرسالة وتحقيق الأهداف خدمةً للبنان والعرب، ووفاءً لروح الرجل الكبير الذي نودّعه اليوم وسنلقاه في جنات الخلد، وإننا للّه وإليه راجعون.

لن يقوم في اليوم الثالث، لكنه سيحمل كلّ لبناني إلى الوقوف بصمت وخشوع أمام ضميره. من هنا، سيطوّب فؤاد شهاب قديساً. اللبناني يرجم أبطاله، يحاول النيل من كرامتهم، يدعوهم إلى ساحة المهاترات، يقوم بمهام محامي الشيطان، وفجأة يذرف الدمع، ويُشعل الشمع، ويصلّي أمام أيقوناتهم. فساحات لبنان تخلو من تماثيل أبطاله، البطل في لبنان يطوّب فيخلد.

رحل كديغول، كعبدالناصر، وترك الفراغ الهائل.

كان رجل الدولة الوحيد، الذي لم يدنّسه جاه، ويذلّه تبر، ويسكره حكم: صمد كلبنان إيمانه، شمخ كأرزه ديمومته، واستبسل كجيشه وحيده. كان منارة الرجاء، إن فقد الرجاء، والإيمان إن هزل الإيمان، كان النهج، المدرسة، المعلّم.

ألدّ أعداء فؤاد شهاب سيبكونه اليوم، سيقولون فيه الكلمة الصادقة، سيذكرون صفاته وأخلاقه وأعماله، وحبه الكبير لهذا الوطن، لا لأنهم يهابون الأبطال، بل لأنهم يؤمنون بديمومة القديسين، بمن صُلبوا، بمن رجُموا، بهذا الذي لن يقوم في اليوم الثالث.





أي عظيم فقد لبنان.

- **أما عزت صافي في جريدة «الأنوار»** فقد وصف نعش الرئيس الراحل المحمول على أكتاف فتيان المدرسة الحربية: «الحملُ ثقيل على فتيان المدرسة الحربية، ففي النعش جبل من لبنان».

- **وفي جريدة «النهار» كتب ميشال أبو جوده** تحت عنوان: «الإبتعاد الكبير»:

«... كان قوياً بصمته. كان قوياً بعزلته. كان قوياً بتفرّده بصفات عديدة سبقت ورافقت توليه الرئاسة والحكم وجعلت منه علامة إستفهام كبرى.

كان قوياً بزهده. كان قوياً بكتمانه. كان قوياً بابتعاده. والزهد والكتمان والإبتعاد

خلقت حوله هالة يصفها الجنرال ديغول - مثاله الأعلى - بأنها أهم ما يحتاج إليه القائد». كان فؤاد شهاب يبدو في الحياة العامة في لبنان، كأنه لم يترك الجيش ولم يدخل السياسة. وكان هو يعزز هذا الإنطباع بل يشدّد عليه كأنه أعزّ شيء لديه، بل أهم سلاح لديه، في الوسط العسكري وفي الوسط السياسي «...» وبموته يُطرح التساؤل الكبير في الوسط السياسي اللبناني حول مصير الشهابيّة. من خلال ذلك كلّه يبقى فؤاد شهاب، الجندي والقائد والحاكم، قصّة لم تُكتب. قصّة من حياة لبنان حافلة بالكثير غير المعروف، عسكرياً وسياسياً، وإن يكن الناس يتداولون القليل الشائع حتى الآن».

- **وفي جريدة «المحرر» كتب رئيس الحزب التقدّمي الإشتراكي كمال جنبلاط** تحت عنوان «خسره لبنان»: فؤاد شهاب خسره لبنان، لأنه لم يستحقه معظم أبنائه ولم يقدّروه حق قدرة في الحكم وخارج الحكم. كان من الرجالات القلائل الذين يتصفون بصفات رجل الدولة، ولا شك أنه ترك أثراً كبيراً في ضمير اللبنانيين، لأنه كان يجمع بين العلم الغربي ونزعته التنظيمية وبين هذه الشهامة الطبيعية والبساطة العفوية... إن موت فؤاد شهاب يترك فراغاً ضخماً لا يعوَّض في السياسة اللبنانية».

- **وفي جريدة «الأنوار» كتب رئيس الحزب التقدّمي الإشتراكي كمال جنبلاط** مقالاً آخر تحت عنوان: «فؤاد شهاب: مدرسة وأخلاق» ومما قاله: يفقد اللبنانيون في الرئيس فؤاد شهاب، وجهاً مميزاً، من تاريخه القديم والحديث، وكأنه حدث ظهر في السياسة اللبنانية، يصعب تصوّر بروزه في بلد كلبنان، ولم يكن له حزب، ولم يكن يعطف على أرباب السياسة أو يوفّر لهم نقداً، ولم يكن يتصل بالشعب مباشرة، وكانت أبواب بيته معظم الأحيان مغلقة في وجه القاصدين، ولكنه على الرغم من كلّ ذلك، كان إنجذاب الناس إليه كبيراً جداً. كمن يهرب من درب الطبيعة فتسعى الطبيعة إليه...».

- **أما المقال الثاني لجريدة «العمل»** فكان تحت عنوان: «كم هو متخلّف هذا الصراع». ومما جاء فيه: هذا الإجماع على أن فؤاد شهاب، كان رجل دولة، طاهراً ومصلحاً عظيماً، لماذا لم يكن قبل موته؟ فؤاد شهاب، كان كما نقول





اللهمَّ أعوذ بك من... قهر الرجال.

عنه الآن بعد مماته، رجل دولة، وفي السياسة رسولاً. ومع ذلك لم نرحمه، ولم يشأ هو أن يدافع عن نفسه، أن يقاتل، وآثر الوحدة والصمت والإنزواء. وربما كان سبب كفره بالسياسة، وعلّة تنكّبه عن المسؤولية وكأنه كان يقول في نفسه وهو في وحدته: إذا كان جزاء الرسولية، هذا الجزاء، فمعناه أن لا مكان للمصلحين والأخيار على هذه الأرض».

بعد حوالي ثلاثين عاماً.

وفي لقاء خاص بين الرئيس الشهيد رفيق الحريري ومستشاريه قال: «كلّما بحثت عن مشروع إنمائي لمستقبل لبنان في أدراج الحكم اللبناني، وجدت إسماً واحداً ينتصب بإعتزاز في وجه التاريخ المعاصر هو إسم الرئيس فؤاد شهاب».

•••



الفصل الثالث عشر

إخـتـلاق الإخـفـاق

تُرى هل قُيِّض لنا أن نرمي سلاح عمقنا الفكري وقواميس ثقافتنا العريقة خاضعين لعولمة التفاهة والتنكُّر للذات؟!

هل صارت الطفيليات المبتدئة وضفدعيات أوهام شرب النهر - كما وصفها **La Fontaine** - هي آخر ما نستطيع إطلاقه من رموز قياديّة نلتجئ إليها في الملمّات والمواقف الحرجة ونَنيط بها مهمة قيادة المصير؟!...

إنّ التحدّي الذي نعيش اليوم للعودة بوطننا المستهلَك إلى مصاف الدول العادية التي تؤمِّن لمواطنيها أبسط الحقوق والخدمات، حيث يُعتبر الأداء السياسي واجباً لا مِنَّةً أو ترفاً تلخِّصه هذه العبارة: «لقد أراد فؤاد شهاب أن يبني في لبنان دولة مستقبلية، لذا وقف في وجهه أهل الماضي الذين يعيشون على أنقاض سقوط الدُوَل...».



ما جمعه الله لم يفرّقه إنسان...



الفصل الثالث عشر

والآن؟...

والآن بعد كلّ ما قلناه، وكلّ ما سردناه وأحصيناه وقارنّاه، بعد كلّ علامات التعجّب، وربما الرفض المرتسمة في عينَيّ وفوق جبين قارئٍ ما، في زاوية ما، في فكر ما. وبعد كلّ تنهّدات المتذكّرين المقرّبين، المُبعدين ومن ثم العائدين. بعد كلّ هذا... ماذا يبقى؟

ماذا يبقى من أعماق الشهابيّة وفي هذه الأعماق؟ أتراه الجرح الذي أسمي إخفاقاً؟ أتراه خيبة الأمل التي صارعتها ولم تصرعها؟ أم تراه الألم مما آلت إليه أوضاعنا وتدهورت إلى مداركه طموحاتنا؟ أم تراه بروتوس؟..

لكي نكون منصفين يتوجّب علينا الإعتراف بأن الشهابيّة إتُّهمت بالإخفاق وبأكثر منه، فاعتُبرت أحد «أخطار لبنان الثلاثة»... وسيقت إلى المحاكمة... فكُشف عن رأسها وجرِّح جبينها، فيما كانت تحزم ملفاتها وخرائط عملها وتغادر الدوائر والمؤسسات الرسميّة، على زغردة رصاص «الإبتهاج».

لذا، وبعيداً عن فكرة تحليل أسباب «الهيصة» الجماهيريّة التي واكبت «ممثلي الأمّة» وهم يكسرون الجرّة وراء الشهابيّة ويجزّئون أصوات المجلس النيابي إلى أنصاف وأرباع، سنحاول أن نشرح إختلاق إخفاق الشهابيّة بنفض بعض الغبار عن بعض الحقائق.

ونحن إن كنّا قد ناقشنا موضوع الحريّة، نظرياً، في القسم الأول من الكتاب فكان لنا فيه رأي وموقف، نودّ أن نعود مرّة أخرى، إلى معبودة اللبنانيين، لا بل «أوكسيجينهم»، لنطرح الإتهام الأول بحق الشهابيّة:

إحتجاز الحريّات عبر «المكتب الثاني». فبالإرتكاز على هذا الإتهام وغيره قُدِّم ضبّاط الشعبة الثانية في قيادة الجيش اللبناني إلى المحاكمة عام ١٩٧٤. وقبل ذكر الحكم المعروف من الجميع، نجد من الضرورة، والمهمّ جداً، تدوين بعض ما جاء في هذه المحاكمة الشهيرة، إن من ناحية الدفاع وإن من مطالعة النيابة العامة العسكريّة التي أوردتها الصحف اللبنانية بتاريخ ١ كانون الأول ١٩٧٤ كالآتي: إستُهلّت الجلسة بمطالعة المدعي العام الشيخ أسعد جرمانوس الذي قال:

«سيّدي الرئيس، حضرات المستشارين، نصف الناس أعداء لمن ولي الأحكام، هذا إن

عدل... لفترة بعيدة من الزمن كثُر التذمّر من تصرفات ما كان يُسمّى بالمكتب الثاني، فنُسب إليهم الكثير الكثير حتى أضحوا تواتراً، موضوع كلّ عبء، وأقلّ ما يُقال في هذا المجال قول الخليفة المعتصم لعامله على خراسان: «لقد كثُر شاكوك وقلّ شاكروك». أما الآن ونحن أمام الحلقة الثالثة والأخيرة من هذه المحاكمات، فلسنا بصدد ما قيل وما يُقال، لقد قلت وردّدت منذ البدء: لسنا بصدد محاكمات عن تصرّفات أو إجراءات أو طرق سياسيّة، لا وألف لا...». وأضاف: «نحن بصدد أفعال ماديّة، هذه الأفعال، سيّدي الرئيس، هي موضوع قرار الإتهام، لقد أتينا أمامكم بشهود الحق العام ومحضنا أقوالهم، ورئاستكم سألت المدعى عليه - المقدّم غابي لحود رئيس المكتب الثاني الأسبق - وأجاب عن كلّ التهم المُسندة إليه. لقد أتى الشهود، أو بالأحرى من أتى منهم وقالوا ما قالوا ووقف المتهم وهو رئيس الجهاز وتحمّل بكل جرأة، مسؤوليّة هذه الأعمال. أما النتيجة القانونيّة لهذه الأعمال فهي موضوعة على مشرح محكمتكم الكريمة ولكم وحدكم حق التقرير».

وتابع المدّعي العام يقول: «لا يمكن أن يُقال بأن التحقيق أو المحكمة العسكريّة تنقصها الخبرة للتدقيق بهذه الأعمال، وإذا كانت هذه الأعمال تُنسب إلى وضع عام فأنتم من أهل البيت وأدرى بالذي فيه. أيها السادة: إن الضمير فوق كلّ شيء. إنّ الضمير هو من وحي الله، وأنا أطلب منكم، إذ سأترك أمر البتّ لمحكمتكم العادلة، أن تحكموا كما عوّدتمونا، وعوّدتم المجموع بضميركم. إنّ كلّ طرق الإنسان نقيّة بعين نفسه لكن القضاء، وهو من وحي الحكمة، ميزان العدل، فلقضائكم أترك هذه القضية».

مرافعة الشيخ بهيج تقي الدين

ومما قاله الشيخ بهيج تقي الدين، وكيل الدفاع: «... حضرة الرئيس، لنكن صريحين طالما أننا نحصر كلامنا ضمن آداب المهنة. لقد قيل لكم أن هذه القضية سيقت ضد هؤلاء الضبّاط، حفاظاً على مؤسسة الجيش. ولسنا هنا في معرض المزايدة يا حضرة المدّعي العام لكن أؤكّد لك بحرمة الثوب الذي ترتديه أنّ أحداً منّا لا يقلّ حرصاً على كرامة الجيش، وأن قناعتي بأن من حرّك هذه الدعوى هو عدوّ لهذه المؤسسة التي إسمها الجيش». وتابع الشيخ بهيج قائلاً: «إنّ هذه القضيّة سُيِّست منذ البدء، لقد قُدِّم هؤلاء للمحاكمة لأن وراءهم رجلاً كان يُراد تحقيره، لست أنت ولا أنا ولا المشرف على العهد...».



مرافعة الشيخ أمين الجميّل

الذي استهلّ مرافعته بالقول: «قبل البارحة وعلى أثر إنتهاء جلسة المجلس النيابي، سُئِلت من قِبَل بعض الأصدقاء: متى ستنتهي هذه المهزلة؟ وذلك على صعيد الدعوى التي نحن بصددها. أيها السادة، إنّ المهزلة كانت في مرحلة إحالة هذه القضيّة إلى التحقيق، وكانت في إثارة الموضوع بالأساس وقبل وصوله إلى هذه المحكمة، وما يزيدني قناعة بذلك، إفادات الشهود التي تقلّصت كلياً. فلربما أنّ المحقّق تأثّر نسبياً، كما يقول في تحقيقه، بالرأي العام، فإني لأسأله: أيّ رأي عام عنه يتكلّم؟ فهل نحن لا نمثّل رأياً عاماً في لبنان؟ إنّ القضيّة كانت منذ البدء مهزلة... مهزلة للعدالة. إنهم إستندوا إلى مشاعر وأحاسيس خاصة ليزجُّوا بهؤلاء الأبرياء في هذه القضية... لقد كان هناك تسرُّع في الأصول التي إتُّبعت بهذه الدعوى. وعلى هذا الأساس نطلب من المحكمة التي عوّدتنا قول الحق في كلّ مناسبة، نطلب منها وقف هذه المهزلة عند هذا الحد».

مرافعة باسم الجسر

عن الشعبة الثانية والجيش، قال الأستاذ باسم الجسر: «... إنَّ الشعبة الثانية لم تسئ إلى الجيش، فالجيش كان في عهدها مُحترماً مُهاباً ونتمنّى أن يبقى ويظلّ هكذا... وهل المهابة تعني الخوف؟ إنّ الديموقراطيّة في عصرنا ليست ديموقراطيّة أثينا أو المدينة الفاضلة. هذه الديموقراطيّة الشكليّة لم تبقَ حتى في بلاد الغرب. يقول البعض إنّ الشعبة الثانية أساءت إستعمال سلطتها، فهل استعملوا الأسرار التي لديهم للتشهير بأحد، أو التأثير عليه؟ هل ضاربوا في البورصة، هل اشتروا أسهماً، هل قاموا «بشانتاج» سياسي؟ وهم يملكون من الأسرار ما يهدم هذا البلد؟!».

•••

هذه القضيّة، حتى هذه القضيّة، تُثبت أنّ الشهابيّة دفعت ضريبة الديموقراطيّة مرّتين: مرّة وهي تنتزع جنين الحريّة «العامة» من بين أنياب الحريّات «الخاصة» فتقود البلاد إلى أول مراحل العدالة الإجتماعيّة وتكافؤ الفرص تحت راية إنضباط مسؤول.

ومرّة ثانية عندما افتتحت، بمثولها أمام ميزان العدالة، عُرف محاكمة المسؤول وإماطة اللثام عن أصابعه وبصماته. وفي هذا المجال نسأل: تُرى، لِمَ توقّف هذا العُرف، لِمَ لَم يوجد قبلاً؟ وكم وكم من الجباه المتكابرة والعيون الفاجرة تستحق المحاكمة لا بل الحكم والإدانة؟ ولكنها تبقى تسرح وتمرح فوق منابر متاجر الرأي العام؟... وإذ نترك الجواب للغد، نثبت الحكم ببراءة المقدّم غابي لحود رئيس المكتب الثاني الأسبق،

كذلك جميع رفاقه، الضبّاط الذين قدموا «للمحاكمة». هذا الحكم الذي صدر بإجماع رئيس وأعضاء هيئة المحكمة المؤلّفة من العقيد الطيّار جورج غريب رئيساً، والأعضاء: القاضي فوزي أبو مراد، والعقيد فارس لحود، والمقدّمين حكيِّم وداغر.
وأخيراً... إن كانت البراءة تنفي الإتهام، تُرى، هل تستطيع محو صورة «القضبان» من ذاكرة المحاكمة؟

•••

من القضايا الأخرى المرتبطة بوهج الشهابيّة، كانت: شعبيّتها، أو ذلك المدّ من الناس الذين راحوا يتطرّفون ويتفنّنون في إبتكار أعاجيب الشهابيّة وخوارقها فيرسمون بتصرّفهم هذا حدوداً وهميّة لسلطتها، أو «تسلُّطها». ويتبارون في ابتكار فنون الموالاة والتأييد، والألقاب، التي نادراً ما اجتمعت في شخص واحد أو مدرسة واحدة. فمن النزاهة إلى الإعتدال، إلى الإستقامة إلى الصدق إلى التضحية بصمت إلى الشرف إلى الكفر بالطموحات الذاتيّة الضيّقة، إلى الأدب إلى الأخلاق، راحت الشهابيّة، في طروحات هؤلاء، ترتقي مراتب الميتافيزيقيّة والصوفية لتصل إلى «القداسة» مع الأستاذ سعيد فريحة.
وقبل أن نسجّل ملاحظاتنا حول مدى صدق هذه الشعبيّة التي انتقلت، بعد العهد الشهابي، وبسحر ساحر إلى ضفاف أخرى متعدّدة، نودّ أن نعود بالذاكرة إلى وقفات التأمُّل والنصوص الإعترافيّة التي سجّلت فوق رأس جثّة مؤسس الشهابيّة وفي الذكرى الأولى لرحيله. كلّ ذلك في «عهد» أقل ما يُقال فيه أنه لم يكن شهابيّاً. هذه الوقفات وهذه الإعترافات «والإنصافات» أعلنها وجاهر بها سياسيونا، أكثريتهم، كلّهم ربما، فهل أن ما قالوه، لا بل الجزء القليل القليل الذي سنعرضه مما قالوه، يشكّل «واجباً» تقتضيه أصول السياسة ومناوراتها؟؟ نترك للقارئ أن يستنتج وأن يحكم ونتعهّد نحن بأمانة «النقل».

جريدة «العمل»

نشرت جريدة «العمل» يوم الجمعة في ٢٧ نيسان ١٩٧٣ مقالاً بعنوان: «مات قبل أن ينصفوه» هذا نصّه: «مات فؤاد شهاب قبل أن ينصفه اللبنانيون. مات والجدل ما يزال حادّاً حول «عهده». هل كان، حقيقة، كما صوَّره البعض، حاكماً ظالماً متسلِّطاً؟ هل هو الرئيس الذي حاول أن يقيم للعدالة في لبنان صروحاً عالية كما فهمه محبُّوه؟ الجدل هذا لم يكن بعد قد إنتهى، عندما كان فؤاد شهاب يغمض عينيه أمس على هذه الدنيا.





آخر الأيام...

إذاً، مات والناس غير متفقين حول شخصه، وأعماله، وسياسته التي كانت «نهجاً» هو النقيض للذهنيّة التي ما تزال سائدة حتى الآن. وربما لهذا السبب، كان الإنقسام حادّاً بين اللبنانيين. فالرجل لم يكن رئيساً عادياً من صنع الظروف. بل كان شخصيّة فريدة فعّلت في الظروف، وفي حياة لبنان، فترة ليست قصيرة من الزمن، حتى ليصحّ القول أن «عهد فؤاد شهاب» يشكّل صفحة غير عاديّة، بارزة في تاريخ لبنان. كان الناس قد بدأوا يكتشفون كم كان هذا «الرئيس» كبيراً في تفكيره السياسي، وعظيماً في نظرته إلى الدولة، إلى أعمال الحكم، إلى العدالة الإجتماعيّة في لبنان. كانت ثمار إصلاحاته قد بدأت تظهر، وتينع، في كلّ مرافق البلاد.

فضّل فؤاد شهاب أنّه كان يبني للمستقبل، وما أُتيح للناس، وهو في مركز المسؤوليّة، أن يدركوا أبعاد هذا البناء، فما رأوا إلاّ الجانب السلبي منه.

ومأساة حكمه كانت هنا، في هذه النقطة بالذات. فقسا على نفسه وعلى الآخرين، يقيناً منه أن المستقبل يقضي بذلك... وربما كان على حق.

ولكن هل كان فؤاد شهاب ينتظر إنصافاً ومكافأة؟

الأرجح، أنّ الفقيد الكبير كان قد اكتفى من دنياه بما فعل، وكان فعله، بلا ريب كبيراً.

والذين يعرفونه، يؤكدون أنّه من الرجال الذين لا يهمّهم ما يُقال عنهم، وقد دخل المعترك السياسي إضطراراً، فما فكّر يوماً أن يكون فريقاً في هذا الصراع.

وإذا كان قد خاصم بعض السياسيين، فليس لأنهم منافسين له، بل بدافع الإعتقاد بأنهم عقبة في طريقه، في طريق السياسة التي رسمها لنفسه ولعهده.

فؤاد شهاب مات؟

مات، إذاً، عظيم من بلادنا. مات مصلح كبير كُتِب له ألاّ ينصفه مواطنوه إلاّ وهو في العالم الآخر... تلك هي حال كلّ الذين دخلوا التاريخ».

وفي اليوم التالي، عادت «العمل» لتكتب مقالاً آخر بعنوان: «كم هو متخلّف هذا الصراع».

جاء فيه: «هذا الإجماع على أنّ فؤاد شهاب، كان رجل دولة، طاهراً، ومُصلحاً عظيماً، لماذا لم يكن قبل موته؟؟؟

بل لماذا كان بعضنا ينكر عليه هذه الخِصال ويُلصق به نقيضها أحياناً؟ هل لأنه كان منافساً كبيراً، خطيراً... وبَطُل اليوم أن يكون كذلك؟؟

هذه الظاهرة تكشف لنا، كم هو متخلّف هذا الصراع الدائر بين السياسيين في بلادنا، وكم هو مُلتصق بالحساسيّات، والأنانيّات، والأحقاد، والأغراض الشخصيّة، وكم كان بعضنا يغشّ نفسه والناس، أيّام كان يكيل التُّهم جزافاً للرجل الكبير، يحرّض الشعب عليه



وعلى سياسته. نسجّل هذه الظاهرة، لا لغرض سياسي معيّن... ولا للإنتقاص من قَدْر أحد، بل إعتقاداً منّا بأنّ الحسرة الشاملة، والصادقة أيضاً، على فَقدْ فؤاد شهاب، قد تكون سبيلاً لهزّ الضمائر التي تستبيح لنفسها، في زحمة الصراع السياسي، التلاعب بكرامات الرُّسل من كبارنا وزعمائنا، ولا تتورّع عن تلويث فضائلهم وتمريغها في الضغائن والأحقاد.

فلبنان لم يفرغ من الأخيار... وفيه سياسيّون قدوة وعناوين زهد وكفر بالذات... كما فيه سياسيّون صغار، بعقول ضيّقة أيضاً، والمطلوب، أن نصون الخميرة الطيّبة فلا نجازف بها. إنّ للصراع السياسي حدوداً إن تخطاها أصبح قتالاً بين ثعالب... أو ذئاب.

وفؤاد شهاب، كان كما نقول عنه الآن بعد مماته، رجل دولة وفي السياسة رسولاً. ومع ذلك، لم نرحمه، ولم يشأ هو أن يدافع عن نفسه، أن يُقاتل، وآثر الوحدة والصمت والإنزواء. وربما كنّا سبب كفره بالسياسة، وعلّة تنكّبه عن المسؤولية. وكأنه كان يقول في نفسه، وهو في وحدته: إذا كان جزاء الرسوليّة، هذا الجزاء، فمعناه أنّ لا مكان للمصلحين والأخيار على هذه الأرض.

أجل يهمُّنا أن نقرّب من بقي بيننا من طينة فؤاد شهاب، أو من ستلدهم أمهاتهم بهذه الطيبة. كيف؟ بحد أدنى من الإنصاف مع من نخاصمهم. بقدر صغير من المحبّة، والصدق مع أنفسنا ومع الآخرين، بالفصل بين عواطفنا ونزواتنا، وبين المواقف العامة التي لا تعني أصحابها بقدر ما تعني الشعب ومصالحه الأساسيّة. فهل هذا ممكن؟».

كمال جنبلاط

أمّا الأستاذ كمال جنبلاط فقد كتَب في جريدة «الأنوار» مقالاً بعنوان: «فؤاد شهاب: مدرسة وأخلاق»، جاء فيه: «يفقد اللبنانيون في الرئيس فؤاد شهاب، وجهاً مميّزاً، من تاريخه القديم والحديث، وكأنه حدث ظهر في السياسة اللبنانية، يصعب تصوُّر بروزه في بلاد كلبنان، ولم يكن له حزب، ولم يكن يعطف على أرباب السياسة أو يوفّر لهم نقداً، ولم يكن يتّصل بالشعب مباشرة، وكانت أبواب بيته معظم الأحيان مغلقة في وجه القاصدين، ولكنه على الرغم من كلّ ذلك كان إنجذاب الناس إليه كبيراً جداً. كمَن يهرب من درب الطبيعة فتسعى الطبيعة إليه...

كان رابط الجأش لا يحرّكه خبر، وهو في الوقت نفسه شديد الإحساس، كثير الحياء، وهو يعرف ما يريد وكيف يريد – أي ما هي الوسيلة إلى تحقيق الهدف – وهذا أمر قلّ ما يتوفّر للسياسيين الذين لا يعيشون عادةً إلاّ تحت سطح الماء. أمّا هو فكنّا نشعر وكأنه

يعيش فوق سطح الماء، مرتقباً المُقبل من الأيام، يرى ما لا يراه الآخرون. وهذه هي ميزة القادة الحقيقيين: أن تكون لهم رؤية المستقبل، أن يتّسموا بالحدس العميق لمصير الأشياء. وكان ذو عقل حصيف يعرف كيف يحلّل المسائل مهما تعقّدت، وكيف يبسّطها بإيجاز كبير، وكيف يردّ عليها، لأن التحليل العلمي الموضوعي وحده يمكّننا من أن نعطي للقضايا حلولها الملائمة الثابتة.

ربما كان يخطئ أحياناً، ومرجع ذلك إلى أنه كان يتأثّر إلى حدٍّ كبير بسمع أذنيه ويصدّق ما يسمع. وفي لبنان، ويا للأسف، تعمّر آفة الكذب كما لا تعشعش في أي بلد آخر، فكيف لا يصدق الصادق قول النمّامين. ولكنه كان لا يلبث أن يصحّح ما سمعه عندما تبلغه الحقيقة. وكان شديد المعرفة بالرجال، من سيمائهم يتبصّر في حقيقتهم وهي صفة أيضاً من صفات القيادة إذ إنّه كان يعرف كيف يختار معاونيه، وإلى أي وظيفة يصلح هذا أو ذاك. وكانت له فكرة رفيعة عن واجبه الذي يقوم به بكلّ دقّة وبكلّ أمانة، وبدون جلبة، بل يؤثر الصمت فيما يعمل على كلّ ظهور. وقد تكون من صفاته محبَّة الإختفاء، والهرب من الظهور، والإحتجاب الدائم. فكان سرّه عميقاً، يقرّر ما يجب أن يتقرّر في الصمت وفي الهدوء، وبعد التأمّل الناصت لتحليل يجري في عقله، فإذا تلفّظ به كان الردّ الصواب. قد يكون فاته معرفة فن السياسة الحقيقي، والقدرة على نظم الجماهير في تشكيلات تؤيّد فكرته، وسعيه، وأهدافه. وقد كان فيه، ربما، خشية من مثل هذه المواجهة، وهذا التفاعل مع الناس. وقد يكون في حدسه أنّ الناس يجب أن تأتي إليه وأن تختاره، لأنها تعلم بوجوده دون أن يكون بحاجة إلى الخروج إلى الناس. وهذا التصوُّر عطّل، ربما، قسماً كبيراً مما كان يفكّر بتحقيقه، لأن الجنرال ديغول نفسه، لولا الحزب الدستوري الذي أنشأه أو الأحزاب التي إستند إليها لما كان استطاع أن يفعل ما فعل في تاريخ فرنسا. وفي ظنّنا أنّ الجنرال شهاب كان ترك أثراً أوسع لو أنّه ركّز كيان دولته على تأييد الأحزاب ولما كانت صارت هذه الردّة بعده التي تهدّد اليوم مصير بعض المؤسسات الإداريّة التي أنشأها. فالحزب هو مؤسسة بالنسبة للإنسان ولفكره، تبقى ولو ترك الإنسان هذه المؤسسة، أو تقاعد، أو توفي...

عرفت فؤاد شهاب منذ سنة ١٩٤٣ تقريباً، وكنت أعجب بتواضعه الجمّ الذي كان يرافقه دائماً لون من الرفعة والتمييز في خلقه، وفي أخلاقه. وكان هو يشعر أحياناً بذلك، وبأنه على مثل هذا المستوى، فإذا بمرآة الأنا تقف حيناً حاجزاً لا يتعداه إلى البساطة الأخيرة الصافية. ولكنه، في كلّ حال، كان ملح الرجال لو أدرك الناس قيمة هذا الملح بالعجين، وفي عجّانة الدنيا.



وكان فؤاد شهاب يحتقر صغار النفوس، وأرباب التسلُّط على المال من السياسيين، وكذلك لا يحبّ الخفّة في الرجال، ولعلّ إمتعاضه من هؤلاء أكسبه عداوتهم. وكان من الصرامة في حياته الخاصة والعامّة، بحيث أنه لا يقبل بالإلتواء والتزوير عند غيره، على أنّ من المفارقات العجيبة، في نظري، التي لم أفهمها إلاّ في معيار الفصل أحياناً بين تطلُّبات الملك ونجوى الملكوت، فإن هنالك أفعالاً كان يرتضيها من غيره ولو كانت منافية لبعض النواميس. ولعلّ معرفته بالناس كانت تدفعه إلى عدم الإصرار عليهم، ومعاقبتهم كما يتوجّب. ولكنه كان شديداً في ملاحقة الموظفين، يعلم ما للمراس والنظام من قدرة تربويّة بالنسبة للإنسان.

نضيف إلى ذلك كلّه شعوراً أصيلاً بالديموقراطيّة ولكن على غير منحاها البرلماني القائم حيث تضيع المسؤوليّة بضياع القيادة، وهو في تفكيره الديموقراطي بقي لا يتجاوز حدود العائلات الروحيّة التي تتعايش في لبنان، ولو فكّر أحياناً بضرورة صهر اللبنانيين شعباً واحداً في ما يتعدّى كلّ طائفيّة. على أنه كان يحلم بنظام للحكم يُعدَّل فيه هذا الدستور بشكل من الأشكال ليمكّن الحاكم من القيام بكلّ إستقلال، بما يرتضيه للبنان من إصلاحات جذريّة. فؤاد شهاب مدرسة وأخلاق ونزاهة عميقة، وشرف أصيل، ووفاء للأصدقاء، ومحبَّة للآخرين. وهو لغز في آن واحد كجميع الذين دخلوا إلى الحق تعالى من أبواب السماوات فظلّوا في نعيمها يترفّهون ولم يهجّهم الشوق إلى الصيرورة في النار الأزليّة».

جريدة «المحرر»

وبتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٧٣ كتب الأستاذ كمال جنبلاط تحت عنوان: «خسره لبنان»: «فؤاد شهاب خسره لبنان لأنه لم يستحقه معظم أبنائه ولم يقدِّروه حق قدره في الحكم وخارج الحكم. كان من الرجالات القلائل الذين يتّصفون بصفات رجل الدولة، ولا شكّ أنه ترك أثراً كبيراً في ضمير اللبنانيين لأنه كان يجمع بين العِلم الغربي ونزعته التنظيميّة وبين هذه الشهامة الطبيعيّة والبساطة العفويّة، وأرستقراطيّة الخلق التي يتميّز بها بعض اللبنانيين من الجدود ومن أحفادهم. وكانت نظرته ثاقبة بعيدة للقضايا الإجتماعيّة، وكان يدرك أنّ المشكلة الإجتماعيّة هي مشكلة العصر الذي نعيشه ونعايشه، وكان على غاية كبيرة من العفويّة مما سبغ أنساً رائعاً على تصرّفاته وأحاديثه، وكان له من المنعة النفسانيّة ومن شرف نفسه ما يرفّعه عن التدخُّل في الصغائر والكبائر على محبّته للنكتة، وكم كان يستحقّها السياسيون.

إنّ الذين إنتقدوه أو ينتقدونه أحياناً لا ينظرون إلى أنفسهم ويرون أنهم دونه درجات ودرجات، وقد يكونون أقرب إلى الدرك الأسفل منهم إلى أعالي المعراج. وكانت أفكاره ومبادئه على ما تحتضنه من تراث عميق مدرسة في تصوُّر الإصلاح الشامل وفي استقرار معالم المستقبل القريب.

إنّ موت فؤاد شهاب يترك فراغاً ضخماً لا يعوَّض في السياسة اللبنانيّة. ومن ألم المصادفة أن يكون فؤاد شهاب قد عَبَر هذه السنوات الثلاث بمطهر حقيقي للنفس لما كان يراه من محاولات لتشويه أفكاره وتقويض أسس المنظّمات والقوانين التي أنشأها لتحويل الإتجاه العام في البلاد إلى لون من هذه الليبراليّة الإحتكاريّة التي تشهدها. لا شكّ أن المحنة كانت عظيمة في نفسه، محنة الرجل الذي يرى عمله الكبير تمزِّقه وتعبث به أيدي الجهالة. وكان فؤاد شهاب في مسيحيّته يكره المال وأربابه من الذين لا يُحسنون إنفاقه – وكان بسيط العيش يستلهم من هذه البساطة أثرته لفقراء هذه الدنيا، ويفكِّر يوم كان رئيساً للدولة بعيشهم وبآلامهم وبما يُحسن أن يفعل لأجل تحسين أحوالهم. ليس من حظ لبنان أن يبقى فؤاد شهاب حتى يوم إعتزل في بيته صخب السياسة لأنه لم يكن من نصيب اللبنانيين لأن يعود إلى الحكم ليكمل ما بدأ.

مَن الذي سيخلفه في القيام بهذا العمل؟ لا أدري... بعض رجال التاريخ يمحون ويطوي الزمن أعمالهم ونشاطاتهم إلى حين، ثم تبرز الدفعة الجديدة فيتحقّق الإنسان من ميت في فكره، لأن التاريخ هو هكذا طيّ ونُشر».

جريدة «النهار»

وفي ٢٧ نيسان ١٩٧٣ أيضاً، كتب الأستاذ ميشال أبو جوده تحت عنوان: «الإبتعاد الكبير»: «... كان قوياً بصمته. كان قوياً بعزلته. كان قوياً بتفرُّده بصفات عديدة سبقت ورافقت تولّيه الرئاسة والحكم وجعلت منه علامة إستفهام كبرى. كان قوياً بزهده. كان قوياً بكتمانه. كان قوياً بابتعاده. والزهد والكتمان والإبتعاد خلقت حوله هالة يصفها الجنرال ديغول – مثاله الأعلى – «بأنها أهم ما يحتاج إليه القائد». كان فؤاد شهاب يبدو في الحياة العامة في لبنان كأنه لم يترك الجيش ولم يدخل السياسة. وكان هو يعزّز هذا الإنطباع بل يشدّد عليه كأنه أعزُّ شيءٍ لديه، بل أهمّ سلاح لديه، في الوسط العسكري وفي الوسط السياسي.

وكان أول رئيس جمهوريّة يأتي كقائد للجيش وليس نتيجة اللعبة البرلمانيّة، بل استطاع أن يظهر كأنه أول قائد في المنطقة العربيّة يخلع ثوبه العسكري ويتخلّى عن سلاحه



ليتسلّم الحكم بينما كان القادة الآخرون يصعدون سلّم الحكم ببزّاتهم مستعملين أسلحتهم كاملة. ولعلَّ قصته مع الحكم في لبنان أنه حاول أن يدخل العصر إلى مؤسسات الدولة مستفيداً من خبرته الطويلة في الجيش الذي كان آنذاك أقرب المؤسسات اللبنانية إلى العصر الحديث... ومع ذلك استطاع فؤاد شهاب، بفضل أوضاع لبنان، أن يُساعد في منع الإصطدام العنفي بين المؤسسة العسكريّة والمؤسسة السياسيّة فمرَّ لبنان، خلافاً للمنطقة بالتجربة الإنتقاليّة وخرج منها بسلام. وبموته تأخذ أمور كثيرة أحجامها الحقيقيّة سواء أكان ذلك على الصعيد السياسي أم على الصعيد العسكري.

حزب النهج

وتحت هذا العنوان، كتب الأستاذ إدوار حنين في جريدة «البيرق»: «أمّا وقد فارق الرئيس شهاب نهجه فماذا يبقى على النهج؟ من حظّ النهجيين: أنهم ينتسبون إلى جميع الطوائف وأنهم ينتمون إلى جميع المناطق. ومن حظّهم أن لهم إنجازات، في التشريعات الشهابيّة، تجسّد مبادئ، فتجاوزوا، بفضلها، مرحلة المبادئ – الكلام، فلماذا لا يركبون حظّهم – ما دامت الريح مؤاتية – ويواصلون مسيرتهم، فينشئون من أنفسهم حزب النهج؟

محازب يدعو الناس إلى إنشاء حزب غير حزبه...

إنه لمنتهى العجَب.. غير أن ما هدف إليه هذا المحازب يوم دعا إلى قيام حزب الحلف هو ما يهدف إليه، داعياً إلى قيام حزب النهج. لا كلفاً بالنهج بل رغبة في أن يقوم نظام الحزبين في لبنان. أفضل نواة لحزب لبناني أهل النهج، لما يمثّلون من الجوانب اللبنانية، فحرام أن تضيع المناسبة... قبل أن يجفّ التراب على ضريحه عاهدوه، عاهدوا فؤاد شهاب، على أن تصبحوا حزباً... ثم أقسموا، هناك، على أن تعملوا كلّ ما من شأنه أن ينشئَ الحزب المناوئ».

•••

إنّ تدوين هذه المواقف والوقفات أمام شخص «المعلّم» كما كان البعض يحبّ أن يسمّيه – لا يتلاءم والخط الذي سرنا عليه في المراحل السابقة من الكتاب، إن لم نقل أنه يتناقض ويتعارض. كلّ ما نبغيه من إعادة تهوئة هذه «المعلّقات»، هو إثبات أن «شعوبنا» اللبنانية، وحتى إشعار آخر، ما تزال تنسى... تسامح... تغضّ الطرف، ما تزال «صابون» أخطاء السياسة اللبنانية ومساحيق تجميلها المختبئة تحتها الحقائق والأسرار... شعوبنا ما تزال تجهل «المقارنة»...

كامل الأسعد

أمّا عن علاقة الفكرة بالشخص فقد إختصرها الرئيس كامل الأسعد في إحتفال الذكرى الأولى للرئيس شهاب، في قصر الأونسكو (٢٨ نيسان ١٩٧٤) بقوله: «... لقد كان نظاماً في رجل، عرف في الوقت نفسه، كيف يكون رجلاً في نظام»...

وعن شهاب الرجل والنظام قال الرئيس الأسعد - في الإحتفال المذكور: «تبرز في ذكرى الرجال العِظام آيتان، آية الغياب وآية الحضور. فكلّما طال أحدهم غياباً، ونأى بُعداً، تعاظم حضوراً وازداد قُرباً. واحد من هؤلاء كان الرئيس الراحل فؤاد شهاب... وما كان هذا التوازن المعجز، بين واجب الحضور، وحكمة الغياب، إلّا حصيلة نشأة سويَّة مؤمنة صابرة، في الطريق الصعب، صقلت رعيلاً باسلاً ينتمي إليه الفقيد، تعوَّد قهر النفس حتى لو أراد أن يثنيها بسهل من بساط العيش، ما طاوعته مختارة ولا أذعنت لهواه.

لقد شاءت الأقدار أن يتحوَّل من قائد عسكري، إلى قائد سياسي. من قلب يتحدَّى الموت، إلى عقل ينهض لبناء الحياة. من يد تُمسك بآلة العنف، إلى إرادة تتصدَّى لبناء المجتمع والدولة. وكما استطاع أن يبني المؤسسة العسكرية، ويوفِّر لها القدر الكبير من الخُلق والإحترام، وأن يجعل منها مؤسسة نموذجية في هذا المنقلب المضطرب من الأرض، إنطلق بعد تولّيه مقاليد الحكم، في محاولة رائدة لبناء المؤسسة المدنية، بناءً علمياً حديثاً. وبدأت مرحلة شاقّة من كفاح رجل الدولة في سبيل بناء الدولة. دولة المؤسسات الحضارية المتطوِّرة.

لقد أدرك عنف التحدّي في القطاع الإقتصادي، وعنف الرياح التي تعصف في بناء المجتمع اللبناني. أن أتوقّف لحظة إنصاف وتقدير أمام تلك الشخصية العسكرية التي عَرفت كيف تعصم الدستور، وتصون مرتكزات الشرعية، وذلك عندما أشرفت وحدة الوطن على الإنهيار عام ١٩٥٨، وفي أدقّ الظروف وأحلكها، وتحت وطأة التناقضات التي كثيراً ما استبدَّت بالمواقف، ونزعت إلى التطرُّف. فقد كان فؤاد شهاب على ضآلة إحتفاله بالشأن البرلماني، ثابت الإيمان بالقواعد الدستورية الشرعية. فكان هاجسه الدائم، التقيُّد بأحكام الدستور وتعاليمه، فهو عنده الكتاب الذي لا يُمَسّ. ولعلّ مردّ ذلك إلى إيمانه بأن الممارسة الديموقراطية، التي إرتضاها اللبنانيون، هي خير سبيل لتعزيز وحدة الصف اللبناني، وهي الضمانة الأولى، لإرساء قواعد الوحدة الوطنية في لبنان...

فؤاد شهاب، عمارة أخلاقية ذات جذور عميقة في التراث، إرادة عنيدة في فعالية الزمن الهازل والقدر الغاشم، شخصيّة فذّة هي نسيج نفسها في الزهد والتقشّف والبُعد عن المظاهر والأهواء.



ميّزات ترفع إسم الفقيد إلى مصاف القادة الخالدين، لقد عمِلَ بصمت وتألّم، ومات ولم يتكلّم. فسلام عليه في يوم ذكراه: نظاماً في رجل عرف كيف يكون في الوقت نفسه، رجلاً في نظام».

تقي الدين الصلح

وفي الإحتفال ذاته تحدَّث الرئيس تقي الدين الصلح. فكان مما قاله: «... قبل تولّيه السلطة لفترة بعيدة، كان شخصه مهيَّأ ليكون جواباً على مشكلة وطنية، وهي مشكلة إيجاد الرئيس، الذي يخلف الرئيس، الذي تحقق في عهده الإستقلال. لكن فؤاد شهاب الذي لم يأتِ إلى السلطة يومذاك لحلّ مشكلة غياب رئيس كبير، أتى بعد ست سنوات لحلّ مشكلة وطن... كان وفاؤه العميق لإستقلال الدولة، يرسم له قواعد بناء دولة الإستقلال. حتى يأسه كان صورة من صوَر الإيمان وشكّه وجهاً آخر من وجوه اليقين... كان حرصه على الكتاب، أي القانون، العنوان الذي أراده هذا العسكري للحفاظ على الديموقراطية. ولكن تحرُّره السياسي، وفهمه للضرورات التي بها يستقيم الحُكم، وإدراكه الوطني العميق لحاجة لبنان إلى سرعة التقدُّم والتطوُّر، كلّ ذلك بلغ به حدود الثورة، غير أنها ثورة من ضمن الشرعية، وفي إطارها، وهو المتشرِّب لروح الحريّة والديموقراطية، والمؤمن بأنهما مع الإستقلال والسيادة الدعائم الأساسية للبنان»...

وقال: «... في قدوة الترفُّع والنزاهة، في إعطاء كلّ الذات للواجب، في العناء المرير بحثاً عن الحقيقة والصواب، في التوجُّه الدائم وجهة التجدُّد والتقدُّم، في الإصرار الثابت على متابعة الخط، في الحصانة الصارمة أمام القريب قبل البعيد، كان فؤاد شهاب، الحاكم الصالح الذي إقتطع لنفسه باستحقاق صفحات باقية في تاريخ لبنان».

فيلسوف دولة لقضايا الإنسان

تحت هذا العنوان، قال الوزير السابق فؤاد نجّار في كلمته: «لم يكدْ فؤاد شهاب يتسلّم الحُكم، حتى أصبح فيلسوف دولة، فسارع إلى وضع برنامجه الإنساني قاصداً به معالجة قضايا الإنسان اللبناني، على إطلاقها. ومن جوهر برنامجه هذا توضَّحت الرؤيا أمامه، وقام بمسيرته الإجتماعية الفريدة لخلق شعب جديد ووطن جديد، فسنَّ القوانين التي نظَّمت الإدارة ونشرت العدالة الإجتماعية والتي عمَّمت مشاريع الإنماء في شتى مجالاتها، وهكذا أرسى لبنان على قاعدة دولة حديثة.

وكان الإنسان اللبناني موضوع إهتمام رجلنا الكبير، فلبنان في نظره كان إنسانه، في أية

بقعة من لبنان، لا سيما في القرية النائية. وكان هو بمثابة أب له ومن أجل أبنائه عمل الأب، ليعزّز شأنهم، ويبثَّ فيهم بعدالته المثاليّة روح الطمأنينة الصحيحة، وما كانت مصلحة الإنعاش الإجتماعي والحركة التعاونية، وغيرها من المؤسسات سوى تحقيق لبعض ما كان يهدف إليه.
لم يكن للإرتجال أثر في تصرّفاته، فعمله كان مبنيّاً دوماً على الدرس والتخطيط، ضمن برامج موضوعة بالدقّة التامة، ولعلّ تنسُّكه وعدم ظهوره أمام جمهوره اللبناني، في مناسباته الكبيرة، قضت به، رغبته في الإنصراف إلى تحضير هذه الدروس، وتجسيدها بالمشاريع البنّاءة التي إشتهر بها في مختلف مبادئها الإجتماعية والإقتصادية. كان محدِّثاً لبقاً، وحديثه الذي من نوع ما قلَّ ودلَّ كان يعطِّره بظرفه وروح نكتته وكان إلى جانب هذا مستمعاً، من الطراز الأول، ومستوعباً لحديث الغير بصورة تثير الإعجاب... كان منفِّذاً على أسرع ما يكون التنفيذ، ولعل المصالح المستقلّة التي أنشأها لخدمة المواطنين، ليست سوى تعبير صادق عن رغبته الملحَّة في هذه السرعة، وكم من مرّة، كان المُراجع يصل حقَّه، وهو في حضرة الرئيس، لأن الرئيس كان يتحوَّل من رئيس دولة إلى متتبِّع لقضيّة، إرضاءً لضمير المسؤولية وحرصاً على إنصاف المواطنين.
عندما يعود التاريخ المعاصر إلى نفسه، وهو يجوب هذه البقعة من العالم باحثاً عن منشود، فإنه سيجده دون شك هنا، في لبنان بشخص رجل على مستوى التاريخ إسمه فؤاد شهاب».

خاتشيك بابيكيان

أمّا النائب بابيكيان فقال: «... كان الإنسان محور إهتمامه، وغاية كلّ خطّة ورجاء، الله والإنسان، وأين يجتمع إله المسيحية بإله الإسلام. وأين يجتمع الإنسان بأخيه الإنسان، على إختلاف الجنس والعُرف والملّة والحلّة؟ أين؟ إن لم يكن في لبنان. فكان أول ما كان لبنانياً، لا يرى للحياة معنى إلّا الإمعان في خدمة لبنان. سبعون عاماً عاشها الرئيس فؤاد شهاب، لم يعرف خلالها، من الحياة غير ألوانها القاتمة الجائرة، هل تذكرون أنه شارك يوماً في إحتفال أو إستقبال، في عشاء أو غداء؟ أنا لا أذكر، ولكن الجميع يذكر هذا الناسك المعتكف، تمرُّ الأيام، تمضي الأشهر والسنون، والرئيس فؤاد شهاب نزيل داره المتواضعة، في بقعة من ربوع كسروان، لا ينفكُّ عنها، ولا يبتعد ولا ينهي، كما لا يقرُبها أحد أو يجاورها. هكذا كان الرئيس شهاب زاهداً منعزلاً ناسكاً منفصلاً. وعن الكتاب - القانون، كان يردِّد مع أحد كبار الفلاسفة الفرنسيين: بين القوي والضعيف الحرية



هي الطغيان، والقانون هو الإنصاف. فملأ عهده بالقوانين والأنظمة، بالمراسيم والقرارات، التي ما زال لبنان واللبنانيون يحتكمون إليها.
فالمرأة اللبنانية التي أُعلن عن بعض حقوقها في العام ١٩٥٢ كحق الإنتخاب (قانون ١٩٥٢/١١/٤) قضى الرئيس شهاب، في قانون الإرث لغير المحمديين بمساواتها الكاملة مع الرجل في الإرث والوصيّة (قانون ١٩٥٩/٦/٢٣)، ثم أعتق العامل من نير الأحكام القاسية إبّان عمله، فأعطاه ما سمِّي حقاً بالضمان، الضمان الإجتماعي، وهو وجه من وجوه العدالة الإجتماعية الشاملة، التي طالما سعى إليها جهده وبذل في سبيلها زهرة عهده.

كان، رحمه الله، ذا قرار، وذا حزم، إذا اعتمد الأمر لا يرتدّ عنه. فهاكم هذا القانون الثورة. قانون الضمان الإجتماعي الذي كم وكم نُفض عنه الغبار، ثم طُويت صفحاته، تحت ضغط الضاغطين، واحتجاج المحتجّين. فما انفكّ يتابعه، يلاحقه، يشرح منافعه ويُعلن محاسنه، حتى قضى بنشره بمرسوم. فتحمَّل وحده المسؤولية في تحوير مجرى الإقتصاد اللبناني أمام التاريخ، فيما كانت فئة تنادي بالويل والثبور وعظائم الأمور. **إلّا أن إسم الرئيس فؤاد شهاب، سيبقى إلى الأبد، مرتبطاً بتلك السلسلة الضخمة من المراسيم الإشتراعية والتنظيمية التي أصدرها ما بين ١٢ حزيران و١٦ كانون الأول سنة ١٩٥٩، وهي أكبر مجموعة للقوانين والأنظمة الإدارية شهدتها البلاد منذ إستقلالها.**
في عام ١٩٦٢، وفيما كنت مجتمعاً إلى أساتذة الإدارة في جامعة هارڤرد في الولايات المتحدة، سألني عميد الكلية عمّا لدينا من أطروحات في موضوع الإصلاح وأضاف: «إن أكثر من دولة في منطقة البحر المتوسط، تُراجعنا مستفسرة عن الأسس التي قامت عليها حركة الإصلاح الإداري في لبنان». منذ ١٩٥٩، وهذه المراسيم، هذه الأنظمة، هذه القوانين، هي موضوع أخذ وردّ، بعضهم يرى فيها الخير والفلاح، وبعضهم يرى فيها كلّ النكسة والبلاء. **ولكنه ما من لبناني إلّا ويعترف في قرارة نفسه أنها كبرى المحاولات الجديّة المنظِّمة المُحكمة، لبناء دولة حديثة، تستوحي العلم منهلاً والعدالة هدفاً والقانون سبيلاً.**

دولة الإستقلال كما كان يطيب له أن يسمِّيها، بعد إستقلال الدولة، الذي أتمَّه الرعيل الأول من أبناء الوطن الأبرار. مراسيم إشتراعية وأنظمة إدارية نحمِّلها شأن كلّ القوانين، كلّ أسباب الفساد، حيثما يكون فساد، وكل أسباب التقاعس

حيثما يكون تقاعس، ونحن نعلم في قرارة ضمائرنا أن السر هو في النفوس والضمائر لا في النصوص والشعائر، وكفى هذا المشروع الأكبر للبنان الحديث، فخراً وإعتزازاً، أن البلاد بعد مضي ١٥ سنة ونيّف، لا تزال تحميها مجموعة هذه الأنظمة والمراسيم».

•••

هذا الكلام الكثير الكثير في فؤاد شهاب الشخص، القائد، الرئيس، مؤسّس المدرسة الشهابيّة، يكاد يندرج في خانة «أدب البلاط» لو أنه قيل أيام كان شهاب ما يزال حياً، ويكاد أيضاً ينطبع بمسحة الصفح عن الأموات لو أنه انحصر في خطب التأبين المذروفة مع الدموع، وهي كثيرة كثيرة، ساعات المأتم. أهمية هذا الكلام أنه صادر عن تيارات عدّة، متناقضة الأساليب والغايات السياسية، وإثر زمن عزلة فؤاد شهاب وتنازله عن أيّ عمل سياسي... مما ينفي، أو يكاد ينفي الأهداف النفعية والإنتهازية لهذه الأقوال، فالرجل كان قد رحل، وفريق عمله مشرذم والمصلحة السياسية تقضي بالتنصّل من أي إرتباط به أو بعهده.

فإن كان هذا ما قيل فيه، بعد رحيله، جاز لنا أن نقول أن الرئيس شهاب إستطاع مرتين متتاليتين أن يحقق إجماعاً وطنياً حول شخصه وما يمثّله هذا الشخص.

– المرة الأولى في ٢٠ تموز ١٩٦٠.

– المرة الثانية... بموته.

وإن كان كلّ ما اعترف به سياسيونا صحيحاً، ترى لماذا هجرت شعبية الشهابيّة وهاجرت؟ وأكثر من هذا تنكّرت ونكرت؟ ترى ألأنها «شعبية من الدرجة الثانية» على حدّ قول الأستاذ جورج نقاش الذي فسّر علاقة الرئيس شهاب بشعبه، على طريقته فكتب تحت عنوان «حب عقلاني»: «إنها لفريدة في الحقيقة صورة هذا الرئيس الذي إختارته الأمة، والذي جعلت منه منقذها رغماً عنه. صورة فريدة، مكوّنة من فضائل متناقضة، لا تسطو جاذبيتها مباشرة على عقول الشعب. فصاحبها، على وجه التأكيد، نقيض «الزعيم» الذي يستثير الجماهير. لا إنطلاقات هنا ولا سطوة مباشرة على الجموع، وإن خفراً عميقاً، وما يشبه الإستحياء – وبعض البوادر، وكياسته تلك المتنبّهة أبداً، تكاد توحي جميعها بفقدان الحرارة في هذا الإنسان.

ولكن الرواء الخفي في ذلك الوجه ما لبث أن أفاء بظلّه على القلوب: فتعاظم شأن الرجل في أعين الناس، وبدأت أسطورته تنشأ في أذهانهم. وإذا به، وهو الإنسان المتكافئ، البصير، المثابر على العمل، الذي يحيا في باطنه همّ الخدمة وحدها، المعرض عن

هاجس التألّق وحيازة الإعجاب إعراضاً غريباً، يغزو روح الشعب على مهل. وهذا ما أدعوه «شعبية من الدرجة الثانية». فليس بينه وبين البلاد مغامرة عاطفية: بل حبّ عقلاني وزواج مبني على العقل.

وعرف له كونه من القوّة بما يكفي ليكون تحررياً – من القوّة بما يكفي لكي لا يبدو قوياً. عرف للأمير تمتعه بفضائل الأعيان: فأحبّ الناس حكمته ودأبه وبُعد نظره. فبُعد البذخ المذهل عن تصرّفه، عرف الناس لهذا الأب الوادع بساطة خلقه، وتواضع ميوله، وحياة أهل الضواحي التي يعيشها على بُعد ٢٥ كيلومتراً من العاصمة، في دار حييَّة كأنها لموظّف كبير متقاعد. وعرف له الناس أيضاً إدخاله أدب السلوك إلى مقام الذروة، وتطهيره أروقة الحكم من غدوات الرعاع ورَوحاتهم، وأخيراً تلقينه الإحترام للبنانيين.

فهذا الأمير الذي يحكمنا، الذي يدعى والده عبدالله وجدّه حسن، والذي هو في الوقت نفسه شيخ كسرواني أصيل، يجمع الطرف إلى العقل، ألا يتحقق في شخصه الإنصهار المسلم – المسيحي الكامل؟ ألا يمثل دمجاً جسمانياً للطوائف اللبنانية التي هي في أساس مشكلة لبنان؟

وأكثر ما استلفت نظري فيه، ليس تلك الرفعة الأخلاقية، والمثابرة التي لا يعتريها كلل، ومواصلة العمل بعناد، بل ما أعتبره الميزة الأساسية لرجل الدولة: ما أدعوه «التشاؤم البنّاء». فهو لا يدع كثيراً من الوهم يعتريه حول قيمة المادة البشرية التي في عهدته – إنه يعرف كم يقف في وجه مشروعه من مصالح وأهواء – ولكنه يعرف أيضاً أنه ليس منه الخيار، وأن صنع الدولة اللبنانية لن يكون إلا مع اللبنانيين كما هم، مع هؤلاء الزعماء السياسيين، مهما كانت قيمتهم، ومن خلالهم».

فهل كان يعرف أيضاً ما ستسفر عنه تجربته؟ هل كان يقدّر أو يتصوّر «المكافأة الشعبية؟» وهذا الصراخ والنواح الشعبيين، لِمَ استمرّا في خنق جهوده ومحو آثار بصماته إلا عما هو موضوع اتهام وتشكيك؟

ربما الحق، كلّ الحق على الحالة المستمرة التي صوّرها الأستاذ سعيد تقي الدين بقوله: «تأتي جهود الفرد، كبيرة أو صغيرة، على قدر الأحداث التي تجابهه، حتى ليكاد يقفز الكسيح من سريره حين تهدده النار. وللأمم مثل هذه الوثبات. فتركيا التي كانت رجل أوروبا المريض انتفضت بعد الحرب العالمية الأولى إنتفاضة نعتها يومئذ البعض بأنها ستؤدي إلى العدم. وإنكلترا بعد ويلات الحرب العالمية الثانية إهتزّت واعتنقت نظاماً قال فيه كبار المفكّرين التقليديين من لابسي المونوكل أن عنفه سيذهب بها إلى الخراب في عامين أو أقل.

أما هنا ومنذ كارثة فلسطين فإن تفكيرنا الكسيح لم يقفز من فراشه، بل ازداد العويل ونتف الشعر وقرع الصدور، وسادت فكرة واعظة تقول بتغيير الأشخاص والحكومات. وما كانت ولن تكون الحكومات والأشخاص إلّا من بعض مظاهر عافية الشعب أو مرضه. نحن أشدّ ما نكون حاجة إلى قفزة من السرير، قفزة في التفكير». أما القفزة التي حاولت الشهابيّة أن تدفع لبنان إليها فقد كانت، مع الأسف، قصيرة المدى والنفس، سريعة الإرتداد، سريعة الإتهام، حتى قال أحدهم: «كثرت الإتهامات، والمتهم واحد. كثرت الإتهامات والصحافة تتبعها كظلّها، تنقلها بشغف فهي مادة دسمة، و... «ربيحة».

●●●

والناس تقرأ...

منهم من يقرأ بهدوء، ومنهم من يضحك ملء قلبه، ومنهم من يتفرّج...

كثرت الإتهامات، واشتدّت، حتى قيل عنها، لقد أصبحت تجريحاً،

والمتهم؟... صامت. يسمع، يدخن بهدوء، لا يتكلّم.

صمته أتعب أخصامه. جعل حقدهم يزداد. يكيلون له الكيل كيلين، علّه ينزل إلى ساحة المعركة وهو صامت، يسمع، يدخّن بهدوء، ولا يتكلّم».

ولم يتكلّم... ربما لأنه كان يدرك مدى عمر هذه الإتهامات، وعمر الأبواق التي تبثها، فمن رآه يبتسم يوم زحفت إليه الموالاة مرة أخرى عام ١٩٧٠ تطالبه بترشيح نفسه إلى رئاسة الجمهورية من جديد، فهم سبب إستخفافه المزدوج بالإتهامات وبالردّ عليها.

وهذا ما دفعه إلى الخروج عن صمته في منتصف الساعة الحادية عشرة من ليل الثلاثاء ٤ آب ١٩٧٠ لتوجيه البيان الآتي:

«أمام الضغوط التي تعرّضت لها بغية ترشيحي للرئاسة الأولى، رأيت من واجبي قبل إتخاذ قرار نهائي في هذا الصدد أن أتفحص بروية معطيات الوضع العام وإنعكاساتها على مختلف الميادين وذلك لأتبيّن الإمكانات التي يمكن أن تتوافر لي لخدمة بلدي وفقاً لمفهومي الشخصي لهذا الواجب ولما يتطلّبه هذا الوضع من أجل مستقبل البلاد ومستقبل أبنائها.

وفي ضوء الخبرة التي إكتسبتها خلال ممارستي المسؤوليات المتعدّدة وخاصة في رئاسة الدولة، وإنطلاقاً من تطوّر الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية، ومن خلال نظرتي الخاصة إلى معنى السلطة وإلى المهمات التي يجب أن تؤدّيها الدولة والهالة التي يجب أن تلازمها، ونظراً إلى ما يمكن أن تلاءم وأسلوبي الخاص في العمل وإلى ما يأمله ويتطلّبه اللبنانيون من رجل خبر الحكم، يبدو لي الموقف



على الوجه الآتي:

إن المؤسسات السياسية اللبنانية والأصول التقليدية المتبعة في العمل السياسي لم تعد في إعتقادي تشكّل أداة صالحة للنهوض بلبنان وفقاً لما تفرضه السبعينات في جميع الميادين، ذلك بأن مؤسساتنا التي تجاوزتها الأنظمة الحديثة في كثير من النواحي سعياً وراء فعالية الحكم، وقوانيننا الإنتخابية التي فرضتها أحداث عابرة ومؤقتة، ونظامنا الإقتصادي الذي يسهّل سوء تطبيقه قيام الإحتكارات، كلّ ذلك لا يفسح في المجال للقيام بعمل جدّي على الصعيد الوطني.

إن الغاية من هذا العمل الجدي هي الوصول إلى تركيز ديموقراطية برلمانية أصيلة صحيحة ومستقرّة، وإلى إلغاء الإحتكارات ليوفّر العيش الكريم والحياة الفضلى للبنانيين في إطار نظام إقتصادي حرّ سليم يتيح سبل العمل وتكافؤ الفرص للمواطنين، بحيث تتأمّن للجميع الإفادة من عطاء الديموقراطية الإقتصادية والإجتماعية الحق.

إن الإتصالات العديدة التي أجريتها والدراسات التي قمت بها عززت قناعتي بأن البلاد ليست مهيأة بعد ولا معدّة لتقبل تحوّلات لا يمكنني تصوّر إعتمادها إلا في إطار إحترام الشرعية والحريات الأساسية التي طالما تمسّكت بها.

وعلى ذلك، واستناداً إلى هذه المعطيات، قررت ألا أكون مرشحاً لرئاسة الجمهورية.

وفي الوقت الذي أعلن قراري هذا أتوجّه بالشكر إلى السادة النواب والسياسيين والهيئات والمواطنين الذين أولوني ثقتهم متمنياً لهم التوفيق في خدمة لبنان».

●●●

● هل هو الزهد أم اليأس أم الرفض؟؟ وما هي مضامين وأبعاد هذا البيان؟ تنبؤ بالآتي؟ وصية؟ صرخة إستغاثة؟ أم أنها الإدانة المهذّبة سجّلها الرئيس شهاب في ضمائر الساكتين، مثله على ضيمهم وجراحاتهم و... معلوماتهم؟؟ مهما يكن من أمر، فالثابت أن مطالبة شهاب بالعودة، كان وراءها تيار سياسي لم ينجح في إقناع العارف – الساكت بالتخلّي عن صمته.

ألم يقل الأستاذ كمال جنبلاط: «على فؤاد شهاب أن يخرج من عزلته ولو كانت ذهبية، لأن من له مبادئ وأفكار يجب أن يناضل من أجلها، إلا إذا كان قد بلغ به القرف من كلّ شيء حدّه النهائي، كما يبلغ بنا أحياناً. ويجب على الشهابيين، خصوصاً الذين هم في مستوى فهم أفكار ومبادئ فؤاد شهاب ونزاهته، أن يتكتّلوا من جديد وأن يجتمعوا، وأن يطوّروا أنفسهم، وأن يضمّوا إلى صفوفهم الأوساط المثقّفة والواعية والشعبية، على أن

يتبنّوا خطة فؤاد شهاب وخطّه السياسي. هذا الرجل الذي حقق مشاريع إقتصادية وحارب الجشع وبكى مرّة عندما قدّم مشروعاً لمحاربة الإحتكار وعارضه الوزراء».
أوَلم يقل أيضاً، عندما سُئل عن الشخصيات اللبنانية، غير الأمير فخر الدين، التي ساهمت في تأسيس لبنان الحديث: «طبعاً هناك أحمد شهاب والأمير الرئيس فؤاد شهاب. ولا شك أن التاريخ سينصفه في يوم من الأيام، فهو أحد مؤسسي الدولة اللبنانية الحديثة... أصبحنا نقول اليوم: «قبل عهد فؤاد شهاب وبعد عهد فؤاد شهاب»، ولو قبل وقتها بالتجديد لكان إنقلب تاريخ لبنان السياسي والإقتصادي والإجتماعي رأساً على عقب، لأنه كان رجل عنده فكرة دولة، وكان مدرسة بحدّ ذاتها وهو أحد الكبار الذين شعروا مع المساكين والناس والفقراء، لقد كان عنده شعور إجتماعي».

•••

لم ينصفه شعبه فهل أنصفه التاريخ؟ وما هو التاريخ، هذا الكائن المتحجّر الصامت الباهت الذي لا يحفظ إلا أسماء الموتى ولا يضمّ بين دفّتيه إلّا الصور المحنّطة لعالم لم يعد موجوداً؟ وهل هو التاريخ، «جابر خواطر» المثاليين الذين جرّحهم حاضرهم ومرّغهم بأكثر من ألم وأكثر من معاناة؟ وهل أن حشر إسم فؤاد شهاب في اللوائح المرتبة وفق التسلسل الهجائي والزمني، يكفي لإنصافه واستيعاب حجم مهمته ودوره؟!

ثم، أين هي المدرسة الشهابيّة في كتب الحاضر؟؟

في كتاب: «تاريخ لبنان الحديث» للدكتور كمال الصليبي نقرأ: «في ٢٢ أيلول، تسلّم فؤاد شهاب مقاليد الحكم من كميل شمعون. وفي اليوم ذاته، تمّ تأليف وزارة أولى... فثانية... وفقت هذه الوزارة الأخيرة في مهمتها فعادت الحياة الطبيعية إلى البلاد بسرعة فائقة، واستؤنفت العلاقات بين مختلف الفئات اللبنانية وكأن شيئاً لم يحدث. ولعلّ الرئيس فؤاد شهاب كان صاحب الفضل الأكبر في ذلك. فبإصراره على مبدأ العدالة في توزيع مسؤوليات الحكم والإدارة بين جميع الطوائف وفق إلى القضاء على السبب الأساسي الذي كان يثير إستياء البعض من الدولة. ثم إنه أبدى إهتماماً كبيراً بالمناطق المحرومة، فخصّها، للمرّة الأولى، بنصيب وافر من العناية. وهكذا وضع المشاريع لتعبيد الطرق، وجرّ المياه، ومدّ خطوط الكهرباء إلى القرى في جميع المناطق اللبنانية. فنتج عن ذلك أن أصبحت الأقاليم النائية، وقد كانت من قبل مواطن حصينة للخارجين على القانون، أوثق وحدة بالبلاد وأكثر تقبلاً للتقدّم. وحاول العهد، في سياسته الخارجية إتباع نهج معتدل ترضى عنه جميع الفئات اللبنانية. فاعتمد موقف التقرّب من مصر



دون أي مساس بصداقة لبنان التقليدية مع الغرب، كما حاول قدر الإمكان الوقوف موقف الحياد في القضايا العربية. وقد ساعد هذا الإعتدال، ولا شك، في ضمان سلامة الوضع اللبناني في فترة عصفت فيها التقلّبات بمعظم دول المنطقة...
وكان الرئيس شهاب إلى جانب وعيه أهمية تدعيم الوحدة الوطنية بين مختلف الطوائف اللبنانية، يعي أيضاً حاجة لبنان الماسة إلى الإصلاح الإداري، ذلك أن البلاد، في العهدين السابقين، تطوّرت تطوّراً ملحوظاً من الناحية الإقتصادية والإجتماعية، إلّا أن إدارتها ظلّت، إلى حدٍّ بعيد، أداة يستعملها السياسيون لإرضاء أتباعهم، وذلك على الرغم من الإصلاح الإداري الذي قام به عهد الرئيس شمعون.
دشّن الرئيس شهاب عهده بإجراء إصلاح جديد، أصبح ديوان الرئاسة، بموجبه، للمرة الأولى، دائرة منظّمة يجري فيها العمل وفق نهج إداري قويم. وكذلك أنشئ مجلس الخدمة المدنية المرتبط بديوان رئيس مجلس الوزراء، مهمته إختيار الموظفين وتدريبهم، للحدّ من نفوذ السياسيين في التعيينات الحكومية. وألحق أيضاً بمكتب رئيس مجلس الوزراء مجلس جديد للتفتيش المركزي، مهمته الرقابة على حسن سير الإدارة. وبمثل هذه التحسينات، أتاح العهد الشهابي للبنان نظاماً إدارياً أكثر تجاوباً مع العصر».
وبمثل هذا الاقتضاب، تحدّث الدكتور عادل إسماعيل عن عهد فؤاد شهاب (١٩٥٨ - ١٩٦٤) في كتابه «لبنان - تاريخ شعب».

أما الكتب التي تدرسها الناشئة فيبدو أن اهتمامها ما يزال منكباً على العصور البائدة والأزمنة المتحجّرة بدليل أنها تركز على هذه المراحل في تقديمها لأطباق التاريخ الأكثر دسامة والأكثر غرابة عبر سلسلة الأسماء التي «تكاغيها» الألسن وتتزحلق فوقها العقول. فلا يفهم الطالب منها إلا ما يساعده على تحسين علاماته. إزاء هذا التجاهل والتناسي والتغاضي والتخطي والتأجيل والتشحيل والتحجيم والاجتزاء والتجريح، لم يبقَ من الشهابيّة غير فكرة سابحة في جاذبية الضمير اللبناني تنتظر رأساً ما، عقلاً ما لتسلّمه ولتستودعه لقاح التجربة التي نجحت وفشلت في آن.

نجحت في كلّ مرة عملت وتعاملت مع الوطن كمجموع وكمستقبل، وفشلت متى كانت ترتطم بمدارات التزعّم والتدخّل والتوسّط وإحتسابات الحصص وتوزيع الألقاب والمراكز وزوايا الصفحات الأولى للصحف وأصوات الناخبين، فشلت عندما لم تنشئ حزباً أو تجمّعاً أو حركة وفشلت عندما أرادت أن تكون للكلّ فلم ترضِ «كلّيتها» «فئوية» اللعبة السياسية اللبنانية.

إن ما أوردناه حتى الآن يكفي، برأينا، لتوضيح معالم القضية الشهابيّة وما رافقها من

أخذ ورد، من اتهامات و«توبات»، وإذ نترك الحكم النهائي على «التجربة» الشهابيّة للإنسان اللبناني وحده، وللمعاناة الوطنية العامة قبل غيرها، نشير إلى حقيقة أن كلّ المآخذ والإتهامات والإدعاءات التي استهدفت الشهابيّة بقيت في إطار الإعتراف الصريح أو غير المباشر أو المتأخر والمؤجّل بأن لهذه التجربة مميزات تختص بها وتفتتح من خلالها تصنيفاً جديداً لأصول الحكم اللبناني.

عن هذه المميزات، تحدّث الأستاذ جورج نقاش فقال: «كيف تتمثل لنا التجربة الرئاسية الجديدة في لبنان الذي هزّته بعنف أزمتان من أزمات النظام؟ وإذا كانت الشهابيّة «أسلوباً سياسياً جديداً» فعلامَ تقوم جِدّتها؟ وما الذي يميزها؟ وما الذي يميّز رئيس الدولة الجديد، في تفكيره ومناهجه ومجمل تصرفاته عن أسلافه؟

إذا صح أن العبقرية السياسية هي نتاج الإنسان والظروف، فإن لدينا هنا عن هذه الحقيقة البديهية صورة مؤثّرة، وأكاد أقول فاجعة.

ففي الحقيقة لم يكن من شيء يهيّئ هذا الجندي الهادئ الذي أوشك على التقاعد، اللامبالي بالأمجاد، والأكثر إبتعاداً عن ألاعيب السياسة، لم يكن من شيء يهيئه للدور الذي جعل منه الحكم الأعلى على مصائر الأمة. لأنه إذا كان هناك من قائد نقيض القائد الذي يستهويه العصيان فهو هذا. أجل، وفي مقدورنا جميعاً أن نشهد بذلك فليس هو الذي سعى إلى التاريخ، وإنما التاريخ سعى إليه: لقد سعى إليه مرتين: المرة الأولى في أيلول من عام ١٩٥٢، وقد تملّص من إجابة النداء (ينبغي الإعتقاد أن ضغط الأحداث لم يكن بعد قوياً إلى درجة كافية) كأنه كان من المستلزم أن تقع، بعد ست سنوات، هذه المأساة الرهيبة، التي ما زالت آثارها عالقة بنا، وأن يوشك لبنان على التردي في مهاوي النكبة بفعل الفظائع التي ارتكبها العصاة، ليتم الأمر. في ذلك الحين لم يبقَ ممكناً أن يهرب من مصيره (هل من حاجة لإعادة رسم صورة ذاك الصيف المشؤوم): نصفا لبنان يقبعان وراء المتاريس، وهذا الجندي وحده، في الوسط، يحتفظ برباطة جأشه، ليس له من خطة غير منع المجزرة الطائفية... بهذا المظهر بدت «الشهابية» أولاً للبنانيين، لقد بدت للبلاد عندئذ كبارقة أخيرة من الأمل اليائس (وهكذا كان يراها هو نفسه، فقد قالها لنا صبيحة يوم العشرين من تموز الفائت، عندما قرّر التخلّي عن ولايته تقديراً منه أن مهمته قد انتهت: «لقد أعدت القطار إلى خطه». - «لست أنا من انتخب اللبنانيين، فإنني لا أمثل غير إستحالة اتفاقهم على شخص آخر». فلم يدع الوهم يعتريه يوماً حول هذه النقطة. حتى في مساء



العشرين من تموز، عندما تحرّك لبنان بأسره ليصبح موكباً على طريق جونيه، وعندما أفضى الاندفاع الإجماعي لكلّ الفئات وجميع الطوائف إلى هذا الإستفتاء غير العادي الذي اضطرّه مرة أخرى أن يقول: «نعم»، كان يعي أيضاً أن هذا الإجماع هو إجماع سلبي: فإذا كانت فكرة ذهابه قد أثارت هذا الرعب، فذلك لأنه كان يبدو للشعب على أنه الحاجز الأخير في وجه الفوضى، كما كان يبدو للسياسيين على أنه الضمانة الأخيرة لبقاء نظام يستطيعون في داخله أن يتابعوا ألاعيبهم».

•••

«لست أنا من انتخب في ذلك اليوم...» يجب أن نقبل برؤية الأشياء كما هي، كما رآها هو بشفافية نظرته، وربما يكمن هنا سر سلطته الأول: إن ولايته هي ولاية يأسنا. (ألا يصحّ هذا القول في ولاية الرئيس سركيس أيضاً؟) فلقد مثّل إرادة الأمة في متابعة الحياة. هذا الذي لا يؤمن بإنقاذ أمة رغماً عنها، ها هو وقد أصبح، برغمه، رجل العناية.

فحيال غرق لبنان السياسي، كان يقتضي لسياسة لبنان رجل غير سياسي وهذا هو المظهر الآخر للشهابيّة: جرعة كبيرة من علاج ضد التسمم السياسي... لقد انتخب قائد الجيش اللواء شهاب رئيساً في بيروت - وهي بصحراء أشبه - على يد مجلس منعه الإرهاب المدني من الإجتماع طوال تسعين يوماً، فليس هناك، من الناحية السياسية، بشخص أكثر منه وحدة وانعزالاً (وهنا أيضاً نكاد نعتقد أن المقصود الرئيس سركيس وعهده) وهو هذا الضعف بالذات، مرة أخرى، ما كان، وسيبقى، قوته الأولى: هذه العزلة الخارقة حيث كان في وسط السياسيين. ليس فقط أنه كان غير مرتبط بأي من الأحزاب التقليدية، ولكن فيه عجزاً عن الإهتمام بألاعيب المعسكرات التي تستهوي جميع اللبنانيين. وفي الظروف التي جاء فيها، خرج مديناً بسلطته للجميع، أي أنه خرج غير مدين لأحد».

هذا الكلام وغيره، هل ينفي إخفاق الشهابيّة أو ينصفها؟ وهل أن توقّع النائب الأستاذ لويس أبو شرف الذي كان من أول معارضي سياسة الرئيس شهاب العروبية أصبح في طريقه إلى النور، هذا التوقّع الذي أطلقه يوم ٢٥ نيسان ١٩٧٣ بقوله: «إنّ ذهاب فؤاد شهاب عن هذه الحياة خسارة كبيرة، وإن الديان العالي والتاريخ ومحبّي الحق والحقيقة من الأحياء هم الذين سينصفون».

•••



بدون تعليق

فؤاد شهاب...

هو قلب آخر من كنوز أفئدتنا؛

توقّفت نبضات روحه منذ ما يقارب النصف قرن، وباعدت بين حلمه والواقع؛ فإختار أن ينزرع صامتاً في تراب ألمه، وفي عمق أعماق تراب وطنه... هو الذي حاول أن ينشئ شرايين جديدة لوجود هذا الوطن، علّها تُعيد إحياء ما أجهضته وعورة الدرب؛ هو المنتقل إلى سماء لطالما إعتبرها، هي، كلها، قطعة من وطنه...

الخاتمة

فخامة الرئيس اللواء... «مات فقيراً».

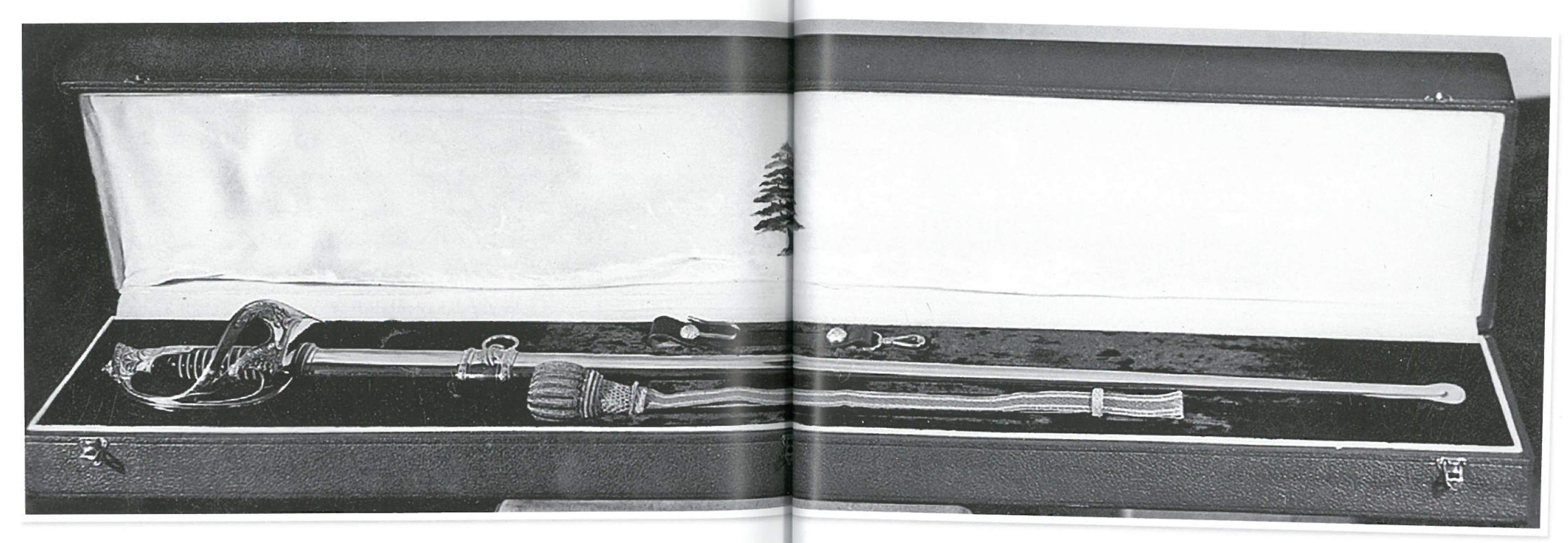
في حضن صمته، مات. وفوق قمّة غنى أمانته لنزاهته.

ألدّ خصومه ومعارضيه بَكَوْه.. ورثَوه قبل مؤيّديه.

هذا معروف.. ومؤكّد، وموثّق، ومثبّت.

قائد أسّس وقاد.. ولم يُقَد أو ينقاد.. إلى «سقطة يندى لها جبين».. ولا إلى إذلال شرف... مثل معظم أولئك الذين أنبتوا واستولِدوا من «إمتحانات قياس الرضوخ».. فحكموا وتحكّموا ولم يُحاكموا مرّة أو يُسألوا عمّا نهبوه وأذلّوه وسيّبوه.

الشهابيّة حكمت ثلاثاً... طيلة «عهود ثلاثة».



قاطع مثل السيف...

هكذا قالوا..

شهاب، حلو وسركيس.

ثلاثة رؤساء شهابيّون، من أصل أحد عشر رئيساً كانوا الوحيدين الذين شكّلوا العلامة الفارقة لأصول تداول السلطة التي يتباهى بها لبنان.

فسلّموا الأمانة، عندما دقّت الساعة، بكلّ قبول واحترام، وبكلّ سلام... وأنهوا حضورهم فوق كرسي السلطات.. وفي طموحات ما بعدها...إراديّاً، ولم يلتحقوا أو ينضمّوا إلى أحد «نوادي الزعماء». قائد عسكري وقاضٍ وحاكم مصرف لبنان وصاحب فخامة كلمة، شكّلوا أرقى تقاليد تسلُّم وتسليم السلطات في لبنان.

فالكلّ يعرف كيف انتهت كلّ الولايات الرئاسيّة التي سبقت كما التي لحقت، من عهد الرئيس بشارة الخوري وصولاً إلى الرئيس إميل لحود...

ثلاثة رؤساء شهابيّون... ماتوا فقراء..

وحدهم، عاشوا وماتوا فقراء...

ولم يُرَ أو يُسمَع أو يُقال أنّهم بنوا قصوراً أو أسّسوا شركات أو امتلكوا أسهماً أو تقبّلوا هبات أو إستولوا على عقارات أو تبختروا بسيّارات مصفّحة ومواكبات جرّارة... هكذا لم تستطع ألسنة السوء على كثرتها، إتهام أيّ منهم، بإختلاس أيّ قرش من المال العام...

من بين كلّ رؤساء جمهوريّة لبنان، إثنان فقط إستقالا أثناء فترة ولايتهما الدستوريّة: فؤاد شهاب و«إبنه الروحي» الياس سركيس.

ومن غرابات القدر أن الرؤساء الثلاثة لم يكن لهم وريث... ولا «إبن أو بنت أو صهر رئيس»...

هل صحيح أن الشهابيّة امتدّت إلى فترات عهودٍ ثلاثة؟!

لا نعتقد ذلك. لأن «عصور القهر» التي إنطلقت من إشتداد إعتصار الصراع الإقليمي «للتناقضات» اللبنانيّة، فرضت إتفاق القاهرة على لبنان في عهد الرئيس شارل حلو. ولأن الرئيس الياس سركيس وصل إلى الحكم بعد «تدمير المدرسة الشهابيّة» في عهد الرئيس سليمان فرنجية، وفي ذروة «حرب تدمير لبنان»...

لا... «فالظاهرة» الشهابيّة الأصليّة، بعناوينها الأصلية، وأدائها الأصلي في الحكم، دامت ستّ سنوات فقط. ولم يبقَ بعدها، ومنها، غير «بقيّة شهابيين».

كُتب الكثير عن الرئيس شهاب، باللون الزيتي... والكاكي...

وكان إسمه يُكبّر أو يُصغّر أو يُمحى حسب إزدهار أسهم هذا الإسم أو تراجعها في إحدى «بورصات المريدين والمزايدين».

وكاد يتحوّل في تناولات الإلتهامية السياسيّة الجشعة، هو وكلّ بيته وأوراقه الخاصة إلى «مشروع مطعم».

لأن مطابخ السياسة اللبنانيّة المستحدثة، العاملة، بمعظمها، على إعداد «وصفات أطباق العمالة والعمولات» وإنزالها إلى موائد «خبزنا الأخير»، لم تعُد تعترف بلقمة عرق الجبين... ولا برقّة مَن كان يكتفي بها...

«فالمارد» الذي بقي مارداً لأنه لم ينحن لإلتقاط فُتات مصلحة خاصة «أو ثلاثين فضّة» رُميت له من مال فساد ما، كان يجب أن يُلتهم نهائياً... أن يصير مطعماً، لا طعم ولا لون ولا رائحة له.

سخرية؟!

لا... هي الحقيقة المرّة والمؤسفة والتي أُريد «لمدرسة الحداثة الرؤيوية الوطنية» أن



تؤول إليها، وتذوي وتنزوي فيها.

لكن مخزون «إرادة الشهادة للحق» شاء إسترداد «صرح خلوة الأمير الفقير، الأخير» وتحويله إلى متحف.

لماذا؟ وما الذي سيعرضه هذا الصرح؟..

هل سيكون «مستودعاً إضافياً» لتمثال جديد، «لصنمٍ» جديد، يمجّد شخصاً إضافياً يُضمّ إلى تماثيل شمع الشخصانيات؟

لا... ولا... أيضاً... وأيضاً.

فحقيقة فؤاد شهاب «ومدرسة حداثته الرؤيويّة» كامنتان في سُلّمٍ قِيَميّ مهدّد بالإنقراض... بإعتراف كلّ «أنقياء الضمائر».

فأين صار قانون: «من أين لك هذا؟»...

وأين هم، أصحاب النزاهة المالية الذين عبروا جنّة الحكم، لا بل جنّاته وجهنّماته وخرجوا منها «بأثواب بيضاء»؟؟ و«أكُفٍّ بيضاء»؟؟

مَن حاكم أمراء الحرب وآمريها، والمتآمرين علينا كلّنا، من إنطلاقتها وحتى لا نهايتها التي تُعلّقنا في حبال مشانقها حتى اليوم؟...

ومَن يسأل عن الإنتهاك المنظّم المستمرّ، ليس لحقيقة حريتنا فقط، وإنما لكامل حقائق «وُجودنا» وكامل حقوقنا في اختيار طريقنا إلى المستقبل وإحتفاظنا بإرث ماضينا المشرق؟!

مَن قبض على «خناق العنف» المتحكّم بنا أو «جرّمه» على الأقل؟

مَن... ومَن... ومَن؟ أسئلة لا تنتهي.. أسئلة وكأنّه من الممنوع عثورها على «أجوبتها»... لأن المجيب المُفترض عليها، هو المسؤول وفي حالات كثيرة، عن سبب تكوُّن أكثر من سؤال!!

فإلى شابات وشبّان لبنان...

وإلى كتاب تاريخنا المتعثّر المتلعثم، والمتردّد، نكتب:

عن مدرسة مناقبيّة أخلاقيّة، صاحبة طموحات «مثاليّة»، شاءت وتمنّت وعملت على الإنتقال بلبنان إلى حداثة خلّاقة مواكِبة للأزمنة الآتية، فأُوقِعت عن صهوتها وأُسقطت في كمين مدى السياسات المتمادية.. المنصوب لها في تلك الأفعال التي استَدرجت ردّات أفعالها..

- مدرسة حُكم يرأسها حاكم وقور، جِديّ، مسؤول، صامت.
- مدرسة لون سياسي واحد، لا تلوُّن حربائي فيها، ولا حربقات.. أكاذيب وخداع.. ولا

قفزات إرتجاليّة.. ولا نطنطات من ضفة إلى أخرى..

- مدرسة رئاسة، لا «رئاسةٍ سياسيّة بثلاثة رؤوس».
- مدرسة رمزيات سيادية مقدّسة لا تهاوُن مع مَن يمُسّ بها... ولا إجتهادات لعناوينها ومضامينها.. ولا ضرورات فيها تبيح محظورات..
- مدرسة وطنيّة صافية، لا إشراك فيها.. ولا شريك لها!!
- مدرسة إستقرار ثابت ببراعة فوق خطّ زلازل جيوستراتيجية، تاريخي.. ومدرسة الحياد الإيجابي البنّاء...
- مدرسة إسترداد المسيحيين إلى عروبتهم الخالصة التي أنجبها فكرهم السياسي من صلب دورهم الريادي..
- مدرسة أناقة التعامل.. والتصرّف.. والكلام..
- مدرسة البحث عن «نُخب الإستحقاق والجدارة» والشخصيات القياديّة، العصاميّة الطموحة... وتوظيفها لمصلحة الوطن.
- مدرسة التخطيط المرتكز على الحقائق السوسيولوجيّة والإنتروبولوجيّة لجغرافيا «التنوّع اللبناني».. وعلى دِقَّة ميزان عدلها وعدالتها.
- مدرسة العدالة الإجتماعيّة.. والتنمية المتوازنة. ومدرسة بناء هيكلية وطن حديث، لا سوق عكاظ أشعار وأحاديث.
- مدرسة الدولة الهامّة، الدولة القامة.. والدولة المُهِمَّة Important State.. والدولة المَهَمَّة Mission State.

هذه هي مدرسة تلك الحداثة الرؤيويّة التي حلم بها فؤاد شهاب.. وتبنّى كلّ مناهج «نهجها».

كان هذا ما أراده.. وما استطاع أن يجسّده بشخصه وشخصيّته.. ولو أنه لم يتمكّن من تعميم «الوفاء له» على كلّ شهابييه وكلّ مَن قفز إلى مغناطيسيّة مسار شهابه»..

«الجنرال الديموقراطي» كان عسكري الإلتزام «بديموقراطيّة الكتاب».

«البلاد ليست مهيّأة بعد ولا معدَّة لتقبُّل تحوُّلات لا يمكنني تصوُّر إعتمادها إلاّ في إطار إحترام الشرعيّة الدستوريّة والحريّات الأساسيّة التي طالما تمسّكت بها»..!!

قالها.. وسجد للكتاب.. ورحل.

«جنرال القرن الماضي»، جنرال هيبة الحكم، تهيّب الديموقراطيّة، ولم يُعسكر السلطة، ولا الحريّة.. ولا الثقافة ولا الفنون.. ولا الرأي.. ولا المُعتقد.. جنرالات



آخرون قاموا بذلك.. أو حاولوا.. فسبحوا في بحر دماء كثيرة.. أثناء تسبيح شعوبهم وجماهيرهم.. «لقياداتهم الخالدة».

و«جنرالات» من لبنان، ومن المنطقة، ومن أمريكا فييتنام، والحادي عشر من أيلول، وفرنسا الجزائر، بعيداً عن رؤية ورؤيا الجنرال ديغول.. إرتكبوا وركّبوا العديد من التعديات والمؤامرات.. من دون أن تتعرّض نياشينهم وأوسمتهم، إلاّ في حالات نادرة، لأيّة إهانة أو محاسبة جديّة، وصادقة. وإذا كان من كلمة حقّ أخيرة تُقال لَتوجّب الإقرار بأن مثاليّات «المدرسة الشهابيّة» سبقت عصرها كثيراً، أو أنها جاءت متأخرةً!! فلم تستطع شيئاً إزاء رسوخ خراب بصرة العقليّة السياسيّة الطوائفيّة اللبنانيّة. العقليّة الطائفة الهائمة، في متاهات البيع والشراء. فهذه المثاليات التي كانت «رؤى مناقبية ومسلكيّة» القائد فؤاد شهاب لم تُقرأ وفق قواعد أبجديّتها، لا من كلّ محيطه ولا من كلّ أولئك السابحين في محيطات «الوراثة المستحقّة»، وفي «مستنقعات الزواريب السياسيّة الضيّقة»..

وهنا نتساءل:

«كيف إستطاع الدهاء السياسي اللبناني إبقاء ذاك الزاهد بكلّ سلطة، في دائرة الشكّ بوفائه الإستثنائي لقدس أقداس الديموقراطيّة: الحريّة؟!».

كلّ ذلك في بلدٍ لا يتوقّف فيه بحران عن المدّ والجزِر، أبداً. بحر الطبيعةِ وبحر الألسنة والتأويلات والمسموعات والتوقّعات.

إثنان كَوَّنا صفعة فؤاد شهاب المهذّبة لوجه الزّمن: صمته والآخ: حكمته المقتضبة. يكفيه... يكفيه هذا التفرُّد في التمنُّع عن المشاركة في «فبركة» الإنفعال. يكفيه أنه لم يجرِّح ولم يتطاول... يكفيه أنه شبع. إنه استطاع أن يتوقَّف، وأن ينسحب وأن يعتذر عن تلبية «النداء». منجزاته؟ لحظات نجاحه؟ كلّها طُويت ودخلت متحف الذاكرة لتصبح ملك «الوطن». حتى هو، لم يعُد حرّاً في قبره. صار أسير إستحالة النُّطق وإستحالة التصحيح والتصويب والتكذيب، صار سطراً، أسطراً عدّة في كتاب حاول أن ينقّب في بقايا «حجمه»، عن بعض الحقيقة وبعض أسباب إختلاق إخفاقه.

أن تضمحلّ قيمة الشخص فيه: هوذا أحد أهدافه. لهذا تجاهل أهميّة «مذكّراته» ومعلوماته واكتشافاته الشخصيّة. فمضى قبل أن يتحقّق له، ربما، سحب صورته حتى، من التّداوُل. سلبيّة؟ يأس؟ شلل في الطموح؟ أكيد أن لا... إنّها ضريبة المعرفة... تلك التي تُمكِّن المرء من إستباق النتائج.

لو قُدِّر لنا أن نتخيَّل محاكمة وهميَّة، يتمّ فيها «حشر» كامل الشعب اللبناني داخل قفص إتِّهامٍ هائل. يكون بحجم الخطأ الذي إرتكبه هذا الشعب في فهمه للشهابيّة، لو

قُدِّر لنا فتح الملفّات المرشدة إلى الأبواب السريّة وكهوف الضمير، لوجدنا «فؤادان» شهاب في قاعة المحكمة. فؤاد شهاب وكيل الدفاع وفؤاد شهاب القاضي، ولوجدنا أنّ كليهما صامت واجم. الصمت - الإدانة الذي أطفأ فؤاد شهاب، لا توازي إقتضابه إلّا كلمتا: «أنا إنسان» اللتان إفتتح بهما الشيخ بشارة الخوري مؤتمر الأونيسكو المنعقد في بيروت، أيّام عهده.

«أنا إنسان»، فهل فهم شعبك، هل فهم ماذا فعل بك؟ هل فهم أنّ من شوّهوا عهدَك واستغلّوا هالتك، أنّ هؤلاء، لم تستقدمهم من المرّيخ أو الزّهرة، وأنهم، ذاتهم، يصفّقون اليوم في مواكب غيرك ويمتصّون من هالته، القوّة والمنافع؟...

... ولكي لا نسترسل، نسكت ونعتذر، نلتمس الصّفح من فؤاد شهاب وحده... نرجو ألّا يعتبرنا من المتطاولين على بيت قربانه: صمته.

نرجو أن يسمح لنا بتساؤل أخير يقول:

تُرى، لو حكى فؤاد شهاب؟..

لو كتب بعض ما بقي يتكتّم عليه حتى نهاية عمره. فما الذي كان بوسع غيره... وعنه... أن يقول؟؟..



مشوار جينا عالدّني... مشوار

الوثائق

وثيقة روبرت مورفي

عن مجرى الأحداث ١٩٥٨
مصحّحة بخط يد الرئيس فؤاد شهاب

فؤاد شهاب مع روبرت مورفي... المبعوث الأميركي الخاص

LE DEBARQUEMENT AMERICAIN AU LIBAN

1958

A l'aventure de Suez avait succédé un vide politique en Proche-Orient. Manifestement, Nasser était en pleine ascension et apparaissait comme un authentique héros arabe. Pour le moment, du moins, l'éclat de l'exploit militaire israélien était terni par la condamnation générale de l'opinion mondiale. Entre-temps, l'Union Soviétique poursuivait ses activités pour tirer avantage de la situation. Ses ingénieurs fourmillaient autour du barrage d'Assouan; ses instructeurs entraînaient les armées arabes à l'usage des armes soviétiques; et, d'une manière générale, l'Etoile Rouge montait au zénith.

Il y avait, bien sûr, d'autres chefs arabes dont les ambitions et les visées étaient hostiles à celles du Raïs d'Egypte. Au premier rang se trouvait Nouri Pacha, le plus âgé des hommes d'Etat irakiens, un homme à la poigne dure, un leader formé à l'école des Ottomans. Le faible mais rusé Roi Séoud d'Arabie Séoudite, le jeune Roi Hussein de Jordanie, monarque inexpérimenté mais courageux, et le Président chrétien du Liban, Camille Chamoun, étaient, chacun à un degré différent et pour des raisons multiples, des adversaires de Nasser.

En raison du vide politique dans le Proche-Orient, les Etats-Unis cherchèrent à susciter une force contraire. Toutefois,

- 2 -

le Département d'Etat tenta sans succès de s'assurer l'appui des Arabes et leur ralliement aux principes de la Résolution Commune du Moyen-Orient - connue aussi sous le nom de Doctrine Eisenhower - En fait, un seul pays - le Liban - y adhéra le 16 mars 1957 par un communiqué acceptant les principes de cette doctrine qui, en fait, se bornait à proclamer que les Etats-Unis apporteraient leur assistance à n'importe quel pays du Moyen-Orient que menacerait l'attaque d'une puissance communiste.

C'est en fonction de ce contexte que l'on doit juger le débarquement américain au Liban du 15 juillet 1958.

Le 25 octobre 1958, les dernières troupes américaines qui avaient débarqué au Liban évacuaient volontairement le pays. Il est maintenant possible d'évaluer la portée de cette démonstration de la "diplomatie de force" et de tirer certaines conclusions de l'expérience que représentait cette entreprise, à la fois diplomatique et militaire. Bien qu'il n'y ait pas eu d'échange de coups de feu et qu'aucune perte n'ait été infligée à la population autochtone, il s'agissait, en réalité, d'une opération de guerre limitée. Les objectifs poursuivis et atteints ne l'étaient pas dans l'intérêt seul du Liban et des Etats-Unis: destinés à maintenir la paix au Proche-Orient, ils furent avantageux pour le monde entier.

Avant de considérer la véritable histoire du débarquement américain au Liban, il est d'abord essentiel de jeter un regard en arrière sur ce qui s'était passé en l'été 1958, avant que les forces américaines n'intervinssent à Beyrouth.

- 3 -

Le Secrétaire d'Etat, au cours d'une conversation avec un ambassadeur allié à Washington, résuma succinctement la crise libanaise quand il présenta l'insurrection au Liban comme résultant de deux facteurs: d'une part, l'intervention étrangère, d'autre part, le cas de conscience du Président Chamoun: devait-il, à l'achèvement de sa mission, briguer un second mandat ?

Sur ce dernier problème la Constitution libanaise est explicite: elle interdit au Président de se succéder à lui-même pour un second mandat de six ans. En conséquence, si le Président, dont le mandat arrivait à expiration, décidait de solliciter sa réélection en l'été 1958, il devait introduire un amendement à la Constitution, pour lequel il devait réunir une majorité des deux tiers au Parlement libanais. Sur la question souvent débattue de savoir si le Président Camille Chamoun devait tenter un tel amendement de la Constitution avant de se présenter à nouveau, l'opinion populaire du pays était à peu près également divisée, une grande proportion de la population musulmane était contre, et un nombre égal de la population chrétienne pour.

Cette large division de l'opinion publique présentait, à son tour, un grand nombre de nuances, mais, pour cette étude, il est inutile d'entrer dans plus de détails. Quant à l'aspect diplomatique du problème, toutefois, il faut indiquer que beaucoup de musulmans opposés au Président étaient d'ardents nationalistes arabes, ulcérés à la fois parce que M. Chamoun avait adhéré à la Doctrine Eisenhower, et qu'il avait refusé de rompre ses relations diplomatiques avec la Grande-Bretagne et la France après l'épisode de Suez en 1956.

- 4 -

Parmi les partisans de M. Chamoun, il faut noter que les colonies influentes d'émigrés libanais dans l'hémisphère occidental étaient entièrement en sa faveur, et qu'une série de gouvernements amis des Etats-Unis, y compris ceux de la Turquie, d'Irak, d'Iran et de Jordanie pensaient que le Président Chamoun méritait d'être soutenu.

II

Le 8 mai 1958, l'éditeur gauchisant d'un journal libanais, le "Télégraphe", fut assassiné par des inconnus. Le lendemain, une émeute éclata dans la ville de Tripoli, seconde agglomération du Liban, dont la majorité musulmane était totalement réfractaire à la perspective d'un second mandat du Président Chamoun. Durant les jours suivants, les combats de rues à Tripoli s'étendirent, causant de nombreuses victimes. A Beyrouth, la capitale, une grève générale fut déclenchée dans le quartier musulman de Basta. Il devint évident que les insurgés recevaient de l'aide de l'extérieur, principalement sous forme de fonds et d'envois massifs et clandestins d'armes. On assistait en même temps à une violente campagne dénonçant le Président Chamoun à la radio et dans la presse de Damas et du Caire. C'était ce que l'auteur appela une "agression audio-visuelle".

L'insurrection avait trois jours, lorsque, le 11 mai, le Président Chamoun rapporta à l'Ambassadeur américain la réflexion du Dr Malek, son ministre des Affaires étrangères,

- 5 -

selon lequel le Gouvernement libanais devait commencer à envisager la possibilité de demander aux Etats-Unis l'envoi d'une division de fusiliers-marins. Deux jours après, comme la révolution se propageait et que le gouvernement perdait de plus le contrôle de la situation intérieure, le Président assiégé convoqua les ambassadeurs des Etats-Unis, du Royaume-Uni et de France, pour les informer que son pays, ravagé par les combats, se voyait forcé de solliciter l'assistance militaire des trois puissances amies.

Le Gouvernement américain était convaincu, preuves à l'appui, qu'il y avait réellement eu une intervention effective de la République Arabe Unie dans la guerre civile au Liban. Il était également persuadé que la sauvegarde de l'indépendance d'un petit pays libre comme le Liban était importante si l'on voulait préserver la paix mondiale et empêcher que l'intégrité d'autres Etats fût violée impunément. En conséquence, le 14 mai, l'Ambassadeur américain fut autorisé à informer le Président libanais que, bien que le Liban ne devait invoquer l'assistance américaine que si son intégrité était véritablement menacée et ses propres forces insuffisantes à assurer la protection de l'Etat, les Etats-Unis étaient néanmoins prêts; à la demande simultanée du Président et du Gouvernement libanais, à envoyer des unités militaires avec la double mission de protéger la vie et les biens des Américains, tout en aidant le Gouvernement libanais à préserver l'intégrité et l'indépendance de la République.

En même temps, les Etats-Unis s'attendaient à voir le Liban porter plainte au Conseil de Sécurité contre l'ingérence extérieure



- 6 -

dans ses affaires internes. Ils escomptaient qu'au moins quelques-uns des Etats arabes seraient prêts à soutenir publiquement le Liban dans son appel à l'aide. Enfin, si les Etats-Unis lui apportaient leur assistance, ce n'était pas pour résoudre le problème de politique intérieure qui était l'élection présidentielle au Liban.

Le Royaume Uni et la France avaient déjà, en 1956, par des notes diplomatiques secrètes, assuré le Liban de leur décision de soutenir l'intégrité de la République. Par conséquent, le seul nouvel engagement que désirait obtenir le Président Chamoun était celui des Etats-Unis.

Il est intéressant de relever, en vue de déclarations ultérieures sur ce point, que le Département d'Etat ne considérait pas, pour le moment, que l'intervention des Etats-Unis entrait dans le cadre des stipulations de la Section III de la Résolution Commune du Moyen-Orient dite "Doctrine d'Eisenhower"(1).

III

La guerre civile au Liban se transforma rapidement en une impasse armée. Les rebelles contrôlaient la plus grande partie des villes musulmanes: Tripoli au Nord, Saïda au Sud, le centre musulman à Beyrouth, de larges zones de la vallée de la Békaa, contigüe à la Syrie, et du montagneux Centre-Chouf, où les Druzes de K. Joumblatt avaient été renforcés par une bande de 600 hommes des tribus syriennes.

- 7 -

La solde régulière des forces insurgées entrait par différentes voies clandestines de la R.A.U., alors constituée par l'Union de l'Egypte et de la Syrie. Il y avait probablement au maximum de 5 à 7 mille hommes armés du côté insurgé, avec des cadres peu nombreux mais actifs à Tripoli, Beyrouth, et, à un moindre degré, au Chouf, où les cadres étaient composés de sous-officiers et de quelques officiers syriens. Toutefois, la masse des forces combattantes du côté rebelle était libanaise. Certains éléments étaient animés par une hostilité politique obsessionnelle contre l'intention du Président Chamoun de se succéder à lui-même; d'autres recherchaient des avantages de toutes sortes, matériels ou autres. Par exemple, quand un correspondant de la T.V. américaine, interviewant un insurgé, lui demanda pourquoi il se battait, l'interprète arabe répondit en anglais: "Je me bats pour la liberté et contre la tyrannie". En fait, le combattant avait répondu en arabe, simplement: "Je me bats pour de l'argent".

Du côté gouvernemental, il y avait des partisans civils du Président Chamoun, qui s'étaient procuré des armes de différentes provenances, tandis que les forces armées régulières de l'Etat, composées de l'armée et de la gendarmerie, intervenaient surtout pour maintenir ouvertes certaines lignes de communication, ou pour empêcher les rebelles de sortir hors de leurs redoutes à Tripoli, à Basta et au Chouf; mais elles ne faisaient aucun effort pour écraser la rebellion.

L'armée libanaise n'était que le reflet de la population mosaïque du pays; elle se recrutait dans les communautés musulmane et chrétienne en proportions égales. Le Commandant en Chef, le Général

- 8 -

Fouad Chéhab, eut peur qu'en ordonnant à ses forces de détruire les redoutes rebelles, son armée ne se scindât en deux fractions, l'une musulmane, l'autre chrétienne et ne s'engageât dans un sanglant conflit confessionnel, les deux fractions possédant beaucoup d'armes, les connaissances techniques et la discipline militaire qu'il fallait pour se détruire l'une l'autre.

Cet équilibre militaire instable aboutit, vers le milieu de l'été, à une impasse: une bonne partie de la superficie du Liban se trouvant sous contrôle des rebelles, alors que les forces gouvernementales maintenaient libres les lignes de communication longitudinales et latérales ainsi que l'accès au port et à l'aéroport de Beyrouth. Dans la capitale, le couvre-feu allait du crépuscule à l'aube, et beaucoup de gens se lassèrent des longs tête-à-tête et du jeu de bridge.

Avec la promesse conditionnelle d'une assistance militaire des puissances occidentales - sous les réserves qui avaient été expliquées au Président - des plans communs furent élaborés par les forces militaires anglaises et américaines pour le cas où le Président et le Gouvernement libanais feraient appel à l'assistance des Alliés. Un nouveau commandement, appela "spécifique" fut alors constitué pour la première fois dans l'histoire américaine, à qui l'on donna plus tard le nom de CINCSPECOME (ou Commandant en Chef, Commandement Spécifique, Moyen-Orient). Le CINCSPECOME était confé à un homme d'expérience, l'Amiral James L. Holloway Jr, qui portait déjà le titre de CINCNELM (Commandant en Chef, Forces Navales, Atlantique Oriental et Méditerranée) basé à Londres.

- 9 -

Le 6 juin, le Ministre libanais des Affaires étrangères déposa au Conseil de Sécurité des Nations Unies une plainte officielle contre l'ingérence de la RAU dans les affaires intérieures du Liban. Le 11 juin, le Conseil de Sécurité résolut d'envoyer des observateurs au Liban et le premier de ces officiers neutres y arriva le lendemain. Le groupe d'observateurs des Nations Unies, rapidement élargi, désigné sous le nom d'UNOGIL, ne disposait pas d'armes et n'avait, au début, que des moyens de transport très insuffisants, bien qu'à la fin, il se fût procuré de petits avions d'observation et des hélicoptères. Comme la plus grande partie du pays se trouvait, on l'a déjà fait remarquer, entre les mains des rebelles, ces observateurs non-armés ne purent guère s'écarter des quelques routes principales gardées ouvertes par les forces de sécurité libanaises. Leurs rapports au Secrétaire Général des Nations Unies révélèrent donc peu de choses à l'appui de la plainte du Gouvernement libanais concernant une intervention militaire "massive" de la Syrie(2). Toutefois, en déposant sa plainte au Conseil de Sécurité, le Gouvernement libanais avait rempli ~~l'une~~ des conditions préliminaires à une possible intervention militaire alliée, s'il décidait de la demander.

La seconde condition posée par l'Ambassadeur américain le 14 mai quand il avait communiqué la volonté de son gouvernement de prendre en considération l'idée d'appuyer le gouvernement libanais, était que la demande s'assistance en vue de sauvegarder l'intégrité de la République devait émaner non seulement du Président de la République, mais aussi du Gouvernement libanais. Cette condition était nécessaire. Le 16 juin, le Cabinet libanais accorda unanimement les pleins pouvoirs au Président, l'autorisant à solli-

- 10 -

citer l'assistance militaire des puissances amies, s'il jugeait que l'intégrité de l'Etat ne pouvait être sauvée par aucun autre moyen.

Quant à la troisième condition, elle stipulait que le Gouvernement libanais devait bénéficier de l'appui d'au moins certains autres gouvernements arabes. Or celui-ci était acquis et même exprimé de façon urgente par le gouvernement irakien et le gouvernement du Royaume ~~Uni~~ de Jordanie.

Quant au problème de l'élection présidentielle, le Président Chamoun avait, à plusieurs reprises, déclaré confidentiellement à l'Ambassadeur américain que celui-ci ne se posait plus; son unique préoccupation était de préserver l'intégrité et l'indépendance de l'Etat. Toutefois, par obstination ou par orgueil, il omit de le proclamer au peuple libanais.

Ainsi, à la mi-juin, un mois après que le Président du Liban eut avisé les trois puissances occidentales amies qu'il pourrait se trouver forcé de demander une intervention militaire, les conditions préliminaires à une telle démarche se trouvaient remplies pour autant qu'elles concernaient le Gouvernement du Liban. Quant à l'attitude du Gouvernement américain, il fallait songer à empêcher que les Etats-Unis ne fussent entraînés dans une situation telle que l'arrivée de nos troupes fût interprétée comme une intervention dans un conflit purement intérieur et mêlés à une lutte pour maintenir un homme au pouvoir. De même, Washington ne désirait pas voir les troupes américaines se déployer sur les plages de Beyrouth, si les forces armées libanaises devaient

- 11 -

résister à un débarquement américain ou allié. A maintes reprises, ces craintes furent exprimées, non seulement au Président Chamoun, mais aussi au Commandant en Chef de l'armée libanaise, le Général Chéhab. Le Général avertit l'Ambassadeur que si les troupes américaines débarquaient, ses propres troupes pourraient oublier toute discipline - du moins dans la mesure où elles pourraient refuser de sauver Chamoun.

IV

La situation changea totalement le I4 juillet I958. Jusque-là, il ne s'était agi que d'une lutte intérieure au Liban, encouragée par une intervention extérieure. Désormais, celle-ci formait l'un des aspects d'une crise plus vaste, affectant tout le Proche-Orient. Le I4 juillet, au matin, le gouvernement de Nouri Saïd et la famille royale d'Irak tombaient à la suite d'un coup d'Etat dirigé par le général Abdel-Karim Kassem. Washington savait de source certaine qu'un coup d'Etat similaire était projeté contre le Roi Hussein de Jordanie pour le I7 juillet. De fait, lorsque le Président Chamoun, dans la matinée du I4 juillet, convoqua séparément les chefs des missions diplomatiques américaine, britannique et française, son appel à l'intervention militaire immédiate devait avoir des répercussions infiniment plus larges sur la carte du Proche-Orient.

Le Président Chamoun demanda l'intervention américaine

- 12 -

dans les 48 heures, se fondant sur les informations erronées des journaux qui affirmaient que la 6ème Flotte mouillait au large des côtes d'Espagne et ne pouvait atteindre les côtes du Levant plus rapidement. Au Chargé d'Affaires britannique et à l'Ambassadeur de France, il demandait une aide dans les 24 heures. Par un arrangement entre les puissances intéressées, toutefois, il fut décidé que seules les forces américaines débarqueraient au Liban: les Britanniques devaient répondre à un appel semblable de la part du Gouvernement jordanien. Finalement, le désir de la France de participer symboliquement à l'action fut satisfait sans fâcheuses conséquences puisque, le I7 juillet, le croiseur français "De Grasse" portant l'insigne du vice-amiral Jozan, et escorté de destroyers, arriva à Beyrouth et repartit la nuit même.

Le Gouvernement américain répondit avec une rapidité extraordinaire à la requête d'une intervention militaire présentée par le Président Chamoun. Loin de débarquer dans les 48 heures, l'Ambassadeur américain fut autorisé à informer le Président que les fusiliers-marins américains commenceraient à débarquer à Beyrouth, le I5 juillet, à I5h. heure locale. Selon ses instructions, l'Ambassadeur devait ajouter que les Etats-Unis s'attendraient à une "coopération totale des forces armées libanaises".

Lorsque l'Ambassadeur en informe le Président Chamoun, celui-ci pria le diplomate américain de transmettre les nouvelles au Commandant en Chef, le Général Chéhab. Plus tard, le Président demanda à l'Ambassadeur de retarder sa visite au Commandant en Chef de midi à Ih.30, espérant sans doute empêcher un coup d'Etat de l'armée avant le débarquement des forces américaines.

En fait, ce ne fut que lorsque l'Ambassadeur vit le Général Chéhab que le Commandant en chef se rendit compte que les Etats-Unis comptaient faire débarquer immédiatement un bataillon de fusiliers-marins. Comme l'Ambassadeur s'entretenait avec le Général, son chef d'Etat-Major entra en coup de vent à Ih.45, en annonçant que sept bateaux se tenaient à neuf kilomètres de l'aéroport. Le Général Chéhab dit à l'Ambassadeur qu'on était à deux doigts d'un désastre, et demanda si les troupes américaines pouvaient au moins rester à bord de leurs bateaux qui pourraient alors entrer au port. Toutefois, la tentative d'établir le contact avec les Commandants américains sur place échoua et les fusiliers-marins débarquèrent et s'emparèrent de l'aéroport avant l'heure convenue. Comme, à I8h., le débarquement se trouvait terminé, l'aéroport fut rouvert au trafic normal, et les troupes libanaises reprirent la garde de l'aéroport. Beyrouth était généralement calme, mais on entendit quelques coups de fusil dans le quartier chrétien dont la population manifesta ainsi sa joie.

L'Ambassadeur, à peine rentré de sa visite, l'après-midi, au Commandant en Chef, fut informé que le chef de l'armée personnelle de Chamoun, le député Naïm Moghabghab était arrivé tout essoufflé à la Chancellerie pour annoncer que Chamoun avait appris que Chéhab avait l'intention de l'arrêter et que le coup d'Etat devait avoir lieu à I5 heures. Dix minutes plus tard, Chamoun lui-même appelait l'Ambassadeur sur une ligne radio-téléphonique secrète pour demander "l'envoi rapide de fusiliers-marins et de chars". Mais, comme il restait très peu de temps, l'Ambassadeur, tout en envoyant ces messages aux commandants américains locaux (ceux-ci également sans résultat, bien que les communications eussent été

bien reçues), il décida, en dernier recours, de téléphoner au Général Chéhab. Le Général lui déclara qu'il craignait un coup d'Etat de l'armée, mais qu'il avait cherché à en dissuader ses officiers. Il aurait les mains plus libres si les Américains pouvaient retarder leur débarquement. L'Ambassadeur réplique que les forces américaines avaient débarqué afin d'aider le gouvernement légitime du Liban. Il ajouta que si l'Armée devait arrêter le chef de l'Etat, cela entraînerait "les conséquences les plus déplaisantes". Après un long moment de réflexion, le Général Chéhab annonça qu'il allait "recommander" à ses officiers d'ajourner leur coup contre Chamoun.

La première journée du débarquement se termina par la visite faite à l'Ambassadeur par l'officier le plus élevé en grade des forces américaines, un capitaine de vaisseau de la marine qui avait commandé les "APA" et "AKA" transportant la première vague de débarquement. C'est ce capitaine de vaisseau qui, importuné par un appel radio-téléphonique de l'Ambassade suggérant que l'on tienne quelque peu compte des recommandations du Général Chéhab, avait répondu qu'il était sous les ordres du Commandant de la 6ème Flotte, lequel dépendait du CINCNELM qui, à son tour, était responsable devant le Chef des Opérations navales lui-même, qui recevait ses directives du Président des Etats-Unis. Une telle réponse aussi effrontée, tirée des règlements de la marine, ne correspondait pas précisément aux besoins d'une situation d'urgence. Le capitaine de vaisseau suggéra ensuite que l'Ambassadeur pouvait voler jusqu'au vaisseau-amiral s'il désirait le voir. Le dénouement de cette conversation bureaucratique fut l'affirmation énergique par l'Ambassadeur qu'il comptait recevoir au plus vite le

- I5 -

"Commodore" (capitaine de frégate) en sa résidence. Le capitaine de vaisseau arriva, haletant, accepta un grand verre de whysky-soda et déclara: "Monsieur l'Ambassadeur, en débarquant aujourd'hui, nous avons empêché une dépression économique aux Etats-Unis".

Un manque similaire de coordination se manifesta quand l'Ambassade chercha à donner suite à l'appel désespéré du Président Chamoun, lancé par un émetteur secret, demandant personnellement à l'Ambassadeur "d'envoyer rapidement des fusiliers-marins et des chars". L'Ambassadeur envoya son attaché de l'Air et un fonctionnaire parlant l'arabe à l'aéroport de Beyrouth, qui était tenu par les fusiliers-marins, mais il s'avéra que l'officier de grade le plus élevé qui s'y trouvait, un lieutenant-colonel, adhérait si étroitement à ses ordres polygraphiés qu'il ne pouvait se risquer à quitter le périmètre immédiat de défense de l'aéroport. Si, en fait, Chamoun avait été tué pendant que les fusiliers-marins étaient en train de débarquer et de prendre en mains la situation, l'impression dégagée n'aurait été flatteuse ni pour les fusiliers-marins ni pour l'opération tentée par les Etats-Unis pour aider le Chef d'un Etat légalement constitué.

V

Le lendemain, un véritable désastre put être évité de justesse.

Au début de la matinée du I6 juillet, l'Ambassadeur

- I6 -

reçut la visite du Lieutenant-Colonel Hadd, du Corps des Fusiliers-marins américains, qui avait été l'officier de grade le plus élevé se trouvant, la veille, à l'aéroport. Il était accompagné du Général de brigade Sidney Wade, qui avait débarqué dans la matinée du I6 juillet et pris le commandement des fusiliers-marins établis sur la plage près de l'aéroport. L'Ambassadeur amena alors le Général Wade chez le Président Chamoun; il fit ressortir l'incident auquel on avait échappé de peu l'après-midi de la veille, lorsque le Président avait demandé l'aide des fusiliers-marins et qu'on n'avait pu faire suite à son appel en raison des ordres extrêmement rigides auxquels ceux-ci devaient se conformer. Le Général Wade indiqua qu'il devait, conformément aux instructions reçues, déployer rapidement les troupes de l'aéroport en direction de Beyrouth où il devait occuper la région du port - celle-là même que le Général Chéhab les avait invités à occuper, sans opposition, à bord de leurs propres bateaux.

Après cette visite au Président Chamoun, l'Ambassade apprit que des éléments importants de l'artillerie libanaise et des blindés avaient été déployés le long de la route de l'aéroport comme pour s'opposer à l'avance des fusiliers-marins. Ainsi renseigné, l'Ambassadeur demanda au Général Wade s'il ne pouvait retarder son entrée au moins jusqu'à ce que les fusils libanais fussent tournés dans une autre direction. Le Général Wade hésita, déclarant que ses ordres étaient explicites mais consentit finalement à remettre son déploiement jusqu'à I0 h. du matin. L'Ambassade disposait ainsi d'environ une heure de répit, pour agir.

A ce moment critique, le Président Chamoun téléphona à l'Ambassadeur pour le prévenir qu'il était en conférence avec le

- I7 -

Général Chéhab et lui demanda s'il pouvait se joindre à leur entretien. A l'Hôtel de la Présidence, l'Ambassadeur mit le Président et le Commandant en Chef au courant de la disposition inquiétante des fusils libanais et invita le Général Chéhab immédiatement à l'accompagner vers la route de l'aéroport pour voir ce qu'on pouvait faire devant cette situation dangereuse. Après avoir quelque peu hésité, le Commandant en chef céda devant l'insistance énergique du Président et accompagna l'Ambassadeur dans sa voiture officielle jusqu'aux emplacements des canons. Arrivés là, ils purent voir que toute l'artillerie libanaise disponible et les blindés, une puissance de feu allant des canons de IO5 jusqu'aux canons sans recul de 75 mm, avaient été échelonnés le long de la route principale de l'aéroport et des routes qui y mènent permettant ainsi de varier l'angle de tir. La colonne des fusiliers-marins s'était, entre-temps, approchée de l'aéroport et s'était arrêtée en une longue file qui faisait face aux chars libanais et à l'artillerie. Les deux forces n'étaient plus séparées que par 75 mètres environ.

Au moment où le Général Chéhab et l'Ambassadeur sortaient de leur voiture, un heureux hasard fit arriver également le Commandant en Chef américain, l'Amiral James Holloway, dans la voiture de l'Attaché naval. L'Amiral venait juste d'atterrir à l'aéroport de Beyrouth à bord d'un hélicoptère qui l'avait amené de son vaisseau-amiral. Il était accompagné par le Commandant de l'escadre, le contre-amiral Howard A. Yeager, et le contact fut aussitôt établi avec le Commandant des Marines, le Général Wade, et le Lieutenant-Colonel Hadd. L'Ambassadeur présenta les deux Commandants en Chef et le Général Chéhab proposa au groupe de se rendre à l'Ecole de Guerre de l'Armée Libanaise qui n'était pas loin et où

- I8 -

il pourrait garder la liaison téléphonique avec son quartier général.

Il s'ensuivit une longue conversation en arabe entre le Général Chéhab et son chef d'Etat-Major, le Colonel Salem, qui était au Ministère de la Défense. On entendit, tout près, des rafales de mitrailleuse que le Général Chéhab attribue aux forces rebelles, mais l'Ambassadeur et l'Amiral Holloway soupçonnèrent que ces coups de feu pouvaient être tirés par les troupes libanaises, justifiant ainsi le désir proclamé tout haut par le Général de voir arrêtée l'avance de la colonne des fusiliers-marins tant que subsistait la "résistance rebelle".

A la suite d'une longue discussion entre les Américains et le Commandant en chef libanais, et les instructions données par le Général Chéhab à son chef d'Etat-Major, il fut convenu que la colonne des fusiliers-marins devait se diriger lentement vers la région du port de Beyrouth, chaque paquet de trois véhicules - qu'il s'agît de chars ou de transports de troupes - étant séparé du paquet suivant par une Jeep d'escorte de l'Armée libanaise.

Conformément à cet accord, les premières unités de la colonne des fusiliers-marins se déployèrent lentement vers Beyrouth le long de la route côtière, et l'Ambassadeur suggéra au Général Chéhab que si tout allait bien, celui-ci pourrait, s'il le désirait, reprendre sa voiture et retourner à Beyrouth. Le Général Chéhab le fit; il la prit en effet, mais on s'aperçut aussitôt que les dispositions prises en vue de faire avancer les fusiliers-marins

- I9 -

vers la ville par groupes de trois véhicules entrecoupés de jeeps libanaises, n'avaient pu être suivies, puisque les jeeps de l'Armée libanaise qui devaient les escorter omirent de se présenter.

L'Amiral Holloway décida donc de faire avancer la colonne selon le plan conçu à l'origine puisque, entre-temps, l'artillerie libanaise et les chars avaient reçu l'ordre de ne pas tirer. On ignorait à ce moment que l'aviation libanaise, qui survolait la colonne, avait apparemment aussi reçu l'ordre de son commandant d'ouvrir le feu sur les fusiliers-marins. Cet ordre fut ensuite annulé, sur instruction du Quartier Général.

Durant presque toute une après-midi très chaude, les Amiraux Holloway et Yaeger, installés dans la voiture de l'Ambassadeur, guidèrent les chars et les véhicules des fusiliers-marins sur la route côtière et jusqu'au port de Beyrouth. A un moment donné, l'Ambassadeur put entrer en coup de vent à la Chancellerie, donner des instructions pour les visites protocolaires qu'il se proposait de faire avec l'Amiral Holloway, se débarrasser de son caniche, et embarquer un sténographe à qui il dicta un télégramme décrivant les événements du matin, pendant que le cortège officiel, l'Amiral et l'Ambassadeur en tête, faisait lentement son entrée à Beyrouth. Finalement, les Marines prirent possession de la zone du port et les vaisseaux amiraux du CINCSPECOME accostèrent. L'Amiral et l'Ambassadeur rendirent visite au Président Chamoun, au Président du Conseil M. Solh et, à Jounieh - résidence du Général Chéhab - au Commandant en chef. Le déjeuner fut servi très tard à la résidence de l'Ambassadeur, le I6 juillet;

- 20 -

Toutefois, le résultat de cette pénible journée de travail fut d'écarter la menace d'une mutinerie qui pesait sur l'Armée libanaise et de l'attaque qui en eût résulté contre les forces américaines de débarquement. A la fin de la journée, le Général Chéhab déclara à l'Amiral Holloway et à l'Ambassadeur que "ce jour marquait une date historique dans la coopération militaire libano-américaine", ce qui était un euphémisme tant de la part d'un général dont les troupes avaient failli attaquer les forces des Etats-Unis, que pour un Commandant en Chef américain dont les troupes avaient ainsi rempli laborieusement une mission qu'elles refusaient de croire sans entraves.

Bien qu'il fût établi par la suite que les unités libanaises avaient reçu sur place l'ordre de tirer sur les fusiliers-marins, cet ordre n'était pas venu du Commandant en chef, et encore moins du Président et du Gouvernement libanais, qui avaient demandé une intervention amicale de l'Amérique. Le déploiement menaçant de l'Armée libanaise et des chars résultait d'un acte d'insubordination de quelques jeunes officiers des blindés et de l'artillerie. Les conséquences de cet acte d'insubordination sur les aspects politiques du débarquement américain auraient pu mettre en danger les objectifs pour lesquels travaillaient les diplomates aussi bien que les militaires.

- 2I -

VI

A l'honneur du commandement des deux côtés, des relations de travail très cordiales et efficaces s'établirent rapidement entre l'Amiral Holloway et le Général Chéhab et aux échelons subalternes malgré la crise manquée. En fait, le soir même du I6 juillet, des détachements mixtes libanais et américains patrouillaient ensemble dans les rues de Beyrouth.



Les fusiliers-marins déployés sur la plage étaient les premiers Américains à débarquer au Liban, mais un rôle militaire également important fut assigné aux unités de la 24ème Brigade Aéroportée, commandée par le Général David Gray, de l'Armée américaine et enfin au bataillon de blindés qui avait été amené d'Allemagne. Le commandement militaire des forces terrestres était assumé par le Général Paul Adams, de l'Armée américaine, qui releva le Général Wade, du Corps des Fusiliers-marins, le 26 juillet. Les effectifs totaux des forces américaines déployées autour de Beyrouth étaient proches de I5.000 hommes, dont 8.000 appartenaient à l'Armée et environ 6.000 aux fusiliers-marins.

Il faut également rendre hommage à l'Armée de l'air américaine dont les avions transportèrent les formations de la 24ème Brigade aéroportée et dont les éléments de la I9ème Escadrille remplirent leurs missions avec succès.

Au sein de la 6ème Flotte, la marine U.S., avec les éléments

- 22 -

auxiliaireq prélevés selon les besoins sur d'autres unités, fit de l'excellent travail en subvenant aux besoins logistiques des troupes débarquées. En fait, l'observateur arabe, grâce à l'apparente facilité avec laquelle une opération aussi importante fut menée et à la parfaite synchronisation des trois forces de terre, de mer et de l'air, eut la preuve dramatique non seulement que les Etats-Unis étaient déterminés à atteindre leurs objectifs politiques, mais encore qu'ils possédaient les moyens disciplinés d'y arriver.

Les services diplomatiques constituèrent une quatrième force. Le débarquement aurait pu être combattu par la force et le cours des événements aurait abouti à un résultat différent, si l'Ambassade américaine n'avait pas été pleinement informée de ce qui se passait et si elle n'était pas intervenue au moment critique pour empêcher d'éventuelles complications. Les rapports constants qui s'établirent sur-le-champ entre l'Amiral Holloway en tant que CINCSPECOME, le Général Adams, en tant que Commandant des forces de terre, et l'Ambassadeur américain et son personnel, permirent d'assurer sans à-coup la présence militaire US au Liban. Les rapports aux plus hauts échelons des représentants officiels américains opérant au Liban étaient si confiants et complets qu'à aucun moment il n'y eut divergence d'opinions entre l'Ambassadeur et le Commandant en chef. Il ne fut donc nullement nécessaire de recourir au paragraphe de la note commune des Ministères de la Défense et des Affaires Etrangères stipulant qu'"en cas de divergence d'opinions entre le Commandant militaire et le représentant diplomatique en poste des Etats-Unis concernant les problèmes politiques intéressant exclusivement le Liban, l'avis du représentant diplomatique prévaudrait

- 23 -

Il faut ici rendre hommage à l'influence et au talent diplomatique du Sous-Secrétaire d'Etat américain pour les Affaires politiques, Mr Robert Murphy, qui fut envoyé le 16 juillet à Beyrouth en qualité de représentant personnel du Président Eisenhower. Ainsi, une "intervention politique" très puissante eut lieu au Liban en même temps que se déroulait le débarquement militaire. Menées durant de longues journées et de longues nuits, des deux côtés des barricades, les patientes négociations du Secrétaire d'Etat Murphy aidèrent grandement les Libanais à organiser des élections constitutionnelles et à mener le mandat légal du Président Chamoun à son terme normal.

Le débarquement américain au Liban et l'intervention de l'aviation britannique en Jordanie eurent indubitablement pour effet décisif d'empêcher la liquidation par la force des gouvernements libanais et jordanien, comme cela avait été le cas en Irak. On peut donc déclarer en toute impartialité que cet usage limité de la force réussit à attindre son objectif politique, qui était de sauvegarder la paix au Moyen-Orient et de montrer au monde entier que les Etats-Unis et la Grande-Bretagne, soutenus par leurs alliés, étaient prêts à faire les gros efforts et à courir les risques nécessaires en vue d'aider les petits pays libres, ainsi à maintenir leur intégrité et leur indépendance.

A peine les fusiliers-marins avaient-ils débarqué sur les plages et les avions Hercules de l'Armée de l'Air, déchargé à l'aéroport leur chargement de troupes, d'armes et de matériel, que l'Amiral Holloway et l'Ambassadeur US à Beyrouth, et les Ministères de la Défense et des Affaires étrangères à Washington, commencèrent

- 24 -

à établir le plan d'évacuation des forces américaines du Liban.

L'un des principaux problèmes qui inquiétaient les officiels diplomatiques et militaires responsables était la possibilité qu'une fois nos forces débarquées en Proche-Orient, elles seraient contraintes d'y rester indéfiniment. L'histoire des invasions militaires du Levant depuis l'époque d'Alexandre le Grand justifiait largement semblable crainte. En fait, dans toute l'histoire phénicienne, qui remonte à quelque 5.000 ans, aucune armée étrangère d'invasion n'y était jamais venue à la demande des habitants, aucune non plus n'en était partie de son plein gré et sans causer des pertes.

La sécurité assurée, le Parlement libanais put tenir une séance plénière, et les députés de la faction rebelle, aussi bien que les loyalistes, élire un nouveau président. Le Commandant en Chef des Forces Armées, le Général Fouad Chéhab, fut élu le 31 juillet, à la majorité nécessaire des deux tiers. Le jour même, le Secrétaire d'Etat américain annonça que les Forces américaines se retireraient du Liban aussitôt que le Gouvernement libanais demanderait leur départ. Dans son premier message au peuple libanais, le Président élu déclara que le retrait des troupes étrangères figurait en tête des objectifs nationaux. Il y eut donc un accord de principe des deux côtés, libanais et américain, sur le fait que nos forces partiraient aussitôt que possible. Toutefois, le Général Chéhab lui-même indiqua qu'il ne demanderait leur retrait que lorsque la sécurité serait mieux assurée.

Du point de vue diplomatique, il semblait essentiel de garder aux Américains l'initiative du retrait. Les nationalistes arabes ne pourraient plus alors, dans leurs attaques à la radio et dans la presse, prétendre que le débarquement américain était une manifestation d'impérialisme. De fait, si les Américains gardaient cette initiative, ils prouveraient au monde qu'ils faisaient de "l'impérialisme à rebours".

Avant même que le nouveau Président n'entra en fonction le 23 septembre, le retrait graduel des forces américaines avait commencé. Le second bataillon de fusiliers-marins partit fin août, et il fut convenu entre le Général Chéhab et l'Amiral Holloway que deux autres bataillons de fusiliers-marins pourraient s'embarquer à la mi-septembre. En fin de compte, les Etats-Unis annoncèrent unilatéralement, le 8 octobre, leur intention de retirer toutes leurs forces du Liban avant la fin du même mois. Ainsi, il fut annoncé officiellement et dûment consigné que le retrait des forces américaines était dû à l'initiative américaine. C'était, de fait, un succès diplomatique considérable que d'avoir mené une opération militaire d'envergure et d'avoir unilatéralement évacué les troupes avec, il est vrai, l'accord constant et cordial du gouvernement libanais.

Parallèlement à ces événements politico-militaires, la passation des pouvoirs put se dérouler pacifiquement: le Président Camille Chamoun termina son mandat constitutionnel et le Général Chéhab lui succéda, le 23 septembre, à la tête de l'Etat. Il ne faut pas penser, toutefois, que les rapports de l'Ambassade et du CINCSPECOME avec certains éléments de la population libanaise

furent sans heurts. Par exemple, la fraction chrétienne la plus militante supposait que le seul but du débarquement américain était de liquider l'opposition musulmane par le bombardement classique du quartier de Basta à Beyrouth. Depuis le 19ème siècle, les Libanais sont habitués à l'intervention armée des puissances étrangères, et considèrent le bombardement naval comme un instrument de politique étrangère. Certains Libanais ne pouvaient pas comprendre pourquoi les Américains avaient consenti à débarquer à Beyrouth, s'ils n'allaient pas utiliser leur puissance de tir contre les rebelles. Mais les Américains avaient des perspectives plus vastes et des objectifs plus importants. Débarquer des troupes et prendre les armes dans une querelle partisane, en soutenant une faction contre l'autre, aurait été une erreur; tuer des Musulmans au nom de la Chrétienté aurait exacerbé les 44.000.000 d'Arabes musulmans et leurs corréligionnaires jusqu'aux mers de Chine.

VIII

Alors que les forces américaines exerçaient leur influence modératrice au lendemain de la passation des pouvoirs, l'insurrection prit une nouvelle tournure et atteignit un nouveau degré d'intensité. Le 19 septembre, un journaliste du parti militant chrétien, les Phalanges, fut enlevé, torturé et assassiné pour avoir écrit un article insultant contre Nasser, le Président de la RAU. Par mesure de représailles, les Phalanges appelèrent les Chrétiens à la grève

générale, appel qui fut immédiatement suivi. Les principales entreprises commerciales et financières de Beyrouth étant aux mains des Chrétiens, cette grève paralysa le Liban bien plus que la grève générale plus prolongée, mais moins efficace imposée par les rebelles musulmans depuis le début des hostilités.

Ce fut donc dans un climat tendu et inquiétant que le Président Chéhab inaugura son mandat, le 23 septembre. Son premier acte fut de désigner à la tête du cabinet un des chefs de la rébellion, Rachid Karamé, qui avait dirigé l'insurrection à Tripoli. Cette mesure provoqua un tollé chez la moitié chrétienne de la population libanaise. L'ex-président Chamoun, qui avait gagné un lieu de retraite, à la montagne, se trouva au coeur d'une foule de partisans hystériques et hurleurs qui voulaient agir contre le nouveau gouvernement. En d'autres termes, l'impasse - ou ce qui en tenait lieu - s'était encore aggravé et la réconciliation devint encore plus difficile.

Comme la crise traînait en longueur, Beyrouth se trouva coupé en deux camps armés, le quartier musulman de Basta et les quartiers chrétiens, cependant que l'Armée libanaise et les forces américaines, stationnées dans les faubourgs de Beyrouth et dans la zone du port, maintenaient entre eux un équilibre instable.

Suivant la suggestion du Président Chéhab et de son Ministre des Affaires étrangères, Philippe Takla, et à la demande du Chef des Phalanges chrétiennes, Cheikh Pierre Gemayel, l'Ambassadeur américain entreprit une tournée de médiation entre les factions armées. Les routes principales de Beyrouth étant coupées par les militantes

des Phalanges qui les barraient de leurs corps, l'Ambassadeur se servit d'un hélicoptère de l'Armée américaine pour circuler entre Beyrouth, le refuge de Chamoun à la montagne et la petite villa côtière de Jounieh, où résidait le Président Chéhab. Comme l'indiquait un rapport officiel à Washington, rédigé le IO octobre, à cinq jours de la solution définitive: "Ce jour-là, l'Ambassadeur rencontra l'ancien Président Béchara el-Khoury à I7h., le Président Chéhab à 18., Saeb Salam (le chef rebelle) à 21 heures, Gémayel à 22 heures, et le Président Chéhab, une nouvelle fois à 23 heures, toujours à la recherche d'une formule permettant d'aboutir à une solution viable. A la fin d'une journée bien longue, le Président Chéhab fit cette remarque pleine de justesse: les deux camps sont maintenant si harrassés de fatigue qu'ils finiront par trouver un modus vivendi.

Finalement, grâce aux chefs des deux camps, grâce aux qualités d'homme d'Etat du Président Chéhab, à la pression constante et patiente qu'il exerça, on se mit d'accord sur une formule proposée par le chef phalangiste, Cheikh Pierre Gemayel: "Ni vainqueur, ni vaincu". Ainsi, quand le pays parvint au bord de la ruine, le bon sens inné des Libanais l'emporta, et le I5 octobre, la fin de la guerre civile fut marquée par la constitution d'un cabinet de quatre membres personnifiant la formule: "Ni vainqueur, ni vaincu". Ce gouvernement, qui devait rester au pouvoir pendant une année d'action utile et constructive, était composé de Rachid Karamé et de Hajj Hussein Oueini, pour les musulmans, de Pierre Gémayel et Raymond Eddé pour la moitié chrétienne du Liban.

- 29 -

IX

Rarement dans l'histoire des guerres, des troupes étrangères ont fait preuve d'une conduite aussi exemplaire dans un pays aussi étrange. La discipline impeccable des troupes américaines, Armée et Marine, surprit et émerveilla l'ensemble des pays arabes. Si l'on se fondait sur l'expérience que les Arabes avaient des armées étrangères, les ménagements montrés par les forces d'invasion étaient sans précédent. En fait, le véritable héros du débarquement américain au Liban fut le simple soldat américain, que son uniforme fût bleu, kaki ou vert.

Par suite de cet exemple de coopération militaire et diplomatique, certains résultats positifs correspondant aux intérêts des Etats-Unis furent obtenus. Tout d'abord, l'intégrité et l'indépendance d'une petite nation arabe libre furent sauvegardées contre une agression extérieure. Par leur intervention, les Etats-Unis prouvèrent au monde entier qu'ils soutenaient leurs amis, sans égard pour leur dimension. Il est également certain que, sans la présence modératrice des forces américaines au Liban, la crise aurait continué, empêchant les éléments constructifs du pays - qui purent arriver en fin de compte à organiser des élections présidentielles et à trouver une solution - de réaliser leur dessein.

Politiquement parlant, le fait que l'intervention américaine au Liban ait détruit le mythe de l'invincibilité soviétique aux yeux des Arabes était d'une plus grande importance stratégique. Après la crise de Suez en 1956, la propagande soviétique avait réussi à convaincre de nombreux naïfs dans le monde arabe que c'est la menace de représailles atomiques russes sur Londres et Paris qui avait



- 30 -

obligé les forces françaises et anglaises à évacuer l'Egypte. Mais maintenant, quand les dés furent jetés et qu'à la demande des Libanais, un corps expéditionnaire américain avait débarqué dans un pays arabe, Khroutchev devint subitement silencieux.

Cette action américaine fit une profonde impression sur les Arabes. Les Américains avaient administré la preuve de leur puissance, mais en gardaient le contrôle. Sur l'appel d'un ami, ils étaient venus comme ils l'avaient promis, mais ils étaient ensuite repartis sans lui avoir porté préjudice. Autrefois, les "impérialistes" agissaient autrement. En fait, c'était tout le contraire de l'impérialisme, si l'on veut employer ce terme. Ainsi la légende courut les souks, les bazars et les cafés, mais aussi les villas des hommes politiques et les bureaux des états-majors. Elle atteignit les jeunes nations, les pays non-engagés, férocement déterminés à préserver leur souveraineté nouvellement acquise.

Ce furent là les résultats essentiels du débarquement américain au Liban en 1958. Quant aux conclusions particulières qui peuvent être tirées de cette expérience de coopération diplomatique et militaire, les voici:

1° - Il fallait assurer au commandement supérieur la possibilité d'une action globale souple et instantanée dès le début du débarquement, et non plus deux jours plus tard. Même en l'absence du commandant en chef, il fallait prévoir plus de souplesse dans l'adaptation des instructions prévues à une situation locale changeante. Il ne fallait pas non plus confier la responsabilité -

certes limitée - du commandement terrestre à un lieutenant-colonel, naval, à un capitaine de vaisseau incapables tous deux de s'élever au-dessus de leur manuel d'instruction. Même un général de brigade des fusiliers-marins, prisonnier de ses instructions, les trouva impératives au point de refuser d'en retarder l'exécution pendant plus d'une heure, risquant, par cette exécution différée de compromettre le débarquement et ses objectifs. Les ordres, pour la phase initiale du débarquement, étaient trop rigides. En arrêtant les objectifs militaires, tout à fait raisonnables de l'entreprise, ils avaient écarté toute possibilité d'imagination. Et dans la guerre, l'imagination est un don indispensable aux grands chefs.

2° - Le commandement ayant fait défaut pendant les deux premiers jours qui suivirent le débarquement, il fallut combler ce vide par la diplomatie. La demande du Général Chéhab qui voulait que les forces américaines soient déployées le long de la mer jusqu'au port; l'appel urgent du Président Chamoun qui réclamait l'envoi rapide des fusiliers-marins avec des chars"; le conflit que l'on frôla lorsque les chars et l'artillerie libanais faillirent ouvrir le feu sur la colonne des fusiliers-marins, toutes ces crises furent heureusement conjurées grâce à la présence de l'"arme diplomatique" américaine locale.

3° - Dès que le CINCSPECOME put s'installer, une collaboration efficace et harmonieuse put s'organiser entre diplomates et militaires dans cet exercice de guerre limitée. Des conseils politiques se mêlaient aux décisions militaires, et les décisions militaires tenaient compte des considérations politiques aussi bien

que militaires. Comme il a déjà été indiqué, tous les Américains établis au Liban, diplomates, militaires et - éloge bien mérité - les membres anonymes de la communauté américaine apportèrent fraternellement leur concours.

Rétrospectivement, le débarquement américain au Liban fut une typique expérience historique de guerre limitée et de diplomatie pratique. Aucune diplomatie n'est efficace si elle ne s'appuie sur une forme quelconque de puissance militaire, économique ou psychologique. L'emploi de la puissance militaire en diplomatie peut être soit positif soit négatif. Lors du débarquement au Liban, cette puissance militaire avait ses deux aspects, mais d'un point de vue purement politique, l'emploi négatif de la force militaire américaine eut, à la fois, le plus grand effet immédiat et l'effet le plus durable à longue échéance. Cet exemple de coopération technique et militaire fournit une illustration historique du fait que la diplomatie est l'expression de la puissance nationale exprimée de façon courtoise.

Notes explicatives

(1) Tel est le sens des instructions reçues par l'auteur le I4 mai I958 et contenues dans le télégramme N° 427I dans lequel le Département d'Etat précise les conditions qui furent posées au Président Chamoun. Quand il fait allusion dans ses récents mémoires "Waging peace" (à la poursuite de la paix), chapitre XI, page 27I, à "notre intervention (qui) doit avoir lieu à la demande expresse d'un gouvernement légalement constitué et conformément aux principes formulés dans la Doctrine du Moyen Orient", le Président Eisenhower songe probablement à l'épreuve de force qui oppose l'URSS et la puissance occidentale dans un Moyen Orient livré à lui-même, comme à l'essence de la Doctrine qui stipule: "Les Etats-Unis considèrent la préservation de l'indépendance et de l'intégrité des nations du Moyen-Orient comme vitale à l'intérêt national et à la cause de la paix mondiale". Le texte de la résolution conjointe autorise l'emploi des "forces armées US pour aider toute nation ou groupe de nations qui réclameraient l'assistance des USA contre une agression armée d'un pays contrôlé par le communisme international". En 1958, les Etats-Unis ne reconnaissaient pas la République Arabe Unie - Syrie et Egypte - auteurs indéniables de l'agression contre le Liban, parmi les pays contrôlés par le communisme international.

2° - Les trois observateurs de l'ONU - en l'occurrence l'ex-président d'Equateur Galo Plaza, l'ambassadeur indien Rajeswar Dayal, et le général de l'Armée de l'Air norvégienne Odd Bull - furent un jour photographiés devant le châlet de l'auteur, sur la plage de Beyrouth, dans la posture des trois singes de Nikko.





الأسطول السادس في بيروت

عمليّة إنزال القوات الأميركيّة في لبنان في العام ١٩٥٨

بخط اليد: ملاحظة ينبغي مراجعة هذه المسألة مع السيد ر. مورفي (فإما أن يتوافق أم يتمم أم يتعارض معه)

بعد العدوان الثلاثي على مصر للإنتفاع من قناة السويس، واجهت منطقة الشرق الأوسط فراغاً سياسياً. على ما يبدو، تحوّل عبدالناصر إلى قائد الأمة المقدام وأصبح بطلاً عربياً بإمتياز. حتى الساعة أقلّه، كان وهج الإنجاز العسكري الإسرائيلي مشوهاً بفعل الإدانة العامة للرأي العالمي. في هذه الأثناء، كان الإتحاد السوفياتي يكثّف نشاطه للإستفادة من هذا الوضع، إذ كان مهندسوه يحومون حول سدّ أصوان وكان مدربوه العسكريون يساعدون الجيوش العربية على استخدام الأسلحة السوفياتية، وبشكل عام كانت النجمة الحمراء وهي رمز الشيوعية تسطع عالياً.

في ظل هذا الوضع كان هنالك بالتأكيد وجه آخر حيث كانت تملأ قلوب بعض القادة العرب الآخرين طموحات وتطلعات معادية تجاه الريّس المصري وجاء على رأسهم نوري باشا أكبر رجال السلطة العراقيين سنّاً، عُرف بقساوته وبإنحيازه للتشدّد حيث تلقّى دروسه في المدرسة العثمانية. كذلك سعود ملك المملكة العربية السعودية الضعيف ولكن الماكر، حسين ملك الأردن الشاب، العاهل من دون خبرة ولكنه شجاع، وأيضاً كميل شمعون رئيس لبنان المسيحي الماروني، وكان جميع هؤلاء وإن بدرجات ولأسباب مختلفة أعداء لعبدالناصر.

بسبب الفراغ السياسي في منطقة الشرق الأوسط، أوجدت الولايات المتحدة الأميركية قوة معاكسة، فحاولت وزارة خارجيتها كسب مساندة العرب وكذلك انضوائهم تحت مبادئ القرار المشترك لمنطقة الشرق الأوسط الذي عُرف أيضاً تحت تسمية عقيدة آيزنهاور. في الواقع، إنضم بلد وحيد وهو لبنان إلى هذه العقيدة في ١٦ آذار من العام ١٩٥٧ وذلك عن طريق إصدار بيان وافق بموجبه على مبادئها التي كانت راسخة ومفادها أن الولايات المتحدة الأميركية سوف تقدّم مساعدتها إلى أي بلد من بلدان الشرق الأوسط قد يُهدد بهجوم من سلطة شيوعية.



من هذا المنطلق وفي ظل هذه الظروف، تمت عملية إنزال القوات الأميركية في لبنان بتاريخ ١٥ تموز ١٩٥٨.

في ٢٥ تشرين الأول ١٩٥٨ تركت آخر أفواج القوات الأميركية التي أُنزلت في لبنان البلاد اختيارياً. وأصبح الآن من الممكن تقييم مدى ظاهرة «دبلوماسية القوة» وباستخراج بعض العبر من الخبرة التي ظهرت بعد هذه التجربة على الصعيدين الدبلوماسي والعسكري. وعلى الرغم من عدم تبادل أي إطلاق للنار وفي ظل غياب الخسائر في عداد السكان المحليين كان الأمر يتعلق، في الواقع، بعملية حربية محدودة ولم تكن الأهداف المبتغاة أو التي تمّ التوصل إليها تنصبّ فقط لمصلحة لبنان والولايات المتحدة الأميركية. بمعنى أن تلك كانت تهدف للحفاظ على السلام في منطقة الشرق الأوسط ولكنها عمّمت المنفعة للعالم أجمع.

قبل التطرّق إلى القصة الحقيقية للإنزال الأميركي في لبنان، من المهم في البدء إلقاء نظرة إلى الوراء حول ما حدث خلال صيف العام ١٩٥٨ قبل إنزال القوات الأميركية في بيروت.
فقد لخّص وزير الخارجية الأميركي خلال حوار أجراه مع سفير حليف في واشنطن الأزمة اللبنانية وبعدها عرض التدخّل في لبنان على أنه ناتج عن عاملين: فمن جهة يتعلق الأمر بتدخّل أجنبي ومن جهة أخرى بقرار من الرئيس شمعون: هل يودّ عند انتهاء مهامه الرئاسية السعي وراء ولاية ثانية؟
في ما يرتبط بهذه المشكلة الأخيرة، كان الدستور اللبناني ينصّ بوضوح على منع الرئيس الذي انتهت ولايته من الترشح لولاية ثانية مدتها ست سنوات، بالتالي في حال قرّر الرئيس الذي وصلت ولايته إلى نهايتها المشاركة في انتخابات جديدة في صيف العام ١٩٥٨ كان يفترض به تعديل الدستور وكانت تلزمه لتحقيق هذا التعديل غالبية ثلثي أعضاء مجلس النواب اللبناني. في حينها انقسم الرأي الشعبي في البلاد تقريباً إلى فئتين متساويتين عندما كان الأمر يتعلق بمعرفة ما إذا كان يفترض بالرئيس كميل شمعون محاولة إدخال مثل هذا التعديل على الدستور قبل المشاركة مجدداً في الانتخابات. فقد كانت شريحة كبيرة من السكان المسلمين ضد هذا الأمر في حين أن شريحة متساوية بالعدد من المسيحيين كانت معه.

تضمّن هذا الشرخ الكبير في الرأي العام بدوره عدداً كبيراً من التباينات، غير أننا لن ندخل في تفاصيل أكبر في إطار هذه الدراسة. بالنسبة إلى الطابع الدبلوماسي للمشكلة، من المفترض أن نشير إلى أن العديد من المسلمين الذين تعارضوا مع الرئيس كانوا من القوميين العرب الذين امتعضوا من موافقة الرئيس شمعون على عقيدة آيزنهاور ورفضه فسخ العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا العظمى وفرنسا بعد العدوان الثلاثي على قناة السويس في العام ١٩٥٦.

من جهة أخرى، كانت الجالية اللبنانية في بلدان الإغتراب من أنصار الرئيس شمعون، فقد كانت تتمتع بنفوذ كبير وتعمل في ما ينصبّ في مصلحته، بالإضافة إلى العديد من الحكومات الصديقة للولايات المتحدة بما فيها تركيا والعراق وإيران والأردن التي كانت ترى بأن الرئيس شمعون يستحق الدعم.

-II-

بتاريخ ٨ أيار من العام ١٩٥٨، تمّ اغتيال رئيس تحرير صحيفة تيليغراف اللبنانية اليساري من قِبَل مجهولين. في اليوم التالي، اندلعت احتجاجات شعبية في ثاني مدن لبنان الكبرى - طرابلس - ذات الغالبية المسلمة والتي كانت تعارض تماماً فكرة ولاية ثانية رئاسية للرئيس شمعون. خلال الأيام التالية، بدأت الإشتباكات في شوارع طرابلس وأدت إلى وقوع ضحايا بالعشرات. أما في بيروت العاصمة فقد تمّت الدعوى إلى إضراب عام في حيّ البسطة ذي الغالبية المسلمة. لم يعد يخفى على أحد بأن الداعين إلى العصيان يتلقون مساعدة من الخارج، خصوصاً على شكل أموال وإرسال مكثّف وسرّي للأسلحة. في الوقت عينه، أُطلقت حملات عنيفة ضد الرئيس شمعون على الإذاعة وكذلك في الصحف في كل من القاهرة ودمشق وهذا ما سيطلق عليه الكاتب إسم «العنف المرئي السمعي».

بعد ثلاثة أيام على بدء العصيان، ذكّر الرئيس شمعون السفير الأميركي بتاريخ ١١ أيار بفكرة الدكتور مالك - وزير خارجيته في حينها - الذي اعتبر بأن الحكومة اللبنانية يجب أن تبدأ ببحث احتمالات طلب بوارج حربية من الولايات المتحدة الأميركية. بعد يومين، بينما كانت الثورة تمتدّ، كانت الحكومة تفقد شيئاً فشيئاً السيطرة على الوضع الداخلي،



دعى الرئيس المحاصر سفراء كل من الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا والمملكة المتحدة وأبلغهم بأن بلاده واقعة تحت نير الصراعات وهو بالتالي مضطرّ لطلب المساعدة العسكرية من هذه البلدان الصديقة القوية الثلاث.

كانت الحكومة الأميركية مقتنعة بموجب دلائل بأن الجمهورية العربية المتحدة لها يد وتدخّل فعلي وفعّال في الحرب الأهلية اللبنانية. كما كانت مقتنعة بأن حماية الاستقلال في بلد صغير مثل لبنان سيّد ومستقل أمر فائق الأهمية إذا ما أردنا الحفاظ على السلام العالمي ومنع اغتصاب سيادة بلدان أخرى بشكل فاضح. بالتالي وبتاريخ ١٤ أيار أُجيز للسفير الأميركي إبلاغ الرئيس اللبناني أنه لا ينبغي على لبنان طلب المساعدة الأميركية إلا إذا كانت سيادته مهدّدة بشكل فعلي وكانت قواته الخاصة غير كافية لتأمين حماية البلاد. غير أن الولايات المتحدة مستعدة بناءً على طلب متزامن من الرئيس اللبناني ومن حكومته لإرسال وحدات عسكرية ذات مهمّة مزدوجة، إذ إنها ستحمي الممتلكات والأفراد الأميركيين وكذلك ستساعد الحكومة اللبنانية على الحفاظ على سيادة واستقلال الجمهورية.

في الوقت نفسه، كانت الولايات المتحدة تنتظر من لبنان أن يتقدم بشكوى أمام مجلس الأمن ضد التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية وكانت تعوّل على استعداد بعض البلدان لدعم لبنان علناً عندما يدعو إلى المساعدة. أخيراً، في حال قررت الولايات المتحدة أن تقدم مساعدة للبنان فهذا الأمر لن يتعلق بحل مشكلة سياسية داخلية وهي الانتخابات الرئيسية في لبنان.

كانت كل من فرنسا والمملكة المتحدة في العام ١٩٥٦ قد ضمنت للبنان بموجب رسائل دبلوماسية سرية قرارها بمساعدته على الحفاظ على سيادة الجمهورية، بالتالي كان الرئيس شمعون يرغب فقط في الحصول على دعم من الولايات المتحدة.

من الهام أن نذكر في هذا الصدد، بالنظر إلى التصريحات التالية حول هذه النقطة، بأن وزارة الخارجية الأميركية لم تكن تعتبر في حينه بأن تدخّل الولايات المتحدة كان في إطار بنود القسم الثالث من القرار المشترك للشرق الأوسط الذي عُرف بعقيدة آيزنهاور.

-III-

تحولت الحرب الأهلية في لبنان بسرعة إلى صراعات عسكرية، فقد سيطر الثوّار على الجزء الأكبر من المدن المسلمة وهي طرابلس في الشمال وصيدا في الجنوب ووسط مدينة بيروت المسلم وكذلك مناطق كبيرة في سهل البقاع المحازي لسوريا ووسط الشوف في الجبل، حيث دعم ٦٠٠ جندي سوري قوات كمال جنبلاط الدرزية. كانت هذه القوات الدخيلة تصل إلى لبنان عبر طرق سرية من الجمهورية العربية المتحدة المؤلفة من اتحاد مصر وسوريا. كان هناك تقريباً وكحدٍّ أقصى ما بين ٥ إلى سبعة آلاف رجل مسلّح من جهة المتمردين، من بينهم قادة بأعداد قليلة ولكن فاعلين في كل من طرابلس وبيروت وبدرجة أقل في الشوف حيث كان الكوادر مؤلفين من ضباط صف ومن بعض الضباط السوريين. إلا أن غالبية القوات المسلحة من الجهة المتمردة فكانت لبنانية وبعضها كان ينمّ الكره السياسي الشديد ضد رغبة الرئيس شمعون في القيام بولاية رئيسية ثانية، في حين أن البعض الآخر كان يبحث حول مميزات من كل نوع مادية وغيرها. مثلاً عندما كان مراسل من التلفزيون الأميركي يحاور أحد المتمردين ويسأله لماذا يقاتل كان المترجم الفوري العربي يجيب باللغة الانكليزية «أنا أقاتل من أجل الحرية وضد التسلط»، وفي الواقع كان المقاتل يجيب باللغة العربية «بكل بساطة أنا أقاتل من أجل المال».
أما على صعيد الحكومة فقد كان هناك حلفاء مدنيين للرئيس شمعون تمكنوا من الحصول على أسلحة من مصادر مختلفة، في حين أن القوات المسلحة النظامية في البلاد المؤلفة من الجيش والدرك كانت تحاول بشكلٍ خاص إبقاء بعض الطرقات مفتوحة أو منع المتمردين من الخروج من حدود طرابلس والبسطة والشوف ولكنها لم تبذل أي جهد للحدّ من هذا التمرد.

كان الجيش اللبناني انعكاساً للسكان من ديانات مختلفة التي تتكوّن منها البلاد، حيث أن المتطوعين فيه كانوا بنسب متساوية من بين المسلمين والمسيحيين. أما قائد الجيش الجنرال فؤاد شهاب فقد كانت لديه مخاوف من انقسام الجيش إلى معسكرين الأول مسلم والثاني مسيحي في حال طلب من القوات إبادة المتمردين وكذلك من إقحام البلاد في صراع دموي مذهبي، حيث أن كل جهة كانت تملك أسلحة كثيرة ومعرفة تقنية وقواعد عسكرية تسمح لها بإبادة الأخرى.

أدّى هذا التوازن العسكري الهش في نصف الصيف إلى طريق مسدود، حيث إن جزءاً كبيراً من مساحة لبنان كانت قد وقعت تحت سيطرة المتمردين، في حين أن القوات الحكومية تمكنت من المحافظة على الطرقات الطولية والعرضية وكذلك حصنت إمكانية الوصول إلى المرفأ وإلى مطار بيروت من دون أي صراع. أما في العاصمة بيروت فقد كانت تفرض هدنة كل يوم من الغروب وحتى الشروق، وكان العديد من الناس قد سئموا من لعب البريدج لتمرير الوقت وكذلك من السهرات الطويلة.

مع الوعد بمساعدة عسكرية مشروطة من القوات الغربية وفقاً لما تمّ شرحه للرئيس، تمّ وضع خطط مشتركة من قبل القوات العسكرية الأميركية والإنكليزية للتمكن من التصرف في حال طلب الرئيس والحكومة اللبنانية مساعدة من الحلفاء. وقد أنشأت قيادة جديدة أُطلق عليها إسم «الخاصة» للمرة الأولى في تاريخ أميركا، عُرفت في ما بعد بإسم سانكسبيكوم CINCSPECOME (أو القائد، القيادة الخاصة، الشرق الأوسط). لقد أوكلت مهمة قيادة هذه الوحدة إلى رجل يتمتع بخبرة واسعة وهو الأميرال جيمس ل. هالويي جونيور JAMES L. HOLLOWAY Jr. والذي كان يحمل لقب القائد الأعلى لوحدة سنكنيلم CINCNELM (القائد، القوات البحرية، البحر المتوسط والمحيط الأطلسي الشرقي) ومركزها لندن.
بتاريخ ٦ حزيران، قدّم وزير الخارجية اللبنانية إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة شكوى رسمية ضد تدخّل الجمهورية العربية المتحدة في الشؤون الداخلية اللبنانية.
بتاريخ ١١ حزيران، قرّر مجلس الأمن إرسال مراقبين إلى لبنان ووصل الفريق الأول من المراقبين الحياديين في صباح اليوم التالي.

سرعان ما زاد عدد المراقبين المرسلين من قبَل الأمم المتحدة وأصبحوا يُعرفون بإسم مجموعة يو أن أوجيل UNOGIL، لكنهم كانوا عُزّل من دون أسلحة. وفي البدء لم تكن لديهم سوى وسائل نقل بأعداد غير كافية، إلا أنه عند انتهاء مهمتهم، تمكنوا من الحصول على طائرات مراقبة صغيرة ومروحيات. بما أن الجزء الأكبر من البلاد كان يقع، كما سبق وذكرنا، بين أيادي المتمردين، لم يتمكن هؤلاء المراقبون غير المسلّحين، من الابتعاد عن الطرقات الرئيسة التي بقيت مفتوحة بفضل مساعدة قوات الأمن اللبنانية. لم تتضمّن تقاريرهم المرفوعة إلى الأمين العام

للأمم المتحدة سوى أشياء قليلة تدعم شكوى الحكومة اللبنانية المتعلقة بالتدخّل العسكري المكثّف لسوريا. إلا أن الحكومة اللبنانية، عندما قدّمت شكوى إلى مجلس الأمن، استجابت إلى شرط أوّلي فُرض عليها للتدخّل العسكري للحلفاء المحتمل، في حال قرّر لبنان اللجوء إليه.

أما الشرط الثاني، الذي وضعه السفير الأميركي بعين الاعتبار بتاريخ ١٤ أيار عندما أبلغ رغبة حكومته بمساعدة الحكومة اللبنانية، فكان يجب إصدار طلب المساعدة من أجل الحفاظ على سيادة الجمهورية من رئيس الجمهورية ومن الحكومة اللبنانية. كان هذا الشرط ضرورياً. بتاريخ ١٦ حزيران، منحت الحكومة اللبنانية بغالبية الأصوات السلطة المطلقة للرئيس، إذ سمحت له بطلب مساعدة عسكرية من القوات الصديقة في حال اعتبر بأن سيادة البلاد لا يمكن أن تُحفظ بأية وسائل أخرى.

أما بالنسبة للشرط الثالث فكان ينصّ على أن الحكومة اللبنانية يجب أن تستفيد أقلّه من دعم بعض الحكومات العربية. وقد حصل لبنان بالفعل على هذا الدعم الذي تمّ التعبير عنه بصيغة طارئة من قبَل حكومة العراق وحكومة المملكة الأردنية.

أما بشأن مشكلة الانتخابات الرئاسية فكان الرئيس شمعون قد أعلن مراراً وبشكل سري إلى السفير الأميركي، بأن هذه المشكلة لم تعد مطروحة، وبأن اهتمامه الوحيد هو الحفاظ على سيادة واستقلال البلاد. غير أنه بسبب تعنُّته وكبريائه، أغفل عن إعلان هذا الأمر إلى الشعب اللبناني.

وبناءً عليه، وفي منتصف شهر حزيران، أي بعد شهر على إبلاغ رئيس لبنان القوات الغربية الثلاث الصديقة بأنه سوف يكون مضطراً لطلب تدخّل عسكري، تمّت الإستجابة على الشروط المسبقة المرتبطة بهذا الأمر في ما يتعلق بالحكومة اللبنانية. أما بالنسبة لتصرفات الحكومة الأميركية فكان ينبغي التفكير في منع الولايات المتحدة من الانجراف في حالة قد يُطلب من قواتها فيها عند وصولها التدخّل في صراع داخلي والمشاركة في مواجهات للحفاظ على الرجل في السلطة. كذلك، لم تكن واشنطن ترغب في رؤية القوات الأميركية تنتشر على شواطئ بيروت، إذا كانت القوات المسلحة اللبنانية ستقاوم إنزال القوات الأميركية أو القوات



الحليفة. وفي مرات عدّة، أُبلغت هذه المخاوف ليس فقط إلى الرئيس شمعون، بل أيضاً إلى قائد الجيش اللبناني الجنرال شهاب. وقد حذّر قائد الجيش السفير الأميركي أنه في حال تمّ إنزال القوات الأميركية في بيروت، فمن الممكن أن لا تضبط قواته الخاصة نفسها – أقله في حال قرّرت رفض إنقاذ شمعون.

-IV-

تبدّل الوضع تماماً في ١٤ تموز ١٩٥٨.
إلى ذلك، لم يتعدَّ الأمر حدّ الصراع الداخلي في لبنان، والذي يشجعه التدخل الخارجي. بعد اليوم، أصبح هذا الصراع أزمة على صعيد أوسع، تأثرت بها منطقة الشرق الأوسط كلها. ففي صباح ١٤ تموز، سقطت حكومة نوري سعيد والعائلة المالكة في العراق بعد انقلاب عسكري قاده الجنرال عبد الكريم قاسم. كانت واشنطن قد علمت من مصدر موثوق به بأن انقلاباً مماثلاً كان متوقعاً ضد الملك حسين في الأردن بتاريخ ١٧ تموز. في الواقع، عندما استدعى الرئيس شمعون، صباح ١٧ تموز، رؤساء البعثات الدبلوماسية الأميركية، البريطانية والفرنسية كل على حدة، دعا للتدخّل العسكري الفوري لأن من شأنه أن تكون له ردة فعل تلقي بظلالها على كل خريطة الشرق الأوسط.

طالب الرئيس شمعون بتدخّل أميركي خلال ٤٨ ساعة بعد أن استند على المعلومات الخاطئة الواردة في الصحف التي أكدت بأن الأسطول السادس قد وصل قبالة الشاطئ الإسباني ولا يمكنه الوصول إلى شواطئ الشرق بسرعة أكبر. وطلب مساعدة من القائم بالأعمال البريطاني ومن السفير الفرنسي خلال ٢٤ ساعة. لكن بالاتفاق في ما بين القوات المعنية، تقرّر بأن يتم إنزال قوات أميركية فقط في لبنان، أما البريطانيون فسوف يستجيبون لطلب مماثل من الحكومة الأردنية. أخيراً، تحققت رغبة فرنسا في المشاركة بشكل رمزي في هذه العملية حيث إنها أرسلت بتاريخ ١٧ تموز الطرّاد «دو غراس» حاملة شعار نائب الأميرال جوزان مع خفر السواحل التي وصلت إلى بيروت وعادت في الليلة نفسها.

استجابت الحكومة الأميركية بسرعة استثنائية لطلب التدخّل العسكري المقدّم من قبَل الرئيس شمعون. وعوضاً عن إنزال قواتها خلال ٤٨ ساعة، فقد أبلغ السفير

الأميركي الرئيس بأن رماة بحّارة أميركيين سوف يبدأون بالإنزال في بيروت بتاريخ ١٥ تموز، الساعة الثالثة، وفقاً للتوقيت المحلي. وبناءً لتوجيهاته، أضاف السفير بأن الولايات المتحدة تنتظر «تعاوناً تاماً من القوات المسلحة اللبنانية».

عندما أبلغ السفير الرئيس شمعون بهذا الأمر، رجاه هذا الأخير بأن يبلّغ هذا النبأ إلى قائد الجيش الجنرال شهاب. ولكن، في وقت لاحق طلب الرئيس من السفير الأميركي تأجيل زيارة قائد الجيش من الساعة الثانية عشر حتى الواحدة والنصف ظهراً، آملاً بذلك منع حدوث أي انقلاب عسكري قبل إنزال القوات الأميركية.

في الواقع، لم يكن قائد الجيش على علم بأمر الإنزال إلا بعد أن زاره السفير وأبلغه أنه ينوي فوراً إنزال رماة بحارة أميركية. عندما كان السفير مجتمعاً مع الجنرال شهاب دخل رئيس أركانه بسرعة البرق عند الساعة الواحدة و٤٥ دقيقة، معلناً أن سبع بوارج حربية موجودة على بُعد ٩ كلم من المطار. فأبلغ الجنرال شهاب السفير بأن كارثة سوف تقع وطلب منه إذا كانت القوات الأميركية تستطيع أقلّه البقاء على البوارج عند الدخول إلى المرفأ.
إلا أن محاولة التواصل مع القادة الأميركيين المتواجدين محلياً قد فشلت ووصل رماة البحّارة واستولوا على المطار قبل الساعة المنتظرة. عند الساعة السادسة مساءً وبعد انتهاء عملية الإنزال، عادت حركة الملاحة الطبيعية إلى المطار وعادت القوات المسلحة اللبنانية السيطرة على المطار. كانت بيروت في هذه الأثناء مدينة يسودها السكون، لكن مع دويّ أصوات الرصاص من حين إلى آخر في الأحياء المسيحية حيث كان السكان يعبّرون عن فرحتهم.

بعد أن أنهى السفير الأميركي زيارته بعد الظهر إلى قائد الجيش، أُبلغ بأن قائد الجيش الخاص بشمعون، النائب نعيم مغبغب، قد وصل مسرعاً إلى السفارة ليبلغه بأن شمعون قد علم بأن شهاب كان يرغب في توقيفه وبأنه كان ينوي القيام بانقلاب عند الساعة الثالثة. بعد عشر دقائق، اتصل الرئيس شمعون بالسفير على خط هاتف سرّي وطلب منه «إرسال سريع لرماة البحّارة والدبابات». لكن بسبب ضيق الوقت، قرّر السفير - الذي كان يرسل الخبر إلى القادة الأميركيين المحليين (من دون أي جدوى، مع العلم أن تلك قد وصلت وتمّ تلقّيها)، كحل أخير، الاتصال بالجنرال





شهاب. وقد أبلغه الجنرال أنه يخاف من أي انقلاب عسكري، ولكنه حاول إقناع قادته بالعدول. وسوف يكون مرتاح الضمير في حال أخّرت القوات الأميركية إنزالها. فأجابه السفير بأن عملية إنزال القوات الأميركية قد تمت بالفعل بهدف مساعدة الحكومة الشرعية اللبنانية. وأضاف أنه في حال رغب الجيش في توقيف الرئيس، فسوف يؤدي ذلك إلى «عواقب لا تحمد»، وبعد وقت طويل من التفكير، أبلغه الجنرال شهاب بأنه «سيوصي» قادة الجيش في تأجيل انقلابهم ضد شمعون.

انتهى اليوم الأول بعد الإنزال بزيارة قام بها أرفع الضباط رتبة في القوات الأميركية إلى السفير الأميركي وهو قائد السفينة البحرية التي وجهت البوارج آبا وآكا التي كانت تحمل على متنها مجموعات المارينز الأولى. كان ربّان السفينة هذا قد تلقّى اتصالاً لاسلكياً من السفارة تقترح عليه عدم أخذ توصيات الجنرال شهاب بالكثير من الاعتبار، فأجاب بأنه يتلقّى الأوامر فقط من قيادة الأسطول السادس، والتي كانت بدورها تتلقّى الأوامر من السنكنيلم CINCNELM الذي بدوره كان مسؤولاً أمام قائد العمليات البحرية، الذي بدوره يتلقّى التوجيهات من رئيس الولايات المتحدة.

وكان هذا الرد الجريء المبني على قواعد البحرية، غير متوافق مع حاجات الوضع الطارئ هذا. اقترح قائد السفينة بعد ذلك على السفير أن يأخذ طائرة خاصة إذا أراد رؤيته على متن سفينة الأميرال. إن حل عقدة هذه المكالمة الخاصة بموظفي الحكومة هو تأكيد حار من قبَل السفير عن رغبته باستضافة سريعة لقائد الفرقاطة «الكومودور» في منزله. وصل ربان السفينة مسرعاً وتناول كأس من الويسكي مع الصودا قائلاً: «يا سعادة السفير، بعد عملية الإنزال اليوم، قد منعنا من حدوث إنهيار إقتصادي في الولايات المتحدة».

لقد ظهر نقص مماثل في التنسيق عندما حاولت السفارة الرد على الاتصال اليائس للرئيس شمعون، من هاتفه السري، إذ طلب شخصياً من السفير «إرسال سريع لرماة البحّارة والدبابات». فأرسل السفير الشخص المسؤول عن شؤون الجو وموظف يتحدث اللغة العربية إلى مطار بيروت - الذي كانت تسيطر عليه القوات الأميركية - ولكنه علم بأن العقيد وهو الضابط من الرتبة الأعلى المتواجد محلياً كان يطبّق حرفياً الأوامر ولم يكن يرغب في المخاطرة عن

طريق ترك خط الدفاع المباشر للمطار. في الواقع، لو قُتل شمعون أثناء عملية إنزال رماة البحّارة الأميركية ومحاولة السيطرة على الوضع، لما كان الإنطباع الذي تجلى جيّداً للقوات المسلحة الأميركية ولا للعملية التي حاولت الولايات المتحدة القيام بها لمساعدة رئيس البلاد الشرعي.

-٧-

في صباح اليوم التالي تمّ تجنّب كارثة في الدقيقة الأخيرة.

فمنذ بداية يوم ١٦ تموز، تلقّى السفير زيارة العقيد هايد من قوات المارينز الأميركية، وكان الضابط بالرتبة الأعلى متواجد مساءً في المطار. ورافقه قائد السرية سيدني وادي، الذي وصل صباح ١٦ تموز وبدأ بقيادة المارينز الأميركيين الموجودين قبالة الشاطئ قرب المطار.

رافق السفير الجنرال وادي لزيارة الرئيس شمعون، وأخبره عن الحادث الذي تمّ تجنّبه في الدقيقة الأخيرة من بعد ظهر البارحة، عندما طلب الرئيس مساعدة القوات البحرية الأميركية ولم تتم الاستجابة لطلبه بسبب الأوامر الصارمة للغاية التي يتلقاها المارينز والتي ينبغي عليهم التقيّد بها. أبلغه الجنرال وادي أنه وفقاً للتعليمات التي تلقّاها، سوف ينشر بسرعة القوات الأميركية من المطار باتجاه بيروت وسوف يحتل منطقة المرفأ، وبأن الجنرال شهاب سمح له بذلك من دون أي اعتراض من على متن قواربهم الخاصة.

بعد هذه الزيارة إلى الرئيس شمعون، علمت السفارة بأن عناصر هامة من سلاح المدفعية اللبنانية وكذلك الدبابات قد انتشرت على طول خط المطار كما لو كانت ترغب بشكل مسبق التصدي للقوات البحرية الأميركية. وبعد هذا التبلغ طلب السفير الأميركي من الجنرال وادي تأجيل دخوله أقله حتى توجيه الأسلحة اللبنانية باتجاه آخر. إلا أن الجنرال وادي تردّد، وأبلغ للسفير بأن أوامره هي صريحة لكنه في نهاية الأمر وافق تأجيل الإنتشار حتى الساعة العاشرة صباحاً. وقد حصلت السفارة بعد هذا القرار على ساعة من الراحة للتصرّف.




في هذا الوقت الحرج، اتصل الرئيس شمعون هاتفياً بالسفير لإبلاغه بأنه يعقد اجتماع مع الجنرال شهاب وطلب منه حضور هذا الاجتماع. فجاء السفير الأميركي إلى قصر الرئاسة وأبلغ الرئيس وقائد الجيش عن الانتشار المقلق للقوات اللبنانية المسلحة ودعى الجنرال شهاب فوراً لمرافقته على طريق المطار لرؤية ما الذي يمكن فعله إزاء هذا الوضع الخطر. بعد أن تردد بعض الشيء، استجاب قائد الجيش نظراً لإصرار الرئيس، ورافق السفير في سيارته الرسمية إلى مكان تواجد الدبابات. عندما وصل إلى هناك، لاحظ وجود مكثف للقوات المسلحة اللبنانية، لأسلحة مدفعية تصل من ١٠٥ ملم و٧٥ ملم منتشرة على طول الطريق الرئيس للمطار والطرقات التي تصل إليه مما يسمح بالحصول على زوايا مختلفة للقصف. في هذه الأثناء، كانت قوافل المارينز الأميركيين تقترب من المطار وقد توقفت على طول الخط قبالة الملّالات اللبنانية وأسلحتها. وقد فَصلت القوتين مسافة لا تتعدى ٧٥ متر تقريباً.

عندما ترجل الجنرال شهاب والسفير الأميركي من السيارة، وصل قائد المارينز الأميرال جيمس هالويي James Holloway في سيارة الملحق العسكري البحري. وكان قد وصل للتو إلى مطار بيروت على متن طائرة مروحية أحضرته من سفينته. كان يرافقه قائد الكتيبة الأميرال هاورد آريغر Howard A. Yeager، وبدأ التواصل مع القائد البحري وادي والعقيد هاد. عرّف السفير القائدين على الجنرال شهاب الذي اقترح على المجموعة الاجتماع في المدرسة الحربية غير البعيدة حيث يمكنه إجراء إتصالات مع قيادته العامة.

بعد ذلك جرى حديث طويل باللغة العربية بين الجنرال شهاب ورئيس أركانه، العقيد سالم، الذي كان متواجداً في وزارة الدفاع. كنا نسمع طلقات رشاشة قريبة جداً، وكان الجنرال شهاب يتهم القوات المتمردة، إلا أن السفير والأميرال هالويي اعتقدا بأن هذه الطلقات النارية كان من الممكن أن تُطلق من الجنود اللبنانيين، وقد برّرا بذلك طلب الجنرال بوقف دخول المارينز طالما أن مقاومة المتمردين قائمة.

بعد حوار طويل في ما بين الأميركيين وقائد الجيش اللبناني، وبعد أن أعطى الجنرال شهاب تعليمات إلى رئيس أركانه، تمّ الاتفاق على أن يتوجه طابور رماة البحارة ببطء

نحو منطقة مرفأ بيروت، بمجموعة من ثلاث سيارات - أكانت دبابات أو ناقلات جنود - على أن تفصل بين كل مجموعة جيب حرس من الجيش اللبناني.

بالاستناد إلى هذا الاتفاق، توجهت الفرق الأولى من طابور رماة البحّارة - المارينز - نحو بيروت على طول الطريق الساحلي، واقترح السفير على الجنرال شهاب في حال جرى كل شيء كما هو متوقع، أن يأخذ سيارته الخاصة للعودة إلى بيروت. وقد حصل هذا الأمر بالفعل وعاد الجنرال شهاب في السيارة. ولكن سرعان ما لاحظنا بأن الإجراءات المتخذة لتقدّم القوات الأميركية نحو المدينة بمجموعات من ثلاث سيارات تقسم في ما بينها جيبات لبنانية لم تُحترم، لأن جيبات الجيش اللبناني التي كان يفترض بها التواجد لم تحضر.

فقرر الأميرال هالويي أن تتقدم قواته وفقاً للخطة الموضوعة في الأساس، لأن المدفعية اللبنانية والدبابات حصلت في هذه الأثناء على أوامر بعدم إطلاق النار. كنا نجهل في هذه الأثناء بأن السلاح الجوي اللبناني، الذي كان يحلّق فوق الطابور، قد تلقّى الأوامر من قائده بإطلاق النار على المارينز. غير أنه تمّ تدارك هذا الأمر في آخر لحظة وأُلغي بناءً على تعليمات من القيادة العامة.

طوال فترة الظهيرة الحارة للغاية، كان كل من الجنرالَين هالويي وياغر، متواجدان في سيارة السفير، يوجهان الدبابات وآليات المارينز على طول الطريق الساحلية وحتى مرفأ بيروت. وفي وقت معيّن، توجّه السفير إلى السفارة بسرعة، وأعطى تعليماته المرتبطة بزيارات البروتوكول التي يود إجراءها مع الأميرال هالويي، وترك كلبه الكانيش، وأخذ معه ستينوغراف (كاتب اختزال) الذي لقّنه تلغرافاً يصف فيه أحداث الصباح، وما جرى خلال الموكب الرسمي، الذي ترأسه كل من الأميرال والسفير، دخلا ببطء إلى بيروت. أخيراً، تمكنت قوات المارينز من احتلال منطقة المرفأ، ورست بوارج السينيبيكوم. زار الأميرال والسفير الرئيس شمعون، وكذلك رئيس مجلس الوزراء السيد الصلح، وأيضاً، الجنرال شهاب قائد الجيش في جونيه في منزله. وبعد ذلك دعي الجميع إلى غداء في منزل السفير بتاريخ ١٦ تموز.

غير أنه، كانت نتيجة هذا اليوم العصيب من العمل، إبعاد خطر وقوع عصيان كبير في الجيش اللبناني ومهاجمة قوات الإنزال الأميركية. عند نهاية هذا



اليوم، أبلغ الجنرال شهاب الأميرال هالويي والسفير الأميركي «بأن هذا اليوم سيسجَّل في صفحات التاريخ، إذ شهد تعاوناً غير مسبوق عسكري لبناني - أميركي»، وكان هذا كلام معسول من جنرال كانت قواته ستهاجم القوات الأميركية، وتصرفاً لبقاً من قائد القوات الأميركية الذي أنهت قواته مهمتها بشكل ناجح من دون أي مشاكل.

حتى وإن ثبت بعد ذلك بأن الوحدات اللبنانية حصلت على أمر بإطلاق النار على قوات المارينز، عُرف بأن هذا الأمر لم يعطَ من قائد الجيش، أو من رئيس البلاد، أو من الحكومة اللبنانية الذين طلبوا تدخلاً صديقاً من أميركا.
فقد جاء إنتشار الجيش اللبناني وسلاح المدفعية بناءً على أوامر من ضباط شبان يقودون بعض القوات المسلحة والمدفعية عصوا الأوامر. أما عواقب هذا العصيان التي ألقت بظلالها على سياسات الإنزال الأميركية فقد كان بإمكانها أن تقوّض وتضرّ بالأهداف التي عمل عليها الدبلوماسيون وكذلك العسكريون في هذه الأثناء.

-VI-

على شرف قيادة الطرفين، وُضعت أسس للتعاون الوثيق والفعّال في ما بين الأميرال هالويي والجنرال شهاب، وكذلك الرتب التي يترأساها على الرغم من الأزمة التي تمّ تجنّبها. في الواقع، مساء يوم ١٦ تموز، كانت قوات لبنانية وأميركية مشتركة تجوب شوارع بيروت.

وكان هؤلاء الجنود المارينز الذين انتشروا على الشاطئ هم الأوائل الذين دخلوا إلى لبنان، وعزّزوا بدور عسكري هام أُسند إلى القوة في الفرقة ٢٤ المجوقلة، التي كان يقودها الجنرال دافيد غريي في الجيش الأميركي، وأخيراً إلى وحدة المدفعية التي أُحضرت من ألمانيا. وقاد القوات الأرضية الجنرال بول آدامز، من الجيش الأميركي، الذي كان يتلقّى الأوامر من الجنرال وادي قائد البحرية. بتاريخ ٢٦ تموز كان عدد القوات الأميركية الموجودة حول بيروت يناهز ١٥٠٠٠ شخصاً، من بينهم ٨٠٠٠ جندي و٦٠٠٠ من المارينز.

كذلك كان يفترض تخصيص الشكر إلى سلاح الجو الأميركي، حيث نقلت الطائرات عديد الفرقة ٢٤ المجوقلة، وكذلك الفوج ١٩ الذي أتمّ مهمّته بكل نجاح.

كانت البحرية الأميركية والوحدات المساعدة في الأسطول السادس، وفقاً لحاجات الوحدات الأخرى، قد أتمّت عملاً متميزاً إذ تمكنت من الاستجابة إلى الحاجات اللوجستية لجميع الوحدات. في الواقع، تمكّن المراقب العربي، بفضل السهولة البادية التي تمّت فيها عملية من هذا الحجم والتنسيق الكبير في ما بين القوات البحرية، الجوية والأرضية، من التأكد بشكل كبير بأن الولايات المتحدة الأميركية لم تكن فقط مصّرة لتحقيق أهدافها السياسية، بل أيضاً أنها كانت تملك الأدوات والسبل لبلوغ الهدف هذا بكل انضباط.

شكّلت الأقسام الدبلوماسية قوة رابعة. إن عملية الإنزال لم تكن لتتمّ وكانت الأمور كلها تبدلت لو لم يتمّ إبلاغ السفارة الأميركية عن كل ما كان يحدث ولو لم تكن السفارة قد تدخّلت في الوقت المناسب لكي تتجنب أي تعقيدات محتملة. كذلك كانت العلاقات الدائمة على الساحة في ما بين الأميرال هالويي من قيادة السنكسبيكوم، والجنرال آدامز بصفته قائد القوات الأرضية، والسفير الأميركي وأفراد السفارة، ضرورية للحؤول دون حصول أي مشاكل تترافق مع تواجد القوات الأميركية في لبنان. كانت العلاقات على أعلى مستويات التمثيل الرسمي الأميركي العامل في لبنان كاملة وموثوق بها ولم تحدث أي تباينات في الآراء في ما بين السفير والقائد الأعلى. بالتالي لم يستدعِ الأمر العودة إلى الأحكام المشتركة لوزارة الدفاع والشؤون الخارجية التي تنصّ على أنه في حال وجود تباين في الآراء في ما بين قيادة عسكرية وممثل دبلوماسي تابع للولايات المتحدة بشأن المشاكل السياسية التي تخص حصرياً لبنان، سيرجّح رأي الممثل السياسي.

من هنا ينبغي أن نوجّه تحية إلى التأثير الإيجابي والموهبة السياسية لنائب وزير الخارجية الأميركي للشؤون السياسية، السيد روبير مورفي، الذي أُرسل في ١٦ تموز إلى بيروت بصفة ممثل شخصي للرئيس آيزنهاور. وكذلك «التدخل السياسي» القوي الذي حدث في لبنان في الوقت نفسه لعملية الإنزال العسكري. وقد قام نائب وزير الخارجية مورفي بإجراء مباحثات طويلة ليلاً ونهاراً من الجهتين، وقد أسهمت تلك



المباحثات بمساعدة اللبنانيين إلى حدٍّ كبير على تنظيم الانتخابات التشريعية وكذلك على إتمام ولاية قانونية للرئيس شمعون حتى انتهائها.

كما كان لعملية الإنزال الأميركي في لبنان ولوصول القوات الجوية البريطانية إلى الأردن أثراً مؤكداً على منع تصفية الحكومتين اللبنانية والأردنية بالقوة مثلما حدث في العراق. لذا يمكننا أن نعلن بكل حيادية أن الاستخدام المحدود للقوة نجح بالوصول إلى هدفه السياسي، أي المحافظة على السلام في منطقة الشرق الأوسط مؤكداً للعالم أجمع بأن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا العظمى، بدعم من حلفائهما، مستعدتين للقيام بجهود كبيرة وبتحمل المخاطر اللازمة من أجل مساعدة بلدان صغيرة حرّة على الحفاظ على سيادتها واستقلالها.

بعد وقت قصير تلى انتشار قوات المارينز الأميركية على الشواطئ اللبنانية وكذلك طائرات هيركول لسلاح الجو في مطار بيروت، وإنزال القوات والأسلحة والعداد، بدأ الأميرال هالويي وسفير أميركا في بيروت ووزراء الدفاع والخارجية في واشنطن، بوضع خطة لإجلاء الجيوش الأميركية من لبنان.

وكان القادة الدبلوماسيون والعسكريون المسؤولين يتخوفون من مشكلة كبيرة ألا وهي أن تُجبَر جيوشهم على البقاء إلى ما لا نهاية بعد انتشارها في منطقة الشرق الأوسط. إذ إن تاريخ الإجتياحات العسكرية في هذه المنطقة منذ عصر اسكندر الكبير سجّل الكثير من المواقف من هذا القبيل التي تبرّر مثل هذا التخوف. في الواقع، في كل التاريخ الفينيقي، الذي يرجع إلى ٥٠٠٠ سنة، لم تأتِ أية جيوش احتلال بناءً على طلب من السكان، ولم تذهب أيضاً أية جيوش بإرادتها ومن دون أن تتكبد خسائر كبيرة.

بعد فرض الأمن، تمكن البرلمان اللبناني من عقد جلسة عامة، حضرها النواب من المجموعة المتمردة، وأيضاً الموالين، وانتخبوا رئيساً جديداً. لقد تمّ انتخاب قائد الجيش الجنرال فؤاد شهاب بالغالبية اللازمة أي بثلثي الأصوات رئيساً جديداً للجمهورية بتاريخ ٣١ تموز. وفي اليوم نفسه، أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية عن سحب القوات الأميركية من لبنان فوراً بعد تلقّي طلب من الحكومة اللبنانية بذلك. وفي بيانه الأول للشعب اللبناني، أعلن الرئيس المنتخب أن انسحاب القوات الأجنبية

ينصبّ في طليعة الأهداف الوطنية. وبالتالي تمّ اتفاق مبدئي من الجهتين اللبنانية والأميركية، على جلاء القوات الأميركية بأسرع وقت ممكن. إلا أن الجنرال شهاب بنفسه ذكر أنه لن يطلب هذا الانسحاب إلا عندما يستتبّ الأمن.

من الناحية الدبلوماسية، كان من الضروري أن نترك للأميركيين مبادرة الإنسحاب. حيث إن القوميين العرب لن يتمكنوا عندها من مواجهاتهم في الصحف والإذاعة عن طريق القول بأن عملية الإنزال الأميركية كانت خطوة إمبريالية. في الواقع، إذا حافظ الأميركيون على أمر تقرير هذه المبادرة، سوف يظهرون للعالم أجمع «الاتجاه المعاكس للأمبريالية».

قبل أن يتسلم الرئيس الجديد مهامه في ٢٣ أيلول، بدأ الإنسحاب التدريجي للقوات الأميركية. خرجت الكتيبة الثانية من القوات الأميركية مع نهاية شهر آب، وتم الاتفاق في ما بين الجنرال شهاب والأميرال هالويي أن تخرج كتيبتين أخريين للمارينز في منتصف شهر أيلول. لكن في نهاية المطاف، أعلنت الولايات المتحدة بشكل أحادي، في ٨ تشرين الأول، عن رغبتها بسحب كل جيوشها من لبنان قبل نهاية الشهر. بالتالي، تمّ الإعلان عن هذا الأمر رسمياً وتم انسحاب القوات المسلحة الأميركية بمبادرة أميركية. في الواقع، كان هذا الأمر إنجازاً دبلوماسياً هاماً إذ تمّت العملية العسكرية الكبيرة بكل نجاح، وبعد ذلك وبشكل أحادي قرّرت الولايات المتحدة سحب جيوشها، وإن تمّ هذا الأمر بموجب اتفاق دائم وودي مع الحكومة اللبنانية.

بالتزامن مع تلك الأحداث السياسية العسكرية، جرى تمرير السلطة بشكل سلمي: حيث أنهى الرئيس كميل شمعون ولايته الدستورية وخلفه الجنرال شهاب بتاريخ ٢٣ أيلول على سدّة الرئاسة. ولكن لا يجب التفكير بأن علاقات السفارة والسينكسبيكوم كانت خالية من المصاعب في ما يتعلق ببعض الأشخاص اللبنانيين. فمثلاً، كانت الكتائب المسيحية الأشد مناضلة تعتبر بأن الإنزال الأميركي يهدف إلى إلغاء المقاومة الإسلامية وذلك عن طريق قصف منطقة البسطة في بيروت. فمنذ القرن التاسع عشر، اعتاد اللبنانيون على التدخل العسكري للقوات الخارجية، وهم يعتبرون بأن القصف البحري هو وسيلة سياسة خارجية. فبعض اللبنانيين لم يتمكنوا من فهم



لماذا وافق الأميركيون على الإنزال في بيروت، إن لم يكن هؤلاء يرغبون باللجوء إلى القوة لقصف المتمردين. غير أن الأميركيين كانوا يطمحون إلى أهداف أوسع وأهم. فإنزال القوات واللجوء إلى السلاح في حرب أهلية، مناصرةً لفئة ما على حساب فئة أخرى، كان سيشكل خطأ كبيراً، إذ إن قتل المسلمين لمناصرة المسيحيين كان من شأنه أن يرفع ضدهم ٤٤ مليون عربي مسلم وجميع مناصريهم حتى بحار الصين.

-VIII-

إذاً، مارست القوات الأميركية سيطرة معتدلة في صباح تمرير السلطة، فقد أخذ هذا التدخل منحًى جديداً ووصل إلى درجة جديدة من القوة. ففي ١٩ أيلول، تمّ اختطاف صحفي من الحزب المناضل المسيحي الكتائب، وتمّ تعذيبه واغتياله لأنه كتب مقالاً شتم فيه عبدالناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة. ردّاً على هذا الاغتيال الغاشم، دعى حزب الكتائب المسيحيين إلى إضراب عام، واستجاب الشعب لهذا الإضراب. فوراً وبما أن أهمّ الشركات التجارية والمالية في بيروت كانت ملكاً للمسيحيين، شلّ هذا الاضراب لبنان أكثر من الإضراب العام الذي دام، ولكن لم يكن صداه كبيراً وفعالاً مثل الشلل الذي أصاب البلاد على يد المردة المسلمين منذ بداية الإشتباكات.

بدأ الرئيس شهاب ولايته الرئاسية بتاريخ ٢٣ أيلول، وكان الوضع السائد في البلاد متشنجاً ومقلقاً. فعيّن على رأس السلطة التنفيذية أي رئاسة الوزراء واحداً من قادة المتمردين وهو رشيد كرامي، الذي قاد التمرد في طرابلس. وقد سبب هذا القرار امتعاضاً لدى السكان المسيحيين أي نصف السكان في لبنان. أما الرئيس السابق شمعون، الذي كان يمضي فترة نقاهة وتقاعد في الجبل، فقد تفاجأ بحشد من الأشخاص المناصرين الذين أزعجهم هذا القرار وطلبوا منه مساعدتهم للانقلاب على الحكومة الجديدة. بعبارة أخرى، وصلت البلاد إلى وضع مأساوي وأكثر سوءاً حيث أن المصالحة أصبحت صعبة المنال.
بما أن الأزمة كانت قد بدأت منذ وقت طويل، أصبحت بيروت منقسمة إلى معسكرين، حيث بسط المسلمون سلطتهم على منطقة البسطة في حين أن المسيحيين تمركزوا في الأحياء المجاورة، غير أن الهدوء كان مستتباً بفضل تدخّل

الجيش اللبناني والقوات الأميركية المتواجدة في ضواحي بيروت ومنطقة المرفأ على الرغم من أنه لم يكن مستقراً.

بناءً على اقتراحات الرئيس شهاب ووزير الخارجية فيليب تقلا، وكذلك بالاستناد إلى طلب رئيس الكتائب اللبنانية الشيخ بيار الجميّل، أجرى السفير الأميركي جولة للوساطة بين الفصائل المسلحة. قُطعت الطرقات الرئيسة في بيروت من قبَل مقاتلي حزب الكتائب الذين افترشوا الطرقات بأجسادهم، فاضطُر السفير الأميركي إلى الاستعانة بمروحية من الجيش الأميركي للتنقل في بيروت، وزيارة الرئيس شمعون في مقر إقامته في الجبل، وكذلك المدينة الساحلية الصغيرة جونيه حيث كان يقيم الرئيس شهاب. وقد أرسل تقريراً رسمياً إلى واشنطن بتاريخ ١٠ تشرين الأول، قبل ٥ أيام من الحل النهائي: «في هذا اليوم، التقى السفير الأميركي الرئيس السابق بشارة خوري الساعة ٥ ب.ظ، وبالرئيس شهاب الساعة ٦ ب.ظ، وبصائب سلام (قائد المتمردين) الساعة ٩ مساءً، وبالجميّل الساعة ١٠ مساءً، وبالرئيس شهاب مرة جديدة الساعة الحادية عشرة مساءً، بمحاولة منه لإيجاد صيغة حل تسمح بالخروج من هذا الوضع الصعب. وعند انتهاء هذا اليوم الطويل، أعطى الرئيس شهاب رأي فيه الكثير من الحكمة إذ قال: «إن المعسكرَين وصلا إلى حائط مسدود وهما متعبان وينبغي إيجاد صيغة للعيش تكون مرضية للجميع».

أخيراً، وبفضل مساعي قادة المعسكرَين، وكذلك المميزات التي تمتع بها الرئيس شهاب كرجل دولة، وبفضل ضغطه المستمر وصبره الطويل، تمّ التوصل إلى صيغة اقترحها قائد الكتائب الشيخ بيار الجميّل وهي: «ليس هناك أي رابح وليس هناك أي خاسر» (لا غالب ولا مغلوب). إذاً، عندما وصلت البلاد إلى حافة الهاوية، تمكن اللبنانيون بفضل حكمتهم من النهوض، وشهد تاريخ ١٥ تشرين الأول، نهاية الحرب الأهلية هذه التي تكلّلت بتشكيل حكومة من ٤ أشخاص يجسدون صيغة: «لا غالب ولا مغلوب». تشكلت هذه الحكومة، التي كان يفترض أن تبقى في السلطة لمدة سنة لتتمّم أعمالاً بنّاءة وضرورية، كانت مؤلفة من كل من رشيد كرامي والحاج حسين العويني للمسلمين، ومن الشيخ بيار الجميّل وريمون إده للمسيحيين الذين يشكلون نصف سكان لبنان.



-IX-

نادراً في تاريخ الحروب، نرى قوات أجنبية لديها سلوك نموذجي يُقتدى به في بلد ذي تركيبة معقدة. فانضباط الجيوش الأميركية الكبير من قوات بحرية وقوات عسكرية، أدهش كل البلدان العربية. وفي حال أجرينا مقارنة في ما بين تجربة البلدان العربية مع القوات الأجنبية، نجد بأن القوات الأميركية هذه تصرّفت بشكل غير مسبوق. في الواقع، كان الجندي الأميركي أيّاً كان لون بزّته خضراء أم زرقاء أم كاكي، هو البطل الحقيقي في الإنزال الأميركي في لبنان.

بعد هذا التعاون النموذجي العسكري والدبلوماسي، نتجت العديد من الأمور الإيجابية التي صبّت في مصلحة الولايات المتحدة الأميركية. فقبل كل شيء، تمّ الحفاظ على سيادة واستقلال بلد عربي صغير حرّ ضد أي هجوم خارجي. بموجب التدخل الذي قامت به الولايات المتحدة، بيّنت للعالم بأسره بأنها تأتي لنصرة أصدقائها بغض النظر عن حجمهم. كذلك من المؤكد أنه من دون الوجود المعتدل للقوات الأميركية في لبنان، كانت الأزمة ستستمر لتمنع العناصر البنّاءة في البلاد من التوصّل إلى تنظيم انتخابات رئيسية وإيجاد حل لإتمام أهدافهم.

أما على الصعيد السياسي فقد دمّر التدخّل الأميركي في لبنان الأسطورة المرتبطة بعدم القدرة على هزم السوفيات التي كان العرب يقتدون بها، إذ شكّل هؤلاء قوة كبيرة واستراتيجية بالنسبة لهم. فبعد أزمة قناة السويس في العام ١٩٥٦، تمكن السوفيات بفضل حملاتهم الموسّعة على إقناع العديد من البسطاء في العالم العربي، بأن تهديدهم بالانتقام بالقصف النووي الروسي على باريس ولندن، أجبرت القوات الفرنسية والإنكليزية على الإنسحاب من مصر. أما الآن، وبعد أن تجلّى كل شيء، وبناءً على طلب اللبنانيين المساعدة من الأميركيين، فقد وصل هؤلاء بسرعة إلى هذا البلد العربي الصغير وأسكتوا خروتشيف فجأة.

هذا التصرف الأميركي جاء ليُظهر التأثير العميق على العرب، فالأميركيين قد بيّنوا قوتهم التي بقيت تحت السيطرة. لم يتوانوا عن مساعدة صديق، فبعد أن طُلب منهم المساعدة جاؤوا بسرعة وبعدها تركوا البلاد من دون إلحاق أي ضرر. في ما مضى،

يتصرف الإمبرياليون بطريقة أخرى. في الواقع، إن ما فعلوه هو عكس الإمبريالية إذا أردنا استخدام هذا التعبير. تناقلت هذه الأسطورة في الأسواق والمتاجر العامة والمقاهي، وكذلك في فلل رجال السياسة ومكاتب القيادة العليا. ووصلت إلى البلدان الشابة والبلدان غير الملتزمة، التي تنوي بكل شراسة المحافظة على سيادتها التي اكتسبتها حديثاً.

من هنا حقق الأميركيون بعد عملية الإنزال في لبنان في العام ١٩٥٨ النتيجة الرئيسة المتوخاة. أما الاستنتاجات الكبيرة التي يمكننا أن نستخرجها من هذه الخبرة ومن هذا التعاون السياسي والعسكري فهي كالتالي:

١- كان يجب أن تضمن للقيادة العليا إمكانية التصرف الكامل، المرن والفوري منذ بدء عملية الإنزال، وليس بعد يومين. فحتى عند غياب قائد أعلى، يجب اعتماد ليونة أكبر للتكيّف مع التعليمات المتوقعة مع الوضع المحلي المتبدل. كذلك لم يكن ينبغي إعطاء مسؤوليات - وإن محدودة - من قيادة القوات الأرضية إلى مقدّم بحري وقائد سفينة، غير قادرين كلاهما على الخروج من إطار كتيبات التعليمات المفروضة عليهم. حتى قائد القوات البحرية، الذي يتقيد بمثل هذه التعليمات، سوف يعتبرها إجبارية ويؤخر التنفيذ لأكثر من ساعة، ويتحمل بذلك إنزالاً متأخراً وبالتالي تأخر للأهداف. فالأوامر، خلال المرحلة الأولية للإنزال، كانت صارمة للغاية. وعند منع الأهداف العسكرية، الأكثر عقلانية في المؤسسة، تمكن هؤلاء من إبعاد أي احتمال للابتكار. غير أنه في الحرب يُعتبر الابتكار من أهم المميزات التي يجب أن يتحلى بها كل القادة العظماء.

٢- كذلك لم تتمكن القيادة من السيطرة على الموقف خلال اليومين الأولين اللذين تليا عملية الإنزال، لذا استوجب الأمر سدّ هذه الثغرات عن طريق تدخّل دبلوماسي. فقد طلب الجنرال شهاب من القوات الأميركية الانتشار على طول الخط البحري وصولاً إلى المرفأ، كذلك طلب الرئيس شمعون بشكل طارئ بإرسال سريع للجيوش وللقوات المدرّعة إلا أننا كنا سنشهد كارثة كبيرة لو أعطيت للجيش اللبناني أوامر بإطلاق النار على الطابور الأميركي، غير أنه سرعان ما تمّ تدارك هذا الأمر بفضل القبضة الحديدية السياسية التي مارستها الدبلوماسية الأميركية الموجودة محلياً.



٣- بعد أن تمركزت قيادة السينسبيكوم، جرى تعاون فعّال ومنسّق في ما بين الدبلوماسيين والعسكريين لممارسة حرب محدودة. فقد تدخّل السلك الدبلوماسي وأفراده في القرارات العسكرية، كذلك ارتكزت هذه القرارات العسكرية على اعتبارات سياسية وعسكرية في آن واحد. كما سبق وذكرنا، قدّم جميع الأميركيين الموجودين في لبنان من دبلوماسيين وعسكريين وحتى أفراداً غير معروفين من الجالية الأميركية في لبنان مساعدتهم لإنجاح هذه المهمة.

وإذا ما رجعنا في الذاكرة إلى الوراء، نجد بأن عملية الإنزال الأميركي في لبنان كانت تجربة نموذجية تاريخية لحرب محدودة ولجهود دبلوماسية عملية. لم تكن أي مساعٍ دبلوماسية لتنجح لو لم تكن ترتكز على شكل محدّد من القوة العسكرية، الاقتصادية أو النفسية. فاللجوء إلى القوة العسكرية في إطار المساعي الدبلوماسية، يمكن أن يكون أمراً إيجابياً أو سلبياً. ولكن برهنت تجربة الإنزال في لبنان، بأن القوة العسكرية تتمتع بهاتين الصفتين، ولكن من وجهة نظر سياسية بحت، حيث إن الاستخدام السلبي للقوة المسلحة الأميركية كان لديه تأثيراً كبيراً مباشراً وآخر على المدى الطويل. ونموذج هذا التعاون التقني والعسكري ترك بصمة تاريخية بما أن الدبلوماسية هي صورة عن القوة الوطنية التي يعبّر عنها بطريقة لبقة.

ملاحظات تفسيرية:

١- هذا هو المعنى الذي أعطاه الكاتب للتعليمات التي تلقّاها بتاريخ ١٤ أيار ١٩٥٨ والتي كانت موجودة في التلغرام رقم ٤٢٧١ الذي أعربت فيه وزارة الخارجية عن الشروط التي فرضتها على الرئيس شمعون. يشير الرئيس آيزنهاور في السيرة الذاتية التي نشرها مؤخراً (سعياً وراء السلام) الفصل الحادي عشر صفحة ٢٧١ قائلاً: «جاء تدخّلنا في لبنان بناءً على طلب صريح من الحكومة اللبنانية التي تشكلت وفقاً للقانون ولمبادئ عقيدة الشرق الأوسط»، وكان بالتأكيد يودّ الرئيس آيزنهاور الإشارة إلى المواجهة التي تجمع في ما بين الاتحاد السوفياتي والقوة الغربية في الشرق الأوسط وكأنها تدخل في صميم

الوثائق

السجلّ العسكري

العقيدة، إذ تنصّ تلك على «أن الولايات المتحدة الأميركية تعتبر بأن الحفاظ على استقلال وسيادة البلاد في الشرق الأوسط أمر هام ذا منفعة وطنية وعنصر هام للحفاظ على السلام العالمي».

ونص قرار مشترك على إمكانية الولايات المتحدة باللجوء إلى «القوات المسلحة لمساعدة أي بلدان أو مجموعة من البلدان تطلب مساعدة الولايات المتحدة ضد أي اعتداء مسلّح من بلد تسيطر عليه غالبية شيوعية». في العام ١٩٥٨ لم تكن الولايات المتحدة الأميركية تعترف بالجمهورية العربية المتحدة التي تتألف من سوريا ومصر وهي بالتأكيد التي قادت الاعتداء في لبنان، وكانت تلك البلدان تخضع للسيطرة الشيوعية.

٢- المراقبون الثلاثة المرسلون من منظمة الأمم المتحدة، حسب الظروف، كانوا الرئيس السابق للإكوادور غالو بلازا، السفير الهندي راجيسوار دايال، وقائد القوات الجوية النروجي أودبول - وقد أُخذت لهم صورة في يوم أمام شاليه يملكها مؤلف هذا الكتاب على شواطئ بيروت في وضعية القرود الثلاثة أي أخرس - أعمى وأطرش.

•••

(1) Renouvelé tous les 12 ans
(2) Indiquer au crayon le corps ou service.
(3) Indiquer la date de la nomination ou de la promotion.
(4) Nombre et sexe.

MODÈLE D.

MODÈLE N° 16

Art. 98, 102 à 109 et tableaux A, B et C de l'instruction sur le service courant.

FORMAT :
Hauteur 0m,21
Largeur 0m,17

FEUILLET INDIVIDUEL DE CAMPAGNE (1)

(2) Commandant 5° Brigade de Montagne

Nom et prénoms Chéhab , surnom : Fouad

grade (à inscrire sur la première ligne) (3) ~~Capitaine~~ ~~Chef de Btn~~
(En cas de promotion, rayer le grade précédent et inscrire le nouveau sur la ligne suivante). ~~Lieutenant Colonel~~
Colonel

Date et lieu de naissance : 19 mars 1902 à Ghazir

fils de Abdallah Chehab et de dame Badia Chehab

domiciliés à Djounieh , canton Sandjack du Mont Liban

département d , Marié le 27 décembre 1926.
à demoiselle Boittiaux, Rose Renée, alors domiciliée à Tripoli
autorisation du 14.12.26 - Gal Cdt : 45/M Enfants : (4)

Veuf ou divorcé le , remarié le

enfants à sa charge : (4)

Adresse de la personne à aviser en cas d'événement grave : Mme Chehab maison de cavalerie Beyrouth

Grade dans la Légion d'honneur : (3)
(En cas de promotion rayer le grade précédent)

Services militaires comptant du

— 2 —

DATES DES GRADES SUCCESSIFS (à titre temporaire et à titre définitif)	DÉCORATIONS FRANÇAISES ET ÉTRANGÈRES (mentionner, le cas échéant, celles obtenues au titre civil)
Sous-lieutenant le 10 octobre 1923. Lieutenant le 14 juillet 1927. Capitaine le 25 décembre 1929. Promu Chef de Bataillon le 25.12.37 - Lieutenant-Colonel le 25 Janvier 1942 Colonel le 25 janvier 1944	Médaille Commémorative "Syrie - Cilicie" Levant 1925 - 1926 Croix de guerre des T.O.E. Mérite Libanais de 3e classe.



الأمير المجنّد في السابعة عشرة من عمره مع الجيش الفرنسي

— 3 —

BLESSURES		CITATIONS LETTRES ET TÉMOIGNAGES DE SATISFACTION, ACTIONS D'ECLAT (pour les citations, lettres et témoignages de satifaction, mentionner la nature et la date).
DE GUERRE	EN SERVICE COMMANDÉ	
		Ordre de la Division du Levant n: 683 du 9 Aout 1926. « Officier expérimenté, courageux et brave. Le 5 juillet 1926, au cours des opérations de l'Akroum aux attaques du plateau des 5 crêtes s'est mis en position de batterie avec son S.D sur une crête battue par les feux ajustés de l'ennemi. »



الرئيس شهاب الثاني من اليسار وقوفاً في إحدى الدورات العسكرية

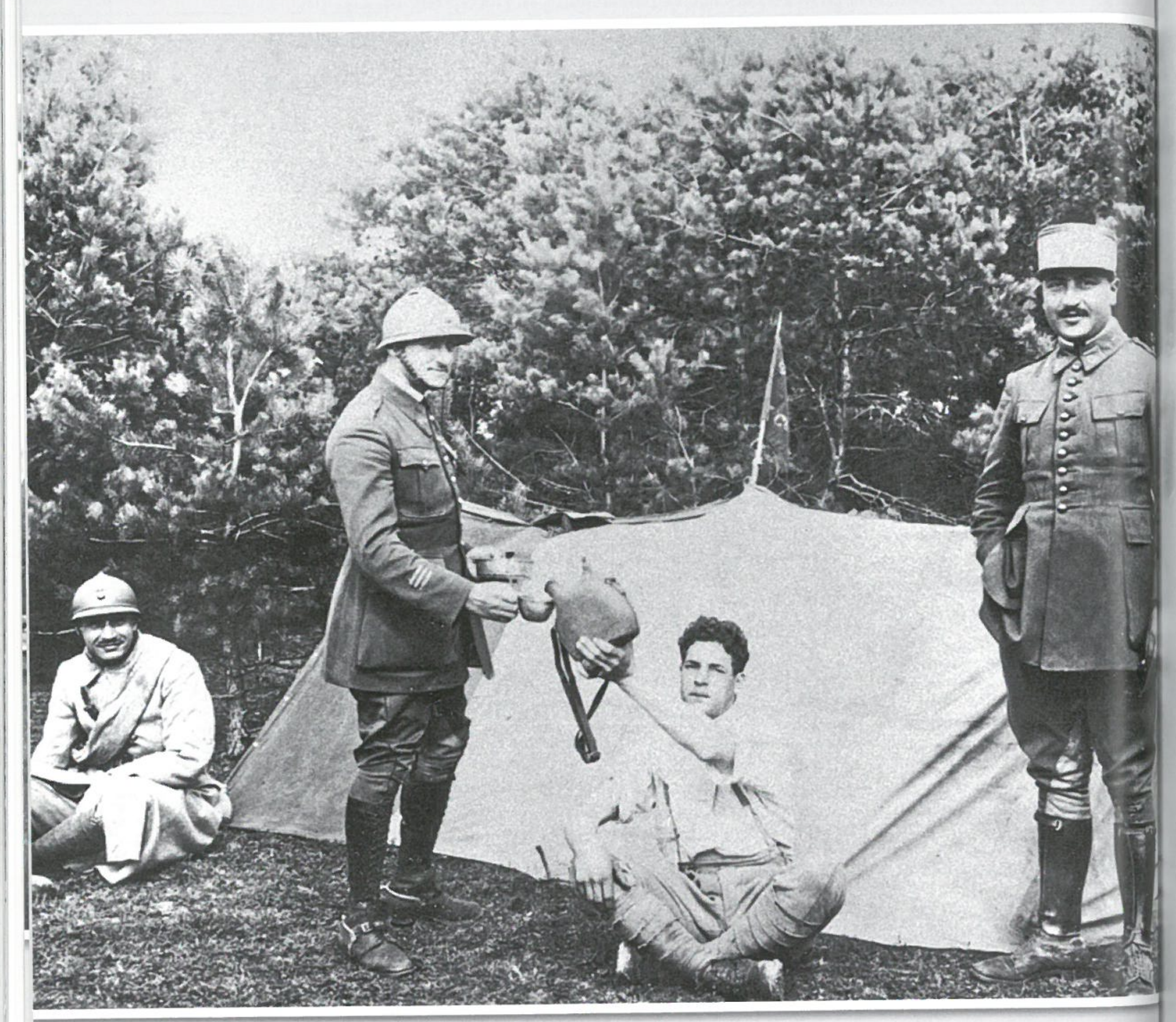
— 4 —

MUTATIONS (à remplir seulement pendant la durée de la campagne).	PROPOSITIONS (à remplir seulement pendant la durée de la campagne).
En France (stagiaire ESG) Rappelé à la mob. DM 2-9.39 Débarqué à Beyrouth. 14-9.39. affecté 2° Bon et détaché à EM Liban. affecté EM 3° 1/2 Brig. AM 53/TS du 3-1-40 pour compter du 6.1.40. affecté au dt du 2° Bon à compter du 11.9.40 AM 5553/TS 11.9.40 Affecté EM du Cdment en Chef des FFL en M.O. note n° 8/BTs/4 du 5.8.1941, pour compter du 5.8.1941 Affecté au Commandement de la 50 brigade de montagne par AM n° 415/C/TS du 8.4.4 rectifié par note n° 2828/TS du 14.4.44, pour compter du 20.4.44	

— 5 —

AFFAIRES AUXQUELLES L'OFFICIER A PRIS PART (DATES DES AFFAIRES).
(à remplir seulement pendant la durée de la campagne).





الرئيس شهاب إلى اليمين وقوفاً في مخيّم تدريب أيّام الإنتداب الفرنسي

— 6 —

RESUMÉ DES NOTES ANTÉRIEURES A L'ANNÉE 1937. (1)

Sorti de l'École Militaire de Damas en 1923, est noté aussitôt comme excellent instructeur, intelligent, possédant une bonne instruction générale. Successivement instructeur au peloton des élèves gradés, adjoint au Commandant de la base d'Ezraa puis instructeur des recrues, donne toute satisfaction dans ces emplois.

Promu Lieutenant le 14 Juillet 1927.

Est noté en 1927, 28 et 1929 comme très bon Officier, actif, dévoué, intelligent, donnant toute satisfaction.

En 1929, effectue un stage en France à l'École Mre d'Infanterie de St. Maixent. Y est apprécié comme officier d'excellente éducation et d'intelligence vive faisant preuve de qualités de raisonnement et de décision.

Promu Capitaine à la suite d'un stage de franchissement de grade à l'École d'application de l'Infanterie de Versailles il fait, en 1930 un stage au 24e R.I.

Revenu au Levant en 1931, s'acquitte parfaitement de ses fonctions de Commandant de Compagnie et de Commandant du poste de Rachaya. Officier de tout premier ordre obtenant les meilleurs résultats.

Participe aux manœuvres d'ensemble de 1931, aux manœuvres de printemps de 1932, y fait preuve de réelles qualités militaires. Vigoureux et résistant.

En février 1933 suit un cours d'État-Major

(1) Le cas échéant, faire deux paragraphes, l'un pour la période de guerre et d'avant-guerre, s'il y a lieu, l'autre, pour la période d'après-guerre. Indiquer, en outre, l'origine de l'Officier, ses aptitudes spéciales et les fonctions spéciales qu'il a occupées (brevets divers, stages de spécialisation ...).

— 7 —

~~COPIE DES NOTES DU FEUILLET DU PERSONNEL.~~

à l'École Militaire de Homs ; y est noté comme un officier très consciencieux et appliqué, d'une bonne tenue et d'excellente éducation.

Au 1er B.C.L., où il commande une compagnie, il est apprécié comme nettement supérieur à la moyenne, d'une intelligence vive et d'un esprit cultivé. Ayant du coup d'œil sur le terrain, possédant bien ses règlements, d'un calme imperturbable.

Au cours de l'année 1935, suit un cours de perfectionnement dont il revient avec d'excellentes notes et se classant nettement au dessus de ses camarades.

Jugé comme très apte à commander un Bataillon.

LE GÉNÉRAL COMMANDANT SUPÉRIEUR TROUPES DU LEVANT
LE CHEF D'ÉTAT-MAJOR
[signature]

Copie des Notes du feuillet du personnel
1er et 2e Semestre 1937.

Doué d'un ferme bon sens ; intelligence certaine mais un peu lente, esprit plus fin que son apparence ne donnerait à penser.

Travaille très consciencieusement, mais lentement. Connaissances et expériences militaires étendues.

Rédige bien en Français.

Tenue militaire très correcte. Au total officier solide et de confiance.

Beyrouth le 3 Septembre 1937
Le Lieutt Colonel Bourget Chef d'E.M. des T.L.
Signé : Bourget.



الرئيس شهاب في إحدى دورات جهاز الاتصالات

— 8 —

COPIE DES NOTES DU FEUILLET DU PERSONNEL.

1938.

Officier supérieur adjoint de la 3e demi-brigade depuis 7 mois, est l'adjoint modèle, méthodique, sûr, discret, pensant à tout, toujours en temps voulu. Rédige en français à peu près comme un bon officier français.

S'intéresse beaucoup aux questions tactiques où son grand bon sens lui suggère le plus souvent des solutions simples et pratiques. A, d'ailleurs, des connaissances militaires étendues et bien assimilées.

Beyrouth. 11 juin 1938

[illegible]

1939.

Le chef de bataillon Chehab vient d'être désigné pour l'Ecole Supérieure de Guerre.

Je perds en lui un adjoint parfait et un officier ~~français~~ d'infanterie expérimenté et connaissant parfaitement son métier. Je ne doute pas qu'il réussisse brillamment à l'Ecole Supérieure de Guerre.

Beyrouth. 23 mai 1939

[illegible]

Lt Colonel Cdt la 3e demi-brigade du Levant

— 9 —

COPIE DES NOTES DU FEUILLET DU PERSONNEL.

1939.

20e Régiment de Dragons :

Officier sérieux, de belle tenue, très militaire.
Esprit ouvert, s'intéressant de très près à toutes les questions d'organisation et d'emploi de la Cavalerie à Cheval et motorisée. Connaissances militaires et générales étendues, du jugement, de la personnalité.
A laissé au régiment la meilleure impression ; paraît très apte à tirer grand profit de son prochain stage à l'Ecole Supérieure de Guerre.

La Courtine le 28 Juin 1939
Le Chef de Corps.

32e Régiment d'Infanterie : 1939.

Officier supérieur distingué et ayant acquis à l'Ecole Militaire d'Infanterie puis au contact de l'E. M. des Troupes du Levant des connaissances étendues. A suivi avec intérêt les exercices de Bataillon et les manœuvres au Camp.
Intelligent, a tiré profit de son stage.
Sentiments francophiles certains, appuyés sur une longue tradition de services rendus à la France.
Remarquable connaissance de la langue française.
A tout ce qu'il faut pour tirer sûrement un grand profit de son stage à l'Ecole Supérieure de Guerre.

La Courtine le 7 Août 1939
Le Col Lespinasse-Fonsegrive Cdt le 32e R.I.
Signé : Lespinasse.





الرئيس شهاب الثاني من اليسار في المدرسة الحربية

— 10 —

COPIE DES NOTES DU FEUILLET DU PERSONNEL.

1939.

Affecté à l'Etat-Major des Troupes du Liban depuis la rentrée de France, le Chef de Bataillon Chehab a confirmé toutes les qualités signalées dans ses notes antérieures. Chargé de missions variées (études tactiques, liaisons, installation de troupes) il s'en est acquitté avec tact, intelligence et avec une grande conscience. Connaît bien son métier de fantassin. A ses qualités militaires il joint une parfaite éducation et a été très élogieusement apprécié par le Commandant de la grande Unité auprès duquel il a été détaché pendant près d'un mois comme agent de liaison.

Q.G., le 20 décembre 1939
Le Lt Colonel Lecoulteux Chef d'EM du Liban

1940.

Vient de quitter les fonctions d'adjoint au Cdt de la 3e 1/2 Brigade. Le Chef de Bon Chehab est un officier intelligent, de belle tenue, de belle attitude et de parfaite éducation. Possédant des connaissances militaires étendues et bien assimilées, doué d'un grand bon sens, rédigeant bien en français, il a rendu d'excellents services. Doit réussir dans le commandement du 2e BCL qui vient de lui être confié.
apte à faire campagne.

3-10-40
Le Cdt de la 8e 1/2 B.

— 11 —

COPIE DES NOTES DU FEUILLET DU PERSONNEL.

1941

Rappelé à l'Etat Major du Général Commandant en Chef pour collaborer à la réorganisation des Troupes Spéciales du Levant, a démontré sa parfaite connaissance des problèmes particuliers à ces Troupes. Le Chef de Bon Chehab a apporté dans l'accomplissement de sa tâche un dévouement digne de tous éloges.

Cet officier supérieur a des connaissances militaires étendues qu'il utilise avec un grand bon sens.

8-12-41
Lt Col. Dr des TS.

1942.

Le Lt Colonel Chehab a continué à donner pleine et entière satisfaction dans les missions qui lui ont été confiées.

Officier supérieur distingué, très sérieux, de belle tenue, apporte un concours précieux à la Direction des Troupes Spéciales.

7-1-43
Lt Col Directeur des TS.

— 12 —

COPIE DES NOTES DU FEUILLET DU PERSONNEL.

1942.

Officier supérieur de grande valeur dont les conseils sont très appréciés à l'État-Major du général d'armée Cdt en chef.

S'impose à tous par ses connaissances étendues, sa dignité de vie et son exemple.

Officier d'avenir. A pousser.

Le 22-2-43

Le colonel Bapst, chef d'É.M. des F.F.L. ~~dans le~~ Moyen-Orient.

[signature]

1943.

Vient d'être promu colonel – Connaît à fond les troupes spéciales. Tient compte de l'évolution politique. Tout à fait désigné pour remplir un rôle important dans les futures troupes nationales libanaises, lorsque les circonstances permettront leur mise sur pied.

15-2-44

Le Colonel Bapst, chef d'État Major

[signature]

— 13 —

1944

Le colonel Chehab vient de prendre le commandement de la 5e Brigade de montagne. Ne pourra être jugé, à ce titre, qu'après un certain temps de commandement et après le séjour de sa brigade au camp de Karzoun.

Officier supérieur distingué qui a très bien réussi à l'État-Major du général Cdt supérieur (Direction des troupes spéciales) et qui réussira probablement à la tête de sa brigade. Connaît à fond son métier d'officier d'État-Major.

Beyrouth le 18-6-44

Le général Bapst, chef d'É.M.

[signature]

1944 (2e semestre)

Assure depuis le 20 avril 1944 le commandement de la 5e brigade. A de très bonnes connaissances professionnelles et s'attache à obtenir une meilleure discipline dans les corps sous ses ordres. Esprit ouvert et franc.

S'est montré, ces derniers temps, un peu déçu par les événements graves survenus dans l'un de ses bataillons et a manifesté verbalement le désir de quitter son commandement.

A eu sa brigade réunie au camp de Qaraoun pendant 5 semaines. A apporté la meilleure volonté dans la préparation et l'exécution des manœuvres prescrites et commandé sur le terrain avec bon sens. Ses connaissances tactiques ont gagné à l'étude de thèmes empruntés à la guerre moderne.

Esprit réceptif à toutes les nouveautés et ne demandant qu'à s'instruire. A encore à se perfectionner dans le commandement d'un groupement tactique.

B.C.M.1, le 28 décembre 1944

Le Gal de brigade Cazaud, Cdt la D.C. et les T.T.L.

[signature] Cazaud

نموذج د

نموذج رقم ١٦ وفقاً للبنود ٩٨ و١٠٢ و١٠٩ والجداول «أ» و«ب» و«ت» من التعليمات حول الخدمة.

وثيقة فردية للحملة العسكرية

قائد اللواء الخامس لمشاة الجبل

الإسم والشهرة :	فؤاد شهاب
الرتبة :	عقيد (كولونيل)
تاريخ ومكان الولادة :	١٩ آذار ١٩٠٢ في غزير
إبن كل من :	السيد عبدالله شهاب والسيدة بديعة شهاب
المقيمين في :	مدينة جونيه محافظة (سنجق) جبل لبنان
متأهل بتاريخ:	٢٧ كانون الأول ١٩٢٦
من :	الآنسة روز رينيه بواتييو - Rose Renée Boittiaux
المقيمة في :	طرابلس
بموجب إذن :	صادر بتاريخ ١٩٢٦/١٢/١٤

إسم الشخص الذي ينبغي تبليغه في حال وقوع أي طارئ :
السيدة شهاب - ثكنة الفرسان بيروت

تسلسل الرتب والترقيات :

- ملازم	بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩٢٣
- ملازم أول	بتاريخ ١٤ تموز ١٩٢٧
- نقيب	بتاريخ ٢٥ كانون الأول ١٩٢٩
- رئيس كتيبة	بتاريخ ٢٥ كانون الأول ١٩٣٧
- مقدّم	بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٢
- عقيد	بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤

الأوسمة الفرنسية والأجنبية :

- ميدالية محارب تذكارية «Syrie - Cilicie»
- المشرق للعام ١٩٢٥ - ١٩٢٦
- وسام صليب الحرب T.E.O
- كذلك وسام الاستحقاق اللبناني من الفئة الثالثة

شهادات التقدير والثناء على جهوده :

- كتاب من كتيبة الشرق رقم ٦٨٣ بتاريخ ٩ آب ١٩٢٦ جاء فيه ما يلي : «ضابط يتمتع بخبرة مقدام وشجاع. بتاريخ ٥ تموز ١٩٢٦ وأثناء العمليات في منطقة العكروم ردّاً على الهجمات على هضبة التلال الخمس تموضع على ملاّلة على واحدة من التلال التي كانت تُدكّ بقصف مباشر من العدو».



الدورات التدريبية :

فرنسا (متمرّس) تعبئة بتاريخ ١٩٣٩/٩/٢، أعيد إرساله إلى بيروت بتاريخ ١٩٣٩/٩/١٤، والتحق بالكتيبة الثانية لقيادة الأركان في لبنان.

التحق بقيادة الأركان وبعدها الكتيبة الثالثة بتاريخ ١٩٤٠/١/٣ وحتى ١/٦ /١٩٤٠.

التحق بالكتيبة الثانية إبتداءً من ١٩٤٠/٩/١١.

فُصل بأمر من قيادة الأركان – القائد بتاريخ ١٩٤١/٨/٥ إشارة رقم ٨ من ٥ /١٩٤١/٨ بدءاً من ١٩٤١/٨/٥.

فُصل إلى قيادة الكتيبة الخامسة في الجبل بموجب البرقية رقم ٤١٥ بتاريخ ٨ /١٩٤٤/٤ المصححة بالبرقية رقم ٢٨٢٨ بتاريخ ١٩٤٤/٤/١٤ التي يسري مفعولها بتاريخ ١٩٤٤/٤/٢٠.

ملخّص الملاحظات في سجلّ الجنود التي سبقت العام ١٩٣٧:

تخرّج من المدرسة الحربية في دمشق في العام ١٩٢٣ ، وسرعان ما عُرف عنه بأنه مدرب ممتاز، وشخص ذكي يتمتع بثقافة عامة عالية. قام بمهام المدرب لفصيلة الطلاب المتدرجين، ومن ثم مساعد لقائد الوحدة العسكرية في الأُزرع، بعدها مدرب للمجنّدين. وفي كل هذه المهام كان يلقى رضاء رؤسائه.

تمّت ترقيته إلى رتبة ملازم في ١٤ تموز ١٩٢٧.

خلال الأعوام ١٩٢٧ و١٩٢٨ و١٩٢٩ أظهر كفاءة عالية وبيّن أنه ضابط جيّد، فعّال، ذكي، متفانٍ، وحصل على رضاء رؤسائه.

في العام ١٩٢٩ قام بدورة تدريبية في فرنسا في المدرسة الحربية للمشاة في سان ماكسان وحظي بالكثير من التقدير لكونه ضابط يتمتع بثقافة ممتازة وبذكاء كبير، بالإضافة إلى قدرات عالية على اتخاذ القرارات وكذلك التحليل.

تمّت ترقيته إلى رتبة نقيب عند نهاية دورة تدريبية للترقية في المدرسة الحربية كتيبة المشاة في فرساي حيث أجرى في العام ١٩٣٠ دورة في اللواء ٢٤.
عاد إلى منطقة الشرق في العام ١٩٣١ وتسلّم مهام قائد سرية وقائد مركز راشيا وسجّل نتائج مذهلة، كما شارك في عمليات كثيرة في العام ١٩٣١. وفي ربيع ١٩٣٢ أظهر صفات عسكرية كبيرة. كما أنه مثابر ومقاوم.

في شباط ١٩٣٣ بعد دورة في قيادة الأركان في المدرسة الحربية في حمص، عُرف عنه بأنه ضابط مثابر ودقيق في عمله يتمتع بثقافة عالية وكذلك بسلوك جيّد.

في الكتيبة الأولى قاد سرية وعُرف عنه أن أداءه كان يفوق المتوسط وأنه يتمتع بذكاء كبير وهو إنسان مثقف للغاية، يعلم جيداً ما يحصل على الأرض وكذلك يتقيّد بجميع القواعد ويتحلى بصبر كبير وكذلك بهدوء لا يمكن زعزعته.

خلال العام ١٩٣٦ تابع دورة في تحسين الأداء، عاد بعدها بعلامات ممتازة وتفوّق على جميع زملائه واعتُبر أنه قادراً على قيادة كتيبة.

رئيس الأركان
(الخاتم والتوقيع)



نسخة عن الملاحظات التي وردت في سجلّ الجنود الفصل الأول والثاني من العام ١٩٣٧

يتمتع بحسٍّ كبير من الإدراك، وبذكاء كبير ولكن بطيء، نفسيته رائعة مما يوحيه مظهره.
يعمل بكل ضمير ولكن ببطء، يتمتع بمعرفة وبخبرة عسكرية واسعة للغاية. يكتب جيداً باللغة الفرنسية.
هو جندي صارم ويتمتع بسلوك جيّد للغاية. بالإجمال هو ضابط قوي يتمتع بثقة كبيرة.

بيروت بتاريخ ٣ أيلول ١٩٣٧
المقدّم بورجيه
قيادة الأركان - الشرق

نسخة عن الملاحظات التي وردت في سجلّ الجيش في العام ١٩٣٨

ضابط من رتبة عالية، مساعد لنصف اللواء الثالث منذ سبعة أشهر وهو المساعد النموذجي الواثق من نفسه، كتوم يفكّر بكل شيء، عملي دائماً متواجد في المواعيد، يكتب باللغة الفرنسية تقريباً مثل ضابط فرنسي.

يهتم كثيراً بالمسائل التكتيكية ويتمتع بحسّ منطقي عالٍ يستطيع من خلاله تقديم حلول بسيطة وعملية، كما أنه يتمتع بمعرفة عسكرية واسعة ومكتسبة.

بيروت في ١١ حزيران ١٩٣٨

١٩٣٩

تمّ اختيار قائد الكتيبة شهاب لدورة تدريبية في المدرسة الحربية العليا.
أنا أرى أنه مساعد ممتاز وضابط متمرّس ويعرف بشكل خاص المهام التي يقوم بها، لا أشك أنه سينجح ويلمع في المدرسة الحربية.

بيروت بتاريخ ٢٣ أيار ١٩٣٩
عقيد اللواء الثالث



نسخة عن ملاحظات سجلّ الجيوش
١٩٣٩

فوج المغاوير ٢٠
ضابط جدّي، ذو سلوك جيّد، عسكري للغاية، منفتح، يهتم كثيراً بمسائل التنظيم وكذلك بكيفية تصرّف الفرسان في الآليات وعلى الأحصنة، يتمتع بمعرفة عسكرية عامة وواسعة، وكذلك يمكنه تحديد شخصيات الآخرين.

ترك في هذا الفوج أجمل انطباع، يبدو أنه قادر على الإستفادة بشكل كبير من الدورة التدريبية المقبلة في المدرسة الحربية.

بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٣٩
القائد

فوج المشاة ١٩٣٩
ضابط من رتبة عالية، تمكّن من اكتساب معرفة واسعة بعد الخدمة العسكرية في قوات المشاة وكذلك في العلاقات مع قيادة الأركان في المشرق، يتابع بكل اهتمام التمارين وكذلك العمليات في المخيمات.

ذكيّ للغاية وتمكن من الاستفادة إلى حدٍّ كبير من الدورة التدريبية. يهتم بكل ما هو فرنسي ويدعم هذا الاهتمام تجربة طويلة في الخدمة في فرنسا، يتمتع بمعرفة كبيرة باللغة الفرنسية ولديه كل شيء مطلوب لكي يتمكن من الاستفادة من دورته التدريبية في المدرسة العليا الحربية.

بتاريخ ٧ آب ١٩٣٩
الكولونيل

نسخة عن ملاحظات سجلّ الجيوش

١٩٣٩

فُصل إلى قيادة الأركان في لبنان بعد أن عاد من فرنسا. قائد الكتيبة شهاب يتمتع بمميزات كبيرة سبق وذكرناها. قاد العديد من المهام (الدراسات التكتيكية والعلاقات والاتصالات). إنه يتمتع بذكاء وبضمير وبقدرة على التواصل عالية، يعرف جيداً مهامه كجندي مشاة. بالإضافة إلى هذه المميزات العسكرية هو يتمتع بثقافة كبيرة وقد حصل على ثناء قيادات الوحدة الكبيرة التي فُصل إليها لأكثر من شهر بصفة ضابط اتصال.

القيادة العامة بتاريخ ٢ كانون الأول ١٩٣٩
العقيد

١٩٤٠

ترك مهام مساعد اللواء الثالث والنصف، قائد الكتيبة شهاب هو ضابط ذكي يتمتع بسلوك جيّد وبثقافة عالية، بالإضافة إلى معلومات واسعة للغاية ومكتسبة وبحسّ عالٍ من المسؤولية. يكتب اللغة الفرنسية بشكل جيّد وقدّم خدمات ممتازة. يجب أن ينجح في قيادة اللواء الثاني الذي أوكل إليه ويمكنه المشاركة في الحملات.

بتاريخ ٣ تشرين الأول ١٩٤٠
قائد اللواء ٣ و٢/١



١٩٤١

طلبته قيادة الأركان لكي يقوم بالتعاون معها لإعادة تنظيم قوات الشرق الخاصة، وقد أظهر معرفة كبيرة في المشاكل الخاصة بالجنود. القائد شهاب قدّم مهامه بشكل جيد وكان متفانٍ في كل المراحل ونحن نثني على خدماته، كما يتمتع هذا القائد بمعرفة عالية عسكرية ضرورية ويستخدمها بحسٍّ كبير من المسؤولية.

٨ كانون الأول ١٩٤١
العقيد قائد القوات الخاصة

١٩٤٢

ساهم العقيد شهاب بشكل مرضٍ في المهام التي أوكلت إليه.

هو ضابط رفيع المستوى جدي ذو سلوك جيّد، يقدّم خدمات كبيرة لفرع القوات الخاصة.

٧ كانون الثاني ١٩٤٣
العقيد قائد القوات الخاصة

١٩٤٢

قائد من رتبة عالية يتمتّع بقيم كبيرة واستشاراته مقدّرة إلى حدٍّ كبير من قيادة الأركان ومن قائد الجيش. كذلك يتمتع بمعرفة واسعة وبكرامة حياة وبقيم أخلاقية.

بتاريخ ٢٢ شباط ١٩٤٣
الكولونيل – قائد أركان قوات الشرق

١٩٤٣

تمّت ترقيته إلى منصب كولونيل للقوات الخاصة وفقاً للتطور السياسي.
هو قادر بكل ثقة على تحمّل دور هام في القوات المستقبلية الوطنية اللبنانية بالنظر إلى الأوضاع، وهو قادر على قيادة هذه القوات.

١٥ شباط ١٩٤٤
الكولونيل - رئيس الأركان

١٩٤٤

تمّت ترقية الكولونيل شهاب إلى رتبة قائد اللواء الخامس للمشاة في الجبل، ولكن لا يمكننا أن نعطي رأياً حول منصبه هذا إلا بعد مرور وقت على قيادته وبعد إمضاء بعض الأيام في معسكره في القرعون.

إلا أنه ضابط من رتبة عالية ذو تقدير، نجح بشكل كبير في مهامه في قيادة الأركان (إدارة القوات الخاصة) وكذلك نعتقد أنه سينجح كقائد لواء، فهو يعرف بشكل ممتاز مهمته كقائد من الأركان.

بيروت في ٢٨ حزيران ١٩٤٤
الجنرال - قائد الأركان



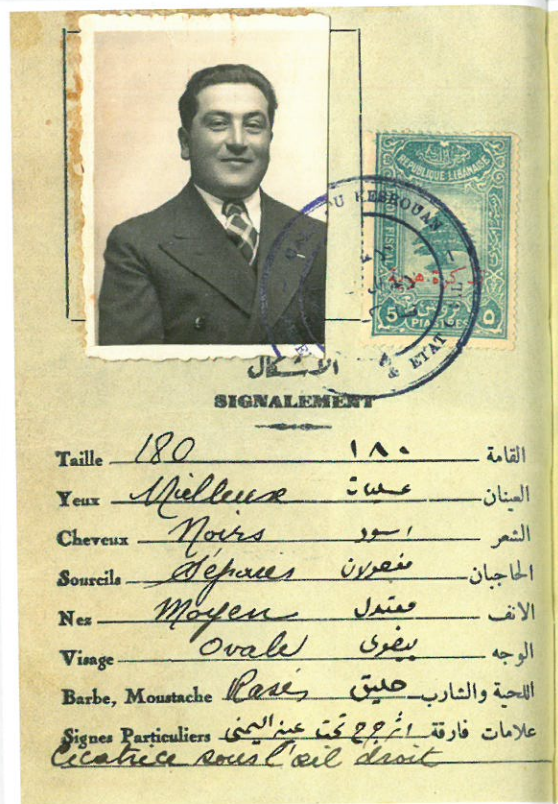
١٩٤٤ (الفصل الثاني)

يقوم منذ تاريخ ٢٠ نيسان ١٩٤٤ بمهام قائد اللواء الخامس.
يتمتع بمعرفة مهنية كبيرة ويود دائماً الحصول على انضباط أفضل للجنود تحت إمرته. إنه صادق ومنفتح، أظهر في الأيام الأخيرة أنه محبط من جرّاء الحوادث الأخيرة التي وقعت في إحدى الكتائب التي يقودها وعبّر بشكل شفهي عن رغبته في ترك القيادة.

جمع اللواء في مركز القرعون خلال خمسة أسابيع وبيّن عن إرادة كبيرة في تحضير وتنفيذ العمليات التي وضعها وقادها على الأرض بكل حكمة، كما أن معرفته التكتيكية كبيرة مكّنته من درس المسائل الكبيرة التي انبثقت عن الحرب المعاصرة. يمكنه أن ينجح في كل شيء جديد ولا يطلب سوى التعلّم، غير أنه يجب أن يبرهن عن تمرّس أكبر لكي يصبح قائداً لمجموعة تكتيكية.

٢٥ كانون الأول ١٩٤٤
العميد





Nom et prénoms L'Emir Fouad Chehab — الامير فؤاد شهاب — الاسم والشهرة
Prénoms du père Abdallah — عبد الله — اسم الاب
Nom et prénoms de la mère Badia Taleb Hobeiche — بديعه طالب حبيش — اسم الوالدة وشهرتها
Date et lieu de naissance 1902, Ghazir — غزير ١٩٠٢ وانتسابه فقط — تاريخ ومحل الولادة
Rite Maronite — ماروني — المذهب
Profession Commandant — بيكباشي — الصنعة
Lettré ou illetré Lettré — متعلم — متعلم او امي
Marié ou célibataire (enfants) Marié — متأهل — متأهل او اعزب (اولاد)
Domicile (1) Gadir — غادير — محل الاقامة (١)
District Mt Liban Caza Kesrouan — جبل لبنان قضاء كسروان — المحافظة
No. du registre 2173/633 — ٦٣٣/٢١٧٣ — رقم السجل

Le Gouvernement Libanais certifie que M. L'Emir Fouad Chehab est Libanais.
En foi de quoi : nous lui avons délivré la présente carte d'identité le 3/1/39

ان الحكومة اللبنانية تثبت ان الامير فؤاد شهاب هو لبناني واشعاراً بذلك اعطيت له هذه التذكرة في ٣/١/٣٩

Le Chef du Recensement et de l'Etat-Civil — S. Ghorayeb — Le Secrétaire

رئيس الاحصاء والاحوال الشخصية — كاتب النفوس

(1) Pour les villes indiquer le quartier et la rue.

(١) يذكر في المدن المحلة والشارع.

SIGNALEMENT — الاشكال

Taille 180 — ١٨٠ — القامة
Yeux Miellieux — عسلية — العينان
Cheveux Noirs — اسود — الشعر
Sourcils Séparés — منفصلان — الحاجبان
Nez Moyen — معتدل — الانف
Visage Ovale — بيضوي — الوجه
Barbe, Moustache Rasés — حليق — اللحية والشارب
Signes Particuliers Cicatrice sous l'œil droit — اثر جرح تحت عينه اليمنى — علامات فارقة

الجمهورية اللبنانية
رقم ٧٥
وزارة المالية
مصلحة الصرفيات
دائرة صرف معاشات التقاعد

دفتر معاش التقاعد

اسم صاحب المعاش وشهرته فخامة الامير فؤاد عبدالله شهاب
وظيفته السابقة اللواء قائد الجيش
نوع المعاش عسكري
محل صندوق الدفع جونيه - كسروان

رقم دفتر المعاش التقاعدي ٧٥
اسم صاحب المعاش وشهرته فخامة الامير فؤاد عبدالله شهاب
تاريخ استحقاق المعاش اول تشرين الاول ١٩٥٨
تاريخ تخصيص المعاش
بموجب القرار رقم ١٦٦٤ تاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٨
نوع المعاش عسكري
مقدار المعاش الشهري الف وسبعماية وخمسة وستون ليرة
صندوق الدفع جونيه - كسروان
رئيس دائرة صرف معاش التقاعد — رئيس مصلحة الصرفيات
ادمون طرابلسي — منير حاوي

اسم المتقاعد او افراد عائلته اصحاب الاستحقاق	مقدار المعاش ل.ل.
فخامة اللواء الامير فؤاد عبدالله شهاب	١٢٤٩ ٢٥
التعويضات الشهرية	ل.ل.
تعويض عائلي عن زوجه	١٥
تمثيل	٥٠٠
المخصصات العسكرية	٢٥٠
يكون	٧٦٥
التعويضات السنوية	
١٠٠٠ عائدات وسام الارز الوطني من رتبة الوشاح الاكبر	
المجموع	

COMMANDEMENT SUPERIEUR
DES TROUPES DU LEVANT

ETAT - MAJOR

BUREAU DU PERSONNEL

N° 40/PM

le 14 Décembre 1926



PERMISSION DE MARIAGE

Par délégation de Monsieur le Ministre de la Guerre, le Général Commandant Supérieur des Troupes du Levant,

AUTORISE Monsieur le Sous-Lieutenant CHEHAB du 2° Bataillon du Levant,

à épouser Mademoiselle BOITTIAUX Rose, Renée, Belle-fille du Lieutenant NOIRET, Commandant la 3ème Compagnie de Chasseurs Libanais, demeurant chez ses parents à TRIPOLI.

Cette autorisation ne sera valable que pour six mois et n'aura effet qu'autant que toutes les dispositions du Code civil, relatives au mariage auront été remplies.

Le Général Commandant Supérieur:
Signé: GAMELIN.

LM/
COMMANDEMENT SUPERIEUR
DES TROUPES DU LEVANT

ETAT - MAJOR

BUREAU DES TROUPES
SPECIALES - 2° SECTION

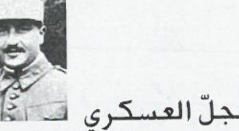
N° /TS

Beyrouth, le 22 Juin 1937.

COPIE CERTIFIEE CONFORME

P.O. Le Chef de Bataillon, Chef du Bureau des Troupes Spéciales:







الملازم أول فؤاد شهاب وعروسه روز رينيه بواتيو عام ١٩٢٦ عند آباء الكرمل في القبيات

TROUPES DU LEVANT

REGION D'ALEP

2me BATAILLON DU LEVANT

N° 301 / C.D.

RECOMMANDE

PERSONNEL DES OFFICIERS

CONFIDENTIEL

HAMA , le 16 Novembre 1926 .

Le Chef de Bataillon MARTIN , Commandant le 2me Bataillon du Levant ,Poste d'Etapes N° 16.

Secteur Postal 612 .

à Monsieur le Commandant des Chasseurs Libanais

BEYROUTH .

Secteur Postal 600

J'ai l'honneur de vous adresser , en communication :

a)- Une demande d'autorisation de mariage du S/Lieutenant CHEHAB de mon Bataillon avec Mademoiselle Rose Renée BORTTIAUX , belle-fille du Lieutenant NOIRET , Commandant la 3ème Compagnie de Chasseurs Libanais à ANKITT ;

b)- Transmission en retour du Général Commandant les Troupes de la Région d'ALEP ,N°2155/P. du 6/II/26

c)- Circulaire 4926/K, relative au mariage des Officiers .

en vous priant de vouloir bien m'adresser ,dès que possible , un certificat constatant la situation de la future ,la réputation dont elle jouit ainsi que sa famille .

Me faire retour du dossier ci-joint avec les renseignements demandés .

Réexpédié demande au S/Lt Chehab le 28-11-26 sous N° 291/C.D., pièces jointes
- Certificat de moralité
- et lettre a/s apport dotal -





معاً في قلعة بعلبك

TROUPES DU LEVANT

COMMANDEMENT DES TROUPES
DE LA REGION D'ALEP

ETAT-MAJOR-Ier BUREAU

N° 21/S 1P

Alep, le 6 Novembre 1926

FAIT RETOUR à :

M. le Chef de Bton, Cdt le 2°Bton du Levant-HAMA-

Confidentiel
Personnel des officiers

Si, en exécution des prescriptions du § 3 de la C.M. N°4926.K du 26-4-1924 (B.O.E.M. Volume 28 pages 188 et 189) il n'y a pas lieu de recourir à une enquête de la gendarmerie sur la moralité de la future, cette dernière étant la belle-fille du Lieutenant NOIRET en activité de service, le Chef de Corps ne saurait être dispensé:

1°- de joindre à la demande le certificat prévu au § 2 de la circulaire ci-dessus;

2°- d'émettre son avis motivé sur la moralité de la future épouse et la convenance de l'union projetée (article 3)

P.O. le Chef d'Etat-Major:

Karberof.





مع والدته بديعة حبيش

Message N° 63 / D.

Commandant 2me Bataillon du Levant à :

Commandant Troupes Auxiliaires - BEYROUTH .-

Réponse à Message du 1° Décembre 1927 .-

7.12.27
13229

Permission de mariage Lieutenant CHEHAB FOUAD , N° 40/P.M. 14 Décembre 1926 . Général Commandant Supérieur Troupes du Levant ./.

Signé : DHERSE .

LATTAQUIE , le 2 Décembre 1927 .

Destinataires .-

Lt-Colonel Cdt. l'I. des T.A. & S. du Levant .-
Archives .-

Copie adressée à titre de Confirmation .
Le Chef de Bataillon DHERSE Commandant le 2me Bataillon du Levant .

2° BATAILLON DU LEVANT — LE COMMANDANT

Dherse



معاً... في مناسبة إجتماعية

ETAT DU GRAND LIBAN

SANDJACK DE BEYROUTH

دولة لبنان الكبير

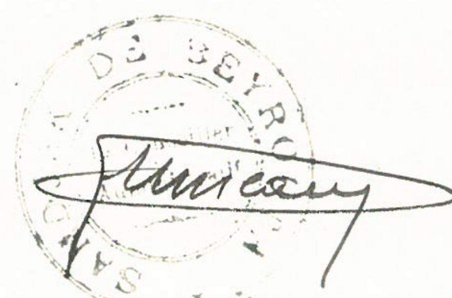
سنجق بيروت

No..........

عدد

Beyrouth, le 30 Novembre 1921

Le Conseiller Administratif de Beyrouth certifie que Monsieur Fouad Chehab est un homme de bonne moeurs et de moralité parfaite



Med. No.31 Imp. de la Victoire Souk Sursock





C E R T I F I C A T DE M O R A L I T E

Nous certifions que Monsieur l'Emir Fouad Chéhab originaire de Djounieh (Liban) à une tres bonne conduite et Moralité : en foi de quoi nous lui avons délivré ce présent certificat.

Djounieh le 23 Novembre 1921
Le Caimmakam du Caza
de Kesserouan

Michel Chahwan



الرئيس شهاب بين زوجته إلى اليمين ونجلاء كفوري إلى أقصى اليسار في أحد مراكز الإنعاش الإجتماعي



C E R T I F I C A T   D'A P T I T U D E

Je soussigné Docteur Louis el_Khazen, médecin du Caza de Kesserouan. Constate que l'Emir Fouad Chéhab a une très bonne santé et apte au service Militaire: en foi de quoi je lui délivre ce présent certificat.

Djounieh, le 23 Novembre 1921
Le Médecin du Caza
de Kesserouan

Louis El-Khazen

Ecole d'Application
de l'Infanterie

Cabinet

1° STAGE des LIEUTENANTS D'INSTRUCTION
de 1930
(Franchissement du Grade de Capitaine)

NOTES données à l'issue du Stage
à Monsieur le Capitaine Chéhab Fouad de l'armée Libanaise

Officier intelligent parlant et écrivant couramment le français, qui a certainement, grâce à son travail consciencieux et à son application soutenue, tiré un excellent profit de son stage.

S'est montré au cours des exercices tout à fait apte au commandement d'une compagnie de fusiliers voltigeurs.

En outre, par sa cordialité et sa belle humeur a gagné la sympathie de ses camarades du stage.

VERSAILLES, le 31 Mars 1930
Le Général SOLON Commandant
l'Ecole d'Application de l'Infanterie.



9° REGION
GROUPEMENT DE CAVALERIE
20° REGIMENT DE DRAGONS

N° 814/C

COPIE
CONFIDENTIEL

Exécution des prescriptions de la D.M. N° 6684 - 3/EMAE en date du 28 avril 1939 notifiée par le Général Cdt la 9° Région sous N° 493/2 le 3 mai 1939

La Courtine, le 28 juin 1939.

FEUILLE DE NOTES ETABLIE POUR
LE COMMANDANT CHEHAB FOUAD DE L'ARMEE LIBANAISE
QUI A ACCOMPLI UN STAGE AU 20° DRAGONS
DU 30 MAI AU 17 JUIN 1939

-:-:-:-:-:-:-

Officier sérieux, de belle tenue, très militaire. Esprit ouvert, s'intéressant de très près à toutes les questions d'organisation et d'emploi de la cavalerie à cheval et motorisée. Connaissances militaires et générales étendues, du jugement, de la personnalité.

A laissé au régiment la meilleure impression; paraît très apte à tirer grand profit de son prochain stage à l'Ecole Supérieure de Guerre.

Le Chef de Corps :
.....

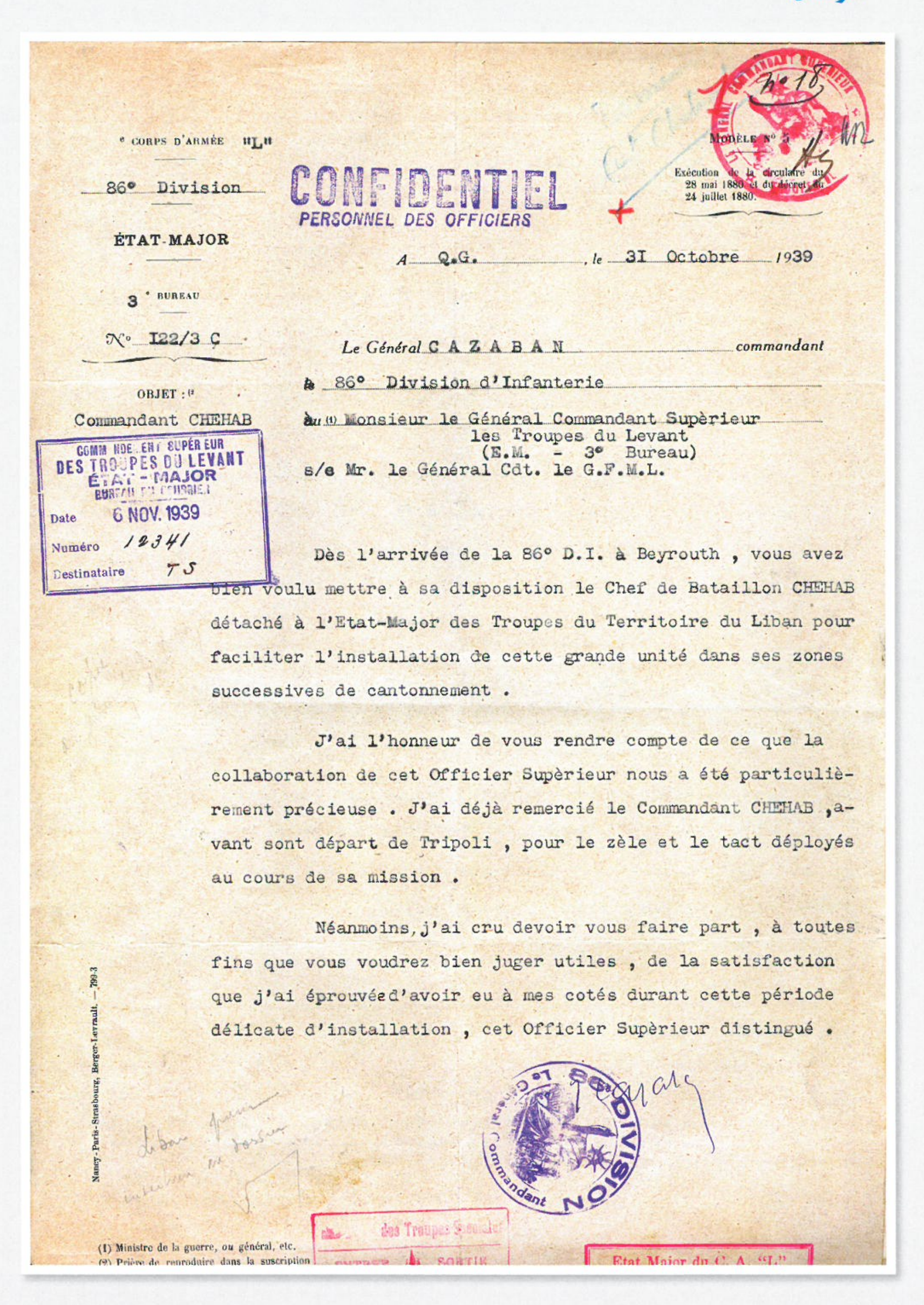
REGION
ETAT-MAJOR
BUREAU
N° 93/2

TRANSMIS

à Monsieur le Président du Conseil, Ministre de la Défense Nationale et de la Guerre - E.M.A. -2°Bureau -Missions.

TOURS, le 1er Juillet 1939
le GENERAL L A U R E, Cdt la 9° REGION
P.O. le Chef d'Etat-Major
......





CONFIDENTIEL
PERSONNEL DES OFFICIERS

MODÈLE N° 5

Exécution de la circulaire du 28 mai 1880 et du décret du 24 juillet 1880.

° CORPS D'ARMÉE "L"

86° Division

ÉTAT-MAJOR

3° BUREAU

N° 122/3 C

OBJET : (1)

Commandant CHEHAB

A Q.G. , le 31 Octobre 1939

Le Général C A Z A B A N commandant

à 86° Division d'Infanterie

au (1) Monsieur le Général Commandant Supérieur les Troupes du Levant (E.M. - 3° Bureau)
s/c Mr. le Général Cdt. le G.F.M.L.

COMM NDE. ENT SUPÉRIEUR DES TROUPES DU LEVANT ÉTAT-MAJOR
Date 6 NOV. 1939
Numéro 12341
Destinataire TS

Dès l'arrivée de la 86° D.I. à Beyrouth , vous avez bien voulu mettre à sa disposition le Chef de Bataillon CHEHAB détaché à l'Etat-Major des Troupes du Territoire du Liban pour faciliter l'installation de cette grande unité dans ses zones successives de cantonnement .

J'ai l'honneur de vous rendre compte de ce que la collaboration de cet Officier Supérieur nous a été particulièrement précieuse . J'ai déjà remercié le Commandant CHEHAB ,avant sont départ de Tripoli , pour le zèle et le tact déployés au cours de sa mission .

Néanmoins, j'ai cru devoir vous faire part , à toutes fins que vous voudrez bien juger utiles , de la satisfaction que j'ai éprouvée d'avoir eu à mes cotés durant cette période délicate d'installation , cet Officier Supérieur distingué .

(1) Ministre de la guerre, ou général, etc.

Ecole d'Application de l'Infanterie

Cabinet

1° STAGE des LIEUTENANTS D'INSTRUCTION de 1930
(Franchissement du Grade de Capitaine)

NOTES données à l'issue du Stage
à Monsieur le Capitaine Chéhab Fouad de l'armée Libanaise

Officier intelligent parlant et écrivant couramment le français, qui a certainement, grâce à son travail consciencieux et à son application soutenue tiré un excellent profit de son stage.

S'est montré au cours des exercices tout à fait apte au commandement d'une compagnie de fusiliers voltigeurs.

En outre, par sa cordialité et sa belle humeur a gagné la sympathie de ses camarades du stage.

VERSAILLES, le 31 Mars 1930
Le Général SOLON Commandant
l'Ecole d'Application de l'Infanterie.

TROUPES DU LEVANT
RÉGION D'ALEP
2me BATAILLON DU LEVANT
N° 329 / C.D.

PERSONNEL DES OFFICIERS.

HAMA, le 18 Décembre 1926.

TRANSMIS à Monsieur le S/Lieutenant CHEHAB, S/couvert de Monsieur le Capitaine Commandant la 4ème Compagnie.

HOMS

Une permission de mariage N°40/P.M. de Monsieur le Général Commandant Supérieur des Troupes du Levant, en date du 14 Décembre 1926.

1°/- Conformément à l'article 3 du Décret du 16 Juin 1908, cette permission sera remise à l'Officier d'État-Civil, et si le mariage n'avait pas lieu, elle devrait être renvoyée au Général Commandant Supérieur des Troupes du Levant, sous couvert du Chef de Corps.

11°/- Après mariage, Monsieur le Sous-Lieutenant CHEHAB adressera en communication au chef de corps, l'acte de mariage pour mise à jour de ses pièces matricules.

Le Chef de Bataillon MARTIN
Commandant le 2me Bataillon du Levant.





B. — Notes de l'année courante.

Reproduire les notes inscrites sur le feuillet du personnel de l'officier pendant l'année courante. Dater et signer pour copie conforme. (Les supérieurs hiérarchiques des chefs de corps ou de service transmettent le présent document en ...

CHEF DE CORPS OU DE SERVICE — Nom :

Officier très complet à tous points de vue. Au cours de l'année a suivi un cours de perfectionnement dont il est revenu avec d'excellentes notes, se classant nettement au dessus de ses camarades. Très apte à commander un Bataillon. Bon militaire, bon Cdt d'unité administrative. D'esprit clair, de raisonnement juste. Possédant une culture générale française et arabe très étendue.
D'un loyalisme, d'une correction, d'une tenue parfaites. Je le vois partir, ainsi que ses camarades et ses subordonnés, avec beaucoup de regrets.

Tripoli le 1er 7. 1936
Le Chef de Bataillon Redier Cdt le 1.B.C.L
Signé : Redier.

DIRECTEUR DE LA PRÉPARATION MILITAIRE SUPÉRIEURE ET DE L'INSTRUCTION DES OFFICIERS DE RÉSERVE — Nom :
(Cette case n'est à utiliser que pour les officiers de réserve).

Nommé capitaine adjudant major le 1.7.36, le Capitaine Chéhab a fait preuve dans cette fonction, nouvelle pour lui, de qualités de commandement, de tact et d'intelligence.
Esprit fin et cultivé, modeste, très aimé de ses camarades et de ses subordonnés.
D'un loyalisme très sûr, le Capitaine Chéhab est un excellent officier autochtone qui mérite de réussir.

St Gou. le 16. 11. 36
Le Chef de Bat. Bigeard Cdt le 1.B.C.L
Signé : Bigeard.

GÉNÉRAL DE BRIGADE OU INSPECTEUR TECHNIQUE OU DIRECTEUR DU SERVICE (s'il y a lieu). — Nom :

COMMANDANT SUPÉRIEUR DE LA DÉFENSE (s'il y a lieu) OU GÉNÉRAL DE DIVISION — Nom :

Général COMMANDANT ~~DE LA RÉGION~~. supérieur des T.L — Nom : Huntziger

GÉNÉRAL, MEMBRE DU CONSEIL SUPÉRIEUR DE LA GUERRE, INSPECTEUR DE LA RÉGION (s'il y a lieu) — Nom :

ETAT DE RENSEIGNEMENTS
CONCERNANT LES CANDIDATS à l'ECOLE MILITAIRE de DAMAS.

(Section des Elèves-Officiers de Commandement)

Visé [illegible]

C 14

I°-RENSEIGNEMENTS PARTICULIERS:

A.-NOMS
(de Famille : Chehab
(du candidat: Fouad
(du père : Abdallah

B.- LIEU DE NAISSANCE : Ghazir (Liban)

C.- AGE : 19 ans

D.- SITUATION DE FAMILLE :
1-Profession ou emploi du Père : Mort à Lille pendant la guerre.
2-Indiquer les noms de vos proches parents qui ont rempli ou qui remplissent des fonctions ou emplois dans l'administration civile ou la hiérarchie militaire ou religieuse en Syrie. Emir Faiz Chehab : Inspecteur adjoint des services Administratifs du Grand Liban. Cheik Youssef el Khazen : membre de la commission administrative. Emir Fayek Chehab : Chef du service de drogmanat du Grand Liban.

E.-ADRESSE ACTUELLE DU CANDIDAT : Djounieh (Liban)

F.-ADRESSE DES PARENTS : Mme Badia Chehab à Djounieh (Liban).

2°-INSTRUCTION GENERALE :

A.- Dans quels ETABLISSEMENTS SCOLAIRES avez-vous fait vos études ? (Indiquer les séjours passés dans ces établissements) Collège des Frères Maristes à Djounieh Liban depuis 1908 à 1914.

B.- Quelles sont les MATIERES que vous avez étudiées dans ces établissements? Arithmétique, langue, peu de sciences, histoire, géographie le tout en français et arabe.

D.- Quelles LANGUES connaissez-vous ? Le français et l'arabe, peu d'anglais, très peu du turque

E.- Quels DIPLOMES possèdez-vous ? (Autorité qui vous les a délivrés date de réception)

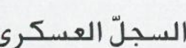
F.- Avez vous déjà fait de la GYMNASTIQUE ? Avez vous déja pratiqué le SPORT ? Oui je l'ai fait pendant un an

BEYROUTH, le 3 Décembre 1921

Signature du Candidat :

Fouad Chehab







ما جدوى المطرقة... في زمن الضجيج

المراجع

مجموعة خطب الأمير اللواء فؤاد شهاب	١٩٦٤
محاضرات الندوة	١ حزيران ١٩٥٦
محاضرات الندوة	٣٠ حزيران ١٩٥٣
مجلة التشريع اللبناني	١٢ جزء
La Torture et les pouvoirs	J. C. Lauret, R. Lasierra
Démocratie Française	V. Giscard d'Estaing
Le Chéhabisme	Georges Naccache
تاريخ لبنان الحديث	كمال الصليبي
Le Liban, histoire d'un peuple	Adel Ismaïl
Anthropologie politique	Georges Balandier
محاضرات في القانون الدستوري	الرئيس حسواني
ميثاق ١٩٤٣	باسم الجسر
لبنان المجتمع والدولة	١٩٦٤ - ١٩٦٧ - وضاح شراره
La France en général	André Frossard
La Diplomatie	Léon Noël
اعلام القومية اللبنانية	يوسف السودا
قصة الوحدة والانفصال	رياض طه
Liban d'Aujourd'hui	Michel Chiha (1942)
الوحدة اللبنانية	أنطوان نجم
Le Régime Politique Libanais	Charles Rizk
محنة الديموقراطية والعروبة في لبنان	الدكتور محمد مجذوب
تاريخ لبنان الحضاري	يوسف السودا
محاضرات الندوة	من ٣١ كانون الثاني ١٩٥٣ حتى ١٩٦١
العدالة في المسيحية والإسلام	١٩٦٦ النشرة ١١-١٢
أهم المشاكل الإقتصادية الإجتماعية للبنان المعاصر	قبلان سليم كيروز
القضايا المعاصرة	موريس الجميّل، شارل مالك، وليد القاضي - المجلد الثاني

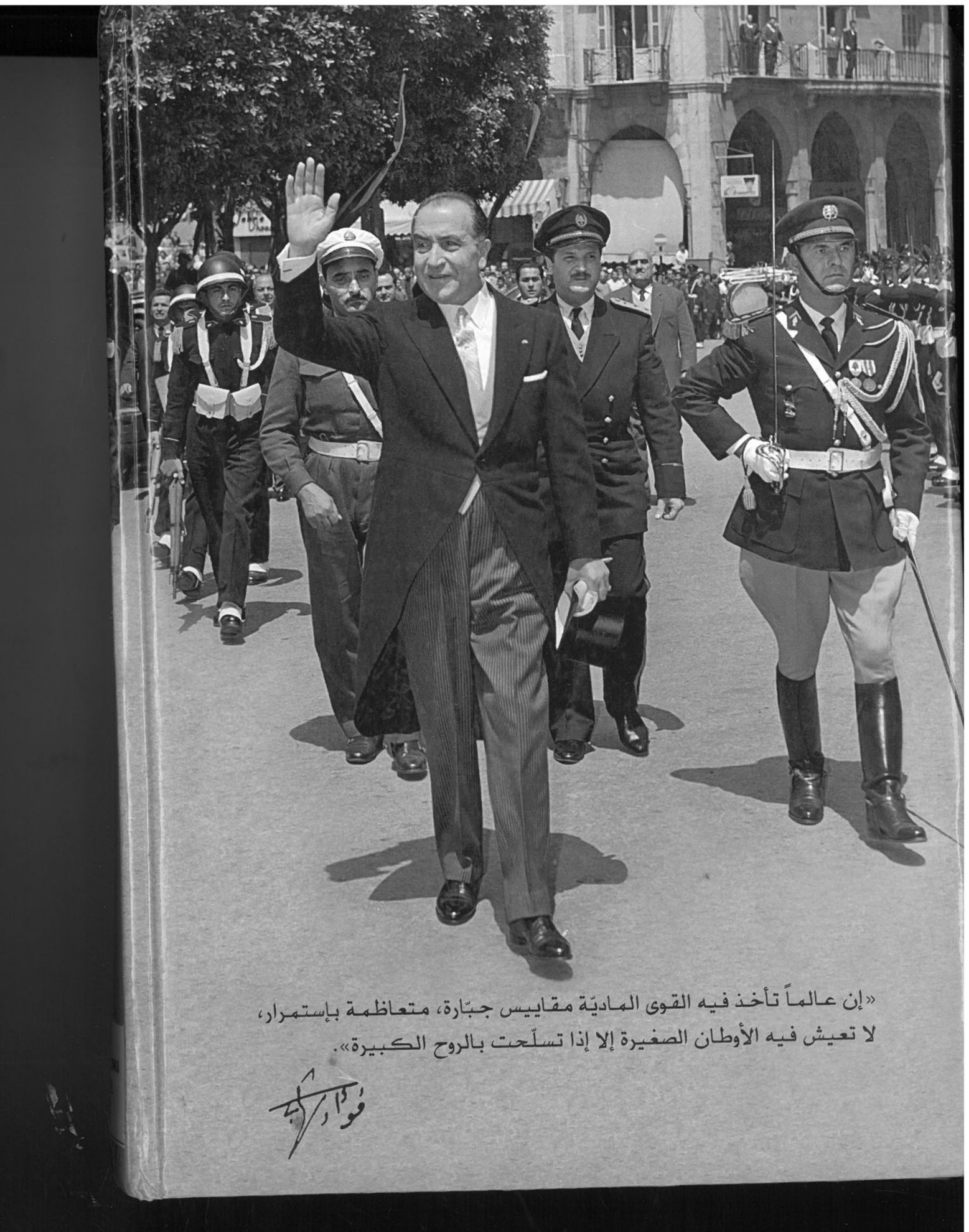
القضايا المعاصرة	فؤاد بطرس، أمين الحافظ - المجلد الأول ١٩٦٩
بحث عن الشخصية	رينه حبشي
آفاق	العدد الثالث ١٥ آذار ١٩٧٤
واقع الثورة اللبنانية	١٩٥٩ - نواف كرامي
العلوم المالية	خطار شبلي
حقائق لبنانية	بشارة خليل الخوري
Le conflit de Palestine dans le jeu des puissances	René Aggiouri
La question du Liban	P. Noujaim
حقائق لبنانية	جورج سكاف
الخطب والرسائل	سعيد تقي الدين
من الإحتلال إلى الإستقلال	جورج حنا
L'enracinement	Simone Weil
التعادلية	توفيق الحكيم
Propos d'économie Libanaise	Michel Chiha
Traïté du chef	André Montagnon
Le système monetaire et la banque au Liban	Talal Georges
في مجرى السياسة اللبنانية	كمال جنبلاط
الحكومات البوليسية	أبو الخير نجيب
حقائق ووقائع	جميل لحود
خصائص الاقتصاد اللبناني	خطار شبلي
القضايا المعاصرة	باسم الجسر، رشاد سلامة، ١٩٧٠
القضايا المعاصرة	بيار إده، كاظم الصلح، غسان تويني ١٩٦٩
أزمة الانسان الحديث	تشارلز فرنكل
Le Personnalisme	Emmanuel Moonier
قلق الشباب اللبناني المعاصر	جوزف أبو جودة (آفاق)
أرشيف دار الصياد مجموعة «الحوادث»	في السبعينات

المراجع

لبنان في التاريخ	الدكتور فيليب حتّي
تقارير بعثة «ايرفد»	المجلد ١ و٦ و٧
Visage et présence du Liban	Michel Chiha
مستقبل الديموقراطية ومفاهيمها	منشورات الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية
مشكلة الإتصال والإنفصال في لبنان	كاظم الصلح
Ma Doctrine	Adolphe Hitler
Le Fascisme - Doctrine - Institutions	Mussolini
المجموعة الكاملة - المقالات الأدبية والسياسية	سعيد تقي الدين
المذكرات	فؤاد بطرس
من الجندية إلى الدبلوماسية	اللواء أحمد الحاج
جمهورية فؤاد شهاب	نقولا ناصيف
في عين الحدث	سامي الخطيب
Le Liban au Tournant	Jean - Marc Fevret
Fouad Chehab Une Figure Oubliée de L'Histoire Libanaise	Stephane Malsagne
De Gaulle et Le Liban	Alexandre Najjar
Les années Orageuses	Henry Kissinger
The Agenda	Bob Woodward
Lebanon In Crisis	Haley Snider
Liban 8 jours pour mourir	Jean Lartéguy
Histoire du Liban sous Boutros Dib	Philippe Rey
Going All The Way	Jonathan Randal
Modern Lebanon	Helena Cobban



إلى الدكتور أنيس كفوري...
الشهابي الأول الذي عرفت...
وقد كان صاحب أسلوب حياتي
مباشر، يرفع قناعات مطلقة
تنطلق من صميم قلبه؛
مُخضعة، في أحيان كثيرة،
إعتراضات عقله لإيمان قلبه...
إذ أدرك أنّ «برنصه الأبيض»
لا يستطيع عبور مناجم كهوف
فحم السياسة من دون أن يتنازل
عن شيء من نصاعته...
في ذلك العصر الذهبي
الذي تعصّب لسياسته
فأنشأني على مواكبة فصولها...
إلى «الحكيم»
الذي انتصرت حكمته على قواعد الطب،
فعالجت روحه قبل مبضعه وأدويته
عذابات مرضاه، وتكفّلت رحمته
بشفائهم...



«إن عالماً تأخذ فيه القوى الماديّة مقاييس جبّارة، متعاظمة بإستمرار، لا تعيش فيه الأوطان الصغيرة إلا إذا تسلّحت بالروح الكبيرة».